



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه علوم

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: التحليل والاستشراف الاقتصادي

من طرف :

ابتسام صدراتي

عنوان الأطروحة:

إمكانيات تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أطروحة مناقشة بتاريخ: 29 أبريل 2025 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	سماح طلحي	أستاذ	جامعة أم البواقي	رئيسا
02	أحسين عثمانى	أستاذ	جامعة أم البواقي	مشرفا
03	حليمة شابي	أستاذ	جامعة عنابة	عضوا
04	نجوى حرنان	أستاذ	جامعة خنشلة	عضوا
05	كاميلية بوكرة	أستاذ	جامعة أم البواقي	عضوا
06	سمير شيبان	أستاذ محاضر - أ-	جامعة خنشلة	عضوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين، والثناء له عز وجلّ أولاً وآخرأ

وامتنالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

أتقدم بالشكر والعرفان لجامعة العربي بن مهدي أم البواقي لإتاحة فرصة إكمال مسار البحث وإعداد

أطروحة الدكتوراه في رحابها؛

وأخص بالشكر كل القائمين على كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

عرفاناً لأهل الفضل بجميل فضلهم، ووفاءً لأهل الإحسان بصنيعهم؛

وأتقدم بخالص شكري ووافر احترامي وكل امتناني إلى أستاذي الكريم والفاضل البروفيسور

"احسين عثمانى"

على رحابة صدره وسعة صبره طول مدة إنجاز البحث جزاه الله خير الجزاء؛

إلى الدكتور "فاتح بن نونة" والدكتورة "كريمة بوقرة" فضلاً لهما على المساعدة؛

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول

مناقشة هذه الأطروحة وتصويبها ببارك الله في جهودهم.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين، أطال الله في عمريهما وأمدهما بالصحة؛

إلى زوجي وأبنائي؛

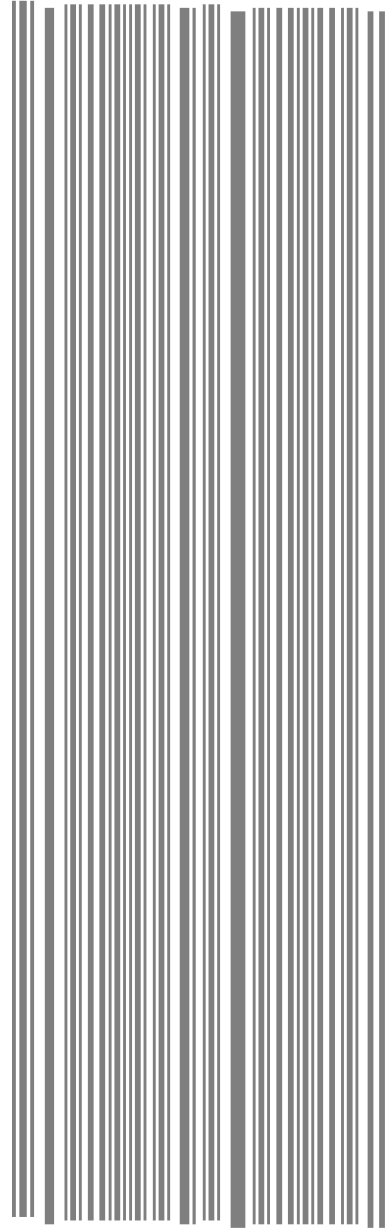
إلى روح أختي الطاهرة طيب الله ثراها؛

إلى إخوتي؛

إلى كل من دعمني؛

من أعماق قلبي أهدىكم ثمرة جهدي.

الهدى



ملخص الدراسة بالعربية والإنجليزية والفرنسية



إمكانيات تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إمكانيات تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار أن التنويع ضرورة حتمية في ظل الاعتماد المفرط على عائدات القطاع النفطي غير المستقرة ومخاطر نزوبه مستقبلا، وأن التركيز على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أبرز الاستراتيجيات التنموية الناجحة عالميا للنهوض بقطاعات منتجة جديدة اعتمادا على ما يتيح من أساليب حديثة ومتطورة في الإنتاج والإدارة وتدريب لليد العاملة.

لتحقيق هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لمختلف البيانات والمؤشرات الدولية لتقييم المسار التنموي التنويعي للجزائر، ومدى نجاحها في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادرة على خلق قيمة مضافة في قطاعات بديلة؛ والمنهج الكمي من خلال أسلوب القياس الاقتصادي وفقا لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) لاختبار العلاقة تجريبيا بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

توصلت الدراسة إلى أن المسار التنموي في الجزائر ارتكز على سياسة اقتصادية إنفاقيه من منظور كينزي لم تنجح في خلق قطاعات بديلة للقطاع النفطي لعدم مرونة جهازه الإنتاجي، وعدم استقرار ووضوح سياسته الاستثمارية مما أضعف من مكونات مناخه الاستثماري، وقد أكدت هذه النتائج إحصائيا بإثبات وجود علاقة تكامل مشترك قصيرة وطويلة الأجل ذات أثر عكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في الجزائر نظرا لأن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجهت إلى القطاع النفطي الإستخراجي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد الريعي، البيئة الاستثمارية، نموذج

Possibilities of diversifying the Algerian economy by attracting foreign direct investment

Abstract:

This study aims to analyze the possibilities of diversifying the Algerian economy by attracting foreign direct investment (FDI). Taking into consideration that such diversification is an inevitable necessity due to the high reliance on energy sector revenues and the fluctuations in the oil global market. Recently, developing countries have focused on attracting foreign direct investment as one of the most prominent successful development strategies globally to promote new productive sectors based on modern and advanced methods of production, management, and labor training.

To conduct this analysis, a descriptive and analytical approach is adopted for various international data and indicators to assess Algeria's diversification development path and its success in creating a favorable investment climate to attract and promote FDI capable of creating added value in alternative sectors. Besides, this thesis implements a quantitative approach through the economic measurement method according to the autoregressive lag distributed lag (ARDL) model. This empirical methodology tests the relationship between FDI flows and economic diversification in Algeria during the period (1990-2021).

This research found that the Algerian development path, which is based on a Keynesian spending economic policy did not succeed in creating alternative sectors to the oil sector. Due to the inflexibility of Algeria's productive apparatus, the lack of stability, and clarity of its investment policy, led to weakened the components of the Algerian investment climate. These findings were statistically confirmed by proving a short- and long-term cointegration relationship with an inverse effect between FDI and economic diversification in Algeria because most of the FDI went to the extractive oil sector.

Keywords: Economic diversification, foreign direct investment, rentier economy, investment environment, ARDL model

Possibilités de diversification de l'économie algérienne par l'attraction d'investissements directs étrangers

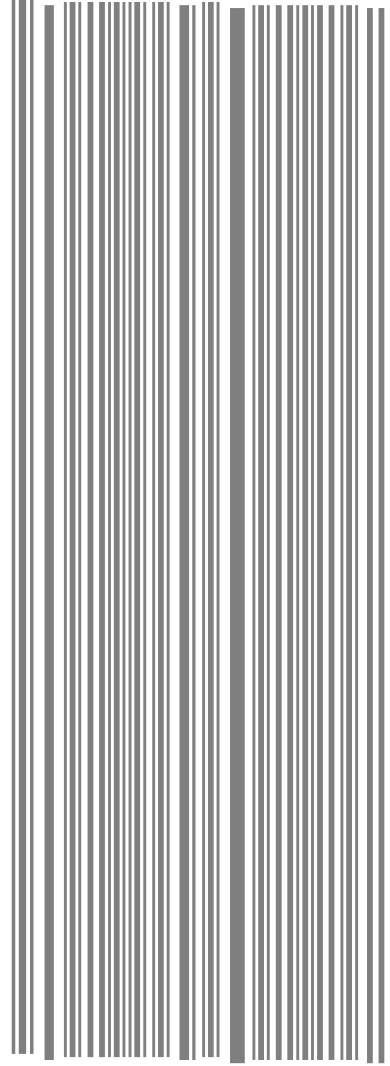
Résumé:

Cette étude vise à analyser les possibilités de diversification de l'économie algérienne en attirant les investissements directs étrangers (IDE). Cette diversification est une nécessité inévitable en raison de la forte dépendance à l'égard des revenus du secteur énergétique et des fluctuations du marché mondial du pétrole. Récemment, les pays en développement se sont concentrés sur l'attraction de l'investissement direct étranger comme l'une des stratégies de développement les plus réussies au niveau mondial pour promouvoir de nouveaux secteurs productifs basés sur des méthodes modernes et avancées de production, de gestion et de formation de la main-d'œuvre .

Pour mener cette analyse, une approche descriptive et analytique est adoptée pour diverses données et indicateurs internationaux afin d'évaluer la trajectoire de développement de la diversification de l'Algérie et son succès dans la création d'un climat d'investissement favorable pour attirer et promouvoir l'IDE capable de créer de la valeur ajoutée dans des secteurs alternatifs. En outre, cette thèse met en œuvre une approche quantitative à travers la méthode de mesure économique selon le modèle autorégressif à retard distribué (ARDL). Cette méthodologie empirique teste la relation entre les flux d'IDE et la diversification économique en Algérie durant la période.(2021-1990)

Cette recherche a montré que la voie de développement algérienne, qui est basée sur une politique économique de dépenses keynésiennes, n'a pas réussi à créer des secteurs alternatifs au secteur pétrolier. En raison de l'inflexibilité de l'appareil productif algérien, le manque de stabilité et de clarté de sa politique d'investissement a conduit à l'affaiblissement des composantes du climat d'investissement algérien. Ces résultats ont été confirmés statistiquement par une relation de cointégration à court et à long terme avec un effet inverse entre les IDE et la diversification économique en Algérie, car la plupart des IDE sont allés au secteur de l'extraction pétrolière.

Mots-clés: Diversification économique, investissement direct étranger, économie rentière, environnement d'investissement, modèle ARDL.



قائمة المحتويات



قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
VII - I XI - VIII	ملخص الدراسة باللغة العربية ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية ملخص الدراسة باللغة الفرنسية فهرس المحتويات فهرس الجداول والأشكال والملاحق
أ- ل مقدمة
85-02	الفصل الأول: للتنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية
02 تمهيد
03	المبحث الأول: الاقتصاديات الريفية وحتمية التنوع
03 المطلب الأول: علة الاقتصاديات الريفية
03 1. الفوائض الريفية ومتلازمة المرض الهولندي
08 2. نقمة أو لعنة الموارد
13 3. تقلبات أسعار الموارد الطبيعية وحالة عدم اليقين
13 المطلب الثاني: خصائص الهيكل الاقتصادي في الدول الريفية
14 1. الاختلال الداخلي
16 2. الاختلال الخارجي
17 المطلب الثالث: التحوط من نقمة الموارد -صناديق الثروة السيادية نموذجاً-
18 1. مفهوم صناديق الثروة السيادية
12 2. أنواع صناديق الثروة السيادية
21 3. أهداف ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية

قائمة المحتويات

27	المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي، دراسة نظرية
27	المطلب الأول: التنوع في الأدب الاقتصادي.....
27	1. التطور التاريخي للتنوع الاقتصادي.....
29	2. التنوع الاقتصادي: مقاربات فكرية.....
37	3. التفسيرات النظرية للتنوع الاقتصادي.....
44	المطلب الثاني: ماهية التنوع الاقتصادي.....
44	1. مفهوم التنوع الاقتصادي.....
48	2. أنماط (أشكال) التنوع.....
51	المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي.....
52	1. مؤشر أوجيفي Ogive Index.....
53	2. مؤشر الإنتروبيا Entropy Index.....
53	3. مؤشر جيني Gini Index.....
55	4. مؤشر هيرشمان-هيرفيندال HHI.....
56	5. مؤشر ثيل Theil Index.....
58	6. مؤشر التنوع الاقتصادي العالمي (EDI).....
61	المبحث الثالث: محددات التنوع الاقتصادي واستراتيجيات تحقيقه
61	المطلب الأول: العوامل الرئيسية المحددة للتنوع الاقتصادي.....
61	1. المتغيرات الاقتصادية.....
63	2. المتغيرات المؤسساتية.....
69	3. متغيرات السياسة التجارية والصناعية.....
71	4. متغيرات أخرى

قائمة المحتويات

73	المطلب الثاني: استراتيجيات التنوع الاقتصادي.....
73	1. استراتيجية التنوع بالقطاع الزراعي.....
75	2. استراتيجية التنوع بالقطاع الصناعي.....
81	3. استراتيجيات التنوع بعدة قطاعات: (الدفعة القوية والنمو المتوازن)
82	المطلب الثالث: المسار المناسب لتحقيق التنوع الاقتصادي.....
85	خلاصة الفصل.....
175-87	الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي
87	تمهيد.....
88	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه، واتجاهاته الراهنة
88	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
89	1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: (FDI) Foreign Direct Investment.....
93	2. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.....
97	المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....
97	1. دوافع المستثمر الأجنبي.....
100	2. دوافع الدولة المضيفة.....
102	المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات وجه الاستثمار الأجنبي المباشر.....
102	1. تعريف الشركات المتعددة الجنسيات.....
104	2. خصائص ومؤشرات الشركات المتعددة الجنسيات.....
107	3. التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.....
113	المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر
113	المطلب الأول: التأسيس الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر.....

قائمة المحتويات

115	المطلب الثاني: نظريات الأسواق المثالية.....
113	1. فرضية معدلات العائد التفاضلية.....
116	2. فرضية تنوع المحفظة.....
116	3. فرضية حجم السوق.....
117	المطلب الثالث: نظريات عدم كمال الأسواق.....
117	1. فرضية التنظيم الصناعي والقوة الاحتكارية.....
119	2. فرضية تدويل الإنتاج (الاستيعاب الداخلي)
120	3. فرضية الموقع.....
121	4. النظرية الانتقائية.....
123	5. فرضية دورة حياة المنتج.....
124	6. فرضية رد الفعل الاحتكاري.....
125	المطلب الرابع: نظريات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر.....
125	1. فرضية التمويل الداخلي.....
125	2. فرضية مناطق العملة وتأثير سعر الصرف.....
126	3. فرضية التنوع الدولي وعوائق تدفقات رأس المال.....
127	4. فرضية كوجيما (الميزة النسبية المدرسة اليابانية)
127	5. تفسيرات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر.....
133	المبحث الثالث: البيئة الاستثمارية وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر
133	المطلب الأول: ماهية البيئة الاستثمارية.....
133	1. مفهوم البيئة الاستثمارية - مناخ الاستثمار -.....
136	2. محددات البيئة الاستثمارية.....

قائمة المحتويات

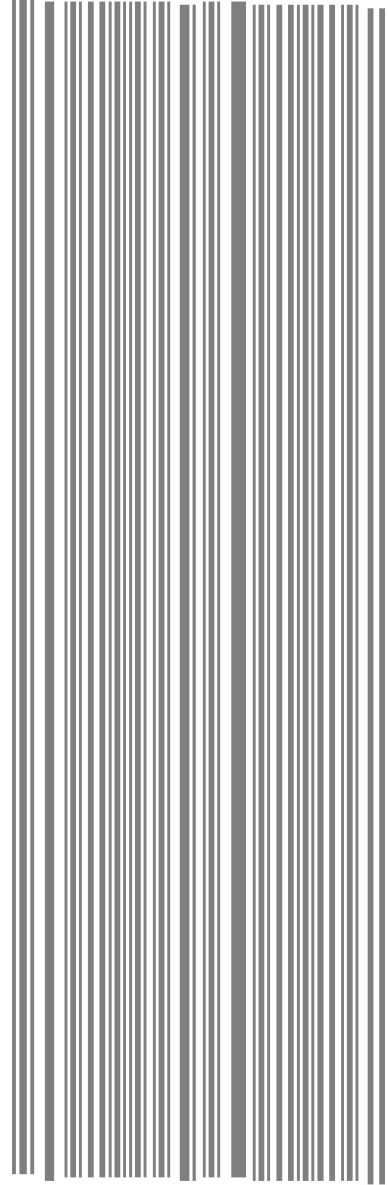
150	3. تأثير الممارسات الحكومية على المناخ الاستثماري.....
151	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم المناخ الاستثمار.....
151	1. المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار.....
159	2. مؤشرات قياس المخاطر القطرية لمناخ الاستثمار.....
162	3. المؤشرات الإقليمية لقياس مخاطر مناخ الاستثمار.....
172	المطلب الثالث: استهداف الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنوع الاقتصادي.....
175	خلاصة الفصل.....
283-177	الفصل الثالث: تجربة تنوع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر-عرض تحليلي قياسي-
177	تمهيد.....
178	المبحث الأول: تحليل واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر
178	المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر ومجالاتها القطاعية.....
179	1. برامج الاستثمارات العمومية ومجالاتها القطاعية (2001-2014).....
188	2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).....
191	3. النموذج الاقتصادي الجديد للنمو أفاق 2030.....
197	المطلب الثاني: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر.....
198	1. تقييم تنوع القاعدة الإنتاجية والتحول الهيكلي.....
202	2. واقع التنوع في هيكل الإيرادات العامة في الجزائر.....
204	3. تنوع الصادرات في الجزائر-تنوع الأسواق والمنتجات-.....
206	المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر
206	المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....

قائمة المحتويات

206	1. الإصلاحات القانونية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
221	2. الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
227	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
227	1. تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.....
231	2. الاتجاهات القطاعية والجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.....
242	المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات....
242	1. مؤشر الحرية الاقتصادية.....
247	2. مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.....
261	المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2021)
261	المطلب الأول: النماذج القياسية المعتمدة في معالجة بيانات الدراسة.....
256	1. إستقرارية السلاسل الزمنية.....
265	2. اختبار التكامل المشترك.....
265	3. منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL).....
269	4. الاختبارات التشخيصية لجودة وسلامة النموذج (ARDL).....
270	المطلب الثاني: تعريف وتوصيف نموذج الدراسة.....
271	المطلب الثالث: التحليل القياسي والاقتصادي لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2021)
271	1. اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة مع تحديد فترات الإبطاء المثلى.....
273	2. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (<i>Bounds Test</i>) وتقدير صيغة تصحيح الخطأ (<i>ARDL-ECM</i>)
276	3. تقدير علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل.....

قائمة المحتويات

277	4. اختبارات صلاحية وجودة النموذج القياسي.....
279	5. تحليل ومناقشة النتائج.....
283 خلاصة الفصل
285 الخاتمة
293 قائمة المراجع
315 قائمة الملاحق



فهرس الجداول والأشكال البيانية والملاحق



قائمة الجداول والأشكال البيانية والملحق

أولاً: الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
51	أهداف وأبعاد وأشكال التنوع الاقتصادي.....	(1 - 1)
59	مكونات مؤشر مؤشر التنوع الاقتصادي العالمي (EDI).....	(2 - 1)
94	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	(1 - 2)
106	مؤشرات التدويل الفردية.....	(2 - 2)
153	تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية.....	(3-2)
156	مكونات مؤشر ممارسة الأعمال.....	(4-2)
160	توصيف الدول حسب مستويات مؤشر المخاطرة.....	(5-2)
161	درجات مؤشر Coface لتقييم مستوى المخاطر القطرية ومناخ الأعمال.....	(6-2)
181	المخصصات القطاعية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(1-3)
182	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	(2-3)
183	توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)	(3-3)
184	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	(4-3)
186	المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي - دعم النمو الاقتصادي(2010- 2014) -	(5-3)
187	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	(6-3)
190	المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للسنتين(2015، 2016)	(7-3)
191	بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2016)	(8-3)
195	المخصصات المالية القطاعية في إطار النموذج الجديد للنمو مرحلة الإقلاع الاقتصادي (2017-2019).....	(9-3)
196	المخصصات المالية القطاعية في إطار النموذج الجديد للنمو مرحلة الانتقال (2020-2022).....	(10-3)
200	مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)	(11-3)
202	أداء الجزائر في مؤشر التعقيد الاقتصادي خلال الفترة (2000-2021).....	(12-3)
203	هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023).....	(13-3)

قائمة الجداول والأشكال البيانية والملحق

204	تتويج الأسواق الخارجية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017).....	(14-3)
233	تطور رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من (2010-2023).....	(15-3)
234	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الجزائر.....	(16-3)
235	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين (2003-2019).....	(17-3)
238	الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2019-2003).....	(18-3)
240	حصة القطاعات الاقتصادية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لسنة 2023.....	(19-3)
243	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	(20-3)
247	ترتيب الجزائر عالميا ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة (2006-2020).....	(21-3)
249	مؤشر بدء النشاط التجاري في الجزائر خلال الفترة (2004-2020).....	(22-3)
250	مؤشر التعامل مع تراخيص البناء في الجزائر خلال الفترة (2006-2020).....	(23-3)
252	مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر خلال الفترة (2011-2020).....	(24-3)
253	مؤشر تسجيل أو نقل الملكية في الجزائر خلال الفترة (2005-2020).....	(25-3)
254	مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر خلال الفترة (2005-2020).....	(26-3)
255	مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر خلال الفترة (2006-2020).....	(27-3)
256	مؤشر دفع الضرائب في الجزائر خلال الفترة (2006-2020).....	(28-3)
257	مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر خلال الفترة (2006-2020).....	(29-3)
258	مؤشر تنفيذ العقود في الجزائر خلال الفترة (2004-2020).....	(30-3)
259	مؤشر إغلاق الأعمال في الجزائر للفترة (2004-2020).....	(31-3)
270	تعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة خلال الفترة (2021-1990).....	(32-3)
271	نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.....	(32-3)
273	نتائج اختبار (ARDL Bounds Test).....	(33-3)
274	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل.....	(34-3)
276	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل.....	(35-3)

قائمة الجداول والأشكال البيانية والملحق

278	نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnosics Teste)	(36-3)
-----	---	--------

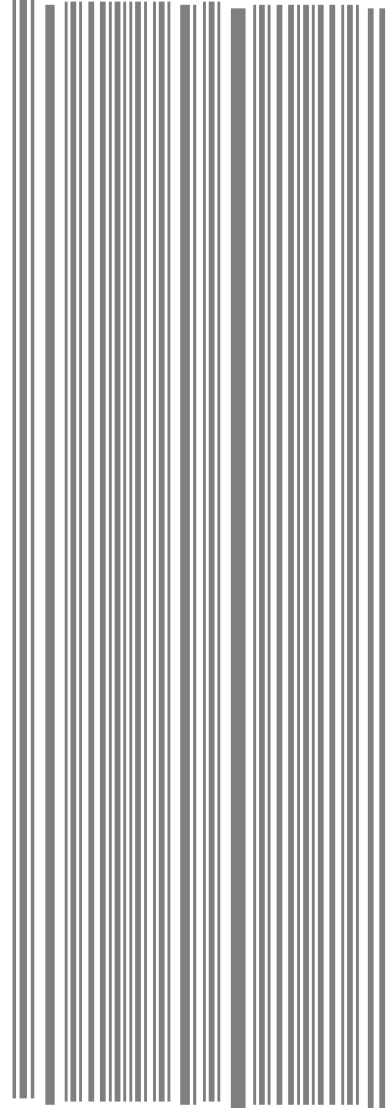
ثانياً: الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	المسار الخاص لتطور الناتج الداخلي الخام في ظل وفرة غير عادية لقطاع الموارد الطبيعية.....	10
(2-1)	العلاقة بين التخصص (أو تنوع الإنتاج) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	36
(3-1)	منحنى لورنز.....	54
(1-2)	إطار دافعية المستثمر الأجنبي وفقاً لـ Dunning & Lundan	99
(2-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالمياً خلال الفترة (1970-2022).....	110
(3-2)	هرم مؤسسات اللياقة البدنية.....	131
(4-2)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.....	149
(5-2)	مؤشر التنافسية العالمي.....	154
(6-2)	الترتيب العالمي حسب مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2024.....	158
(7-2)	المؤشر العام لتقرير تنافسية الاقتصادات العربية.....	162
(8-2)	المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.....	170
(1-3)	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2005-2023)	199
(2-3)	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية لسنة 2017.....	205
(3-3)	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2023.....	228
(4-3)	مقارنة درجة سهولة ممارسة الأعمال للجزائر مع أفضل درجة عالمياً خلال الفترة (2015-2020).....	248
(5-3)	تحديد عدد التأخيرات في نموذج (ARDL).....	273
(6-3)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.....	279

قائمة الجداول والأشكال البيانية والملحق

ثالثاً: الملحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
315	المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية.....	(01)
316	نتائج اختبار الاستقرار.....	(02)
316	نموذج ARDL.....	(03)
317	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.....	(04)
317	اختبار عدم تجانس التباين.....	(05)
318	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.....	(06)



مقدمة



تمهيد

تتمتع بعض مناطق العالم بوفرة من الموارد الباطنية أهمها النفط، الغاز الطبيعي، المعادن النفيسة، الفحم...، شكلت لعقود زمنية مصادرا لتحقيق ثروات هائلة وركيزة أساسية في اقتصاداتها، هذا الاعتماد المبالغ فيه على هذه الثروات حمل العديد من المخاطر وعكس حالة من الاختلالات الهيكلية العميقة وعدم التوازن في موازينها الاقتصادية، وعزز اعتمادها المفرط على قطاع واحد مما أضعف قدرتها التنافسية في بقية القطاعات الاقتصادية، فاهتمت هذه الدول بتعميق استفادتها من الموارد الطبيعية دون التركيز على بناء اقتصاديات قوية ومتنوعة مما خلق بيئة من الفساد وسوء إدارة الموارد أحدثت الكثير من الفوارق الاجتماعية والفجوات الاقتصادية كاختلال هيكل الإنتاج، وانخفاض النمو الاقتصادي، وتذبذب الاستثمارات...، كما رسخ أنماط تنمية غير مستدامة مرهونة بمخاطر عدم اليقين الناتجة عن التقلبات الحادة لأسعار هذه الموارد في الأسواق العالمية، ومما عقد من حدة هذه الوضعية التحديات التي يواجهها الطلب على الطاقة الأحفورية مستقبلا، وتطوير مصادر طاقة بديلة كالغاز الصخري الذي اكتشفت له احتياطات كبيرة في الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وغيرها، والذي من المرجح أن يتمتع بإمكانيات تجارية هامة مستقبلا تجعله تحديا حقيقيا، فضلا عن تطور الأبحاث حول مصادر طاقة متجددة منخفضة التكلفة كالطاقة الشمسية، لمواكبة تغير أنماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة نحو ترشيد الاستهلاك والاهتمام بحماية البيئة، كلها تحديات تهدد بأزمات اقتصادية عميقة في هذه الدول إذا استمرت في اعتمادها على مواردها الباطنية وتحديد النفط كمصدر وحيد لإيراداتها.

إن هذه التصدعات في النظم الريعية عززت الحاجة إلى نمط تنمية مختلف، يقوم أساسا على البحث عن بدائل جديدة ومستدامة لمصادر الدخل، تعزز إنتاجية قطاعات مختلفة بما يقضي على مختلف التشوهات، ويسرع التحول الهيكلي من قطاعات الإنتاج الأولي مثل النفط والغاز، إلى اقتصاد تميزه ببنية إنتاجية متوازنة تنعكس في قدرتها العالية على تعبئة الموارد المتاحة بما يخدم متطلبات التنمية والنمو الاقتصادي من جهة، ويضمن كفاءة استخدام الموارد وإحداث تغييرات هيكلية في الإنتاج والتشغيل، ويحقق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من خلال توجه انمائي جديد مبني على تطوير نوعية رأس المال البشري واقتصاد المعرفة في الإنتاج والاستثمار، هذا الاتجاه جعل من التنوع الاقتصادي أحد أهم محاور الاستراتيجيات التنموية والبحوث والدراسات الاقتصادية المتخصصة، للبحث في مختلف القضايا والمواضيع المرتبطة به، ولإرساء أسس تنموية جديدة بعيدا عن النظم الريعية التقليدية، فظهرت العديد من المساعي الحثيثة لدى هذه الدول الريعية تهدف إلى تنوع اقتصادها ومعالجة مخلفات أنظمتها الريعية من مختلف جوانب اختلالاتها الهيكلية كضعف قطاعاتها الاقتصادية البديلة وعدم كفاءة مواردها البشرية، وضعف أنظمتها الاقتصادية الكلية في مواجهة الصدمات الخارجية، ومختلف الأزمات السياسية والاجتماعية التي تعاني منها....، الأمر الذي جعل من تنوعها الاقتصادي مسألة معقدة تختلف باختلاف الخصائص الهيكلية لهذه البلدان.

مقدمة

وارتبطت الأفكار الاقتصادية للتنوع بشكل أساسي بمفهوم التنمية الاقتصادية، الذي يسعى في منظوره الواسع إلى إحداث تغييرات تهدف إلى تحقيق التوازن في بنية اقتصادية غير متوازنة، ويمكن تحقيق ذلك في جوهره من خلال تنمية بعض القطاعات الاقتصادية بمعدل أسرع من قطاعات أخرى، بنقل الموارد والإمكانات المتاحة للقطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات أخرى عالية الإنتاجية، وبالتالي معالجة معدل النمو غير المتكافئ بين القطاعات غير النفطية، والذي ينعكس بشكل رئيسي في انخفاض المساهمة النسبية لبعض القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ليزيد من الأهمية النسبية لقطاعات أخرى من المرجح أن تقود عملية التنمية الاقتصادية وتحدث التغيير الهيكلي؛ واحتل موضوع التحول الهيكلي وتحقيق نمو قائم على التنوع الاقتصادي أهمية بالغة في الأدب الاقتصادي، منذ عهد الأفكار الأولى للكلاسيك الذين قدموا العديد من التفسيرات النظرية المختلفة تتعلق بأهمية سعي الدول لتحقيق النمو وتوسيع أنشطتها الاقتصادية، وصولاً إلى أحدث الأبحاث الاقتصادية التي صممت الكثير من الدراسات القياسية والنماذج الإحصائية لإبراز أهمية التنوع في تحقيق التحول الهيكلي والنمو المستدام ولضبط أهم محدداته والعوامل المتحكمة فيه خاصة في الدول الغنية بالموارد لاستغلال فوائدها الاقتصادية وإنجاح مسارها التنويعي، واعتمدت هذه الدراسات على العديد من المؤشرات التي تتعمق في إبراز الخصائص الهيكلية لهذه الدول، ومن أهمها ارتفاع مستوى تركيز الصادرات، الذي يجعلها عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وتحديد النفط، والذي يؤثر مباشرة موارد ماليتها العامة، وينتج عنه تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى الكثافة الرأسمالية للقطاع الاستخراجي التي تحد من توفير فرص عمل، وتضعف روابطه مع باقي القطاعات الاقتصادية.

إن صياغة نموذج فعال لتحقيق التنوع الاقتصادي يتطلب إدراك تشابكه مع مختلف ميكانيزمات النمو، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية في العالم، تتسابق على جذب تدفقاته معظم الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، واستقطب منذ فترة طويلة اهتمام واضعي السياسات والبنوك والمؤسسات الدولية والمستثمرين والباحثين، ويرجع ذلك أساساً إلى نمو حجم تدفقاته بمعدل هائل منذ بداية التسعينيات، بفعل العولمة وتحرير أنظمة رؤوس الأموال الأجنبية، وتقديم حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب، فضلاً عن تحسينات النظام المالي وتكنولوجيا المعلومات، كما يعتبر مصدراً آمناً للتمويل الخارجي منخفض التكلفة يسهم في استقرار اقتصاد البلد المضيف ونظامه المالي خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من ضعف أسواقها المالية، فضلاً عن آثاره الإيجابية في دفع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال القدرات التكنولوجية المتطورة والمهارات الإنتاجية والتنظيمية والإدارية والتسويقية والتوزيعية، وغيرها من المدخلات الهامة القادرة على تعزيز كفاءة المنتجين المحليين لتحقيق الاندماج في شبكات الإنتاج الدولية وتحسين القدرات التنافسية والأداء الاقتصادي للبلدان، وقدرته على خلق فرص استثمارية متنوعة يصعب على الشركات المحلية توفيرها، بسبب محدودية إمكانياتها وقلة خبرتها وعدم تمتعها بالتكنولوجيا والأساليب الإدارية الحديثة....، هذا ما جعل العديد من دول العالم تستعين بالاستثمار الأجنبي المباشر لتطوير منشآتها

مقدمة

الإنتاجية وتصحيح اختلالات هيكلها الاقتصادي، حيث أثبتت العديد من التجارب الدولية الدور المهم والفعال لتدفقاته في تحقيق أهداف التنمية إذا أحسنت الدولة اختيار شركائها ومشروعاتها الاستثمارية. هناك العديد من العوامل المحركة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كالبحث عن الأسواق والبحث عن منصة للتصدير....، إلا أنه قد تُدفع هذه التدفقات على اعتبارات استراتيجية من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، التي تبحث عن ظروف استثمارية مرضية ومناخ مناسب ومحفز في البلد المضيف، ومدى تمتعه بخصائص ومميزات كموقع استثماري، حيث تتأثر طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر وجودته وفترة بقائه باستيفاء مجموعة من الشروط في البلد المضيف أهمها توفر الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي الكافي لتجنب المشاريع الأكثر خطورة، جودة مؤسساته، توفر اليد العاملة المؤهلة، جودة البنية التحتية وغيرها...إلخ.

على الرغم من تأكيد المقاربات النظرية على الأثر الذي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعبه في دفع عجلة النمو وتطويره لقطاعات جديدة في اقتصادات الدول المضيفة، وتحقق ذلك على أرض الواقع من خلال تجارب العديد من الدول التي استفادت منه في تعزيز التحول الهيكلي ودعم التنوع الاقتصادي خاصة بالدول المتقدمة التي مرت بمرحلة انتقالية وبعض الدول النامية ومن أبرزها سنغافورة والإمارات العربية المتحدة التي نجحت في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لتنمية قطاعات غير نفطية كالسياحة، العقارات، والطاقة المتجددة بفضل سياستها الاقتصادية المرنة والتحفيزات التي قدمتها؛ فقد فشلت دول أخرى مثل نيجيريا في تحقيق هذه النتائج الإيجابية وواجهت العديد من الصعوبات في دعم تحولها الهيكلي بالرغم من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى اقتصادها والتي ميزها تركزها المفرط على قطاع النفط، بالإضافة إلى عدم توفرها على بيئة أعمال ملائمة نتيجة للفساد وسوء الحوكمة وضعف البنية التحتية... والعديد من العوامل الأخرى التي حدّت من قدرة الاقتصاد النيجيري على استغلال الاستثمارات الأجنبية في تنويع القاعدة الاقتصادية، فالسياسات المتوازنة التي تركز على تنمية متعددة القطاعات وتوفير بيئة استثمارية ملائمة، إلى جانب الاستقرار السياسي والحوكمة الجيدة، هي عناصر حاسمة في نجاح تجارب الدول التي تمكنت من التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

طرح الإشكالية:

تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بأحادية موارده، حيث شكلت المحروقات حصة الأسد من صادراته بنسبة تجاوزت في معظم السنوات الـ 97% باعتباره القطاع الأول في البلاد من حيث الإنتاج والتصدير، هذا ما جعله اقتصادا ريعيا بامتياز يواجه انخفاضا شديدا في نسبة مساهمة الإنتاج غير النفطي من ناتجه المحلي الإجمالي، مع ارتباط شديد في جميع مجالات النشاط الاقتصادي بالقطاع النفطي وبدوره أسعاره، في ضوء اعتماد القطاع الخاص أيضا على الانفاق الحكومي والمشروعات العامة، واعتماد البنوك على تدوير أموال مصدرها النفط، واعتماد مختلف القطاعات الاقتصادية على الدعم الحكومي للاحتفاظ بتنافسياتها، هذا ما يجعل كل جوانب النشاط الاقتصادي في الجزائر وما يتعلق بها من خطط واستراتيجيات

مقدمة

تتموية رهينة التقلبات الحادة في سوق النفط وما يميزها من حالات عدم اليقين؛ هذه الاختلالات الهيكلية شكلت تحديا كبيرا وعائقا أمام فرص نمو الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات رغم ما يتمتع به من إمكانيات وموارد متنوعة، مما فرض حتمية التوجه إلى اعتماد بدائل للنهوض بالاقتصاد والقضاء على تبعية المورد الوحيد وبناء قطاعات بديلة قادرة على تنويع مصادر الدخل ورفع الصادرات خارج المحروقات وتحفيز نمو أكثر استدامة واستقرار من استراتيجية محكمة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

والجزائر كغيرها من الدول مدركة لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم عوامل التطور والنمو الاقتصادي، والاندماج والتكيف مع متطلبات السوق العالمي، اتجهت منذ تسعينات القرن الماضي إلى تبني سياسات تحفيزية لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي وتوسيع حصتها منه، فاعتمدت العديد الإصلاحات الهيكلية والمالية والتجارية والقانونية وبذلت أقصى مجهوداتها لتوفير بيئة استثمارية ملائمة قادرة على تحقيق الاستفادة المرغوبة من قدوم المستثمر الأجنبي بنقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير قطاعات جديدة ومختلف المزايا المتكاملة التي يمكن أن تضمن لها الدخول في حلقة التطور والتقدم الاقتصادي.

مما سبق يمكن طرح السؤال الرئيس للدراسة كما يلي:

ماهي الإمكانيات التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتحقيق

تنويع اقتصادي؟

الأسئلة الفرعية:

للإمام بمختلف جوانب الإشكالية والإجابة على السؤال الرئيس تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم المرتكزات التي تقوم عليها سياسة التنويع الاقتصادي؟
- إلى أي مدى يمكن اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية؟
- ما مدى نجاعة البرامج التنموية في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر؟
- هل ساهمت الإجراءات المعتمدة في الجزائر في خلق بيئة استثمارية ملائمة قادرة على جذب وتوطين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن برامج التنمية التي اعتمدها الاقتصاد الجزائري؟
- هل تمكنت الجزائر من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه قطاعات إنتاجية قادرة على خلق قيمة مضافة؟

▪ ما هو أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على تنويعها الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، ولتسهيل الإجابة عليها تم اعتماد مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- تقوم سياسة التنويع الاقتصادي على محددات عديدة لا بد من توفرها حتى تتجح كاستراتيجية تنموية؛

مقدمة

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون أحد الدعائم الأساسية لإرساء استراتيجية ناجحة في تحقيق التنوع الاقتصادي؛
- سعت برامج التنمية في الجزائر إلى تطوير هيكل الإنتاج غير النفطي واستحداث صادرات ومصادر غير نفطية للإيرادات العامة؛
- من الصعوبة التنبؤ بسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم تدفقاته اعتمادا على تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر نظرا لارتباطه بالأهداف الاستراتيجية للشركات الأجنبية؛
- أعطت الجزائر أهمية بالغة للاستثمار الأجنبي المباشر في برامجها التنموية نظرا لحجم ما استحدثته من قوانين؛
- تركز قطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يستهدف البترول حال دون مساهمته في النهوض بقطاعات جديدة؛
- يوجد أثر إيجابي بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل عند مستوى معنوية 5% خلال الفترة (1990-2021).

أهداف الدراسة

- يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في توضيح إمكانيات الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما يصاحبها من آثار إيجابية قادرة على تنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتدعيمها بنموذج قياسي لأثر هذه التدفقات على مؤشر هرفندال -هيرشمان لتنوع الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى أهمها:
- الوقوف على أهم المرجعيات النظرية والدراسات التجريبية السابقة حول التنوع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر لإبراز أهم النقاط المشتركة بينهما للاستفادة منها وتفعيل علاقتهما التبادلية؛
 - تحليل وتقويم البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر للتحرك من تبعية النفط وتحقيق التنوع الاقتصادي؛
 - الوقوف على مختلف الإصلاحات والتعديلات القانونية التي طبقتها الجزائر وأثرها على تحسن مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري؛
 - تحديد العراقيل والصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومواجهتها لتهيئة المناخ والبيئة الاستثمارية بمواصفات الدول الرائدة في المجال؛
 - تحليل مسار تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات التنوع الاقتصادي، في ضوء الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2021)؛
 - إعطاء رؤية مستقبلية لمسار السياسة الاستثمارية بهدف تحقيق تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل فوائضه النفطية، وترشيد استغلالها لفك الارتهاان لمصدر وحيد للدخل.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية دراسة إمكانيات تحقيق تنويع اقتصادي اعتمادا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، انطلاقا من الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال النهوض بقطاعات جديدة قائمة على التطور التكنولوجي والمعرفي، خاصة في ظل وضعية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة مبالغ فيها في جميع نشاطه الاقتصادي على عائداته من قطاع المحروقات، وما يترتب عن ذلك من مشاكل سياسية واجتماعية اقتصادية.

وما يؤكد أهمية الدراسة هو محدودية الدراسات السابقة التي تجمع بين المتغيرين، وهو موضوع بالغ الأهمية لا بد وأن يحظى باهتمام أكبر لمساعدة صناع القرار في تنسيق السياسات وتوجيهها لما يحقق الهدف المركزي للاقتصاد الجزائري في تحقيق تنويعه الاقتصادي والنهوض بقطاعات بديلة قادرة على تحقيق نمو مستدام ومستقر بعيدا عن الارتباط المطلق بالمحروقات.

المنهج وأدوات الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها في ظل طبيعة متغيراتها، جمعت الدراسة بين المنهج الوصفي والتحليلي لتوصيف ظاهرتي التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والوقوف على دلالتهما، وتتبع مسار تطورهما وسلوكه على المستوى العالمي وفي الجزائر، وهو المناسب لتجميع البيانات والمعلومات الضرورية حول متغيرات الدراسة وتنظيمها ثم تحليلها للوصول إلى النتائج؛ كما يبرز اعتماد المنهج التاريخي عند تتبع التطور التاريخي لظاهرتي التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وسرد أهم النظريات المتعلقة بهما وفقا لمنظور الدراسة، ومختلف المراحل التي مرت بها الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

وتماشيا مع متطلبات الجانب القياسي في الدراسة تم الاعتماد على أساليب القياس الاقتصادي الكمي المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية مع استعمال برنامج Eviews، لتقدير النتائج وإجراء الاختبارات الإحصائية والقياسية اللازمة.

وقد تم الاعتماد على الدراسات والأبحاث والمراجع المصدر بمختلف أنواعها، من كتب ودوريات ومجلات وتقارير مراكز البحث الوطنية منها والدولية للوصول إلى نتائج بمعايير علمية.

حدود الدراسة

بههدف تسهيل عملية البحث والوصول إلى نتائج دقيقة لا بد من تحديد البعدين المكاني والزمني، فمكانيا، سلطت الدراسة الضوء على الاقتصاد الجزائري من جانبه الماكرو اقتصادي فيما يتعلق بسياساته التنموية والتنويعية اعتمادا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ أما زمانيا، تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، والفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 في

الجانب القياسي نظرا لعدم توفر القيم المتعلقة بمؤشر التنوع الاقتصادي لفترة أطول، إلا أنها تغطي أهم مراحل البرامج التنموية لتحقيق دفعة تنموية تنويعية لاقتصاد الجزائر.

مبشرات اختيار موضوع الدراسة

تتمثل أهم أسباب اختيار هذا موضوع في:

- أسباب ذاتية: تتعلق بالرغبة البحثية في تحليل ودراسة متغيرات من أهم مجالات النقاش الماكرواقتصادية، بما يتوافق مع التخصص الأكاديمي للباحثة - تحليل واستشراف اقتصادي-.
- أسباب موضوعية: تتعلق بموضوع البحث الذي تميز بمجموعة من الخصائص أهمها:

☞ قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين المتغيرين؛

☞ من أحدث المواضيع المفتوحة للنقاش خاصة مع ظهور بدائل طاغية جديدة تحد من الطلب على المحروقات وقابليتها للنضوب، مما يحتم دعم النمو في إطار بدائل استراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري؛

☞ الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وسعي معظم الدول لتوفير مناخ وبيئة جاذبة له لتطوير اقتصاداتها وللحاق بركب الدول المتقدمة.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات الاقتصادية التي تناولت موضوعي التنوع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، كل متغير في شكل مستقل عن الآخر ومن جوانب مختلفة، إلا أنه هناك قلة فيما يتعلق بالدراسات التي جمعت بين المتغيرين وربطت بينهما، وأبرزت الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم تجارب التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد والنفطية منها خاصة، ومن أهم الدراسات التي تم اعتمادها لتعزيز البحث وفهمه بشكل أفضل ما يلي:

- دراسة ممدوح عوض الخطيب (2011): بعنوان "أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"، تناولت الدراسة قياس أثر التنوع الاقتصادي على نمو القطاع غير النفطي في المملكة خلال الفترة (1970-2008)، بالاعتماد على نواتج مجموعة مكونة من عشرة نشاطات اقتصادية تكون الناتج المحلي الإجمالي، وبتقدير مؤشرين إحصائيين للتنوع الاقتصادي اعتمادا على مؤشر جيني، ومعامل هيرفندال-هيرشمان، تم ربطهما بالمعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمعرفة مدى تأثير التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، باستخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير، وأظهرت النتائج القياسية الأثر العكسي للتنوع على النمو الاقتصادي الإجمالي في المملكة، وأثره الإيجابي على النمو في القطاع غير النفطي، فرغم تمكن الاقتصاد السعودي من رفع درجة التنوع الاقتصادي وتحقيق النمو في القطاع غير النفطي، عكست بعض المؤشرات الإحصائية استمرار اعتماد الإيرادات الحكومية في الاقتصاد السعودي على عوائد النفط، مما يحتم ضرورة الرفع من مساهمة

بقية القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنوع الصادرات السلعية بالتركيز على النشاطات الاقتصادية التي يشكل النفط مكونا انتاجيا مهما فيها.

▪ دراسة (2015) Dobdinga Cletus Fonchamnyo بعنوان:

"The export-diversifying effect of foreign direct investment in the CEMAC Region", Journal of Economics and International Finance, Vol 7(7), July 2015, Univeristy of Buea, Cameroon.

بحثت الدراسة في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنوع الصادرات في منطقة CEMAC، وهدفت هذه الدراسة إلى استقصاء تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على تنوع الصادرات في اقتصادات منطقة CEMAC التي تضم الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، والغابون، باستخدام نموذج Logit التحليلي ومؤشر Herfindahl-Hirschman لقياس تركيز الصادرات، أظهرت النتائج تفاوتاً كبيراً بين الدول، حيث كانت الكاميرون الأكثر تنوعاً والصادرات فيها أقل تركيزاً، بينما كانت تشاد الأكثر تركيزاً، كما استحوذت غينيا الاستوائية على أكبر نصيب من الاستثمار الأجنبي. وأشارت الدراسة إلى أن زيادة FDI تسهم في تقليل تركيز الصادرات، حيث يؤدي ارتفاع الاستثمار الأجنبي بنسبة 10% إلى انخفاض التركيز بنسبة 0.843 %، في المقابل يعزز ارتفاع العوائد من الموارد الطبيعية التخصص وزيادة التركيز، كما أن انفتاح التجارة وزيادة القيمة المضافة في قطاع التصنيع يعزز التنوع، ومع ذلك، اختلف تأثير FDI بين الدول، حيث كان تأثيره أكبر في الكاميرون وأقل في الكونغو وغينيا الاستوائية، بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بتحفيز الاستثمار الأجنبي عبر تحسين الأطر التنظيمية وتشجيع انفتاح التجارة، وتعزيز قطاع التصنيع وزيادة القيمة المضافة، وخفض تكاليف التجارة، فضلاً عن تحفيز التحول الصناعي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية لتعزيز النمو والتنوع الاقتصادي.

▪ دراسة Hameed Khan وآخرون بعنوان:

"The Nexus between Export Diversification and Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from China", Montenegrin Journal of Economics, Vol 17, N°2, 2021, 121-134

شهدت الصين تحولاً اقتصادياً كبيراً على مدار العقود الماضية، حيث أصبحت مركزاً صناعياً متقدماً، مما أدى إلى تدفقات هائلة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وزيادة تنوع صادراتها، ركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين تنوع الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نماذج ARDL و VECM في إطار نموذج "ميلتز"، وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين تنوع الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، وارتبط تركيز الصادرات سلباً بتدفقات الاستثمار، حيث أكدت أن تنوع الصادرات وجودتها عامل أساسي لجذب رأس المال، وتشدّد توصيات الدراسة على أهمية تنفيذ سياسات تشجع جذب الاستثمار الأجنبي ولتعزيز الأداء التصديري، كتوفير الحوافز الضريبية والتعريفات التفضيلية، خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها الصين من الدول المجاورة، كما يجب الاستفادة من القدرات التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات، بما في ذلك التكنولوجيا، البحث والتطوير، وأصول الإدارة الفعالة واستراتيجيات خفض التكلفة في الأسواق التصديرية لتعزيز التنافسية، مع تطبيق سياسات

مقدمة

تدعم التمايز الرأسي والأفقي للمنتجات، وفي جاءت الدراسة على مستوى التحليل الكلي، فإنها توصي بإجراء أبحاث مستقبلية على المستوى الإقليمي والقطاعي لفهم أعمق للعلاقة بين تنوع الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر.

▪ دراسة Abdelhak Lefilef بعنوان

The Role of Foreign Direct Investment in Achieving Economic Growth, Surveying a Group of International Experiences with Emphasis on the Case of Algeria. Empirical Study for the Period 1990-2018, thesis PHD in Economic Sciences, Supervisor Prof Mohammed Lamine Cherbi, Kasdi Merbah University, Ouargla, 2021.

استهدفت الدراسة تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تعزيز النمو الاقتصادي مع التركيز على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) والجزائر بشكل خاص خلال الفترة 1990-2018، اعتمدت الدراسة على بيانات زمنية وتقنيات تحليلية تشمل نماذج الانحدار البانل ونموذج ARDL لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات اقتصادية مثل الصادرات (EXP)، الواردات (IMP)، وتكوين رأس المال الإجمالي (GCF)، أظهرت النتائج أنه على مستوى دول MENA، لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، في حين ساهمت الصادرات وتكوين رأس المال الإجمالي بشكل إيجابي وفعال، بينما لم تظهر الواردات أي تأثير ملحوظ، أما في الجزائر فلم يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرًا معنويًا على النمو، بينما ساهمت الصادرات بشكل إيجابي رغم أن اعتمادها الكبير على المحروقات يهدد الاستدامة الاقتصادية، وأظهرت الواردات تأثيرًا سلبيًا على المدى القصير، في حين كان لتكوين رأس المال الإجمالي تأثيرًا إيجابيًا، بناءً على ذلك، توصي الدراسة بتنوع الاقتصاد بعيدًا عن المحروقات من خلال تطوير الصناعة والزراعة، وتحفيز الاستثمار الأجنبي عبر تحسين البنية التحتية وتقليل البيروقراطية، ودعم الصادرات غير النفطية عبر تقديم حوافز للابتكار وزيادة القيمة المضافة، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمارات المحلية عبر تمويل المشاريع التنموية والإنتاجية.

▪ دراسة Medjdoub Alaeddine بعنوان:

"Analysis and evaluation of indicators of economic diversification in Algeria during the period (2000-2018)", Journal of Contemporary Business and Economic Studies, Vol 05, N° 3, Tiaret university, 2022.

الدراسة بعنوان "تحليل وتقييم مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018"، تهدف إلى تحليل تطور مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر ومحاولة تقييم فعالية السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة لتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز، من خلال تحليل البيانات الاقتصادية، أظهرت الدراسة أن الجزائر حققت بعض التقدم في تطوير القطاعات غير النفطية، إلا أن العملية كانت بطيئة جدًا ولم تصل إلى التنوع المطلوب، خلصت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لتحفيز النمو في القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات، مع التركيز على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والدولية.

▪ دراسة Bouchelaghem Amirouche و Bouguerra Karima بعنوان :

"The Reality of Diversifying the Algerian Economy outside The Hydrocarbon Sector: Standard analytical study for the period (1990-2020) ", Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, Vol 08, Number 03, Université of Oum El Bouaghi, 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى تنوع الاقتصاد الجزائري من خلال قياس تأثير القطاعات غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي، وقياس درجة التنوع في الاقتصاد الوطني؛ توصلت الدراسة إلى أن درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر ضعيفة، وأن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل، مما يشير إلى أن تنوع المنتجات في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية يمكن أن يعزز قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وأظهرت نتائج الدراسة باستخدام مؤشر "هيرفيندال-هيرشمان" أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، مما يبرز ضعف مساهمة القطاعات الصناعية والخدمية في النمو، رغم التمويل الموجه إليها، كما تبين أن قطاع الزراعة ساهم بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي بفضل السياسات الداعمة، بينما كانت مساهمة الصادرات غير النفطية ضعيفة وتأثير الواردات سلبياً، وأظهرت الدراسة وجود علاقة تكاملية بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية على المدى الطويل؛ بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بتفعيل دور الدولة في دعم التنوع الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار، واستغلال المزايا التنافسية للقطاعات غير النفطية، وتطوير المؤسسات الاقتصادية لزيادة الإنتاجية وضمان استدامة النمو بعيداً عن الاعتماد على النفط.

بعد عرض الدراسات السابقة والتي تمحورت حول مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنوع الاقتصادي، يمكن القول بأن هذه الدراسات اتفقت في مجملها على أهمية التنوع الاقتصادي وحتمية تحقيقه بالنسبة للاقتصادات النفطية القائمة على مصادر محدودة للدخل، باعتباره استراتيجية تنموية شاملة تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، أما بالنسبة للدراسات المتعلقة بالتجربة الجزائرية فقد أجمعت على ضعف محاولاتها في تحقيق تنوع الاقتصاد رغم تعددها لدعم القطاعات البديلة ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال تتبعنا لهذه الدراسات السابقة نجد أنها تتفق مع دراستنا في كثير مما تم تناوله وتشخيصه سواء عن أهمية التنوع الاقتصادي ومختلف المحددات اللازمة لإنجاحه، أو من جانب الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع النمو والتطور الاقتصادي رغم اختلاف الحالة الاقتصادية لكل دراسة؛ أما بالنسبة للجزائر فالتركيز على واقع برامجها التنموية خاصة مع ارتباط إيراداتها بأسعار النفط بشكل عام، يجعلها في مواجهة مستمرة لتقلبات أسعار البترول مما يؤدي إلى عدم استقرار سياستها الاقتصادية، وقد تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بالتركيز على تحليل شامل لواقع السياسة التنموية للجزائر وليبتئها الاستثمارية من جميع جوانبها، بما في ذلك إبراز أهم سلبياتها كالبيروقراطية، الفساد والبنية التحتية، وكيفية تحسينها لجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة وأن مكوناتها تعتبر من أهم المحددات

مقدمة

المتحكمة في إنجاح التنوع الاقتصادي بما يسمح بتقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ لتحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنوع الاقتصادي.

صعوبات الدراسة

لا يخلو البحث العلمي من الصعوبات والمشقة التي يواجهها الباحث في مختلف مراحل بحثه، ومن أهم الصعوبات بالنسبة لهذا الموضوع البحثي، هو اتساع نطاق متغيرات الدراسة وتعدد الجوانب المرتبطة بها والمفسرة لها وتشابكها، خاصة الجانب النظري المتعلق بمتغير التنوع الاقتصادي الذي يواجه الكثير من النقص حيث تتمثل معظم المراجع في مقالات علمية لا توفر التحليل الوافي للظاهرة، مع غياب نظرية اقتصادية خاصة بالتنوع الاقتصادي، هذا مع جعل مجال البحث واسع ومتشعب، مرتبط بجل النظريات الاقتصادية إن لم نقل بكلها؛ أضف إلى ذلك عدم توفر البيانات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري وخاصة فيما يخص الاتجاهات القطاعية والموارد الجغرافية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر رغم إرساء هيكل مؤسستي متخصص في المجال إلا أنه لا يقدم التقارير اللازمة والإحصاءات للتمكن من تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري بدقة.

هيكل الدراسة

للإمام بمختلف جوانب الموضوع النظرية والتحليلية والقياسية، وحرصا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم، وتحقيق أهداف الدراسة في إطار الفرضيات المعتمدة، ومن ثم الإجابة عن الإشكالية المطروحة، قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول مترابطة تتبعها خاتمة تضمنت أهم النتائج المحققة والتوصيات المقترحة، ف جاء **الفصل الأول** لتقديم دراسة نظرية تحليلية للتنوع الاقتصادي كآلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية، وخصص لتحليل أهم المبررات لضرورة التنوع الاقتصادي و خاصة بالنسبة للاقتصادات الريعية، من خلال توضيح العلاقة بين وفرة الموارد النفطية واختلال هيكل الإنتاج، مع عرض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للتنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه، ومختلف العوامل المحددة له واستراتيجيات تحقيقه؛ أما **الفصل الثاني** فتناول الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحقيق التنوع الاقتصادي، حيث تطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بماهية وتفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر للتحكم في مختلف أبعاده، مع محاولة تحديد إطار للبيئة الاستثمارية الملائمة لجذبه ومختلف الآليات والسياسات المستهدفة له بشكل صحيح حتى يحقق آثار إيجابية ملموسة، مع إبراز اتجاهاته الجغرافية والقطاعية عالميا بما يسمح بتحديد الفرص والاستثمارات والصناعات القائدة له للاستفادة منها وفقا لما تسمح به المزايا المتوفرة في كل اقتصاد لدعم وتطوير النهوض بقطاعات جديدة أكثر قدرة على المنافسة والاستمرار؛ وأخيرا **الفصل الثالث** الذي ركز على تحليل واقع التجربة التنموية في الجزائر ومدى إدراجها لاعتبارات التنوع الاقتصادي في استراتيجياتها المختلفة، مع تسليط الضوء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف الجهود المبذولة من السلطات الجزائرية لضمان استقطابها من خلال إرساء أسس البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب هذه

مقدمة


التدفقات، وتحليل واقع الاقتصاد الجزائري في ضوء هذه المتغيرات اعتمادا على مؤشرات مختلفة، وتدعيم ذلك بدراسة إحصائية كمية لقياس أثر هذه التدفقات على مؤشر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2021.



الفصل
الأول

التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على

نقمة الموارد الطبيعية



تمهيد

تعاني الاقتصاديات الأحادية المورد وخصوصاً الريفية منها، الكثير من المشاكل المعيقة لأدائها الاقتصادي، فعلى الرغم مما قد تتمتع به من ميزة نسبية قوية جداً في تصدير هذه الموارد الطبيعية إلا أن ارتباطها بهذا المصدر الوحيد للدخل، وما قد يواجهه من مشاكل وتقلبات محلية أو دولية أو كلاهما معاً، نتج عنه إختلالات وتشوهات هيكلية كبيرة وحالة عدم استقرار اقتصادي؛ وقد أدركت هذه البلدان حتمية البحث عن حلول لتقوية اقتصادها من خلال تسطير سياسات واستراتيجيات اقتصادية فعالة هدفها تحقيق التنوع الاقتصادي لتنوع مصادر الدخل وإصلاح هيكل قطاعاتها الاقتصادية.

وأخذ بذلك موضوع التنوع الاقتصادي أهمية بالغة في النقاشات النظرية والأدبيات الاقتصادية كعلاج فعال لحقيقة مشكلة هذه الدول وهي فشلها في إدارة وفرة مواردها بكفاءة تضمن لها فاعلية كل القطاعات. ويعتبر التنوع من أهم الاستراتيجيات التنموية التي تسعى إلى تحقيق حالة من التوازن الاقتصادي للبلد في مختلف الجوانب وهو حتمية لها العديد من المبررات والتي سيتم توضيحها بالتفصيل من خلال هذا الفصل وذلك بتقديم التفسير النظري للعلاقة بين وفرة الموارد النفطية واختلال هيكل الإنتاج في الاقتصاديات الريفية وحتمية التنوع ومبرراته في النظرية الاقتصادية، ثم متطلباته واستراتيجيات تحقيقه. كما يلي:

➤ **المبحث الأول:** الاقتصاديات الريفية وحتمية التنوع؛

➤ **المبحث الثاني:** التنوع الاقتصادي، دراسة نظرية؛

➤ **المبحث الثالث:** محددات التنوع الاقتصادي واستراتيجيات تحقيقه.

المبحث الأول: الاقتصاديات الريعية وحتمية التنوع

عرفت الأبحاث النظرية اهتماما متزايدا بتفسير العلاقة بين وفرة الموارد النفطية واختلال هياكل الإنتاج في العديد من الاقتصاديات، وأكدت أن نقمة الموارد الطبيعية من أهم الظواهر الضارة اقتصاديا، من خلال مختلف التفسيرات الاقتصادية والمؤسسية لهذه العلة الاقتصادية، كما شكلت قضايا معالجة هذه الهياكل وحتمية تنوعها محورا رئيسيا في الكثير من النقاشات العلمية والعديد من الاستراتيجيات التنموية. فالملاحظ أن الدول التي تتمتع بمزايا نسبية في تصدير الموارد الطبيعية تعاني من انخفاض معدلات النمو ومستويات الدخل، في حين تتمتع العديد من الدول بقدرات اقتصادية أعلى واستدامة نموها رغم عدم توفرها على هذه الموارد الطبيعية.

هنا تبرز المشكلة الجوهرية لهذه الاقتصاديات التي وقعت رهينة فخ وفرة إيراداتها النفطية، وتحولت هذه النعمة إلى علة اقتصادية أفرزت الكثير من المشاكل كالمرض الهولندي وعدم اليقين.... والعديد من التحديات كعدم القدرة على استخدام تلك الموارد بكفاءة وإدارتها بفعالية لخلق قطاعات اقتصادية بديلة قادرة على إحداث توازنات هيكلية من خلال مصادر للدخل أكثر استقرار واستدامة. وللوقوف على هذه الاختلالات وإبرازها بدقة تم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: علة الاقتصاديات الريعية؛

المطلب الثاني: خصائص الهيكل الاقتصادي في الدول الريعية؛

المطلب الثالث: التحول من نقمة الموارد -صناديق الثروة السيادية نموذجاً-.

المطلب الأول: علة الاقتصاديات الريعية، مفارقة الوفرة

أجمع معظم الاقتصاديون على أن العديد من الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد تعاني جملة من التحديات كالمرض الهولندي، ولعنة الموارد، هذه المشكلات شكلت محور الأساس لجل الدراسات والأفكار التي ناقشت أسباب هذا الاختلال، والعوامل التي تُمكن من الوصول إلى تفسيرات مرجعية له من أجل تحقيق التخصيص والاستغلال الأمثل لهذه الموارد، فكان من الضروري الرجوع إلى الأدبيات الأولى المفسرة للمشكلة والتي تعد الأساس في ظهور العلاقة الترابطية بين وفرة الموارد وهذه الاختلالات الاقتصادية، وانبثقت عنها مفاهيم جديدة لتفسيرها وإيجاد الحلول المناسبة لها، نتحدث هنا عن النظريات المرجعية التي تناولت هذه المسألة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- الفوائض الريعية ومتلازمة المرض الهولندي

القطاع الريعي هو كل قطاع يعتمد نشاطه على استغلال الموارد الطبيعية الباطنية مثل النفط والغاز...، ويعتبر الاقتصاد ريعياً* إذا لعب هذا القطاع دوراً رئيسياً في أداء الاقتصاد ككل، وأثر على أداء

*الريع لغة يعني النماء والزيادة، هذا المفهوم بمدلوله النظري الاقتصادي يدل على ما تعطيه الأرض من ناتج ودخل يتصل بتكوينها وخصائصها الطبيعية، والاقتصاد الريعي هو نمط اقتصادي يعتمد مصدر ثروته جاهز يُستخرج عادة من باطن الأرض كالموارد المعدنية مثل النفط والغاز والذهب

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

باقي القطاعات الاقتصادية، مما يعطيه أولوية في السياسات الحكومية باعتباره المصدر الأساسي لإيرادات الدولة ويتحكم في ديناميكية الاقتصاد ككل.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للريع¹: **الريع الأولي** الذي ينتج داخل نطاق القطاع الريعي نفسه، وتستند أنشطته على استغلال الموارد الطبيعية الخام وتحويلها للاستخدام دون خلق قيمة جديدة؛ **الريع الثانوي** ويأتي من إعادة توزيع الريع الأولي بناء على اعتبارات اجتماعية وسياسية وإدارية على القطاعات الأخرى وفق آليات تخصيص تعمل ضمن ميزانية الدولة؛ **والريع الثالث** الذي ينشأ من التواطؤ بين الهياكل الإدارية والقطاعات الأخرى، ويزيد من تفشي السلوكيات الريعية ويغذي التعاظم البيروقراطي والروابط المصلحية. هذا يؤدي إلى جعل الريع هدفاً أساسياً يسعى إليه المجتمع بأكمله، وفقاً لقواعد وآليات تحددتها البيروقراطية الإدارية، هذه الهيمنة الكاسحة للقطاع النفطي ينجم عنها العديد من التداعيات الاقتصادية السلبية يمكن تمثيلها بنموذج المرض الهولندي الذي نال قسطاً واسعاً من النقاش والتحليل.

1-1- التحليل النظري للمرض الهولندي:

في القرن السادس عشر، قال الكاتب الإسباني **Miguel de Cervantes Saavedra** أن: "الاستفادة من الثروة لا تتمثل في مجرد امتلاكها أو الإسراف في إنفاقها، ولكن في استغلالها بحكمة"²، وقتها كانت إسبانيا تستفيد من مستعمراتها بوصول جديد إلى ثروة من الموارد الطبيعية، بما في ذلك الذهب، ربما قد تعرف هذا الكاتب في بلاده، على أعراض ما أصبح فيما بعد يُعرف بـ "المرض الهولندي" (Dutch Disease)، وهو مصطلح يشير بشكل عام إلى العواقب الضارة لزيادات كبيرة في دخل البلد عانت منها هولندا في ستينيات القرن الماضي نتيجة زيادة هائلة في ثرواتها بعد اكتشاف مواقع كبيرة للغاز الطبيعي في بحر الشمال سنة 1959، وبشكل غير متوقع، كان لهذا التطور الإيجابي آثار خطيرة على أجزاء مهمة من اقتصاد البلاد وقعت بين الستينيات والثمانينات، حيث أدت هذه الموارد الضخمة إلى نمو الإنفاق العام وارتفاع قيمة العملة الهولندية مما جعل صادراتها غير النفطية أقل تنافسية وتأثرت بذلك العديد من القطاعات الاقتصادية كالصناعات التحويلية...، وعلى الرغم من ارتباط هذه الأعراض بالاكتشافات الطبيعية، إلا أنه يمكن أن تحدث نتيجة لأي تطور يؤدي إلى تدفق كبير من العملة الأجنبية، بما في ذلك زيادة حادة في أسعار الموارد الطبيعية، أو المساعدة الخارجية....، واستخدم الاقتصاديون نموذج المرض الهولندي لفحص مثل هذه الحالات، بما في ذلك تأثير تدفق كنوز أمريكا على إسبانيا في القرن السادس عشر واكتشافات الذهب في أستراليا في الخمسينيات من القرن التاسع عشر.

وغيرها من مصادر الثروة الطبيعية، ولا يحتاج إلى آليات إنتاجية ونقيضه (الاقتصاد الإنتاجي)، وتستحوذ السلطة الحاكمة عليه وتحتكر بيعه وتقوم بتوزيع إيراداته وتعرف بالدولة الريعية التي تلعب دور الوسيط بين القطاع الذي يولد الريع وبين بقية القطاعات.

²- لطرش الطاهر: "حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانون، العدد 10، جوان 2013، ص.4.

² - Christine Ebrahim-zadeh: "Dutch Disease: Too Much Wealth Managed Unwisely", Finance and Development, Volume 40, Number 1, International Monetary Fund, Mars 2003, P. 50.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

واهتمت نماذج دراسة المرض الهولندي بتحليل التأثيرات الضارة التي تمارس على الإنتاج الداخلي أثناء التوسعات الكبيرة في كميات و/أو أسعار الصادرات الناتجة عن سلوك المتعاملين الاقتصاديين، ويعتبر نموذج Gregory (1976) نقطة الانطلاق في تحليل تأثير اكتشاف الموارد الطبيعية تحديدا الذهب في أستراليا، وركز هذا النموذج على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي بسبب انتعاش القطاع الاستخراجي، حيث نجم عن وفرة الموارد الطبيعية الزيادة من صادراتها، وبالتالي فائض في الميزان التجاري، أدى هذا الفائض إلى ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية، وانخفاض في صادرات السلع من غير الموارد الاستخراجية بسبب ضعف قدرتها على منافسة السلع الأجنبية مع زيادة في حجم الواردات، بالإضافة إلى ذلك، يرتفع معدل التضخم المحلي خاصة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري بفعل تراجع نشاط الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات، هذه التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد اقترح Gregory في المدى القصير أن تقوم الحكومات بالتدخل سواء بسياسة تخفيض قيمة العملة أو بتقديم إعانات لقطاع سلع التبادل التجاري.¹

وتم تطوير هذا النموذج من خلال أعمال العديد من الباحثين منهم، (1980) Forsyth et Kay Neary (1982) Bruno et Sachs ، على أساس مفاهيم في العمل، أهمها دراسة Corden (1984)² التي قدمت نموذجا جديدا لتفسير المرض الهولندي سمي بالنموذج الأساسي باعتبار أنه يفترض أن الاقتصاد مفتوح ويتكون من ثلاث قطاعات أساسية:

- قطاع تصديري مزدهر **Booming Sector** (قطاع الموارد الطبيعي) * ؛
- قطاع ينتج سلعا قابلة للتداول دوليا متأخر **Lagging Sector** (قطاع الصناعات التحويلية بشكل رئيسي)؛
- قطاع السلع غير القابلة للتداول دولياً **Non Tradable Sector** (الخدمات غير الإنتاجية، النقل، العقارات، البناء، وكل السلع التي يصعب تصديرها واستيرادها)، تعتمد أسعاره على العرض والطلب الداخليين.

ينتج القطاعان الأول والثاني منتجات تجارية مواجهة للأسعار العالمية، ويتم الإنتاج في كل قطاع بواسطة عامل إنتاج خاص به هو رأس المال، وبواسطة العمالة التي تنتقل بين القطاعات الثلاثة وتتحرك بين القطاعات لتعادل أجزتها في جميع الوظائف الثلاثة، وجميع العوامل غير قابلة للتنتقل دوليا، يحدث

²- نوري محمد عبيد كصب الجوري: تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، أغسطس 2014، ص. 38، 40.

²-Marie-Pierre Arzelier: "Dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle : une comparaison Afrique-Asie", Revue économique, volume 49, n°1, 1998, p,p, 119,120, 137 .

* النفط واحد من أهم هذه الموارد الطبيعية ويتسبب في أهم مشكلات العديد من الدول، ويشكل 90% من تجارتها العالمية، ولعنة الموارد إذن هي لعنة النفط بامتياز. أنظر: مايكل روس: نقمة النفط: كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، ترجمة: محمد هيثم نشواني، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2014، ص. 28.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الارتفاع الزائد في الدخل الإجمالي للعوامل التي تعمل في القطاع الأول نتيجة لتطور تقني ينتج عنه تحسين ملموس في وظيفة الإنتاج، أو نتيجة اكتشاف غير متوقع لموارد جديدة، أو بسبب ارتفاع خارجي في سعر منتجه على السوق العالمية مقارنة بسعر الواردات.¹

هذه الصدمة الخارجية الإيجابية تؤثر على الهيكل الإنتاجي من خلال تأثيرين: تأثير حركة الموارد وتأثير الإنفاق²، يبدأ التأثير الأول عندما يزداد الطلب على العمالة في قطاع إنتاج الموارد الطبيعية، مما يستنزف عامل العمل من القطاعين الآخرين نحو القطاع المتوسع (اختلاف التخصيص القطاعي لعوامل الإنتاج بين القطاعات)، مما يؤدي إلى تراجع التصنيع (انخفاض حجم الإنتاج غير النفطي)؛ أما التأثير الثاني، فيأتي من حقيقة أن توسع قطاع تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى توزيع الدخل في الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الوطني وسترتهع بذلك أسعار السلع غير القابلة للتداول، وينتج عن زيادة الطلب ارتفاع الواردات وانتقال العمالة من السلع القابلة للتداول إلى قطاع السلع غير القابلة، وبذلك ينجم عن توسع قطاع الموارد الطبيعية تأثيرات متباينة على هيكل الإنتاج باختلاف طبيعة القطاعات الإنتاجية من خلال توسع الإنتاج في صادرات الموارد الطبيعية على حساب قطاعات الاقتصاد الأخرى والنتيجة هي تشويه تخصيص الموارد، مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري بسبب الزيادة في الطلب الوطني وانخفاض العرض بسبب انكماش القطاع الثاني غير القادر على المنافسة دولياً، ومن ثم فإن نماذج المرض الهولندي تظهر أن الزيادة في إيرادات التصدير تؤدي إلى تأثيرات ضارة على الهيكل الإنتاجي.

1-2- الأسباب الجوهرية للمرض الهولندي:

إن الافتراضات الرئيسية للنموذج تقوم أساساً على أنه في إطار اقتصاد صغير مفتوح ينتج سلعتين يتم تداولهما بأسعار عالمية معطاة بشكل خارجي هما "الطاقة" و"السلع المصنعة"، وسلعة ثالثة غير متداولة "الخدمات" سعرها يتحرك بمرونة لتعادل العرض والطلب المحليين، والإشكالية تتعلق بتحليل تأثيرات الانتعاش في قطاع الطاقة على التوزيع الوظيفي للدخل، وعلى حجم وربحية قطاع التصنيع، بينت أن هناك عدة أسباب وراء التأثيرات السلبية للمرض الهولندي تتمثل في:

أ-تأثير حركة الموارد: إن إعادة تخصيص الموارد الناجمة عن ازدهار قطاع الطاقة لها تأثيرات متباينة على عوائد العوامل الخاصة في القطاعات الثلاثة، فانتعاش قطاع الطاقة يؤدي إلى ارتفاع عائداته وارتفاع مستوى أجوره، ويصبح أكثر جاذبية من بقية القطاعات مما يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل وسحب العمالة من هذه القطاعات، وبالتالي انخفاض إنتاجية وربحية القطاع التصنيعي وتراجع صادراته ومساهمته في الناتج الإجمالي.

¹- W. M. Corden: "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation", Oxford Economic Papers, New Series, Vol. 36, No 3, Nov, 1984, Oxford University Press, p-p. 359-361.

²-Marie-Pierre Arzelier, *op.cit*, p 121.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

ب- تأثير حركة الإنفاق: زيادة الدخل الاسمي تؤدي إلى زيادة الإنفاق وسوف ينتج عنه ارتفاع الأسعار في القطاع غير القابل للتداول نظرا لعدم وجود سلع بديلة أخرى، ومع زيادة الأسعار تأتي زيادة الأجور وبالتالي فإن تأثير الإنفاق سوف يميل على المدى الطويل إلى سحب موارد الإنتاج من قطاع التصنيع إلى القطاع غير القابل للتداول، ولكن مجرد أخذ تأثير حركة الموارد في الاعتبار سيظهر أن الربحية في هذا القطاع قد تتراجع كذلك، لأن ارتفاع سعر الأجور مقارنة بسعر الخدمات الذي يحدثه تأثير حركة الموارد يضغط على الربحية في هذا القطاع؛ أما قطاع السلع المتداولة فيتأثر من زيادة الطلب على السلع وعلى العملة المحلية التي ستصبح قيمتها أعلى نسبيا نتيجة ارتفاع الطلب عليها، ومن ثم ستصبح سلع قطاع الصناعة التحويلية أقل تنافسية وستتخفض صادراتها وتزداد وارداتها وتراجع مساهمتها في الناتج الإجمالي، أما قطاع الطاقة ترتفع ربحيته بسبب تأثير حركة الموارد، وتتنخفض بسبب تأثير الإنفاق لأن العامل الذي يتعلق بقطاع الطاقة لا يستفيد من تأثير الإنفاق فسرورها يتم تحديده على مستوى الأسواق العالمية.¹

وأكد Corden أن القطاع المتأخر قد يشمل أيضا، بالإضافة إلى منتجات الصناعات التحويلية، المنتجات الزراعية وبالتالي انحلال التصنيع ليس هو الأثر الوحيد للمرض الهولندي بل قد ينتج أيضا انحلال فلاحي.

ج- خسارة التعلم من خلال العمل: بيّن J.D.Sachs & A.M.Warner (1995) أن هناك علاقة سلبية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، من خلال طبيعة الاعتماد على العمالة ورأس المال في إنتاج السلع، حيث يولد قطاع الصناعة تراكم المعرفة من خلال العمل المستمر مما يكسب العمال مهارات التعلم عن طريق العمل "Learning by Doing"²، ويستفيد منها قطاع السلع غير القابلة للتبادل بافتراض الانتشار التام للمعرفة، ولكن وبفعل الأثر الناتج عن إعادة تخصيص الموارد والإنفاق يتراجع حجم قطاع الصناعة، بما يشكل تهديداً لإمكانات النمو الطويل الأمد للبلد من خلال قطع مصدر هام لتطوير رأس المال البشري.

1-3- السياسات المقترحة لإدارة المرض الهولندي:

يؤثر المرض بطرق مختلفة على أجزاء متعددة من الاقتصاد، لذلك تشكل سياسات إدارته تحدياً صعباً أمام الدول المصابة، حيث يعتمد نجاحها على تحليل دقيق للعوامل المؤثرة وفهم المشاكل المحددة لكل دولة. فقد تبدو بعض السياسات واضحة كعلاجات للمرض، لكنها قد تؤدي في المدى البعيد إلى تبعات اقتصادية سلبية، من هنا كان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتمد على قدرة المحللين الحكوميين وصانعي السياسات في اتخاذ القرارات المناسبة، واستنادا إلى النموذج النظري المقترح لوصف حالة الاقتصاد المصاب بالمرض الهولندي يمكن اعتماد السياسات التالية:

أ- الحد من تأثير حركة الموارد:

¹- W.M. Corden , Neary J.P: " Booming Sector and Deindustrialization in a Small Open Economy", Collaborative Paper, September 1982, International Institute For Applied Systems Analysis (IIASA), Laxenburg , P.12.

²-Ragnar Torvik:" Learning by doing and the Dutch disease", European Economic Review, No 45, 2001, P. 285, 286.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

تتنبأ نظرية المرض الهولندي بتراجع قطاع التصنيع وانخفاض صادراته، قد تكون هناك طرق مختلفة يمكن للحكومة أن تحاول من خلالها مساعدة هذا القطاع، إن تراجع هذا القطاع هو نتيجة لارتفاع تكلفته، ويمكن زيادة الدعم التصنيع بإصدار أموال أو سندات جديدة للحفاظ على مستوى الإنتاج لكن هذا قد يجعل من التضخم هو النتيجة الدائمة، لذلك لابد للحكومة من معالجة تكلفة الإنتاج المفرطة لتحسين ربحية التصنيع وزيادة الإنتاج والتوظيف فيه، إما برفع تعريفات الاستيراد لجعل المنتجات الأجنبية أكثر تكلفة في السوق المحلية وتعطي قطاع التصنيع المحلي ميزة من حيث التكلفة، أو بالتحكم في أثر حركة عوامل الإنتاج وتحديد ارتفاع الأجور على تراجع القطاع، وذلك إما¹ بتجميد الأجور في بقية القطاعات لمنع انتقال العمالة من قطاع التصنيع إلى القطاع غير القابل للتداول؛ أو دعم الأجور بدلا من فرض تجميدها لحماية العمال من فقدان وظائفهم في قطاع التصنيع. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال وضع نظام مركزي لتحديد الأجور يضمن عدم ارتفاعها وتوازنها بين القطاعات المختلفة، مع توجيه إيرادات تصدير الموارد الطبيعية إلى القطاع الأكثر فعالية في تعزيز الروابط الأمامية والخلفية مع باقي القطاعات الاقتصادية، مما يعزز التنمية الشاملة ويحد من التفاوت الاقتصادي.

ب- الحد من تأثير حركة الإنفاق:

تستطيع تحقيق ذلك من خلال اعتماد سياسات مالية تضمن السيطرة على سعر العملة المحلية للحد من فقدان القدرة على المنافسة، مع تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي لجعل منتجات قطاع الصناعات التحويلية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية؛ ويمكن أيضا استخدام سياسات الإنفاق بتقليل الاعتماد على عائدات الموارد، وجعل الاقتصاد أقل عرضة لصدمات الطلب الخارجي على هذه الموارد وتقلبات أسعارها؛ أو من خلال إنشاء صندوق للاستثمار لحماية الاقتصاد من الطلب الزائد، مع تشجيع لطلب الكلي في حالة الركود لكن بحذر دون الإفراط في الإنفاق.

ج- مواجهة خسارة تراكم المعرفة: يتم ذلك بتشجيع تراكم الخبرات المحلية بالاستثمار في رأس المال البشري، وتحسين مهارات القوى العاملة من خلال برامج التعليم والبحث والتطوير، بما يؤدي إلى خلق صناعات جديدة وزيادة الإنتاجية وتطوير قوة عاملة ماهرة يمكنها المنافسة في السوق العالمية.²

2- نقمة أو لعنة الموارد:

أشارت الأدبيات الاقتصادية أنه بالإضافة إلى تداعيات المرض الهولندي، فإن أهم ما يعاب على الدول الريعية هو اعتمادها المفرط على الموارد الطبيعية في تسيير شؤونها ما جعلها تهمل باقي النشاطات والقطاعات الاقتصادية، وتعاني تراجعا محسوسا في معدلات نموها مقارنة بغيرها من الدول الفقيرة الموارد،

¹-Mussi Rodriguez Cecilia: *Dutch Disease in Saudi Arabia?*, Master's thesis, Department of economics, Lund University, Sweden, December 2006, p.18.

²- Erling Røed Larsen: *Escaping the Resource Curse and the Dutch Disease? When and Why Norway Caught up with and Forged ahead of Its Neighbors*, Statistics Norway, Research Department, Discussion Papers, No 377, May 2004, p.13.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

وقد وصف الاقتصاديون هذه الظاهرة بأنها "لعنة الموارد الطبيعية" Resource Curse"، هذا الطرح يقودنا إلى ضرورة تقديم مختلف التفسيرات ووجهات النظر الاقتصادية حولها.

2-1- التحليل النظري للعنة الموارد:

استخدم المصطلح لأول مرة من طرف الخبراء السياسيين والاقتصاديين في ثمانينات القرن الماضي، لوصف الضرر الذي لحق باقتصاديات الدول غنية الموارد وتحولت معه حالتها من النعمة إلى النقمة، وتتمثل لعنة الموارد في علاقة التناسب العكسي ما بين كثرة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى، هذه المفارقة تبين التناقض ما بين زيادة الموارد الطبيعية وقلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سلبية للتنمية الاقتصادية، إذ تشير العديد من الدراسات إلى انه كلما كان الاعتماد على النفط والمعادن (الموارد الطبيعية) أكبر كان النمو أسوء، وبالتالي لعنة الموارد تفيد أن ثروة الموارد الطبيعية بدل أن تعزز النمو والتنمية أصبحت سببا للركود الاقتصادي، والفساد، والحرب الأهلية.¹ ففي حين كان من المتوقع أن ترفع الموارد الطبيعية الثروة والقوة الشرائية، بما يؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار والنمو في الاقتصاد أيضا، باستخدام العائدات النفطية الهائلة لتمويل استثمارات متنوعة وتحقيق دفعة كبيرة في التنمية الصناعية، أثبت التاريخ الاقتصادي غرابة تفوق الاقتصادات الفقيرة في الموارد على الاقتصادات الغنية بالموارد، ففي القرن السابع عشر، تفوقت هولندا على اسبانيا رغم تدفق الذهب والفضة من المستعمرات الإسبانية في العالم الجديد، وكذلك في القرنين التاسع عشر والعشرين، قفزت البلدان الفقيرة بالموارد مثل سويسرا واليابان ليتجاوز نموها الاقتصادات الوفيرة بالموارد مثل روسيا، وفي السنوات الثلاثين الماضية، كان الأداء المتميز العالم هو للاقتصادات الصناعية الحديثة الفقيرة الموارد في شرق آسيا - كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة - في حين تراجع العديد من الاقتصادات الغنية بالموارد مثل المكسيك ونيجيريا وفنزويلا، من هنا تؤكد الارتباط السلبي بين وفرة الموارد والنمو هذا شكل لغزا مفاهيميا في الاقتصاد.²

وتركز نظرية نقمة الموارد على تحليل هذه العلاقة السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية والسياسية لهذه الدول، وتعتبر الدول النفطية نموذجا شائعا على هذه النظرية، حيث أدى اعتمادها المفرط على إيرادات النفط إلى تدهور الاقتصاد وزيادة التوترات السياسية. ويقاس مفهوم الاعتماد على الموارد عادة على أنه حصة ريع الموارد الطبيعية في الإيرادات الحكومية أو الناتج المحلي الإجمالي، وإن الاعتماد على الموارد هو مفهوم أكثر دقة من الناحية التحليلية من غنى

²- أحمد رعد عبد الكافي الربيعي: مأزق الدولة الريعية هيمنة المورد الواحد، دار روافد، الطبعة الأولى، 2022، ص.28.

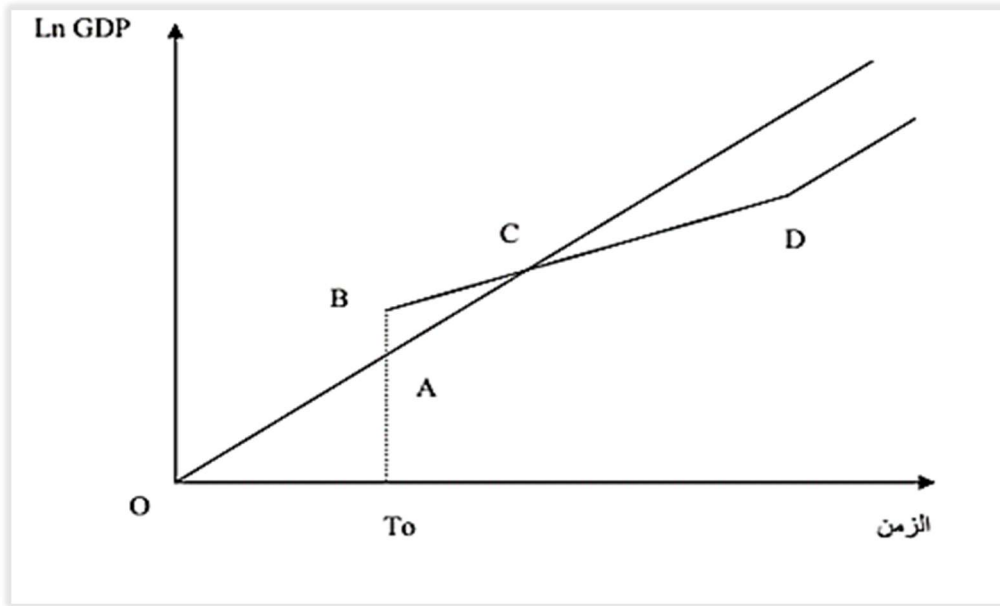
¹-Jeffrey.D.Sachs & Andrew.M.Warner:"Natural Resource Abundance And Economic Growth", national bureau of economic research, working paper No 5398, Cambridge (NBER), December 1995, p.3.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الموارد أو وفرتها، حيث يُلخّص في مدى اعتماد اقتصاد البلد على إيرادات موارد الريع الاستثنائية وغير العادية، وبالتالي فهو عرضة لديناميكيات الاقتصاد السياسي.¹

ومن أهم الأبحاث وأكثرها شمولاً حول الظاهرة دراسات Sachs & Warner التي جاءت كلها بعنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي" خلال السنوات 1995، 1997، 2001، وشملت عينة من 95 بلد نامي خلال الفترة 1970-1990، خلصت إلى أن البلدان التي تركزت صادراتها في قطاع الموارد الطبيعية في عام 1971 (سنة الأساس)، كانت تميل إلى النمو ببطء نسبي خلال السنوات العشرين اللاحقة مقارنة مع وتيرة نمو البلدان التي تعاني من ندرة الموارد الطبيعية، هذه العلاقة السلبية تم إثباتها حتى بعد ضبط المتغيرات المهمة والمتحركة في النمو الاقتصادي كالسياسة التجارية، نصيب الدخل من الفرد....، وبين ذلك أن مفهوم لعنة الموارد هو بمثابة اختصار للتعبير عن التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتعددة الأوجه التي تواجه البلدان ذات الثروات الطبيعية الوفيرة، وأبسط أشكال تجلي هذه المفارقة هو تراجع أداء البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة مع أداء البلدان الفقيرة بالموارد عند مستويات متماثلة من الدخل²، كما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1) : المسار الخاص لتطور الناتج الداخلي الخام في ظل وفرة غير عادية لقطاع الموارد الطبيعية



Source: Jeffrey.D.Sachs & Andrew.M.Warner, *op.cit*, p. Appendix B, Figure B1.

قدمت الدراسة حالة اقتصاديين لهما نفس معدل النمو المعبر عنه بلوغا ريثم الناتج الداخلي الخام Ln GDP الممثل في الخط المستقيم(OA)، وبافتراض أن قطاع الموارد الطبيعية لأحدهما عرف انتعاشا ووفره غير عادية عند النقطة الزمنية T_0 سيؤدي ذلك إلى ارتفاع آني في الناتج الداخلي الخام للبلد المزدهر من النقطة A إلى النقطة B بمعدل نمو يفوق معدل نمو البلد الأخر في المدى القصير، إلا أنه وعلى المدى

¹- Naazneen H. Barma : "The Rentier State at Work: Comparative Experiences of the Resource Curse in East Asia and the Pacific", Asia and the Pacific Policy Studies, vol 1, No 2, May 2014, p.258.

²-Ibid, p.258.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

البعيد يتراجع نمو البلد الذي انتعش قطاع موارده الطبيعية لينخفض مستواه إلى النقطة C ويواصل الانخفاض حتى النقطة D في المدى الطويل نتيجة للتراجع القطاعي، فعلى غرار التحسن الحقيقي في سعر الصرف، وبفعل تأثير عاملي حركه الموارد والإنفاق وما يترتب عنهما من سحب لعوامل الإنتاج بعيدا عن قطاع التصنيع مما يسبب انخفاض في تراكم رأس المال البشري، وسيتم تلبية الطلب المتزايد على المصنوعات من خلال الواردات وتتقلص بذلك فرص التجارة للسلع القابلة للتبادل التجاري ويتم تخصيص حجم أقل لعنصري العمل ورأس المال لإنتاجها، وذلك تبعا لزيادة الطلب على السلع خارج التبادل التجاري، وإن إشباع هذا الطلب يستلزم مزيدا من الإنفاق الحكومي في أوقات الوفرة، إلا أنه لا يمكن تلبية الطلب في أوقات أخرى، لذلك كان نمو اقتصاد الطفرة يميل إلى التناقص عبر الزمن ويتراجع مقترنة مع نمو الاقتصاد الآخر ويصبح أضعف وأكثر اعتمادا على الربع.

ويقدم نموذج **Sachs & Warner**، الذي شغل حيزا كبيرا من الاهتمام لدى الباحثين، أسباب التراجع القطاعي في الاقتصاد الناتج عن طفرة الموارد الطبيعية، ويفسر الأداء المحدود لاقتصاديات الربع مقارنة مع ما تملكه من الثروات الطبيعية وعجزها عن توجيه هذه الفوائض المالية نحو دفع القطاعات المنتجة، هذه المفارقة تمثل لعنة الثراء السهل الذي يحدث خلافا بالغا على جميع المستويات وخاصة في الأنظمة السياسية التي تشكل أحد أهم الجوانب التفسيرية للعلة.

2-2-العوامل السياسية للعنة للموارد:

إضافة إلى العوامل الاقتصادية، احتلت العوامل السياسية مكانة بالغة الأهمية في الدراسات المفسرة لأسباب علة الموارد، فقد أكد العديد من الاقتصاديين ومن أبرزهم (**Daron Acemoglu & James A. Robinson**) 2001 أن التفسير المؤسسي هو الأكثر حجة لفهم هذه المتلازمة الاقتصادية، من خلال تطوير نظرية التحولات السياسية كخلاصة عن دراسات تجريبية تمت على دول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، أكدت أن السياسات والمؤسسات السياسية تلعب دوراً هاماً في توجيه الأداء الاقتصادي وإنجاح التنمية الاقتصادية، فالدول التي تتبنى سياسات ديمقراطية شفافة وتؤسس مؤسسات قوية تحقق نمواً اقتصادياً مستداماً وتحسن مستوى معيشة مواطنيها، في حين أن الدول ذات المؤسسات الديكتاتورية تكون غير فعالة اقتصادياً وعرضة للفشل في تحقيق التقدم الاقتصادي، فالدول المعروفة بالديمقراطية يساهم الناخب فيها بنفسه في وضع الضريبة، بينما الدول التي تغيب فيها الديمقراطية تتولى فيها النخبة الثرية توزيع الثروة في المجتمع وتحديد الضريبة، وفي ظل هذه الظروف تسود عدم المساواة وتنتشر سلوكيات السعي وراء الربح لتحقيق مصلحة النخبة، مما ينتج عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.¹

¹-Acemoglu Daron and James Robinson: "A Theory of Political Transitions", The American Economic Review, Vol 91, No 4, Sep 2001, p.957.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

وقد تم تطوير هذه النظرية من طرف الاقتصاديين **Ricky Lam & Leonard Wantchekon** سنة 2003، بنموذج "المرض السياسي الهولندي"¹، الذي وضح الطريقة التي تؤثر بها الأنظمة السياسية في ظل تحولات القطاعات الاقتصادية المرافقة للمرض الهولندي ودورها في إطراد العلاقة العكسية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، فباعتبار أن سلطة الحكم هي المسؤولة عن تحديد طريقة استخدام الدخل، ستزداد حدة هذه العلة الاقتصادية في الدول التي تسودها أنظمة حكم مستبدة، لأن ازدهار قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى تعاظم الفجوة بين السكان والنخبة الحاكمة، فبالإضافة إلى التفسير الاقتصادي لتفاوت الدخل بفعل تراجع الأداء الاقتصادي عامة نتيجة لأعراض المرض الهولندي، تلعب السلطة المباشرة للدولة وسيطرتها على ريع تلك الموارد واستلاتها على الجانب الأكبر منه لصالح النخبة السياسية الحاكمة، دورا هاما في انتشار عدم المساواة في توزيع الدخل وخلق بيئة غير متساوية الفرص أمام أفراد المجتمع.

هذا ما جعل الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية عرضة بشكل خاص للسلوكيات الريعية الضارة اجتماعيا واقتصاديا، فالسعي وراء الربح يولد الفساد في قطاع الأعمال والحكومة، وبالتالي تشويه عملية تخصيص الموارد والحد من الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتؤكد الأدلة التجريبية أن حماية الواردات والفساد يميلان إلى إعاقة النمو الاقتصادي؛ وكما قد تضيي وفرة الموارد الطبيعية على الأفراد شعورا زائفا بالأمان وتؤدي إلى إغفال الحكومات الحاجة إلى إدارة اقتصادية جيدة ومحفزة للنمو، فتُغفل الاهتمام بالكفاءة البيروقراطية، والجودة المؤسسية وتضعف حوافز خلق الثروة والنمو المستديم بسبب سهولة استخراج الموارد الطبيعية والاستفادة من ريعها².

وحسب دراسة لـ **(J. Robinson, R. Toruk & T. Verdier)** سنة 2006³، تشكل الحوافز السياسية التي تولدها ريع الموارد الطبيعية أساسا للحكم عما إذا كانت هذه الموارد نعمة أو نقمة في الاقتصاد المزدهر، إذا اهتم السياسيون بالمحافظة على مناصبهم في السلطة باستخدام الربح المتزايد للتأثير على أصوات الناخبين من خلال دعم بعض الأنشطة ومنح امتيازات غير عادية للمؤسسات التي لها صلة بالجانب السياسي كالبرلمان؛ أو بالتوظيف العشوائي في القطاع العام مما يؤدي إلى وجود بطالة مقنعة وتخفض إنتاجية العامل، هذا التوجه السياسي السيئ يزيد من سوء تخصيص الموارد ويميل إلى الإفراط في استخراج الموارد الطبيعية وتصديرها دون الاهتمام بتنمية القطاعات الأخرى، لذلك كان التأثير الإجمالي لطفرات الموارد في الاقتصاد يعتمد بشكل حاسم على المؤسسات، فالبلدان التي تشجع على المساءلة وكفاءة الدولة ستميل إلى الاستفادة من انفجارات الموارد لأن هذه المؤسسات قادرة على معالجة

¹-Ricky Lam and Leonard Wantchekon: "Political Dutch Disease", April 10, 2003 .p.3.

http://neumann.hec.ca/neudec2004/fp/wantchekon_leonard_avril_16.pdf 2

²-Thorvaldur Gylfason: "Natural resources, education and economic development", European Economic Review, No 45, 2001, p.850.

³-J. Robinson, R. Toruk & T. Verdier: "The Political Foundation Of The Resource Curse", Journal Of Development Economics, V 79, 2006, P.447. <http://dx.doi.org/10.1016/j.jdeveco.2006.01.008>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

السلوكات الريعية التي تخلقها هذه الفوائض، أما الدول التي لا تتمتع بجودة مؤسساتها ستعاني من تأثير هذه الحوافز السياسية الضارة ومن عواقب لعنة الموارد.

3- تقلبات أسعار الموارد الطبيعية وحالة عدم اليقين

إن كثافة رأس المال الطبيعي في الكثير من الدول الغنية بالموارد كان لها تبعات سلبية وخيمة، فبدلاً أن من تكون سندا داعماً للنمو كانت كابحاً له، وأصبحت مزاحمة لنمو وتطور الأشكال الأخرى من رأس المال كرأس المال البشري والمادي والمالي...، فارتبطت وفرة الموارد الطبيعية تاريخياً في العديد من الدول بالأداء الاقتصادي الضعيف والمحبط نتيجة للمبالغة في الاعتماد عليها، وأصبحت هذه الاقتصاديات عرضة للصدمات الدورية العنيفة (سلباً أو إيجاباً)¹، نظراً لارتباطها بحركة أسعار هذه الموارد غير المنتظمة في السوق العالمية، والتي تتأثر بمجموعة من العوامل منها المرتبطة بالعرض وبالمخزون الاستراتيجي والتجاري والنمو الاقتصادي، والطلب لغرض الاستهلاك ولغرض المضاربة وتقلبات سعر صرف الدولار، فضلاً عن العوامل السياسية والمناخية، كل ذلك يخلق حالة عدم تأكد دائمة أو مؤقتة حول تغيرات أسعارها، ويترتب عنه تذبذب الإنفاق الجاري والاستثماري لهذه الدول ويعرض سياسات الإنفاق العام فيها إلى تقلبات حادة كذلك، وهذا ما يعرف بدورية السياسة المالية **policy fiscal Procyclical**، التي تعرف توسعاً في فترات الانتعاش وانكماشاً في فترات الركود، بما يفاقم حالات عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويخفض من الاستثمار في رأس المال الحقيقي والبشري، ويزيد من نسبة الفقر والمديونية ويعيق النمو الاقتصادي، نظراً لصعوبة وضع خطط استثمارية طويلة الأجل لتحقيق التنمية في بيئة يسودها عدم اليقين الاستثماري؛ هذه النتائج تجعل من إدارة المالية العامة في البلدان المصدرة للموارد الباطنية أكثر تعقيداً، ويحتم عليها أن ترافق إدارة سياساتها المالية وقراراتها المتعلقة بالإنفاق باستراتيجيات مدروسة تعمل على التخصيص والتوزيع الكفؤ للموارد النفطية وإيجاد نظام جيد لإدارة النفقات العامة خاضع للمساءلة يضمن شفافية الإنفاق ويقلل فرص الفساد.

المطلب الثاني: الاختلالات الأساسية في اقتصادات المورد الواحد

إن تعرض الاقتصاديات الريعية لصدمات عديدة أثبت عدم قدرتها على مواجهة تلك الأزمات، رغم وفرة مواردها المادية والبشرية وارتفاع مستوى إنتاجها وتصديرها من النفط، إلا أن ذلك أثر سلباً على أدائها الاقتصادي الذي يعتمد بإفراط على قطاع واحد مهملاً بقية القطاعات الاقتصادية، هذا ما جعلها تعاني من العديد من الاختلالات الهيكلية.

ويشير مفهوم الهيكل الاقتصادي إلى مجموعة النسب والعلاقات بين عناصر الحياة الاقتصادية في اقتصاد معين كالأجور، الأرباح، الدخل، مساهمة القطاعات الاقتصادية.....، ويعبر عن العلاقات الثابتة نسبياً في النظام الاقتصادي التي تؤثر في عملية النمو والتنمية الاقتصادية. ولفهم السمات والخصائص

⁸- زايري بلقاسم، مدوري عبد الرزاق: "أثر تطاير أسعار البترول على أبرز متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية،

المجلد 4، العدد 1، جامعة بشار، نشر في 2018/5/11، ص. 187. <https://asjp.cerist.dz/en/article/49984>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الهيكلية للاقتصاد لا بد من معرفة طبيعة العلاقة بين أجزائه ومدى التكامل بين قطاعاته المختلفة، ومدى قدرة سياساته الاقتصادية على تحقيق أهدافها التنموية، وإن اختلال هذه العلاقات التناسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي ومدى عمق تلك الاختلالات وتكرارها يعبر عن حالة عدم التوازن الاقتصادي*. ومما سبق، تختص الدول وحيدة المورد الاقتصادي بمعاناتها من متلازمة المرض الهولندي وعلّة الموارد وما قد يترتب عنها من عدم توازن في هيكلها الاقتصادي الذي ينجم عن التفاعل بين مواردها البشرية والمادية غير المتكافئة، وإن الاختلالات في اقتصاديات البلدان الريفية متعددة ومتراطة ولها علاقة بالقصور في السياسات العامة وسوء إدارة مواردها وعدم القدرة على تبني سياسات اقتصادية كفؤة، مما أدى إلى تدني مستويات تنميتها واختلال هيكلها الإنتاجية، اختلال هيكل صادراتها، شيوع ظاهرة البطالة المقنعة.....، وإن أهم ما يميز هذه الخصائص أنه يربطها علاقات بينية ذات طبيعة دائرية، حيث تشكل الخاصية الواحدة منها في نفس الوقت سببا ونتيجة لغيرها من الخصائص، هذا ما يجعلها عقبات صعبة في سبيل الخروج من بوتقة هذه العلل وتحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية.

وإن تحليل جوانب عدم التوازن في الاقتصاديات الريفية، وتحديد نقاط الضعف في سياساتها الاقتصادية يبين أنها تواجه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، بما في ذلك المالية.

1-الاختلال الداخلي:

يعبر الاختلال الداخلي عن حالة عدم التناسب بين تيار الطلب المحلي الإجمالي على السلع والخدمات وتيار عرضها المحلي الإجمالي عند مستويات معينة من الأسعار، فيكون حجم الطلب الاستهلاكي والاستثماري أكبر مما هو متاح ويعجز الإنتاج المحلي عن استيعاب الطلب الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار، هذه الوضعية تعبر عن اختلال الهيكل الإنتاجي ومحدوديته في تلبية الطلب الكلي.

إن قصور العرض الكلي وعدم قدرته على التكيف مع التغيرات في الطلب، يعتبر مؤشرا على عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، نتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية وقلة الاستثمار في التكنولوجيا، ونقص الأيدي العاملة الماهرة والبنية التحتية غير المؤهلة، كلها عوامل تعيق عملية التنمية الاقتصادية وتحد من فعالية السياسات الاقتصادية، ويُعد اختلال هيكل الإنتاج بين قدرات الناتج المحلي واحتياجات الاستهلاك من أبرز التحديات التي تواجه اقتصادات الفوائض الريفية، وينجم عنها اختلالات هيكلية عديدة أهمها¹:

* والتوازن هنا لا يعني السكون والثبات المطلق للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، وإنما يعني التوازن المستقر للنسب والتأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية، وحتى لو كانت في حالة تغير مستمر طالما أن الأثر النهائي لهذا التغير لن يؤدي إلى اختلال العلاقات التناسبية لهذه المتغيرات الاقتصادية يبقى التوازن متحقق. محسن خليل: تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص، ص.21، 22.

¹ - عدنان حسين يونس، توفيق عباس، شيماء رشيد: الاختلالات الهيكلية في الدول الريفية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2020، ص- ص. 21- 28.

1-1-الاختلال المالي:

إن توسيع النظرية الاقتصادية، من خلال النموذج الكينزي، لدور الحكومة في الاقتصاد بهدف معالجة مشاكل البطالة والكساد ورفع معدل التشغيل، بعد فشل آليات السوق في تحقيق التوازن التلقائي ومعالجة الأزمات الدورية التي تنتاب النظام الاقتصادي، جعل من التدخل الحكومي ضرورة لابد منها وازداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وزادت معه نفقاتها بشكل كبير، هذا ما يضع صانعي السياسات في الدول الربية أمام تحديات صعبة، باعتبار النفط مورداً مستنزفاً إضافة إلى التقلبات الكبيرة في إيراداته المالية، نظراً لما شهدته السنوات الأخيرة من تذبذب في أسعار النفط التي انخفضت إلى حوالي 12 دولاراً للبرميل في أواخر عام 1998، وصعدت إلى 30 دولاراً للبرميل في أواخر عام 2000، ثم انخفضت مرة أخرى إلى 20 دولاراً للبرميل في بداية عام 2002¹، هذه الخصوصية التي تتسم بها الإيرادات النفطية تجعل استخدامها المالي يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد نظراً لصعوبة تحقق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وينعكس ذلك في صورة عجز يكاد يكون مستداماً يمكن أن يطلق عليه بالعجز الهيكلي.

إن التدخل الحكومي الواسع وغير المنسجم مع تطوير القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الاقتصاد، والذي لا يُؤخذ في الاعتبار معايير الكفاءة والجدوى الاقتصادية من خلال الدعم والإعانات يؤدي إلى تشويه أسعار السلع والخدمات وتعطيل آليات السوق وزيادة في النفقات العامة، وفي حال تراجع الإيرادات سيؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وترتفع بذلك معدلات التضخم وتتدهور المؤشرات الاقتصادية.

كما أن التوسع في النفقات مع محدودية الطاقة الإنتاجية، وانخفاض حجم الموارد الاقتصادية المتاحة للتنمية وعدم الرشادة في استخدامها، جعل من اختلال الموازنة العامة مشكلة تحكمها عوامل هيكلية عديدة مرتبطة باختلال التناسب بين أنشطة الإنتاج السلعي الحقيقي وأنشطة الإنتاج الأولي مما يعقد عملية استعادة التوازن المالي للدولة.

1-2-الاختلال النقدي:

يعبر الاختلال النقدي عن حالة عدم التوازن بين تدفق النقد وتدفق السلع، مما يشير إلى فجوة بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد. هذا الوضع يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي متجاوزاً العرض الكلي المتاح، مما يسفر عن زيادة في مستوى الأسعار بشكل مستمر، وهذا ما يُعرف بظاهرة التضخم؛ وإن قوى الطلب الكلي تعكس كمية النقود وسرعة تداولها، بينما الناتج المحلي الإجمالي يشكل عرض السلع والخدمات، لذلك لابد من التوازن بينهما لتجنب فائض الطلب وارتفاع الأسعار، هذه الحقيقة تعتمد على نظرية كمية النقود المعاصرة التي تفسر معظم مشاكل الاختلال الاقتصادي بسبب أن كمية النقود المتاحة للتداول تفوق الكمية المعروضة من السلع والخدمات، ويتم القضاء على هذا الاختلال

¹- J.M. Davis, R. Ossowski, and A. Fedelino: **Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries**, International Monetary Fund, 2003, p.1.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

بالحد من فجوة كمية النقود والإنتاج في الاقتصاد، من خلال سياسة نقدية صارمة تحدد سقف الائتمان المصرفي وتقضي على العجز في الموازنات العامة.

1-3-الاختلال الإنتاجي أو السلعي:

يعد من أبرز التصنيفات الظاهرة للاختلالات، ويعني عدم مواكبة تدفق تيار الناتج المحلي من السلع والخدمات لتيار الطلب الكلي على هذه السلع والخدمات¹، بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعجزه عن تلبية متطلبات الاستهلاك المحلي وتركيزه على القطاع الاستخراجي، ويعتبر الاختلال السلعي المسبب الرئيس لبقية الاختلالات؛ فارتفاع الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك مقارنة بمستوى الدخل الفردي بسبب التضخم يؤدي إلى توجيه الاستهلاك بعيدا عن السلع الإنتاجية، أضف إلى ذلك أن النخبة السكانية ذات الدخل المرتفع لها أنماط استهلاكية جديدة لا تستطيع الصناعات المحلية التي يمكن أن تدعم التنمية من التفاعل معها بكفاءة، مما يحول دون تكوين مدخرات محلية لتحقيق استثمارات تسهم في رفع معدل نمو العرض الكلي من السلع والخدمات، وتحليل حالة الاختلال السلعي ترجع الخلل إلى الاختلال الهيكلي في تكوين الناتج المحلي وتحديدًا في تراجع وتقلص مكانة القطاع الزراعي والصناعي فيه، هذا ما يقود إلى الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية المتنوعة، ويؤدي إلى ظهور اختلالات أخرى خارجية.

2-الاختلال الخارجي:

الاختلال الخارجي هو عدم توازن العلاقات الاقتصادية للبلد مع العالم الخارجي، ويعبر عن حالة اختلال ميزان المدفوعات بسبب عدم ملاءمة شروط التبادل التجاري، من خلال العجز في حسابه الجاري عند ارتفاع استيرادات الدولة من السلع والخدمات أو زيادة تحويلاتها المالية للخارج، هذا الاختلال الخارجي هو نتيجة حتمية للاختلالات الداخلية التي تعاني منها اقتصادات البلدان الريفية، ويتمثل الأمر هنا بوجود عجز في الميزان التجاري لهذه الدول إذا ما استبعدنا الربيع النفطي، لأن الصادرات غير النفطية محدودة جدا والاستيراد السلعي والخدمي مرتفع ومتنوع.²

وقد ركز اقتصاديين التحليل الهيكلي المحدث على فجوة النقد الأجنبي-أي الاستثمار من النقد الأجنبي اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف من خلال عوائد الصادرات- الأمر الذي يستوجب إيجاد تدفق لرأس المال الأجنبي لتغطية هذه الفجوة، والتي ترجع أساسا إلى وجود اختلالات هيكلية تضعف مرونة الإنتاج وتدني كفاءته وتعيق ولوج المنتجات إلى الأسواق الأجنبية مجال التصدير، بالإضافة إلى

²- رنا عبد الكريم عبد، جليل كامل عيدان: تصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي العراقي للمدة (2014-1990)، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2015، ص.874.

³- فريال مشرف عيدان: "الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد 2003 وسبل معالجتها"، المجلة السياسية والدولية، المجلد 01، 2016، ص.521.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الصدمات الخارجية التي تتعرض لها هذه الاقتصاديات وواقع التقسيم الدولي للعمل الذي أسهم في تكريس أسلوب نمو لا متكافئ لهذه الدول مع العالم الخارجي.¹

كما فسر صندوق النقد الدولي الفجوات الخارجية أنها نتيجة للطلب المحلي الإجمالي الزائد الذي يغديه التوسع الائتماني المفرط والذي لا يقابله زيادة في الناتج المحلي من السلع والخدمات، وأن الحل يجب أن يكون في انكماش الطلب المحلي²، وإن اللجوء إلى العالم الخارجي لمواجهة عجز الموارد المحلية لإدامة النمو الاقتصادي ومشاريع التنمية الاقتصادية من خلال الحصول على القروض والمساعدات الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن أن يخفف من عجز ميزان المدفوعات في الأمد القصير، لكن يجب أن يتبع بجهود لتطوير هيكل الإنتاج المحلي وتوسيع نطاق الصادرات من السلع والخدمات لتقادي تحول هذا الاختلال إلى صفة هيكلية مزمنة.

المطلب الثالث: إدارة الفوائض والتحوط من نقمة الموارد -صناديق الثروة السيادية نموذجاً-

إن دورية صدمات الإيرادات (سلباً أو إيجاباً) أدت إلى اختلال الهيكل الاقتصادي للدول الريعية، وتآكل القدرات التنافسية لصادرات القطاعات غير النفطية، وما يتبعها من تداعيات المرض الهولندي ونقمة الوفرة، مما جعل العديد من البلدان النفطية تبحث عن الأساليب المناسبة للتحوط ضد هذه الآثار السلبية والتقليل من حدتها سواء باعتماد سياسات علاجية آنية كسياسات سعر الصرف وفرض الرسوم الجمركية، أو السياسات النقدية للحد من الآثار التضخمية، أو من خلال السياسات المالية التوسعية أو الانكماشية حسب حالات الركود أو الرخاء للتحكم في التقلبات الدورية، أو من خلال المعدلات الضريبية....؛ إلا أن فعالية هذه الخيارات في حماية القطاع المتأخر وتكلفتها السياسية تبقى مرهونة بإيجاد حل دائم يخرج هذه الاقتصاديات من رهانات المورد الوحيد القابل للنضوب، ويضمن مصالح الأجيال القادمة بتحقيق نمو مستدام يقوم على خلق موارد بديلة ومتنوعة للاقتصاد ويعوض رأس المال الطبيعي المستنفذ، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على آليات عديدة أهمها **صناديق الثروة السيادية** التي راج انتشارها في السنوات الأخيرة باعتبارها مصدات فعالة في تثبيت استقرار التقلبات الدورية والتنمية الاقتصادية .

وقد ساهم تحقيق بعض الدول فوائض مالية معتبرة نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الأولية في الأسواق الدولية في إعطاء نفس جديد لهذه الآلية التي يرجع تاريخ ظهورها إلى منتصف خمسينيات القرن العشرين*، وتشير البيانات الحديثة إلى تزايد عدد الصناديق السيادية في جميع أنحاء العالم، حيث تتنوع

²- عبد الحسين العنبي: الفجوات الثلاثة - متلازمة التنمية الضائعة-، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2018، الأردن، ص.11.

²-Derseh Endale: "External Imbalances, Famines And Entitlements A Case Study", World Institute for Development Economics Research WIDER, , Working Papers No 103, February 1993, Research Of The United Nations University,P.38.

* تم إنشاء أول صندوق للثروة السيادية للدولة في عام 1953 من قبل الكويت، بدأت كعملية لإدارة فوائض عائدات النفط في البلاد لصالح الأجيال

المستقبلية، من خلال مكتب في لندن، وفي عام 1983 تم تأسيسها رسمياً ككيان حكومي عام يسمى الهيئة العامة للاستثمار الكويتية (KIA) Bader Alhashel: "Sovereign Wealth Funds: A Literature Review", Journal of Economics and Business, vol 78, 2015, p.3.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

أهدافها وغاياتها، وتتفاوت في حجم الأصول التي تديرها ومصادر تمويلها، بالإضافة إلى تنوع استراتيجياتها الاستثمارية¹، يرجع ذلك إلى أهمية الدور الذي تلعبه حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من تأثيرات الأزمات العالمية عند وقوعها، كما تلعب دوراً هاماً في تقليل الاختلالات الهيكلية، وخاصة في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على النفط والموارد الطبيعية، بمعالجة مشكلة الفوائض المالية التي لم تستطع أنظمتها المالية استيعابها.

1- مفهوم صناديق الثروة السيادية:

إن دراسة ظاهرة صناديق الثروة السيادية **Sovereign Wealth Funds** تتطلب وضع تعريف شامل ودقيق لها يسمح بالتفريق بينها وبين مختلف الآليات المتداولة في النظام المالي والاقتصادي العالمي، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه عالمياً، يمكن تعريف صناديق الثروة السيادية كما عرفها منتدى الصناديق السيادية الدولية بأنها صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، تنشأ لأغراض ماكرو اقتصادية، لتحفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها من أجل تحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحكومة، وهي مجموعة مختلفة الخصائص؛ فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطيات وصناديق التنمية وصناديق الاحتياطيات غير المقترنة بالالتزامات التقاعدية الصريحة، وعادةً ما يتم إنشاء صناديق الثروة السيادية من فوائض الميزانية المدفوعة، وعمليات العملات الأجنبية الرسمية، وفوائض الميزانية، والإيرادات الناتجة عن صادرات السلع، ويستثني منها أصول الاحتياطي النقدي الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية.²

وتعتبر صناديق الثروة السيادية عن فوائض الميزانية الوطنية، المتركمة على مر السنين بسبب الأوضاع الاقتصادية الكلية والتجارية والمالية المواتية، إلى جانب تخطيط الميزانية على المدى الطويل وضبط الإنفاق، وعادة يتم إنشاء هذه الصناديق لحماية الميزانية والاقتصاد من التقلبات الزائدة في الإيرادات، أو لمساعدة السلطات النقدية على تعقيم السيولة غير المرغوب فيها، أو بناء المدخرات للأجيال القادمة، أو استخدام الأموال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.³

كما عرفت مجلة **Problèmes Economiques** بأنها صناديق استثمار عمومية مملوكة أو مراقبة من الحكومة لتسيير أصولاً مالية في إطار زمني بعيد المدى، وتسعى لتحقيق أهداف اقتصادية كلية محددة على

¹- Espen KLITZING And All: Chapter 1 Demystifying Sovereign Wealth Funds, International Monetary Fund, 09 Dec 2010, P.4.

²-International Forum Of Sovereign Wealth Funds : **Kuwait Declaration, Sovereign Wealth (1) Funds, Generally Accepted Principles And Practices, "Santiago Principles"**, Establishment of the International Forum of Sovereign Wealth Funds, April 6, 2009, At: [//www.ifswf.org/santiago-principles-landing/kuwait-declaration](http://www.ifswf.org/santiago-principles-landing/kuwait-declaration)

³-Andrew Razanov: " **who holds the wealth of nations?**", State Street Global Advisors SSSA, August 2005, universite PSL(Paris Science & Lettres), p.4.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

غرار الادخار للأجيال القادمة، وتنوع الناتج المحلي الإجمالي، تتكون مواردها من فائض الميزان التجاري الذي يمكن أن يتحقق من صادرات المواد الأولية أو المنتجات المصنعة، كما يمكن تمويلها عن طريق احتياطات الصرف الأجنبي.¹

أما بعض الخبراء يسميها صناديق النفط أو الموارد الطبيعية لأن الغالبية العظمى منها تم إنشاؤها بإيرادات فائضة في الميزانية من صادرات النفط والغاز والنحاس والماس والفسفات وما إلى ذلك، رغم أن هناك عدد قليل منها لا علاقة لهم بالموارد الطبيعية؛ كما تعرف الصناديق السيادية بأنها أدوات استثمارية للدولة، تغذيها احتياطات النقد الأجنبي المتأتية من صادرات المواد الخام أو المنتجات المصنعة وفوائض الميزانية، وتدار بشكل منفصل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية بما يميزها عن البنوك المركزية، وتلبي أهداف الاقتصاد الكلي ولا سيما تنوع الناتج المحلي الإجمالي أو المدخرات المشتركة بين الأجيال، باستثمارات طويلة الأجل تشجع على المخاطرة وفي الأصول الأجنبية بما يستثني منها الصناديق التي تستثمر فقط في الأصول الوطنية، وتخلو من الالتزامات الصريحة بما يجعل اللجوء فيها إلى الديون ضئيل أو معدوم.²

وبذلك، تعتبر الصناديق السيادية أداة مالية حكومية مهمة لإدارة الفوائض من الصرف الأجنبي المحققة في الموازنة العامة أو في ميزان المدفوعات، لأغراض ادخارية أو استثمارية على المدى الطويل، على أن تتم معظم استثمارات الصندوق في الأسواق المالية الخارجية.

2-أنواع صناديق الثروة السيادية:

يمكن تصنيف صناديق الثروة السيادية إلى عدة أنواع وفقاً لمعايير مختلفة، يمكن تلخيصها فيما يلي:
2-1- وفقاً لمصدر أصولها: يأتي تمويل صناديق الثروة السيادية من مصادر مختلفة، وعلى أساس ذلك يمكن تصنيفها إلى:

2-1-1-صناديق عوائد المواد الأولية:

هي صناديق تأسسها الدول المنتجة للموارد الطبيعية وخاصة النفطية منها، من أجل إحلال الأصول الاستثمارية محل المورد الطبيعي الناضب وتحقيق التوازن بين مدى استغلال هذه الموارد لتلبية احتياجات الجيل الحالي والحفاظ على جزء منها كرسيد للأجيال القادمة، وتعتبر هذه الصناديق حلاً لمواجهة هذه التحديات بإدارة عوائد الإيرادات النفطية برشاده تضمن تحويلها إلى استثمارات مستدامة النمو وتنوع من مصادر الدخل.³

¹-La Rédaction de la Revue Problèmes Economiques: " Fonds souverains, fonds de pension, Hedge funds trois piliers de la finance internationales", Problèmes Economiques, No 2951, juillet 2008, La Documentation Française, p . 5.

²- Caroline Bertin Delacour: "Les Fonds Souverains Ces Nouveaux Acteurs De L'économie Mondiale", Groupe Eyrolles, Les Echos Edition, 2009, Paris, p.21,22.

¹- عبد المجيد قدي: "الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 6، 2009، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص.3.

2-1-2- صناديق فوائض المدفوعات الجارية:

يمثل فائض ميزان المدفوعات وفائض الاحتياطيات لدى البنك المركزي، وكذلك فائض الميزانية العامة للدولة مصدر دخل الصندوق، وقد شهد هذا النوع من الصناديق ارتفاعاً عالمياً، خاصة في الدول النامية مثل صناديق أمريكا اللاتينية والصين وسنغافورة، حيث استطاعت الكثير من الدول غير النفطية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية، تحقيق فوائض مالية هامة خاصة تزيد عن احتياجات استثمارها المحلي ما دفعها إلى استثمار جزء من هذه الفوائض في صناديق من أجل زيادة عوائد تلك الفوائض.

2-1-3- صناديق عوائد الخصخصة والمدخرات العامة:

إن تنفيذ الكثير من الدول لبرامج الخصخصة نتج عنها عوائد مالية ضخمة، شكلت مصدر دخل لهذا النوع من الصناديق السيادية كصندوق مصر، وذلك خوفاً من أن تؤدي هذه العوائد إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم يتعذر التحكم فيها، وانطلاقاً من كون المؤسسات المخصصة ملكاً عاماً لجميع الأجيال، يتم تحويل كل عوائد خصخصتها أو جزء منها إلى استثمار في شكل صناديق سيادية تضمن تحقيق التنمية وتحافظ على حقوق الأجيال¹.

2-2- وفقاً لوظيفة الصندوق: نميز بين:

2-2-1- صناديق استثمار: تقوم بتوظيف أصولها بطريقة مباشرة في الأسواق المالية العالمية في شكل قيم منقولة أو بطريقة غير مباشرة من خلال شراء عقارات، وهي الصناديق التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية، وتهدف إلى استثمار أصولها في تشكيلية متنوعة من الاستثمارات بهدف تحقيق عائد أعلى من عائد الاحتياطيات ومن ثم الحد من تكاليف الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطيات الدولية، وتسمى بشركات الاستثمار الاحتياطية وهي صناديق يتم إنشاؤها ككيان منفصل إما لتقليل التكلفة السلبية للاحتفاظ بالاحتياطيات أو لمتابعة سياسات استثمارية ذات مستويات أعلى من الاستثمار².

2-2-2- صناديق الادخار:

تهدف إلى تقاسم الثروة عبر الأجيال بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وتقوم بتحويل الأصول غير المتجددة إلى محفظة متنوعة من الأصول المالية الدولية لتوفيرها للأجيال القادمة، أو غيرها من الأهداف طويلة الأجل، وتسمى أيضاً بالصناديق المشتركة بين الأجيال لأنها تساهم في توزيع الدخل من الموارد الطبيعية بشكل عادل، وتحويل الأصول غير المتجددة إلى أصول مالية مستدامة³.

²- شكري رجب العشماوي، أمانة سالم الجابري: ماهية الصناديق السيادية، دائرة المالية، فبراير 2022، حكومة دبي، ص.6.

²-World Economic and Financial Surveys: **Global Financial Stability Report Financial Market Turbulence Causes, Consequences, and Policies**, International Monetary Fund, October 2007, Washington , p.46.

³-Caroline Bertin Delacour, **op. cit**, p.35.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

كما يمكن أن تكون الصناديق مختلطة تجمع بين الوظيفتين الاستثمارية والادخارية.

2-3- وفقاً لمجال عمل الصندوق:

تصنف إلى صناديق سيادية محلية يتركز نشاطها الاستثماري والادخاري داخل البلد، وصناديق سيادية دولية يتركز نشاطها الاستثماري والادخاري خارج البلد، والصناديق المختلطة تقوم بأنشطتها داخل الوطن وخارجه في آن واحد.

2-4- وفقاً لدرجة استقلالية الصندوق:

ونميز هنا بين الصناديق السيادية غير المستقلة التي تديرها الحكومة بصفة مباشرة ولا تتمتع باستقلالية القرار، يتميز معظم هذه الصناديق بعدم خضوعه للرقابة المستقلة والمساءلة والإفصاح، وصناديق سيادية مستقلة نسبياً هي صناديق تديرها الحكومة بصورة غير مباشرة، حيث يتم إشراك جهات أخرى على غرار المصرف المركزي والهيئات المستقلة في إدارتها، أهم ما يميزها أنها تتمتع بالاستقلالية النسبية في اتخاذ القرار، كما أنها تخضع للرقابة المستقلة والمساءلة والإفصاح.¹

3- أهداف ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية:

تتباين أهداف الصناديق السيادية باختلاف أنواعها ومبررات إنشائها حسب خصائص الهيكل الاقتصادي للبلد ومصدر الفوائض المالية المحققة، ويمكن تلخيص أهم مبررات إنشائها فيما يلي:

3-1- تحقيق الاستقرار:

تواجه معظم الدول النفطية تحدي عدم اليقين المرتبط بالموارد النفطي والتقلبات الحادة لأسعاره في السوق الدولية، وما ينتج عنها من اختلالات كبيرة خاصة من جانب الإدارة المالية في الأجل القصير والتي تتحول إلى حالة عدم تأكد في الأجل الطويل، مما يجعل ميزانياتها غير متوازنة بين الإنفاق المحدد على مدى عدة سنوات والدخل غير المنتظم الذي يخضع لظروف خارجية غير مستقرة، فكان ذلك من أهم دواعي إنشاء صناديق استقرار العائدات النفطية التي تهدف إلى زيادة الانضباط المالي لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي واستقرار الإنفاق العام، وبرمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة وصعبة التنبؤ بها إلى الميزانية، إضافة إلى زيادة الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والسياسة المالية، بما يساعد على تجنب أعراض المرض الهولندي ونقمة الموارد؛ يتم ذلك بالإيداع في الصندوق عند زيادة الأسعار فوق مستوى معين (يحدد إما من السلطات التنفيذية أو التشريعية أو كليهما أو بتحديد نسبة معينة من الإيرادات للسنة الجارية أو غيرها)، والسحب منه في حالة انخفاض الإيرادات النفطية عن تقديرات الميزانية، أما قرارات استثمار إيداعات تلك الصناديق فتختلف بين الدول إذ يقتصر بعضها على الاستثمار في الخارج حتى لا يزاحم الاستثمار الحكومي الاستثمار الخاص أو بتجنب أعراض المرض الهولندي من خلال أدوات وأجال يتم تحديدها، ومن أمثلة هذا النوع من صندوق الاحتياطي العام للكويت، وصندوق استقرار العائدات في

²- نبيل بوفليح ومحمد طرشي: صناديق الثروة السيادية الواقع والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، قطر، 2019، ص.38.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

قطر، وصندوق تنظيم الإيرادات الجزائري، وتعتبر تجربة النرويج من أهم التجارب الناجحة في هذا النوع من الصناديق¹.

3-2- التحسب لنضوب المورد الطبيعي:

تواجه البلدان المصدرة للثروات الطبيعية معضلة كبيرة لطالما شكلت حاجسا أساسيا يواجه خططها التنموية، وهي قابلية نضوب ثرواتها الباطنية، سواء بسبب استنزافها أو بفعل التطور التقني وظهور مصادر بديلة تقلل من الاعتماد عليها. لذا، فإن الحاجة الملحة تكمن في إيجاد أصول استثمارية كبديل للدخل المتأتي من هذه الثروات، لضمان استمرارية الإيرادات وتحقيق العدالة بين الأجيال، وبذلك فإن البلدان التي يكون فيها العمر الزمني لاحتياطي الأصول الطبيعية قصيرا، يكون لديها حافز أكبر للادخار من تلك البلدان التي تمد احتياطياتها لمدة أطول، فمثلا بلدان دول مجلس التعاون الخليجي يتراوح العمر الافتراضي لاحتياطياتها، حسب مستويات الإنتاج الحالية، بين عشرين إلى أكثر من مائة سنة بمتوسط 75 عاما².

3-3- تحقيق الأداء الأمثل للاحتياطيات الأجنبية:

تتعرض احتياطيات الصرف الأجنبي لمخاطر متعلقة بتقلبات معدلات الفائدة وأسعار الصرف الأجنبية، مما فرض على الدول تنوع استخدام هذه الاحتياطيات من خلال إنشاء بعض الصناديق السيادية التي تهدف إلى تعظيم عوائد الاحتياطيات الأجنبية، على غرار الشركات الاستثمارية للاحتياطيات. وتعكس احتياطيات النقد الأجنبي جزءا أساسيا من السياسة النقدية وإدارة سعر الصرف، حيث يدير البنك المركزي الاحتياطيات الرسمية بأهمية بالغة على المدى القصير لضمان السلامة والسيولة، ويتم عادة تخصيص الاحتياطيات بما يكفي لتغطية لا تقل عن ثلاثة أشهر من الواردات أو مقدار الديون القصيرة الأجل للبلد، على أن يتم إدارة الجزء المتبقي منها بشكل أفضل من خلال وضعها في صندوق سيادي للاستثمار في أصول ذات مخاطر عالية ومتنوعة لتعظيم عوائدها، وهو الهدف الأساسي لشركة الاستثمار الصينية (CIC) وشركة الاستثمار السنغافورية (GIC).

3-4- تحقيق أهداف التنمية:

تعمل الصناديق السيادية على إدارة الفوائض النقدية والأصول التي تملكها من خلال استثمارات تسهم في تحقيق أهداف التنمية، والتي تتطلب استثمارات طويلة الأمد غالبا ما تكون مصحوبة بدرجة معينة من المخاطرة، ويؤثر نوع الصندوق السيادي على مدى تقبله للمخاطرة وبالتالي على أنواع الاستثمارات التي يقوم بها، كصناديق الاستقرار، وصناديق الادخار، وصناديق الاستثمار الاحتياطية، وصناديق التنمية، وصناديق احتياطي المعاشات التقاعدية...، وفي حين تم تصنيف صناديق الثروة السيادية عموما على أنها استثمارات طويلة الأجل، فإن الوظيفة المحددة لكل منها قد لا تسمح بالاستثمار بحرية في المدى الطويل؛

² - ماجد عبد الله المنيف: 'صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية'، ملتقى الطاقة العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، 2009، مصر، ص.58.

⁸ - شكري رجب العشاوي، أمنة سالم الجابري، مرجع سابق، ص. 6.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

وقد تم اعتماد صناديق التنمية السيادية* التي تم إنشاؤها بهدف أساسي هو تمويل المشاريع الاجتماعية كالصحة والتعليم أو الاقتصادية أو الاستثمار في قطاعات محددة داخل البلد، وتتمثل مهمتها عادة في دعم الصناعات المحلية مع احتمالية مزاحمة رأس المال الاستثماري المؤسسي الأجنبي، وتعرف أيضا بـ "صناديق الاستثمار الاستراتيجية" كأداة في بعض البلدان لدعم النمو الاقتصادي والتنمية الناجحة، إلا أن الافتقار إلى العمق في أسواق رأس المال بهذه الدول يحد من فرص الاستثمار، لذلك يتم توجيه هذه الصناديق إلى الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والإسكان والأسهم الخاصة والابتكار ونقل التكنولوجيا والعقارات والزراعة ورأس المال الاستثماري بما من شأنه أن يساهم في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.¹

كما اتجهت الصناديق السيادية إلى نوع من الاستثمار يدعى الاستثمار التمكيني، وهو شكل من الاستثمار النشط* يتجسد بشراكة مع مؤسسات أو حكومات لتمويل برامج تنمية مستدامة، مثل دعم التصنيع باستخدام الطاقة النظيفة وتقليل التأثيرات البيئية....، إلا أن صعوبة التأكد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة دفعت الصناديق إلى وضع عدة مؤشرات كمقياس لتأثير استثماراتها، مثلا على الصناعة والنمو الاقتصادي والطاقة النظيفة والمناخ وفرص العمل للشباب وفرص التعليم الجيد منخفض التكاليف والحد من الفقر وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية، أو من خلال استثمارات تنموية تحافظ على البيئة المحلية وحياة السكان الأصليين وهي استراتيجية اعتمدها الصندوق السيادي في البرازيل (بنك التنمية البرازيلي).²

3-5- تحقيق التنوع الاقتصادي:

يتميز الاقتصاديون بين الربح الرأسمالي الناتج عن الإنتاج والمبادرة والمخاطرة، وبين الربح الذي يأتي من موارد ناضبة ويسهم في توزيع الثروة دون مشاركة الجميع في الإنتاج، بما يقلل من عدد المشاركين في خلق الدخل ويزيد من اعتماد الأغلبية الساحقة على توزيع الربح، وتقيم الدول النفطية بناءً على مدى قدرتها على تحويل إيراداتها النفطية لتطوير قاعدتها الإنتاجية وتوسيعها لبناء قطاعات ارتكازية بديلة للقطاع

* صناديق التنمية السيادية هي صناديق استثمار تمتلكها وترعاها الدولة، تهدف إلى تحقيق الأداء المالي والتنمية الاقتصادية بما فيها التنمية المستدامة، ويتم إنشاؤها في الدول التي لديها مستهدفات تنمية اقتصادية واسعة، وتتميز هذه الصناديق بمعرفتها الدقيقة بالفرص المحلية للاستثمار وقدرتها على الوصول إلى شبكات وعلاقات استثمارية متنوعة، وتسعى إلى خلق الثروة بدلا من مجرد تجميعها، من أمثلتها صندوق التنمية السيادي في سنغافورة "Temasek"، الذي يجمع بين تكوين الثروة وتعزيز الميزة التنافسية الدولية للبلاد، وبالمثل، يسعى صندوق الاستثمار المباشر الروسي إلى تعظيم العائدات مع تطوير الاقتصاد الروسي. أنظر: صلاح حامد محمد حسنين : "صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة تحليلية)"، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، المجلد 3، العدد 3، 2022، مصر، ص. 768.

¹-Rajiv Sharma : "Sovereign Wealth Funds Investment In Sustainable Development Sectors", Background Studies In Support Of The High-Level Conference On Financing For Development And The Means Of Implementation Of The 2030 Agenda For Sustainable Development, November 2017, Doha, Qatar, P.2,4 .

* تميز الدراسات الاقتصادية استثمارات صناديق الثروة السيادية إما بأنها استثمارات سلبية أو نشطة. فالاستثمار السلبي طويل المدى ويقيد المستثمرين من التداول النشط داخل محافظهم ويعتمد أساسا على استراتيجية الشراء والاحتفاظ، بما يحد من تحقيق الأهداف التنموية؛ بالمقابل، يُعتبر الاستثمار النشط أو المباشر أكثر فعالية، حيث يُستخدم بشكل أساسي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من قبل صناديق الثروة السيادية على الرغم من أن نتائجه تظهر على المدى البعيد، وغالبا ما يرتبط الاستثمار النشط بمخاطر إضافية، حيث يتطلب قدرًا كبيرًا من الملكية أو التحكم في الشركات أو الأصول المستهدفة، مما يمكن من توجيه ممارسات أو مبادرات جديدة لتعزيز الأهداف التنموية المرجوة. Ibid, p-p,12-13.

³- صلاح حامد محمد حسنين، مرجع سابق، ص، ص. 765، 766.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الاستخراجي¹، ويعتبر التنوع الاقتصادي الهدف الأساسي لمعظم الدول النفطية التي تعاني مشكلة التبعية لمورد واحد تغطي إيراداته نسبة من الإنفاق الحكومي قد تفوق الـ 90٪، وما ترتب عن ذلك من اختلالات هيكلية، بحثاً عن بدائل أخرى لمصادر الدخل أكثر ديمومة ومجددة للثروة الوطنية من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية وخلق إيرادات بعيداً عن التطورات كثيفة الاستخدام للنفط، هذا ما دفع بالعديد من الدول إلى جمع عائداتها النفطية في صناديق الثروة السيادية ليس للحد من المرض الهولندي فحسب، بل أيضاً لتحقيق تنوعها الاقتصادي بعيداً عن المورد الواحد.

وقد أكدت النقاشات الحديثة حول التنمية القائمة على الموارد في السنوات الأخيرة، على أهمية التنوع الاقتصادي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي على المدى الطويل بدلاً من التركيز على الاستقرار المالي والاستثمار في الخارج، فعدم استقرار الاقتصاد الكلي الناتج عن الاعتماد المفرط على السلع الأساسية لا ينبع من تقلب أسعارها فحسب، بل أيضاً من إمكانية استنفاد مواردها أو تغيير طلب المستهلكين أو انخفاض الأسعار بسبب ارتفاع المعروض من السلع الأساسية مع زيادة اكتشافات رواسب الموارد في بلدان أخرى أو نتيجة لصدمات خارجية ناجمة عن ابتكارات تكنولوجية تحد من الطلب على هذه الموارد؛ ونتيجة لهذا، فرغم أن أدوات تثبيت الاستقرار المالي قد تعمل على تخفيف تأثيرات العامل الأول (تقلبات أسعار السلع الأساسية) في المدى القصير، إلا أنها لا تساعد البلدان في مواجهة العوامل الأخرى على المدى البعيد، ورغم أن الاستثمارات في الأصول المالية في الخارج يمكن أن تساعد في تحقيق أغراض الاستقرار المالي القصير المدى، إلا أنها لن يكون لها تأثير مباشر على القطاع الخاص المحلي ولن تعزز القدرات الإنتاجية للاقتصاد إذا لم تكن مرتبطة بالاقتصاد الوطني، في حين أكدت الأبحاث على أن تنوع البنية الإنتاجية لأي بلد هو الوسيلة الأكثر استدامة للحد من تعرض أي بلد لتقلبات أسعار السلع الأساسية وبالتالي أفضل وسيلة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

وبذلك سيكون لهذه الصناديق دوراً حيوياً إذا ما ركزت اهتمامها على توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تنموية تسهم في تعزيز الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل بعيداً عن اعتماد النفط، وتُعزز من قدرته على التكيف مع التقلبات الاقتصادية الدولية مقارنة مع التركيز الحصري على الاستقرار المالي والاستثمارات الخارجية، ويظهر هذا التوجه في اعتماد صناديق النفط على استراتيجية حكيمة لإدارة الموارد المالية لصالح تحقيق نمو اقتصادي مستدام والخروج من تداعيات الموارد الطبيعية من خلال مسارين أساسيين، فمن جهة تستخدم جزء من العائدات النفطية للتنمية المحلية وتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، ومن جهة أخرى توجه جزء من الإيرادات النفطية إلى الاستثمار الداخلي و/أو

² - مايق شبيب الشمري: "تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الربيعي في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد3، العدد 15، 2010، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص. 20.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على ندرة الموارد الطبيعية

الخارجي لتنميتها وتشكل دخلاً بديلاً للنفط عند نضوبه في المدى الطويل ويختلف ذلك الجزء المستخدم للتنمية المحلية باختلاف البلدان واختلاف الظروف الزمنية أيضاً.¹

فماليزيا مثلاً، نجحت في تحويل ثرواتها الطبيعية إلى أصول رأسمالية إنتاجية، مثل البنية التحتية والآلات ورأس المال البشري والمؤسسات، فاستثمرت عائداتها النفطية لتحقيق أهداف التحول الهيكلي، مما ساهم في تنوع اقتصادها نحو الصناعة والخدمات، واتسمت الإدارة المالية الشاملة في ماليزيا بعجز مالي مرتفع للغاية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن الأهم من ذلك أن الاستثمارات العامة كان لها تأثير تحويلي على سلة صادراتها على المدى الطويل. بالمقابل، فشلت بوتسوانا في تحقيق التنوع الاقتصادي على الرغم من إدارتها الجيدة لإيرادات الماس باستثمارها في أصول مالية في الخارج من خلال صندوق **Pula Fund**، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تساهم في تنوع اقتصادها المحلي؛ فالتركيز الشامل على استقرار الاقتصاد الكلي واستراتيجيات الاستثمار في الخارج، رغم أنه يساعد في معالجة التقلبات القصيرة الأجل، يمكن أن يضر بالتنمية طويلة الأجل إذا أدى إلى تأخير تحول الاقتصاد المحلي من الاعتماد على الموارد، لأن التنوع الاقتصادي يتطلب الاستخدام النشط لريع الموارد لزيادة إنتاجية القطاعات الأخرى القابلة للتصدير وخفض تكاليف إنتاجها، ويجب على الحكومات إعطاء الأولوية للاستثمارات التي قد تؤثر بشكل تحويلي على الاقتصاد الكلي بدلاً من التركيز على تحقيق الاستقرار المالي فقط.²

فالأداء الاقتصادي المثير للإعجاب لماليزيا ارتبط ارتباطاً وثيقاً بإدارتها السليمة لإيرادات الموارد الطبيعية وأن ماليزيا هي واحدة من الدول القليلة التي اتبعت قاعدة **هارتويك 1977**³، حيث ترى هذه القاعدة أنه لتأمين منهج مستدام للتنمية ينبغي أن يتم استثمار كل ريع الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد للبلد في تطوير القاعدة الإنتاجية التي تشمل كل الأصول الرأسمالية بما في ذلك الرأسمال الصناعي، رأس المال البشري، رأس المال الطبيعي، وقاعدة المعرفة، والمؤسسات...، فعند أي نقطة من الزمن ينبغي تساوي قيمة الاستثمار مع قيمة الريع المحصل من استخراج الموارد الطبيعية، وتمثل قاعدة هارتويك بالنسبة لهذه البلدان وصفاً لتحقيق التنمية المستدامة التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها.

نخلص إلى أنه، رغم التطورات التي حدثت في تفسير الأدبيات للتحولات الاقتصادية والسياسية للجنة الموارد، والتي تعرضنا لها في هذا المبحث إلا أنها أكدت على وجود علاقة سالبة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، فتأثير المرض الهولندي ولجنة الموارد الطبيعية على الاقتصاد هي من أصعب التحديات

²-نبيل بوفليج ومحمد طرشي، مرجع سابق، ص. 67.

²- Chang Ha-Joon; Lebdioui Amir: **From Fiscal Stabilization To Economic Diversification: A Developmental Approach To Managing Resource Revenues**, Working Paper, No. 2020/108, 2020, World Institute for Development Economics Research (WIDER), United Nations University (UNU), p-p, 6-7.

³-شكري سيدي محمد، شيببي عبد الرحيم: "العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبتترول: دراسة حالة الجزائر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 2، المجلد 15، 2013/07/31، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص.15.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

التي تواجه حكومات الاقتصاديات النفطية، التي ونتيجة لزيادة أسعار أو حجم صادراتها من الموارد الطبيعية ترتفع تدفقات مواردها المالية ويرتفع سعر صرف عملتها بما يزيد من تكلفة السلع المنتجة محليا ويهدد تنافسيتها دوليا فتتخفف صادراتها بما يعرض باقي القطاعات الاقتصادية إلى اختلالات مستديمة، يتبعها اضطرابات مؤسسية لسوء إدارة هذه الموارد وعدم القدرة على توجيهها بكفاءة الأمر الذي يحتم ضرورة إيجاد الحلول النهائية لمعالجة هذه المضاعفات السلبية من خلال إقامة هيكل اقتصادي متوازن يصح التشوه البنوي الذي يحدثه الارتباط بمصدر وحيد للدخل، وان هذا لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال إتباع سياسة تهدف لتنوع الصادرات وتحد من آثار الارتباط بالقطاع الأحادي الخارجي وذلك بتطوير قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري وزيادة تنافسية منتجاته.

المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي، دراسة نظرية

ازداد النقاش النظري بين الاقتصاديين حدة بعد ملاحظة أن بلدانا تتمتع بميزة نسبية قوية جدا في تصدير الموارد الطبيعية، ولكنها تتصف باقتصاد نامي ينخفض فيه مستوى الدخل والنمو الاقتصادي وأقل تنوعا، بينما لا تتمتع دول أخرى بميزة نسبية في تصدير هذه الموارد لكنها تتميز باقتصاد متقدم يرتفع فيه مستوى الدخل ومعدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل وهو أكثر تنوعا، فأشارت العديد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن المشكلة الحقيقية في هذه الدول ليست في وفرة الموارد في حد ذاتها، بل تكمن في فشل مؤسسات هذه الدول في إدارة هذه الموارد بكفاءة وعجزها عن تنوع مصادر دخلها. مما جعل من التنوع الاقتصادي مركز اهتمام المفكرين والباحثين وهدفا استراتيجيا للفاعلين الاقتصاديين، وأصبح من الضروري النظر من خلال عدسة وفرة الموارد رؤية خيوط الترابط مع القطاعات الأخرى، وأثبتت النظريات والأبحاث الاقتصادية الدور الأساسي للتنوع الاقتصادي في التغلب على حالة عدم الاستقرار وتقلبات أسعار المواد الأساسية وممرا رئيسيا للدفع بعجلة النمو المستدام.

وقد تطلب ذلك ضرورة تقديم مراجعة لمختلف الاتجاهات الرئيسية في النظرية والأدبيات الاقتصادية المفسرة للتنوع الاقتصادي، ومن المهم أيضا تقديم الإطار المفاهيمي للتنوع وأهم مؤشرات قياسه من أجل إعطاء بعد كمي للتنوع يمكن من خلاله تقييم أكثر دقة لحالة أي اقتصاد، هذا ما تضمنه هذا المبحث الذي تم تقسيمه كما يلي:

☞ **المطلب الأول: التنوع في الأدب الاقتصادي؛**

☞ **المطلب الثاني: ماهية التنوع الاقتصادي؛**

☞ **المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي.**

المطلب الأول: التنوع في الأدب الاقتصادي

1- التطور التاريخي للتنوع الاقتصادي:

إن تحليل التطور التاريخي للتنوع الاقتصادي يتطلب منا تتبع مساره على المستوى الميكرو اقتصادي قبل المستوى الماكرو اقتصادي، ففي البداية تم الاهتمام بالتنوع كاستراتيجية لتطوير الشركات على المستوى الجزئي وشهد هذا الاتجاه ثلاث مراحل مختلفة، الأولى امتدت من عام 1910 إلى 1950 وتميزت باتجاهين استراتيجيين، التخصص للاستفادة من الأنشطة الأساسية والتكامل العمودي لتعزيز الربحية؛ أما المرحلة الثانية فامتدت من عام 1950 إلى 1980، توافقت مع تطور استراتيجية التنوع وتميزت بفترة الازدهار المعروفة بـ "الثلاثين المجيدة" *، إلا أن هذه الاستراتيجية تعرضت للنقاشات لاحقا بسبب الأزمة الاقتصادية؛

* الثلاثون المجيدة "Trente Glorieuses" هي فترة دامت حوالي ثلاثين عاما من بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تحديدا من 1945 حتى أول صدمة نفطية عام 1973، وهي فترة تميز للبلدان الصناعية الغربية عرفت خلالها ازدهار استثنائي رافقه تطورات اقتصادية واجتماعية كبرى شهدتها معظم الدول المتقدمة، ميزها: النمو الاقتصادي القوي؛ التوظيف الكامل؛ الزيادة السريعة في القوة الشرائية؛ وارتفاع مستويات الاستهلاك. أنظر: سامية

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

أما المرحلة الثالثة فامتدت من 1980 إلى 1990 وعرفت باستراتيجيات الشبكات وتميزت بإعادة التركيز على الوظيفة والكفاءات الأساسية، وممارسات التعاون.¹ وإن مراجعة الأدبيات الاقتصادية حول التنوع تكشف أن الدول القومية قامت بتنوع اقتصاداتها في ظل نماذج مختلفة للتجارة العالمية، وكانت هذه النماذج مدعومة بشبكات متطورة من الأسواق ومصادر المواد الخام، ونميز هنا بين ثلاث عصور من التنوع الاقتصادي²:

1-1- التنوع قبل عام 1870:

باعتبار عدم توفر بيانات قطاعية موثوقة حول العمالة والصادرات، إلا أن معدلات التبادل التجاري وحصص الصادرات تسمح باستنتاجات غير مباشرة على أدائها التنويعي تفيد بأن دول القلب الصناعي (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) متخصصة في تصدير السلع المصنعة. وكانت مدعومة من قبل شبكة من مصدري المواد الخام من أطراف ومع نهاية القرن التاسع عشر ركزت الدول الطرفية المصدرة للمواد الخام بشكل متزايد على تصدير عدد قليل فقط من السلع. تتجلى الطبيعة المتخصصة للغاية للدول المحيطة في حين، ظل القلب الصناعي أكثر تنوعاً، ومقارنة بالدول الصناعية الأساسية، كان التقلب وعدم الاستقرار ميزة مشتركة في البلدان الطرفية المصدرة للمواد الخام، وخاصة مناطق الأطراف الأوروبية، مما أثر على أدائهم الاقتصادي وعمق تراجعهم الاقتصادي نتيجة تراجع التصنيع المحلي مع زيادة التخصص، خاصة في ظل نظام التجارة الحرة حيث كان للمركز الصناعي ميزة غير متناسبة على الأطراف المصدرة للمواد الخام من حيث وضع قواعد التجارة وموازين القوة.

1-2- التنوع بين عامي 1865 و 1940:

شهدت هذه الفترة تقلبات حادة في الاقتصادات المصدرة للمواد الخام ميزتها صدمات معدلات التجارة السلبيه التي أثرت سلباً على أدائها الاقتصادي، وفي غياب سوق مالية متطورة لتسهيل الاستثمار وتيسير الاستهلاك، أجبرت المستويات العالية من التقلبات الأفراد والحكومات على خفض الاستثمار والاستهلاك، وانخفض الإنفاق على الصحة والتعليم من قبل الأسر والدولة بما أدى إلى تراجع تراكم رأس المال البشري على المدى الطويل، وأجبرت الدول على التنوع نحو بدائل منخفضة المخاطر وبعوائد أقل، كما تمكن بعض مصدري المواد الخام الذين يتمتعون بسوق رأسمالية متطورة نسبياً من التحوط ضد هذه

معتوق: مدخل إلى تاريخ الوقائع الاقتصادية، كتاب بيداغوجي مقدم لطلبة السنة الأولى نظام LMD، جدع مشترك علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021/2022، ص.133.

¹-PATERNE Ndjambou: **Diversification Économique Territoriale: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives**, Thèse De Doctorat En Développement Régional, L'université Du Québec, Octobre 2013, p. 82.

²-Nouf Alsharif, Sambit Bhattacharyya Maurizio Intartaglia: "Economic diversification in resource rich countries: History, state of knowledge and research agenda", Resources Policy, volume 52, June 2017, p, p. 155, 156. <https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2017.02.007>.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

المخاطر وكان أداء قراراتهم الاستثمارية أفضل بكثير من المتوسط، مثل أستراليا حيث عملت سوقها المالية المتطورة كحاجز ضد الصدمات وساهمت في عملية التنوع الاقتصادي.

1-3- التنوع بعد عام 1940:

وثقت العديد من الأدبيات الاقتصادية التي تتناول بيانات ما بعد عام 1950، أن البلدان الغنية بالموارد تميل إلى النمو بشكل أبطأ، فيما عرف عموماً باسم أدب لعنة الموارد، التي أكدت الآثار السلبية لصادرات المواد الخام على الاستثمارات وعدم المساواة، وأن أهم القنوات الرئيسية التي تؤثر من خلالها السلع الأساسية على النمو والاستثمارات وتوزيع الدخل هي التقلبات وعدم اليقين، وتبين النظرية أن الأسر في البلدان الغنية بالموارد تجد صعوبة في تخفيف نفقاتها في مواجهة الصدمات ولذلك، فإنها تقلل من الاستثمار في رأس المال البشري وتحمل مخاطر أقل. وبالمثل، تسعى الشركات من أجل تحقيق عوائد صافية على أصولها الطبيعية، في مواجهة تقلبات شروط التجارة، إلى خفض الاستثمار في رأس المال المادي وتحمل مخاطر أقل.

2- التنوع الاقتصادي: مقاربات فكرية

إن الاطلاع على الأدب الاقتصادي منذ عهد الكتابات الأولى للكلاسيك وحتى يومنا هذا، يبين أن مسألة النمو والتطور وسبل تحقيق الازدهار الاقتصادي هي الجوانب الأكثر أهمية في النظرية الاقتصادية، ومن خلال تطوّر النظريات يتم تحديث الأدوات والمفاهيم التي تساهم في تفسير السلوك الاقتصادي وتوجيه السياسات الاقتصادية وفقاً لما يستجد من تطورات، لذلك كان موضوع كيفية نمو الأنظمة الاقتصادية وتنوعها محورياً رئيسياً للبحث الاقتصادي.

فقد أقر (A. Smith (1776 بأن تقسيم العمل هو القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية، وإن زيادة تقسيم العمل لا تعني بالضرورة تخصص البلد في إنتاج منتج واحد فقط، بل يمكن العثور على مستويات متزايدة من التخصص وأيضاً من التنوع على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي، فيتم التخصص على مستوى التجميع الأدنى وتتنوع الأنشطة والنتائج على مستوى التجميع الأعلى، فالأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته بما يسمح بظهور قدر هائل من المهن والمهارات الجديدة وتوفير الوقت وزيادة الإنتاج والتقدم التقني بفضل تقسيم العمل.¹

وتعتبر نظرية الميزة النسبية لـ (D. Ricardo (1817 من أهم أسس النظرية الاقتصادية والتي لا تزال إلى يومنا هذا تفسر أسباب قيام التبادل بين الدول، وحتى تسقيد الدولة من التجارة العالمية يجب أن تتخصص في السلعة التي يكون سعرها النسبي العالمي أعلى من تكلفتها النسبية للاكتفاء الذاتي*، وسيتم

¹- Dominik Hartmann, Andreas Pyka: "Innovation, Economic Diversification and Human Development", Discussion Paper, No 65-2013, University of Hohenheim, Centre for Research on Innovation and Services FZID, 2013, Germany, p. 04.

* قدم ريكاردو الميزة النسبية بمثال عددي لسعتين وبلدين، على أن يتطلب الإنتاج العمالة فقط، وبكميات ثابتة لكل وحدة منتجة، وبذلك تم تعريف الميزة النسبية بشكل طبيعي من حيث متطلبات وحدات العمل (أو ما يعادلها من إنتاجية العمل) في الصناعتين والبلدين، وتُعبّر عن مقدار العمل

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

تحديد الأسعار العالمية لدعم الإنتاج في إحدى الدولتين أو كليهما في سلع الميزة النسبية وبالتالي تصديرها بالضرورة إلى الدولة الأخرى، ويعمم النموذج الريكاردى بسهولة على أكثر من اثنتين من السلع أو البلدان، بالاعتماد على "سلسلة الميزة النسبية"، أي بافتراض أن هناك دولتين، كما في السابق، ولكن بضائع متعددة بترتيب البضائع حسب متطلبات العمالة¹، وبالتالي فالتخصص وفقاً للميزة النسبية هو عنصر أساسي في التنمية ويمكن للبلد وفقاً لما يتمتع به من مزايا نسبية تحدها هذه السلسلة أن يتخصص في إنتاج أكثر من سلعة واحدة بما يضمن تنوع صادراته في آن واحد.

فالدول تزدهر أولاً من خلال الاستفادة من أصولها بالتركيز على ما يمكنها إنتاجه بشكل أفضل، وبعد ذلك يمكنها مفاوضة هذه المنتجات بمنتجات تنتجها الدول الأخرى بشكل أفضل منها، فالنجاح الصناعي بالنسبة للدول الأقل تطوراً يتطلب منها التركيز في نطاق ضيق نسبياً من الأنشطة عالية الإنتاجية، وكلما كانت أكثر تخصصاً، يصبح تخصيص الموارد أكثر كفاءة، مما يسمح بزيادة الرفاهية المتبادلة ويتيح فرصة لإنتاج المزيد من السلع مقارنة بالاكتهاء الذاتي الاقتصادي؛ وعلى الرغم من بساطة نظرية ريكاردو إلا أنها تبقى واحدة من الأفكار الأساسية في الاقتصاد التي تفسر بقوة أن التخصص وفقاً للميزة النسبية هو عنصر أساسي في التنمية، إلا أن الواقع الأكثر تعقيداً لدى بعض البلدان التي يمكن أن تتعادل فيها الأسعار العالمية مع أسعار اكتفاءها الذاتي يحول دون تحقيقها لأية مكاسب من التجارة والتخصص، ففي ظل افتراضات أكثر واقعية حول أنماط التجارة فإن النتائج والآثار الإيجابية المحتملة من مزايا التخصص تصبح غير مؤكدة، خاصة بعد ما كتبه (J. S. Mill (1848) مع توسع الثورة الصناعية في الإنتاج وحجم التصدير، تراجع الاستناد إلى التخصص والتقسيم الدولي للعمل على أساس المزايا النسبية، ليصبح النقاش حول مصادر الميزة النسبية؛ ثم جاء نموذج Hechscher & Ohlin في الثلاثينيات من القرن العشرين بنظرية تقوم على الوفرة النسبية للموارد أو العوامل لشرح التجارة، وتفسر بعض التجارة للدول النامية، حيث اعتبرت أن المزايا النسبية في الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية ثابتة نسبياً، ولكنها ديناميكية في معظم قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والخدمات، فأنماط التخصص لدى الدول تختلف بشكل كبير نظراً لتغير الميزة التنافسية مع الزمن، هذا ما أثبت عجز نظريات التجارة التقليدية عن تفسير أسباب التجارة واتجاهاتها الرئيسية كالتجارة بين الصناعات وتجارة الدول النامية، والطلب والأذواق، ودورات المنتجات، وتجارة المنتجات كثيفة التكنولوجيا...إلخ.

اللازم لإنتاج وحدة واحدة من السلعة في البلاد على أن تتخصص إحداهما أو كلاهما في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية فقط، ويتم بذلك إعادة التوزيع الهامشي المناسب للعمالة في كل من البلدين، في اتجاه المزايا النسبية لكل منهما، هذا من شأنه أن يزيد الناتج العالمي من إحدى السلعتين أو كليهما وفقاً لما تسمح به حدود إمكانية الإنتاج التي تحدها أسعار التوازن العالمية عندما تتساوى تماماً مع أسعار الاكتفاء الذاتي، وهي النقطة التي لا يحقق فيها البلد لا مكسب ولا خسارة من التجارة الدولية.

¹-Alan V. Deardorff: "How Robust is Comparative Advantage?", Review of International Economics, volume 13, Issue 5, 2005, p-p. 1006-1008. <https://doi.org/10.1111/j.1467-9396.2005.00552.x>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

أدى ذلك إلى ظهور العديد من الدراسات والأبحاث الداعمة للتنوع مقدمة في ذلك جملة من الحجج والمبررات، وتعود أولى الأعمال المناقشة للتنوع في الأدبيات الاقتصادية إلى الاقتصادي **Mac Laughlin** أثناء أزمة الثلاثينيات، حيث فسر الدورات الاقتصادية في البلدان الأمريكية بدرجة تركيز الأنشطة الاقتصادية، وأن الاقتصاديات ذات المستوى العالي من التركيز هي التي عانت أكثر من غيرها من الأزمة بين الحربين، كما تم تناول هذه المسألة خلال نفس الفترة لدراسة المخاطر الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار المواد الخام مثل القهوة في دول أمريكا اللاتينية، مما أحدث أزمة اقتصادية حادة في أغلب هذه الدول، دفعها إلى التفكير في ضرورة القضاء على التبعية الريعية القائمة على المواد الخام، وكان هذا العمل هو أصل بداية استراتيجيات التحول الهيكلية¹، والتي أشار إليها النمساوي **Joseph Schumpeter** في (1942) بأن التنمية الاقتصادية هي عملية تحول هيكلية تقودها الابتكارات في عمليات التصنيع التي تزيد من الإنتاجية، من خلال طفرة صناعية تُحدث ثورة داخلية مستمرة في الهيكل الاقتصادي، مدمرةً للهياكل القديمة ومنشئةً لهياكل جديدة، فيما وصفه بالتدمير الإبداعي **Créative Destruction**، الذي اعتبر من خلاله أن التغيير التكنولوجي هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث يؤدي إلى انتشار منتجات وعمليات إنتاج جديدة وإلى ظهور أسواق جديدة.²

وقد شهدت بعد ذلك مسألة التنوع في البحوث والأفكار الاقتصادية تطوراً سريعاً أهمها ما جاء به **R.Prebisch** و **H.W.Singer** 1950، الذين اعتبروا أن التخصص الزائد للبلدان النامية يعني نمطاً للتجارة يتسم بالاعتماد على تصدير المواد الخام والسلع الزراعية مقابل السلع الاستهلاكية والاستثمارية المصنعة في البلدان المتقدمة، واعتبرا أن الطلب على المنتجات الأولية من البلدان الصناعية ليس كافياً لتحفيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، مما يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ النمو على المدى الطويل إذا لم يتم التحول إلى التصنيع، فالإنتاج الأولي لا يتيح نفس إمكانية زيادة الإنتاجية كما هو الحال في قطاع التصنيع الذي يتمتع بقيمة مضافة أعلى، مما يجعل التركيز على السلع الأولية يقلل من اتساع النمو واستدامته، ويستند هذا التحليل إلى فرضية بريبيش - سينجر*، وبناء على قانون إنجل الذي يقضي بأن تتفق الأسر نسبة

¹-Hakim Ben Hammouda, S.N. Karingi, A. E. Njuguna And Mustapha Sadni-Jallab: "La Diversification, Vers Un Nouveau Paradigme Pour Le Développement De l'Afrique", Commission économique pour l'Afrique, No 36, Juin 2006, Centre Africain de Politique Commerciale CAPC, p.19.

²-Christian Wolfgang Handke: "The Creative Destruction Of Copyright Innovation In The Record Industry And Digital Copying", Thesis Of Doctor, Supervisor: Prof.dr. Ruth Towse, Erasmus University Rotterdam, 23 June 2010, P.193.

* قام **Prebisch (1950)** و **Singer (1950)** بتوضيح حجة أهمية التنوع للنمو الاقتصادي، ولعل مساهمتهم الأكثر تأثيراً تمثلت في صياغة ما يسمى بفرضية بريبيش - سينجر، والتي تؤكد أن النمو الاقتصادي من غير الممكن أن يرتكز على منتجات قائمة على الموارد، لأن الأسعار العالمية للصادرات الأولية نسبة إلى الصادرات المصنعة تنخفض بمرور الوقت، ونتيجة لذلك فإن نسبة أسعار التصدير إلى أسعار الواردات (معدلات التبادل التجاري) بالنسبة للبلدان النامية، التي تعتمد على صادرات المنتجات الأولية، أخذة في الانخفاض أيضاً، ويمكن تفسير ذلك بـ: الارتفاع الدوري للأجور في البلدان الصناعية في قطاع التصنيع بفعل النقابات العمالية القوية بدرجة أعلى بكثير من الأجور في البلدان النامية، القوة الاحتكارية في المصنوعات تمنع الزيادة التكنولوجية وتؤدي إلى انخفاض الأسعار؛ الطلب على السلع الأولية يظهر مرونة دخل منخفضة نسبياً مما يعني أن نمو الدخل يميل إلى تقليل الطلب النسبي على السلع الأولية، وبالتالي انخفاض سعرها؛ التقدم التقني في مجال توفير المواد الخام للتصنيع يؤدي إلى تباطؤ نسبي في نمو

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

أقل من دخلها على الغذاء وغيره من الضروريات الأساسية عندما تصبح أكثر ثراء، فإن زيادة ثروة الموارد الطبيعية من شأنها أن تؤدي إلى نمو اقتصادي أقل، وبالإضافة إلى ذلك، إن تراجع معدلات التبادل التجاري مع مرور الوقت يؤدي بدوره إلى تقييد آفاق النمو الاقتصادي والتنمية، فحتى لا يحدث هذا الانخفاض النسبي في الأسعار، لا بد وأن يقابل النمو الأبطأ في الطلب العالمي على المنتجات الأولية بنمو أبطأ في العرض العالمي، بما يسبب تراجع نمو الاقتصادات الغنية بالموارد بسبب تباطؤ نمو الناتج الإجمالي، وبذلك شكلت التجارة الحرة والتخصص عاملاً يقيدان نمو البلدان المتخصصة في إنتاج المنتجات الأولية والتي تتعرض لتأثيرات سلبية قصيرة وطويلة المدى، من هنا كان لزاماً عليها زيادة تنوع سلة صادراتها من أجل استقرار أرباح التصدير وتعزيز نمو الدخل ورفع القيمة المضافة لاقتصاداتها.¹

وترافقت الأعمال الأولى للتنوع الاقتصادي مع تجارب التنمية الاقتصادية السريعة خلال الأربعينات والخمسينات، وقد استعرضت العديد من الأدبيات المختلفة هذا النموذج الجديد للتنمية كنقطة بداية للتفكير النظري حول تنوع لاقتصادات البلدان النامية يقوم على استراتيجيات مختلفة تهدف إلى تحسين العلاقات التبادلية بين القطاعات المختلفة للاقتصاد وزيادة التكامل بينها، معتمدين في ذلك على ما قدمه (1941) Leontief*، مُنشئ النموذج التجريبي الأول للاقتصاد الوطني متأثراً بركود ثلاثينيات القرن العشرين، مبيناً أن الاقتصاد الوطني (اقتصاد بلد واحد)، يمكن النظر إليه كنظام من العمليات المترابطة، كل منها تولد مخرجات معينة وتستوعب مجموعة محددة من المدخلات، مشكلة هيكلًا مناسباً لفهم أفضل لدرجة الترابط

الطلب عليها. وهي مبررات نظرية للتنوع الاقتصادي من خلال التصنيع لاستبدال الواردات، وهو ما وصفه فيما بعد Sachs and Warner (1995) بـ "الخطأ التاريخي الكبير"، لأنه كان يقوم على حواجز تجارية طويلة الأمد وليس على تشجيع الصادرات. أنظر المرجع:

Florian Kaulich: "Diversification Vs. Specialization As Alternative Strategies For Economic Development: Can We Settle A Debate By Looking At The Empirical Evidence?", Development Policy, Statistics And Research Branch, Working Paper 3/2012, 2012, United Nations Industrial Development Organization UNIDO, Vienna, p. 4,5.

¹-Salomon Samen: "A Primer on Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings and Empirical Evidence", Growth And Crisis Unit, World Bank, Washington, May 2010, p.3. https://blogs.worldbank.org/files/growth/EXPORT_DIVERSIFICATION_A_PRIMER_May2010%281%29.pdf

* ظهر الاهتمام بالارتباطات المتبادلة بين القطاعات قبل ظهور تحليل المدخلات والمخرجات، ابتداءً من عمل الفيزيوقراطي فرانسوا كيناي (F Quesnay) من خلال الجدول الاقتصادي في القرن الثامن عشر، أبرز من خلاله أهمية القطاع الزراعي في توليد الدخل وكيفية انتقال السلع والنقود بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ثم جاء مخطط ماركس (Marx) الخاص بعملية إعادة الإنتاج ليبسط التشابك بين القطاعات الاقتصادية بشكل متبادل على أساس تجميعها في قطاعين الصناعة ووسائل الاستهلاك ويتحقق التوازن في نموذج ماركس من خلال تساوي قيمة وسائل الإنتاج المرسل من القطاع الأول إلى الثاني للتعويض عن المستهلك منها مع قيمة وسائل الاستهلاك المرسل من الثاني إلى الأول، ليقدم بعد ذلك ليون فالراس (L. Walras) تحديداً دقيقاً للارتباط المتبادل، ليمهد بعد ذلك نظام التوازن الشامل للموازن السلعية عند وضع الخطة الاقتصادية الأولى، والذي اعتمده الاقتصاديون السوفييت ومن بينهم Leontief، لوضع جدول المدخلات - المخرجات المعروف لـ Leontief، حيث نشر أول أفكاره حوله في عام 1925 وتابع العمل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1931 على تطوير طريقة استخدام البيانات التجريبية في تطبيق نظرية التوازن العام، وفي 1941 نشر نتائج بحثه في كتابه الشهير (هيكل الاقتصاد الأمريكي The Structure Of American Economy) وتطورت فكرة جدول المدخلات - المخرجات في الواقع العملي لتحليل تفاعل القطاعات الاقتصادية وتوزيع المنتجات وتقدير التكاليف، مما ساهم في فهم النظام الاقتصادي بشكل أعمق وأدق وأصبحت ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد، وقد حاز ليوننتيف في 1973 على جائزة نوبل للاقتصاد مقابل هذا الإنجاز. أنظر المرجع: زواد رجاء: تحليل المدخلات والمخرجات، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، السنة الجامعية 2022 - 2023، ص - ص، 18-22.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الموجود بين قطاعات النشاط، لتحليل تدفقات السلع والخدمات في الاقتصاد حيث ينشأ الترابط المباشر بين عمليتين اقتصاديتين بشكل أساسي عندما يصبح ناتج إحدهما مدخلاً للأخرى¹، فتنوع اقتصاديات الدول النامية يعتمد على مدى كثافة التشابك داخل مصفوفة المدخلات والمخرجات ما بين القطاعات، ويترجم ذلك بعامة المصفوفة مما يدل على التطور الكبير الذي تشهده كثافة المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل القوي بينها؛ ويتم تحديد القطاعات الرئيسية للاقتصاد من خلال مدخلات ومخرجات كل القطاعات، ومؤشرات الارتباط والاستقطاب بينها، والتي يمكن توجيهها للتأثير على نمو الاقتصاد، وأنتجت هذه الأفكار سلسلة من الأعمال التحليلية من أجل تحديد الوسائل والأدوات القادرة على قياس مستويات التقدم في التنوع، وتحديد العوامل التي تكمن في قلب عملية التنوع بالتركيز على الاستثمار والسياسات القطاعية والتنمية الصناعية.

وشكل التنوع نموذج التفكير السائد بشأن النمو والتنمية حتى نهاية السبعينيات، من خلال تطوير سلسلة من الخيارات فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية أبرزها استراتيجيات استبدال الواردات التي نفذتها معظم البلدان النامية، إلا أن أزمة أواخر السبعينيات أثبتت فشل هذه الاستراتيجيات بما أعاد توجيه التفكير بخصوص التنوع الاقتصادي من خلال العديد من الأبحاث والدراسات أهمها ما قدمه الاقتصادي **Simon Kuznets**، من خلال نص محاضراته عند استلامه جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1971، معرفاً النمو الاقتصادي لدولة ما على أنه ارتفاع طويل الأمد في القدرة على توريد سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكانها، هذه القدرة المتنامية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية، ورغم أنه يمكن لبعض البلدان الصغيرة أن توفر دخلاً كبيراً ومتزايداً لسكانها من إيجار (ريع) ما تملكه من موارد (معادن، موقع،....)، إلا أن الاهتمام ينصب على الدول التي تستمد الوفرة من خلال استخدام التكنولوجيا المعاصرة المتقدمة وليس من خلال بيع هدايا الطبيعة، وأن التقدم التكنولوجي هو المصدر المسموح به للنمو الاقتصادي وهو شرط ضروري وغير كاف، فإذا أردنا استخدام التكنولوجيا بكفاءة وعلى نطاق واسع، فلا بد من إجراء تعديلات مؤسسية وأيدولوجية لتحقيق الاستخدام السليم للابتكارات الناتجة عن المخزون المتقدم من المعرفة البشرية.²

إن أزمة السبعينيات*، أثارت اهتماماً بضرورة التركيز على تجربة البلدان المصدرة للنفط في أعقاب الصدمة النفطية الأولى، خاصة وأنها بلدان تعتمد على صادرات عدد قليل فقط من الموارد الطبيعية وتشهد

¹-Samba B, Lares: " **Choix Des Secteurs Clés: Une Application Du Modèle Statique De Leontief Sur Données Congolaises**", Annales De L'université Marien N'gouabi, Sciences Economiques ET De Gestion, 18(1), 2018, P.77.

²-Simon Kuznets: " **Modern Economic Growth: Findings and Reflections**", the American Economic Review, Vol 63, No 3, Jun 1973, Published by American Economic Association Stable, P.247.

* أزمة النفط عام 1973 أو صدمة النفط الأولى، نتجت عن حظر نفطي بعدما أعلنت الدول أعضاء الأوبك عن وقف امداداتها من النفط إلى الولايات المتحدة والبلدان الأخرى لإجبارها إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط، وتجاوز مستوى التضخم 10% خلال هذه الفترة، مع حالة من الركود الاقتصادي أطلق عليها الاقتصاديون اسم **Stagflation** أو الركود التضخمي، وقد استغرقت عدة سنوات حتى انتعش الإنتاج وتراجع التضخم.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

تراجع معدل نموها الاقتصادي، مما طرح العديد من التساؤلات، هل تصدير الموارد الطبيعية في حد ذاته هو الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو أم أن البلدان تعتمد على عدد قليل فقط من الصادرات؟ وهل أن البلدان الأسرع نمواً تمتلك قطاع تنوع أكثر ديناميكية؟...؛ هذا الموضوع الحاسم كان محط تحليل ونقاش العديد من البحوث والدراسات التجريبية حول ملاءمة سياسة التنوع لتحقيق النمو المستدام، وحتمية تنوع المنتجات الأولية وتحويلها إلى مصادر أخرى ذات قيمة مضافة مثل التصنيع استناداً إلى العديد من الدوافع النظرية. وكثيراً ما يكون الشرط الأساسي لتحول البلدان النامية من إنتاج السلع الرديئة إلى إنتاج سلع البلدان الغنية هو وجود طلب مرن عليها في الأسواق العالمية، حتى تتمكن من الاستفادة من أسواق التصدير دون خوف من الآثار السلبية لشروط التبادل التجاري، والمفتاح هنا هو نقل الموارد من السلع ذات الإنتاجية المنخفضة إلى السلع ذات الإنتاجية الأعلى مع وجود طلب مرن على هذه السلع في أسواق التصدير يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى.

واتجهت أفكار الاقتصاديين إلى تجاوز النمو المجرد من خلال الناتج المحلي الإجمالي**، ومن خلال مساهمة الاقتصادي السوفيتي كوسوف في عام 1979، الذي أشار إلى أن النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي قد لا يتضمن تنمية حقيقية، ما لم يصاحبه تغير ملموس في هيكل الاقتصاد، فميز بين مفهومي النمو والتنمية، مستخدماً فكرة التغير الهيكلي، والذي يعني تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاعات الديناميكية التي تسهم بفعالية في تحقيق التطور على المدى الطويل.¹ كما اعتبر Kuznets أن التحولات الهيكلية شرطاً لارتفاع معدلات النمو، وأن التغييرات في البنية الاقتصادية تتطلب تحولات في البنية السكانية، وفي المؤسسات القانونية والسياسية، وفي الأيديولوجية الاجتماعية، ورأى أن التغييرات الهيكلية ليس فقط في الاقتصاد، ولكن أيضاً في المؤسسات والمعتقدات الاجتماعية وبدونها سيكون النمو الاقتصادي الحديث مستحيلاً.²

** جعل Kuznets (1966) و Rostow (1960) من التحول الهيكلي للاقتصادات وتنوعها ممراً لا غنى عنه للنمو والتنمية، وركزت الأعمال المبكرة المتعلقة بالتنوع على سلسلة من العناصر التي تعتبر ضرورية لتعزيز النسيج الإنتاجي للبلدان النامية وكان العنصر الأول مرتبطاً بالقدرة الاستثمارية أو التراكم لدى البلدان Lewis (1954)، وتوصلت الأدبيات إلى إجماع كبير على الحاجة إلى إطلاق موارد كبيرة للاستثمار من أجل تنوع الهياكل الاقتصادية وتعزيز تحول الاقتصادات التقليدية، وكان الجيل الأول من الأعمال المتعلقة بالتنوع أيضاً مصدراً لنقاش مهم حول الأولويات القطاعية، وفي الواقع، إذ دافعت بعض الجهات عن فكرة النمو المتوازن، فقد أكد كثيرون على الطبيعة الهيكلية لبعض القطاعات التي يمكن أن تلعب دوراً تراكيمياً لبقية الاقتصاد Hirshman (1958)، وعلى غرار تراكم رأس المال والسياسات القطاعية، ركزت الأعمال الأولى حول التنوع بالقدر نفسه على دور الصناعة وتم التوصل إلى إجماع حول التنمية الصناعية ومكانتها في تحويل الاقتصادات التقليدية وتحديث الهياكل الإنتاجية في البلدان النامية Gerschenkron (1962) أنظر المرجع:

Akpan H. Ekpo, Udoma J. Afangideh & Elijah A. Udo: **Private Sector Development And Economic Diversification: Evidence From West African States**, Diery Seck (Ed.), Private Sector Development In West Africa, 2014, Springer, New York, P.103.

²-إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، 2003، ص. 110.

²-Moshe Syrquin: "Structural Change And Development", University Of Miami, January 2008, P.4 .
https://www.researchgate.net/publication/287237769_Structural_change_and_development

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

رغم هذه الأفكار الهيكلية، إلا أن الفلسفة الاقتصادية التي وجهت صناعات السياسات في الثمانينيات والتسعينيات من خلال برامج التكيف الهيكلي، حفزت الإصلاحات الاقتصادية لإنشاء استقرار الاقتصاد الكلي وتوفير المعايير الأساسية لاقتصاد السوق الفعال، مع هيكل تنظيمي مناسب، بما يسمح لاقتصاد السوق أن يخصص الموارد بكفاءة، على افتراض أن الاقتصاد سيولد النمو الاقتصادي تلقائياً بمجرد وجود استقرار الاقتصاد الكلي وتشغيل أساسيات السوق، ورغم كون العديد من تلك الإصلاحات ضروري، إلا أنه لم يكن البعض منها موجه بشكل جيد إلى البلدان النامية لتحفيز العوامل التي تولد النمو الاقتصادي فعلياً، حيث كان لابد من التركيز على كيفية مساهمة الهيكل الإنتاجي في عملية النمو، والاعتبارات اللازمة عند تصميم السياسات في المجالين الجزئي والكلّي لإنشاء الهيكل المناسب.

فالهيكل الإنتاجي وأنواع السلع المنتجة مهم للنمو الاقتصادي، أما الأساسيات الاقتصادية والمزايا النسبية فهي لا تحدد حقاً الهيكل الإنتاجي وما ينتهي الأمر بالاقتصاد إلى إنتاجه فعلياً، فالأمر لا يتعلق بالتحديد المسبق لما يمكن لبلد ما إنتاجه أو ما لا يمكنه إنتاجه من خلال المزايا النسبية، وإنما يتعلق بأن يضمن الاقتصاد إنتاج تلك الأنواع من السلع الأكثر توليداً للنمو من خلال تنوع استثماراته تدريجياً لتشمل مجموعة كاملة من الأنشطة الجديدة؛ وفي الواقع، فإن التتبع لكيفية إنشاء الصناعات الناجحة فعلياً يبين أن التدخل العام لعب دوراً مهماً وأن استراتيجيات النمو الأكثر إنتاجية والتي تركز على احتياجات القطاع الحقيقي ضرورية لتكملة السعي إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.¹

وأشار النموذج الهيكلي للتنمية الاقتصادية إلى أن التنوع نحو السلع المصنعة هو شرط ضروري للنمو الاقتصادي المستدام، وقد استمدت هذه الرؤية من التفسير المعياري لأنماط النمو في البلدان المتقدمة من خلال أعمال (Chenery (1979 و (Syrquin (1989 ، لأن قطاع التصنيع يوفر مجالاً أكبر لوفورات الحجم وينتج عوامل خارجية إيجابية مهمة أفضل من بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، تؤدي إلى مزيد من التنوع وتحسين قدرة جميع الصناعات على المنافسة عالمياً، حيث يتميز التصنيع بالعوائد المتزايدة في حين يواجه الإنتاج الأولي عوائد متناقصة، وتؤكد النتائج الأساسية التي توصلوا إليها على أن تنوع المدخلات الوسيطة يعزز الإنتاجية في قطاع السلع النهائية، والقيام بالتصنيع يعمل على التمكن من مكاسب التعلم الديناميكي بالممارسة التي بدورها تزيد الإنتاجية والدخل والتحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة، وأساليب الإدارة الجديدة...، وبذلك يتطلب النمو أنشطة جديدة وتغييرات هيكلية مستمرة.²

إن عودة النقاش حول التنوع في الأدبيات الاقتصادية قبل بضعة أعوام تسعى إلى تحقيق الاستمرارية التاريخية والتجديد النظري، واهتمت معظمها بتحديد شروط النجاح في تنوع الهياكل الإنتاجية للاقتصادات، و يتمتع البحث الجديد بميزة لا جدال فيها مقارنة بالدراسات التي أجريت في الستينيات

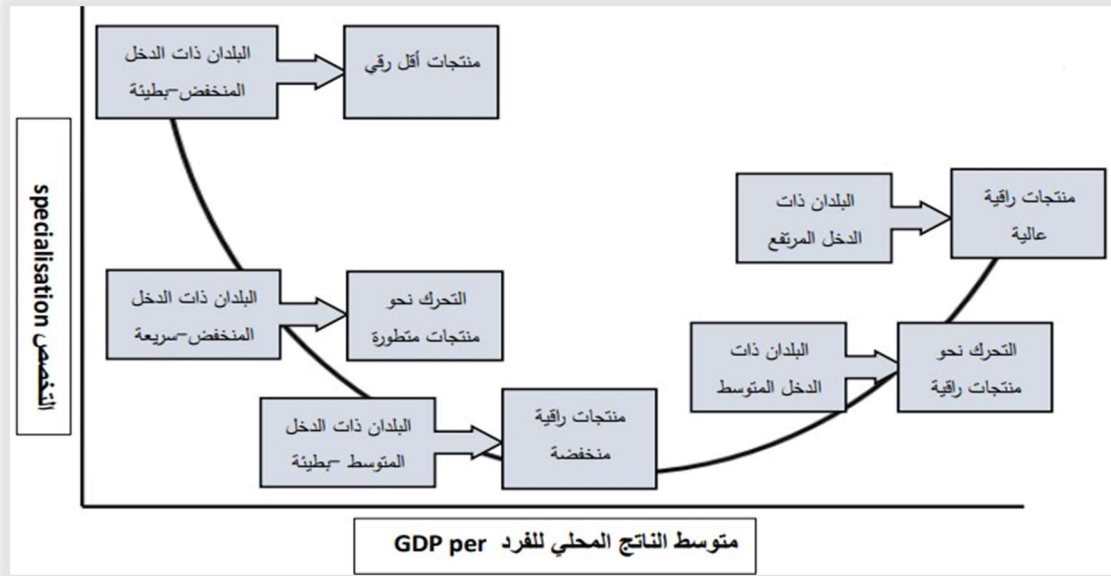
¹-Dani Rodrik : " Policies For Economic Diversification", CEPAL Review, Number 87, December 2005, Economic Commission For Latin America And The Caribbean, Santiago, Chile, p, p.8, 10.

²-Mohamed, Mohamed Ali : **Diversification Prospects For Sustainable Libyan Economic Growth**, Doctoral Thesis Of Philosophy, The Business School, University Of Huddersfield Submitted, Supervisor Dr. Kalim Sudiqqi, University Of Huddersfield, 2014, P.30,31. available at <http://eprints.hud.ac.uk/id/eprint/20337/>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

والسبعينيات من القرن الماضي، من خلال اعتماده على التجارب المختلفة للبلدان النامية خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد حددت الأدبيات الحديثة عدة عوامل لتفسير التنوع بشكل عام وفي أفريقيا بشكل خاص، وارتبطت السلسلة الأولى من العوامل بمستوى الدخل في الاقتصاد، وقد تبين ذلك من خلال أعمال **Wacziarg & Imbs (2003)***، التي تعد من أبرز الأبحاث الحديثة نظراً لما حققته من نتائج مختلفة عن غيرها من الأبحاث، باعتبارها أول من نظّر واكتشف العلاقة غير الخطية المنحنية على شكل حرف U بين تنوع الإنتاج ومستوى التطور، ويقاس بنصيب الفرد من الإيرادات أو من الناتج المحلي الإجمالي، فيزداد التنوع مع التنمية الاقتصادية ثم يتناقص مع نقطة التحول، وقد بينا أن البلدان المنخفضة الدخل تتمتع ببنية إنتاجية متخصصة للغاية ومع زيادة مستويات نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي يتنوع التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي، ويتناقص هذا الاتجاه التنوعي مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد نقطة التحول التي تحدث عند مستوى مرتفع من الدخل يظهر التوزيع القطاعي إعادة تخصص البلدان كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-2): العلاقة بين التخصص (أو تنوع الإنتاج) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



Source : United Nations Industrial Development Organization UNIDO : **Breaking In And Moving Up : New Industrial Challenges For The Bottom Billion And The Middle-Income Countries**, Industrial Development Report, 2009, P.18.

* استخدم الباحثان العديد من مجموعات البيانات لإثبات قوة نتائجهم، تغطي المجموعة الأولى منها بيانات العمالة الواردة من منظمة العمل الدولية في تسعة قطاعات اقتصادية للفترة 1969-1997 لمجموعة كبيرة من البلدان التي تتراوح من البلدان المنخفضة إلى المرتفعة الدخل، وتستخدم المجموعة الثانية بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن القيمة المضافة والعمالة للفترة 1960-1993 والتي تغطي 14 قطاعاً اقتصادياً، وتتكون مجموعة البيانات الثالثة من بيانات منظمة UNIDO من العمالة والقيمة المضافة التي تغطي 28 قطاعاً صناعياً، وإثبات قوة نتائجهم، استخدمنا عدة مقاييس للتركيز القطاعي، من بينها معامل جيني ومؤشر هيرفيندال. للاطلاع أكثر **أنظر المرجع:**

Florian Kaulich: "Diversification Vs. Specialization As Alternative Strategies For Economic Development: Can We Settle A Debate By Looking At The Empirical Evidence?", Development Policy, Statistics And Research Branch, Working Paper 3/2012 , 2012, Unido, Vienna.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

فالأدلة التجريبية أثبتت أن الناتج المرتفع يرتبط بمجموعة أكبر وأوسع من المنتجات وليس مجرد إنتاج كميات أكثر من نفس المنتجات، وتشير هذه النتائج إلى أن البلدان اعتمدت في تنميتها على تنوع قاعدتها الإنتاجية ولم تلتمز بالتخصص المستمر في نفس مجموعة المنتجات على أساس ما تتمتع به من مزايا، وتوفر هذه النتائج دعماً " للبنوية الجديدة " التي ترى أن ما تصنعه دولة ما مهم لتحقيق النمو، وأن التنوع والتطور في الصناعة من العوامل الدافعة للنمو الأسرع، فمسارات التحول التي اتخذتها كل مجموعة من مجموعات البلدان والمعبر عنها من خلال الشكل، تبين أن البلدان المنخفضة الدخل سريعة النمو قامت بتنوع قاعدتها الصناعية ورفعت مستوى تطور منتجاتها من الأنشطة البسيطة إلى الأنشطة الأكثر تعقيداً، مما أدى إلى زيادة كثافة الإنتاج في كل من المنتجات المنخفضة والعالية التطور، كما تحولت البلدان المتوسطة الدخل المتنامية بقوة نحو منتجات أكثر تطوراً وخفضت كثافة إنتاجها من المنتجات الأقل تطوراً إلى المتوسط العالمي تقريباً؛ وفي الوقت نفسه، نجح أصحاب الدخل المتوسط في النمو السريع وفي زيادة كثافة إنتاج السلع المتطورة للغاية، وفي المقابل، تحركت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل البطيئة النمو في الاتجاه المعاكس، ضاقت كثافة الإنتاج نحو النطاق المنخفض إلى المتوسط من تطور المنتج حيث خرجت من القطاعات ذات التطور العالي، وتخلفت البلدان المتوسطة الدخل البطيئة النمو عن منافسيها الأكثر نجاحاً من البلدان المتوسطة الدخل، هذه النتائج أثارت الجدل والنقاش حول نظريات التجارة والنمو، التي تقوم أساساً على علاقة رتيبة بين الدخل والتركيز القطاعي، وربطت موقع الاقتصادات في الفضاء الإنتاجي العالمي وتقييم الأداء الاقتصادي للبلدان والمناطق بمدى تنوعها الاقتصادي وقدرتها على إنتاج منتجات معقدة وذات قيمة مضافة عالية، وبينت أن معظم الدول الغنية - باستثناء بعض الدول العربية النفطية- تعتمد على هياكل اقتصادية شديدة التنوع، وتتمتع بقدرات إنتاجية هامة كالبنية التحتية والمعرفة والمؤسسات .

واعتماداً على المقياس والبيانات المطبقة في هذه الدراسة، تقوم الاقتصادات بالتنوع حتى تصل إلى مستويات عالية جداً من الدخل، بعدها يمكن ملاحظة اتجاه نحو مزيد من التخصص، إلا أنه وعلى المدى الطويل، يجب على النظام الاقتصادي أن يتنوع باستمرار في مستويات التجزئة الأدنى إلى منتجات وعمليات وخدمات أكثر وأفضل من أجل الحفاظ على التنمية الاقتصادية وعلى المرونة والقدرة التنافسية الاقتصادية.

3 - التفسيرات النظرية للتنوع الاقتصادي:

بالرغم من عدم وجود نظريات مباشرة حول التنوع الاقتصادي، إلا أن هناك مجموعة من النظريات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لفهم مكانته وتحليل أبعاده، يبرز ذلك خاصة من خلال نظريات النمو والتنمية الاقتصادية التي تشير إلى أن التنوع محفز أساسي للنمو الاقتصادي من خلال توسيع قاعدة الإنتاج والمنافسة بتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات متعددة لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي للمجتمعات، ونظريات التجارة الدولية التي أكدت أن التنوع الاقتصادي يزيد من فرص التجارة الخارجية عندما يكون لدى الدول مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات لتبادلها مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

مجموعة من النظريات الأخرى ذات العلاقة بالتنوع، وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج تفسيرات التنوع الاقتصادي في النظرية الاقتصادية من خلال تحليل مختلف هذه النظريات وتحديد ما يتعلق منها بالتنوع الاقتصادي.

3-1- نظرية فخ المواد الأساسية:

قدم هذه النظرية* (1963) Innis وطورها (1977) Hirschman الذي اقترح أن قطاعات النمو يمكن أن تغير بقية قطاعات الاقتصاد من خلال "تأثيرات الارتباط"، مركزاً على النمو المدفوع بالموارد (الصادرات الأولية)، وقد بين أن الحالة الأكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي وتطوير هيكل اقتصادي متنوع هي الوضعية التي تتمتع فيها السلع الأساسية بروابط قوية ذات تنوع كبير وعميق في كلا الاتجاهين، الخلفي (استثمارات جديدة في مرافق توريد المدخلات أي العلاقة بين الإنتاج والموارد والتكنولوجيا) والأمامي (استخدامات المخرجات أي العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك)، موضحاً أنه يمكن انفاق الدخل المكتسبة من إنتاج وتصدير السلع الأساسية على الواردات إلى المستوى الذي يمكن أن تحل محلها الصناعات المحلية البديلة، هنا يتعلق الأمر بربط الاستهلاك، ومن خلال فرض الدولة للضرائب على تدفقات الدخل المتراكم من المواد الأساسية وتوجيه العائدات إلى الاستثمار الإنتاجي، هنا يمكن التحدث عن الروابط المالية والإنتاجية للسلع الأساسية؛ وباعتبار أن الروابط المتأتمية من تصدير المنتجات الأساسية محدودة مقارنة بالتصنيع فسيترتب عن ذلك عواقب سلبية محتملة، نظراً لأن المرافق الإنتاجية التي توفر المدخلات لذلك الخط أو التي تستخدم مخرجاته غير كافية أو غير موجودة، مما يضعف من تأثيرات الارتباط في خط الإنتاج، لذلك اعتبر أن الرابطة الأكثر قابلية، للتطوير بين المواد الأساسية والقطاع الصناعي هي الروابط الإنتاجية، ولا سيما الروابط الخلفية تمهيداً لتنوع صناعي، والتي عرفها بأنها قوى لتوليد الاستثمار يتم تحريكها من خلال علاقات المدخلات والمخرجات.¹

إذ يحفز تطوير قطاع الموارد صعود الصناعات التي توفر مدخلاته والتي تعالج المنتجات "الأساسية" قبل التصدير، نتيجة لذلك يصبح الاقتصاد متنوعاً تدريجياً، ولا يحدث التنوع إذا كانت هذه الروابط ضعيفة (عندما يتم توريد المدخلات من الخارج مثلاً)، في هذه الحالة، يتركز الإنتاج في قطاع الموارد الذي يتصل بالاقتصاد بشكل ضئيل؛ وإن الروابط بين القطاعات من خلال السلع الوسيطة توفر مضاعفاً يشبه إلى حد كبير المضاعف المرتبط برأس المال في نموذج النمو النيوكلاسيكي²؛ فالزيادة في رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاج والذي بدوره يؤدي إلى المزيد من رأس المال، هذا يؤكد على الدور المهم الذي تلعبه الروابط

* للاطلاع بالتفصيل على أفكار Innis التأسيسية لهذه النظرية يمكن تصفح المرجع:

Melville H. Watkins : "A Staple Theory Of Economic Growth", Revue Canadienne d'Economie Et De Science Politique, Vol 29, No 2, May 1963 , The Canadian Journal Of Economics And Political Science, p-p. 141-158.

¹-Jeremy Adelman : "A Generalized Linkage Approach To Development, With Special Reference To Staples", (UTDALLAS) Press, 2017, The University Of Texas, Dallas, p-p .155-160.

²-Charles I. Jones : **Intermediate Goods And Weak Links In The Theory Of Economic Development**, Stanford GSB And NBER, August 31, 2010, Stanford university , P.5.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

والتكاملات في التنمية الاقتصادية فضعف الروابط في سلسلة الإنتاج يضر بجميع القطاعات المتداخلة وبآفاق التنمية الاقتصادية.

3-2-نظرية المحفظة:

تعتبر نظرية المحفظة من أهم مناهج الفكر التنويعي والتي اكتسبت مفهوم التنوع أهمية بالغة، حيث قدمت شرحا للظواهر المالية وأشارت إلى أفضل القرارات التي يجب اتخاذها لإدارة الأعمال أو المحافظ الاستثمارية، من خلال أعمال **Harry Markowitz (1959)** الذي تحصل بها على جائزة نوبل 1990؛ وتعرف بنظرية المحفظة الحديثة لأنها تناولت التمويل الحديث كأحد الأدوات التي يستخدمها المستثمرون (الحكومات وقادة الأعمال والمساهمون والمصرفيون وسماسرة الأوراق المالية) لاتخاذ القرارات في سياق العولمة المالية والرقمية التي تتميز بهيمنة الاقتصاد المالي والمضارب على الاقتصاد الحقيقي¹، واستبدلت هذه النظرية مفهوم التنوع البسيط القائم على أساس زيادة الاستثمارات المكونة للمحفظة بـ "التنوع الكفاء" ² الأكثر دقة، الذي يزيد من معدل العائدات المتوقعة لمستوى معين من المخاطر ويقلل المخاطر لمستوى معين من العائد المتوقع، مقدما إطارا كميا لتقدير العائد والمخاطرة لتحديد المقدار الواجب حيازته من كل ورقة مالية عند تكوين المحفظة المالية، فمجموعة مختارة بشكل صحيح من الأصول المالية (الأسهم والسندات وأذون الخزانة...) يمكن أن تحقق أداء أفضل مع مخاطر أقل من أداء مالي واحد معزول في منتجات تقليدية آمنة بعائد منخفض؛ وبعبارة أخرى، عندما يقوم المستثمر بتكوين محفظة من الأوراق المالية غير المترابطة، أي الأوراق المالية التي تتطور أسعارها بشكل غير مترابط والتي يتم اختيارها بدقة، فإن ذلك يسمح له بتقليل مخاطره والحصول على أداء متفوق، ويستند هذا المبدأ على مسلمتين: إذا تساوى العائد المتوقع من استثمارين يفضل الاستثمار الأقل خطورة؛ وإذا تساوت المخاطر بين استثمارين يفضل الاستثمار ذو العائد الأكبر، وبذلك فإن تنوع الأصول المالية يقلل بشكل فعال من المخاطر

ويمكن الاستفادة من نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة لـ **Markowitz** في تقليل المخاطر في العديد من المجالات؛ بالنسبة للموظف مثلا، ومن خلال تنوع محفظة الدخل (دخل العمل ودخل الاستثمار)، يمكن أن يستفيد من دخله الاستثماري حتى بعد أن يفقد وظيفته في حين يبحث عن وظيفة جديدة؛ كما يمكن تطبيق نفس المبدأ على الشركة التي لديها محفظة منتجات متنوعة، فالخسائر التي يتحملها خط إنتاج قد يواجه صعوبة لن تُعرض كل الشركة للخطر باعتبار أن بقية خطوط الإنتاج غير/أو قليلة الارتباط به؛ وكذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، فإن أي كيان إقليمي يتكون نسيجه الاقتصادي من قطاعات متنوعة من النشاط قليلة الارتباط، يكون أقل عرضة للاضطرابات الداخلية والخارجية³؛ من هنا فإن نظرية المحفظة

¹-Salomon SAMEN: A PRIMER ON EXPORT DIVERSIFICATION: KEY CONCEPTS, THEORETICAL UNDERPINNINGS AND EMPIRICAL EVIDENCE, Growth And Crisis Unit, May 2010, World Bank Institute, P.12.

² - كمال بن موسى: "المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها"، مجلة الباحث، المجلد 3، العدد 3، 2004، جامعة ورقلة، ص.43.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1259>

³- PATERNE Ndjambou, op. cit, p.95.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الحديثة قد وجدت تطبيقها المباشر في سياق العولمة المالية من خلال التنوع المالي الدولي وتطبيقها غير المباشر في تنوع الصادرات إذ تستفيد الدول من تنوع اقتصاداتها عن طريق اختيار محافظ التصدير- هيكل التصدير الأمثل-بالاستثمار في مشاريع متنوعة حتى وإن كانت أكثر خطورة ولكن تنطوي على إمكانات نمو أعلى.

من هنا كان تنوع القاعدة الاقتصادية لتحقيق النمو والاستقرار أشبه بتنوع المحفظة الاستثمارية الشخصية، عندما تصبح المحفظة (الاقتصاد) أكثر تنوعاً، تصبح أقل حساسية للتقلبات الناجمة عن عوامل خارج المحفظة (الاقتصاد)؛ بالإضافة إلى ذلك، كلما زاد عدد الاستثمارات (الصناعات) الموجودة في محفظته (الاقتصاد) كلما زاد احتمال نمو أحد تلك الاستثمارات (الصناعات) بمعدل أسرع من السوق، ولتعزيز النمو يجب توجيه الموارد إلى مجموعة صغيرة من القطاعات ذات النمو المرتفع، ولكن لتعزيز الاستقرار يجب توزيع الموارد على عدد أكبر من القطاعات، لذلك يشير مفهوم التنوع إلى وجود عدد كبير من أنواع الصناعات المختلفة، ويمكن استخدامه بمعنى التوظيف المتوازن عبر فئات الصناعة، وكلما زاد عدد الصناعات وكان توزيع العمالة أكثر توازناً، كلما زاد تنوع الاقتصاد الإقليمي، وإذا عدنا إلى ربطه بفكرة المحفظة الاستثمارية الشخصية، فإننا نرى أن التفاعل بين الصناعات لا يقل أهمية عن الأداء العام للمحفظة.

3-3- النظريات الجديدة للتجارة الدولية (التجارة داخل الصناعة):

تميزت الفترة بعد الحرب العالمية الثانية مع اتفاقية الجات وبعدها منظمة التجارة العالمية، بتطورات جديدة في نظريات التجارة الدولية قدمت تفسيرات معاصرة للتبادل التجاري في سلع قليلة الاختلاف بين الدول الصناعية نظراً لتكثيف التبادل داخل الصناعة وبين الفروع للسلع الوسيطة والمنتجات المتماثلة بعيداً عن التخصص الكلاسيكي، جعلت من التنوع الاقتصادي يضرب بجذوره في النظرية الجديدة للتجارة، فتميزت العولمة الاقتصادية الحالية بتجزئة الإنتاج والاستعانة بمصادر خارجية حيث يتطلب إنتاج السلعة النهائية مراحل متعددة، ونظراً لأن الأسواق العالمية أصبحت متكاملة بشكل متزايد في العقود القليلة الماضية بسبب التطورات في تقنيات النقل والاتصالات، ظهرت التجارة داخل الصناعة من خلال التصدير والاستيراد المتزامن للمنتجات في نفس الفئة.

ومع تزايد درجة تجزئة المنتجات الدولية بتقسيم عملية الإنتاج المتكاملة سابقاً إلى مكونين أو أكثر، أو أجزاء، يتم إنتاجها في بلدان مختلفة، ارتفعت سلاسل التوريد الرأسية واستراتيجيات التوريد ذات الصلة للشركات بالاستعانة بمصادر خارجية ونقلها إلى الخارج من أجل تحقيق تكاليف أقل ومدخلات ذات جودة أعلى، لتحسين قدرتها التنافسية. فتميزت المبادلات الدولية بحصة أكبر من تجارة السلع الوسيطة مقارنة بالسلع النهائية-مدخلات عملية الإنتاج - وأخذ الجزء الأهم من هذه التجارة شكل التجارة داخل الصناعة (تصدير واستيراد متزامن للسلع الوسيطة)، وعلى الرغم من أن Grubel & Lloyd قد أكدوا سنة (1975) أن البلدان لا تتبادل فقط السلع النهائية مقابل السلع النهائية، ولكن يمكن أن تتبادل السلع النهائية للمدخلات

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الوسيلة التابعة لنفس الصناعة أو السلع الوسيطة مع سلع وسيطة أخرى متباينة أفقياً أو رأسياً؛ إن التجزئة الدولية للعمليات الانتاجية تؤدي إلى إنشاء تجارة لسلع وسيطة مقابل سلع وسيطة ضمن نفس التصنيف الصناعي؛ ونميز بين ثلاث حالات تؤدي إلى التجارة الثنائية في السلع الوسيطة*: التجارة الأفقية في المنتجات المماثلة ذات الأصناف المختلفة؛ التجارة في السلع المتميزة رأسياً والتي تتميز بالجودة؛ والتخصص الرأسي الذي يتضمن تبادل المنتجات المرتبطة بالتكنولوجيا.¹

وتعتبر مساهمة (Linder (1961 هي أساس نظرية التبادل داخل الصناعة، ووفقاً له فإن تقارب مستوى التنمية للبلدان يسمح بتبادل منتجات مماثلة، فتحفيز الإنتاج المحلي من خلال الطلب الداخلي يسمح بتحقيق وفورات الحجم وتحسين المعرفة، ويشجع المنتجين المحليين على البحث عن منافذ في الأسواق الخارجية أين يوجد طلب على هذا النوع من المنتجات، فلم تعد عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، ...) كما أقره نموذج Heckscher - Ohlin هي التي تحدد التجارة الدولية، بل الطلب على المنتج لأن السوق الخارجي ما هو إلا امتداد للسوق الداخلية²؛ وتم تطوير هذا التحليل سنة 1971 من قبل Lassudrie-Duchêne بالاعتماد على فكرة "الطلب المتميز"، الذي ينص على أنه إذا كانت التجارة المتبادلة بين بلدين تتعلق بمنتجات مماثلة، فإنها ليست متطابقة تماماً، ويمكن تمييزها بجودتها أو بخصائصها الفعلية؛ وبذلك، فإن مشاركة دولة ما في التبادل داخل الصناعة يوسع السوق المحتملة للشركات المحلية في الخارج ويسمح بتلبية الطلب الداخلي للاستهلاك المتميز، وأضاف Lassudrie سنة 1982 مفهوم "التحليل الدولي لعمليات الإنتاج" الذي يتيح للدول المشاركة في التجارة الدولية إمكانية تجاوز عقباتها في قطاع الإنتاج من خلال التبادل داخل الصناعة للمكونات التي تغنق فيها إلى القدرة التنافسية، مما يؤدي إلى تنوع هيكل الصناعة وخلق صناعات تنافسية جديدة، هذا ما يؤكد التوافق بين زيادة تنوع الصادرات ونمو التجارة البينية.³

3-4-نظريات النمو الداخلي:

تسعى نظريات التنمية لتفسير النمو الاقتصادي وعوامله ومبررات اختلافاته بين الدول أو بين فترة وأخرى لنفس الدولة، أهمها النموذج الكلاسيكي الحديث للنمو أو (نموذج سولو) (Solow & Swan (1956، ووفقاً له يحقق الاقتصاد على المدى الطويل حالة استقرار يكون فيها نمو متوسط دخل الفرد يؤول الى صفر،

* التجارة الأفقية داخل الصناعة في السلع الوسيطة تتعلق بالتصدير والاستيراد المترام للسلع، والتي على الرغم من تطابقها من حيث الجودة والتكاليف وتقنيات الإنتاج المستخدمة، إلا أنها لها خصائص تكنولوجية مختلفة؛ في حين أن التجارة الرأسية داخل الصناعة في السلع الوسيطة تشير إلى تبادل المدخلات التي تنتمي إلى نفس الصناعة بمستوى جودة مختلف أو تقع على مستوى مختلف من خط القيمة. أنظر المرجع:

Kemal Türkcan: "Determinants Of Intra-Industry Trade In Final Goods And Intermediate Goods Between Turkey And Selected OECD Countries", Akdeniz University, February 2005, p.21, 22.

<https://www.researchgate.net/publication/5130743>

¹ -Rosanna Pittiglio: "An Essay on Intra-Industry Trade in Intermediate Goods", Modern Economy, volume 1 5, N 5, 2014, University of Campania "Luigi Vanvitelli", P.469. DOI:10.4236/me.2014.55045

² -Staffan Burenstam Linder : An Essay On Trade And Transformation, Almqvist & Wiksells Boktryckeri AB, UPPSALA, 1961, Stockholm School of Economics, p.17.

³ - PATERNE Ndjambou, op. cit, p.97.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

ويعتبر النمو حالة مؤقتة تتجم عن التغيير (في معدل الادخار أو في معدل نمو السكان أو التقدم التكنولوجي الخارجي)، وحتى وإن استمرت هذه الحالة المؤقتة عقوداً من الزمن فإن النموذج يرى أن النمو في الناتج يفسر بنمو عنصر العمل ونمو عنصر رأس المال، حيث يحصل العنصر الأول على أجر يساوي إنتاجيته الحدية، والثاني على معدل ربح يعادل إنتاجيته الحدية وبالتالي ثبات عوائد الحجم، فإن زاد نمو الناتج عن نمو هذين العنصرين تكون الزيادة ناتجة من التقدم التكنولوجي الخارجي، أما النمو الاقتصادي طويل الأجل الذي لا يفسره نمو العمالة أو رأس المال يعزى في المقام الأول إلى التغيير التكنولوجي الخارج، ويطلق عليه مصطلح (Solow Residual) متبقية سولو؛ إلا أن الدراسات التطبيقية بينت أن هذا الباقي يمثل حوالي 50% من نمو الناتج في البلدان المتقدمة، ومع أهميته هذه بقي دون تفسير نظراً لأن محددات التقدم التكنولوجي مستقلة تماماً عن قرارات الفاعلين الاقتصاديين، كما فشل النموذج في تفسير الاختلافات الكبيرة في متبقيات سولو بين البلدان التي رغم تماثلها تكنولوجياً إلا أن معدلات نموها مختلفة؛ هذا ما أثبت عدم قدرة النموذج على التفسير خاصة مع عدم تحقق توقعاته في أن تراجع الإنتاجية الحدية لرأس المال في الدول المتقدمة ستدفع به نحو الانتقال إلى الدول النامية حيث الإنتاجية الحدية العالية، ورغم التحرير الذي فرضه صندوق النقد الدولي على البلدان النامية المدينة إلا أن رؤوس الأموال انتقلت إلى البلدان المتقدمة، ولم يتحقق التقارب المتوقع بين متوسطات دخول الأفراد في البلدان النامية والمتقدمة بل حصل تباعد واضح.¹

استدعت هذه المشاكل ظهور نظريات النمو الداخلي (*Endogenous Growth*)، انطلقت من أن التقدم التقني أصل النمو ونتيجة له، وربطت النمو الاقتصادي على المدى الطويل بقدرة الدول على التحرك من اعتماد أنشطتها وهياكل إنتاجها القائمة على الموارد الملموسة/المادية نحو نظيرتها غير الملموسة ممثلة في المعرفة والتقانة وخاصة رأس مالها البشري بفعل العلاقات والتأثيرات التشابكية التي تؤثر بها المعارف في عوامل الإنتاج التقليدية (قوة العمل ورأس المال)، من خلال نموذج جديد لتفسير فشل التقارب بين البلدان في النمو يقوم أساساً على التغيير التكنولوجي الداخلي والآثار الانتشارية والتكتلية، فاعتبر التغيير التكنولوجي كنتيجة للجهود البشرية وأن الاستثمار لا يقتصر على رأس المال المادي والبشري فقط بل يكون

¹-Michael P. Todaro, Stephen C. Smith : **Economic Development**, 11th Edition, Library Of Congress Cataloging-In-Publication Data, Pearson Education, United States Of America, 2012, P.150.

* وقدمت نظرية النمو النيوكلاسيكية الجديدة محددات مختلفة للتنمية الاقتصادية وتفسيرات لاختلاف الأداء الاقتصادي بين البلدان الغنية والفقيرة في الاقتصاد العالمي، فبينما اقتضت نظرية النمو النيوكلاسيكية على افتقار الدول للعوامل المادية كالمصانع والطرق والمواد الخام لتفسير تخلف الدول، تقر نظرية النمو الداخلي بالإضافة إلى ذلك، بأن البلدان فقيرة لأن مواطنيها لا يستطيعون الوصول للأفكار المستخدمة في البلدان الصناعية لتوليد قيمة اقتصادية، وعلى هذا الأساس يطلق Romer على التفسير الأول مصطلح فجوة الأشياء **Objects Gap** والثاني **فجوة الأفكار Ideas Gap**، و يتطلب سد فجوة الأشياء القيام بالاستثمار والادخار توافقاً مع ما قدمه نموذج Solow، في حين يقتضي سد فجوة الأفكار الاهتمام بالاستثمارات التعليمية وتركيز الانتباه على أنماط التفاعل والتواصل بين بلد نام ما وبقية العالم، ومن وجهة نظر Romer يعتبر إغلاق فجوتي الأشياء والأفكار المفتاح الحقيقي لتحقيق التحولات التصاعديّة في الإنتاجية. **أنظر المرجع:**

Christopher B. Barrett: "Idea Gaps, Object Gaps, And Trust Gaps In Economic Development", Study Papers, N 65, August 1995, Economic Research Institute, Department Of Economics ,Utah State University, Logan, P.3. <https://Digitalcommons.Usu.Edu/Eri/65>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

أيضا في المعرفة، وبينت النظرية أن التغيير التكنولوجي (التغير في مخزون المعرفة) يولد بطريقتين: إما تلقائيا نتيجة الاستثمار في السلع الرأسمالية وعملية التعلم بالممارسة بما يخلق تقدما تكنولوجيا؛ وإما من خلال الاستثمار المنفصل في أنشطة البحث والتطوير بما ينتج التكنولوجيا والمعرفة، والتي نتيجة لآثارها الخارجية أو الانتشارية تنتقل من شركة لأخرى وتجعل الأفراد أكثر إنتاجية فتتغير دالة الإنتاج بأكملها، ويخضع بذلك إنتاج السلع والخدمات عبر تطبيق كميات متزايدة من المعرفة والتكنولوجيا لعوائد حجم متزايدة بما يناقض عوائد الحجم التي تفترضها نماذج النمو النيوكلاسيكية القديمة.¹

وطورت هذه الفرضية ثلاثة نماذج أساسية: الأول هو نموذج (Lucas (1988، الذي يدعو إلى الاستثمار في رأس المال البشري لأن الاختلافات في النمو بين البلدان والمناطق يمكن تفسيرها من خلال الثروات في نوعية رأس المال البشري، فالتدريب الجيد يكسب رأس المال البشري المهارات والمعرفة القيمة التي من شأنها أن تجعل الابتكار يظهر وينتشر في عملية الإنتاج؛ أما الثاني فهو نموذج Barro (1990)، الذي يرى أنه من المناسب الاستثمار في رأس المال العام (البنية التحتية، الصحة، التعليم) لما له من آثار خارجية إيجابية على النمو في المدى الطويل، ويحدد خصائص ضريبة الدخل المثلى لتمويل هذا الانفاق المنتج باستبدال ما يسمى برأس المال المادي المستورد (الربح) برأس المال المادي المحلي؛ وأخيرا نموذج (Romer (1986,1990 الذي تركز أسس النمو فيه على تراكم رأس المال المادي وعوامله الخارجية المرتبطة بالتكامل ونشر المعرفة بين الشركات، وتراكم رأس المال التقني والتكنولوجي من خلال الابتكار وعمليات البحث والتطوير D&R.²

وبذلك نموذج النمو الداخلي يختلف عن نموذج سولو في سمات عديدة، إذ لا يفترض سريان تناقص الغلة على عناصر الإنتاج وخاصة رأس المال، بل يرجح دور الوفورات الخارجية للاستثمار المادي والبشري في زيادة الانتاجية والتغلب على تناقص الغلة؛ ويبقى التقدم التكنولوجي مهم في تحقيق النمو إلا أن محركه الرئيسي يأتي من داخل النموذج وآلية عمله وليس من الخارج فهو يعتمد على الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفة المكثفة وتكوين رأس المال العام الانتاجي؛ كما لا يقود النموذج الاقتصاد إلى حالة استقرار ينعدم فيها النمو، بل أن النمو يستمر وتتباين البلدان في معدلات نموها ومتوسطات دخول الأفراد فيها بتباين معدلات الادخار ومستويات التكنولوجيا المستخدمة والوفورات المتحققة، وبالتالي لا يشترط حدوث التقارب في الدخول (Convergence)؛ ويبين النموذج أن ارتفاع إنتاجية رأس المال (الاستثمار) في البلدان النامية نظراً لانخفاض نسبة رأس المال إلى العمل فيها، تتلاشى كميزة بسبب هبوط مستويات الاستثمارات المكتملة في رأس المال البشري والبحث والتطوير والبنى التحتية، وأنه نظرا لعدم استعادة الفرد

²- أمين حواس: نظريات التنمية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة LMD، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2020، ص.88.

²-Jörg Mayer: " Implications Of New Trade And Endogenous Growth Theories For Diversification Policies Of Commodity-Dependent Countries", UNCTAD Review, No 122, December 1996, UNCTAD, p, p. 8, 9. https://unctad.org/system/files/official-document/dp_122.en.pdf

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

في هذه البلدان من الوفورات الخارجية الإيجابية لاستثماراتهم فان آلية السوق فيها تدفع باتجاه تراكم دون المستوى الأمثل المطلوب للاستثمارات المكتملة وهذا بدوره يضعف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ويشجع هروب رؤوس الأموال المحلية.¹

يتيح نموذج النمو الداخلي من خلال هذه الخصائص المجال للسياسة الاقتصادية لتؤدي دوراً مهماً في رفع معدل النمو الاقتصادي، إذ يقر بتدخل الدولة في استثمار البحث والتطوير، وفي تحديد الضرائب لتوفير السلع العامة (البنية التحتية)، وفي تنظيم السوق في سياق المنافسة غير الكاملة، وفي البحث عن المصادر الأساسية للنمو طويل الأجل، من خلال تحفيز الاستثمار العام والخاص في رأس المال البشري واستقطاب الاستثمارات الخاصة الأجنبية في صناعات المعرفة المكثفة، ويجعل سياسة الإنفاق العام تهدف الى تغيير النموذج الإنتاجي من خلال تحديد هيكلها لتدخلها يسمح لها بإعادة نشر وسائل الإنتاج بهدف تحقيق الاستدامة الدائمة لرأس المال؛ وتعتبر هذه النماذج وتحديدًا نموذج Romer، لأنه تناول الآثار التكنولوجية غير المباشرة التي قد تكون موجودة في عملية التصنيع (حيث تؤدي مكاسب إنتاجية شركة أو صناعة ما إلى مكاسب إنتاجية في شركات أو صناعات أخرى)، وبالتالي فهو ليس النموذج الأساسي للنمو الداخلي فحسب، بل إنه أيضاً نموذج ذو أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية من خلال نمذجته للآثار غير المباشرة للتكنولوجيا ودمج التنوع كأحد عوامل النمو الاقتصادي ككل، فالتكنولوجيا الناتجة عن انتشار الابتكار بين الشركات والمختبرات العامة والجامعات تمكن من خلق منتجات وسيطة وعمليات تصنيع ومنتجات نهائية جديدة أو محسنة، وإن انتشار المنتجات المتنوعة، المتوسطة والنهائية، الناجمة عن البحث والتطوير يؤدي إلى تنوع اقتصادي أكبر (زيادة السلع التي يمكن أن ينتجها الاقتصاد بفضل ظهور عدد أكبر من القطاعات الصناعية)، واستناداً إلى هذا المنطق، قدم Romer حجة إضافية مفادها أن تنوع المدخلات (السلع الوسيطة) في الإنتاج يحفز النمو الاقتصادي بما يتوافق مع حتمية تنوع المنتجات النهائية.

المطلب الثاني: ماهية التنوع الاقتصادي

لقد أخذ مفهوم التنوع الاقتصادي بعداً واسعاً عند الباحثين والأكاديميين في دراساتهم المتعددة، وتطورت أهميته ليصبح ضرورة ملحة عند الدول التي تتشكل أغلب صادراتها من الموارد الباطنية المعرضة لعدم استقرار إيراداتها ومخاطر نزوبها، ويتطلب ذلك فهماً عميقاً من خلال استعراض أهم مفاهيم التنوع الاقتصادي مع ذكر أهميته وأهم مؤشرات قياسه للتمكن من تقييم أداء عمليات التنوع وقياس نجاحها.

1- مفهوم التنوع الاقتصادي:

التنوع لغة هو من مصدر الفعل نَوَّعَ ويقصد به جعل الشيء من أجزاء ومكونات مختلفة، كما ورد توظيف كلمة تنوع في معجم المعاني (عربي-عربي) من ناحية اقتصادية بأنه الاتجاه إلى أسواق ونشاطات جديدة من أجل النمو وهو استراتيجية استثمارية يوزع من خلالها الفرد أمواله المتاحة للاستثمار على أسواق

¹- Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, op.cit, p.153.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

أو صناعات أو أوراق مالية مختلفة بهدف الحماية وتوزيع المخاطر وتخفيضها في حال تراجعت العوائد المتحققة من أحد القطاعات أو الأوراق المالية المختارة.¹

ويعتبر "التنوع" مفهومًا متعدد الأوجه في المجال الاقتصادي اختلف الباحثون في تفسيره حسب تخصصاتهم ومستويات تحليلهم، حيث نجده يشمل في أبعاده مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي؛ فعلى المستوى الجزئي يعتبر التنوع استراتيجية لتطوير الشركة من خلال توسيع استثمارها في منتجات وخدمات جديدة أو بالدخول إلى أسواق جديدة أو كلاهما بهدف الحماية من تقلبات الظروف الاقتصادية وتغيرات أذواق المستهلكين؛ أما التنوع في بعده الماكرو اقتصادي -وهو مستوى التحليل في هذه الدراسة- فيتعلق بتطوير إقليم جغرافي معين (منطقة، دولة، اتحاد اقتصادي...) من خلال توسيع نشاط القطاع السائد وتطويره مع الحد من أهميته النسبية في خلق ثروة الإقليم من خلال دخول نشاط قطاعات جديدة بما يضمن زيادة فرص العمل والتشغيل²

ويركز التنوع الاقتصادي على تحسين البنية الاقتصادية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني بأن لا يعتمد على مصدر دخل واحد أو عدد محدود من المصادر وذلك بتطوير مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية فيأتي التنوع بمعنى³ خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على قطاع واحد، وهذه العملية تؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى توفر فرص عمل أكثر إنتاجية للعمالة الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل"، فالتنوع إذن يقضي بإتباع استراتيجية تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال خلق قطاعات منتجة متنوعة تسمح بتوفير فرص عمل جديدة وتعمل على توزيع المخاطر بتجنب الاعتماد على قطاع واحد يتأثر بتقلبات الأسعار والطلب، مما يحسن من قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات العالمية ويعزز نموه، وبذلك يرتبط التنوع هنا بتنوع مصادر الدخل والإنتاج.

ويمكن تعريف التنوع الاقتصادي بشكل عام على أنه توزيع الاستثمار في قطاعات مختلفة من الاقتصاد بهدف تقليل مخاطر الاعتماد المفرط على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات،⁴ ويعد الاقتصاد متنوعًا إذا كانت هيكلته الإنتاجية موزعة على عدد كبير من الأنشطة المختلفة عن بعضها البعض من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة⁵، فالتنوع إذن هو عملية للتحويل الهيكلي للاقتصاد ينتقل فيها من نسيج اقتصادي يهيمن عليه القطاعات الأولية (موارد طبيعية، زراعة، مناجم...) إلى القطاعات الثانوية (صناعات التحويل، تصنيع...) والقطاعات الثالثية (تجارة، سياحة، ...).

² - معجم المعاني عربي - عربي <https://www.almaany.com>

² - PATERNE Ndjambou, *op. cit*, p, p .79, 80.

⁴ - الشبيبي أحمد صدام عبد الصاحب: "سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق... رؤية مستقبلية"، مجلة الخليج العربي، المجلد 38، العدد 1، 2010، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، ص.108.

⁴-Stephen M. Kapunda: " **Diversification and Poverty Eradication in Botswana**", Botswana Journal of African Studies, vol 17, No 2, 2003, MICHIGAN STATE UNIVERSITY, p. 51.

⁵-Jean-Claude Berthélemy, « **Commerce international et diversification économique** », Revue d'économie politique, Vol 5, No 5, 2005, CAIRN, Dalloz, P.598. <https://shs.hal.science/halshs-00305513>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

وكما أشار إليه Bassi & Lombardi فالتنوع هو بناء نسيج اقتصادي متكامل على مساحة اقتصادية متكاملة معتمداً في ذلك على أسس داخلية قوية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك فهو استجابة تنموية لمعالجة وضع معقد يتطلب الفهم الصحيح لضعف الاقتصاد بهدف تأسيس استراتيجية لتنويعه.¹

كما يُفهم التنوع في الاقتصاد السياسي بشكل رئيسي على أنه التنوع في مجال الصادرات، ويتم تعريفه على أنه استغلال الإمكانيات المتاحة في الموارد الطبيعية للاستفادة من الفرص على الساحة العالمية². ويُعبّر عنه من خلال تبني سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات -التي قد تتأثر بتقلبات في الأسعار والكميات- بخلق فرص جديدة للتصدير، ويكون ذلك إما بتطوير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة داخل نفس القطاع (التنوع الأفقي)، أو من خلال إضافة مراحل جديدة لمعالجة المدخلات المحلية أو المستوردة (التنوع الرأسي) لتوطيد الروابط الواصلة بين النشاطات الاقتصادية، إذ يصبح إنتاج نشاط ما مدخل لنشاط آخر، مما يرفع من القيمة المضافة المحلية. حيث يتضمن التنوع الرأسي تحولاً من قطاع أو صناعة إلى آخر وتحديدًا من القطاع الأولي إلى القطاعين الثانوي والثالثي وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنوع: تحقيق الاستقرار في الإيرادات، وتوسيع مصادر الدخل، والحفاظ على مستوى القيمة المضافة أو زيادتها³، وقد استندت استراتيجيات التنوع الناجحة إلى مزيج سياسي يهدف إلى تعزيز التنوع الرأسي في قطاعات "الميزة التنافسية" مثل النفط والغاز والبتروكيماويات، وجهود التنوع الأفقي خارج هذه القطاعات مع التركيز على التطوير التكنولوجي والمنافسة في الأسواق الدولية⁴، فيفترض أن يؤدي التنوع الاقتصادي إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية أساسيين في الاقتصاد هما: تنوع تجاري للاقتصاد من خلال قيام الدولة بزيادة التصدير لمنتجاتها وخدماتها أو بتنوع الإنتاج المحلي عن طريق الانطلاق في استغلال مزايا تنافسية جديدة في أسواق جديدة وتحقيق توازن اقتصادي مشدد عبر القطاعات من خلال إعادة توجيه نشاط الموارد الإنتاجية بشكل فعال واستراتيجي داخل وبين الصناعات ضمن الشركات، مما يزيد من إنتاجية العوامل الكلية⁵، هذا ما يعزز المرونة والاستقلالية الاقتصادية للدولة ويقوي قدرتها على التكيف مع التحولات العالمية ويقلل من الآثار السلبية لتقلبات أسواق التصدير العالمية.

¹-Bassi A et Lombardi. **Etude sur la vulnérabilité de l'économie congolaise et ses perspectives de diversification**, Programme des nations unis pour le développement République du Congo, 2012, UNDP, P. 14. <https://www.undp.org/fr/congo/publications/>

²-Ibid, p.15.

³-Martin Hvidt: "Economic Diversification In GCC Countries: Past Record And Future Trends ", Kuwait Programme On Development, Governance And Globalisation In The Gulf States, The London School Of Economics And Political Science "LSE", January 2013, London, p. 4,5.

⁴-Reda Cherif And Fuad Hasanov: **Soaring Of The Gulf Falcons: Diversification In The GCC Oil Exporters In Seven Propositions**, IMF Working Paper WP/14/177, September 2014, International Monetary Fund, P.5.

⁵- Folajimi Festus Adegbeie, Ademola Ajayi, and all: "Diversification Of The Economy, Tax Revenue And Sustainable Growth In Nigeria", International Journal Of Innovative Research And Scientific Studies, 6(1) , January 2023, p.118. <https://www.researchgate.net/publication/366809391>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

فالتنوع يتطلب من الدولة أن تنتج للتصدير مجموعة واسعة من السلع والخدمات، مع التركيز على التكنولوجيا المتطورة والقيمة المضافة العالية، والمنتجات الحديثة.¹

ويُعرف التنوع الاقتصادي كذلك بأنه الانتقال نحو هيكل أكثر تنوعاً للإنتاج الوطني والتبادلات، بهدف زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل ووضع أسس لنمو مستدام يسهم في تقليل الفقر، ينبع تنوع الإنتاج الوطني من نقل الإنتاج بين القطاعات والصناعات والشركات وهذا يعكس حركية التحول الهيكلي، حيث يتضمن التنوع الناجح للإنتاج الوطني إعادة توزيع الموارد داخل القطاعات وبين القطاعات، من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية؛ وأما التنوع التجاري فيتحقق بتصدير (استيراد) منتجات جديدة (سلع أو خدمات)؛ تصدير (استيراد) المنتجات القائمة إلى أو من أسواق جديدة؛ أو تحسين نوعية المنتجات المصدرة (أو المستوردة).²

وبما أن التنوع الاقتصادي يدعم نمو اقتصاد البلد ويحفز التنمية المستدامة من خلال تعزيز مساهمة القطاعات المتنوعة في الناتج المحلي الإجمالي، نجد بعض الباحثين يعرف التنوع الاقتصادي بناءً على نسبة مساهمة أنشطة الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصّة صادرات الموارد الطبيعية من إجمالي الصادرات، وحصّة إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي إيرادات الحكومة. وبالتالي، كلما كانت هذه النسب أعلى، كان الاقتصاد أقل تنوعاً، بينما النسب الأقل تشير إلى اقتصاد أكثر تنوعاً. هذا النهج يسعى لتقدير مدى تباين الاقتصاد فيما يخص مصادر الدخل والاعتماد على القطاعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية. وباستخدام هذه النسب، يمكن تقدير مدى توجه الاقتصاد نحو التنوع أو التخصص في مجال الموارد الطبيعية.³

ويعرف المعهد العربي للتخطيط التنوع الاقتصادي بأنه سياسة تنموية تهدف إلى تقليل المخاطر وزيادة القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل من خلال توجيه الاقتصاد نحو مجموعة متنوعة من القطاعات أو الأسواق، بدلاً من الاعتماد على قطاع أو منتج واحد فقط، فيعبر بذلك عن تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية، بهدف تقليل المخاطر وزيادة الاستدامة والقيمة المضافة في الاقتصاد، ويمكن أن يشار إليه في شقه المالي كسياسة لإدارة المخاطر، من خلال توزيع الأموال المستثمرة على مجموعة متنوعة من أدوات الاستثمار مثل الأسهم، السندات، صناديق الاستثمار، النقد، وحتى المعادن والسلع الأساسية.⁴

¹-Paul G. Hare:" **Institutions And Diversification Of The Economies In Transition: Policy Challenges**", Contribution to UNECE conference on 'Strengthening integration of the economies in transition into the world economy through economic diversification, Discussion Paper 2008/04, April 2008, Centre For Economic Reform And Transformation School Of Management And Languages, Heriot-Watt University, Geneva , P.14.

²-OCDE/OMC: **Panorama de l'aide pour le commerce 2019 : Diversification et autonomisation économiques**, Éditions de poche, 2019, Paris, p.150 . <https://doi.org/10.1787/18ea27d8-en>.

³-Ashraf Mishrif & Yousuf Al Balushi: **Economic Diversification in the Gulf Region (comparing global chahhenges)**, the political Economy of the middle east, Gulf Research centre,Cambredge, 2018, P.53.

⁴- د. محمد أمين لزعر: برنامج سياسات التنوع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية، برنامج تدريبي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، ص. 6، 7.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

وبشكل عام، التنوع الاقتصادي هو استراتيجية تنمية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وزيادة مرونة الاقتصاد للتكيف مع تغيرات السوق، يشمل ذلك إحداث تغييرات عميقة في هيكل الاقتصاد لإنشاء قطاعات صناعية وخدمية متنوعة ومتوازنة تعمل كبداية لتحقيق تعدد مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد القوي على الموارد الطبيعية، فالتحول الهيكلي من قطاع الموارد الطبيعية إلى القطاعات التي تولد قيمة مضافة أعلى وإنتاجية أعلى أمراً ضرورياً في مسار خلق قاعدة إنتاجية تتمتع بقدرات متميزة مستديمة الإيرادات الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتوفير فرص العمل، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية، هذا ما يساهم في تحسين الاستقرار الاقتصادي وتقليل المخاطر المترتبة على التخصص الضيق ويعزز الأداء الاقتصادي القوي.

فالتنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة وديناميكية، وتتطوي على تنوع النشاط الاقتصادي، وتنوع التجارة الدولية (المنتجات والخدمات والشركاء التجاريين)، فضلاً عن تنوع الإيرادات الحكومية بعيداً عن الاعتماد على الموارد الطبيعية أو إيرادات السلع الأساسية، ويؤدي إلى اقتصادات أكثر توازناً، وهو بذلك أمر أساسي للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية، والاقتصادات الأكثر تنوعاً هي أقل تقلبات من حيث الناتج والدخل بما يدعم ارتفاع آفاق نموها الاقتصادي، ويمكن للتنوع الاقتصادي أن يدعم إعادة توجيه الاقتصادات نحو المزيد من الأنشطة القائمة على المعرفة والابتكار، بما في ذلك قطاع السلع التجارية وزيادة تنوع المهارات في القوى العاملة وتسهيل حركة العمالة بانخفاض تكاليف التحول من قطاع لآخر وخلق فرص العمل، وزيادة نمو الإنتاجية، و موارد مالية عامة أكثر استدامة وأقل اعتماداً على الإيرادات من الموارد الطبيعية مع زيادة استثمارات القطاع الخاص في ظل معدلات نمو اقتصادي أكثر استقراراً بما يضمن الاستقرار العام للاقتصاد الكلي بما في ذلك الدخل المتاح والاستهلاك.

2- أنماط (أشكال) التنوع:

تبرز العديد من التصنيفات التي قدمها الباحثون للتنوع الاقتصادي وذلك باختلاف الأهداف والعوامل المؤثرة في تحقيقه، وعلى الرغم من أن هذه التصنيفات تم تطويرها على مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي، إلا أنه بإمكاننا أن نستوحي منها أنماط التنوع على مستوى السياسات الماكرو اقتصادية، ويمكن التمييز بين الأشكال التالية، كما يوضحه الجدول رقم (1-1)، والذي يميز بين نوعين رئيسيين من التنوع تبعاً للبعد الذي تركز عليه الاستراتيجية التنوعية للاقتصاد وهما:

■ **التنوع العمودي (الرأسي):** يشير إلى القيام بمهام جديدة تسمح بالانتقال إلى إنتاج المكونات والأجزاء والمواد التي تسبق أو تتبع النشاط الحالي للمؤسسة¹، ويعرف كذلك من خلال عمليات التكامل الخلفي أو التكامل الأمامي بإضافة منتجات أو خدمات جديدة تكمل خط المنتجات أو الخدمات الحالي

¹-H. Ansof : "Strategies for Diversification", Harvard Business Review, 1957, p.118.

<https://archive.org/details/strategiesfordiversificationansoff1957hbr>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

حيث يمكن للشركة أن تتنوع في الجزء الأعلى من سلسلة الإنتاج (استكشاف المواد الخام، وإنتاج الأجزاء والمكونات) أو في الجزء السفلي (في توزيع منتجاتها)¹، وينتج عن التنوع الرأسي ما يعرف بـ "التدمير الإبداعي" حيث يتسبب المنتج الأفضل في استبعاد المنتج الأقل جودة، فهناك عدد محدود من التنوعات التي يمكن أن تحتويها السوق (الاستبدال بين السلع التي تلبى نفس الحاجة بكفاءة مختلفة)، والاقتصاد يتكون من مجموعة ثابتة من السلع المختلفة وبالتالي القطاعات²، ويقاس بمدى تشكيل وكثافة الروابط الخلفية والأمامية بين القطاعات

■ **التنوع الأفقي:** هو خطوة أفقية لتحسين تغطية السوق من خلال توسيع النشاط في منتجات جديدة لا تسهم بأي شكل في خط المنتج الحالي لكنها في نفس القطاع لجذب عملائها الحاليين³، ومن خصائص التنوع الأفقي أنه يتضمن وجود عدة قطاعات تعيش جنباً إلى جنب في الاقتصاد⁴، ويسمح بالحصول على فرص سوقية جديدة وبمنتجات جديدة في نفس القطاع، وعلى المستوى الدولي يعبر عنه بمدى توزيع حصص الصادرات في المزيج التسويقي.

الجدول رقم(1-1): أهداف وأبعاد وأشكال التنوع الاقتصادي

الهدف					
موجه نحو النمو			موجه نحو الاستقرار		
إضافة سلع جديدة		على أساس السلع الموجودة	إضافة سلع جديدة		على أساس السلع الموجودة
إضافة سلع جديدة على أساس معدلات نمو الأسعار العالمية	إضافة سلع جديدة على أساس معدلات نمو الأسعار العالمية	ضبط حصص التصدير على أساس معدلات نمو عائدات التصدير من السلع الفردية	إضافة سلع جديدة (وربما التخلص من السلع الموجودة) على أساس التباين في عائدات التصدير من السلع الفردية	ضبط حصص التصدير على أساس التباين في عائدات التصدير من السلع الفردية	التنوع الأفقي
تخصص الأسواق	تخصص الأسواق				
البعد					

¹-Matthias Knecht: **Diversification, Industry Dynamism, and Economic Performance The Impact of Dynamic-related Diversification on the Multi-business**, Springer, Germany,2014, p.p.50,51 ISBN 978-3-658-02677-6 (eBook)

²-Guellec, Dominique & Ralle, Pierre: **Les Nouvelles Théories De La Croissance**, 5e Ed, ÉDITIONS LA DÉCOUVERTE, Paris, 2003, p- p, 73-75.

³-Matthias Knecht, **op.cit**, p, p. 50, 51.

⁴- Guellec, Dominique & Ralle, Pierre, **op.cit**, p-p, 73-75.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

اختيار سلع جديدة على أساس القيمة المضافة وإمكانية استبدال الواردات	إدخال أو توسيع أنشطة القيمة المضافة واستبدال الواردات	إضافة سلع جديدة حسب مرونتها ليتم تسويقها في صورتها الخام والمعالجة، ولخدمة الأسواق الدولية والمحلية	ضبط حصص التصدير على أساس قدرة السلعة على التسويق في أشكالها الخام أو المصنعة في الأسواق الدولية والمحلية	التنوع العمودي
--	---	---	--	----------------

Source: Ridwan Ali, Jeffrey Alwang and Paul B. Siegel: **Is Export Diversification the Best Way to Achieve Expo Growth and Stability?**, WORKING PAPERS, Policy Research and External Affairs, the Agriculture Operations Division, 1991, the World Bank, P.9.

فيُقاس التنوع الأفقي من خلال مؤشرات التركيز، التي تقيس توزيع حصص التصدير، وتباين المحفظة، والذي يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين حصص التصدير لمختلف القطاعات الاقتصادية من إجمالي الصادرات وتأثيرها على عدم الاستقرار، بما يشير إلى مرحلة تطور اقتصاد البلد ودرجة توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع الواحد؛ أما التنوع الرأسي فيُقاس من خلال دراسة تكوين الروابط الأمامية والخلفية لكل قطاع مع بقية القطاعات الاقتصادية، من خلال توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات، ويمكن أن يوسّع النشاط الاقتصادي من خلال استراتيجية تدمج التنوع العمودي والأفقي، ويعبر عنها بمصطلح "التنوع ذو الصلة"¹.

وضمن هذين الشكليين الرئيسيين للتنوع الاقتصادي ميزت الأبحاث بين أشكال أخرى من خلال التركيز على جوانب مختلفة للتصنيف أهمها:

- **التنوع الجانبي:** هذا الشكل من التنوع يكون مفتوحاً على نطاق واسع، ويتعلق بالتوسع بعيداً عن هيكل السوق الحالي وخارج حدود الصناعة إلى مناطق مختلفة غير متصلة بطبيعة الإنتاج وشرائح العملاء المعتادين، فيستهدف فئة عملاء جدد ويواجه منافسين جدد، ويطلق عليه كذلك اسم التنوع غير المتجانس، وهو أخطر أشكال التنوع يتسبب في تغيير كبير في سلسلة الإنتاج.²
- **التنوع المركزي:** هنا تسعى الشركة في البداية إلى زيادة مجموعة المنتجات المقدمة (بمنتجات لها صلة تكنولوجية) لعملائها المعتادين، ثم إلى جذب عملاء مختلفين لمنتجاتها التقليدية؛ ويتوافق مع التنوع الكامل وفقاً لتصنيف (Ansof 1957)، حيث حدد ثلاثة طرق لتنفيذه بتشجيع العملاء الحاليين على شراء المزيد، وجذب عملاء منافسين، وإقناع الذين لا يستخدمون المنتج بالقيام بذلك .

¹ - Matthias Knecht, **op.cit**, p. 54.

² - H. Ansof, **op.cit**, p .118.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

▪ **التنوع الجغرافي:** يتم من خلاله توسيع سوق المنتجات عبر تصديرها إلى بلدان أو مناطق جغرافية جديدة تختلف فيها عوامل النجاح عنها في السوق التقليدي، ويتعين على الشركة التكيف مع البيئة الجديدة التي تدخلها، ويسمح التكيف في سياق التنوع الجغرافي بتحسين عمليات الإنتاج وتعزيز نمو مجموعات التطوير المحلية المعروفة باسم "العناقد"¹.

▪ **التنوع المالي:** يهدف إلى تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال توزيع الأموال بين أوراق مالية متنوعة، والتي من المحتمل أنها لن تتخفف جميعها في نفس الوقت، مما يجعل المخاطر الشاملة للمحفظة أقل وزنًا من المخاطر الفردية المتوسطة حسب الأهمية النسبية لكل ورقة مالية في المحفظة بأكملها. يُطلق على هذا النوع من التنوع أيضًا اسم "تنوع محفظة دولية" عندما يجمع المستثمر في محفظته بين الأسهم التي تعبر عن قطاعات مختلفة من الاقتصاد، بالإضافة إلى اقتصاديات مناطق مختلفة في العالم، يسمح ذلك بتقليل المخاطر المتعلقة بالركود الاقتصادي الذي قد يحدث في أي وقت وفي أي منطقة من العالم.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

إن تنوع الاقتصاد بتطوير قطاعات جديدة وتحسين قدرتها التنافسية من أهم الأهداف الاستراتيجية لسياسات التنمية في الاقتصادات الريعية، ومع تعدد جوانب التنوع تعددت واختلقت معايير ومؤشرات قياسه، وعلى الرغم من اهتمام السياسات بالتنوع الاقتصادي، إلا أنه لا يوجد مقياس أو مؤشر متفق عليه أو متاح بشكل موحد لقياسه، وقد قدمت العديد من المنظمات الدولية مؤشرات مختلفة كل حسب مجال اهتمامها، كما اعتمدت الأبحاث التجريبية في المجال على مؤشرات عديدة منها النوعية ومنها الكمية تقدم تقديرا كميا لظاهرة التنوع الاقتصادي مبنية على أدوات إحصائية إما وصفية بسيطة أو معقدة، تفاوتت كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس وتحقيقها لأهداف استدامة النمو، لذلك لا بد من استعراض أهم المنهجيات والأساليب المعتمدة لقياس التنوع وسبل المفاضلة بينها لاختيار الأنسب منها الذي يسمح بتقييم مستويات الخطط التنموية التنوعية حسب استراتيجيات وخصوصية كل اقتصاد.

يعتبر **Mc Laughlin** أول من قدم محاولة لقياس التنوع سنة 1930، حيث اختبر قوة العلاقة بين درجة التركيز الصناعي وشدة التقلبات الدورية والموسمية والاقتصادية في الاقتصاد، من خلال قياس نسبة القيمة المضافة للتصنيع المتمركزة في الصناعات الخمس الأولى، وبعده طور الاقتصاديون والخبراء الإقليميون عدة طرق لقياس التنوع أهمها مدى تساوي توزيع العمالة بين الصناعات؛ وفي عام 1938، أنشأ **Tress** مؤشرًا للتنوع في إنجلترا استنادًا إلى التوظيف في 12 فئة صناعية، ثم في 93 منطقة حضرية في الولايات المتحدة، وبعد عدة سنوات قدم **Conkling** مؤشرات للتنوع على ثلاثة مستويات للمناطق: المحلي،

¹- PATERNE Ndjambou, op. cit, p.85.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الوطني والإقليمي من خلال دراسة العوامل المرتبطة بالتغيرات في التنوع المرتبطة بمتوسط العمالة الوطنية أو أرقام القيمة المضافة في كل صناعة كمعيار لقياس تنوع العمالة.¹

وجاءت نظرية المحفظة بفكرة اختيار الأصول المالية للمستثمرين بهدف توفير أقصى عائد مع الحد الأدنى من تباين العائد، واستنادا الى هذا المفهوم طور Michel E. conroy تقنية جديدة لدراسة تأثير التنوع الصناعي على استقرار العمالة في المنطقة، ووفقاً له تتوقع كل منطقة تدفقاً من عوائد استثمار الموارد في كل صناعة (التوظيف أو الدخل أو مجموعة فرعية مرجحة)، هذه العوائد المتوقعة هي عوائد عشوائية قد يكون تباينها بمثابة مقياس للتقلب أو المخاطر ويعرف بتباين المحفظة، وينطوي التنوع الصناعي باستخدام نهج المحفظة على محاولة للحد من التقلبات (عدم الاستقرار) في إجمالي العائدات للمنطقة من محفظة استثماراتها، وكلما كان التباين أصغر كانت المنطقة أكثر استقراراً، هو لا يقيس عدم الاستقرار الفردي لصناعة معينة فحسب بل يقيس أيضاً درجة ارتباط تقلباتها بتقلبات الصناعات الأخرى²؛ إلا أن استخدام التباين كقاعدة لم يكن مقياساً جيداً للتنوع نظراً لعدم توافقه من الناحية المفاهيمية مع الفكرة البديهية للتنوع وهي غياب التركيز، لتبرز بعد ذلك مجموعة من المؤشرات تم استنباطها من الأفكار النظرية للتنوع الاقتصادي حيث يتوافق أساس اختيار كل مقياس مع تعريفه كالتركيز القطاعي والبنية الاقتصادية والتخصص...إلخ.

وبناءً على ذلك تم استخدام الكثير من المؤشرات لقياس للتنوع، نصنف أهمها فيما يلي:

1- مؤشر أوجيفي Ogive Index:

يعد مؤشر Ogive أحد المؤشرات الأكثر استخداماً في التنوع الصناعي*، يقيس الانحراف عن التوزيع المتساوي للعمالة في جميع القطاعات، وهو متوسط التوزيع، ويستخدم أيضاً كمقياس لتنوع الصادرات أو تركيزها، ويتم تقديمه على النحو التالي³:

$$\text{Ogive Index} = \sum_{i=1}^N \frac{(P_i - 1/N)^2}{1/N}$$

$$\text{OGV} = N \sum_{i=1}^N (P_i - 1/N)^2 \quad \text{أو:}$$

¹- Mohsen Attaran & Martin Zwick: "Entropy and other measures of industrial diversification", Quarterly Journal of Business and Economics, 26(4), January 1987, California State University, p. 18.19. <https://www.researchgate.net/publication/246075593>

²-Ridwan Ali, Jeffrey Alwang and Paul B. Siegel: **Is Export Diversification the Best Way to Achieve Export Growth and Stability?**, WORKING PAPERS, Policy Research, and External Affairs, the Agriculture Operations Division, the World Bank, 1991, P.10.

* وفقاً لنظرية التنظيم الصناعي فإن القطاع الأكثر تنوعاً (أي الأقل تركيزاً) أكثر قدرة على المنافسة، وترتبط المنطقة التي تحتوي على عدد أكبر من القطاعات و/أو توزيع أكثر توازناً للنشاط الاقتصادي بتنوع أكبر.

³-Hakim Ben Hammouda & all: **Diversification: towards a new paradigm for Africa's development**, Work In Progress, No 35, May 2006, ATPC, Economic Commission for Africa, p. 28.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

حيث $P_i = (x_i/X)$ هي الحصة الفعلية للسلعة (x_i) في إجمالي الصادرات $X = \sum x_i$ ، ويمثل N إجمالي عدد سلع التصدير في محفظة التصدير و $1/N$ هو يفترض أنها الحصة "المثالية" من عائدات التصدير وهي متوسط حصة التصدير لكل سلعة؛ يتم الوصول إلى الحد الأدنى لقيمة OGV ، أي صفر، عندما يتم توزيع حصة التصدير بالتساوي بين السلع، وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على زيادة التنوع في الاقتصاد، من ناحية أخرى، تشير القيمة الأكبر لـ OGV إلى اقتصاد أقل تنوعاً نسبياً، مما يعني أنه لا يوجد سوى عدد قليل من السلع في محفظة صادراتها.

وبالمبدأ نفسه قد تعبر P_i عن حصة التشغيل في كل صناعة من إجمالي عدد القطاعات N ، ويقاس المؤشر بذلك مدى التوزيع العادل لليد العاملة بين القطاعات، وكلما اقتربت قيمته من الصفر أو تساوت معه عبّر ذلك عن الحصة المثلى من توزيع اليد العاملة على قطاعات النشاط الاقتصادي، وكلما ابتعدت قيمته عن الصفر دل على تركيز اليد العاملة في نشاطات دون أخرى.

2- مؤشر الإنتروپيا Entropy Index:

تم تطبيقه الإنتروپيا في العديد من المجالات مثل البيولوجيا، علم النفس، علوم الاتصالات، الإدارة، التجارة والاقتصاد لأغراض مختلفة، على سبيل المثال، في العلوم البيولوجية والسلوكية تم استخدامه كمقياس لعدم التنظيم، وفي سياق التسويق يمكن أن تمثل الإنتروپيا توزيع تفضيلات المستهلك لمختلف العلامات التجارية، وتم استخدامه من قبل العديد من الباحثين كمقياس لتنوع الاقتصاد الإقليمي أو تنوع التوزيع أو انتشاره وتتم صياغته كما يلي¹:

$$\text{Entropy Index} = \sum_{i=1}^n P_i \log_2 \left(\frac{1}{P_i} \right) = - \sum_{i=1}^n P_i \log_2 (P_i)$$

حيث n هو عدد القطاعات، P_i هي حصة الصناعة i من النشاط الاقتصادي، و \log_2 دالة اللوغاريتم الثنائي Binary Search Algorithm وتستخدم في البحث عن عدد المرات التي نستطيع فيها تقسيم عدد ما إلى نصفين حتى نصل إلى قيمة أقل أو تساوي الواحد، من أجل الاختيار بين عدد من الاختيارات لاختزال العدد الإجمالي.

ويقارن مقياس الإنتروپيا توزيعات العمالة بين الصناعات في المنطقة فإذا تم توزيع العمالة بالتساوي بين القطاعات، فإن مؤشر الإنتروپيا سيصل إلى قيمته القصوى ويضمن ذلك أكبر قدر من التنوع التوزيع المثالي، أما الحد الأدنى لقيمته (الصفر) فيعبر عن التخصص المطلق ويحدث إذا تركزت العمالة في صناعة واحدة.

3- مؤشر جيني Gini Index :

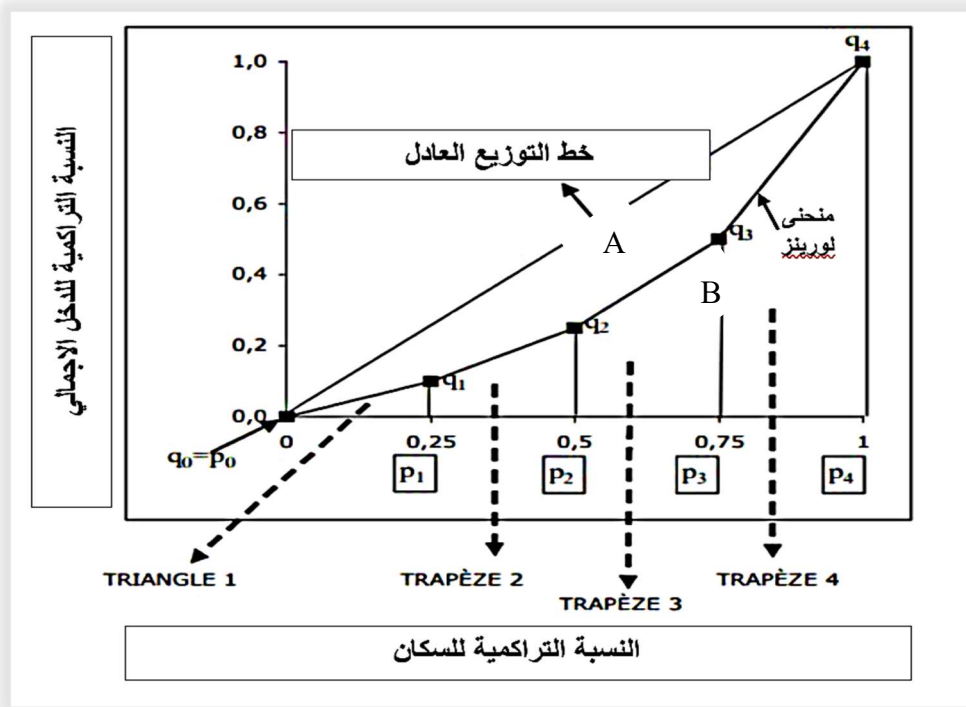
يعتبر مؤشر جيني من مقاييس التركيز الكلاسيكية التي ارتبطت بتوزيع العوائد وعدم المساواة أو التفاوت في توزيع الدخل، تم تطويره من خلال التوزيع البياني لمتغير (دخل، ثروة، أجر، قدرة شرائية...)

¹- Mohsen Attaran & Martin Zwick, op.cit., p.21.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

إلخ) داخل مجموعة سكانية والذي قدمه Lorenz في عام 1906، في شكل منحنى يعبر عن نسبة الدخل التي تحوز عليها نسبة مئوية من السكان ويظهر الخط عند زاوية 45 درجة توزيعاً متساوياً تماماً للدخل، في حين يبين المنحنى التوزيع الفعلي، والذي يقدم تحليل نوعي لعدم المساواة أو شدة الارتباطات بين المتغيرات، ويتم وصفها كمياً وقياسها بشكل إجمالي بواسطة مؤشر جيني الذي تم تطويره من قبل الإحصائي الإيطالي Gini في عام 1912¹ ليعبر عن المساحة المحصورة بين منحنى Lorenz وخط التوزيع العادل للدخل كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): منحنى لورنز



Source: Lorenzo Giovanni Bellù & all : *Inequality Analysis The Gini Index*, The Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, The Food And Agriculture Organization Of The United Nations FAO, Easypol, December 2006, P.9.

القطر الرئيسي إلى التوزيع المتماثل، مثلاً 50% من الدخل أو الأصول مملوكة لـ 50% من الأسر (مثلاً 50% من الإيرادات تعود إلى 50% من القطاعات وبالتالي تنوع تام)، ويتم توضيح درجة عدم المساواة من خلال موضع المنحنى بالنسبة إلى خط المساواة الكاملة، فكلما ابتعد عنه زاد عدم تكافؤ التوزيع (توزيع مصدر الموارد أو الدخل حسب القطاعات مثلاً وبذلك قل التنوع الاقتصادي)، وبالتالي يمكن أن نعتمده كمقياس لشكل توزيع تشكيلة الأنشطة ومدى تكافؤ حصص الوظائف والدخل، وقد اعتمده العديد من الدراسات في مجالات مماثلة لقياس التنوع الاقتصادي؛ ويمكن حساب معامل Gini استناداً إلى منحنى Lorenz بشكل بسيط ويساوي النسبة بين المنطقة الواقعة بين المنحنى وخط التوزيع المتساوي (مساحة

¹-L.G.Bellù & P.Liberati: *Analyse d'inégalité, indice de Gini, Outils Analytiques*, Organisation des Nations-Unies pour l'alimentation et l'agriculture FAO, decembre 2006, p.6.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

التركيز (A) ومنطقة التركيز الأقصى (A + B)، ويساوي ضعف المنطقة الواقعة بين المنحنى وخط المساواة (قيمته تتمثل في المساحة المميزة بـ A مقسومة على مجموع المساحات المميزة بالرمز A و B ويساوي أيضا A2 لأن A + B = 0.5)

$$\text{Gini index} = A / (A + B) = 2A$$

ويمكن القيام بحسابه بطرق رياضية مختلفة:

$$G = \frac{\frac{1}{2} - \frac{1}{2} \sum_i [(q_i + q_{i-1})(p_i - p_{i-1})]}{\frac{1}{2}} = 1 - \sum_i [(q_i + q_{i-1})(p_i - p_{i-1})]$$

ونستطيع أن نكتب:

$$G = 1 - 2B$$

أي أن مؤشر جيني يساوي 1 ناقص مرتين المساحة الواقعة تحت منحنى لورينز، وتتراوح قيمته بين 0 و1، كلما كانت المساحة المقاسة أصغر، كلما اقتربت القيمة من 0 وكان التوزيع أكثر مساواة، وكلما ارتفعت قيمته دل على توزيع غير متكافئ لمصادر الدخل، وإذا تساوت قيمته مع 1 دل ذلك على التركيز والتخصص المطلق أي أن قطاعا واحداً يملك كل الدخل، ولذلك يعتبر مؤشر Gini من أبسط وأهم المؤشرات المستخدمة لإعطاء إشارة موجزة عن مدى عدم المساواة والتفاوت في توزيع مصادر الدخل.

4- مؤشر هيرشمان-هيرفيندال HHI :

مؤشر HHI (Herfindahl 1950; Hirschmann 1945, 1964) هو الأكثر أهمية في قياس المنافسة أو التركيز في الصناعة أو في قطاع معين¹، ويتكون من شقين: الأول قدمه هيرشمان كمقياس لتركيز التجارة والسلع اعتمد خاصة لدراسة العلاقة بين عدم استقرار الصادرات وتنويعها/ تركيزها؛ أما الشق الثاني فتم تطويره بواسطة هارفيندال وهو شائع الاستخدام لقياس التركيز الصناعي، كوسيلة لتلخيص الدرجة التي تعتبر فيها الصناعة احتكار القلة ومدى تركيز سيطرة أكبر الشركات في الصناعة على السوق². وانتشر استخدام مؤشر HHI بشكل واسع في الدراسات التجريبية للاقتصاد الكلي، واستخدمته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) كمؤشر موحد هيرشمان-هيرفيندال لقياس تركيز الصادرات حسب الدول والسلع انطلاقاً من قاعدة بيانات واسعة ولسلسلة زمنية طويلة، ويقوم أساساً على قياس تركيب وبنية المتغير (الصادرات، الإنتاج، الدخل...) ومدى تنوعه، وقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويعتبر من أبرز المؤشرات وأكثرها استخداماً في أدبيات قياس تنوع للصادرات، ويعكس درجة اعتماد صادرات دولة ما على عدد قليل من المنتجات (التركيز) أو على فئة محدودة من الشركاء التجاريين (تنوع الأسواق)، كما يبين مدى اختلاف وتنوع أو تشابه هيكل الصادرات

¹- Badreddine Slime & Moez Hammami: **Concentration Risk: The Comparison Of The Ad-Hoc Approach Indexes**, Journal Of Financial Risk Management, 5, 2016, Ecole Nationale de la Statistique et de l'Administration Economique, Paris, France, P.47. DOI: 10.4236/jfrm.2016.51006

²-Hakim Ben Hammouda & all: **Diversification: towards a new paradigm for Africa's development**, op.cit, p-p, 29-31.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

فيها عن هيكل صادرات العالم؛ بمعنى أنه يقيس نسبة انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات العالمية من تلك السلع في الصادرات على مستوى العالم¹، لذلك طُبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، ويتم التعبير بالصيغة التالية:

$$H.H.I = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (x_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث: N هو عدد القطاعات، x_i هي قيمة المتغير i (حصة الصناعة أو قطاع معين) من النشاط الاقتصادي (الإنتاج، التصدير...)، X القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

ويمكن أن يطبق مؤشر هيرشمان - هيرفيندال على متغيرات عديدة كالناتج المحلي الإجمالي، والصادرات والواردات، والإيرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل... الخ، وتتراوح قيمة بين الصفر والواحد ($0 \leq HHI \leq 1$)، فإذا كان صفراً كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد ويتساوى فيه الوزن النسبي (حصة كل نشاط إلى الناتج الكلي) لجميع النشاطات، وكلما اقترب من 1 كلما قلت درجة تنوع الاقتصاد ويصبح أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية لكونه يقتصر على عدد قليل من المنتجات أو على عدد محدود من أسواق التصدير، وتدل القيم المرتفعة لمعامل HHI على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات أو الأسواق وحصصها في عدد قليل منها.

إلا أن اعتماد المؤشر على الوزن النسبي لمكونات النشاط الاقتصادي يعني أن الاقتصاد يكون أكثر تنوعاً كلما كان لديه مجموعة كبيرة من النشاطات مما يتعارض مع فكرة التنوع الكفاء، كما أن طريقة حسابه (الشكل التريبيعي) تركز بشكل كبير على القطاعات أو المنتجات الرئيسية أو التي تمثل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، مما يجعله أقل حساسية لظهور نشاطات جديدة حجمها محدود، بالإضافة إلى ذلك، لا يوفر المؤشر معلومات عن نوعية مكوناته مثلاً في حالة الصادرات هل هي مواد أولية أو مصنعة ولا عن محتواها التكنولوجي، مما يجعل من الصعب تحليل جودتها.

5- مؤشر ثيل Theil Index:

يقوم التحليل الكلاسيكي لمؤشر $Theil$ على إمكانية دمج مكونات بين وداخل المجموعات مع تقسيم خطوط التصدير إلى عناصر نشطة وغير نشطة، بهدف رسم خريطة مثالية للتغيرات الهيكلية بين المجموعات وداخلها لإبراز التغيرات في الهامش الواسع للصادرات والهامش المكثف للصادرات، نظراً للخاصية التي يتمتع بها مؤشر ثيل بحيث أنه يمكن حسابه لمجموعات من الأفراد (خطوط التصدير) وتقسيمه بشكل إضافي إلى مكونات داخل المجموعات وبين المجموعات؛ فلكل اقتصاد مجموعة منتجات تعبر عن الفهرس الاجمالي للصادرات يمكن تصنيفها على أنها قديمة أو غير قابلة للتداول (صادراتها

¹ - تقرير التنمية العربية: التنوع الاقتصادي، مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، الإصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص. 82.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

منعدمة) أو منتجات جديدة (لم يتم تداولها سابقاً) بالنسبة لفترة زمنية معينة فقد تتغير هذه التصنيفات بمرور الوقت، واستناداً إلى ذلك يمكننا حساب مؤشر ثيل العام (Overall) المكوّن من المؤشر المكدّف (Within) والمؤشر التوسعي (Between)؛ فيحدث التنوع على الهامش المكدّف عندما يصبح توزيع القيم التجارية عبر خطوط التصدير الحالية أكثر توازناً ويعني التقارب والتكثيف في حصص التصدير القائمة بين البضائع التي يتم تصديرها (التنوع العمودي)، ويحدث التنوع على الهامش الواسع عندما يرتفع عدد الخطوط النشطة بمنتجات جديدة (التنوع الأفقي)، ويتم الحساب وفق الصيغ التالية:¹

• مؤشر ثيل التوسعي ما بين المجموعات (between-groups) لقياس التنوع أفقياً:

$$T^B = \sum_{j=0}^J \frac{n_j u_j}{n u} \ln \left(\frac{u_j}{u} \right)$$

• مؤشر ثيل المكدّف داخل المجموعات (Within) لقياس التنوع عمودياً:

$$T^w = \sum_{j=0}^J \frac{n_j u_j}{n u} T_j$$

$$T^w = \sum_{j=0}^J \frac{n_j u_j}{n u} \left[\frac{1}{n_j} \sum_{k=G_j} x_k \ln \left(\frac{x_k}{u_j} \right) \right]$$

وبذلك تكون صيغة مؤشر ثيل الإجمالي كما يلي:

$$T = T^w + T^B$$

n: العدد الإجمالي لخطوط التصدير المحتملة؛

u: متوسط قيمة خطوط التصدير بالدولار؛

n_j: عدد خطوط التصدير في المجموعة j؛

u_j: متوسط قيمة خطوط التصدير في المجموعة j؛

T_j: مؤشر ثيل الكلاسيكي للمجموعة j؛

x_k: قيمة صادرات الخط k.

تتراوح قيمة مؤشر Theil بين 0 و1، وكلما اقتربت من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على التخصص في اقتصاد الدولة وانخفاض مستوى تنوعها الاقتصادي.

تبرز أهمية هذا المؤشر على اعتبار أن العديد من الدراسات تقسم نمو الصادرات وفقاً لما إذا كان يأتي من منتجات مصدرة جديدة (هامش واسع)، أو ما إذا كان يعتمد على زيادة الصادرات من المنتجات الموجودة بالفعل (الهامش المكدّف)، واعتماداً على ما إذا كان أحد الهامشين يهيمن على الآخر، فإن نمو

¹-Cadot Olivier & All: "Export Diversification: What's Behind The Hump?", Review Of Economics And Statistics, Vol 93, No 2, 2011, Cambridge Center, USA, p, p. 9,10. Available At: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2557500#

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الصادرات يمكن أن يكون نتيجة للتنوع عبر الهامش الواسع، بقدر ما يكون نتيجة للتخصص من خلال تكثيف الصادرات القائمة عبر الهامش المكثف، وعندما يهيمن الهامش الواسع على الهامش المكثف يمكن أن يكون ظهور منتجات التصدير الجديدة محركاً للنمو الاقتصادي خاصة إذا كانت تتوافق مع صعود سلسلة القيمة المضافة.¹

6- مؤشر التنوع الاقتصادي العالمي (EDI):

وهو معيار كمي للتنوع الاقتصادي استخدم لتصنيف البلدان حسب درجة تنوعها بعد جائحة كوفيد 19، بإعطاء بعد جديد لمفهوم للتنوع الاقتصادي حيث يعتبر أن الاقتصادات المتنوعة بشكل جيد قادرة على تحمل الصدمات وتميل إلى أن تكون أكثر مرونة في مواجهة الأحداث غير المتوقعة مثل الأوبئة، خاصة مع تحمل العالم وطأة ثلاث صدمات كبرى خلال السنوات الثلاث الماضية: الوباء الصحي، تقلبات مستمرة لأسعار السلع و الحرب بين روسيا وأوكرانيا في عام 2022، مما أثار حالة عدم استقرار تتعلق بالأمن الغذائي وسط ارتفاع تكاليف المعيشة على مستوى العالم؛ وتم نشره لأول مرة في عام 2022 لإجمالي 90 دولة خلال الفترة 2000-2019، وهو يقيس ويصنف البلدان على مدى تنوعها الاقتصادي من زاوية متعددة الأبعاد ويستكشف تنوع النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية وكذلك تنوع الإيرادات الحكومية (بعيداً عن الاعتماد على الموارد الطبيعية أو إيرادات السلع الأساسية*)، ويتم نشر EDI ومراجعته وتحديثه على أساس سنوي من طرف القمة العالمية للحكومات في تقرير مؤشر التنوع الاقتصادي العالمي الصادر عن كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية بدبي، ويستخدم أساساً لمقارنة البلدان مع نظيراتها من الدول محلياً أو إقليمياً أو دولياً، ومع بلدان ذات موارد مماثلة أو بلدان أكثر تنوعاً، ونظراً لأهمية هذه المقارنات تم تصميمه للسماح للبلدان بتصور ترتيبها العالمي في كل مقياس من مقاييس التنوع الاقتصادي التي تدخل في تركيبه، إذ يعتمد جملة من المؤشرات الكمية تتعلق بتنوع الإنتاج والتجارة والإيرادات الحكومية عبر المجموعات الإقليمية ومجموعات الدخل وضمن تجمعات الموارد الطبيعية مثلاً أوبك، ويتيح هذا المؤشر للبلدان المصدرة للنفط وغيرها من البلدان المصدرة للسلع الأساسية قياس حالتها الحالية من التنوع الاقتصادي وتقديم نظرة دقيقة حول العوامل التي يمكن أن تعزز التنوع أو تعيقه.²

¹-Christophe Cottet & all: "La diversification des exportations en zone franc : degré, sophistication et dynamique", Macroéconomie & Développement, No 3, Avril 2012, Agence Française De Développement AFD, p.8.

* حيث تم تحديد الدول المعتمدة على السلع الأساسية باستخدام معيارين: أن يكون أكثر من 60% من إجمالي صادراتها السلعية من حيث القيمة تتكون من الموارد الطبيعية، وأن نسبة إيجارات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق 10% علاوة على ذلك، فإن عائدات الضرائب في هذه الدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تنخفض في الغالب إلى أقل من 20% .

²-World Government Summi : The Global Economic Diversification Index 2022, 2023 ,2024 , Mohammed Bin Rachid School Of Government, Dubai. Available at: www.EconomicDiversification.com.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

ويتكون مؤشر التنوع الاقتصادي العالمي EDI كمتوسط لثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر الإنتاج، مؤشر التجارة ومؤشر الإيرادات الحكومية، والتي بدورها تتكون من مجموعة من المؤشرات كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(1-2): مكونات مؤشر مؤشر التنوع الاقتصادي العالمي (EDI)

مؤشرات تنوع الإيرادات الحكومية	مؤشرات تنوع التجارة	مؤشرات تنوع الإنتاج/النشاط
<ul style="list-style-type: none"> ■ إيرادات الضرائب غير المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ■ إيرادات ضريبة الدخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ■ إيرادات ضريبة السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ■ الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ■ إجمالي الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ■ الإيرادات التجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 	<ul style="list-style-type: none"> ■ القيمة الإجمالية للصادرات ■ صادرات الوقود كنسبة مئوية من الصادرات السلعية ■ مؤشر تركيز سوق التصدير ■ مؤشر هيرشمان-هيرفيندال HHI ■ القيمة الإجمالية للواردات ■ الصادرات المصنعة كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية ■ الصادرات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية كنسبة مئوية من الصادرات المصنعة ■ الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ■ إجمالي قيمة صادرات الخدمات ■ مؤشر تركيز منتجات التصدير ■ استيراد مؤشر محتوى المنتج 	<ul style="list-style-type: none"> ■ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ■ القيمة المضافة الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ■ إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ■ القيمة المضافة للصناعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ■ القيمة الصناعية المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ■ إيجارات الموارد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ■ القيمة المضافة للخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ■ حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية المتوسطة والعالية في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع ■ القيمة الصناعية المضافة للفرد

Source: World Government Summi,: The Global Economic Diversification Index 2022, op. cit, P, P. 40, 44,48.

تقيس مؤشرات تنوع الإنتاج/النشاط تنوع الاقتصادات عبر القطاعات والمنتجات والخدمات بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، تشمل هذه المؤشرات القيمة المضافة لكل قطاع اقتصادي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يسمح بمقارنة التطورات عبر البلدان وعبر الزمن، وكلما كانت الدولة أكثر تطوراً انتقلت من الاعتماد على الزراعة إلى الصناعة و/أو الخدمات، ويُصنّف النفط والتعدين واستغلال المحاجر ضمن فئة الصناعة الأوسع، حيث يؤدي استخدام الموارد الطبيعية لإنتاج سلع وسيطة أو تامة الصنع إلى إضافة المزيد من القيمة (الروابط الأمامية)، ويساعد ذلك في خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا والتصنيع ومزيد من التنوع، وتم إبراز ذلك من خلال إدراج مؤشرين: القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد والقيمة

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

المضافة للصناعة التحويلية المتوسطة والعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية لقياس كثافة التصنيع ومدى استخدام التكنولوجيا والابتكار في الإنتاجية.

وتستعرض مؤشرات تنوع التجارة السياسات الحمائية المعتمدة من قبل الدول، مثل الرسوم الجمركية والقيود التجارية والدعم المحلي، التي تشجع الإنتاج المحلي لاستبدال الواردات وقد لا ينعكس ذلك في تنوع صادراتها نظرا لتمتع اقتصادها بقدرة استيعابية كبيرة، أو من خلال سلة الصادرات المتنوعة في البلدان التي نجحت في تحقيق ذلك، ويتم تقدير هذه المؤشرات من خلال بيانات منظمة التجارة العالمية والأونكتاد والأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وتركز على مجموع الصادرات والواردات ونسبة الصادرات النفطية من الصادرات السلعية، وتقييم انتقال الدول من السلع الأساسية إلى التصنيع والخدمات، وتشمل أيضًا صادرات الصناعات التحويلية وحصص الخدمات في الصادرات الإجمالية، مما يسلط الضوء على تطور الدول في تنوع قاعدة صادراتها وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي.

أما بالنسبة لمؤشرات تنوع الإيرادات الحكومية، فتتميز البلدان ذات التنوع الاقتصادي المحدود بتركيز شديد في هيكل إيراداتها الحكومية الضريبية وغير الضريبية، مما يعرض ماليتها للتقلبات ويقلل من استدامتها بما يؤثر سلبا على دورتها الاقتصادية ويؤدي إلى تراكم الديون فالحكومات غالبًا ما تزيد الإنفاق عندما ترتفع إيراداتها وتجد صعوبة في تقليصه عندما تنخفض، وعكس ذلك، إن قاعدة الإيرادات الحكومية المتنوعة هي أكثر موثوقية في ضمان موارد عامة مستدامة تسهم في استقرار النظام المالي والاقتصادي؛ وتهدف المؤشرات الفرعية لتنوع الإيرادات الحكومية إلى تسليط الضوء على توزيع الإيرادات حسب النوع (سلعي أو غير سلعي) ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل الضرائب المختلفة، بما في ذلك تأثيرات تحرير التجارة العالمية التي أدت إلى انعدام حصيلة الضرائب الجمركية خاصة في بلدان الدخل المرتفع.

المبحث الثالث: محددات التنوع الاقتصادي واستراتيجيات تحقيقه

لا يقتصر التنوع الاقتصادي على كونه مجرد عملية لتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية، بل يتضمن أيضًا جوانب تنمية أساسية تخص القرارات والإجراءات الحكومية التي لها تأثير كبير في مستوى وسرعة عملية التنوع في دولة ما، إذ لابد من بيئة مواتية تساعد على إنجاح هذا التنوع، يتعلق الأمر بالتدابير الاقتصادية والبنية المؤسسية الموجودة في هذه الدولة والتي من شأنها أن تعتبر كمحددات أساسية يتم في إطارها ضمان نجاح عملية التنوع الاقتصادي وتعزيز وتيرة تحقيقه. هذا الطرح يقودنا الى تقسيم هذا المبحث إلى:

☞ **المطلب الأول: العوامل الرئيسية المحددة للتنوع الاقتصادي؛**

☞ **المطلب الثاني: استراتيجيات التنوع الاقتصادي؛**

☞ **المطلب الثالث: المسار المناسب لتحقيق التنوع الاقتصادي.**

المطلب الأول: العوامل الرئيسية المحددة للتنوع الاقتصادي

العديد من الأدبيات تناولت موضوع العوامل الرئيسية للتنوع، والتي يمكن أن تفسر التباين الملاحظ في معدلات التنوع بين البلدان التي تتسم بظروف مبدئيًا متماثلة، وتعتبر هذه العوامل متغيرات أساسية لنجاح أو فشل عملية التنوع، وقد تم تحديدها من خلال دراسات تجريبية حللت الروابط المحتملة بين الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية وقدرة الدولة المعنية على تحقيق التنوع، وقد اختلف تصنيف هذه المتغيرات من دراسة لأخرى ومن اقتصاد لآخر حسب طبيعة وخصوصية كل بلد، إلا انه يمكن تلخيص مجملها فيما يلي:

1- المتغيرات الاقتصادية:

وتتعلق بإجمالي المحددات الماكرو اقتصادية والمتمثلة في مختلف السياسات الاقتصادية المعتمدة لإدارة الطلب الكلي ودفع النمو الاقتصادي.

1-1- تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي:

يتعلق الأمر بضرورة إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والمتمثل في السياسات الاقتصادية الرئيسية الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي: السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، من خلال مراجعة نظام الربط الجامد للعملة الوطنية بالعملة التي تُستخدم في معظم المبادلات التجارية الدولية، وما ينتج عنه من فقدان استقلالية السياسة النقدية وجعلها تخضع للسياسة النقدية للدولة صاحبة العملة المرجعية، فيفقد السلطات النقدية القدرة على التحكم في أسعار الفائدة للتأثير على الاقتصاد الوطني، ويحتم على البنك المركزي الاحتفاظ بمخزون كبير من العملات الصعبة لضمان الحفاظ على استقرار قيمة العملة وبالتالي غياب سعر صرف حقيقي يعكس الواقع الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك فهذا الاحتياطي من الصرف يكون على حساب الإيرادات التي يمكن توجيهها للاستثمار في القطاعات الاقتصادية؛ هذا ما يرسخ إطار أحادي السياسة (السياسة المالية) وأحادي الأداة (الإنفاق الحكومي)، في حين يلزم تحقيق توازن

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

أمثل بين السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف سواء بالزيادة أو النقصان في كل سياسة حسب أوضاع كل دولة للتكيف مع التقلبات الاقتصادية بمرونة من خلال ضبط التضخم، تحفيز الاستثمارات، دعم التنافسية وضمان الاستقرار الاقتصادي بما يحقق تنوعاً ناجحاً¹.

إن تقلبات أسعار النفط غير المتنبئة تشكل تحدياً حقيقياً للسياسة المالية، فهناك مستوى لأسعار النفط دونه يحدث عجز في الميزانية نظراً لأن الإنفاق عادة أقل مرونة، ولا بد من تحقيق التوازن المالي في الأجل القصير، مما يعقد سير السياسة المالية².

وإن اعتماد نظام سعر صرف مرن يرتبط بسلة تضم مؤشر لأسعار النفط وعمليات الشركاء التجاريين والماليين الرئيسيين يساعد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ويشكل عازل فعال لامتصاص الصدمات الخارجية، فانخفاض أسعار النفط مثلاً سيُخفّض قيمة العملة المحلية، مما يزيد من إيرادات النفط بقيمة العملة المحلية ويعزز بذلك الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛ وأما ارتفاع أسعار النفط فسيرفع قيمة العملة المحلية، مما يساهم في تهدئة التضخم ويعزز الاستقرار المالي، وفي ذلك تسهيل وتسريع لعملية التنوع الاقتصادي.

من هنا، استقرار الاقتصاد الكلي والتنوع الاقتصادي يعززان بعضهما البعض، فالبلدان التي تمتلك هياكل اقتصادية متنوعة تكون أكثر مقاومة للصدمات الخارجية، كما أن تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة يعتبر شرطاً أساسياً لتطوير قطاع غير النفط متنوع ومستدام³.

1-2- مستوى التنمية:

إن أهم دراسة تناولت موضوع التنمية كمحدد للتنوع الاقتصادي هي تلك التي قام بها كل من **Ibms** و **Wacziarg** سنة 2003، استناداً إلى تحليل اقتصادي قياسي مقارنة على أكثر من أربعين دولة بمستويات تنموية متفاوتة، وجدا علاقة ذات شكل الحرف "U" بين التنمية الاقتصادية (معبّر عنها بدخل الفرد) والتنوع، تدل على أن الاقتصاديات تنمو من خلال مرحلتين من التنوع القطاعي، في البداية يزيد التنوع حتى مستوى معين من الدخل الفردي، يتجاوزه توزيع النشاط الاقتصادي القطاعي فيبدأ في التركيز مرة أخرى، بمعنى أنه عند المستويات الأعلى من التنمية الاقتصادية، تبدأ البلدان في إعادة تركيز أنشطتها الاقتصادية⁴.

فهناك فرصاً للتنوع نتيجة لزيادة القوة الشرائية وقدرة المستهلكين على تحمل مجموعة متنوعة من السلع، فمع زيادة الدخل الفردي يزداد التنوع في الصادرات حتى الوصول إلى عتبة حوالي 9000 دولار

²- خالد بن راشد الخاطر: تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات، أغسطس 2015، الدوحة، قطر، ص. 28-29. www.dohainstitute.org

²-International Monetary Fund: **Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries**, Annual Meeting of Arab Ministers of Finance ,April 2016, Manama, Bahrain, p.19.

³- Ibid, p.18.

⁴-Imbs, Jean and Romain Wacziarg: "**Stages of Diversification**", The American Economic Review, vol 93, No 1, Mars 2003, American Economic Association, p.63. <https://www.jstor.org/stable/3132162>

الفصل الأول:التنويع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

أمريكي، بعد ذلك يبدأ التركيز في الصادرات يأخذ مكانه، كما يبين هذا التحليل أن الدول التي تتميز بانخفاض مستويات الدخل الفردي لديها دون هذه العتبة لا تزال في مرحلة تنويع الصادرات، وأن التنويع الاقتصادي يمكن أن يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بأشكال جديدة من التخصص الدولي مثل التبادل داخل الصناعة والتحليل الدولي لعمليات الإنتاج، بعيداً عن ارتباطه بسياسات الحمائية، وبالتالي يجب أن تعتمد سياسة التنويع الناجحة على المشاركة الفعالة في عملية العولمة¹.

وقد قدمت دراسة (Zilibotti & Acemoglu (1997) تفسيراً لعلاقة التنمية بالتنويع من خلال نظرية تربط درجة نقص الأسواق بتراكم رأس المال والنمو، حيث أنه في المراحل المبكرة من التنمية، يقتصر وجود المشاريع غير القابلة للتجزئة على درجة انتشار المخاطر (التنويع) التي يمكن للاقتصاد تحقيقها، فرغبة الاقتصاد في تجنب الاستثمارات عالية المخاطر تبطئ عملية تراكم رأس المال، وعدم القدرة على تنويع المخاطر الفردية يعزز من حدوث كمية كبيرة من عدم اليقين في عملية النمو، فيمر نمط التنمية النموذجي بفترة طويلة من "التراكم البدائي" مع إنتاج متغير بشكل كبير، يليها الانطلاق وتعميق المال* وأخيراً النمو المستقر، ومن مصلحة الدول أن تقضي وقتاً أقل نسبياً في مرحلة التراكم البدائي وتتطور بشكل أسرع، وفرص التنويع في مجموعة مشاريع متعددة تتحسن تدريجياً مع زيادة الأصول الرأسمالية الإجمالية، وكلما زاد عدد القطاعات المتاحة للاستثمار، زادت سهولة التنويع لتقليل المخاطر الفردية وبالتالي زاد الاستثمار في المشاريع الخطرة، هذه النتائج يمكن تعميمها أيضاً على الاقتصاديات التي تتضمن تدفقات رأس المال الدولي، وهذا دليل على أن عملية التنمية تسير جنباً إلى جنب مع تحسين فرص التنويع واستخدام أكثر إنتاجية للأموال².

لذلك فالنمو الاقتصادي يترافق مع توسيع الأسواق وفرص التنويع الأفضل، حيث يعمل التنويع كعملية تدفع النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمار واستخدام أكثر إنتاجية للأموال، كما أن نقص رؤوس الأموال يقيد فرص التنويع ويضعف مستويات التنمية.

2- المتغيرات المؤسسية:

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام يتزايد بشكل كبير بالعوامل المؤسسية في نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، خاصة بعد فشل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تصميمها من المؤسسات

¹- Adam Elhiraika, Michael Mbate: "Assessing The Determinants Of Export Diversification In Africa", Applied Econometrics And International Development, Vol 14, No 1, 2014, Euro-American Association of Economic Development, p.148. <https://ideas.repec.org/cgi-bin/refs.cgi>

* مصطلح "التعميق المالي" يشير إلى زيادة توسع وتعقيد القطاع المالي في الاقتصاد. يمكن أن يشمل هذا النوع من التعميق زيادة في عدد وأنواع المؤسسات المالية مثل البنوك والأسواق المالية، وتطوير منتجات وخدمات مالية جديدة، وزيادة التمويل والاستثمار، وزيادة التوسع في استخدام الأدوات المالية المختلفة مثل القروض والسندات والأسهم، كما يتميز بتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار والتوسع الاقتصادي بشكل عام.

²-Daron Acemoglu, Fabrizio Zilibotti: "Was Prometheus Unbound by Chance? Risk, Diversification, and Growth", the Journal of Political Economy, Vol 105, No 4, Aug 1997, Massachusetts Institute of Technology, University Pompeu Fabra, p. 745. <https://www.jstor.org/stable/10.1086/262091>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

المالية الدولية والتي ارتكزت على نماذج اقتصادية اهتمت بشكل رئيسي بالعوامل الكمية للنمو مثل العمل ورأس المال والتكنولوجيا، ولم يتم منح الاهتمام الكافي للعوامل المؤسسية.

وتتمثل هذه العوامل في مختلف القوانين واللوائح والسياسات الحكومية وكل ما يؤثر على سلوك وأداء المؤسسات ومناخ الأعمال في دولة معينة، ولها دورًا مهمًا في تشكيل بيئة مواتية للاستثمار والنمو وفي تحديد مدى جاهزية السوق لاستقبال الاستثمارات وتشجيع النشاط التجاري والابتكار، ويمكن إدراجها كما يلي:

2-1 - الحوكمة:

عرفها البنك الدولي على أنها "الطريقة التي تُمارَس بها السلطة في إدارة موارد البلد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية"¹، وهي مرادف للإدارة الرشيدة للتنمية (الحكم الرشيد)، ما يُسمى بجودة الحوكمة وهو الحياد، وبشكل أكثر تحديدًا القيام بتنفيذ القوانين والسياسات بشكل حيادي²، وتعتبر البنية الأساسية التي تعزز تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، من خلال تقرير قواعد للمساءلة فعالة وشفافة تضمن سيادة القانون ومكافحة الفساد على جميع المستويات (السياسي، الإداري، الاقتصادي والأخلاقي)، مما يقلل من عدم اليقين ويعزز كفاءة الأسواق لتحسين مستوى المعيشة وتخفيض معدلات البطالة والفقر، ويدعم العدالة والمساواة، وذلك كله يندرج تحت أهداف التنمية المستدامة.

وبمعنى آخر، يمكن رؤية الحوكمة على أنها قدرة الحكومات على إدارة الموارد، واحترام حقوق الملكية، وضمان كفاءة الخدمات؛ فالحوكمة مفهوم متعدد الأبعاد يمس عدة مجالات: الديمقراطية، ومكافحة الفساد، ومكافحة العنف، وفعالية إدارة الشؤون العامة، والتنظيم، وإنفاذ القانون، والحكم الجيد عنصر مهم يمكن لصناع السياسات أن يستندوا إليه لقيادة استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتقليل الفقر من خلال سياسة فعالة لإعادة توزيع الدخل³.

فالحكم الرشيد شرط أساسي لبناء بيئة تمكينية للتنوع الاقتصادي، ويتضمن ذلك تصميم وتنفيذ سياسات لرعاية القطاعات الناشئة وضمان إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني، ويجب أن يكون هناك تنسيق فعال بين مختلف صناع القرار وأصحاب المصلحة في البيئة الاقتصادية الوطنية، الإقليمية والعالمية، الأفراد والمؤسسات، الذين يشكلون "الدوافع التنفيذية" التي تخلق إطار مُحَوِّم للتنوع، من خلال الإدارة الاقتصادية الحكيمة للموارد الطبيعية، كما تمارس الحكومة دورا هاما من خلال إنشاء الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي لضمان مناخ أعمال صحي،

¹-World Bank: "Governance & Development", Washington, World Bank, April 1992, p.1.

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents->

²-Petrus Olander: "Economic Diversification and Institutional Quality-Issues of Concentrated Interests", Studies in Comparative International Development, vol 54 ,October 2019, p.348. <https://doi.org/10.1007/s12116-019-09287-0>

³- Akram Esanov: **Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications**, Revenue Watch Institute, 2012, p.2. <https://api.semanticscholar.org/CorpusID:40040432>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

وهذا مهم بشكل خاص في البلدان النامية التي غالباً ما تكون لديها قطاعات خاصة وصناعات ضعيفة وبيئة غير مستقرة يسودها عدم اليقين، مما يجعلها أكثر اعتماداً على التدخلات الحكومية لمعالجة العوائق التي تعترض جهود التنوع وتحقيق للتنمية، ويتطلب ذلك زيادة القدرة المؤسسية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الداعمة للأعمال التجارية، فكثرة الإجراءات والأعباء الإدارية مثلاً ترهق الشركات المصدرة وتحد من زيادة حجم تجارتها ومن توسيع قاعدة منتجاتها، فتنحتاج الاقتصادات الوطنية على المستوى الإقليمي إلى تنسيق معاييرها لضمان حرية حركة السلع والعمالة عبر الحدود¹.

2-2- جودة المؤسسات:

في كثير من الأحيان، فإن النخب الذين يمتلكون القوة والثروة والتأثير يستخدمون جهاز الحكومة لفرض مؤسساتهم المفضلة على الجمهور لتحقيق أهدافهم وحماية مصالحهم، كما أن الاتجاه إلى زيادة التركيز في الاقتصاد من الممكن أن يُبرز مؤسسات في تلك الأنظمة السياسية يتم توجيهها تدريجياً لتحقيق الميزة وإدامة الموقف الذي تحتله النخب لذلك فإن منع مثل هذه المصالح الضيقة من استخدام الدولة له أهمية قصوى.

وقد أولى رواد الاقتصاد المؤسسي أهمية بالغة للعوامل المؤسسية في تنظيم الحياة الاقتصادية وبيرون أن الاقتصاد يتأثر بعوامل أخرى غير العرض والطلب، مثل القانون، وأجهزة الدولة، والخدمات وغيرها من مكونات الهيكل المؤسسي، فالهيكل المؤسسي للاقتصاد هو القادر على تخصيص وتوزيع الموارد، وإن إدارة النشاط الاقتصادي ليست حكراً على نظام السوق، أو تدخل الدولة من خلال السياسات المالية والتجارية والنقدية، وإنما يتعلق بحقيقة المؤسسات الاقتصادية السائدة في الدولة ويعد السوق جزءاً من هذه المؤسسات². وأشارت العديد من الدراسات إلى أن جودة المؤسسات تحدد ما إذا كانت البلدان ستتجنب لعنة الموارد أم لا، فالاختلافات النوعية في المؤسسات تفسر فجوات النمو بين البلدان الناجحة والأقل نجاحاً الغنية بالموارد؛ والموارد الطبيعية لا تؤثر سلباً على النمو إلا في البلدان التي تكون فيها جودة المؤسسات سيئة³.

وتتمتع المؤسسات الجيدة بثلاث خصائص رئيسية: إنفاذ حقوق الملكية للأفراد بما يمنحهم حوافز للاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية؛ وضع القيود على تصرفات النخب والسياسة وغير ذلك من الجماعات القوية للحد من سلطتهم في مصادرة دخول واستثمارات الآخرين؛ توافر بيئة متكافئة الفرص لكل

¹-OECD: *Economic Diversification In Africa, a review of selected countries*, OECD publishing, April 2011, Paris, p. 15,16. <https://doi.org/10.1787/9789264096233-en>.

³-رامي السيد فوزي: دور الدولة في التنمية دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة ماجستير، إشراف الأستاذ الدكتور: جابر سعيد عوض، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2011، ص. 50، 52.

³-Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik: " *Institutions And The Resource Curse*", The Economic Journal, vol 116, No 508, January 2006, Royal Economic Society, p.18.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

أفراد المجتمع بما يمكنهم من الاستثمار، خاصة في رأس المال البشري، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية.¹

ففي غياب الضوابط والتوازنات الفعالة، يمكن أن تؤدي المنافسة من أجل السيطرة على إيرادات الموارد الطبيعية إلى خلل في الديمقراطيات، وعلى النقيض من الضرائب العادية، هذا القطاع لا يخضع فيه السياسيون للمساءلة، وهو ما يشجع على ظهور سياسة العملاء وتوزيع الربح بطريقة غير شفافة، وتُظهر الأبحاث الحديثة أن الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية والتي تتمتع بمؤسسات قوية لديها المزيد من الخيارات للتنوع أفضل من الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات.

وقد أكدت الدراسات وجود علاقة قوية ومنظمة بين التدابير المؤسسية المختلفة ومستوى دخل الفرد، فالجودة المؤسسية لها تأثير مهم على قدرة الاقتصاد في توليد دخل مرتفع مع إظهار إنتاجية عالية، حيث تضمن قوة المؤسسات التنظيم الاقتصادي الضروري خاصة بالنسبة للصناعة التحويلية التي تُجري معاملات أكثر من القطاع الأولي أو قطاع المحروقات، فهي تعتمد بشكل أكبر على التنفيذ السليم للعقود، ومبدأ الشرعية، والسياق التجاري الملائم، وبشكل عام ففي حالات الانهيار المؤسسي تميل الاقتصاديات إلى الاعتماد على زراعة الكفاف والتعدين.²

في هذا السياق يمكن مقارنة تجربة تنوع كازاخستان والشيلي، فبينما بذلت حكومة كازاخستان جهوداً كبيرة لتنوع اقتصادها بعيداً عن القطاع الاستخراجي، إلا أنها لم تحقق تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالتنوع الاقتصادي أو التصديري بسبب ضعف المؤسسات، وعلى العكس، حققت الشيلي تقدماً كبيراً في تنوع اقتصادها ولعبت المؤسسات الحكومية الأفضل أداءً دوراً كبيراً في ذلك.³

وتبرز العلاقة بين التنوع الاقتصادي والجودة المؤسسية في الاتجاهين، فالتنوع من جهته يمنع النخب من التواطؤ؛ وتقوم المؤسسات الأكثر حيادية من جهة أخرى بإدارة الصراعات بين المصالح المتنافسة لشرائح أوسع من المجتمع وتسمح باستغلال رؤوس أموالها والابتكار، هذا ما يؤدي إلى المزيد من التنوع في النشاط الاقتصادي، وبذلك فمن الممكن أن يؤدي التنوع الاقتصادي إلى وجود مؤسسات أكثر حيادية تحكم التجارة مما يؤدي بدوره إلى مزيد من التنوع.⁴

2-3- القطاع الخاص:

أظهرت التجربة التاريخية للبلدان النامية أن زيادة الاستثمارات أدت دائماً إلى تنوع واسع النطاق في النظام الإنتاجي، يتوافق ذلك مع تقوية دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتحفيز نموه من خلال

¹-Daron Acemoglu: "Root Causes: A historical approach to assessing the role of institutions in economic development", Revue Finance & Development, Vol 40, No 2, June 2003, FMI, P.27.

²-Alan Gelb: Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles, Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI, Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 Novembre 2010, p.113.

³-Akram Esanov, op. cit, p.11.

⁴-Petrus Olander, op. cit, p.362.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

استثمارات في مجموعة واسعة ومتنوعة من الأنشطة الاقتصادية، عن طريق الخصخصة وتعزيز الاستثمار الأجنبي لدعم تراكم رأس المال الخاص وتغيير توجه الاقتصاد من الاعتماد على القطاع العام، محرك أول للنمو، إلى نمو يقوده القطاع الخاص، بما يخفف من العبء المالي للدعم والإعانات الداخلية الملقى على عاتق القطاع العام¹.

وبالرغم من أن الشركات المملوكة للدولة قادرة على توفير استثمارات إنتاجية في العديد من القطاعات كالبنية التحتية والمرافق العامة والصناعات التحويلية والموانئ...، إلا أن الليبرالية الجديدة تنظر إليها عموماً على أنها غير فعالة، خاصة في الدول الريعية، التي تعتمد على الإيرادات النفطية المقترنة بملكية الحكومة لجميع الموارد الهيدروكربونية ووسائل الإنتاج وبالتالي صغر حجم القطاع الخاص، لذلك فتقليص الدور المباشر للقطاع العام هو من عوامل النمو الاقتصادي ويوفر دفعة نحو خلق اقتصاد منتج، وصادرات غير نفطية.

إن تحرير الاقتصاد وفتحه للاستثمار الأجنبي، ضرورة ملحة ضمن استراتيجيات التحولات الهيكلية للاقتصاد التي تتزايد معها الحاجة إلى رؤوس الأموال لتوفير تمويل فعال للمشاريع بطريقة أكفا وأكثر إنتاجية مع تعزيز نمو أسواق رأس المال المحلية، فرغم ما قد يترتب عن ذلك من عثرات كاحتمال الحرمان من مصادر دخل هامة نتيجة لخصخصة بعض مؤسسات القطاع العام المربحة، وتقليص العمالة فيها وارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة لأنه سيتم تشغيلها على أساس تجاري بعيداً عن الدعم، إلا أن تحرير الاقتصاد له أهمية حيوية للتنوع الاقتصادي، لذلك، فمعظم الدراسات وخطط التنمية في التعامل مع التنوع، تتبنى وجهة نظر مفادها أن التنوع يتطلب زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد نظراً لسببين: أولهما أنه في ظل الاقتصاد الريع القائم على استخراج النفط والغاز، وهو نشاط يتميز بكثافة رأس المال ولا يوفر فرص العمل، فإن التركيز على تنمية القطاع الخاص يعتبر وسيلة لخلق فرص العمل وإشراك أوسع للسكان في النشاط الاقتصادي؛ ومن جهة ثانية فإن فتح المجال للقطاع الخاص الأجنبي يشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر فرص العمل والتكنولوجيا المتطورة وأساليب الإدارة الحديثة ويحسن القدرات الإنتاجية للبلاد خاصة إذا تم توجيهه إلى قطاعات لها روابط كثيفة مع بقية الاقتصاد، وكلها عناصر تحتاجها هذه الاقتصاديات بشدة في محاولتها لبناء وتوسيع قدراتها الإنتاجية²

وبالتالي، يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً في دفع عملية التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في القطاعات غير المستغلة وفي البحث والتطوير وتوفير فرص العمل، والتحول من نمو يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج إلى التركيز على الابتكار، والتكنولوجيا وتطويرها، وبناء رأس المال البشري؛ إلا أنه وخصوصاً في الدول النامية، لا بد من اعتماد سياسات صناعية وتجارية ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص من متطلباتها الحد من تركزات الأسواق والثروة بسن قوانين مكافحة الاحتكار وتنفيذها، على

¹-UNCTAD :The concept of economic diversification in the context of response measures, Technical paper by the secretariat, 2016, Geneva, p, p. 36, 37.

²- Martin Hvidt, op. cit, p- p, 7- 9.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

أسس تضمن كفاءة الأسواق، وحقوق المستهلك، وتكافؤ فرص المستثمرين، ودعم التنافسية محليا وخارجيا، وهذا كله يدفع نحو التنوع، فالمطلوب هو قطاع خاص تنافسي دينامي يساهم في التطور التكنولوجي، وفي تنوع الاقتصاد، وتوفير فرص عمل للمواطنين، قادر على دفع الضريبة.

2-4- البيئة الاستثمارية المواتية:

أشار (Bebczuk & Berrettoni 2006) إلى أن الاقتصاديات الغنية هي أكثر استقرارًا اقتصاديا ومؤسسيا، وتمتاز بتحسين بيئتها الاقتصادية مما يقلل من المخاطر التجارية التي يخشاها المنتجون المحليون، حيث يجد رواد الأعمال جاذبية أكبر في توسيع نطاق إنتاجهم خاصة بالنظر إلى مؤشرات كفاءة وقوة الاقتصاد الشامل التي تعزز آفاق نمو الشركات مثل الحصول على الائتمان، وجودة البنية التحتية، ونسبة الاستثمار الإجمالي، ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر...¹

2-5- الاستثمار:

يعد الاستثمار من العوامل الحاسمة للتنوع حيث يسهم بقوة في ديناميكيات النمو وخاصة في زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية الجديدة، وقد أظهرت التجربة التاريخية للبلدان النامية أن زيادة الاستثمارات أدت دائما إلى تنوع واسع النطاق في النظام الإنتاجي، واتسمت فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بزيادة في معدل الاستثمار في معظم مناطق العالم، مما أدى في أعقابها إلى زيادة التنوع الاقتصادي، ففي الوقت الذي واصلت فيه الدول الآسيوية جهودها التراكمية، على الرغم من أزمة 1997، وتمكنت من زيادة قدرتها التنافسية وتحسين اندماجها الدولي، لم تكن دول أفريقيا وأميركا اللاتينية قادرة على مواكبة هذه التراكمات الاستثمارية مما زاد من تهميشهم دوليا.

وهناك اتفاق عام من خلال تقارير تنمية التجارة العالمية على أن النمو لا يمكن أن يستمر بدون مستوى كافٍ من الاستثمار، وهو سمة مميزة لفترات التنمية الناجحة حيث تم اقتراح نسبة 20% كاستثمار ثابت من إجمالي الناتج المحلي كهدف يجب تحقيقه في البلدان الفقيرة، وهو المستوى الضروري من الاستثمار الذي يتعين تحقيقه لتحسين عملية التنوع وللحفاظ على معدلات النمو، مع الارتفاع نحو 25% مع تقدم البلدان على سلم الدخل؛ هذه الحصة الاستثمارية في معظم الدول النامية استهدفت تحقيق المستوى اللازم لاستبدال رأس المال المستهلك، وتم مرافقتها بسياسات التغيير الهيكلي بهدف استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتصحيح التشوهات في الأسعار، وتحرير قوى السوق لتحسين مناخ الاستثمار وتمهيد الطريق للتطور الذي يقوده الاستثمار لتفعيل عملية ديناميكية لتراكم رأس المال والنمو، استنادًا إلى استمرار تخفيف القيود المفروضة على استثمارات القطاع الخاص والمعاملة الموحدة للمستثمرين المحليين والأجانب بما يدعم زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ويُمكن الاستثمارات العامة من جذب الاستثمارات الخاصة.²

¹-Juan Felipe Mejia: *Export Diversification and Economic Growth: An analysis of Colombia's export competitiveness in the European Union's market*, Physica- Verlag, a springer company, 2011, p.35. ISBN-13978-3790828405

²- UNCTAD, *Trade and Development Report 2003*, United Nations, Geneva, 2003.

3-متغيرات السياسة التجارية والصناعية

تعتبر السياسة التجارية والصناعية حزم متكاملة من السياسات التي لا بد من التركيز عليها لتصويب المسار في اتجاه بناء اقتصاديات أكثر تنوع باعتبارها القوى الحقيقية المحركة للتطور والنمو.

3-1-السياسة التجارية:

تلعب التجارة الدولية دورا محفزا لعمليات إعادة التخصيص بين الشركات داخل الصناعة، ويبين (2003) Melitz بأن الحماية التجارية تدعم شركات غير فعالة ويمكن لتحرير التجارة أن يحفز تنوع الصادرات من خلال زيادة عدد المصدرين في تلك القطاعات التي تواجه فرص تصدير محسنة، وكيف أن التعرض للتجارة يحفز الشركات الأكثر إنتاجية على التصدير بينما يجبر في الوقت نفسه الشركات الأقل إنتاجية على الخروج، والتي يُعاد تخصيص حصصها في السوق وأرباحها لصالح الشركات الأكفأ مما يساهم في نمو الإنتاجية في القطاعات القابلة للتداول، بما يعزز فرص النمو لبعض الشركات ويساهم في خروج أو تقليص حجم شركات أخرى في نفس الصناعة.¹

إلا أنه هناك من الباحثين الاقتصاديين من أقر بأن الانفتاح على التجارة لا يؤدي بالضرورة إلى تعزيز عملية التنوع، حيث تشير نتائج التحليل التجريبي الذي توصل إليها بن حمودة 2006 من دراسته لتجربة أفريقيا في مجال التنوع إلى وجود علاقة إيجابية باستمرار بين الانفتاح المتزايد والميل نحو التخصص، وهذا ما تدعمه نظرية التجارة الكلاسيكية؛ ففي عالم بلا حواجز، سوف تخصص البلدان في السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وبالتالي فإن صادراتها سوف تتركز بدلا من أن تنتوع، وأكدت نتائج هذه الأبحاث التجريبية أهمية السياسة التجارية المثلى، حيث أظهرت نتيجتين هامتين: فيميل جانب التصدير إلى تفضيل التخصص وتتأكد هنا النظرية الريكاردية لأن التحرير السريع يمكن أن يحد بشكل فعال من قدرة اقتصاد معين على التنوع؛ وأما من جهة الواردات فمن الممكن أن يظل الاقتصاد أقل انفتاحا في حين يسعى إلى منافسة الواردات والتنوع مع حدوث نقطة التحول في وقت لاحق من عملية التنمية، هذه النتائج تدعم حجج مؤيدي التحرير التدريجي للتجارة، وخاصة في البلدان النامية، التي تعاني من قيود متأصلة تحد من قدرتها على خلق ميزة نسبية لتصدير منتجات جديدة بعيدا عن السلع الأساسية في المدى القصير، ما يتطلب وضع إطار مناسب يسمح بتطبيق سياسات التنوع من خلال التصنيع.²

من هنا لا بد من اعتماد سياسة تجارية استراتيجية لتحقيق أهداف التنوع، بعيدا عن الحماية المفرطة للأسواق المحلية وما ينجم عنها من سوء توزيع الموارد وضعف النمو والإنتاجية، وألا تكون ليبرالية تقليدية من خلال الانفتاح على الأسواق الخارجية دون ضوابط؛ ولكل دولة أن تقرر ما إذا كانت ستستفيد من تخصصها الريكاردية أو ستطبق استراتيجية التنوع مع نقطة انتقالية بعيدة المدى سعيا للتخصص في

¹-Marc J. Melitz: "The Impact of Trade on Intra-Industry Reallocations and Aggregate Industry Productivity", *Econometrica*, The Econometric Society, Vol 71, No 6, Nov 2003 , P. 1695.

²- Hakim Ben Hammouda & all, *op. cit*, p- p, 73- 76.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

المنتجات الأعلى من سلسلة القيمة، مع الاعتماد على نصيب الفرد من الدخل والانفتاح كمؤشرين لتحديد مراحل التنوع.

3-2- السياسة الصناعية:

تتميز البلدان سريعة النمو بقطاعات صناعية كبيرة، وحسب ما حدده Hausmann & all (2005) فقد ارتبط تسارع نموها بتغيرات هيكلية في اتجاه التصنيع وسط زيادة سريعة في حصة المنتجات المصنعة من إجمالي صادراتها، ففي ظل الانفتاح على السوق العالمية ذات الطلب غير المحدود على المنتجات الصناعية تنقلص عيوب النمو الاقتصادي المعتمد على تركيز الصادرات في المواد الأولية، الذي يبقى عرضةً للتقلبات ومحدودًا بالاكتشافات في الدول الأخرى، في حين لا يعاني النمو القائم على تصدير المواد المصنعة هذه الإشكالية في حال بقاء التصنيع مستجيبًا لديناميكية الطلب العالمي، مما يساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات وبالتالي خفض فاتورة الاستيراد، خلق مصادر دخل جديدة، خلق وظائف وتخفيض معدلات البطالة إلى جانب دفع التدفقات الإيجابية في سائر جوانب الاقتصاد.¹

وإنّ هدف السياسة الصناعية هو تنويع الاقتصاد وخلق مجالات جديدة من الميزات النسبية، سواء بإنتاج سلعة جديدة، أو باستخدام تقنيات جديدة لإنتاج سلعة موجودة بتكلفة أقلّ أو بجودة أعلى، إلا أن أهم ما يميز عملية الاستثمار في البلدان النامية ذات هياكل الإنتاج غير المتنوعة هو الانتقال إلى مبادرات الاستثمار لـ "اكتشاف التكلفة"، فالمستثمر الذي يحاول إنتاج سلعة ما لأول مرة يواجه بالضرورة قدرًا كبيراً من عدم اليقين بشأن استكشاف هيكل التكلفة الأساسي للاقتصاد، وتنطوي هذه العملية على إيجابيات كبيرة لبقية المستثمرين، حيث أن نجاح المشروع يعني أن المنتج الجديد يمكن إنتاجه بشكل مربح مما يجعل عوائد اكتشاف التكلفة للمستثمر الرائد اجتماعية، في حين أن فشله يحمله خسائر خاصة، هذا ما يجعل مستويات الاستثمار في اكتشاف التكلفة هي دون المستوى الأمثل ما لم تجد الصناعة أو الحكومة طريقة تمكنها من استيعاب العوامل الخارجية؛ وفي مثل هذه البيئة، فإن نطاق السلع التي يمكن إنتاجها وتصديرها لا يتحدد وفقاً للأساسيات المعتادة فحسب، بل وأيضاً وفقاً لعدد رجال الأعمال الذين يمكن تحفيزهم للانخراط في اكتشاف التكاليف في قطاعات جديدة، وكلما زاد هذا العدد كلما اقترب الاقتصاد من حدود إنتاجيته المثلى وبأداء أفضل.²

فالسياسة الصناعية الناجحة تتطلب تشخيصاً لمصادر الانسداد في الأنشطة الاقتصادية المستجدة، تبني على أساسها استراتيجياتها التنموية بالاعتماد على تعاون القطاعين العام والخاص لمواجهة فشل السوق في تحفيز المستثمرين لإعادة هيكلة الاقتصادات وتنويعها، بمشاركة تحمل مخاطر اكتشاف التكلفة ونقص

¹-Dani Rodrik: "Industrial development: Stylized facts and policies", a draft of a chapter prepared for the U.N.-DESA publication, Industrial Development for the 21st Century, Department Of Economic And Social Affairs, UNITED NATIONS, New York, 2006, p, p. 6,7.

²-Ricardo Hausmann & all: " What you export matters", Published Springer Science, December 2006, p.2.
<https://www.nber.org/papers/w11905>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

المعلومات اللازمة لذلك، خاصة في الاستثمارات ذات القيمة الاقتصادية العالية؛ فالعقبة الرئيسية أمام الابتكار من جانب الطلب وليس جانب العرض، لأن ضعف الطلب من قبل أرباب الأعمال الذين ينظرون إلى الأنشطة الجديدة على أنها غير ربحية يمنعهم من الاستثمار فيها، لذلك لابد من تصميم برامج تحفيزية تواجه عدم اليقين حول المنتجات الجديدة، كالاستثمار المبكر أو بتكليف التكنولوجيا المستوردة للعمل في الأوضاع المحلية لدعم عملية اكتشاف التكلفة.¹

لذلك كان لابد من توجيه السياسات الصناعية لانتقاء القطاعات الأكثر قدرة على قيادة مسار التنوع وهو ما يعرف بالسياسات الصناعية الحديثة² الهادفة لتحقيق التحول الهيكلي من خلال رفع القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات والأنشطة السلعية والخدمية داخل الاقتصاد واكسابها مزايا تنافسية في الأسواق الدولية لتطوير قدراتها الإنتاجية والتصديرية، وتحقيق السبق في قوائم الإنتاج العالمي كالتكنولوجيات والمنتجات الأكثر حداثة خاصة مع تغير المفهوم التقليدي للتنافس الدولي من التنافس بين المنتجات إلى التنافس على الأدوار الممكن الاستحواذ عليها داخل السلاسل الدولية للإنتاج.

4- متغيرات أخرى:

استناداً إلى مختلف الدراسات التجريبية تم تجميع العديد من العوامل الأخرى التي تتحكم في نجاح أو فشل الدول في عملية التنوع يمكن إيجازها فيما يلي:

4-1- العوامل البنيوية: سكان البلد ورأس المال البشري

أثبتت الدراسات أنه كلما زاد وفرة رأس المال البشري، كلما كان التأثير الهامشي لوفرة الموارد الطبيعية أكثر إيجابية على النمو، فالبلدان الغنية التي نجحت في استغلال مواردها الطبيعية من أجل التنمية لديها مستويات عالية ومتمامية من رأس المال البشري والذي يلعب دوراً مهماً في قطاعات التصدير، وقد تم تصنيف المناطق وفقاً لنسبتين: المهارات للفرد ومساحة الأرض للفرد بديلاً للموارد، وتسير الزيادة في عدد السكان جنباً إلى جنب مع الانخفاض التدريجي في نسبة الأراضي إلى السكان (رأس المال الطبيعي)؛ وتزداد نسبة المهارات إلى السكان عندما تستثمر البلدان في رأس المال البشري، وتتمتع الاقتصادات الأكثر تطوراً كالدول الآسيوية مثلاً بمهارات أكبر نسبياً، وهي مستمرة في تطويرها وقد تبين أن هناك علاقة وثيقة بين هذه النسب وتركيب الصادرات لجميع المناطق وفي جميع الفترات، حيث تتجه المناطق التي ترتفع فيها نسبة الأراضي/ المهارات إلى التخصص في المنتجات الأولية، وانخفاض هذه النسبة يحول مزيج الصادرات تدريجياً نحو المنتجات الأولية المصنعة ثم التصنيع البسيط وأخيراً نحو منتجات أكثر تعقيداً وتطوراً من الناحية التكنولوجية؛ فالبلدان التي تغفل في الاستثمار بكثافة في رأس مالها البشري تواجه صعوبة تحقيق هذا

²-خالد راشد الخاطر، مرجع سابق، ص-ص، 44-55.

² - المعهد العربي للتخطيط: تقرير: التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد 1، 2019، الكويت، ص.ص. 115، 117. <https://doi.org/10.34066/0271-021-001-002>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الانتقال ومعظم الاقتصاديات الغنية بالموارد تقتقر إلى رأس المال البشري مقارنة بمستوى دخلهم، ويجب إعطاء الأولوية لجودة التعليم عنصر أساسي لأي استراتيجية تنوع اقتصادي¹.

فتراكم رأس المال البشري مكمل لرأس المال المادي، وهو شرط أساسي للتقدم التكنولوجي ولتعزيز الابتكار والمهارات بهدف إنتاج منتجات عالية الجودة والقيمة، لذلك ارتبطت المهارات والمعرفة البشرية بزيادة التنوع وإنتاج السلع والخدمات المصنعة من خلال استكشاف تقنيات إنتاج جديدة وفعالة وبأسعار معقولة، كما اتجهت مجموعة أخرى من أدبيات التنوع إلى أن سكان بلد ما يمكنهم تسريع تنوع الصادرات من خلال تحفيز المزيد من الطلب وتوفير سوق للمنتجات الجديدة والأعلى قيمة مع زيادة حجم الاقتصاد من حيث عدد المستهلكين وتنوعهم بما يشكل حافز لإنتاج المزيد من السلع المتنوعة لتلبية الأذواق والتفضيلات المختلفة للاستفادة من وفورات الحجم، علاوة على ذلك، ترتبط الزيادة في عدد سكان بلد ما بزيادة العمالة التي يمكن استخدامها كمدخلات لإنتاج منتجات متنوعة .

4-2- الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي والعوامل الإقليمية:

توصلت الدراسات التجريبية للتنوع أن الدول التي تتميز بقربها من مصادر المياه الكبيرة مثل الأنهار والبحار والمحيطات تتمتع بفرص تنوع صادراتها وارتفاع معدلات نموها، وأن البلدان غير الساحلية بعيدة المسافة عن طرق الشحن ومراكز التصدير، تواجه حاجزا طبيعيا أمام التجارة يؤثر سلبا على درجة تنوعها وتجاريتها، فارتفاع تكاليف التجارة المتغيرة والثابتة يقلل من فرص التصدير وعدد المصدرين والأصناف المصدرة وتعمل المسافة كتكلفة على التجارة، مما يجعل إنتاج وتصدير السلع ذات المزايا النسبية الهامشية أقل احتمالا²، وبذلك فإن القرب من الأسواق الكبيرة يؤدي إلى زيادة تنوع الصادرات من خلال توفير سوق للسلع والخدمات المتنوعة وخفض تكاليف النقل، على سبيل المثال نجاح التصنيع في كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان يرجع جزئياً إلى قربها من السوق اليابانية الكبيرة؛ كما قد يهب الموقع الجغرافي للبلد موردا طبيعية ذات أهمية بالغة في دعم عملية التنوع من خلال استغلالها في توسيع مجالات التصدير بخلق قيمة مضافة على المنتجات المستخرجة، إلا أن غالبية الدول الغنية بالموارد الطبيعية لا تتصف بتنوع منتجاتها نظرا لعدم تمتعها بإدارة مثلى لمكاسب هذه الموارد واستغلالها في خلق أنشطة جديدة ومتنوعة. وقد تبين أن تأثير الموارد على تنوع الصادرات يكون حسب مصدرها فالموارد ذات المصادر الثابتة مثل النفط وبعض المعادن تحطم الجودة المؤسسية للبلد وبالتالي النمو باعتبارها موارد القابلة للنهب، أما

¹-Alan Gelb, op. cit ,p, p. 11, 12.

²-Manuel R.Agosin & all: "Determinants of Export Diversification Around the World: 1962-2000", the world economy, volume 35, issue 3, 21 December 2011, p.306. <https://doi.org/10.1111/j.1467-9701.2011.01395.x>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الموارد الزراعية وموارد الغابات... فلها تأثير إيجابي على تنوع الصادرات وكلما زادت الإيرادات من هذه الموارد قل تركيز الصادرات.¹

وفي المقابل، يرى **Bloom & Sachs (1998)** أن مشاكل قطاع التصنيع في البلدان الإفريقية يمكن تفسيرها إلى حد كبير بالآثار السلبية لجغرافيتها المعاكسة كالمناخ الحار، الأمراض المعدية، صعوبة التضاريس.... الخ²، ومع ذلك، فقد أثبتت العديد من البلدان فقيرة الموارد مثل سنغافورة واليابان بالإضافة إلى بعض البلدان الصغيرة غير الساحلية مثل سويسرا حيث كان نجاح هذه البلدان مدعوما بسياسات ومؤسسات فعالة وليس بالموقع أو الموارد المتوفرة.

وبالإضافة إلى هذه العوامل الطبيعية، فإن تعزيز الروابط الإقليمية يعتبر عاملاً رئيسياً في تسريع عملية تنوع الصادرات كحالة اقتصاديات شرق آسيا، حيث يمكن لترتيبات التكامل الإقليمي أن تسهل التجارة والتبادل التجاري من خلال إصلاح نظام إدارة التجارة كالإجراءات الجمركية وريادة الأعمال والتجارة عبر الحدود، وإنشاء أسواق إقليمية مشتركة تجمع الموارد وتضمن حرية حركة عوامل الإنتاج وتعمق التجارة البينية من خلال تبني تدابير فعالة لتيسير التجارة، بما في ذلك إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتسهيل الوصول إلى مجالات إقليمية متعددة لتسويق المنتجات وتنسيق المعايير والأنظمة التنظيمية والبنية التحتية لتعزيز مناخ الأعمال بما يدعم تحقيق التنوع.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنوع الاقتصادي

يعتبر تنوع البنية الاقتصادية هدفاً أساسياً في السياسة الاقتصادية الكلية، غير أن اختيار القطاعات التي تكون قاطرة للنمو استناداً إلى مفهوم التنوع الاقتصادي يختلف من بلد إلى آخر ومن فترة إلى أخرى تبعاً للعوامل والظروف المحيطة بهذا الاقتصاد والتي ترشح مجموعة من القطاعات دون أخرى، سعياً لاختيار أفضل استراتيجية تضمن له التطور واستدامة النمو وتحسين تنافسيته دولياً؛ ومن أجل تحقيق ذلك لا بد له من المفاضلة بين عدة خيارات بما يتناسب مع أهدافه وموارده، وقد ميزت النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية بين مجموعة من الاستراتيجيات التنوعية منها من يهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة، ومنها من يهدف إلى إحداث تنمية وإقلاع بالنسبة للاقتصادات النامية أو المتخلفة، ويمكن تصنيفها كما يلي:

1- استراتيجية التنوع بالقطاع الزراعي:

يُعتبر القطاع الزراعي أحد أهم أركان الاستراتيجيات التنموية نظراً لارتباطه المباشر بمسألة التبعية الغذائية والأمن الغذائي، لذلك تلعب السياسة الزراعية دوراً حيوياً وحساساً في التنمية الاقتصادية، بهدف

¹-Anar K. Ahmadov: " Bloking the pathway of the Roucerce cruse: What Hinders Diversification in Rousource –Rich Developing Countriers? ", GEG Working paper 2014/98, The Global Economic Governance Programme, University Oxford, 2014, p. 06.

²-Anar Ahmadov: "Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries", oxfords UK, May 2012, p-p, 4- 6 . <https://www.academia.edu/12449300/>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

تعزيز فعالية هذا القطاع الاستراتيجي من خلال مجموعة من الوسائل والأساليب التي تُمكن من توجيه نشاط القطاع الزراعي وتنميته وحمايته، للحد من الواردات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي كأحد أهم أولويات السياسات التنموية؛ وطُبقت استراتيجية "الثورة الخضراء" كنموذج لتنمية القطاع الزراعي وتنوع صادراته خارج المنتجات الأساسية، تم تطبيقها خاصة في البلدان الصناعية خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وتعد من أهم الانجازات العالمية الناجحة التي تلت مشروع مارشال لتنمية اقتصاد أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، اعتمدت على تكنولوجيا علمية تسمح بالتدخل في الشروط البيئية لتعديلها من أجل تحسين الظروف الطبيعية للزراعة والماشية (كالري في ظروف الجفاف؛ وتسميد التربة لتحسين خصوبتها؛ ورش المحاصيل لمعالجة الآفات والأعشاب الضارة؛ أو بتطعيم ومعالجة الماشية في حالة المرض) بما يرفع من غلة الأنظمة الزراعية ويحسن إنتاجيتها ويزيد في المساحة المزروعة، ويرفع كفاءة المزارعين ورؤوس أموالهم، ويفضل التكنولوجيا الحيوية تم توفير ظروف نمو جيدة وتحقيق إمكانات وراثية لأصناف محسنة جديدة عالية الانتاجية من المحاصيل الزراعية كالأرز والقمح فظهرت أنواع عديدة لنفس المنتج، وقد تم توفير السياق الاجتماعي والاقتصادي اللازم لتسهيل استخدام هذه الأساليب وفتح أسواق جديدة لبيع هذه المنتجات.¹

ثم عرفت الثورة الخضراء نموذجا آخر ركز على السلامة الطبيعية للبيئة ومقاومة الطبيعية للتدهور نتيجة تلبية احتياجات الإنتاج المتزايدة، وتميز هذا النموذج باستحداث أصناف جديدة مقاومة لظروف التربة غير المواتية (الأرز المقاوم للملوحة المفرطة، والذرة المتكيفة مع التربة الحمضية بشكل خاص، والذرة الرفيعة والدخن الأكثر مقاومة للجفاف)؛ استغلال دورة تغذية التربة من أجل استعادة العناصر الغذائية المتسربة؛ استغلال المقاومة الوراثية للآفات ومسببات الأمراض للقضاء جزئياً أو كلياً على التدخلات الكيميائية والميكانيكية؛ الاستخدام النشط للتنوع البيولوجي الوظيفي للحفاظ على النظم البيئية المعقدة داخل الأنشطة الزراعية وإلى جانبها؛ وانتقلت من عصر الزراعة الكيميائية إلى فكرة إدخال النشاط الحيوي لبعض الكائنات الدقيقة في الزراعة من خلال المكافحة البيولوجية للآفات لتسهيل سبل النهوض

* بدأت الثورة الخضراء في النصف الثاني من القرن العشرين في المكسيك إذ قام المهندس الزراعي الأمريكي (Torman Borlug) بدعم من مؤسسة روكفلير وفورد الأمريكية الرائدة والمسيطرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، وبالتعاون مع سبع عشرة دولة بالتجارب لإنتاج أصناف من القمح مقاومة للمرض، وتمثلت هذه الاستراتيجية في استخدام أصناف جديدة من المزروعات ذات مردود وإنتاجية كبيرة، ولاسيما في محصولي الأرز والقمح وقد طورت هذه المحاصيل التي سميت في المكسيك بالمعجزة من الناحية النظرية بحيث يمكن أن تعطي عوائد ومردودات مرتين أو ثلاثة أضعاف الأصناف التقليدية، فضلا عن قدرتها على مقاومة الجفاف الشديد وتم اختبارها وتكييفها مع الظروف المحلية للدول من خلال مراكز البحوث، وقد حققت هذه الاصناف نتائج مذهلة إذ ارتفعت نسبة زراعة القمح بشكل كبير حتى أصبحت المكسيك من الدول المصدرة للقمح عام 1960، ولم يقتصر الأمر على القمح وإنما أجريت تجارب على أصناف جديدة من الأرز والذرة مقاومة للأمراض ولديها القدرة على اعطاء منتج كبير. **أنظر المرجع:**

Kifah Gomaa, Muthanna Abdul-Jabbar: "The Green Revolution In India 1967-1970", Al-Adab Journal, Volume Issue 127, 2018, Iraq, p.220.

¹-FAO: Les Leçons De La Revolution Verte - Vers Une Nouvelle Revolution Verte, Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, rapports techniques destinés au Sommet mondial de l'alimentation, WFS 96/TECH/6, Décembre 1995, P.4.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

بالإنتاج خاصة في البلاد الفقيرة نظرا لانخفاض تكلفتها عن أي منتج كيميائي آخر، وأتاحت البحوث الفرصة لدراسة التراكيب الوراثية للنباتات، والكائنات الدقيقة والحيوانات¹، فظهرت الزراعة العضوية والزراعة البيئية لتجسد فكرة التنوع الأفقي من خلال التنوع البيولوجي وتطوير القطاع الزراعي لتقديم منتجات متنوعة، فازداد الطلب عالميا على المنتجات العضوية الصحية كالحبوب والزيوت والتي عرفت تجارتها في السنوات الأخيرة زيادة أكثر من بقية المنتجات، ما جعل آفاق مستقبلها السوقي وإعادة تشكيل التجارة الدولية يعتمد بشكل كبير على ظهور دول جديدة كمنتجين أو مستهلكين رئيسيين، الأمر الذي يستدعي ضرورة تطوير البلدان النامية لهذا النوع من الزراعة لتحقيق إيرادات منتظمة ومجزية من خلال شبكات التبادل الدولية لهذه المنتجات.²

وإن التنوع الاقتصادي القائم على إنشاء قطاع زراعي فعال وتنافسي ومستدام وقائم على التصدير ويضمن الأمن الغذائي، يتطلب إنشاء روابط إنتاج واستهلاك بين القطاعات مع ضمان استدامتها، إما مباشرة عبر الأنشطة الإنتاجية أو بشكل غير مباشر من خلال الدخل أو الاستثمارات؛ فروابط الإنتاج يمكن أن تنشأ عندما يؤدي النمو في القطاع الزراعي إلى توسيع المدخلات والخدمات في القطاع غير الزراعي، أو عندما تؤدي أنشطة القطاع غير الزراعي إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، ولتحقيق ذلك لا بد من إنشاء قطاع زراعي ديناميكي يخلق فرص العمل ويوظف غالبية القوى العاملة الزراعية، وتوسيع أسواق المنتجات الغذائية بخلق روابط مع الأسواق الدولية لتصديرها والحد من المخاطر التي يواجهها المنتجون لتشجيع الابتكار والتنوع الزراعي.³

2- استراتيجية التنوع بالقطاع الصناعي:

يشكل قطاع التصنيع المحرك الرئيسي للنمو نظرا للعلاقة القوية بين نمو قيمته المضافة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن المهم بالنسبة للبلدان النامية أن تحول أنشطتها من القطاعات المنخفضة الإنتاجية إلى قطاع التصنيع، اعتمادا على "السياسات الصناعية" التي تشكل نمطاً معقداً ومتربطاً من السياسات الاقتصادية يهدف إلى توجيه أو تسهيل أو تسريع التغيير الهيكلي نحو الصناعة التحويلية بما يحقق نمو اقتصادي مستدام، ويمكن استهداف القطاع باستراتيجيات تنمية مختلفة قائمة على أسس التنوع الاقتصادي في إطار ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

¹ د. هلال السيد الحطاب: آفاق الزراعة العالمية عقب الثورة الخضراء، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ص.20.

²-Marie-Hélène DABAT, Frédéric LANCON: *Marché International Du Soja : Des Flux En Profonde Remposition, Oilseeds and fats, Crops and Lipids OCL, Volume 8, N° 3, Mai-Juin 2001, P.191.* <https://doi.org/10.1051/ocl.2001.0191>

³-Bureau Internationale Du Travail BIT: *Diversification Economique De L'économie Rurale*, Organisation Internationale Du Travail, Première Edition (2019), P.5. https://www.ilo.org/Global/Topics/Economic-And-Social-Development/Rural-Development/WCMS_436224/Lang

2-1- التصنيع لاستبدال الواردات (ISI) :

" L'industrialisation par la substitution des importations "

هي استراتيجية تنموية تهدف إلى تلبية الطلب المحلي من خلال تطوير الإنتاج المحلي لاستبدال المنتجات المستوردة، كطريقة رئيسية لتحقيق تنمية صناعية مستدامة ذاتيا وزيادة القيمة المضافة في السلاسل الإنتاجية والحد من الاعتماد على الخارج، بتوجيه معظم الاستثمارات نحو بناء قدرة على الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد ولتحقيق قدرًا أكبر من الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي في السلع المصنعة¹؛ فمنذ الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينيات القرن العشرين، حاولت العديد من البلدان النامية تسريع نموها من خلال الحد من واردات السلع المصنعة من أجل رعاية قطاع التصنيع الوطني، وتدعمت هذه الاستراتيجية بالعديد من الحجج الاقتصادية النظرية ومن أهمها حجة الصناعة الناشئة أو الوليدة، فقد تتمتع البلدان النامية بميزة نسبية محتملة في التصنيع، لكن صناعاتها التحويلية الجديدة لا يمكنها في البداية منافسة الصناعات الراسخة في البلدان المتقدمة، لذا وحتى تتمكن الصناعة من التطور، يتعين على الحكومات أن تدعم الصناعات الجديدة بشكل مؤقت إلى أن تصبح قوية بالقدر الكافي لمواجهة المنافسة الدولية، ولتحقيق ذلك تطبق استراتيجية تنموية حمائية لعبت فيها الحكومات دورا نشطا في تشجيع وحماية تنمية الصناعات الوليدة باستخدام التعريفات الجمركية وحصص الاستيراد وضوابط الصرف كتدابير مؤقتة لبدء التصنيع؛ وهي حقيقة تاريخية فبعض أكبر اقتصادات السوق في العالم بدأت التصنيع خلف الحواجز التجارية، فقد فرضت الولايات المتحدة معدلات تعريفية عالية على التصنيع في القرن التاسع عشر².

وقد شهدت فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ارتفاعاً كبيراً في التصنيع القائم على استبدال الواردات، وتم تبني استراتيجية إحلال الواردات مدعومة بمستويات عالية من الحماية، لإنشاء هيكل صناعي جديد وتقليل الاعتماد على الخارج، بتكثيف الاستثمار في تصنيع السلع الاستهلاكية والإنتاجية، مع تشجيع الواردات الضرورية لتوفير المدخلات اللازمة لزيادة التصنيع؛ فبدأت البلدان النامية عموماً بحماية المراحل النهائية للصناعة مثل تجهيز الأغذية وتجميع السيارات، وحلت المنتجات المحلية محل السلع الاستهلاكية المستوردة بشكل شبه كامل في أكبر البلدان النامية (على الرغم من أن الإنتاج كان يتم في كثير من الأحيان بواسطة شركات أجنبية متعددة الجنسيات)، وبمجرد استفاد إمكانات استبدال السلع الاستهلاكية المستوردة، تحولت هذه البلدان إلى حماية السلع الوسيطة، مثل قطع غيار السيارات والصلب والبتروكيماويات، ومنحت أفضليات خاصة للشركات المحلية والأجنبية التي تستورد السلع الرأسمالية للصناعات الجديدة، وأسعار صرف تفضيلية لواردات المواد الخام الصناعية والوقود؛ وقروض رخيصة من بنوك التنمية الحكومية للصناعات المفضلة؛ مع بناء البنية التحتية المصممة خصيصاً لتكملة الصناعات؛

¹- Werner Baer: " Import Substitution and Industrialization in Latin America: Experiences and Interpretations ", Revue latin américain Research Review, vol 7, No 1,1972, p-p. 95-96.
<https://www.jstor.org/stable/2502457>

²-Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz: *Economie Internationale*, 10^{ème} Edition, Pearson, Brasil, p.216.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

والمشاركة المباشرة للحكومة في بعض الصناعات، وخاصة الصناعات الثقيلة مثل الصلب، ووصل طريق إحلال الواردات إلى حده المنطقي حيث استمر استيراد السلع المصنعة المتطورة كأجهزة الكمبيوتر والأدوات الدقيقة، في حين أن البلدان الأكبر حجماً التي اتبعت التصنيع لاستبدال الواردات تراجمت وارداتها إلى مستويات منخفضة بشكل ملحوظ.

وإن تطبيق هذه الاستراتيجية في بعدها الماكرو اقتصادي هو تجسيد للتنوع الجانبي، فالإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية التي كانت تستورد سابقاً سيؤدي إلى تكثيف النسيج الاقتصادي وظهور قطاعات ومنتجات جديدة، وجميع البلدان التي صنعت بعد المملكة المتحدة مرت بمرحلة التصنيع باستبدال الواردات وتعتبر دول أمريكا اللاتينية هي أول من نفذ هذه الاستراتيجية بعد الكساد الكبير خلال ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي، وتحقق من خلالها نجاحاً نسبياً في العديد من الدول كالأرجنتين والمكسيك والبرازيل.

ولكن مع بداية السبعينات دار نقاش كبير بين الاقتصاديين وصانعي السياسات حول مزايا مبادرة التصنيع لاستبدال الواردات (ISI) كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وأدائها في مختلف البلدان وطبيعة المشاكل المترتبة عنها، وحذر الاقتصاديون من مساوئ حجة الصناعة الناشئة كمبرر لحمايتها وما يترتب عنها من تكلفة يتحملها الاقتصاد في حال عدم الاختيار الجيد للصناعة التي تستدعي الحماية وفقاً لما تتمتع به من مزايا، فاشترط أن تكون حماية التصنيع هي العامل الأساسي في جعل الصناعة قادرة على المنافسة، حيث قد تبدأ الصناعة محمية ثم تصبح قادرة على المنافسة لأسباب لا علاقة لها بالحماية "الصناعة الزائفة"؛ كما أن بناء أي صناعة يحتاج تكلفة كبيرة ووقتها طويلاً ولا يشكل حجة للتدخل الحكومي ما لم يكن هناك بعض الفشل في السوق الداخلية، فوجود صناعة قادرة على تحقيق عوائد عالية بالقدر الكافي لعوامل الإنتاج يجعل تنميتها جديرة بالاهتمام من قبل مستثمري القطاع الخاص دون مساعدة الحكومة، لذلك فحماية الصناعة في مراحل نموها المبكرة يجب أن يرتبط بمجموعة معينة من إخفاقات السوق التي تمنع المستثمر الخاص من تطوير الصناعة بأسرع ما يمكن، كمشكلة أسواق رأس المال غير الكاملة، فإذا لم يكن لدى الدولة النامية مجموعة من المؤسسات المالية (مثل سوق الأوراق المالية والبنوك الفعالة) التي من شأنها أن تسمح باستخدام المدخرات من القطاعات التقليدية لتمويل الاستثمارات في الصناعات الجديدة، فإن نمو الصناعات الجديدة سيكون مقيداً بقدرة الشركات في تلك الصناعات على تحقيق الأرباح الحالية (أرباح منخفضة) وستكون الاستثمارات الأولية (تكاليف بدء تكييف التكنولوجيا مع الظروف المحلية أو فتح أسواق جديدة) عائقاً أمام الاستثمار، حتى لو كانت عوائد الاستثمار طويلة الأجل مرتفعة، لذلك يصعب عملياً تقييم أي الصناعات تبرر حقاً المعاملة الخاصة، وهناك خطر يتمثل في أن تنتهي السياسات المصممة لتعزيز التنمية إلى سيطرة المصالح الخاصة، بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من تجارب الصناعات الناشئة التي لم تنمو أبداً وظلت تعتمد على الحماية.¹

¹ - Ibid, p- p. 217-220.

2-2- التصنيع بالصناعات المصنعة: (III)

"L'industrialisation par des industries industrialisantes"

تندرج هذه الاستراتيجية ضمن أفكار نظرية أقطاب النمو التي وضعها الفرنسي **François Perroux** سنة 1955، من خلال إطار متكامل يجمع بين الاقتصاد الصناعي والاقتصاد المكاني نتيجة التفاعل بين نظرية الموقع ونظرية النمو، فجاءت نظرية النمو الإقليمي مبينة أن النمو الاقتصادي لا يحدث بشكل متساوٍ عبر الفضاء، بل يتركز في نقاط محددة (أقطاب) تمثل الصناعات الديناميكية الرائدة للتنمية، والتي تخلق تأثيرات نمو كمحفزات للتوسع الاقتصادي في نطاقها، هذا ما يبين وجود توزيع غير متساوي للأنشطة الاقتصادية تلعب من خلاله التجمعات الصناعية دورا مهما في دفع التنمية الإقليمية¹؛ فيحدث النمو بشكل أساسي في موقع معين وهو ليس موحد على منطقة بأكملها، ولكنه يتركز حول قطب محدد (أو مجموعة)، ويتميز هذا القطب غالبا بالصناعات الأساسية (الرئيسية) التي قد تشمل مجموعة واسعة من القطاعات، تتطور حولها صناعات أخرى نتيجة روابط مباشرة مثلا عند الحصول على السلع والخدمات من مورديها (الصناعات المرتبطة بالمنبع)، أو من خلال تأثيرات غير مباشرة عند توفير السلع والخدمات للعملاء (الصناعات المرتبطة بالمصب) التي تدعم تطوير وتوسيع أنشطة اقتصادية أخرى، بما يبرز المفهوم التفاعلي الديناميكي بين التجمع الصناعي والتنمية الإقليمية؛ هذا النمو لا يظهر في كل مكان وفي آن واحد، بل يكون في وسط اجتماعي واقتصادي يمتلك حدا أدنى من التطور ويوفر المرونة اللازمة لخلق آليات الجذب في أقطاب النمو بشدة متفاوتة، وينتشر عبر قنوات مختلفة ومع تأثيرات نهائية متباينة على مجمل الاقتصاد.²

وتشكل هذه الروابط الإنتاجية بين الصناعات فرصا استثمارية تساعد صناعة معينة في خلقها لصناعة أو صناعات أخرى، وقد أشار إليها **Hirshman (1958)** في كتابه النمو غير المتوازن، واستخدمها كمقياس لتحديد الصناعات (أو القطاعات) الرائدة التي يجب أن تقود عملية التنمية الاقتصادية، ويميز بين روابط الإنتاج الخلفية التي تقيس نسبة إنتاج الصناعة التي تعتمد على مدخلات وسيطة من الصناعات الأخرى؛ وروابط الإنتاج الأمامية التي تقيس نسبة إنتاج الصناعة التي تُستخدَم كمدخلات وسيطة بواسطة صناعات أخرى، وبذلك فإن إنشاء صناعة واحدة يخلق العديد من الصناعات المكمل لها والمرتبطة بها، وهو ما يشكل في النهاية قاعدة صناعية متكاملة.³

وحسب الاقتصادي الفرنسي **Destane De Bernis** فإن التأثير الانتقالي من صناعة نحو أخرى وداخل الصناعة نفسها، يكون بين قطاعات نشطة ومحركة أو موجهة للنمو وقطاعات سلبية منقادة أو متحركة،

¹- Sékia Farid: *De La Théorie De La Polarisation Aux Technopoles, Actualité De François Perroux Et Critique De La Théorie De La Localisation*, Économie Appliquée, Tome 52, N°1, 1999, p- p. 31-35.

²-François Perroux : " *Note sur la notion de pôle de croissance*", Économie appliquée, 8, p. 309.

³-مجدي أحمد أحمد الشوريجي: أثر سياسي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر، رسالة دكتوراه فلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، إشراف: أ.د مصطفى محمد عز العرب، د سعاد عثمان الجوهري، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 1999، ص.12. بحث لم ينشر

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

ولا يمكن لأي صناعة أن تتشكل دون أن تمارس تأثيرات إيجابية أو سلبية على بيئتها ولكن ليس جميعها قادرة على أن تمارس تأثير التصنيع، والذي يعرف بقدرة الصناعة على إحداث تغيير منهجي أو تعديل هيكلي في المصفوفة بين الصناعات وفي تحويل وظائف الإنتاج مما يزيد من إنتاجية أحد العوامل أو الإنتاجية الإجمالية ويُحدث تحولات ينتج عنها إعادة هيكلة اقتصادية واجتماعية وتغيير في وظائف السلوك في المجموعة المعنية كشرط ونتيجة في آن واحد لعملية التصنيع.¹

يكون لهذه الصناعات تأثيرات تصنيعية بدرجات متفاوتة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر المراحل الأولية أو النهائية، ببطء أو بسرعة، وعلى أساس ذلك ينبغي للبلدان التي تقرر اعتماد هذه الاستراتيجية أن تمنح أولوية عالية لهذه الصناعات، وتحدد طبيعة هذا التأثير التصنيعي وتدرس كيفية إعطائه محتوى فعال بخلق تكامل مع بقية الصناعات يهدف إلى تسهيل التصنيع؛ وتدرج هذه الاستراتيجية ضمن التنوع الرأسي الذي يركز على تأثيرات تكثيف المصفوفات بين القطاعات من خلال الاستثمار في الصناعة ذات التأثيرات التحفيزية والتكاملية مع باقي القطاعات الاقتصادية حيث تصبح منتجات قطاع هي مدخلات لقطاع آخر، وتعتبر أساس التطور الصناعي في الدول المتقدمة اعتمدها العديد من الدول كالصين وكوريا الجنوبية.

2-3- التصنيع لاستبدال الصادرات: (ISE)

"L'industrialisation par la substitution des exportations"

من خلال هذا البعد لاستراتيجية التنوع بالقطاع الصناعي يتم تطوير الصناعة المحلية بهدف استبدال السلع المصدرة بأخرى ذات قيمة مضافة أعلى، عن طريق تصنيع السلع التي كانت تُصدر في شكل مواد خام أو نصف مصنعة وتحويلها إلى سلع نهائية قابلة للتصدير، ويركز مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات بإحلال أو استبدال الصادرات، على تنمية أو تنشيط صادرات غير تقليدية من السلع المعتمدة على المواد الخام الاستخراجية أو الزراعية أو السلع الوسيطة أو السلع المصنعة بدلا من تصدير الإنتاج الأولي، وذلك بما يتوافق مع طبيعة البنية الاقتصادية والمزايا النسبية للدول النامية الريفية²، من خلال تشجيع القطاعات المصنعة على تصدير إنتاجها (منتجات مصنعة، منتجات شبه مصنعة، منتجات أولية محسنة)؛ وقد أشار Krouger (1981) إلى أنها استراتيجية تتضمن مجموعة متنوعة من الإجراءات تهدف إلى تحفيز تصدير جميع أنواع السلع دون التركيز على سلعة واحدة، كما عرفها Bhagwati (1985) & Balassa بأنها استراتيجية تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات،³ بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية من خلال الاستفادة

¹-Gérard Destane de Bernis: **Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale**, Économie appliquée, tome 19, N°3-4, Juillet-Décembre 1966, p. p. 420,421.

<https://doi.org/10.3406/ecoap.1966.2755>

³-منال كمال كريم: دور حوافز التصدير في تنمية الصادرات الصناعية المصرية مع التطبيق على الصناعات الصغيرة، رسالة دكتوراه في فلسفة اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1997، ص 41، 42.

³-محمود حامد عبد الرزاق: تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، 2006، ص.34.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

من اتساع السوق والأخذ بمزايا الإنتاج الكبير لتعزيز إنتاجية أعلى، فالتصنيع الفعال والنمو الاقتصادي السريع يرتبطان بسياسات التجارة الموجهة نحو الخارج، بما يشجع الشركات ذات الكفاءة ويستبعد غير الفعالة منها في إطار بيئة أكثر تنافسية لكل من القطاعين الخاص والعام.

ويمكن للبلد النامي تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستراتيجية بتطبيق فكرة "إتباع الميزة النسبية Comparative Advantage Following CAF"، فحتى تكون الصناعات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية باستمرار يجب أن يتبع تطور الصناعات واعتماد التكنولوجيا في الدولة نامية الميزة النسبية التي يحددها هيكل مواردها في كل مرحلة من مراحل التنمية، وتتمتع الدول بميزة تنافسية في الاقتصاد العالمي إذا استخدمت صناعاتها بشكل مكثف عوامل الإنتاج المتوفرة على المستوى الوطني وغير المكلفة نسبياً؛ وتمتعت منتجاتها بأسواق محلية كبيرة؛ وشكلت كل صناعة مجموعات محلية؛ وكانت الأسواق تنافسية، وبذلك بفضل الميزة النسبية وحجم السوق المحلية ستحصل المنتجات على أكبر حصة سوقية ممكنة وتولد أكبر فائض ممكن. وتحتاج الصناعة من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق إلى التحديث التكنولوجي، من خلال الحصول على الابتكارات الصناعية والتكنولوجية التي تتفق مع ميزتها النسبية من تلك البلدان التي تكون مرحلة تطورها أعلى ولكنها ليست بعيدة، هذا ما يعرف بميزة **التخلف Backwardness Advantage** التي نجحت العديد من الدول في تحقيق التصنيع بالاعتماد عليها*، نظراً لأن اكتساب الابتكار بهذا الشكل يكون أدنى تكلفة وبمخاطر أقل ويسرع الابتكار التكنولوجي في الدولة النامية¹؛ وتدمج هذه الاستراتيجية بين العديد من أصناف التنوع الاقتصادي، فيظهر التنوع العمودي

* أهمها تجربة التنمية الصناعية في دول جنوب شرق آسيا، وتعرف أيضاً بنظرية الإوز الطائر (Flying Geese Theory) التي وضع تصورهما الاقتصادي الياباني Akamatsu Kanami في 1937، ثم اشتهرت على يد Percy Cummings في 1984 كبديل لنماذج التنمية الصناعية الغربية، وتشبهت عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول بأسراب الإوز الطائرة، تأتي اليابان في مقدمة السرب باعتبارها الأكثر تطوراً، ويليه السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، ثم السرب الثاني يشمل ماليزيا وتايلاند وأندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام؛ تفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة، وترى النظرية أن الدول الناهضة (السرب اللاحق) تميل إلى الصناعات الأقل تقدماً مقارنة بالدول التي تفوقها في التطور الاقتصادي (السرب السابق)، فاليابان تاريخياً كانت تستورد النسيج من بريطانيا، ثم تحولت إلى منتج ومصدر لصناعة النسيج، واستطاعت أن تطور صناعات جديدة تعتمد على كثافة رأس المال والتقنية العالية مثل صناعة السيارات والإلكترونيات وفي مرحلة تاريخية تالية تحولت صناعة النسيج إلى السرب الأول من الدول بالاستفادة من تقنية اليابان ومحاكاة نمط نموها وبدورها طورت دول السرب الأول من اقتصادياتها، وصارت تنتج سلعا مصنعة كثيفة رأس المال وعالية التقنية، وانتقلت صناعة النسيج إلى السرب الثاني، والتي تدرجت في تطورها التاريخي من اقتصاديات تعتمد على الصناعات كثيفة استخدام العمالة غير الماهرة إلى الصناعات المعتمدة على العمالة الماهرة والتقنية المتطورة وكثافة رأس المال، ويتكرر انتقال صناعة النسيج إلى الدول الأقل تقدماً مثل فيتنام وكمبوديا بنفس النمط التنموي بالاعتماد على كثافة العمالة والتقنية المستوردة من سرب الدول السابق لها، هذا ما أدى إلى تحول في الهيكل التصديري لهذه الدول، ومن جهة أخرى تقدم نظرية (الأوز الطائر) تفسيراً لدورة المنتج في سياق التنمية الاقتصادية، حيث تبدأ المرحلة الأولى باستيراد البلد الناهض السلعة من البلد المتقدم والسابق في النمو الاقتصادي، ثم تليها المرحلة الثانية التي ينتج فيها البلد الناهض السلعة محلياً بمحاكاة البلد المتقدم واستيراده، ثم المرحلة الثالثة والأخيرة وهي أن يقوم البلد الناهض بتصدير السلعة للخارج، خاصة للبلدان الأقل نمو. **أنظر المرجع:** د. كمال عايشي: "دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، ديسمبر 2009، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص. 214.

¹-Justin Yifu Lin : "Economic Development And Transition Thought, Strategy, And Viability", Cambridge University Press, New York, 2009, p-p.35-37. <https://assets.cambridge.org/97805215/14521/>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

باستبدال صادرات المنتجات القاعدية بصادرات المنتجات المصنعة؛ والتنوع الأفقي عند استبدال صادرات المنتجات غير المتطورة بصادرات منتجات متطورة؛ والتنوع الجغرافي بتنوع الأسواق التي توجه إليها المنتجات المصنعة؛ إضافة إلى تحقيق هدف تقليل مخاطر التعرض للخدمات التجارية الخارجية بتصدير أنواع عديدة من المنتجات إلى أسواق متنوعة وفقاً لمضمون التنوع المالي.¹

3- استراتيجيات التنوع بعدة قطاعات: (الدفعة القوية والنمو المتوازن)

إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية يحتاج إلى تنسيق الاستثمار في مختلفة المكونات الاقتصادية الرئيسية، وفي هذا الإطار قدمت نظرية الدفعة الكبيرة Theory of Big Push استراتيجية مختلفة في اقتصاديات التنمية تقترح بذل جهد كبير لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار الضخم في البنية التحتية، التعليم، وغير ذلك من المجالات الرئيسية التي من شأنها خلق حلقة من ردود الفعل الإيجابية المتناسقة لإحداث تنمية اقتصادية مستدامة، وتم تقديم هذه النظرية لأول مرة من قبل Paul Rosenstein (1940) وطورها فيما بعد اقتصاديون آخرون، وتعتبر خطة مارشال لبرنامج التعافي الأوروبي من أجل إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية أفضل نموذج على فعالية هذه الاستراتيجية؛ وتشير النظرية إلى أن الخروج من حالة التخلف والحلقة المفرغة للنمو لا يكون إلا بإعطاء دفعة قوية من الاستثمارات ورؤوس الأموال القادرة على إخراج الاقتصاد من حالة الجمود، وشبه الاقتصاد بالطائرة التي لا يمكنها التحليق جواً إلا بسرعة فائقة تدفعها للإقلاع من الأرض، وتؤكد النظرية على الجهد المنسق في جميع الاتجاهات بتوجيه استثمارات ضخمة في مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة لبناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب لليد العاملة، لتشمل التركيز على تنمية رأس المال البشري والتنسيق بين القطاعين العام والخاص بما يؤدي إلى خلق وفرات اقتصادية وخدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة تحفز التنمية الاقتصادية في المناطق المتخلفة.²

ورغم الانتقادات التي وجهت للنظرية باعتبارها تفترض وجود مجتمع متجانس يعمل أفراده لتحقيق نفس الهدف، وفي الواقع غالباً ما تكون هناك مصالح متضاربة وديناميكيات قوة يمكن أن تعيق التنسيق والاستثمار؛ قد أظهرت دراسات الحالة من دول مثل كوريا الجنوبية وتايوان أن هذا النهج يمكن أن يكون فعالاً للغاية في تعزيز النمو الاقتصادي، ويوفر إطاراً مفيداً لفهم الدور الذي يلعبه الاستثمار العام في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال معالجة إخفاقات السوق وتوجيه الاستثمار في القطاعات الرئيسية بتقديم حوافز للاستثمار الخاص لتنسيق قرارات الاستثمار، وكما اعتقد Rodan فإن الاستثمارات الضخمة تكون

¹ - أحلام هوري: فرص تنوع الاقتصاد الجزائري وترقية تنافسيته في مجال التصدير مع تطبيق بعض المؤشرات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، المشرف: سدي علي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019-2020، ص.28.

² - Chandra Sekhar Pratap Singh: Theory of Big Push, Case Studies in Development Economics, Department of Economics, Uday Pratap Autonomous College, Varanasi, p-p, 1-14.
<https://upcollege.ac.in/Upload/econtent/1214.pdf>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنموية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

مشروعاتها متكاملة تدعم بعضها البعض مما يحقق التشابك الأفقي والعمودي، ويخفض تكاليف الإنتاج بما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لإقامتها في وقت واحد.¹

ومن جهة أخرى، ينبغي الإشارة إلى أن الاستثمار في كل القطاعات في آن واحد هو أحد أوجه التوازن في التنمية الذي قدمته استراتيجية الدفعة القوية، إلا أنه هناك اتجاه آخر يركز على تنمية انتقائية متوازنة تنادي به نظرية النمو المتوازن، التي تعد من أهم ملهفات واضعي سياسات التنمية الاقتصادية، قدمها (1953) Ragnar Nurkse من أجل علاج مشاكل التصنيع التي واجهتها الاستثمارات الضخمة لاستراتيجية الدفعة القوية حتى تكتسب القوة اللازمة للهبوط بالاقتصاد، حيث رأى أن الدول المتخلفة تواجهها حلقات مفرغة تلتقي فيها الأسباب مع النتائج، فضعف الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد، وهذا يؤدي إلى سوء التغذية ويؤدي إلى تدهور الوضع الصحي مما يضعف إنتاجية الفرد وينخفض بذلك الإنتاج، وبالتالي يصبح الدخل قليلاً مما يضعف الادخار وهكذا تستمر مكونات الحلقة في الدوران، ولا يمكن التغلب على هذه المعضلة التي تواجه التنمية إلا من خلال برنامج استثماري ضخم، ونظراً لمحدودية الإمكانيات وخاصة تضاول حجم رؤوس الأموال في الدول النامية لابد من انتهاز أسلوب انتقائي للنمو ينطوي على حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات، فإذا كانت الخطوة الضخمة في كافة المجالات في آن واحد مستحيلة، فإن الخطوات الضخمة في عدد قليل من المجالات المختارة هي ممكنة.²

وبذلك فإن الاستراتيجية الأكثر إمكانية لتحقيق التنوع الاقتصادي لابد من أن تشمل التوفيق بين دفعة قوية في القطاعات الأساسية لانطلاق التنمية يتضمنها أسلوب انتقائي لقطاعات دون أخرى حسب وضعية كل اقتصاد، وذلك لا يلغي أن ينصرف هذا التوازن إلى أوجه أخرى كالتوازن بين تنمية القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، أو التوازن بين فروع القطاع الواحد كالتوازن بين صناعة آلات الإنتاج وصناعة السلع الاستهلاكية، أو التوازن بين الاستثمارات المنتجة واستثمارات البنية القاعدية... الخ، لذلك فإن التوازن الشامل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية هو المطمح الأفضل ولكنه ليس الطرح الوحيد لمعنى التنمية المتوازنة.

المطلب الثالث: المسار المناسب لتحقيق التنوع الاقتصادي

لم تقدم التجربة التاريخية سوى بعض استراتيجيات التنوع الناجحة من بين تلك التي تم تنفيذها في العديد من البلدان، ولا سيما في تلك التي لا يزال أفق إنتاجها النفطي طويلاً ما شكل أهم العقبات الرئيسية للتنوع، ويبدو أن النجاح أو الفشل يعتمد على تنفيذ السياسات المناسبة، فقد ساعد نموذج نمو الدول الريعية من خلال إنفاق جزء من الإيرادات بشكل مباشر كتحويلات ووظائف القطاع العام؛ واستثمار جزء

¹ - كبداني سيدي أحمد: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف: د. بن بوزيان محمد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص. 62.

² - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص. 170.

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

آخر في البنية التحتية والعقارات والتعليم والصحة؛ وادخار الباقي بما في ذلك جزء منه في صناديق الثروة السيادية على تحقيق تحسن المؤشرات الاجتماعية وخاصة عند ارتفاع أسعار النفط، ومع ذلك فإن هذا النموذج يميزه الضعف، فالنمو القوي للنتاج المحلي الإجمالي مدعوم بارتفاع الإنفاق الحكومي، وهي استراتيجية قد لا تكون قابلة للتطبيق لاحقاً نظراً لانخفاض متوسط نمو إنتاجية العمل وإجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج للاقتصاد ككل والاقتصاد غير النفطي خاصة؛ وكما سبق ذكره فالتنوع يحدث نتيجة للتحويل الهيكلي بإعادة التخصيص الديناميكي للموارد من القطاعات والأنشطة الأقل إنتاجية إلى القطاعات والأنشطة الأكثر إنتاجية، وينطوي هذا التحول على رفع مستوى الجودة في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وخاصة الصادرات التي توفر قناة مهمة للاستفادة من وفورات الحجم وطريقاً للتكنولوجيات الجديدة وانتشار المعرفة من خلال إدخال سلع جديدة بشكل مستمر لتحقيق مكاسب في الإنتاجية والارتقاء في سلم الجودة على نطاق واسع.¹

وإن أهم تحدي يواجه استراتيجية التنوع الاقتصادي في هذه الدول، هو كيفية تحديد الأنشطة الاقتصادية التي ينبغي استهدافها بالتطوير، وقد أظهرت مجموعة كبيرة من الأبحاث أن البلدان والمناطق ترجح أن تبدأ بأنشطة اقتصادية ذات صلة بالأنشطة التي تمتلكها بالفعل، ورغم أن هذه التبعية المسارية معترف بها عالمياً إلا أن استهداف الأنشطة ذات الصلة - الاتجاه الأسهل - لا يشكل دائماً الخيار الأفضل؛ من هنا كان لا بد من فهم استراتيجيات التنوع التي يمكن أن توازن بشكل أمثل بين تطوير الأنشطة المرتبطة وغير المرتبطة، من خلال تحديد الأنشطة المثلى التي يجب استهدافها في كل مرحلة زمنية من التطور الاقتصادي، للوصول إلى الاستراتيجيات التي تقلل من الوقت الإجمالي اللازم لتنوع الاقتصاد وتستهدف الأنشطة ذات الارتباط العالي خلال مدة زمنية محدودة.

وقد وجد الباحثون أن الدول يمكن أن تحقق نتائج أفضل باستخدام استراتيجيات ديناميكية، تستهدف المنتجات ذات الصلة في بداية ونهاية عملية التنمية، ولكنها تنتقل إلى استهداف الأنشطة الجديدة عديمة الارتباط بمجال تخصصها عندما تصل إلى مستوى متوسط من التنمية، في هذه النقطة الحرجة، تزداد فرص نجاح عملية التنوع المستقبلية من خلال الأنشطة غير المرتبطة التي كانت سابقاً - في مستويات منخفضة من التنمية - أكثر خطورة ومن الصعب تطويرها، لكنها ستشكل في هذه المرحلة فرصاً جديدة ويصبح استهدافها نشاطاً مسرعاً لعملية التنوع الاقتصادي؛ وإن اختيار الوقت المناسب للقفز إلى منطقة جديدة لتصدير منتج جديد أو تطوير صناعة جديدة التكنولوجيا أو النشاط البحثي مرتبط بعدد الأنشطة ذات الصلة الموجودة في ذلك الموقع ومدى تواجد ذلك النشاط في المواقع المجاورة، مما يبين القيود الاجتماعية والتكنولوجية والجغرافية والاقتصادية التي تحول دون نشر المعرفة، نتيجة استخدام أساليب

¹-Tim Callen, Reda Cherif & All: **Economic Diversification In The GCC: The Past, The Present, And The Future**, IMF Staff Discussion Note, SDN /14/12, December 2014, International Monetary Fund, P.7.
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1412.pdf>

الفصل الأول:التنوع الاقتصادي آلية تنمية للقضاء على نقمة الموارد الطبيعية

الشبكة - التعقيد الاقتصادي - الذي يربط الأنشطة ذات الصلة بالاستراتيجيات المثلى اللازمة لاجتياز هذه المراحل التنموية¹.

هذه الاستراتيجيات الديناميكية في مجال التنمية الاقتصادية تجعل من تحديد استراتيجيات التنوع الاقتصادي المثلى مشكلة للانتشار استراتيجي في الشبكات، فتقييم الإمكانيات الإنتاجية والتصديرية للبلد هي نقطة الإنطلاق التي تسمح بإبراز قدراته التنويعية مستقبلاً خاصة في المنتجات التي تركز على العقد ذات الخصائص المحددة مثل العقد المتصلة بشكل كبير أو العقد المركزية، أين يجب أن تتغير الاستراتيجيات المثلى حول العقد المستهدفة في كل خطوة، حيث أثبت السلوك التجريبي لتجارب الدول الناجحة كألمانيا، الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية أنها تقوم بتنوع منتجاتها وأنشطتها البحثية في شبكات المنتجات ومجالات البحث ذات الصلة وهي أمثلة على اقتصادات ذات مستويات عالية من التعقيد ومحافظ منتجات كبيرة ومتنوعة، وعليها الاستمرار في التطوير في المجالات التي أظهرت نجاحاً فيها؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن أنغولا، باراغواي، وبنغلاديش هي اقتصادات ذات تعقيد منخفض ولديها عدد قليل من المنتجات المتطورة يجب أن تستهدف المنتجات التي تمكنها من ترسيخ المعرفة المحلية قبل أخذ المخاطر، ووفقاً لذلك فإنه على الدول في هذين الطرفين المتطرفين أن تستمر في تطوير المنتجات أو الأنشطة التي تناسبها. وقد تستفيد الدول من تطوير أنشطة غير مرتبطة بمحافظ منتجاتها الحالية بالدخول في إنتاجها في المرحلة المناسبة، على سبيل المثال كوريا الجنوبية التي شهدت تحولاً صناعياً خلال الخمسين عاماً الماضية بعيداً عن المنسوجات في أوائل السبعينيات، ثم انتقلت إلى سيطرة المنتجات الإلكترونية والآلات، وازدهر الاقتصاد الكوري الجنوبي وتسارع تعقيده الاقتصادي تزامناً مع سلسلة من التطورات غير المرتبطة في أواخر التسعينيات، والتي استهدفت منتجات في قطاع الآلات (مثل السيارات، هياكل المركبات، أجزاء الآلات غير الكهربائية).

¹-Alshamsi A, Pinheiro FL & Hidalgo CA : "Optimal diversification strategies in the networks of related products and of related research areas", Nature Communications 9, No 1328, 2018, p-p, 7-14. <https://doi.org/10.1038/s41467-018-03740-9>

خاتمة الفصل:

لم يعد التنوع الاقتصادي خيارًا تنمويًا، بل ضرورة حتمية للدول الريفية لضمان تحقيق استراتيجية تنموية تهدف إلى تقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد، وتعزيز مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج، والاستقرار والاستدامة الاقتصادية، وزيادة مرونة الاقتصاد لمواجهة التغيرات العالمية؛ وهو مفهوم متعدد الأوجه والأبعاد والمستويات، قد يأخذ أشكالًا مختلفة كالتنوع العمودي، الأفقي، الجانبي، المركزي، الجغرافي أو المالي، كما تعددت واختلفت معايير ومؤشرات قياسه بما يسمح بتقييم مستويات الخطط التنموية التنوعية حسب استراتيجيات وخصوصية كل اقتصاد.

ازداد النقاش النظري بين الاقتصاديين حول أهمية التنوع الاقتصادي، وشكل مركز اهتمام المفكرين والباحثين وهدفا استراتيجيا للفاعلين الاقتصاديين، فظهرت العديد من الاتجاهات الرئيسية في الأدبيات الاقتصادية المفسرة للتنوع الاقتصادي أهمها النموذج الهيكلي للتنمية الاقتصادية، وبالرغم من عدم وجود نظريات مباشرة حول التنوع الاقتصادي، إلا أن هناك مجموعة من النظريات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لفهم مكانته وتحليل أبعاده كنظرية فخ المواد الأساسية ونظرية المحفظة ونظرية التجارة داخل الصناعة ونظريات النمو الداخلي.

التنوع الاقتصادي كروية استراتيجية طويلة المدى تتأثر جهود تحقيقه بعدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، ومختلف التدابير الاقتصادية والبنية المؤسسية الموجودة والمحددات التجارية والصناعية... إلخ اللازمة لتوفير بيئة مواتية تساعد على إنجاح عملية التنوع الاقتصادي وتعزيز وتيرة تحقيقه.



الفصل
الثاني

✍️ الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

تمهيد

أدت تداعيات العولمة المتزايدة على مدار العقود الأخيرة إلى نمو قوي لنشاط الأعمال الدولي وخاصة في شكل استثمار أجنبي مباشر (FDI) الذي عرف منافسة شرسة بين الدول المتقدمة منها والنامية في توفير الظروف والامتيازات المناسبة لجذبه واستقطابه، خاصة وأن كل الاتجاهات ترجح أنه قد ساهم بشكل كبير وسريع في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لجميع الدول المستضيفة له. وعلى افتراض أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات اقتصادية إيجابية هامة، فلا بد من توفر مجموعة من الشروط والأسس التي تضمن تحققها في الاقتصادات المستقبلية له، من خلال إنشاء بيئة استثمارية مواتية تتميز بالمرونة الكافية للاستجابة لمتطلبات نجاحه بما يضمن زيادة تدفقاته وتحقيق الأهداف المرجوة من استقطابه، خاصة بالنسبة للدول النامية العاجزة عن مواكبة عجلة التطور والنمو الاقتصادي المستدام واللاحق بركب الدول المتقدمة اعتمادا على إمكانياتها التنموية المحلية. ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بماهية وتفسيرات الاستثمار الأجنبي المباشر للتحكم في مختلف أبعاده، مع محاولة تحديد إطار للبيئة الاستثمارية الملائمة لجذبه ومختلف الآليات والسياسات المستهدفة له بشكل صحيح حتى يحقق آثار إيجابية ملموسة، مع إبراز اتجاهاته الجغرافية والقطاعية عالميا بما يسمح بتحديد الفرص والاستثمارات والصناعات القائدة له للاستفادة منها وفقا لما تسمح به المزايا المتوفرة في كل اقتصاد، هذا ما سيتم التعرض إليه من خلال المباحث التالية:

☞ المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه، واتجاهاته الراهنة؛

☞ المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

☞ المبحث الثالث: البيئة الاستثمارية وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، دوافعه، واتجاهاته الراهنة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية متعددة الأبعاد ومعقدة الجوانب، تساهم بشكل كبير في تشكيل الاقتصاد العالمي، وحظيت بأهمية بالغة في البحوث والدراسات الاقتصادية باعتباره من أبرز محددات الطاقة الإنتاجية والطلب الكلي للاقتصادات والتكتلات الإقليمية، وبالتالي أحد أهم محركات النمو العالمي من أجل التعمق في فهم هذه الظاهرة سيركز هذا المبحث على:

☛ **المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛**

☛ **المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية؛**

☛ **المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات وجه الاستثمار الأجنبي المباشر.**

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أنواع الاستثمار، وقبل التطرق إلى ماهيته لابد من الوقوف على مفهوم الاستثمار بشكل عام، ويقصد به الرخاء والنماء ويشتق من كلمة أثمر الشيء أي بلغ أوانه، وأثمر المال أي كثر، واستثمره أي استخدمه وشغله ونماه؛ أما اقتصاديا فهو التنازل عن منفعة استهلاكية حالية لتعظيمها مستقبلا كعائد معقول لتعويض الأموال المستثمرة حاليا وتحمل عنصر المخاطرة، من خلال "استخدام المدخرات في إنشاء أصول رأسمالية لتكوين طاقة إنتاجية جديدة لإنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"¹.

ويمكن تصنيف الاستثمار إلى أنواع كثيرة وفقا لمعايير مختلفة؛ فحسب طبيعة الاستثمار نجد الاستثمار المادي في الأصول المادية الملموسة والاستثمار المالي في الأوراق المالية؛ ومن حيث الهدف نجد استثمارات توسعية تدخل منتجات جديدة لتوسيع الحصة السوقية واستثمارات استراتيجية تحافظ على استقرار المشروع واستثمارات البحث والتطوير لتحسين نوعية المنتج وتطويره؛ ومن حيث التبعية هناك الاستثمار الخاص يقوم به القطاع الخاص بهدف الربح والاستثمار العام تقوم به الحكومات لأهداف اقتصادية واجتماعية؛ ومن حيث المدة يصنف إلى استثمار قصير الأجل تجنى عوائده في فترة قصيرة من سنة إلى سنتين، واستثمارات متوسطة الأجل فترتها لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز الخمس سنوات، واستثمارات طويلة الأجل تتجاوز مدتها السبع سنوات؛ أما من حيث مكان الاستثمار فنجد الاستثمار المحلي يوظف أمواله في السوق المحلي واستثمار أجنبي أو خارجي تهاجر فيه رؤوس الأموال من بلد المستثمر إلى بلد أجنبي يستضيفها، هذا النوع الأخير ينقسم بدوره إلى استثمار أجنبي غير مباشر موجه لشراء أوراق مالية لمشاريع أجنبية دون

¹-الزين منصور: تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص.17.

الحصول على حق إدارتها واستثمار أجنبي مباشر¹ هو موضوع هذا البحث وسيتم التطرق إليه بالفصيل فيما يلي.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: Foreign Direct Investment (FDI)

تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر وكل منها يعكس وجهة نظر مختلفة وفقاً للزاوية التي يُنظر منها أو للهدف الذي يسعى الاستثمار لتحقيقه، وقد وردت أهم هذه التعريفات عن مؤسسات دولية متخصصة وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي FMI الذي عرفه بأنه فئة من الاستثمار العابر للحدود يتضمن تملك مقيم في اقتصاد معين السيطرة أو تأثيراً كبيراً على إدارة شركة مقيمة في اقتصاد آخر²، بما يؤدي إلى اكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلاً عن حصوله على صوت فعال قادر على التأثير في إدارة المشروع عن طريق امتلاك 10% أو أكثر من أسهم رأس المال، وهذا ما يميزه عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها³؛

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقدمت تعريفاً مرجعياً للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه فئة من الاستثمار عبر الحدود يقوم بها مقيم في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) بهدف إقامة مصلحة دائمة في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر) مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر المباشر، بهدف إقامة علاقة استراتيجية طويلة الأمد مع مؤسسة الاستثمار المباشر لضمان درجة كبيرة من التأثير من قبل المستثمر المباشر في إدارة المشروع، ويتم إثبات "المصلحة الدائمة" عندما يمتلك المستثمر المباشر ما لا يقل عن 10% من القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر، ويتيح هذا الاستثمار إمكانية الوصول إلى اقتصاد مؤسسة الاستثمار المباشر الذي قد لا يتمكن من الوصول إليه بطرق أخرى، وتختلف أهداف الاستثمار المباشر عن أهداف الاستثمار في المحافظ المالية، حيث لا يتوقع المستثمرون في المحافظ المالية عموماً التأثير على إدارة المؤسسة⁴؛ كما عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد ويعكس اهتماماً دائماً وسيطرة من قبل كيان مقيم في اقتصاد واحد (المستثمر المباشر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر المباشر الأجنبي

¹ -كاظم أحمد البطاط: البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دار الأيام، ط1، الأردن، 2019، ص-ص، 16-19.

²-Fonds Monétaire International: Manuel De La Balance Des Paiements Et De La Position Extérieure Globale, Sixième Edition (MBP6), FMI Division Des Services Multimédias, 2009, P.108.

³ -حسان خضر: الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريف وقضايا)، السنة الثالثة، المركز العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص.3.

⁴-OECD: Benchmark Definition Of Foreign Direct Investment, Fourth Edition, 2008, p.17.

<https://www.oecd.org/en/publications>

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

(المؤسسة المباشرة أو الفرع أو الشركة التابعة الأجنبية)، على أن يمارس المستثمر درجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد الآخر¹، ويستخدم مصطلح "طويل الأجل" من أجل التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة التي تتسم بطبيعتها قصيرة الأجل وتتطوي على معدل دوران مرتفع للأوراق المالية؛

ومن جهة منظمة التجارة العالمية WTO فاعتبرت الاستثمار الأجنبي المباشر على استثمار يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته²؛ وتعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه تلك التدفقات الرأسمالية سواء في شكل أصول مالية أو إنتاجية، ملموسة أو غير ملموسة، والتي يكون مصدرها من خارج الدولة المضيفة يتم توظيفها في مشاريع مالية مستقلة أو مشتركة تدار على أسس تجارية³؛

كما قدم العديد من الباحثين الاقتصاديين تعريفات متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر من بينهم الاقتصاديان الأمريكيان Krugman & Obstfeld حيث اعتبرا أن جزءاً مهماً من حركة رأس المال الدولية يأخذ شكلاً مختلفاً، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثل في تلك التدفقات الرأسمالية للأصول الدولية لإنشاء أو توسيع شركة تابعة في دولة ما، وسمته المميّزة أنه لا يشمل نقل الموارد فقط بل أيضاً اكتساب وتوسيع السيطرة؛ فالشركة التابعة ليست مجرد التزام مالي اتجاه الشركة الأم، بل هي جزء من نفس الهيكل التنظيمي، وتُعتبر الشركة الأمريكية تحت سيطرة أجنبية وبالتالي تابعة لمتعددة الجنسيات من بلد أجنبي إذا كانت 10% أو أكثر من أسهمها مملوكة لشركة أجنبية (حيث يفترض أن 10% كافية لنقل السيطرة الفعالة)، وتُعتبر الشركة الأمريكية متعددة الجنسيات إذا كانت لديها حصة تحكمية في الشركات في الخارج⁴؛

كما يرى الدكتور عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة بمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"⁵؛

ووفقاً للدكتور عمر صقر فإن الاستثمار الأجنبي "يتضمن امتلاك المستثمر لجزء أو كل الاستثمار في مشروع معين داخل دولة غير دولته يشارك في إدارة المشروع جزئياً أو كلياً حسب نوع الاستثمار المراد

¹-UNCTAD : Word Investment Report 2004: the shift towards services, United Nations, New York and Geneva, 2004, P. 345. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2004_en.pdf

²- محمد مسعود خليفة الثعلب، خالد علي أحمد كاجيجي: الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرده، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، القاهرة، ص.4.

³-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 1987، ص.14.

⁴-Paul R. Krugman & Maurice Obstfeld: International Economics, Theory and Policy, Sixth Edition, New York, London, 2003, P-P, 169- 171.

⁶-عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص.13.

تنفيذه، ويتضمن الاستثمار الأجنبي تحويل موارد مالية ونقل تقنيات متقدمة وخبرات فنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة"¹؛

مما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل تحويل لرأس المال أو للعوامل المكملة لرأس المال (بما في ذلك الإدارة والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية)، يتم من قبل الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات أو الشركات متعددة الجنسيات، يتعلق بالاقتصادات المفتوحة، من دولة أجنبية إلى الاقتصاد الوطني لدولة محلية، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل في النشاطات المرخص بها في الدولة المضيفة، عن طريق إقامة مصنع جديد أو بالمشاركة أو بالاستحواذ على مصنع قائم، بما يمنحهم حق التحكم والمساهمة المباشرة الفعالة في إدارة الشركة أو المشروع حسب قوة التصويت التي يتمتعون بها، شرط أن لا تقل عن 10% كعبرة يوصي بتطبيقها لضمان التناسق الإحصائي عبر الدول، وبالتالي الاستثمار الأجنبي المباشر هو الشكل الرئيسي لتصدير رأس المال وفق ضوابط فعالة تسمح بالتحكم المباشر للمستثمر.

وتكمن الخاصية المشتركة بين هذه التعريفات في مصطلح "السيطرة" والحصة المعبرة عنها، والتي تمثل أهم سمة تميز الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم عدم وجود اتفاق حول ما يشكل حصة مسيطرة، ولكن الأكثر شيوعاً هو أنها لا تقل عن 10% من الأسهم بما يسمح للشركة الأجنبية أن تمارس تأثيراً كبيراً على السياسات الرئيسية للمشروع، ووجود درجة معينة من اتخاذ القرار التقديري من قبل المستثمر الأجنبي في سياسات الإدارة واستراتيجياتها كقدرته على انتخاب أو اختيار عضو أو أكثر في مجلس إدارة الشركة، وتمارس هذه السيطرة من خلال ترتيبات تعاقدية مختلفة ترتبط بملكية الأصول الإنتاجية أو بطبيعة إدارة المشروع، وتشمل الأشكال غير السهمية للاستثمار الأجنبي المباشر، فملكية أغلبية الأسهم ليست شرطاً ضرورياً لممارسة السيطرة ويمكن تحقيقها بحصة منخفضة من رأس المال، وحتى بدون عقد إدارة صريح وتأخذ هذه الترتيبات الأشكال التالية التي يمكن التمييز بينها وفقاً لشكلين:²

الشكل الأول مرتبط بملكية الأصول الإنتاجية في البلد المضيف ويمنح لصاحبه الملكية الكاملة أو بنصيب معين يكفل له السيطرة على إدارة المشروع ويضم الأنواع التالية:

▪ **الاستثمار المشترك:** هي مشروعات اقتصادية تتعلق بعمليات إنتاجية وتسويقية ومالية بين طرفين أو أكثر من خلال شراكة دولية في دولة أجنبية مضيفة، هذه الأخيرة تسعى للحصول على الموارد التكنولوجية والخبرات الإدارية دون أن تتخلى عن السيطرة، في حين أن الشركات المتعددة الجنسيات يزداد إقبالها على المشاركة كلما قلت مزاياها التكنولوجية وتعرضت للمنافسة، وتنتشر هذا الشكل خاصة في البلدان النامية

¹ - عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص 29.

² - تم اعتماد هذا التصنيف وفقاً للمرجع: باسم حمادي الحسن: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014، ص - ص، 21 - 31.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

والتي تضع قيوداً أكثر على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها، فلا تسمح بالتملك المطلق للاستثمار، لا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي 50%، خشية من التبعية والتحكم الذي تمارسه الشركات الأجنبية خاصة مع عدم توفر الكفاءة اللازمة لتحقيق مشاركة فعالة .

▪ **الاستثمار المملوك بالكامل:** هو النوع الأكثر أهمية للمستثمر الأجنبي، له الحرية الكاملة في إدارة نشاطه الإنتاجي والتسويقي والمالي.... فيحقق أرباحاً كثيرة بتكاليف قليلة دون تدخل الدولة المضيفة، التي تعتمد من أجل تشجيع تدفق الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب رغم ما قد ينجم عنه من حالة التبعية والاحتكار الاقتصادي الذي قد يمارسه المستثمر الأجنبي.

▪ **الاستثمار في المناطق الحرة: تنشئ الدول المضيفة داخل حدودها منطقة حرة من خلالها تمنح حرية أكبر للمستثمر الأجنبي في التملك وتحويل الأموال والأرباح إلى الخارج، وتقدم التسهيلات والحوافز من إعفاءات ضريبية وجمركية وتبسيط في الإجراءات الإدارية لترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا المتقدمة وتطوير صناعتها المحلية.**

▪ **عمليات التجميع:** اتفاقيات مع طرف أجنبي لتزويد الطرف المضيف بمكونات منتج معين لتجميعها وتصبح منتج نهائي، ليستفيد المستثمر الأجنبي من كبر حجم السوق وانخفاض تكلفة المواد الخام والعمالة أو لتجنب الضرائب في البلد الأم، مقابل تقديم الخبرة.

الشكل الثاني: قد يتمتع المستثمر الأجنبي بصوت فعال في إدارة المشروع دون أن يرتبط ذلك بأي نوع من أنواع الملكية أو الالتزام طويل الأجل، ويشمل ذلك الأنواع التالية:

▪ **اتفاقيات الترخيص أو الامتياز:** تمنح بموجبها شركة أجنبية (المرخص) شركة محلية (المرخص له) إمكانية استخدام حقوق معينة لفترة محدودة من الزمن، كالتكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية أو الخبرة الفنية أو الإدارية مقابل عائد مادي.

▪ **عقود تسليم المفتاح:** هو نوع من العقود المساعدة على إقامة مشروع استثماري والإشراف عليه حتى الوصول إلى مرحلة التشغيل، ليتم تسليمه إلى الطرف المحلي وينتهي هذا العقد بمجرد انتهاء التدخل.

▪ **عقود الإدارة:** هذه هي العقود يتم بموجبها قيام شركة أجنبية إما إدارة شركة محلية، أو تنفيذ مشروع تنتقل صلاحياته بعد فترة معينة إلى أيدي الشركاء المحليين الذين يجدون من خلال ذلك ضمان البدء الفعال أعمالهم

▪ **العقود المنتجة باليد:** تسمى بعقود التصنيع تقوم من خلالها شركة محلية بالتصنيع والإنتاج لحساب شركة أجنبية على أن تتحكم الشركة الأجنبية في إدارة عمليات المشروع وأنشطته.

▪ **عقود المشاركة في الإنتاج:** تنص على مساهمة المستثمر الأجنبي في مشروع استثماري مقابل أرباح تتوقف بشكل كبير على حصة من إنتاج هذا المشروع، مع إعطائه حق شراء هذه الحصة بسعرٍ محدد مسبقاً أو بسعرٍ يُحدد بموجب صيغة متفق عليها، وينتشر هذا النوع خاصة في مجال التنقيب والتعدين

لاستغلال الثروة النفطية في البلد المضيف، مع تحمل الشركات الأجنبية لنفقات وتكاليف عمليات البحث والاستكشاف والتقيب دون أدنى مسؤولية على الدولة المتعاقدة في حالة فشل الشركة الأجنبية في الاكتشاف.

▪ **المقاول من الباطن:** يقوم المقاول من الباطن بإنتاج وتصدير مكونات سلعة معينة إلى طرف ثاني (الأصيل) ليستخدمها في إنتاج سلع نهائية بعلامة تجارية، هذا الطرف الثاني هو الذي زود المقاول الباطن في الأساس بالمواد الخام المطلوبة لتصنيع مكونات السلعة، هذا الشكل شهد توسعا كبيرا مؤخرا في مجال تصنيع الحاسبات والمعدات الإلكترونية في الدول الآسيوية والصين.

وكما يمكننا التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، فعندما يقوم المستثمر باستثمار يسمى "التدفقات الخارجية" فيما يتعلق باقتصاده الوطني، وفي البلد المضيف (البلد المتلقي) تعتبر هذه الاستثمارات أجنبية داخلية أو "تدفقات واردة"، وتشير التدفقات السلبية عموماً إلى عمليات سحب الاستثمارات وتعبر عن حالة خروج الكثير من الشركات الأجنبية من البلد المضيف ببيع استثماراتها أو حالة عمليات السداد الكبيرة للقروض المشتركة بين الشركات؛ ويشير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم تنفيذه خلال فترة زمنية معينة (سنة على سبيل المثال)، في حين يشير مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي القيمة المتراكمة للأصول المملوكة لأجانب في وقت معين.

2- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي الحديث، ويحقق وظائفه من خلال مجموعة متنوعة من الأشكال* والأنواع يمكن تصنيفها كما يلي:

* هناك أوضاع مختلفة يمكن من خلالها لشركة متعددة الجنسيات أو المستثمر أجنبي أن يقوم بعملية الإنتاج في البلد المضيف وتمثل في: ***الاستثمار الجديد Greenfield Investment** فيه تبدأ الشركة الأم مشروعاً جديداً في بلد أجنبي من خلال بناء منشآت تشغيلية جديدة والحصول على أصول ثابتة جديدة، بالإضافة إلى جميع التحويلات المالية من مقر الشركة المتعددة الجنسيات إلى فرعها الذي قد يأخذ شكل تمويل بالأسهم أو القروض، أي إنشاء فرع أو مصنع جديد في البلد المضيف لإنتاج السلع محلياً؛ * **الاندماج والاستحواذ Merger and Acquisition (M&A)** ، غالباً ما يُشار إليهما على أنهما مترادفان، إلا أن هناك اختلافات معينة بينهما، في عمليات الاندماج عبر الحدود يتم دمج أصول وعمليات شركتين من دول مختلفة لإنشاء هوية قانونية جديدة، بالتنازل عن أسهم كلا الشركتين وإصدار أسهم شركة جديدة بدلاً منها، وفي حالة عمليات الاستحواذ عبر الحدود، يتم نقل السيطرة على الأصول والعمليات من شركة محلية إلى شركة أجنبية (مع تحول الأولى إلى فرع للأخيرة)، تتوقف الشركة المستهدفة قانونياً عن الوجود وتتولى الشركة المشترية العمل وتستمر أسهمها في التداول، أي الاستحواذ على شركة محلية وقدرتها الإنتاجية، ويمكن أن تشمل عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود شركات خاصة فقط أو يمكن أن تأخذ الشكل الخاص بالخصخصة بمشاركة مشترين أجانب؛ وأخيراً * **التعاون مع شركة محلية Cooperation** من خلال إنشاء مشروع مشترك بواسطة شراكة أو تجمع تم تصميمه لتنفيذ مشروع تجاري معين ومشاركة الأرباح أو المخاطر أو الخبرات، يقوم الطرفان بإنشاء كيان جديد من خلال مساهمة كل منهما بالأسهم ثم مشاركة الإيرادات والنفقات والسيطرة على المشروع في الاستثمار الجديد. **أنظر المرجع:**

2-1- من منظور المستثمر (البلد المصدر):

تتبع الشركات المتعددة الجنسيات مجموعة من الاستراتيجيات تمارس من خلالها تأثيرات استقطابية مختلفة، سواء ما يتعلق باختيار البلدان المضيفة أو قطاعات النشاط، فمن جهة يمكن التمييز بين استراتيجيات رأسية وأخرى أفقية، وقد أكد Lankes & Venables (1996) أهمية هذا التمييز في تحليل الفوائد المحتملة للاستثمار، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

النوع	تعريفه
الأفقي (السوق)	نموذج (FDI) الأفقي طوره (Markusen 1984) حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات الساعية للأسواق بإنشاء مصنع للإنتاج والبيع في دولة أخرى دون تغيير نشاطاتها الأساسية لتجنب تكاليف التجارة مثل النقل والتعريفات الجمركية.
الرأسي (التصدير)	نموذج (FDI) العمودي طور (Helpman 1984)، عندما تدخل الشركة في اقتصاد أجنبي لتعزيز جزء من سلسلة إمدادها دون تغيير أعمالها، سعياً وراء الموارد لخفض تكاليف إنتاجها من خلال الاستفادة من اختلاف أسعار العوامل بين الدول مثلاً إذا اشترت ماكدونالدز مصنع معالجة لحوم في كندا أو في دولة أوروبية لتعزيز سلسلة إمدادها باللحوم في تلك الدولة المستهدفة، فإنه يعتبر استثماراً أجنبياً مباشراً رأسياً.
منصة تصدير	يشير إلى توسيع عمل الشركة إلى بلد أجنبي أو أكثر، حيث يتم تصنيع كل شيء هناك ويتم تصديره إلى أسواق أخرى، وينتشر خاصة في المناطق الحرة في البلدان التي تستهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتم إنشاء منصة تصدير بهدف تزويد كل أعضاء اتحاد التكامل، فتقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل إنتاجها إلى البلدان التي لديها تكاليف إنتاج أقل، وإعادة التصدير للاستفادة من المزايا التجارية التفضيلية والدخول إلى أسواق أكبر بتنافسية أفضل.
التكثلي	عندما تستثمر الشركة في بلد أجنبي وتشتري كياناً يصنع منتجات مختلفة تماماً عن سابق نشاطها بهدف إضافة مزيد من الانتماءات التجارية والبدء في الاستثمار في مجالات جديدة في بلدان أخرى، يؤدي إلى تدويل وتنوع النشاط الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: ADAM Hayes: **Foreign Direct Investment (FDI): What It Is, Types, And Examples, International Markets**, Depaul University, June 2024 <https://www.investopedia.com/terms/f/fdi.asp>

وتعكس الاستراتيجية الرأسية للشركات متعددة الجنسيات إنشاء "شركات تابعة لورشة عمل" متخصصة في جزء معين من العملية من الإنتاج إلى التوزيع، وتوصف عادة بأنها "استثمارات طليقة" تعدل خيارات مواقعها عندما تختفي المزايا النسبية من حيث تكاليف الإنتاج، هذا ما يجعل أنشطتها أقل اندماجاً في الاقتصاد المضيف؛ أما الاستراتيجية الأفقية فتستهدف الأسواق للقضاء على الحواجز الحمائية التي تحد من الإمكانيات التصديرية للشركة الأم¹؛ فيكون الاستثمار الأجنبي المباشر أفقياً عندما تُنشئ الشركة فرعاً

¹-Christophe Van Huffel: "Investissements Directs Étrangers: Problèmes Et Enjeux Pour Les Pays Du Sud Et De L'est De La Méditerranée", Revue Région et Développement, N° 13-2001, L'Harmattan, Paris, p.197. https://regionetdeveloppement.univ-tln.fr/wp-content/uploads/R13_ND_Van_Huffel.pdf

لها في بلد أجنبي بنفس نوع العملية التجارية وفي نشاط مماثل لنشاطها في بلدها الأم بنفس الاسم ونفس الجودة، مثلاً قيام شركة أمريكية لتقديم خدمات الهاتف المحمول بشراء سلسلة من متاجر الهواتف في الصين بحثاً عن أسواق أوسع؛ أما في الاستثمار الرأسي تكتسب الشركة نشاطاً تجارياً في بلد آخر في نفس المجال ويكون مكملاً لنشاطها في بلدها الأم، ويأخذ شكلين إما رأسي خلفي للاستحواذ على موردين لمدخلات الإنتاج، أو رأسي أمامي للاستحواذ على موزعين لمنتجاتها، وذلك بحثاً عن المزايا النسبية لتقليل تكاليف إنتاجها وحماية لها من مخاطر انقطاع مدخلات نشاطها الأصلي، واكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي أهمية بعد موجة العولمة، خاصة في شكل التجزئة عبر الحدود إذ تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحديد مواقع فروعها في بلد يتمتع بميزة نسبية في عملية التجميع، ومن ثم يشاركون في تقسيم العمل الرأسي لعملية الإنتاج، حيث يتم تصدير المنتجات الوسيطة مرة أخرى، وأفضل مثال المعاملات داخل الشركة في صناعة السيارات بين الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية ومصانع التجميع التابعة لها في المكسيك، والملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي يزيد من التجارة، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي يميل إلى تقليل التجارة.

وهناك دراسات جمعت بين النموذجين (الأفقي والعمودي) أهمها (Markusen 2002) ; Carr et Maskus (2002) ، في نموذج يعتمد على المعرفة يشرح عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تفصل الأنشطة المعرفية مثل البحث والتطوير عن الأنشطة الأخرى التي تتطلب عمالة ماهرة من الإنتاج جغرافياً، مما يعني أن الأنشطة القائمة على المهارات يمكن توفيرها بتكلفة منخفضة لعدد من مواقع الإنتاج، والملاحظ أن جميع هذه النماذج تم بناؤها في إطار عمل بسيط من دولتين، حيث تعتمد اختيارات المواقع للاستثمار الأجنبي المباشر على خصائص دول المنشأ والدول المستضيفة، إلا أنه أعيد بناء نماذج حديثة للاستثمار الأجنبي المباشر تفسر الحالات التي تمتد فيها شبكات إنتاج أو توزيع الشركات متعددة الجنسيات على عدد من الدول والمواقع، من خلال أعمال (Grossman 2006; Baltagi; Ekholm 2007) بنوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر: منصة التصدير والعمودي المعقد؛ فنتبع الشركات متعددة الجنسيات نموذج منصة التصدير عندما تقوم فروعها الأجنبية بتصدير معظم إنتاجها نظراً لأن السوق المحلي في الدولة المستضيفة غير ذي أهمية لقرار موقعها، مثلاً شركة أوروبية تنتج في المكسيك لخدمة السوق المتكاملة لأمريكا الشمالية؛ أما النموذج العمودي المعقد فيمثل نمطاً من الإنتاج تقوم فيه شركة متعددة الجنسيات بإنشاء سلسلة عمودية من الإنتاج عبر دول متعددة لاستغلال الفروقات في مزايا الموقع، مثلاً إذا كان بالإمكان تجزئة عمليات الإنتاج في الدولة المستضيفة، ويتم نقل جزء من العملية إلى دولة ثالثة تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج ذلك الجزء، فإن الشركة متعددة الجنسيات تمتلك فرعين وتشارك في تقسيم

عمودي للعمل بين ثلاث دول، وهذا ما تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية في مجال المعلومات والاتصالات والمعدات الإلكترونية والأجزاء والقطع الإلكترونية في شرق آسيا.¹

أما الاستثمار التكتلي ويعرف أيضا بالتنوع ويتعلق بأن تستثمر الشركة في نشاط تجاري أجنبي جديد غير ذي صلة بنشاطها التجاري الأساسي بهدف تقليل المخاطر وتنوع مصادر الدخل وغالبًا ما يأخذ هذا النوع شكل مشروع مشترك بما أن الشركة المستثمرة ليس لديها خبرة سابقة في المجال.

وأخيرا، يمكن أيضا تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنواع توسعية وأخرى دفاعية، أما التوسعي فيتعلق باستغلال المزايا الخاصة بالشركة في البلد المضيف، ويساهم في نمو مبيعات الشركة المستثمرة في الداخل والخارج ويتأثر أساساً بالمزايا الخاصة بكل شركة كالحجم وكثافة البحث والتطوير والربحية ودوافع اكتساب التكنولوجيا؛ أما الاستثمار الأجنبي المباشر الدفاعي فيبحث عن العمالة الرخيصة في البلد المضيف بهدف خفض تكلفة الإنتاج، ويتأثر بدوافع خفض التكاليف وترابط شبكات الإنتاج.

2-2- من منظور البلد المضيف:

ومن وجهة نظر البلد المضيف، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع: استثمار يحل محل الواردات يشمل إنتاج السلع التي كان البلد المضيف يستوردها في السابق، وينتج عنه انخفاض واردات البلد المضيف وصادرات البلد المستثمر، هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يتم تحديده على أساس حجم سوق البلد المضيف، وتكاليف النقل، والحوافز التجارية؛ واستثمار يزيد من الصادرات تحفزه الرغبة في إمكانية الوصول إلى قنوات التوزيع والخبرة في مبيعات السوق العالمية، وعادة يزيد من صادرات البلد المضيف من المواد الخام والمنتجات الوسيطة إلى البلد المستثمر والبلدان الأخرى؛ والاستثمار بمبادرة حكومية عندما تقدم الحكومة حوافز للمستثمرين الأجانب في محاولة للقضاء عجز ميزان المدفوعات، هذه الأنواع يمكن أن تميز بين استثمار أجنبي مباشر موجه نحو التجارة (وهو ما يولد طلبا زائدا على الواردات وفائضا في عرض الصادرات وفقا لشروط التجارة الأصلية)، أو استثمار أجنبي مباشر معيق للتجارة يخلف أثرا سلبيا على تدفقاتها.²

ويختلف نوع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير وفقاً لمستوى تقدم البلد المضيف، حيث تشير الأدبيات أن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أكثر تقدما يتجه نحو التصدير، وتكون مملوكة بالكامل للشركة الأم الأجنبية حيث تكون السيطرة على جوانب تكنولوجيا الإنتاج أو جودة المنتج ذات أهمية قصوى مما يتطلب اندماجا أكثر في عمليات إنتاج الشركة الأم، وأكثر احتمالا لاستغلال الميزة النسبية للاقتصاد المضيف؛ أما المشاريع المشتركة أو بالتراخيص والتي تتطوي على مشاركة أكثر مرونة من قبل الشركة الأم، يتم اختيارها عندما يحتاج المستثمرون إلى الوصول إلى

¹-Sarbjit Chaudhuri, Ujjaini Mukhopadhyay, opt cit, p.7,8.

²-Imad Moosa: "Foreign Direct Investment Theory, Evidence and Practice", January 2002, p.5,6. <https://www.researchgate.net/publication/265453721>

المعلومات، وخاصة حول ظروف السوق المحلية؛ وبذلك فإن اختيار وضع التحكم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقدم البلد المضيف في التحول الاقتصادي¹.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف الدوافع والأسباب من وراء تشجيع هذه الحركة الدولية لرؤوس الأموال في مختلف أشكالها، حيث تقدم مزايا لكل من الجهة المُصدرة لها (المستثمر) والدولة المضيفة، هذه الحوافز شجعت الطرفين على السماح بتدفق أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن إيجاز دوافع الطرفين فيما يلي:

1- دوافع المستثمر الأجنبي: إن لجوء المستثمر سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً إلى استثمار أمواله وخبرته الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية تحركه جملة من الدوافع والحوافز أهمها:

▪ **البحث عن الموارد:** من أهم دوافع المستثمر الأجنبي هو الاستفادة من المزايا النسبية التي قد تتمتع بها الدول الأخرى، والمتمثلة أساساً في موارد عالية الجودة بتكلفة أقل مما هي عليه في بلده الأصلي، وبشكل عام فإن الموارد المعنية هي: الموارد الطبيعية؛ العمالة غير الماهرة أو المتوسطة المهارة الأرخص...، فقد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خام أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة أو يحتاج إلى توفير عمالة رخيصة، و بهدف ضمان التدفق المستمر لهذه المواد والأجزاء بالكمية والجودة المطلوبة والأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المنتج المصدر لهذه المواد، وأفضل مثال على ذلك الاستثمارات الخارجية للشركات اليابانية، ويساهم هذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة في زيادة صادراتها من المواد الأولية أو النصف مصنعة وكذلك زيادة وارداتها من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة.

بالإضافة إلى هذه المزايا قد يستفيد المستثمر الأجنبي من حوافز تتنافس معظم الدول التي تسعى في جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية في تقديمها، في صورة تخفيضات للضرائب أو الإعفاء منها أو دعم على الخدمات العامة مثل الطاقة أو أماكن إقامة هذه الاستثمارات... إلخ، هذه المزايا تسهم في تخفيض تكاليف تلك الاستثمارات وتشكل حافزاً قوياً للمستثمرين الأجانب.

▪ **البحث عن الأسواق والرغبة في التوسع:** قد يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع لمشروعاتهم في أسواق دول معينة بإعطاء الأولوية لحجم وقوة الشراء فيها، باعتبارها من أهم أسواق منتجاتهم للاستحواذ عليها ومواجهة غيرهم من المنافسين، للقضاء على ارتفاع تكاليف التصدير إلى هذه الأسواق و تسفيد من مزايا انخفاض تكاليف النقل وأعباء القيود المفروضة على الواردات في هذه الدول، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها؛ كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ لتصريف فائض الإنتاج

¹-Hans-Peter Lankes And A. J. Venables : "Foreign Direct Investment In Economic Transition : The Changing Pattern Of Investments", Economics Of Transition, Volume 4, Issue 2, October 1996, P.333-334.
<https://doi.org/10.1111/j.1468-0351.1996.tb00176.x>

الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وهو الأمر التي تنتهجه شركات إنتاج السيارات في الدول الكبرى لزيادة حجم المبيعات والاستفادة من وفورات الحجم الكبير للإنتاج وبخاصة في قطاع الصناعة، ويكون لذلك أثارا توسعية على التجارة بزيادة الصادرات والواردات.¹

■ **البحث عن الكفاءة وتعظيم معدل العائد على رأس المال:** يهتم الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الكفاءة بالسياسات التي تسهل استيراد وتصدير السلع والخدمات، وتقلل من تكاليف الإنتاج والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وهي وسيلة هامة للدول النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي، وغالباً ما يوجد هذا الدافع في مرحلة نضج عمليات المستثمر الأجنبي الذي يستثمر في البداية في الموارد الطبيعية أو الأسواق الجديدة، ثم يعزز أعماله من خلال استثمارات تهدف إلى زيادة الكفاءة، وتتم مثل هذه الاستثمارات في الحالات التي يكون فيها لدى المستثمر خطط طويلة الأجل أو غير محدودة إذا كان الوصول إلى الأسواق الإقليمية مجانياً وكانت تلك الأسواق متطورة بشكل كبير، ويوجد هذا النوع من الاستثمار خاصة في أمريكا الشمالية (مجال ناقتا) أو الاتحاد الأوروبي.²

وكأي استثمار فإن تعظيم معدلات عوائد الاستثمارات من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج الخاصة بالمواد الأولية أو الأيدي العاملة الرخيصة أو تخفيض تكاليف التصدير...، في ظل إمكانية تحويل هذه العوائد الاستثمارية إلى البلد الأم، يمثل أهم دوافع نقل المستثمرين لعملياتهم الإنتاجية إلى الدول الأخرى.

■ **البحث عن الأصول الاستراتيجية:** تتبع الشركات المتعددة الجنسيات استراتيجيات تكامل عالمية أو إقليمية لضمان القوة التنافسية في بيئة غير معروفة، ويمكن العثور على هذا النوع من الاستثمارات عندما تقرر شراء أصول معينة أو الدخول في تحالفات من أجل تعزيز المصالح الاستراتيجية طويلة المدى، بالحصول على التقنيات والعلامات التجارية التي يمكن أن تعزز عملياتها، كشرائها للشركات المحلية بما في ذلك المشاركة في خصصة الشركات المملوكة للدولة لضمان السوق المستهدف، وتوجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المخصصة لهذا الغرض خاصة في البلدان المتقدمة.

■ **سياسة دولة المستثمر:** تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها ومستثمريها على الاستثمار في الخارج، نظراً للفوائد العديدة التي تلحقها هذه الاستثمارات باقتصادها الوطني، فعلى غرار الفوائد الاقتصادية (فتح أسواق جديدة، زيادة حجم تجارتها الدولية، تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة...) مما يؤدي إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في العلاقات الاقتصادية الدولية، هناك مصالح استراتيجية تسعى الدول الكبرى لتحقيقها بتعزيز استثمارات مواطنيها في الخارج لمساعدة الدول الحليفة على النمو والتقدم حتى تضمن ولاءها الدائم، كوسيلة أكثر فعالية وأقل تكلفة من المساعدات

¹-محمد صقر، سمير شرف، رولا غازي اسماعيل: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، 2006، سوريا، ص.165.

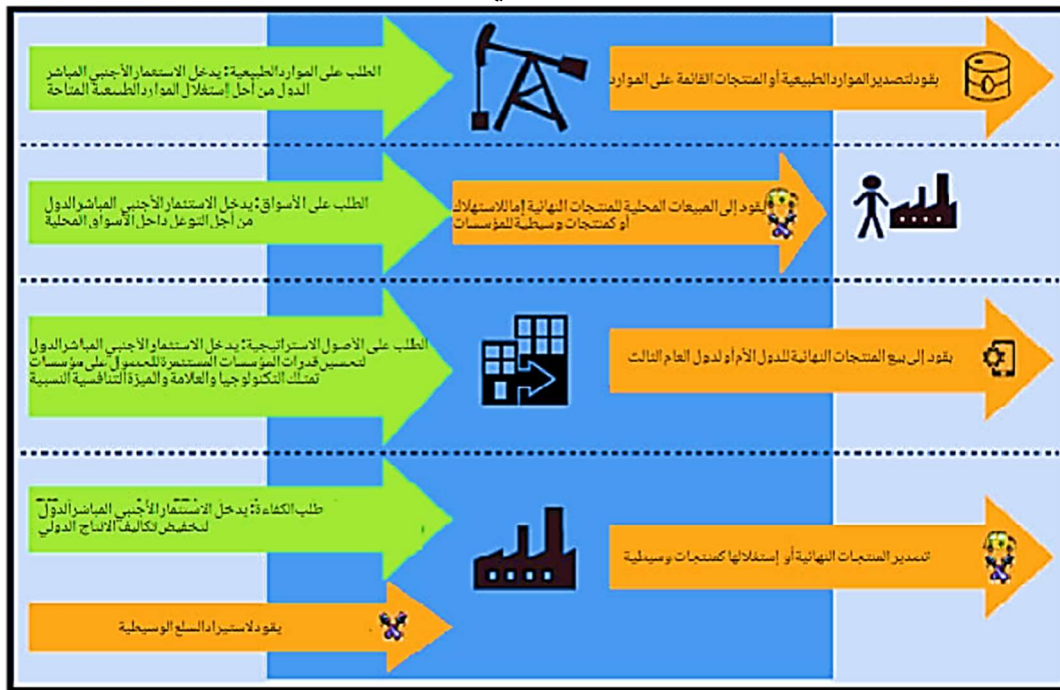
²-Maria SARBU, Luliana GAVR: "Forms And Motivation Of Foreign Direct Investment", Theoretical Article, SEA- Pratical Application Of Science, Volume 2, Issue 1(3), 2014, P.536.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

الحكومية المباشرة في الحفاظ على علاقات قوية مع حكومات هذه الدول، وفرض السيطرة على الاقتصاد الدولي، وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري بما يجبر الدول الضعيفة على الخضوع لمنطق الأقوى، في هذا السياق، كانت الحكومة الأمريكية تشجع رجال الأعمال على استثمار أموالهم في الخارج من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع مختلف دول العالم لحماية أموال مستثمريها في الدول المضيفة كجزء من استراتيجيتها خلال الحرب الباردة لمواجهة التوسع الشيوعي والتصدي له.¹

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم على أساس فئة واحدة من الدوافع، بل في معظم الأحيان يتم العثور عليه على شكل مجموعات، ويرتكز أساساً على الدوافع الاقتصادية وعلى التوقعات المتعلقة بالحصول على مختلف الفوائد الاستثمارية، وقد حدد الاقتصاديان (Dunning & Lundan 2008) إطاراً يميز أهم الدوافع الرئيسية المحركة للمستثمر الأجنبي كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): إطار دافعية المستثمر الأجنبي وفقاً لـ Dunning & Lundan



Source: World Bank Group: **Foreign Investor Perspectives and Policy Implications**, Global Investment Competitiveness Report 2017/2018, Washington, 2018, p.22.

وبالتالي هناك أربعة دوافع أساسية تحرك المستثمر الأجنبي تتمثل في: الموارد الطبيعية في البلد المضيف، الوصول إلى سوق البلد المضيف، الأصول الاستراتيجية للشركات في سوق المضيف، أو توفير التكاليف من خلال كفاءة الإنتاج العالية، هذا النوع الأخير من الاستثمار يرتبط عادةً بترحيل مراحل الإنتاج

¹ - فاضل صالح الزهاوي: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجموعة الأبحاث المقدمة للمؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، 25-27 أبريل 2011، ص- ص، 225-

إلى البلد المضيف، وبالتالي يكون موجهاً للتصدير، ويمكن أن يكون لجميع أنواع الاستثمار الأربعة فوائد مهمة، وإن كانت متفاوتة، لاقتصاد البلد المضيف وهذا ما يبينه العنصر الموالي.

2- **دوافع الدولة المضيئة:** تسعى معظم الدول وفي مقدمتها الدول النامية إلى اجتذاب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا العديدة المقترنة به، وتتمثل أهم هذه المزايا في:

▪ **خلق فرص العمل وتعزيز مهارات القوى العاملة:** تخلق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فرص عمل جديدة في الأنشطة الاستثمارية التي يتم انشاؤها خاصة كثيفة العمالة، أو في الأنشطة الأخرى ذات العلاقات الأمامية والخلفية مع مجال الاستثمار، مما يساهم في امتصاص الوفرة النسبية لعنصر العمل، ويوفر حلاً لمشكلة البطالة الناتجة عن قصور الاستثمارات المحلية، كما يساعد ذلك في الحد من هجرة العمالة والخبرات الوطنية نظراً لارتفاع مستوى الأجور والتحفيزات ويحقق الاستقرار لسوق العمل، ويعد معدل التوظيف مؤشراً أساسياً يسهل متابعته ويكون محور اهتمام حكومات البلدان المستفيدة.

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج معظم الأنشطة التي يهتم بها المستثمرون الأجانب إلى عمالة ذات مهارات عالية، وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات أن لديها وصول عالمي إلى الأفراد ذوي المهارات والمعرفة المتقدمة ويمكنها نقل هذه المهارات والمعرفة إلى فروعها الأجنبية بإحضار الخبراء وإنشاء مرافق تدريب حديثة، مما يتيح فرصاً للتطوير المهني للموظفين المحليين على التقنيات والتكنولوجيا المتطورة ويساهم ذلك في تكوين رأس المال البشري، ويمكن للموظفين المحليين المدربين الانتقال أيضاً إلى الشركات المملوكة محلياً أو إنشاء أعمال تجارية خاصة بهم¹.

▪ **التداعيات التكنولوجية وتحسين القدرة التنافسية في الشركات المحلية:** يقدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقنيات جديدة في اقتصادات البلد المضيف، فالتقنيات المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية متفوقة على تلك المتاحة محلياً، ويمكن للشركات المحلية الوصول إلى هذه التقنيات من خلال عدة آليات: الارتباطات بين المشترين والموردين، التراخيص، التعاقدات الفرعية، التنقل والتدريب العمالي، وتداعيات التدريب...، تعتمد جميع هذه الآليات على قدرة الارتباطات التي تُنشأ بين القطاعات الأجنبية والمحلية؛ كما يمتلك المستثمرون الأجانب مجموعة من المزايا غير التكنولوجية التي قد تعزز كفاءة وتنافسية أنشطة الإنتاج في البلد المضيف من خلال تأثيرات الانتشار الإيجابية للمزايا المعرفية والقدرات الإدارية، والنطاق التنظيمي، والكفاءة الأكبر في تنسيق الموارد، هذه التأثيرات التنافسية الإيجابية تحسن الإنتاجية الكلية ويرتبط تحققها بطريقة استجابة الشركات المحلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسعيها لتصبح أكثر إنتاجية وكفاءة وتجنب ما يمكن مواجهته من آثار سلبية خارجية².

¹-United Nations Conference on Trade and Development: **Foreign Direct Investment and the Challenge of Development**, World Investment Report 1999, United Nations, New York, Geneva, 1999, p.xxvi.

²-Read Robert: **Foreign Direct Investment In Small Island Developing States**, WIDER Research Paper, No. 2007/28, ISBN 9291909696=978-92-9190-969-8, The United Nations University World Institute For Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki, 2007, P.4, 5.

▪ **زيادة حجم رأس المال المستثمر في الاقتصاد:** يعد الاستثمار الأجنبي وسيلة لسد الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، نظرا لعدم كفاية الموارد المالية الذاتية للدول المضيفة في تلبية احتياجات التوسع في إنشاء المشاريع الإنتاجية في مختلف المجالات وشراء المعدات والتكنولوجيا، لتمويل التنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الرأسمالية للاستثمارات الكبرى، فقد أصبح مصدراً مهماً للأموال يتيح إمكانية نقل الموارد إلى البلدان النامية دون تحمل أعباء ثابتة كما في حالة القروض، خاصة وأنه منذ أعقاب أزمة الديون الدولية في أوائل الثمانينات تضاءلت إمكانية الوصول إلى وسائل التمويل الأخرى. والاستثمار الأجنبي ليس مجرد عملات أجنبية تسد فجوة نقدية كمية، ولكنه عبارة عن آلات ومعدات متطورة، وخبرات تنظيمية ومالية وفنية وإدارية وتسويقية، كل هذه الموارد سببت نذرتها في الدول النامية الكثير من المشاكل التي عرقلت تنفيذ خططها التنموية.¹

▪ **تحسين ميزان المدفوعات وإيرادات الموازنة العامة:** نظراً لأن معظم الدول النامية تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها الخارجية، فإنها تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للإسهام في تقليل هذا العجز دون أن يترتب عليها التزام بمدفوعات مالية مستقبلاً إلا إذا حقق المشروع الأجنبي أرباحاً، فانتهاج الاستثمار الأجنبي المباشر لاستراتيجية التوجه إلى التصدير أو استراتيجية الإحلال محل الواردات يسهم في زيادة حصيله الصرف بالدولة المضيفة نتيجة تقليل المدفوعات النقدية بالنقد الأجنبي للخارج، بالإضافة إلى أن عملية إدخال المعدات والتجهيزات اللازمة لعمليات الإنتاج من الدولة الأم يوفر العملات الأجنبية اللازمة لاستيرادها، بما يساعد في الحد من عجز ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة.² كما أن إيرادات الموازنة الحكومية تزيد نظراً لزيادة الإيرادات من الضرائب على الأجور، نتيجة الوظائف جديدة وارتفاع مستويات الأجور، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تخلق مساهمين جدد في الاقتصاد، حتى لو استفادوا من بعض الحوافز الضريبية سيؤدي نشاطهم إلى زيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى البلد المستفيد.

▪ **تحقيق التغيير الهيكلي:** التغيير الهيكلي هو تحويل العمالة والموارد الأخرى من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية بما يحفز النمو الاقتصادي، ولطالما شكل ذلك تحدياً كبيراً في اقتصادات البلدان النامية، التي تعاني من عدم نضوج قطاعها الصناعي بما يكفي لقيادة عملية التغيير الهيكلي فيها، نظراً لما يتطلبه من موارد هائلة وافتقارها إلى التكنولوجيا ورأس المال البشري، وصعوبات في استخدام التكنولوجيا الجديدة؛ وقد أظهرت بعض التجارب الناجحة كتجربة النمرور الآسيوية التي اعتمدت الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية أساسية لتحقيق التغيير البنوي من خلال معالجة فجوات الموارد وضخ رأس المال الجديد، والمهارات الإدارية والتكنولوجيا المتطورة، والقيام باستثمارات جديدة

¹- محمد مسعود خليفة الثعلب، خالد علي أحمد كاجيجي: الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرده، مرجع سابق، ص.4.

²-علي عبد الوهاب نجا: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص46.

في القطاع الصناعي وتعزيز الصناعات المحلية الوليدة بفعل التأثيرات داخل القطاع" أو "تأثير التغيير الهيكلي" ومختلف التأثيرات غير المباشرة، باعتباره القطاع الأكثر أهمية للتنمية لاتساع نطاق تخصصه، وقدرته على إقامة روابط مع القطاعات الأخرى، وإنتاج منتجات قابلة للتداول وتعزيز ارتباط الاقتصاد المحلي بالسوق العالمية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، إلا إنه لا ينبغي للبلدان النامية أن تهتم بكمية الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل أيضاً بنوعيته وتوجيهه إلى قطاع التصنيع والقطاع القائم على التصدير.¹

المطلب الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات وجه الاستثمار الأجنبي المباشر

يتم تنفيذ معظم الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات **Multinational Corporation**، والتي تمارس نشاطها الاقتصادي في مختلف دول العالم، وتتمتع بإمكانيات مادية وبشرية هائلة ساعدتها على الانتشار الواسع والسريع وأصبحت معروفة عالمياً مثل **Philips**، **IBM**، **Toyota**، **Nestlé**، **Coca-Cola**، **McDonalds**....، انتشرت معظم هذه الشركات منذ أواخر القرن التاسع عشر ونمت بمعدل يفوق نمو اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة نفسها، خاصة مع تدويل الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية لنشاطها الإنتاجي وتوسيع استثماراتها خارج حدودها الإقليمية والوطنية وتمتعت بسيطرتها على سياسات وموارد العديد من دول العالم.

1- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:

وفقاً لـ **Dunning** "الشركة المتعددة الجنسيات أو عبر الوطنية **MNC** هي التي تعمل في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وتمتلك وتسيطر على أنشطة ذات قيمة مضافة في أكثر من دولة واحدة"²، ويمكن تعريفها على نطاق واسع بأنها شركة تمتلك أو تسيطر على شركات تأسست في العديد من البلدان وقادرة على تطوير استراتيجية تعتمد على الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلدان، يحركها الاستثمار الأجنبي المباشر³؛ وتعرف أيضاً على أنها كيان تجاري لديه واحدة أو أكثر من الشركات الأجنبية التابعة التي تمتلك فيها الشركة الأم حصة ملكية بنسبة 10% على الأقل، وهي مسؤولة عن أجزاء كبيرة من الإنتاج العالمي والتوظيف والاستثمار والتجارة الدولية والبحث والابتكار، وتؤثر القرارات التي تتخذها هذه الشركات على من يعملون لديها، ويشتركون منها، ويتعاملون معها، ويتنافسون معها، كما تؤثر على اقتصادات ومجتمعات الأماكن التي تتواجد فيها.

¹-Ezo Emako, Seid Nuru & Mesfin Menza: "The Effect Of Foreign Direct Investment On Structural Change In Developing Countries: An Examination Of The Labor Productivity Dimension", Cogent Business & Management, 9:1, 2135209, 2022, Taylor & Francis Group, P-P, 1-27.
<https://doi.org/10.1080/23311975.2022.2135209>

²-J. H. Dunning, Sarianna M. Lundan: **Multinational Enterprises and the Global Economy**, Second Edition, Edward Elgar Publishing, USA, 2008, p. 3. ISBN: 978 1 84376 525 7

³-ÉRIC Jasmin: **Nouvelle Économie Et Firmes Multinationales Les Enjeux Théoriques Et Analytiques : Le Paradigme Éclectique**, Centre Études internationales et Mondialisation CEIM, AVRIL 2003, Institut d'études internationales de Montréal, Université du Québec, , P.4.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

وفي لغة الاقتصاد الحديث نجد "الشركات المتعددة الجنسيات" و"الدولية" و"العابرة القارات" وكذلك "الشركات عبر الوطنية" أو "العالمية"، دون أن يتم تحديد دقيق لمعنى كل من هذه المصطلحات، وكثيراً ما يستخدمها المؤلفون بالتبادل رغم أنه يمكن التمييز بينها، حيث تطور استعمال هذه المصطلحات مع التغيرات في طبيعة العمليات التجارية الدولية التي تمارسها هذه الشركات، فيشار باسم "شركة أعمال دولية" تقليدياً إلى نشاط الاستيراد والتصدير عبر الحدود، أين يتم إنتاج البضائع في السوق المحلية لتصديرها إلى الخارج، وينتج عن هذه المعاملات آثاراً مالية تتعلق بعملية الدفع بين المشتريين والبائعين عبر الحدود الوطنية؛ وقد تسعى الشركة الدولية إلى التوسع بطريقة تجعلها أقرب إلى المستهلكين الأجانب، وتقوم بالإنتاج في الداخل والخارج، من خلال تأسيس فروع لها في البلدان الأجنبية عبر شركات تابعة ومشاريع مشتركة فيتوسع نشاطها عبر الحدود بشكل أكبر متجاهلين بذلك المنطقة الرمادية التي تمر فيها الشركات بعملية التحول إلى شركات "عبر وطنية"*، حتى يصبح التمييز بين "الوطن" و"الخارج" غير واضح، وقد تنشأ صعوبات فيما يتعلق بتحديد "الوطن الأصلي"، وتتحول في هذه الحالة إلى "شركة عبر وطنية" تتولى وتتغمس في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمثل توسعاً تنظيمياً داخلياً للشركات المتعددة الجنسيات، وإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات وثيقة للغاية بحيث يمكن استخدام دافع الاستثمار الأجنبي المباشر للتمييز بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الأخرى. لذلك ارتبطت تدفقات رأس المال بين الدول، بظهور شركات عملاقة تهيمن على الأسواق العالمية والتجارة والاستثمار، تعمل كوحدات متكاملة عبر الحدود الوطنية، ومن أجل وصف الشركات عبر الوطنية، يُمكننا التمييز اقتصادياً بالتركيز على الحجم والانتشار الجغرافي ومدى المشاركة الأجنبية للشركات عبر الوطنية، فيتضح الفرق بين الشركة عبر الوطنية وشركة محلية كبيرة لا تستثمر إلا القليل في الخارج؛ أو شركة محلية قد تستثمر في الخارج ولكنها تظل وحدة اقتصادية صغيرة؛ أو شركة كبيرة تستثمر في الخارج ولكن فقط في بلد واحد أو بلدين؛ أو مستثمر كبير في المحفظة الاستثمارية لا يسعى إلى التحكم في استثماراته أو المخاطرة في مجال ريادة الأعمال، وقد تم استخدام هذا النوع من التعريف من قبل جامعة هارفارد، كما اقترحت لجنة التعريفات الأمريكية أن "الشركة النموذجية المتعددة الجنسيات هي شركة يتجاوز صافي مبيعاتها 100 مليون دولار، ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في مرافق التصنيع

* تعتمد UNCTAD على مؤشر درجة عبر الوطنية للشركات، تم اعداده منذ عام 1990 لأكثر 100 شركة، يوضح بعض جوانب عمق مشاركة الشركات عبر الوطنية في الخارج من خلال مقارنة أنشطة الشركة في الخارج وتلك الموجودة في اقتصادها المحلي، وهو مركب من ثلاث نسب: الأصول الأجنبية / إجمالي الأصول؛ والمبيعات الأجنبية / إجمالي المبيعات؛ والعمالة الأجنبية / إجمالي العمالة، ويجسد أهمية الأصول الأجنبية والمبيعات والتوظيف في الأنشطة الشاملة للشركة. أنظر المرجع:

United Nations Conference On Trade And Development: **World Investment Report 1999 Foreign Direct Investment And The Challenge Of Development**, United Nations, New York, Geneva, 1999, P.82.

عادة ما لا يقل عن 15 إلى 20 % من إجمالي استثمارات الشركة بما يكفي للسيطرة التشغيلية على المؤسسة بدلاً من استثمار المحفظة.¹

وبشكل عام، يمكن أن نعتبرها شركات كبيرة جدًا ذات عمليات واسعة النطاق تعمل بطريقة متماسكة لتحقيق أقصى قدر من الأرباح أو النمو، تكمن أهميتها في أن نشاطها لا يقتصر في الهيمنة بشكل كبير على الاستثمار الدولي فحسب، بل أيضًا على الإنتاج والتجارة والتمويل والتكنولوجيا عالمياً. ووفقاً لـ UNCTAD(1999) يمكن التمييز بين الشركة التابعة وهي مؤسسة مدمجة في البلد المضيف، يمتلك فيها كيان آخر بشكل مباشر أكثر من نصف حقوق التصويت للمساهمين وله الحق في تعيين أو عزل أغلبية أعضاء الإدارة؛ الشركة الزميلة وهي مؤسسة مسجلة في البلد المضيف يمتلك فيها المستثمر ما لا يقل عن 10 %، ولكن ليس أكثر من النصف من قوة التصويت للمساهمين؛ الفرع وهو مؤسسة فردية مملوكة كلياً أو مشتركاً في البلد المضيف، وتتخذ شكل مكتب دائم للمستثمر الأجنبي أو شراكة فردية أو مشروع مشترك وقد يشير الفرع أيضاً إلى الأراضي والهياكل والمعدات غير المنقولة والمعدات المتحركة (مثل منصات حفر النفط والسفن) العاملة في بلد آخر غير بلد المستثمر.

2- خصائص ومؤشرات الشركات المتعددة الجنسيات:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من الشركات، ويمكن التعبير عن ذلك بمجموعة من المؤشرات.

2-1- خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

حدد Lall & Streeten (1977) أهم السمات التي تميز الشركات المتعددة الجنسيات، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- تهيمن الشركات المتعددة الجنسيات على بعض الصناعات الاحتكارية أو احتكار القلة التي تتميز بأهمية التسويق والتكنولوجيا الحديثة، مما يجعلها تتمتع بمزايا احتكارية ومهارات فنية وإدارية ذات كفاءات عالية ومتخصصة، خاصة مع تمتعها بإمكانيات التمويل الكبير وسهولة الاقتراض من الأسواق المالية العالمية، والأساليب التسويقية المتطورة من خلال اتساع شبكات التوزيع والتسويق عبر جميع أنحاء العالم، مما يتيح لها قدرات تنافسية ضخمة لتعظيم أرباحها وإيراداتها؛
- تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمنتجاتها الجديدة والمتقدمة مع تنوعها وارتفاع قيمتها المضافة، هذا ما يعكسه حجم إنفاقها على البحث والتطوير واعتمادها تقنيات الإنتاج الأكثر تقدماً في مجالات

¹-Sanjaya Lall, Paul Streeten: **Foreign Investment, Transnationals And Developing Countries**, First Edition, 1977, Macmillan Press Ltd, P.11. (Ebook) ISBN 978-1-349-02290-8

²- احمد عباس عبد الله، احمد محمد جاسم: "دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 29، 2012، العراق، ص-ص، 51-70.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

تخصصها، لتلبي احتياجات المستهلكين ذوي الدخل المرتفع نسبيًا والأذواق المتطورة والذين يستجيبون لتقنيات التسويق الحديثة؛

■ يميل توسع الشركة متعددة الجنسيات إلى إعادة خلق ظروف احتكار القلة في السوق المضيفة، مع انتشارها الجغرافي نتيجة اتساع استثماراتها، وكبر حجم السوق التي تغطيها، وانتشار فروعها في جميع أنحاء العالم، وساعدها في ذلك تقدمها التكنولوجي خاصة في مجال المعلومات والاتصالات؛

■ تجذب الشركات متعددة الجنسيات إلى الاقتصادات الكبيرة والنامية التي تتمتع بظروف سياسية مستقرة إلى حد معقول، وتتوفر الموارد الطبيعية فيها وانخفاض تكلفتها، وتفضل الملكية الكاملة أو بالأغلبية للشركات التابعة لها، بالإضافة إلى تأثيرها على هيكل السلطة الاجتماعية والسياسية في البلدان المتقدمة والنامية بفعل تنامي دورها دوليًا؛

■ اعتمادها أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل الدولي، حيث انتقلت من تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة إلى تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة وأصبحت كل دولة تنتج جزءًا أو أكثر من السلعة الواحدة هذا ما يتيح فرصة خاصة للدول النامية على اختراق الأسواق في كثير من المنتجات واكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من المنتجات والقطاعات؛

■ ارتفاع مستوى تنوع أنشطتها وتقسيماتها وإنشائها للتحالفات الاستراتيجية، سعيًا لتقليل المخاطر وتحقيق مصالحها الاقتصادية وتعزيز قدرتها التنافسية والتسويقية في إطار أسواق عالمية مفتوحة.

وقد أثبتت معظم الدراسات التجريبية لسلوك الشركات متعددة الجنسيات أن هناك العديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات، أهمها ارتفاع الإنفاق على البحث والتطوير وعلى الإعلانات، وحجم الشركة، وكثافة التجارة الخارجية، ارتفاع مستوى الأرباح، الإنتاج الأجنبي وتماييز منتجاتها بالإضافة إلى العديد من المتغيرات الأخرى ويبقى الحجم هو العامل المميز الأكثر أهمية.

2-2- قياس تدويل الشركات المتعددة الجنسيات:

هناك العديد من المؤشرات لقياس مدى كون هذه الشركات "متعددة الجنسيات" وعبر وطنية، اعتمدت UNCTAD على مؤشر درجة عبر الوطنية للشركات، تم اعداده منذ عام 1995 لأكثر من 100 شركة، يوضح بعض جوانب عمق مشاركة الشركات عبر الوطنية في الخارج من خلال مقارنة أنشطة الشركة في الخارج وتلك الموجودة في اقتصادها المحلي، وهو مركب من ثلاث أبعاد: الأصول الأجنبية إلى إجمالي الأصول؛ والمبيعات الأجنبية إلى إجمالي المبيعات؛ والعمالة الأجنبية إلى إجمالي العمالة، هذه النسب تجسد أهمية الأصول الأجنبية والتوظيف في الأنشطة الشاملة للشركة¹، ويعتمد هذا المؤشر على الإطار المفاهيمي القائم على الانقسام في موقع الأنشطة التجارية بين البلدان الأصلية والدول الأجنبية.

¹United Nations Conference On Trade And Development: **World Investment Report 1999 Foreign Direct Investment And The Challenge Of Development**, United Nations, New York, Geneva, 1999, P.82.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

وحسب (1998) Letto-Gillies يمكن اعتماد مؤشر الانتشار الجغرافي لأنشطة الشركات عبر الوطنية ويعرف أيضا بمؤشر الشبكة لتقييم مدى امتداد شبكة أنشطة الشركات إلى مختلف البلدان في العالم من خلال أخذ عدد "الروابط" المباشرة - الشركات التابعة أو الزميلة أو كليهما - لكل شركة ضمن نطاق محدد من حيث عدد البلدان التي تعمل فيها الشركة، ويتم حسابه عن طريق النسبة n/n^* حيث n عدد الدول الأجنبية التي تنشط فيها الشركة، n^* هو إجمالي عدد البلدان التي يحتمل أن يوجد فيها مخزون داخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر ناقص 1 للسماح بحقيقة أن البلد الأصلي لا ينبغي إدراجه في العدد المحتمل للبلدان الأجنبية، ويأخذ مؤشر انتشار الشبكة في الاعتبار الانتشار الإجمالي للبلدان بدلاً من التكوين المحلي/الأجنبي، فهو يتعلق بموقع الروابط بشكل عام وليس بقيمة أو "كم" تلك الأنشطة، ولا يميز بين الميل إلى نشر المبيعات المباشرة عبر البلدان والميل إلى نشر مرافق الإنتاج، بعض الروابط عبارة عن نقاط بيع، وبعضها الآخر عبارة عن مصانع إنتاج، وبعضها كبير من حيث القيمة المضافة و/أو العمالة¹. كما اقترح (2000) Dorrenbacher مجموعة من المؤشرات أطلق عليها اسم مؤشرات التدويل الفردية كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): مؤشرات التدويل الفردية

مؤشرات الهيكلية	مؤشرات الأداء	مؤشرات الاتجاهات
<p>1- المتعلقة بالأنشطة الخارجية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد الدول التي تنشط فيها الشركة ▪ عدد أو نسبة الشركات التابعة الأجنبية ▪ عدد أو نسبة حالات المشاركة غير الرأسمالية في الخارج (مثل التحالفات الاستراتيجية، الامتيازات ▪ مقدار أو نسبة الأصول الأجنبية ▪ مقدار أو نسبة القيمة المضافة في الخارج ▪ مقدار أو نسبة المصادر في الخارج ▪ عدد أو نسبة الموظفين الأجانب <p>2- المتعلقة بهيكل الإدارة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد أسواق الأوراق المالية المدرجة فيها الشركة ▪ مقدار أو نسبة الأسهم المملوكة للأجانب ▪ عدد أو نسبة غير المواطنين في مجلس الإدارة 	<p>1- المبيعات الخارجية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الطلب: حجم المبيعات الأجنبية حسب موقع العميل وتساوي الصادرات من الوطن الأم + إيرادات الشركات التابعة التابعة إيراداتها من الصادرات إلى الوطن الأم ▪ العرض: حجم مبيعات الشركات الأجنبية التابعة مجموع إيرادات الشركات التابعة الأجنبية <p>2- الدخل التشغيلي في الخارج:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ مجموع الدخل التشغيلي للشركات الأجنبية التابعة 	<p>1- مؤشرات بسيطة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ أسلوب الإدارة: موجه نحو البلد الأم، موجه نحو البلد المضيف، أو إقليمي، أو جغرافي، أو نحو العالم وفقاً لما يلي: التعقيد التنظيمي، السلطة، اتخاذ القرار، تدفقات الاتصالات، التوظيف، الرقابة. <p>2- مؤشرات قوية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الخبرة الدولية للمديرين التنفيذيين ▪ المدة التراكمية للسنوات التي قضى فيها المديرون التنفيذيون عملهم في الخارج، موزونة بإجمالي سنوات خبرتهم العملية.

¹ - Letto-Gillies, Grazia: "Different Conceptual Frameworks For The Assessment Of The Degree Of Internationalization: An Empirical Analysis Of Various Indices For The Top 100 Transnational Corporations", Transnational Corporations, volume 7, N° 1, April 1998, UNCTAD, p, p.26, 27.

Source: Christoph Dörrenbacher: "Measuring Corporate Internationalisation", Intereconomics, volume 35, No 3, May 2000, Springer, P.120. **Doi:**10.1007/Bf02927197 10.1002/Abio.370040210

تحاول هذه المؤشرات إعطاء صورة للتشابك الدولي للشركة، وتصف مدى تدويل هياكل إدارة الشركة؛ ودرجة نجاح أو فشل نشاطات الشركة المرتبطة بالدول الأجنبية خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة واحدة)، وكذلك مؤشر الدوران في الخارج والدخل التشغيلي، مع إعطاء صورة عن كيفية رؤية الشركات متعددة الجنسيات للدول الأجنبية وكيفية تعاملها مع فروعها في الدول الأجنبية، مع التركيز على الإدارة وكيفية اتخاذ القرارات في شركة متعددة الجنسيات من طرف المديرين الذين تلعب خبرتهم الدولية في ممارسة الأعمال التجارية حول العالم دورا كبيرا في توجيه استراتيجيات الشركة.

3- التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعود تاريخ التطور الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر، فلقد صاحب التطور الصناعي البريطاني ارتفاع في حجم ونوعية المنتجات والتجارة، ترافق ذلك بنمو استثمارات الدول الاستعمارية بهدف توسيع الأسواق وتوفير مصادر لاستغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها مشاريعها الاستثمارية، فمولت مشاريع انشاء السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية والموانئ خاصة مع ظروف الحرية الاقتصادية وثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب مما خفض الأخطار المصاحبة للتدفقات الدولية لرؤوس الأموال، واتخذ الاستثمار الأجنبي في الأساس شكل الإقراض من جانب بريطانيا لتمويل التنمية الاقتصادية في بلدان أخرى فضلا عن ملكية الأصول المالية، من جهة أخرى كان هناك اتجاه للشركات الأجنبية من أجل تحسين الدخول إلى السوق البريطانية كمصنعي للسلع الاستهلاكية، وقد فشلت هذه المحاولات باستثناء شركة **Singer Manufacturing Company** ، باعتبارها استثمار من نوع مختلف تماما، سعت لاستخدام بريطانيا كمنصة للتصدير، وظهرت كأول شركة متعددة الجنسيات حديثة في العالم وأصبحت من أكبر الشركات بحلول عام 1900؛ ومع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل كبير خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين (1914-1944) بسبب ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانهايار قاعدة الذهب وتصفية معظم الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة، فقدت بريطانيا مكانتها كدائن عالمي رئيسي، إلا أنها كانت من أهم الاقتصادات المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لفترة طويلة في قطاع التصنيع البريطاني.¹

إن الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في أوائل القرن التاسع عشر كان بطبيعته "بين الشمال والجنوب"، أي أن البلدان الأصلية (بلدان أوروبا والولايات المتحدة وكندا واليابان)، والبلدان المضيفة هي الأقل تقدما (في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية)، وتركز بشكل كبير في الصناعات القائمة على إعادة الموارد وفي النقل والمرافق العامة، وتشير التقديرات إلى أنه في عام 1914 كانت حصص الاستثمار

¹- Andrew C, Godley: "Pioneering Foreign Direct Investment in British Manufacturing", Business History Review, Vol 73, No 3, Autumn 1999, The President and Fellows of Harvard College, p-p, 394-429. <https://doi.org/10.2307/3116182>

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

البريطاني المباشر المتجه إلى الخارج في هذين القطاعين 53 % و 3.1 % على التوالي، وأن حصة كلا القطاعين مجتمعة من الاستثمارات الخارجية الأمريكية المباشرة بلغت 68 %، مع تزايد حصة الصناعات التحويلية لتشكّل نسبة 1.8 % .

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 59.1 % ، نظراً لتمتعها بفائض تجاري كبير سمح لها بتنفيذ مشروع مارشال 1947 لإعادة إعمار أوروبا، وقدرت استثماراتها الخارجية بحوالي 788.1 مليون دولار خلال الفترة (1949-1952) هذا التوسع كان بفعل الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية التي تضاعفت فروعها خلال الفترة (1950-1956) من 700 إلى 23000 فرع سعت للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية، فضلاً عن التوجه نحو الصناعة التحويلية خاصة مع تطور وسائل النقل والاتصالات التي سهلت ممارسة السيطرة عن بعد، وتطبيق الووم أ لقوانين ضرائب تحابي الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسن وضعياً أوروبا وميلاد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1947، وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة 1957 والمجموعة الاقتصادية الأوروبية 1958 وبرزت اليابان كقوة عالمية في الستينات، كلها عوامل أدت إلى انتعاش الاقتصاد العالمي وتضاعف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 6 مرات عالمياً.

1

وخلال فترة السبعينيات ونتيجة للفوائض النفطية في بحر الشمال وإلغاء ضوابط النقد الأجنبي في عام 1979 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع بداية الثمانينيات أصبحت الولايات المتحدة بلداً مديناً صافياً ومتلقياً رئيسياً للاستثمار الأجنبي المباشر مع وضع سلبي لصافي الاستثمار الدولي بسبب انخفاض معدل الادخار في الاقتصاد الأمريكي وأصبح من المستحيل تمويل العجز المتزايد في الميزانية بالجوء إلى سوق رأس المال المحلي وبرزت حتمية اللجوء إلى رأس المال الأجنبي، خاصة مع اعتمادها سياسة تجارية تقييدية، وظهرت اليابان كمورد رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب شرق آسيا سعياً لخفض تكاليف العمالة، ويرجع الارتفاع الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في الثمانينات إلى عولمة الأعمال، وظهور التجارة المدارة داخلياً، ورسوخ فكرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفيد كلاً من الشركات المتعددة الجنسيات والبلد المضيف، لهذا السبب كان هناك ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة إلى الولايات المتحدة نتيجة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي في النصف الثاني من الثمانينات، حيث بلغ إجمالي تدفق الاستثمار المباشر الصادر من الاقتصادات الصناعية سنة 1984 (والذي يمثل الغالبية العظمى من إجمالي التدفقات المقاسة في جميع أنحاء العالم 49.5 مليار دولار، ونمت هذه التدفقات بشكل مطرد كل عام حتى بلغت ذروتها في عام 1990 عند 222

¹ -حميد اتو نصر: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنوع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتين الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف د.محمد عيسى محمد محمود، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، سنة 2018/2019، ص.50، 51.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

مليار دولار، أي أكثر من أربعة أضعاف عن مستوى عام 1984، وفي أعقاب هذه الذروة تضاءلت التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد ما، ولكنها ظلت عند مستويات عالية 178 مليار دولار (1991)، و162 مليار دولار (1992)، و175 مليار دولار (1993).¹

ويرجع هذا الانتعاش إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يعد مقتصرًا على الشركات الكبيرة حيث تحول عدد متزايد من الشركات الصغيرة إلى شركات متعددة الجنسيات؛ مع توسع التنوع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع حصة قطاع الخدمات بشكل كبير؛ وارتفاع كبير في عدد البلدان التي كانت مستثمرة في الخارج أو مضييفة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة لذلك، عرفت التسعينيات تحسينات كبيرة في مناخ الاستثمار نتيجة للاعتراف بفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بسبب أزمة المديونية في بداية الثمانينات وتدهور معدلات النمو الاقتصادي العالمي، مما دفع بالكثير من بلدان العالم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل عمليات التنمية، بما شجع تقديم الحوافز وإزالة العوائق المباشرة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ورفع القيود التنظيمية والخصخصة؛ ومن السمات المهمة الأخرى لفترة التسعينيات انخفاض أهمية اليابان كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب انفجار اقتصاد الفقاعة* الياباني، وقد اتسمت أواخر التسعينيات بعمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود (التي كان الدافع إليها إزالة القيود التنظيمية وتعزيز سياسات المنافسة) باعتبارها القوة الدافعة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر واستمر الاتجاه نحو تحرير القواعد التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث ارتفع عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة على نحو متزايد بين البلدان النامية أيضا من 181 في نهاية عام 1980 إلى 1856 في نهاية عام 1999 كما زادت معاهدات الأزواج الضريبي من 719 في عام 1980 إلى 1982 في نهاية عام 1999 بما يساعد على خلق بيئة استثمارية أكثر ملاءمة لتدفقات الاستثمار الدولي.²

استمر نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا بمعدل 9.2% خلال الفترة (1970-2020)، ليصل حجمه إلى حوالي 1.23 تريليون دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بـ 12.36 مليار دولار أمريكي في عام 1970، واستمر في النمو ليصل إلى 1.79 تريليون دولار سنة 2022، وقد تميزت هذه الفترة بالعديد من التطورات والأحداث المؤثرة بأهمية على قيمة هذه التدفقات، خاصة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فتميزت الفترة 2000-2005 بتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة عالميا من 1.57 تريليون دولار (2000) إلى 751.78 مليار دولار (2002) ليصل إلى 736.66 مليار (2003) سبب الركود الاقتصادي

¹-Edward M. Graham: **Foreign Direct Investment In The World Economy**, International Monetary Fund, Working Paper No 1995/059, June 1995, p.120.

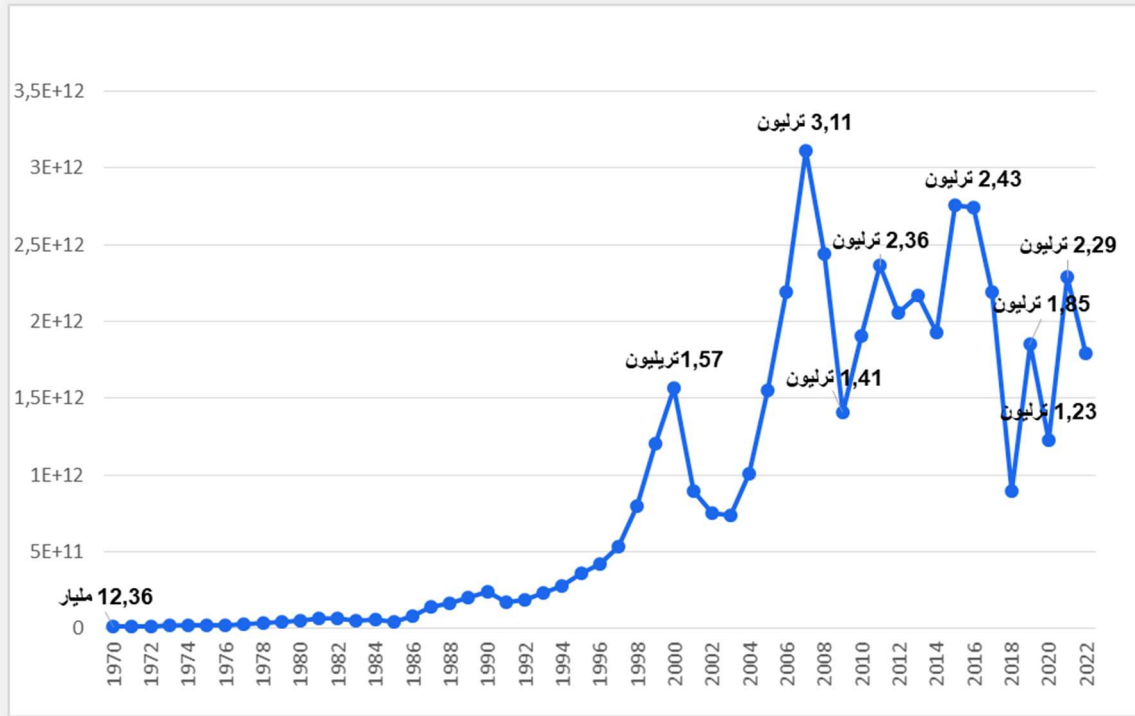
* هو وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها، بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها، عندها يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية، تشبه انفجار البالون، حتى يصل مرحلة ما يسمى بانفجار الفقاعة أو البالون (الانهيار) وحدث هبوط حاد ومفاجئ في سعر هذه السلعة، وهي حالة بعض الاقتصادات التي تشهد رواجاً اقتصادياً كبيراً لفترات زمنية محدودة، دون أن تستند إلى قاعدة إنتاجية متينة قادرة على توليد الدخل المنتظم والاستمرار في الرفاهة والرواج على أسس دائمة ومتواصلة.

²-United Nations Conference on Trade and Development: **World Investment Report 2000 Cross-border Mergers and Acquisitions and Development**, United Nations, New York, Geneva, 2000, p.6.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

العالمي وحالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدها العالم نتيجة لهجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة التي أثرت على الاستقرار والأمن عالمياً، ونتج عنها تقلبات حادة في أسواق المال العالمية وانخفاض ثقة المستثمرين مما دفعهم إلى تجنب المخاطر العالية وسحب استثماراتهم.

الشكل رقم (2-2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً خلال الفترة (1970-2022)



Source : <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=1>

ووفقاً لتقارير الاستثمار العالمي، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الانتعاش منذ عام 2004 بـ 1.01 تريليون دولار لتصل ذروتها تاريخياً بـ 3.11 تريليون دولار سنة 2007 نتيجة حالة الانتعاش الاقتصادي العالمي وتحسن الوضع السياسي والأمني نسبياً في العديد من المناطق مما ساهم في خلق بيئة أكثر استقراراً للاستثمار، خاصة مع تداعيات العولمة وتبني معظم الدول لسياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن الأزمة المالية العالمية في 2008 أدت إلى انخفاض حاد في تدفقات FDI ليصل إلى 1.41 تريليون دولار (2009) بسبب تراجع الثقة الاقتصادية والتقلبات في الأسواق المالية، وسرعان ما استعادت هذه التدفقات وتيرة النمو تدريجياً لتصل إلى 2.36 تريليون دولار (2011)؛ واتسمت الفترة الموالية 2011-2020 بالعديد من التذبذبات -صعوداً وهبوطاً- متأثراً بمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والسياسية خلقت الكثير من التحديات والفرص، أهمها الانتعاش بعد الأزمة المالية العالمية، وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي أثرت سلباً على التدفقات إلى أوروبا، تعزيز ثقة المستثمرين بتحسين الاقتصاد الأمريكي، صعود الاقتصادات الناشئة كالصين والهند والإصلاحات الهيكلية التي جذبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التغييرات السياسية بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حالة عدم اليقين لدى المستثمرين بسبب النزاع التجاري المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين أثرت سلباً على التدفقات الاستثمارية، تحولات

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

في سلاسل التوريد العالمية واتجاه الشركات لإعادة هيكلة عملياتها والبحث عن بدائل لتقليل الاعتماد على المناطق المتأثرة بالنزاعات؛ تركيز التنظيمات الدولية المتعلقة بالاستثمار على القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة جعل الشركات أكثر حذرًا في استثماراتها هذا ما جعل من البيئة الاقتصادية العالمية أكثر تعقيدًا وغير مستقرة، مما أثر على قرارات الاستثمار للشركات والمستثمرين على مستوى العالم، ليتراجع حجم تدفقاته من 2.76 تريليون دولار سنة 2015 إلى 875.07 مليار دولار سنة 2018 تحسن بعدها إلى 1.85 تريليون دولار سنة 2019 لكن سرعان ما تراجعت بنسبة 35 % إلى 1.23 تريليون دولار سنة 2020، وهو أدنى مستوى منذ عام 2005 وأقل بنحو 20 % من أدنى مستوى في عام 2009 بعد الأزمة المالية العالمية، أدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم استجابة لجائحة فيروس كورونا (COVID 19) إلى تباطؤ المشاريع الاستثمارية القائمة، ودفعت احتمالات الركود الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة، وكان الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر حدة بكثير من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة¹، التي أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وعدم قدرة الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث شهدت الشركات المتعددة الجنسيات الـ 5000 الكبرى في جميع أنحاء العالم، والتي تشكل الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، انخفاض إيراداتها وتكدت قطاعات منها خسائر فادحة، مما أثر سلباً على الأرباح المعاد استثمارها والتي تمثل في المتوسط أكثر من 50 % من الاستثمار الأجنبي المباشر².

بعدها كان الانتعاش القوي في عام 2021 بـ 2.29 تريليون دولار ثم تراجع مباشرة بنسبة 12 % في عام 2022 ليصل إلى 1,79 تريليون دولار، هذا التباطؤ كان مدفوعاً بالأزمة العالمية المتعددة الجوانب (الحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وضغوط الديون)، فأثر سلباً على تمويل المشاريع الدولية وعمليات الدمج والتملك عبر الحدود خاصة مع تشديد شروط التمويل وارتفاع أسعار الفائدة وعدم اليقين في أسواق رأس المال.

وإن تطور التوزيع القطاعي لهذه التدفقات عبر الزمن يبين ان الاستثمار الأجنبي اختلف في بنيته وأشكاله تبعاً للتطورات السائدة في كل مرحلة، حيث تركز في بداية ظهوره في القطاعات الاستخراجية مثل النفط والمعادن والخدمات المالية، وخلال السبعينات اتجه إلى القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية بفعل النمو السريع في الدول النامية لتشكل حصة القطاع حوالي 45 % من المخزون العالمي، ومنذ ثمانينات

¹-UNCTAD: *World Investment Report 2021, Investing In Sustainable Recovery*, United Nations Publications, New York, 2021, P.2.

²-UNCTAD: *World Investment Report 2020, International Production Beyond The Pandemic*, United Nations Publications, New York, 2020, p.x.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

القرن الماضي وخلال فترة التسعينات أصبح قطاع الخدمات هو الأكثر جاذبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة مناطق العالم، خاصة مع التوسع في العولمة وتحرير الأسواق في الخدمات المالية، استمر النمو في قطاع الخدمات مع تركيز أكبر على التكنولوجيا والابتكار، إلا أنه وخلال الأزمة المالية لـ 2008 تراجع الاستثمار في هذا القطاع إلى 41% من 60% (2007) واستمرت أهميته ليتمثل نصف قيمة المشاريع العالمية الجديدة في عام 2019، أما القطاع الأولي فرغم ارتفاع حجم الاستثمارات الموجهة إليه إلا أن حصته من إجمالي تدفقات الاستثمار عالمياً تبقى قليلة مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى حيث اتجهت الاستثمارات إلى مشاريع الطاقة المتجددة، وتعزز الطلب على مشاريع البنية التحتية للخدمات الرقمية على مستوى العالم والمجالات الجديدة التي تستهدف صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتيح الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق وكذلك في الهياكل الأساسية والخدمات، إمكانات كبيرة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في البلدان الأقل نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية وهي أهم الاتجاهات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

اكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) دوراً مهماً في الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مشكلاً أهم محاور الدراسات النظرية، ولفهم آلياته وسلوك أطرافه الاقتصاديين لابد من الرجوع إلى تفسيرات النظرية الاقتصادية والأبحاث الرئيسية حول الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تطورها، وعلى الرغم من كثرة المدارس الفكرية التي استُخدمت في تفسيره، إلا أنه لم يتم تحديد أصوله النظرية ولا يمكن القول أن هناك نظرية عامة للاستثمار الأجنبي المباشر، فكل دليل جديد يضيف بعض العناصر والانتقادات الجديدة إلى العناصر السابقة، وقد حاول الأكاديميون تقديم نظريات تشمل مختلف العوامل التي تفسر وتحكم الحركة الدولية لرأس المال، وإن تسليط الضوء على كيفية تطور مختلف المقاربات التنظيرية يؤكد عدم وجود نظرية مقبولة بشكل عام للاستثمار الأجنبي المباشر؛ كما يمكن تصنيف هذه النظريات وفقاً لمعايير مختلفة، من النظريات الكلاسيكية الجديدة إلى النظرية الماركسية، أو وفقاً لما إذا كانت العوامل التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر هي عوامل كلية أو عوامل جزئية أو عوامل استراتيجية، كما أنه هناك نظريات اعتبرت عيوب السوق السبب وراء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حين اعتبرها آخرون مزايا احتكار القلة والاحتكار، بالإضافة إلى نظريات للاستثمار الأجنبي المباشر تتعلق بالعملة والتجارة العالمية...، وكلها عوامل وغيرها سيتم بحثها في إطار التصنيف التالي الذي اعتمد فرضيات ميزت بين اتجاهات مختلفة لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيتم التطرق لمختلف التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال هذا المبحث كما يلي:

☞ **المطلب الأول: التأسيس الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر؛**

☞ **المطلب الثاني: نظريات الأسواق المثالية؛**

☞ **المطلب الثالث: نظريات عدم كمال الأسواق؛**

☞ **المطلب الرابع: نظريات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر.**

المطلب الأول: التأسيس الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الرجوع إلى التأسيس النظري الكلاسيكي من خلال الأعمال المبكرة لـ **Smith (1776)** و**Ricardo (1817)** المرتبطة بالتخصص الدولي في الإنتاج، نجد نظرية الميزة المطلقة لسميث توضح أن التجارة بين دولتين ستحدث إذا كانت دولة واحدة قادرة على إنتاج وتصدير البضائع باستخدام كمية معينة من رأس المال والعمالة أكثر من أقرب منافس لها، ومع ذلك، فإنها لم تشرح كيف نشأت التجارة بين البلدان التي لا تعمل فيها دولة واحدة في مجال الإنتاج؛ أما عند استخدام نظرية الميزة النسبية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، نجدها أكثر اهتماماً بحركة العوامل الدولية لأنه كان يرى أن العمالة ورأس المال يتحركان

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

محلياً ولكن ليس عبر الحدود، و كانت نظريته محدودة مبنية على افتراض وجود دولتين ومنتجين وعامل التتقل المثالي، لكنها لا تيرر تحركات رأس المال الدولية.¹

وإن الانطلاقة الفعلية للاستثمار المباشر (FDI) كانت بعد الحرب العالمية الثانية، عندما ظهرت قوى العولمة والتوسع الأجنبي وتزايدت أهمية الشركات المتعددة الجنسيات* خلال الخمسينيات والستينيات، في شكل تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول الأوروبية**، قدمت هذه التطورات قوة دافعة للعديد من الباحثين لدراسة الإنتاج الدولي، وتم صياغة العديد من النظريات لتفسير الحركة الدولية لرأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر، واعتمد في البداية (قبل عام 1950) على نظريات سوق رأس المال واستثمارات المحفظة، حيث اعتُبر الاستثمار المباشر عبارة عن حركة دولية لرأس المال فقط وكمجموعة فرعية من محفظة الاستثمار، وبناء على ذلك، تم التأكيد على أن السبب الأهم لتدفقات رأس المال يكمن في الفروق في أسعار الفائدة، حيث تتجه إلى التدفق إلى المناطق التي تحقق فيها أعلى عائد من الدول الأكثر غنى حيث معدل الفائدة منخفض إلى الدول الأكثر فقراً حيث معدلات الفائدة مرتفعة إلى أن تتساوى انتاجيته الحدية؛ ولم يميز هذا السياق الفرق الأساسي بين محفظة الاستثمارات غير المباشرة ومحفظة الاستثمار المباشر والذي يستلزم السيطرة.

وتوصل **Mundell (1957)** إلى نموذج من قطاعين لتدفقات رأس المال الدولية واعتبر تدفقات رأس المال بديلاً للتجارة الدولية، مما يؤدي إلى تكافؤ أسعار عوامل الإنتاج بين البلدان، وقام بتوسيع نظرية ريكاردو للميزة النسبية من خلال تطوير نموذج يشمل دولتين ومنتجين وعاملي إنتاج ووظيفتي إنتاج متطابقتين في كلا البلدين، ومع ذلك نظر نموذج **Mundell** إلى الاستثمارات الدولية القصيرة الأجل بدلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر ولم يقدم تفسيراً للإنتاج الدولي من خلاله؛ وفي بداية الستينات قدم **Hymer (1976)** تفسيراً مناسباً للاستثمار الأجنبي المباشر وأشار أنه مدفوع بالحاجة إلى تقليل المنافسة الدولية بين الشركات أو القضاء عليها، فضلاً عن رغبة الشركات متعددة الجنسيات في زيادة عائداتها

¹-Patricia Lindelwa Makoni: "An Extensive Exploration Of Theories Of Foreign Direct Investment ", Risk Governance & Control: Financial Markets & Institutions, Volume 5, Issue 2, Virtus Interpress , 2015, P .78. <https://doi.org/10.22495/rgcv5i2c1art1>

* بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم توجيهه في المقام الأول من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، يتم استخدام مصطلحات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات بالتبادل.

** انتشر الاستثمار الأجنبي خلال القرن التاسع عشر من جانب بريطانيا في شكل ملكية أصول مالية وإفراض لتمويل التنمية الاقتصادية في بلدان أخرى، واهتم المستثمرون البريطانيون بقطاع السلع الاستهلاكية، ومنذ عام 1890 اتجه الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع السلع الصناعية مع تركيز الاهتمام على الوصول إلى السوق البريطانية، وتعتبر شركة **Company Manufacturing Singer** أول شركة متعددة الجنسيات العالم أنشئت سنة 1900 ، لتشهد فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين تراجعاً في الاستثمار الأجنبي مع تراجع مكانة بريطانيا كدائن عالمي رئيسي، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية ومالية كبرى ساهمت في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة مع تحسن النقل والاتصالات مما جعل من الممكن ممارسة السيطرة من مسافة بعيدة، بالإضافة إلى حاجة الدول الأوروبية واليابان إلى رأس المال الأمريكي لتمويل إعادة الإعمار أعقاب الحرب، فضلاً عن تطبيق اليوم أ لقوانين ضرائب تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر. **أنظر المرجع:**

Andrew C. Godley: "Pioneering Foreign Direct Investment in British Manufacturing", Business History Review, N0 73 (Autumn 1999), Harvard College, p-p, 394-429 .

المكتسبة من استخدام مزايا خاصة مثل الوصول إلى المواد الخام، وفورات الحجم، والحصول على العمالة، وانخفاض تكاليف المعاملات والأصول غير الملموسة في شكل علامات تجارية وبراءات اختراع.¹

المطلب الثاني: نظريات الأسواق المثالية

وتتدرج في هذا السياق ثلاث فرضيات هي: فرضية معدلات العائد التفاضلية، وفرضية التنوع، وفرضية الإنتاج وحجم السوق.

1- فرضية معدلات العائد التفاضلية:

تمثل فرضية معدلات العائد التفاضلية إحدى المحاولات الأولى التي قدمتها المدرسة النيوكلاسيكية لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، بافتراض أن تدفقات رأس المال تتجه من البلدان ذات معدلات العائد المنخفضة إلى البلدان ذات معدلات العائد المرتفعة وينتج عن ذلك تساوي معدلات العائد وإعادة تخصيص المخزون المادي لرأس المال في العالم، ويعتبر (Ohlin 1933) أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، وتم تحليل الاستثمار الأجنبي كنظرية من طرف (MacDougall 1960) وكذلك (kemp 1964) واعتبروا أن سبب ارتفاع سعر العائد بالخارج هو نذرة رأس المال²، وفي ظل شروط المنافسة الكاملة وحيادية المخاطر (يعني أن المستثمر يعتبر الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية بدائل مثالية)، فإن إنتاجية رأس المال تمثل العامل الوحيد الذي يعتمد عليه قرار الاستثمار؛ ولاختبار هذه الفرضية قدمت دراسات تجريبية لبحث العلاقة بين معدلات العائد النسبية في عدد من البلدان وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بينها، وقد فشلت معظمها في تقديم أدلة داعمة لهذه الفرضية فالبلدان تشهد تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وتدفقات إلى الخارج في وقت واحد، رغم أن فرق معدل العائد يعني تدفقات رأس المال في اتجاه واحد فقط، من الدولة ذات المعدل المنخفض إلى الدولة ذات المعدل المرتفع، بالإضافة إلى ذلك هناك أسس نظرية تشكك في صحة فرضية معدلات العائد التفاضلية، فهي لا تفسر سبب توجه الشركة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من الاستثمار في المحفظة الاستثمارية، فقد يُتخذ قرار الاستثمار لأسباب أخرى غير الربح، وخاصة على المدى القصير والمتوسط، كتعظيم إيرادات المبيعات مثلاً وفقاً لهدف اختراق السوق، أو لتحقيق أهداف لوجستية وتشغيلية مثل الرغبة في التحايل على الحواجز التجارية بشكل عام؛ بالإضافة إلى ذلك أثبتت الدراسات الحديثة (Yang 1999) الدور المهم لرأس المال البشري في مساواة معدلات العائد على رأس المال بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة، وخلص إلى أن التوزيع الإقليمي الفعلي للاستثمارات

¹-Patricia Lindelwa Rudo Makoni: **The Role Of Financial Market Development In Foreign Direct Investment And Foreign Portfolio Investment In Selected African Economies**, Thesis Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy, Supervisor: Professor Eric Schaling, University Of Witwatersrand Johannesburg, 2016, p.23,24 .

²رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، جمهورية مصر العربية، 2007، ص.38.

الأجنبية المباشرة في الصين يرتبط بشكل إيجابي بمستوى تنمية رأس المال البشري في المنطقة، وحجم السوق، ونمو القطاع الخاص ما يفسر سبب توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق ذات العائد المنخفض¹، لذلك فالشركات متعددة الجنسيات توجهها العديد من العوامل المتغيرة زمنياً في عملياتها الدولية. وأهمها عنصر المخاطرة، ويتم سد هذه الثغرة من خلال فرضية التنوع.

2- فرضية تنوع المحفظة:

أحد أهم العناصر الواقعية المفقودة من النموذج الكلاسيكي لتدفقات رأس المال هو عدم حيادية المخاطر ووجود عدم اليقين في العوائد على الأصول، وتعتبر نماذج التباين المتوسط في التمويل الحديث الطريقة الأكثر نجاحاً لتمثيل عدم اليقين والذي تعود أسسه إلى اعتماد فرضية تنوع المحفظة لنظرية (1952) Markowitz وTobin (1958) التي اهتمت بالعلاقة بين عائد محفظة الأوراق المالية وخطرها للوصول إلى المحفظة المثلى، وبالتالي فإن الاختيار بين المشاريع المختلفة لا يعتمد فقط على معدل العائد المتوقع وإنما يرتبط بالرغبة في تقليص المخاطر أو الحد منها، فلا يتم قبول المخاطر الأعلى إلا من أجل عائد أعلى ولا يتم قبول العائد الأقل إلا إذا كانت المخاطر أقل؛ فحتى لو تساوت في المتوسط معدلات العائد على رأس المال في مختلف البلدان، فإنه يمكن للمستثمرين زيادة عوائدهم من خلال تنوع محافظهم دولياً طالما أن التقلبات في العوائد على الأصول في مختلف البلدان ليست مترابطة، وقد قدمت هذه الفرضية تفسيراً معقولاً للاستثمار المتبادل بين البلدان والصناعات وأنها أخذت المخاطر في الاعتبار والتي تشكل عنصراً بالغ الأهمية في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، فعدم اليقين يمكن أن يفسر التدفقات المتبادلة للاستثمارات بين البلدان بما يحافظ على توازن استثماراتهم².

رغم ذلك، لم تقدم فرضية تنوع المحفظة تفسيراً لتفضيل الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر على استثمار المحفظة، وربما يكون أحد هذه التفسيرات هو عيوب الأسواق المالية التي تؤدي إلى اختلاف تكاليف رأس المال خاصة في البلدان النامية مما يجعل استثمارات المحافظ أقل جاذبية من الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يوفر المزيد من السيطرة.

3- فرضية حجم السوق:

وفقاً لهذه الفرضية فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف يعتمد على حجم السوق وما يرتبط به من مستويات الدخل، والتحضر، والاستقرار وأفاق النمو، والوصول إلى الأسواق الإقليمية، ونماذج الطلب والتوزيع وذلك للتعبير عن قدرة استعابه لمنتجات أو خدمات المستثمر، والذي يقاس بمبيعات الشركات متعددة الجنسيات في ذلك البلد، أو بالناتج المحلي الإجمالي للبلد (أي حجم الاقتصاد) معبر

¹-Yang Qiumei: "Répartition Géographique De L'investissement Direct Etranger En Chine: L'impact Du Capital Humain", Revue D'économie Du Développement, 7^{ème} Année N°3, 1999, P-P. 35-59. <https://doi.org/10.3406/Recod.1999.1002>

²-John Black, John H. Dunning: **International Capital Movements**, Papers Of The Fifth Annual Conference Of The International Economics Study Group, Macmillan Publishers LTD, 1982, P.8. (Ebook) ISBN 978-1-349-05989-8

عنه بأشكال مختلفة كالقيمة المضافة، أو القيمة المحولة في مؤشرات القوة الشرائية، أو قيمة رأس المال، أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي¹، وينطبق هذا بوجه خاص على حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم تنفيذه لإنتاج سلع للاستهلاك في البلد المضيف لإحلال الواردات وليس الذي يستهدف الصادرات، فبمجرد أن ينمو حجم السوق في بلد معين إلى مستوى يسمح باستغلال وفورات الحجم، يصبح البلد هدفا محتملا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكما أشار (Balassa 1966) السوق الكبيرة بما يكفي تسمح بتخصص عوامل الإنتاج و تدنية التكاليف أقصى ما يمكن، وبإسقاط علاقة الاستثمار المحلي بالإنتاج وفقا للنماذج النيوكلاسيكية فإن استثمارات الشركات تزيد استجابة لمبيعاتها؛ ورغم أهمية فرضية حجم السوق لتحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الدراسات التجريبية أثبتت وجود محددات أخرى جعلت من اليابان تحتل المركز العشرين في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمملكة المتحدة التي احتلت المركز الرابع.

المطلب الثالث: نظريات عدم كمال الأسواق

ركزت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال السوق **Market Imperfection** أنها تخلق ميزة للشركات في القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكان (Hymer 1960) وبعده **Kindleberger** (1969) أول من انتقد النهج الكلاسيكي الجديد لقدرته المحدودة على تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واعتبرا أن افتراض المنافسة الكاملة في النظرية الكلاسيكية الجديدة لا يمكن أن يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يحتاج إلى منافسة غير كاملة وعيوب السوق الهيكلية حتى يزدهر، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بنظرية الشركات المتعددة الجنسيات وهي شركات كبيرة تتمتع بالسيطرة والقوة السوقية، فركز الاقتصاديان على مفهوم "الميزة الاحتكارية" لشرح سبب دخول الشركات إلى الأسواق الأجنبية، وجادلا على أنها تحتاج إلى مزايا الملكية كالتمييز بين المنتجات، والخبرة الإدارية، والتكنولوجيا الجديدة أو براءات الاختراع، ووفورات الحجم والتدخل الحكومي لموازنة مساوئ الدخول إلى سوق أجنبية (بما في ذلك ارتفاع المخاطر، ومعلومات أقل، والمزيد من عدم اليقين، والمسافة المادية، والاختلافات في الثقافة، وأخلاقيات العمل، والنظام القانوني وغيرها من اللوائح) من أجل التنافس مع الأسواق المحلية²، ويندرج في هذا السياق عدة فرضيات هي:

1-فرضية التنظيم الصناعي والقوة الاحتكارية:

طور (Haymer 1976) فرضية التنظيم الصناعي وقام (Kindleberger 1969) بتوسيعها، وجوهر نظريته هو أن الشركات العاملة في الخارج تنافسها شركات محلية تتمتع بموقع متميز من حيث الثقافة

¹-Silvia-Elena Isachi : **Factors Determining The Foreign Direct Investments – Theoretical Approaches**, The Journal Contemporary Economy, Volume 2, Issue 3, 2017, P.70,72. <http://www.revec.ro/papers/170305.pdf>

²-Isabel Faeth: **Foreign Direct Investment In Australia: Determinants And Consequences**, Submitted In Partial Fulfilment Of The Requirements Of The Degree Of Doctor Of Philosophy, Department Of Economics, The University Of Melbourne, December 2005, p.38.

واللغة والنظام القانوني وتفضيلات المستهلك، بالإضافة إلى تعرضها إلى مخاطر أخرى كمخاطر الصرف الأجنبي، ولا بد من التعويض عن هذه العيوب لجعل الاستثمار الدولي مربحا من خلال مصادر قوتها السوقية المتمثلة في الميزة الخاصة بالشركة كما وصفها Haymer أو الميزة الاحتكارية وفقا لـ Kindleberger، وتكون في شكل تكنولوجيا متطورة محمية ببراءات الاختراع، أسماء العلامات التجارية وتميز منتجاتها، مهارات التسويق والإدارة، ووفورات الحجم، مصادر التمويل الأرخص، الهيكل التنظيمي المتفوق...؛ وقد ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب صعوبة بيع أو تأجير هذه الأصول غير الملموسة، ووفقا لـ Haymer هذه المزايا الخاصة بالشركة هي التي تفسر سبب قدرة الشركة على المنافسة بنجاح في السوق الأجنبية، ويعتبر التفوق التكنولوجي هو الميزة الأكثر أهمية لأنه يسهل إدخال منتجات جديدة بميزات جديدة، علاوة على ذلك فإن امتلاك المعرفة يساعد في تطوير مهارات أخرى كالتسويق وتحسين عملية الإنتاج...، وأهم ما قدمته هذه النظرية أن هذه المزايا تنتقل بشكل فعال بين فروع الشركة بغض النظر عن تواجدها في دولة واحدة أو في أكثر من دولة، وبما أن السوق غير كامل المنافسة فإن الشركات متعددة الجنسيات قادرة على الاستفادة من قوتها السوقية ومزاياها الاحتكارية للسيطرة على السوق الخارجي وتحقيق أرباح غير محدودة وهو الدافع الرئيسي وراء توجهها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

ورغم أن هذا التفسير حوّل نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر من نظريات التجارة النيوكلاسيكية إلى نظرية المنظمة الصناعية، فقد وُجّهت إليه انتقادات عديدة أهمها أن امتلاك المزايا الخاصة بالشركة لا يعني بالضرورة الاستثمار في الخارج وقد تستغل الشركات مزاياها من خلال التصدير أو الترخيص؛ كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجعل الشركة تستغل مزاياها كاملة لصالح المجتمع حتى تتمكن من الحصول على جميع الإيجارات التي توفرها تلك السيطرة؛ ومن جهة أخرى فمن غير الممكن عمليا إطلاع الشركة بجميع الفرص الاستثمارية بالخارج وتحكمها في كل المخاطر؛ بالإضافة إلى ذلك لا يمكن للشركة أن تستغل مزاياها الاحتكارية في الخارج إلا إذا سمحت سياسات البلد المضيف بذلك خاصة وأن الحكومة المضيفة لن تسمح بدخول الشركات الأجنبية الاحتكارية إلى أسواقها بحرية، فهناك عدد من العوامل الأخرى المؤثرة على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر كظروف السوق المحلية وحجمها، ومناخ الاستثمار في الدول المضيفة واستراتيجيات حكوماتها في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.²

وفي حين تفسر أطروحة Haymer من خلال فرضية التنظيم الصناعي لماذا تستثمر الشركات في بلدان أجنبية، فإنها لم تفسر لماذا تختار الشركات الاستثمار في البلد دون آخر هذا ما سيتم التطرق إليه من خلال فرضية الموقع.

¹-Dinkar Nayak & Rahul N. Choudhury: A Selective Review Of Foreign Direct Investment Theories, Asia-Pacific Research And Training Network On Trade, ARTNeT Working Paper, N° 143, March 2014, Bangkok, ESCAP, P.4, 5.

²-عميروش محند شلغوم: دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2012، ص.46.

2- فرضية تدويل الإنتاج (الاستيعاب الداخلي):

انطلق (Coase 1937) من فكرة أن الاقتصاد في الأساس مدفوع بقوة السوق، وأن الشركات لن تنشأ إلا عندما يصبح التنسيق الإداري متفوقاً على آلية السوق، واعتبر أن كافة آليات التنسيق غير كاملة وهي بدائل، لأن بعضها أكثر نقصاً من غيرها، فإن المبادئ الاقتصادية تشير إلى أنه سيتم اختيار أرخص شكل من أشكال التنسيق في أي ظرف من الظروف، واستخدم هذه الفكرة كأساس منطقي لتبرير وجود الشركات المتعددة الجنسيات وروابطها الداخلية لمعالجة الفجوة التكنولوجية باعتبار سوق التكنولوجيا غير مثالي إلى حد كبير، وأن حقوق الملكية في المعلومات غير آمنة وفي كثير من الأحيان يمكن للمقلدين أن يخترعوا براءة اختراع، لذلك يفضل عدم تسجيلها واستغلالها كسر تجاري، وهذا ما تفعله الشركات المتعددة الجنسيات عندما تستثمر في الخارج من أجل استغلال اختراعاتها؛ ومن جهة أخرى فإن تكلفة إدارة نقل التكنولوجيا إلى الخارج تعرقل الشركات عن الاستثمار، هذا ما يفسر أن الشركات المتعددة الجنسيات أكثر شيوعاً في صناعات التكنولوجيا المتقدمة*؛ ونظراً لأن الأسواق لا تعمل بشكل صحيح، فإن تكلفة تنسيق الأنشطة داخل الشركة من خلال الاستيعاب الداخلي باستخدام الإدارة قد تكون أقل من تكاليف تنسيقها باستخدام الأسواق الخارجية؛ في ظل هذه الظروف، من المفيد وضع الأنشطة المترابطة تحت ملكية وسيطرة مشتركة رغم تواجدها في بلدان مختلفة، مما يؤدي إلى إنشاء شركة متعددة الجنسيات.¹

وقد حدد (Buckley & Casson 1976) خمسة أنواع من عيوب أسواق السلع الوسيطة تؤدي إلى حدوث الاستيعاب الداخلي باستخدام التكامل من الخلف والأمام وهي: الفجوات الزمنية الطويلة التي يتطلبها تنسيق الموارد؛ التسعير التمييزي نتيجة استغلال قوة السوق؛ حالات الاحتكار الثنائي وما ينتج عنها من حالات تفاوضية غير مستقرة؛ عدم القدرة على تقدير أسعار السلع الوسيطة بشكل صحيح؛ والتدخلات الحكومية في الأسواق الدولية، وبالرغم مما قدمته فرضية التدويل إلا أنها واجهت انتقادات عديدة باعتبارها فرضية عامة لا تحتوي على محتوى تجريبي ولا يمكن اختبارها إحصائياً خاصة وأن عملية التدويل تركزت في الصناعات العالية الإنفاق نسبياً على البحث والتطوير.

* تعتبر التكنولوجيا منتج وسيط لأنها تنتقل من نشاط تجاري (البحث والتطوير) إلى نشاط آخر (الإنتاج)، بالإضافة إلى العديد من المنتجات الوسيطة الأخرى في الأعمال التجارية الدولية كالمنتجات الزراعية الموردة لمصنعي الأغذية، والمواد الخام المستخرجة في المناجم وتوجه للمصافي والمصنعين، والمكونات الموردة لمصنع التجميع، وكل الخدمات التجارية والاستشارية المتخصصة كإدارة المال البشري، والمعرفة، والخبرة، التي غالباً ما توفرها الشركات الصغيرة للشركات الكبيرة، كما تشمل أيضاً المنتجات النهائية التي تنتظر تمريرها للتسويق والتوزيع؛ وقد تعاني هذه الأسواق العديد من المشاكل: تتعلق بمراقبة الجودة لذلك سيكون من الضروري أن يكون المستخدم قد طور المنتج الوسيط بنفسه، نظراً لأنه وحده من يتحمل الخلل في الإنتاج؛ كما قد يتم تدمير المنتج الجيد تماماً من قبل الموزع الذي يفشل في التعامل معه بشكل صحيح، وفي كل حالة سيعاني أحد الطرفين بسبب أخطاء ارتكبتها الطرف الآخر، وإذا اعتقد كل طرف أن الطرف الآخر سيتحمل تكلفة أوجه القصور لديه فلن يكون لديه حافز كبير للاهتمام، وتفسر هذه العيوب في أسواق المنتجات الوسيطة السبب الذي يجعل الشركات المتعددة الجنسيات مشمولة بالأنشطة المترابطة ذات الأوصاف المختلفة، لم تستوعب الشركات متعددة الجنسيات فقط نقل التكنولوجيا بين البحث والتطوير والإنتاج، ولكن أيضاً شحن المنتج من الإنتاج إلى التوزيع يتجلى ذلك في مبدأ " افعل ذلك بنفسك ".

¹-Peter J. Buckley, Mark Casson: **The Multinational Enterprise Revisited The Essential Buckley And Casson**, Palgrave Macmillan, New York, 2010, P.8,9. ISBN: 978-0-230-51599-4

3- فرضية الموقع:

وفقا لهذه الفرضية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر موجود بسبب عدم الحركة الدولية لبعض عوامل الإنتاج مثل العمالة والموارد الطبيعية، وما ينتج عنه من اختلافات مرتبطة بالموقع في تكلفتها كالميزة الموقعية للأجور المنخفضة، استخدم **Horst (1972)** هذه الفرضية لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في كندا، ووجد تفسيراً محتملاً للارتباط السلبي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجور، والذي يوضح أن الارتفاع في معدل الأجور في البلد المضيف يعني زيادة في تكاليف الإنتاج، وبالتالي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وارتفاع الأجور يؤدي إلى تغير في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، ويسبب تحول إلى أساليب أكثر كثافة في رأس المال، وبالتالي إلى المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وفي حالة الأسواق غير الكاملة، فمن الممكن ألا تتعكس مكاسب الإنتاجية بشكل كامل على العمالة، وفي هذه الحالة لا ترتفع الأجور بالتوازي مع الإنتاجية، فتكون الزيادة في معدل الأجور مصحوبة بانخفاض في تكاليف العمالة، وانخفاض تكاليف العمالة يجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه في الظاهر هناك ارتباط سلبي بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات الأجور؛ وبالتالي سيشكل مستوى الأجور في البلد المضيف مقارنة بالأجور في البلد الأصلي عاملاً هاماً في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا السبب تجتذب دول مثل الهند الإنتاج كثيف العمالة (مثل الأحذية والمنسوجات) من الدول ذات الأجور المرتفعة وتفضل الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في المكسيك عنه في كندا؛ رغم ذلك يبرز ضعف وتباين أدلة الدراسات المسحية لفرضية أن العمالة الرخيصة تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك بعض الدراسات والسلاسل الزمنية كدراسة **Love & Lage-Hidalg (2000)** أثبتت الفرضية القائلة بأن الفروق الحقيقية في تكلفة العمالة بين الولايات المتحدة والمكسيك لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدين، في حين توصلت دراسات أخرى إلى نتائج عكسية، فالأجور المرتفعة قد تكون مؤشراً على الجودة العالية للعمالة والتي تتطلبها بعض الأنشطة مثل الأعمال المصرفية والمالية والبحث والتطوير...؛ كما توجد أدلة أخرى قدمها العديد من الاقتصاديين من بينهم **Lucas و Cushman (1987)** و **(1993)** وغيرهم، تشير إلى أن ارتفاع تكلفة وحدة العمل يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وانخفاضه في الداخل، وهناك عامل آخر يتعلق بسوق العمل وهو النزاعات العمالية، والتي تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمعدل حدوثها وشدها، بالإضافة إلى مدى التنظيم النقابي في البلد المضيف وما يترتب عن المساومة في البلدان الصناعية التي تتمتع بقدر كبير من النقابات، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل أسواق العمل المرنة غير النقابية، فمن غير المرجح أن تتمركز

الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف في ظل نظام لامركزي مقارنة بنظام مركزي لتحديد الأجور على الرغم من حقيقة أن هذا الأخير ينتج عادة أجوراً أعلى.¹

وكامتداد لهذه الفرضية تم تحديد مجموعة من العوامل الموقعية أو المحددات المكانية التي تؤثر على قرارات الاستثمار الأجنبي ضمن ثلاثة عناصر تتمثل في: **شروط الطلب** (مقدار الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجود في البلد المضيف، الوكلاء المستخدمون، حجم سوق الاقتصاد المحلي، معدل نمو السوق المحلية، ودرجة التصنيع في البلد المضيف)؛ و**عوامل التكلفة** (وهي شروط العرض للمدخلات اللازمة للإنتاج في الخارج وتشمل توافر الموارد الطبيعية، تكاليف العمالة، نوعية العمالة، البنية التحتية الكافية)؛ وأخيراً، **العوامل السياسية** (شروط التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، سياسات الاقتصاد الكلي، المخاطر التي يواجهها البلد المضيف)؛ وتعتبر دراسة **Kravis & Lipsey (1982)** من أولى الدراسات الشاملة حول المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير إلى تجربة الولايات المتحدة على مستوى الصناعة مؤكدة أن حجم السوق المضيف ومدى انفتاح البلد المضيف هما المحددان الرئيسيان لقرارات الموقع، في حين أن تكاليف العمالة النسبية لم تكن ذات أهمية.²

4- النظرية الانتقائية:

تم تطوير نموذج بواسطة **John Dunning** في سلسلة من المنشورات (1980، 1981، 1988، 1992) حول التركيز الدولي للنشاط الاقتصادي والعوامل المؤثرة على قرار الشركة للإنتاج بالخارج، وأسباب نمو هذا الإنتاج، فقام بدمج فرضية التنظيم الصناعي، وفرضية الاستيعاب الداخلي، وفرضية الموقع لتشكيل معاً أسس التحليل النظري والتجريبي الشامل للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلاله تم وضع ثلاثة عوامل تحدد الأنشطة الدولية للشركات متعددة الجنسيات : هي مزايا الملكية (O) ، ومزايا الموقع (L) ، ومزايا الاستيعاب (I) لتشكيل نموذج **Dunning** الانتقائي OLI.³

اعتمد النموذج الانتقائي على دمج مختلف النظريات السابقة من أجل الوصول إلى إجابة على مختلف الأسئلة التي تواجه قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان هناك طلب على سلعة معينة في دولة معينة، لماذا لا تلبيه شركة محلية تنتج في نفس الدولة، أو شركة أجنبية تصدر من دولة أخرى؟ وإذا أرادت إحدى الشركات توسيع نطاق عملياتها، فلماذا لا تفعل ذلك عبر قنوات أخرى؟ (كالإنتاج في البلد الأصلي والتصدير إلى البلد الأجنبي؛ أو التوسع في خط جديد من الأعمال داخل الوطن الأم؛ أو

¹-Imad A. Moosa:" Theories of Foreign Direct Investment: Diversity and Implications for Empirical Testing", Transnational Corporations Review, Volume 7, Issue 3, September 2015, Zhejiang University, p, p.300, 301. <https://doi.org/10.5148/tncr.2015.7304>

²-Yuko Kinoshita:" Firm Size And Determinants Of Foreign Direct Investment", CERGE-EI, Working Paper N° 135, Jul 1999, p, p. 3, 4. <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1538315>

³-Alan M. Rugman: "Reconciling Internalization Theory And The Eclectic Paradigm", Multinational Business Review, Volume 18, Issue 2, 2010, P. 2. <https://doi.org/10.1108/1525383X201000007>

الانغماس في استثمارات المحفظة في البلد الأجنبي؛ أو بترخيص التكنولوجيا للشركات الأجنبية التي تقوم بالإنتاج).

ووفقاً للنظرية الانتقائية، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون أكثر ربحية من وسائل التوسع الأخرى، وأن تتفوق الشركة على الموردين المحتملين الآخرين في السوق الأجنبية، بتوافر ثلاثة شروط: أن تتمتع بميزة الملكية لأصول غير الملموسة مقارنة بغيرها من الشركات، ويشمل ذلك الحق في تكنولوجيا معينة، قوة الاحتكار والحجم، والوصول إلى المواد الخام، والوصول على التمويل الرخيص...؛ أن يكون استخدام هذه المزايا من طرف الشركة يفيد أكثر من بيعها أو تأجيرها (مزايا الاستيطان أو الاستيعاب الداخلي التي تشير إلى الاختيار بين تحقيق التوسع داخل الشركة أو بيع حقوق وسائل التوسع لشركات أخرى)؛ وأن يكون من المربح أكثر استخدام هذه المزايا مع بعض مدخلات العوامل الموجودة في الخارج (استغلال المزايا الموقعية والاختيار بين التوسع في الداخل أم في الخارج).

ويشرح النموذج الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، ويقترح أن تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بتطوير مزايا الملكية التنافسية في الداخل واحتكارها لتنتقلها إلى الخارج لمواجهة المنشآت المحلية في الدولة المضيفة، والتي يتم اختيارها دون غيرها من الدول اعتماداً على تتمتع به من مزايا الموقع، لاستخدام ثروات الموارد أو الأصول المرتبطة بموقع أجنبي معين والتي تجد الشركة قيمة لدمجها مع أصولها الفريدة (مثل القدرات التكنولوجية أو التسويقية أو الإدارية للشركة)، ولن تتمكن الشركات متعددة الجنسيات من تقليل تكاليف المعاملات الدولية واستغلال مزايا الملكية والموقع إلا من خلال التداخل واستيعاب ما تتمتع به من مزايا داخلياً، بدلاً من الاعتماد على الأسواق الدولية غير الكفؤة أو غير الكاملة، ولاستغلال كل هذه الموارد يجب على الشركة أن تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر.¹

والتطبيق العملي للنموذج الانتقائي تجسده شركات النفط العالمية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر أين يوجد النفط من أجل الجمع بين قدراتها التكنولوجية والإدارية مع هذا المورد الثمين الخاص بموقع محدد، ومن الأمثلة كذلك المركز العالمي لصناعة الكمبيوتر وأشباه الموصلات الذي يجمع الشركات الكبرى في العالم مثل **Apple Computer، Hewlett-Packard، Oracle، Google، Intel** بالقرب من بعضها البعض في منطقة وادي السيليكون في كاليفورنيا، مما يجعل الكثير من الأبحاث المتقدمة لتطوير المنتجات في هذا المجال تتم هناك، فالمعرفة التي يتم توليدها في السيليكون غير متوفرة في أي مكان آخر في العالم على أن تسوق تجارياً وتنتشر لاحقاً في مختلف أنحاء العالم، هذا ما يجعل وادي السيليكون يتمتع بميزة خاصة بموقعه في توليد المعرفة المرتبطة بصناعات الكمبيوتر وأشباه الموصلات، ناتجة عن

¹ - Robert Read: "Foreign Direct Investment In Small Island Developing States", Journal of International Development, Volume 18, Issue 2, May 2008, P.503.

<https://www.researchgate.net/publication/23992641>

التركيز الهائل للمواهب الفكرية في هذا المجال مما يمكن الشركات من الاستفادة بتوليد المعرفة لدى بعضها البعض.

5- فرضية دورة حياة المنتج:

طور الخبير الاقتصادي **Raymond Vernon** في 1966 نظرية "دورة المنتج"، ولاحظ أن إنتاج المنتجات يتم في البلدان المتقدمة وتصدرها إلى البلدان الأقل نمواً، وعندما يصبح الإنتاج أكثر تجانساً، تنتقل عملياته إلى البلدان الأقل نمواً لاستغلال انخفاض تكاليف العمالة، تُصدر مرة أخرى إلى البلدان المتقدمة، ووفقاً لهذه الفرضية تمر المنتجات بدورة من البداية، والنمو المتسارع، والتباطؤ والانحدار، هذه المراحل سميت لاحقاً بـ "دورة حياة المنتج" تصف كيفية إدارة المنتجات مع مرور الوقت، حيث يفترض أن كل منتج سيمر بتسلسل يتوافق مع عملية الإدخال، الانتشار، النضج، وأخيراً الشيخوخة، فتبدأ المبيعات ببطء من خلال التقديم ثم ترتفع بسرعة في النمو، وتصل إلى ذروة الذروة في النضج ثم تتراجع في الانحدار.¹ وتقدم هذه الفرضية تفسيراً لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية يشرح توسع الشركات الأمريكية دولياً بعد الحرب العالمية الثانية؛ ففي مرحلتي التقديم والانتشار يكون المنتج جديداً، يتم إنتاجه بواسطة الشركة المبتكرة في سوقها المحلي، أي في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب الحاجة الكبيرة للتسيق الفعال بين وحدات البحث والتطوير والإنتاج وكذلك توافر الطلب عليه، ليصل إلى مرحلة تتسم بنضوج المنتج وتصديره إلى الدول الأوروبية الأقل نمواً من الاقتصاد الأمريكي، مما يؤدي إلى توسع الطلب وزيادة المنافسة في هذه الأسواق فيصبح الاستثمار الأجنبي المباشر خطوة دفاعية لتخفيض التكاليف والمحافظة على الوضع التنافسي للشركة ضد منافسيها المحليين والأجانب*، بإنتاج المنتج محلياً بالدول المضيفة ويصل المشروع إلى مرحلة تتسم بالتوحيد الكامل للمنتج وكذلك تقنية إنتاجه التي لم تعد حصرية للمبتكر، وبفعل المنافسة السعرية من منتجين آخرين يتجه الاستثمار إلى الدول النامية الأقل تطوراً لتحقيق مزايا التكاليف مرة أخرى خاصة تكاليف العمالة.²

وتم توسيع نطاق فرضية دورة المنتج عدة مرات (**Vernon (1971, 1974)** فلم تعد تأخذ في الاعتبار تكاليف العمالة فقط، بل أيضاً تكاليف العوامل الأخرى، وهي قابلة للتطبيق على الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع الدول المتقدمة وليس للشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية؛ واقتصر تطبيق فرضية دورة المنتج على الصناعات المبتكرة بشدة استناداً إلى التجربة الأمريكية وقدمت تفسيراً مهماً للتفاعل بين ميل الشركات

¹-Steven Chen: "The Product Life Cycle and Product Design In: The Design Imperative", Springer Books, in: The Design Imperative, chapter 9, pages 123-142, Springer,2019, p.125. https://doi.org/10.1007/978-3-319-78568-4_9

* هناك نقطة تحول شهيرة في نموذج دورة المنتج لدى **Vernon (1966)** أنه عندما يصبح مجموع التكلفة الحدية للإنتاج من أجل التصدير مع تكلفة النقل إلى السوق المستهدفة أكبر من متوسط تكلفة الإنتاج في الخارج هنا لابد من الانتقال إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

²-Jamuna P. Agarwal : "Determinants Of Foreign Direct Investment: A Survey", Review of World Economics (Weltwirtschaftliches Archiv), Volume 116, Issue 4, December 1980, p-p .750 – 752. <https://doi.org/10.1007/BF02696547>

إلى اختراع منتجات جديدة، وأدائها التصديري، واستثماراتها الأجنبية المباشرة خلال الخمسينات والستينات، إلا أن تغير الظروف على الصعيد التكنولوجي وكذلك في أسواق العوامل والمنتجات الدولية وتلاشي الفروقات في الدخل بين الدول المتقدمة، جعل افتراضات فرضية دورة المنتج صعبة التحقق مما أضعف قدرتها على تفسير أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- فرضية رد الفعل الاحتكاري:

قدم **Knickerbocker (1973)** فرضية تفيد بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لتفاعل احتكاري، معتمداً على تحليل إحصائي مكثف لقاعدة بيانات الاستثمارات الجديدة لـ 187 شركة أمريكية كبيرة متعددة الجنسيات، خلال الفترة من 1948-1967 في 23 دولة شكلت حوالي 83% من إجمالي استثماراتها؛ ووجد أنه في بيئة استثمار يسودها احتكار القلة، كلما قامت الشركة الرائدة بالاستثمار الأجنبي فإن الشركات التابعة تقوم باستثمارات دفاعية مطابقة من أجل المحافظة على حصتها في السوق في البلدان المضيفة، ومدى هذه الاستثمارات يختلف وفقاً لعدة متغيرات باستخدام مؤشر تركيز الدخول (ECI) كمقياس للتحليل، ويمثل عدد الاستثمارات الجديدة في فترة زمنية معينة، وبينت النتائج أن دخول الشركات الأمريكية إلى الأسواق الأجنبية يتم بشكل متزامن؛ وبينت الدراسة أن الشركات تسعى لاستراتيجية الاستثمار الدفاعي بنشاط أكبر في الصناعات ذات التركيز العالي، فزيادة تركيز الصناعات تسبب زيادة في التفاعل الاحتكاري في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء المستويات العالية جداً من التركيز الصناعي أين يكون الهيكل الاحتكاري مستقرًا وتمكن الشركات من تجنب ازدحام سوق البلد المضيف؛ في حين ارتبط تركيز الدخول سلباً بتنوع المنتجات فالشركات ذات الخطوط الإنتاجية الضيقة لديها خيارات قليلة، تميل إلى الرد بالمثل كلما واجهت منافسة لاستثماراتها، بينما الشركات ذات الخطوط الإنتاجية الواسعة تمتلك القدرة على استغلال الأسواق الخارجية بطرق متنوعة ولا تعطي أهمية إلى رد الفعل الاحتكاري.¹

كما ارتبط مؤشر تركيز الدخول سلباً بكثافة مجموعة من العوامل كالبحت والتطوير والإعلانات، والتنوع، لأنها توفر قوة في السوق تقلل الحاجة إلى مطابقة تحركات استثمارات المنافسين الفورية، وارتبط إيجابياً بمقاييس نمو السوق أكثر بكثير مما هو عليه بمقاييس حجم السوق نظراً لأن الشركات تحرص على حماية مواقعها في أسواق البلدان المستقرة سياسياً أكثر من غيرها؛ إلا أن الاستنتاج الأكثر أهمية من هذه الفرضية هو أن اعتبار عملية الاستثمار الأجنبي المباشر وظيفة للتفاعل الاحتكاري سيحد من تدفقاته، حيث يميل الاستثمار الأجنبي المباشر الأصلي (الأمريكي) والاستثمار الأجنبي المباشر المستجيب (الأوروبي والكندي) إلى تقليل تركيز الصناعات في البلدان المضيفة، إلا أن التجربة تؤكد أنه بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان وألمانيا وغيرها من البلدان، زادت المنافسة الدولية في العديد من الصناعات في حين أن المتوقع من الفرضية بأن هذه المنافسة يجب أن تؤدي إلى انخفاض في إجمالي

¹-Frederick T. Knickerbocker: "Oligopolistic reaction and multinational enterprise", The International Executive, Volume 15, Issue 2, 1973, p.8. <https://doi.org/10.1002/tie.5060150205>

تدقق الاستثمار الأجنبي، لذلك فإن قيمة هذه الفرضية للتنبؤات المستقبلية محدودة جداً، وهي تقدم تفسيراً جزئياً فقط للاستثمار الأجنبي المباشر لأنها لا تفسر سبب قيام المستثمر الأصلي بالاستثمار، خاصة بالنسبة للشركات التي تتمتع بتوزيع واسع لاستثماراتها.¹

المطلب الرابع: نظريات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من النظريات الأخرى المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر بعيداً عن وضعية المنافسة في السوق، أدرجت ضمن فرضيات مختلفة يمكن إجمالها فيما يلي:

1- فرضية التمويل الداخلي:

يتعلق التمويل الداخلي باستخدام الأرباح الناتجة عن شركة تابعة (فرع) لتمويل توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركة متعددة الجنسيات في البلد الذي تعمل فيه الشركة التابعة، تستند هذه الفرضية إلى فكرة "أرباح المقامرين" التي وضعها **Barlow & Wender (1955)**، وأن الشركات متعددة الجنسيات تخصص قدراً من مواردها لاستثماراتها المباشرة الأولية، في حين يتم تمويل التوسعات اللاحقة من خلال إعادة استثمار الأرباح التي تم الحصول عليها من العمليات في الدولة المضيفة وبالتالي فإنه يعني ضمناً وجود علاقة إيجابية بين التدفقات النقدية الداخلية والنفقات الاستثمارية، وهو أمر معقول لأن تكلفة التمويل الداخلي تكون أقل، وهذه الفرضية أكثر ملاءمة لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية نظراً لوجود قيود على حركة الأموال، وعدم كفاءة أسواقها المالية، ولتجنب الضرائب على الأرباح المعادة إلى الوطن والالتزام الضريبي في البلد الأصلي لضريبة الدخل الذي يشكل وعاءه تحويلات الأموال من الشركة التابعة إلى الشركة المتعددة الجنسيات، فمن أجل زيادة الأرباح بعد الضريبة إلى أقصى حد، ينبغي للشركة أن تستنفد الأرباح المحققة في الشركات التابعة لتمويل توسيع استثمارها الأجنبي، وحسب **Hartman** يمكن التمييز بين العمليات الأجنبية "الناضجة" التي تُموَّل بالأرباح المعاد استثمارها وتدفع أيضاً أرباحاً لشركتها (في البلد الأم)، وبين الفروع الأجنبية "غير الناضجة" التي تعتمد على التمويل من شركاتها الأم دون إجراء أي تحويلات مالية (لا تدفع أرباحاً).²

2- فرضية مناطق العملة وتأثير سعر الصرف:

اقترح **Aliber (1970)** فرضية مفادها أن سبب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو القوة النسبية للعملات المختلفة في أسواق رأس المال، فالشركات التي تنتمي إلى دولة ذات عملة قوية تميل إلى الاستثمار في الخارج وتكون مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن الشركات التي تنتمي إلى دولة ذات عملة ضعيفة ليس لديها مثل هذا الاتجاه وهي بلدان مضيفة أو متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ لذلك

¹-Jamuna P. Agarwal, *opt cit*, p.753.

²-David G. Hartman: "Tax Policy and Foreign Direct Investment", National Bureau of Economic Research (NBER), NBER Working Paper N° . w0689, June 1981, p.1. <https://ssrn.com/abstract=349088>

فإن المبالغة في تقييم العملة ترتبط بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، في حين أن التقليل من قيمة العملة يرتبط بالتدفقات الداخلة.¹

وبين الاقتصادي (1985) Cushman أن الشركات متعددة الجنسية تتجه نحو البلدان التي تتوقع حدوث تضخم فيها، وأن الشركات التابعة تأخذ في اعتباراتها التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد تدفقاتها الاستثمارية، وذلك لأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في البلد المضيف مقارنة بتحويلها للخارج أو إعادة توزيعها، وإن حدوث تقلبات مفاجئة في أسعار الصرف يؤثر سلباً في المناخ الاستثماري، وذلك لأن مثل هذه التقلبات في أسعار الصرف تجعل من الصعوبة إجراء دراسات الجدوى وتعرض المستثمر الأجنبي لخسارة كبيرة غير متوقعة.² والمشكلة في هذه الفرضية أنها لا تفسر الاستثمار المتبادل بين مناطق العملة وتركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الصناعات، كما اقترح (1973) Dunning أن فرضية منطقة العملة تضاف إلى فرضية المنظمة الصناعية لأن مخاطر الدولة تؤثر على العلاقة بين الشركات المستثمرة ومنافسيها.

3- فرضية التنوع الدولي وعوائق تدفقات رأس المال:

رأى (1977) Agmon & Lessard بأنه لكي يتم التنوع الدولي من خلال الشركات يجب توفر شرطين: أولاً، يجب أن تكون هناك حواجز أو تكاليف أمام تدفقات المحافظ الاستثمارية أكبر من تلك المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ثانياً، يجب أن يدرك المستثمرون أن الشركات متعددة الجنسيات توفر فرصة للتنوع غير متاحة بطرق أخرى، وبين الباحثان أن أسعار الأوراق المالية للشركات ذات العمليات الدولية الكبيرة ترتبط بشكل أكبر بعوامل السوق في بقية العالم وأقل ارتباطاً بعوامل السوق المحلية مقارنة مع أسعار أسهم الشركات المحلية؛ وفي ذات السياق طور (1981) Errunza & Senbet نموذجاً تقدم من خلاله الشركات متعددة الجنسيات خدمات التنوع بناء على طلبات المستثمرين فيها لمواجهة الحواجز الدولية أمام تدفقات رأس المال، وفي حالة التوازن، يقبل المستثمرون الأفراد عوائد متوقعة أقل على أسهم الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالأسهم المحلية من أجل الحصول على فوائد التنوع، وينعكس ذلك بشكل إيجابي على أسعار أسهمها خاصة في الفترات التي تميزها حدة الحواجز أمام تدفقات رأس المال.³

¹-عبد الرزاق حمد حسين الجبوري: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، 2013، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص.65.

²-Christian W. Schmidt; Udo Broll: "Real exchange-rate uncertainty and US foreign direct investment: an empirical analysis", Review of World Economics (Weltwirtschaftliches Archiv), volume 145, issue 3, 2009, p-p, 513-530. <http://hdl.handle.net/10.1007/s10290-009-0024-3>

³-Lizondo, J. Saúl: "Foreign Direct Investment ", International Monetary Fund, IMF Working Paper No 90/63, July 1990, p.14, 15. <https://ssrn.com/abstract=8848>

4- فرضية كوجيما (الميزة النسبية المدرسة اليابانية):

طور (Kojima 1973) نموذجا يجمع بين الأدوات الكلية (مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة) والأدوات الجزئية (مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة كالتميز التكنولوجي)، مستفيدا من التجربة اليابانية التي أقرت عدم قدرة السوق لوحده في التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، ولابد من التدخل الحكومي من خلال السياسات التجارية. فدمجت هذه الفرضية بين نظريات التجارة ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبيّن Kojima أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية من بلد المصدر إلى البلد المضيف، ويوصف هذا النهج بأنه "نهج الاقتصاد الكلي" أو "نهج توفير عوامل الإنتاج"؛ وأن هناك نهج آخر هو "نهج الأعمال التجارية الدولية" نتيجة للتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يصنفه بدوره إلى نوعين: الأول هو الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التجارة، والذي يولد طلبا زائدا على الواردات وفائضا في المعروض من الصادرات وفقا لشروط التبادل التجاري، ويؤدي هذا النوع إلى تحسين الرفاهية في كلا البلدين ويتضمن عادة الاستثمار في الصناعات التي تعاني فيها دولة المصدر من عيوب نسبية، وهو ما من شأنه أن يعزز التجارة وإعادة هيكلة مفيدة للصناعة في كل من البلدين؛ أما النوع الثاني فهو الاستثمار الأجنبي المباشر المناهض للتجارة ويُنتج تأثيرات سلبية في البلدين، وأقر كوجيما أن الاستثمارات اليابانية تتميز بهيكل صناعي يشجع على خلق قاعدة تجارية نتيجة لحزمة من المهارات اليابانية المتخصصة التي تم تطويرها وصبها في بيئة البلد المضيف من قوى عمل ومهارات استثنائية ونظام إنتاجي قوي، عكس الاستثمارات الأمريكية التي اعتبرها مجرد بديل للتجارة، وعلى هذا فإن هذه الفرضية تقوم على التكامل بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتؤكد على الحاجة إلى النظر في التكاليف المقارنة.¹

وقد وُجّهت ملاحظات عديدة لهذه الفرضية، أهمها أن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني إلى الخارج يدفعه نقص المواد الخام والموارد الأساسية الأخرى في الداخل، والرغبة في استغلال الأجور المنخفضة في أماكن أخرى، وبسبب السياسة المتبعة في الحد من التلوث البيئي في الدولة الأم، وأن النظرية الانتقائية تكفي لتفسيره؛ بالإضافة إلى ذلك الفرضية أشبه بشرط لتأسيس التجارة الخارجية ولا تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن العثور على عناصرها في نظريات أخرى مثل فرضية دورة حياة المنتج.

5- تفسيرات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتناول هذه الفئة عوامل أخرى مثل بيئة الاقتصاد الكلي، والاستقرار السياسي، والحوافز الضريبية، واللوائح الحكومية...، يمكن اعتمادها لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيُشار إليها فيما يلي:

¹- أنظر المرجع: رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر، مرجع سابق، ص.58. والمرجع:

Imad A. Moosa: " Theories of Foreign Direct Investment: Diversity and Implications for Empirical Testing", opt cit, p. 303.

■ **المخاطر السياسية والمخاطر القطرية** : تلعب المخاطر السياسية في البلد المضيف دورا هاما في التأثير على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤدي الافتقار إلى الاستقرار السياسي إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنشأ المخاطر السياسية لأن التعديلات غير المتوقعة في الأطر القانونية والمالية في البلد المضيف قد تغير النتيجة الاقتصادية للاستثمار بطريقة جذرية، فمثلا يؤثر القرار الذي تتخذه الحكومة المضيفة بفرض قيود على إعادة رأس المال إلى البلد الأصلي للمستثمر سلبا على التدفقات النقدية التي تتلقاها الشركة الأم؛ فقد وجد (Aharoni 1966) في دراسته الاستقصائية لمجموعة من الشركات الأجنبية التي تعمل في الهند، أن الاستقرار السياسي هو أحد العاملين الأكثر أهمية، بجانب حجم السوق، في جذب الاستثمار الأجنبي، وأن توفره يجعل البلد مناسباً للاستثمار الأجنبي دون غيره؛ ومن ناحية أخرى، توصل (Bennett & Green 1972) إلى نتيجة تفيد بأن عدم الاستقرار السياسي لا يؤثر على التوزيع العام لحجم ومكان الاستثمار الأجنبي، وإنما على تحديد العائد المطلوب من هذا الاستثمار، فمعدل العائد المطلوب على الاستثمار في البلد غير المستقر سياسياً يكون أعلى منه في البلد المستقر سياسياً.¹

وقد أولت الشركات المتعددة الجنسية عمليات الفحص والتدقيق للبيئة السياسية المعنية بمشاريعها الاستثمارية عناية فائقة لغرض الوقوف على قياس واضح المعالم للمخاطر السياسية التي يمكن أن تواجهها في تعاملاتها الدولية*، ويستخدم عادة المفهوم الأوسع لمخاطر الدولة بدلا من المخاطر السياسية، حيث أن الأول يشمل الأخير، مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات الاقتصادية والائتمانية كتسارع التضخم وانخفاض قيمة العملة... لأنها تؤثر سلبا على التدفقات النقدية وبالتالي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى مختلف المخاطر السياسية التي تمثلها الأنشطة السياسية للحكومة المضيفة مثلا رفع معدلات الضرائب على الفروع كنوع من رد الفعل على سياساتها الحكومية، أو أن تقوم بتأميم أو مصادرة فروع الشركة الأم أو تقرر شراءها بأي سعر تراه مناسباً وتعتبره سعرا عادلا، لذلك فإن إدارة المخاطر السياسية أمر بالغ الأهمية للشركات المتعددة الجنسيات، ويفسر اتجاهاتها الاستثمارية بحثا عن الظروف المواتية .

■ **السياسات الضريبية**: إن تنقل رأس المال طويل الأجل عبر الحدود الوطنية يرافقه تصميم نظم ضريبية مختلفة حسب توجهات البلد، سواء من الدولة الأم أو الدولة المضيفة، حيث أن فرض معدلات

¹ - محمد علي العامري، نعم حسين نعمة: "المخاطرة السياسية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 45، 2007، ص.86.

* وهي تستند الشركات في تقييمها للمخاطرة إلى منظورين: منظور مخاطرة البلد المضيف المدخل الكلي (يرتبط بالأحداث السياسية وعدم الرغبة في الوفاء، أو الاقتصادية بعدم القدرة على الوفاء، أو سيادية تتعلق بالحكومة، أو مخاطرة تجارية تتعلق بالشركات والمصارف...)؛ ومنظور الشركة المدخل الجزئي (يرتبط بنوع صناعتها وحجمها وهيكل الملكية فيها ومستوى التكنولوجيا التي تعتمد عليها، فمثلا حساسية أو قابلية الشركة إلى مصادرة الملكية يرجح حدوثه في القطاع الأساسي الصناعات الاستخراجية و قطاع الخدمات، أكثر من حدوثه في القطاع الصناعي، وعلاوة على ذلك فبعض الشركات قد تستفيد من الحدث نفسه الذي يؤدي شركات أخرى، فالشركة التي تعتمد على الواردات سوف تتضرر بسبب القيود التجارية في حين أن الشركة التي تنافس الاستيراد سوف تساعدها القيود التجارية). **أنظر المرجع:**

Sottilotta Cecilia: "Political Risk: Concepts, Definitions, Challenges", LUISS School of Government, Annual Conference, 2012, p-p. 1-15. DOI:10.13140/2.1.3205.9846

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

ضرائب مرتفعة نسبياً سيدفع بالأعمال التجارية المحلية إلى الخارج بينما منح مخصصات استثمار سخية سيجذب المزيد من الاستثمارات من الأجانب، وتشكل المعاملة الضريبية للدخل المصدر من الخارج عاملاً رئيسياً في قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، وحسب Jun (1989) تؤثر السياسات الضريبية المحلية والأجنبية على الحافز للمشاركة في الاستثمار الأجنبي المباشر ووسائل تمويله عبر ثلاثة قنوات**: الأولى، أن المعاملة الضريبية للدخل المتولد في الخارج لها تأثيراً مباشراً على صافي العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الثانية، أن المعاملة الضريبية للدخل المتولد في الداخل تؤثر على صافي ربحية الاستثمار المحلي والربحية النسبية للاستثمارات المحلية والأجنبية؛ أما الثالثة، فتؤثر السياسات الضريبية على التكلفة النسبية لرأس مال الاستثمارات المحلية والأجنبية¹

ويمكن للمعاملة الضريبية مع الشركة الأجنبية أن تؤثر على الشروط الثلاثة للنظرية الانتقائية OLI ، فارتفاع معدل الضريبة في البلد المضيف يجعله أقل جاذبية كموقع للاستثمار الأجنبي؛ غير أنه قد تفرض الحكومات معدلات ضريبية مرتفعة وتعوض الشركات بشكل غير مباشر بحوافز استثمار مثل تدريب العمال والبنية التحتية مما يصعب التنبؤ بمدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للضرائب²

■ **التكليف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر:** قدمت النماذج النظرية السابقة تفسيرات مختلفة للاستثمار الأجنبي سواء من وجهة نظر الشركة *Micro économique* كالنموذج الانتقائي ونظريات الشركة ونظرية التنظيم الصناعي، أو من وجهة نظر السوق والتجارة الدولية *Macro économique*، ليأتي نموذج اللياقة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي طوره *Wilhelms & Witter (1998)* بتوافق مع المدرسة التكاملية للمستوى المتوسط في التحليل *Mésó économique*، يجمع بين المتغيرات الكلية والجزئية من خلال الاهتمام بوضع السياسات العامة وتنفيذها، فهو المستوى المحوري للتنفيذ الناجح للسياسات وفيه تظهر التحديات اليومية التي تواجهها البلدان النامية بتفاعل القطاع العام والخاص لتنفيذ سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعتبر هذه الدراسة نقطة انطلاق أخرى نحو تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الناشئة، من خلال نظرية الملاءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر،

** قد يُنشأ تداخلاً في الاختصاص الضريبي، ويتعين على المستثمر الإجابة على سلطتين ضريبيتين، في بلده الأصلي وفي البلد المضيف، مما يحدث إمكانية فرض ضرائب متعددة على الاستثمار الأجنبي يمكن تطبيق مبدئين قضائيين متعارضين لتجنب هذا التداخل، والمعروفين باسم مبدأ الإقامة والمصدر؛ ويعني مبدأ الإقامة أن جميع المقيمين في بلد ما يخضعون للضريبة على دخلهم في جميع أنحاء العالم فتفرض ضريبة على أرباح الشركة التابعة مرة أخرى بموجب ضريبة دخل الشركات في البلد الأصلي للشركة الأم بغض النظر عن مصدره؛ ومن ناحية أخرى، فإن مبدأ المصدر يعني ضمناً أن كل الدخل المكتسب داخل حدود بلد المصدر يخضع للضريبة بغض النظر عن المكان الذي يقيم فيه المتلقي النهائي للدخل؛ إن شرط التوازن للمستثمر، الشرط الذي يجعله لا يفرق بين الاستثمار في الداخل والخارج، هو أن يكون العائد بعد خصم الضريبة متساوياً في الداخل والخارج، وبما أن هذا الازدواج الضريبي الدولي من شأنه أن يثبط بشدة النشاط التجاري الدولي، فإن معظم البلدان تتجنبه عن طريق المعاهدات الضريبية الثنائية المستندة إلى الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. أنظر المرجع:

Erik C. F. Offerdal: "Chapter 11: Taxation Of Foreign Direct Investment", International Monetary Fund, IMF eLIBRARY, Jun 1992, P.236. <https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781557751911/ch011.xml>

¹-Joosung Jun: *Tax Policy And International Direct Investment*, National Bureau Of Economic Research, Working Paper N° 3048, Cambridge, July 1989, p.1,2.

²-James R. Hines, Jr.: "Tax Policy And The Activities Of Multinational Corporations", National Bureau Of Economic Research, Working Paper 5589, May 1996, P.8.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

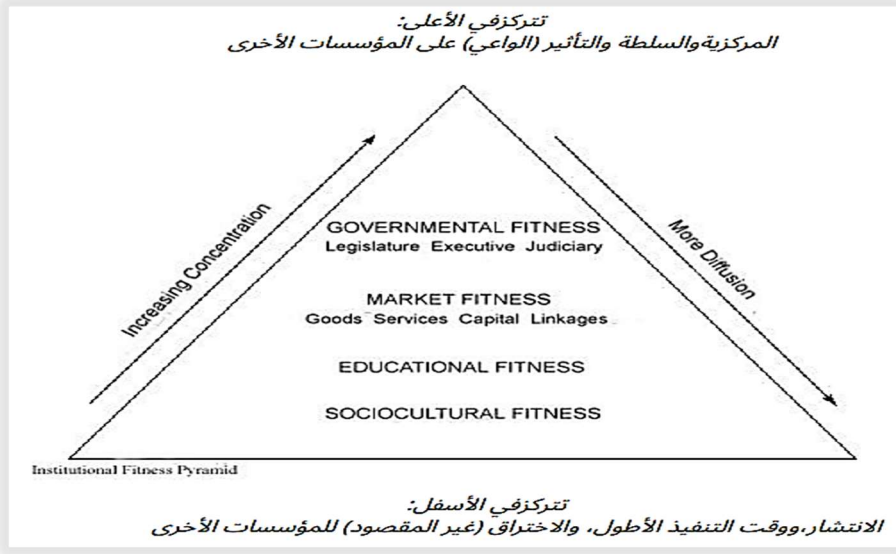
ويشير مصطلح "ملاءمة أو لياقة الاستثمار الأجنبي المباشر" إلى قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستيعابه والاحتفاظ به بالاعتماد على مفهوم Darwin في البقاء للأصلح الذين يتكيفون بشكل أكثر ذكاء وملاءمة مع الظروف القائمة، وليس بالضرورة أن يبقى الأكبر والأقوى، وقد أشار Wilhelms عند تعرضه لمبدأ التكيف المؤسساتي، أنه ليس بالضرورة أن يكون البلد كبيراً ويتوفر على مزايا نسبية كثيرة، كي يستقطب تدفقات واسعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأهم من ذلك أن يتكيف بذكاء مع الظروف المحيطة به، فالتكيف يدل على اليقظة والقدرة على الاستجابة بسرعة ضد المخاطر واغتنام الفرص، وتشجيع الإبداع، فقد ينجح بلد صغير محروم من مزايا طبيعية في جذب تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعجز البلدان الكبيرة ذات الوفرة في مواردها الطبيعية على تلقيها.¹

ويسمح تطبيق مفهوم اللياقة في التعرف على الفرص المتاحة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منها، وترتكز أساساً على أربعة أسس هي: الحكومة والأسواق والتعليم والثقافة الاجتماعية، وتم ترتيبها وفقاً لتسلسل هرمي تتمثل قاعدته في العوامل الاجتماعية والثقافية لأنها الأقدم والأكثر تعقيداً بين جميع المؤسسات، وفوقها التعليم نظراً لأهميته في ضمان بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن رأس المال البشري المتعلم يعزز الإبداع في مجال البحث والتطوير والقدرة على معالجة المعلومات، ويقصد به المستوى الأساسي للتعليم الذي يضمن المهارات المختلفة التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ أما الركيزة الثالثة فتتمثل في الأسواق، وتتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية في شكل آلات (رأس المال المادي) وائتمان (رأس المال المالي)، وتعتبر الأسواق المالية المتطورة والتي تعمل بشكل جيد سمة بارزة في عملية صنع القرار الاستثماري في الشركات متعددة الجنسيات لأنها تؤثر على المعاملات الاقتصادية والمالية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وفي قمة الهرم آخر ركيزة وهي الحكومة القوة المؤسسية للبلد وحسب (Popovici & Calin (2014) تنعكس لياقتها في الانفتاح الاقتصادي مع الحد الأدنى من الضوابط على التجارة وأسعار الصرف، وتعني أيضاً سيادة القانون القوية وانخفاض مستوى الفساد، على أساس العدالة القانونية والإدارية والشفافية، مما يتطلب توفير الاستقرار السياسي واعتماد لوائح وقائية لإدارة ملاءمة للسوق والذي تنعكس لياقته في ارتفاع حجم التجارة، وانخفاض الضرائب، وارتفاع معدل التحضر، وسهولة توفر الائتمان والطاقة.²

¹-Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter: "Foreign Direct Investment And Its Determinants In Emerging Economies", African Economic Policy Paper Discussion, Number 9, July 1998, p, p.10, 11.

²-Patricia Lindelwa Rudo Makoni, *op-cit*, p.30.

الشكل رقم (2-3): هرم مؤسسات اللياقة البدنية للاستثمار الأجنبي المباشر



Source: Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, *op-cit*, p.3.

وخلص **Wilhelms & Witter** إلى أنه على الرغم من تمثيل الهرم بترتيب معين، إلا أن الركائز المؤسسية الأربعة مترابطة في الواقع وتتفاعل في انسجام تام بأشكال مختلفة، حيث تشكل السياسات الحكومية الأسواق والتعليم والأنشطة الاجتماعية والثقافية؛ وتؤثر قوى السوق على الحكومة والتعليم والثقافة الاجتماعية؛ ويؤثر التعليم على رأس المال البشري وبالتالي على الحكومة والأسواق والأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية؛ والأنظمة الاجتماعية الثقافية هي أصل الحكومة والأسواق والتعليم. كما أثبتت التجربة أن المؤسسات تلعب دوراً حاسماً في تنفيذ القوانين والسياسات وفي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن مواجهة المستثمرين الأجانب لفروق كبيرة بين القوانين المكتوبة وتنفيذها من خلال الممارسات التجارية الرسمية وغير الرسمية يحول دون إنشاء مشروعاتهم إرضاهم عنها بمجرد بدء التعامل مع المؤسسات الحكومية في البلد المضيف.

ويساهم نموذج اللياقة المؤسسية في تحسين سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقليل الفساد والبيروقراطية، وتطوير سياسات أكثر فاعلية، وتحسين الجودة البيئية، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية، والتنفيذ الناجح للسياسات؛ ويتطلب ذلك إصلاح سياسات الاستثمار بمعالجة تحديات التنفيذ والتحديات الهيكلية، وقد أدت برامج التكيف الهيكلي التي بدأت في العديد من البلدان النامية في الثمانينات إلى إعداد هذه البلدان وتحويلها إلى أسواق ناشئة، كما أن في تفسير البنك الدولي لمعجزة دول جنوب شرق آسيا وجد علاقة قوية بين اللياقة الحكومية والنمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تكثيف جهود الإصلاح لتحقيق ما يسمى بالحكم الرشيد.

كما أثبتت الدراسات التجريبية على دول إفريقية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة يتحكم فيها أكثر العوامل مثل حجم السكان، وحجم الاقتصاد، وتطور الأسواق المالية، والانفتاح التجاري،

والبنية التحتية وغيرها من المخاطر الاقتصادية والمالية والسياسية، وتراجع التصور القائل بأن ثروات الموارد الطبيعية هي العامل الأساسي المحدد، وأفضل مثال على ذلك النتائج التي حققتها تنزانيا وأوغندا، كلاهما من البلدان الفقيرة بالموارد ومع ذلك، نجح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس قوة حكومتيهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي، وإدخال إطار تنظيمي فعال، فضلا عن القضاء على الفساد، كما أكدت نتائج الدراسة التي قام بها (Muthoga 2012) حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى مفهوم نظرية الجاهزية المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا للفترة 1967-1999 ووجد أن الانفتاح الاقتصادي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الاستثمار المحلي، ومعدل العائد الداخلي، وتوافر الائتمان، والسياسات الاقتصادية الحكومية، كلها تعزز جاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب.¹

يتضح مما سبق أن الأدبيات الاقتصادية تشمل عددا كبيرا من النظريات الموجودة لتفسر أسباب حركة رأس المال دوليا، منها من يقدم يشرح أسباب قرار الشركة بالانتقال إلى الخارج، وبعضها كان امتدادا لنظريات التجارة في ظل السوق المثالية، بينما تم تطوير نظريات أخرى من ظروف السوق غير المثالية؛ فكل نظرية أعطت تصورا للظاهرة من جانب معين وأهملت باقي الجوانب، لذلك لا يمكن اعتماد نظرية واحدة لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من اختلاف مناهجهم إلا أن هذه النظريات اجتمعت على فكرة بأن الاستثمار ينتقل إلى الخارج لجني فوائد الميزة التي يتمتع بها موقع معين، أو شركة محددة أو تدويلا للأسواق؛ كما توضح هذه النظريات أيضاً حقائق للدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه السياسات الحكومية والبيئة المؤسسية المواتية للاقتصاد المضيف بالقدرة على الاستجابة بسرعة ضد المخاطر واغتنام الفرص، وتشجيع الابداع، حتى ينجح بلد صغير محروم من مزايا طبيعية في جذب تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع ذلك، من الجدير بالملاحظة هنا أن غالبية النظريات تقع في سياق الشركات العالمية الكبرى متعددة الجنسيات، التي تزايدت أهميتها خاصة في البلدان النامية، مما يستلزم ضرورة استمرار ظهور تفسيرات نظرية أخرى تواكب مختلف التطورات والصور الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر .

¹ - يمكن الاطلاع بالتفصيل على محتوى الدراسة:

Muthoga, S. K: **The Determinants of Foreign Direct Investment in Kenya**, Doctoral thesis, supervisors: M^r Kuuya M. Patrick, M^{rs} Okeri Susan, Economics Department, Kenyatta University, 2012. Available from <http://ir-library.ku.ac.ke/handle/123456789/5688>

المبحث الثالث: البيئة الاستثمارية وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية كأحد أهم مكونات تدفقات رأس المال وأكثرها استقراراً ووسيلة للتقدم التكنولوجي واستخدام ونشر تقنيات الإنتاج المتطورة.... أدى إلى تزايد الاهتمام بمحددات تدفقاته في الدول المضيفة والبحث في كيفية اختيار الشركات عبر الوطنية لمواقع استثمار دون أخرى، فركزت العديد من الأبحاث والدراسات على جودة البيئة الاستثمارية المحلية كتفسير رئيسي للاختلافات بين البلدان في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو ونصيب الفرد من الدخل، وأثبتت أن الحماية الفعالة للحقوق المدنية وحقوق الملكية، وتوسيع الحرية الاقتصادية والسياسية، وانخفاض مستوى الفساد.... كلها عوامل ارتبطت باستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحفيز النمو وزيادة الرخاء، خاصة مع انتشار أطر دولية تنظيمية للاستثمار سواء الثنائية أو الإقليمية أو المتعدد الأطراف، لخلق بيئة استثمارية مواتية تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر قناة مهمة للتأثير على النمو والتنمية في البلد المضيف، من هنا اشتد التنافس بين الدول من أجل تحسين ترتيبها ضمن المؤشرات الدولية التي تبرز ملاءمة بيئتها الاستثمارية؛ وللوقوف على هذا الطرح وإبرازه بدقة تم تقسيم هذا المبحث إلى:

➤ **المطلب الأول: ماهية البيئة الاستثمارية؛**

➤ **المطلب الثاني: مؤشرات تقييم المناخ الاستثمار؛**

➤ **المطلب الثالث: استهداف الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنوع الاقتصادي.**

المطلب الأول: ماهية البيئة الاستثمارية

إن تعبير بيئة أو مناخ الاستثمار هو انعكاس لسياسات الاستثمار بالمعنى الواسع، إذ أنه يتضمن معظم السياسات والأدوات والمؤشرات التي تؤثر بطرق مباشرة أو غير مباشرة في القرارات الاستثمارية بما فيها السياسات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي، وتتطوي البيئة الاستثمارية على مجموعة من المحددات والمؤشرات تتفاعل مع بعضها لتشير في مجموعها إلى أي مدى يتم تشجيع وجذب الاستثمار.¹

1- مفهوم البيئة الاستثمارية - مناخ الاستثمار:-

يتمثل مناخ الاستثمار في العديد من العوامل الخاصة بالموقع والتي تشكل الفرص والحوافز المتاحة للشركات للاستثمار بشكل منتج ولخلق فرص العمل والنمو، ولكي يُعتبر مناخ الاستثمار مُرضياً، لا يكفي أن يحقق أرباحاً للشركات بل أن يخلق آثاراً إيجابية على المجتمع ككل، ويشجع مناخ الاستثمار الجيد الشركات على الاستثمار عن طريق تقليل التكاليف والمخاطر والحوافز غير المبررة أمام المنافسة لتحفيز

¹ - كاظم أحمد البطاط، كاظم سعد الأعرجي، سعدية هلال التميمي: البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دار الأيام، عمان، 2016، ص.21.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

الابتكار والإنتاجية، بما يُحمّل الشركات بعض التكاليف والمخاطر، ويضمن استعادة العمال والمستهلكين من مكاسب الإنتاجية.¹

ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة التي ترتبط بجوانب عديدة، منها من يركز على مدى توفر منشآت البنية الأساسية والرقمية، وبعضها يتعلق بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، وبعضها بالمؤسسات والبعض الآخر بالسياسات، فهو مفهوم ديناميكي مركب يتطور باستمرار لمواكبة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية؛ ومن أهم التعريفات المتداولة التعريف الذي قدمته المنظمة العربية لضمان الاستثمار بأنه " مجمل الأوضاع الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي يتم على أساسها اتخاذ قرار الاستثمار"²، ويعرف أيضا بأنه مجموع الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثيراتها السلبية أو الإيجابية على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات.³

ويشمل مناخ الاستثمار "كل السياسات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة المالية والنقدية والتجارية)، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد، هذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة مواتية وصالحة من عدمها".⁴

ويعبر مناخ الاستثمار أيضا عن مختلف الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوطنه، فالأوضاع السياسية العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب، وتنظيمها الإداري وما يتميز به من فاعلية، والأوضاع الاقتصادية التي تتأثر بما يتميز به البلد من خصائص جغرافية وديمغرافية بما ينعكس على توافر عناصر الإنتاج، وما يتمتع به البلد من بنى تحتية وسياساته وبرامجه الاقتصادية وتوازناته ومدى مساهمتها في تحقيق تطوره بالداخل والخارج، وطبيعة الأسواق السائدة بالدولة وآلياتها، والنظام القانوني بالدولة ومدى كماله ووضوحه واتساقه وثباته وتوازنه بما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، كلها عناصر تدخل في تركيب مناخ الاستثمار، بشكل متداخل تؤثر ويتأثر بعضها ببعض، وهي متغيرة

¹-The World Bank: **World Development Report 2005 : A Better Investment Climate for Everyone in 2004**, DeBoeck University, 2005, p.2.

²- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد 177، أبريل 2002، ص. 2.

³- عبد المجيد تيماري، مصطفى بن نوي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أبريل، 2006، جامعة الشلف، الجزائر، ص. 242.

⁴- عبد الحميد عبد المطلب: السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهران الشرق، القاهرة، 1997، ص. 390، 391.

باستمرار يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له¹، ويقصد بالجاذبية قدرة الدولة على جذب الشركات والاحتفاظ بها.²

إن قرار المستثمر باختيار دولة معينة، يتضمن التزاماً بالتعايش داخل اقتصادها المحلي بشكل كامل، لذلك يجب أن تكون الأوضاع والشروط العامة لممارسة النشاط الاقتصادي في تلك الدولة مناسبة ومحفزة أكثر مقارنة بالمناطق الأخرى، فالمستثمر سيظل في تواصل دائم مع الموردين للحصول على مستلزمات الإنتاج، ومع الدوائر الحكومية للحصول على التراخيص والموافقات، كما سيتعامل مع جهات إدارية متعددة مثل الضرائب والجمارك والشهر العقاري وغيرها من المصالح الحكومية، هذه التفاعلات تتطلب اتخاذ قرارات متعددة يترتب عنها تصرفات قانونية تؤثر على حقوقه والتزاماته تجاه الآخرين، وبالتالي فإن وجود نظام قانوني واضح ونظام قضائي فعال أمر ضروري لضمان سلامة قراراته؛ ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون الاقتصاد مستقراً في جميع جوانبه، بما يضمن للمستثمر القدرة على تقدير تكاليف مشروعه بدقة، دون أن يفاجأ بأعباء أو ضرائب أو التزامات غير متوقعة، هذا ما يبرر الحاجة إلى توفر سوق مالية متطورة تتيح له الحصول على الموارد المالية أوقات العجز، وتمكنه من الخروج من السوق عندما يكون ذلك في مصلحته، فتوفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني هو شرط أساسي لتوافر مناخ استثماري ملائم.

وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم " المناخ الاستثماري المناسب " بالتركيز على جانبين أساسيين؛ الأول هو مدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط ذلك بفكرة عدم اليقين **Uncertainty** الناتجة عن نوع من المخاطر لا نعرف مدى حجمه أو شكل توزيعه، أما الثاني فيتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر التي يمكن معرفة مدى توزيع احتمال وقوعها، ولذلك فإن عدم اليقين يجعل اتخاذ القرار الاقتصادي شبه مستحيل، أما المخاطر فإنها وإن لم تمنع من القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي، إلا أنها تزيد من الأعباء والتكلفة.³

ومن خلال المفاهيم التي قدمت للمناخ الاستثماري يمكننا تمييزه بعدة خصائص، باعتباره مفهوماً نسبياً ناتجاً عن مقارنة بين أوضاع اقتصاد معين وما هو سائد في دول أخرى، خاصة مع الانفتاح العالمي الذي يتيح للمستثمر إمكانية الاختيار باستمرار بين مواقع مختلفة، هذا ما يجعل دولة جاذبة للاستثمار في فترة معينة قد تفقد هذه المزايا في وقت لاحق نظراً لتقديم الدول المنافسة لظروف أفضل منها؛ كما أن سرعة التطورات التكنولوجية وتأثيراتها على عمليات الإنتاج والتسويق يستدعي تطويراً موافقاً في البيئة الاقتصادية، ويجعل مناخ الاستثمار يتميز بالديناميكية والتطور؛ ويرتبط هذا المفهوم كذلك باقتصاد السوق

¹ - مأمون إبراهيم حسن، ماضي عبد العزيز الحمود: مناخ الاستثمار ومآزق التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، 1994، ص. 14.

² - B. Coeuré I. Rabaud et Thierry Madiès: " Attractivité de la France: Analyse, perception et mesure", Economie et statistique, n° 363, 2003, p.98.

³ - ناجي بن حسين: "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، المجلد ب، العدد 31، جوان 2009، ص. 53، 85.

وظروف الانفتاح الاقتصادي العالمي، لأن في اقتصاديات الدولة والقطاع العام كانت قرارات الاستثمار سياسية بالدرجة الأولى، في حين أن اقتصاد السوق يقوم على القرارات الفردية للمستثمرين الأفراد الذين يواجهون فرص استثمارية متنوعة تجعل من المناخ الملائم للاستثمار أمراً حاسماً في توجيههم.

وبذلك فمناخ الاستثمار يشتمل على كل العوامل التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، ويرتبط ذلك بتوفير الحد الأدنى الضروري من اليقين للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقبلية بما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه ويجذب الشركات الاستثمارية ويحافظ على بقائها، وإن الاهتمام بمناخ الاستثمار في جميع جوانبه الديناميكية كمنظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات والمؤسسات التي تخلق بيئة أو مجموعة من الشروط والأوضاع الملائمة لتحفيز المستثمرين الوطنيين منهم والأجانب والاحتفاظ بهم يعتبر من أساسيات نجاح سياسات التنمية.

2- محددات البيئة الاستثمارية:

إن أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع النمو والتحول الاقتصادي، جعل البلدان وخاصة النامية منها تهتم بشدة بجذبه والمحافظة على تدفقاته وتوطينها، من خلال تحسين محدداته الرئيسية التي تؤثر على الاختيارات المكانية للمستثمرين الأجانب، والاستثمار الأجنبي المباشر هو مشروع معقد، وبخلاف التجارة أو الترخيص أو الاستثمار في المحافظ الاستثمارية، ينطوي على التزام طويل الأجل بمسعى تجاري في بلد أجنبي، ويتضمن استخدام أصول وموارد كبيرة تحتاج إلى تنسيقها وإدارتها عبر البلدان، وإلى تلبية المتطلبات الأساسية للاستثمار الناجح مثل الربحية المستدامة ونسب المخاطرة/الربحية المقبولة، فالبلدان المضيفة عموماً تسعى لتقدم ما تحتاج إليه الشركات عبر الوطنية لتحقيق استراتيجياتها الاستثمارية المختلفة، بتفاعل المحددات الموقعية للبلد المضيف مع المزايا الخاصة بالملكية والمزايا الداخلية للشركة، بهدف التنوع ونشر المخاطر أو الحد منها، أو متابعة المنافسة الاحتكارية، أو مطابقة تصرفات المنافسين أو البحث عن مصادر متميزة للميزة التنافسية...؛ والدولة التي تكون سياساتها أكثر ملاءمة لأنشطة الشركات عبر الوطنية، تتمتع بفرصة جيدة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشير ذلك إلى حاجة البلدان المضيفة ليس فقط إلى فهم دوافع المستثمرين المحتملين، بل أيضاً إلى فهم استراتيجياتهم.

لذلك تبرز العديد من عوامل البلد المضيف التي تدخل في تحديد المكان الذي ينبغي أن يقع فيه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر، وغالباً ما يكون من الصعب تحديد العامل الأكثر حسماً في اتخاذ القرار الاستثماري، لذلك تم تصنيف هذه العوامل ضمن مجموعات رئيسية تربط بينها علاقات متبادلة وتؤدي في مجملها دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري.

2-1- إطار السياسة الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتألف السياسات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر من القواعد والأنظمة التي تحكم دخول المستثمرين الأجانب وعملياتهم، ومعايير المعاملة الممنوحة لهم، وعمل الأسواق التي ينشطون فيها، وتتراوح هذه السياسات بين الحظر التام لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم التمييز في معاملة الشركات الأجنبية والمحلية وقد تصل حتى المعاملة التفضيلية للشركات الأجنبية، سعياً لتحقيق أهدافاً مختلفة (خفض الاستثمار الأجنبي المباشر أو زيادته، التأثير على تكوينه القطاعي أو مصدره الجغرافي، تشجيع مساهمات محددة في الاقتصاد، التأثير على طرق تقديم هذه المساهمات...)¹، وتتجه معظم الدول إلى تحرير سياساتها الوطنية لإنشاء إطار تنظيمي مضياف للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تخفيف القواعد المتعلقة بدخول الأسواق والملكية الأجنبية، وتحسين معايير المعاملة الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويندرج تحت هذا التصنيف العديد من العوامل تتمثل في:

▪ الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي:

تمثل هذه الشروط الظروف الأولية للاستثمار الواجب توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي، والتي لا يمكن بدونها انتظار قدوم المستثمرين الوطنيين أو الأجانب، ويتمثل الشرط الأول والأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في توفير الاستقرار السياسي، فكلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقراراً كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في تلك الدولة، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة كبيرة لا يمكن تحقيق هذا الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي، لأن تراجع الوضع السياسي والأمني في الدولة يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، والتغيرات المفاجئة في التوجيهات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي غير المستقر والمتغيرة، وردود أفعال الأنظمة السياسية هي عوامل تؤثر في مصالح المستثمر الأجنبي وقراراته، فالنواحي التشريعية تحدد نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروعات المقامة في الدولة، ودرجة الحرية في التوظيف، ومدى الرقابة على الصرف، والقدرة على نقل رأس المال والأرباح إلى الخارج، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقراراً وأماناً؛ ويتأثر المناخ السياسي بالنمط السياسي المتبع من كونه نظاماً ديموقراطياً أو دكتاتورياً، وموقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الوعي السياسي من حيث السماح للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى وعي المؤسسات العسكرية بمشاكل التنمية ودورها في إدارة شؤون البلد المضيف.²

¹-UNCTD: **World Investment Report 1998 Trends And Determinants**, United Nations Publication, New York And Geneva, 1998, p.98.

²- **بالاعتماد على المرجعين:** منصور الزين: تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، 2012، دار الراية، الأردن، ص.92. ورويدة ثامر عبد الحليم: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2003 - 2019، بحث مقدم كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسات الجدوى، تحت إشراف: أ.د. سلام كاظم شاني الفتلاوي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2021، ص.14.

وإن شرط الاستقرار الاقتصادي يأتي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى توفر الاستقرار السياسي، حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما، ويتعلق بتحقيق جملة من التوازنات الاقتصادية الكلية وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في القطر المضيف، ومدى مرونة السياسات المالية والنقدية وما تقدمه من تحفيزات، لأنها تحدد معايير استقرار السياسات السعرية ومعدل التضخم وتأثيراته على صعوبة التنبؤ بتكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة؛ وتقلبات سعر الصرف وتأثيراتها على أسعار أصول البلد المضيف، وقيمة الأرباح المحولة، والقدرة التنافسية للصادرات الأجنبية التابعة؛ كذلك مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر والتسهيلات الائتمانية ومعدلات الفائدة، مدى كفاءة سوق المال.....، فالدولة التي تتمتع بمؤسسات مالية محلية وأجنبية قادرة على توفير ما يحتاجه المستثمر من تمويل، وبشروط مناسبة سواء في مرحلة التأسيس أو التشغيل أو التوسع، تمتلك عاملاً مهماً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أظهرت التجارب بأن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور، هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات الأجنبية، وحققت أداءً اقتصادياً أفضل، كما أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية، وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية، مرتبط بدرجة كبيرة بسلامة القطاع المالي.¹

وإن اهتمام المستثمر الأجنبي بالعادات والتقاليد السائدة في البلد المضيف للاستثمار هي من أهم عوامل نجاح استثماراته، فالاطلاع على طبيعة التكوين الثقافي والاجتماعي في البلد المضيف يجعله أكثر تحكماً في التعايش معها، كما أن كثرة الصراعات الاجتماعية والإضرابات في بعض الدول دفعت بالشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل فروعها إلى دول أخرى أكثر اهتماماً ومرونة بالتشريعات الخاصة بعلاقات العمل، كما أن انفتاح المجتمع على الثقافات واللغات الأجنبية من أهم العوامل الأساسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي.²

وقد تسعى الشركات الأجنبية إلى توطين بعض الصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، والغاز الطبيعي، الصناعات البتروكيمياوية وصناعة الإسمنت والأسمدة التي ينتج عنها آثاراً سلبية خطيرة بسبب ما تخلفه من نفايات سامة تلوث الهواء والماء وتخلق الأمراض الخطيرة، هذه الاستثمارات تبحث عادة عن الدول النامية التي لا تمارس أي رقابة على هذه الصناعات ولا تفرض أية معايير بيئية.

■ القواعد المتعلقة بالدخول والعمليات:

إن تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية ديناميكية تتضمن تخفيف أو إزالة تشوهات السوق الناتجة عن القيود المطبقة بشكل تمييزي على المستثمرين الأجانب مثل الحواجز أمام الدخول والعمليات؛

¹- حسين عبد المطلب الأسرج: استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد 213، مصر، 2005، ص. 42، 43.

²- محمد منير أيوب مصطفى: الاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم وتوصيات، المؤتمر العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، 19-20 أكتوبر 2015، ص. 13.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

وعن عملية منح أو حجب الحوافز والإعانات التي تستخدم لصالحهم أو ضدهم؛ وتعزيز بعض المعايير الإيجابية لمعاملة المستثمرين الأجانب (مثل المعاملة الوطنية، ومعاملة الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة العادلة والمنصفة)؛ وتعزيز الرقابة على السوق لضمان أدائها السليم (مثل قواعد المنافسة، والكشف عن المعلومات، ...)

ويجب التمييز هنا بين السياسات الرامية إلى تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات خلق مناخ استثماري ملائم، من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو تشجيعه، حيث يرتبط هذان النوعان من السياسات ارتباطاً وثيقاً في علاقة (الوسيلة/الغاية)، فالهدف الرئيسي لكل منهما هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن التحرير ليس هو الأسلوب الوحيد الممكن لتحقيق ذلك، كما أنه ليس بالضرورة الأسلوب الأكثر فعالية في جميع الظروف؛ لأن السياق الأوسع الذي تعمل ضمنه الشركات الأجنبية التابعة داخل الدولة له أهمية بالغة مع تقدم عملية التحرير، خاصة الإطار المعياري الداخلي مثل وجود إطار قانوني شامل للأنشطة التجارية يعمل بشكل سليم لضمان القدرة على التنبؤ واليقين بالعمليات التجارية، يعتبر ضروري لإعطاء معنى وأثر لتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ونظراً للصلات الوثيقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة ونشر التكنولوجيا، يجب أن تكون أطر السياسات لجميع هذه المجالات الثلاثة متناسقة وتتحرك في نفس الاتجاه، ويستنتج مما سبق أن تحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعني إضعاف دور الحكومة، بل يعني إعادة تعريف بعض وظائفها وتعزيز وظائف أخرى، وقد ينطوي ذلك على خيارات سياسية صعبة لتحقيق النتائج والأهداف المرجوة.¹

■ معايير وتدابير معاملة الشركات الأجنبية التابعة:

وتتعلق بتدابير حماية الاستثمار الأجنبي المباشر ووفقاً لـ **Bernard Hugonnier**، هي كل إجراء تشريعي وتنظيمي وإداري واتفاقيات تحد من العقوبات أمام تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر وتحمي مصالح المستثمرين²؛ ورغم اتجاهات الدول إلى تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المبدأ، إلا أنه لا توجد دولة واحدة تمنح الحق غير المقيد في الدخول إلى جميع الأنشطة، ومع ذلك هناك اتجاه إلى انخفاض في عدد الأنشطة التي يُحظر أو يقيد فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، كقطاع التصنيع، وبشكل متزايد في الموارد الطبيعية والخدمات، حيث انتقلت معظم البلدان تدريجياً إلى فتح الصناعات المغلقة تقليدياً باستثناء صناعات استراتيجية معينة.

وقد ألغت معظم البلدان متطلبات الترخيص لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة، واستبدلتها بالتسجيل، على الرغم من أن بعض متطلبات الترخيص والقيود المفروضة على عدد الشركات الأجنبية المسموح بها لا تزال موجودة في العديد من البلدان (المتقدمة والنامية على حد سواء) لبعض

¹-UNCTD: **World Investment Report 1998 Trends And Determinants**, United Nations Publication, New York And Geneva, 1998, p.94, 95.

²-Bernard Hugonnier : **Investissement direct coopération internationale et firmes multinationales**, Economica 1984, P. 246.

الصناعات "الاستراتيجية" كالأعمال المصرفية، والتمويل، والنقل الجوي وغيرها...، وغالباً ما ينطبق ذلك على الشركات الأجنبية والمحلية، كذلك بالنسبة لمتطلبات الظروف التشغيلية المتعلقة بتعيين موظفين إداريين أجانب، أصبحت أقل أهمية وقد تم تخفيض بعض أنواع متطلبات الأداء أو أصبحت أكثر شفافية نتيجة للالتزامات الدولية كالاتفاقات الثنائية واتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، سعياً إلى تقليل التمييز سواء لصالح المستثمرين الأجانب أو ضدهم، فعلى سبيل المثال، هناك أنواع معينة من الحوافز محظورة أو خاضعة لحدود قصوى بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، والقيود المفروضة على صرف العملات وعلى إعادة الأرباح ورأس المال إلى الوطن من التدابير الاستثنائية المخصصة لحالات الصعوبات الخطيرة التي يواجهها ميزان المدفوعات في أغلب البلدان، كما اختفت معظم القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج في البلدان المتقدمة، ويجري تخفيضها تدريجياً في البلدان النامية .

وتتعدد التدابير الحكومية الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، أبرزها تخفيف اللوائح وتشمل تبسيط عملية اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر، وفتح قطاعات جديدة له، والحد من القيود المفروضة على المشاركة الأجنبية في رأس المال، و تدابير تشجع المستثمرين الأجانب على الاهتمام بعملية الخصخصة وتطوير البنية التحتية التي تتطلب كثافة رأس المال والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تقديم حوافز الاستثمار لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي كالحوافز المالية، بما في ذلك توفير المزايا المالية المباشرة للمستثمرين الأجانب من قبل السلطات العامة في شكل إعانات الاستثمار أو ائتمانات مدعومة، أو حوافز ضريبية والإعفاء من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، أو في شكل حوافز غير مباشرة، تهدف إلى تحسين ربحية الاستثمار بطرق مختلفة كتقديم الأراضي والبنية التحتية بسعر أقل من أسعار السوق أو بمنح الشركة الأجنبية امتيازاً تجارياً مثل الوصول التفضيلي إلى العقود العامة، أو وضع الاحتكار، أو إغلاق السوق أمام الداخلين الجدد، أو الحماية من منافسة الواردات أو معاملة تنظيمية خاصة، وكذلك إزالة متطلبات النتائج التي قد تفرضها عدد من البلدان، وخاصة البلدان النامية، لضمان تلبية الاستثمارات الأجنبية لأهدافها وأولوياتها الوطنية، ومتطلبات محتوى المنتج ذي المنشأ الوطني، واشتراط تصدير كمية معينة من السلع والخدمات، أو تنفيذ قدر معين من أعمال البحث والتطوير في البلاد.

■ السياسات الضريبية:

أدت المنافسة المتزايدة بين الدول على مستوى العالم لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع حجم إعانات الدعم والمزايا الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب، إلى الحد الذي أصبح معه من المشكوك فيه ما إذا كانت المكاسب التي تولدها هذه الإعانات تفوق الفوائد التي تقدمها الاستثمارات، وربما يمكن تفسير ذلك بحقيقة أن هذه البلدان تعوض عن الأساسيات الاقتصادية الضعيفة من خلال معدلات ضريبية أقل؛ وللاستثمار الأجنبي المباشر حساسية بالغة اتجاه سياسة الضرائب المحلية، خاصة بالنسبة للبلدان التي لم توقع على اتفاقيات بشأن الازدواج الضريبي، ولذلك فمن الممكن أن تؤدي المنافسة بين البلدان التي

لم تتمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اللجوء إلى فرض معدلات ضريبية منخفضة تمييزية وقد تكون منعقدة، أو ما يعرف بالجنات أو الملاذات الضريبية*، كأداة تطبق على المدى القصير لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للبلدان النامية، والملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأكثر تقدماً يكون أقل حساسية للسياسة الضريبية المطبقة.

وقد لجأت العديد من البلدان النامية إلى الحوافز الضريبية وذلك بهدف تشجيع المشغلين الأجانب على القدوم والاستثمار، لكن التجربة أظهرت أن هذا النوع من الاستراتيجيات لم يؤد إلى النتائج المرجوة لأنه كان مفيداً فقط للمشاريع طويلة الأجل وغالبا ما يستخدمها المستثمر كوسيلة للتهرب الضريبي في المشاريع قصيرة العمر الانتاجي، كما يحتاج تطبيقها إلى هيكل ضريبي يشجع على تمويل الاستثمار ولا يعطي مزايا أكثر للتمويل بالعجز، فالإعفاء الضريبي عند بداية النشاط يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المالي ويخلق نوعاً من التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين، من خلال تفضيل الشركات الجديدة على الشركات القائمة وإقامة تمييز بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، كما أن هذه الإعفاءات عادة ما تُمنح عن طريق إجراءات إدارية معقدة تشجع على الفساد الإداري مما يسبب أعباء إضافية في وجه المستثمر، ويعيق دورها كمخفف للتكاليف، رغم ذلك هذه الحوافز الضريبية تلعب دوراً مكملًا مهمًا مع بقية عوامل جذب الاستثمار.¹

■ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

شكل الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع اهتمامات الدول التي روجت لجذبه إلى أقاليمها في مختلف الندوات والمؤتمرات، وترافق ذلك مع اتجاه واسع لإصدار القوانين وإبرام اتفاقات الاستثمار الدولية سواء الثنائية منها والمتعددة الأطراف، وتوفر اتفاقيات الاستثمار الدولية بعدا دوليا للسياسات الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر، تكفل ضمانات حماية الاستثمار من المخاطر غير التجارية والوسائل والطرق الفعالة المحايدة لحل المنازعات التي قد تنشأ، بما يوفر للمستثمر الحماية والأمان خاصة وأن عقود الاستثمار طويلة الأجل، مما يجعلها ذات ارتباط وثيق بأقاليم الدول المضيفة وتؤثر وتتأثر بكيانها الاقتصادي والاستثماري، تحدد هذه الاتفاقيات بدقة وتفصيل الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الطرفين، انطلاقاً من وضعية دخول المستثمر الأجنبي وانتهاء بتصفية المشروع وتحويل رأسماله وأرباحه للخارج كوسيلة ضمان في مواجهة عدم ثقة كثير من الدول المصدرة لرأس المال في القوانين الداخلية للدول المضيفة وخاصة

* الجنات الضريبية أن تقوم الدول بمنح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية للمستثمرين والشركات لجذب الأموال والاستثمارات إليها، وتوفر لهم الحماية والحصانة من ملاحظات محققى ومحصلي الضرائب الدوليين إذ يصعب عليهم متابعة هذه الأموال التي يمكن أن تكون خاضعة لضرائب كبيرة في دولهم الأصلية. نسرين فايز أحمد بدوي: "الجنات الضريبية وفعاليتها السياسية النقدية في الدول النامية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، العدد 3، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2022، ص.173.

¹ - طالب محمد: "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 5، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009، ص.319.

القوانين المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية، ويفرض نوع من المسؤولية على الدولة المضيفة ويربطها بالتزامات دولية مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جاذبية¹؛ وقد تزايدت اتفاقات الاستثمار الدولية الإقليمية الكبرى في السنوات الأخيرة 2646 اتفاق سنة 2020، واتسعت معاهدات الاستثمار التي تسعى إلى إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية وكل اتفاق منها ينشئ في إطاره علاقات ثنائية متعددة، تعمل على تنظيم حماية الاستثمار وتحريره بطرق مختلفة بسبب تباين نهج تعامل الدول مع الأحكام المتعلقة بالاستثمار².

■ السياسة التجارية:

تعتبر السياسة التجارية من أهم السياسات التكميلية المرافقة لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات التأثير الكبير على قرارات المستثمرين واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بتعظيم مساهماته في استراتيجيتها الإنمائية سواء التي تحل محل الواردات، وطبقتها العديد من الدول مثل بلدان أمريكا اللاتينية التي اعتمدت مزيجا من السياسات التجارية الحمائية مقترنة بسياسات تسمح بالاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع، أو من خلال سياسات أكثر حرية مثل التي اعتمدها الدول الآسيوية بالإعفاءات من رسوم الاستيراد لتشجيع الشركات عبر الوطنية على المساهمة في استراتيجيتها الاقتصادية الموجهة نحو التصدير. ويعتمد صناع القرار في مجال السياسة والأعمال في الدول المضيفة على إجراء مقارنة مستمرة بين تأثير التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية للمواقع المختلفة، والتي تخضع للتقلب والتغيير ويؤدي ذلك إلى تأثيرات كبيرة على قرارات المستثمرين والعمليات التجارية والأرباح النهائية، مما يؤثر على جميع الأطراف المعنية، حيث توفر أساليب السياسة التجارية، وتحديد التعريفات الجمركية، مصدرا متواضعا للدخل للحكومات المحلية، إلا أنه في بيئة عالمية وتنافسية دائمة التوسع، قد لا ترتبط زيادة التعريفات الجمركية بالضرورة بزيادة في تدفق الإيرادات إلا إنها تردع الشركات الأجنبية التي تجلب وظائف وفرص جديدة للاقتصاد المحلي؛ أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، فإن التعريفات الجمركية تضر بالمصدرين وتجعل منتجاتهم أكثر تكلفة، مما يؤثر بشكل مباشر على عائد الشركة على الاستثمار والأرباح، وقد يدفعهم ذلك إلى خفض أسعارهم للحفاظ على مستوى مبيعاتهم، لكن ذلك سيؤدي حتماً إلى تقليص أرباحهم؛ وبالنسبة للمستهلك تؤدي زيادة الرسوم الجمركية في نهاية المطاف إلى ارتفاع تكلفة الواردات، مما يقلل الضغط التنافسي الأجنبي ويسمح للشركات المحلية بالازدهار، وترتفع أسعار السلع والخدمات ويحد من تنوع المتاح منها للاستهلاك، لذلك التعريفات الجمركية لها تأثير سلبي مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تفرض وفق أساس كل بلد، باعتبارها ضرائب استيراد يمكنها فتح الاقتصادات أمام الشركات الأجنبية أو حماية الاقتصادات المحلية عن طريق إبعاد المنافسة، وهناك بلدان اختارت عدم فرض تعريفات جمركية

¹- نور الدين بوسهوة: دور الاتفاقيات الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة الصراط للبحوث والدراسات الإسلامية المقارنة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، المجلد 5، العدد 10، ديسمبر 2004، ص-ص، 169-171.

²- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تقرير الاستثمار العالمي 2020، الاستثمار في انتعاش مستدام، استعراض عام، الأمم المتحدة، جنيف، 2021، ص.20.

تُعرف باسم "الموائى الحرة" مثل هونغ كونغ، أو تفرض معدلات منخفضة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ازدهرت واستفادت بشكل كبير، في حين اختارت دول أخرى فرض تعريفات جمركية مرتفعة، كدول أفريقيا، وهي أقل نمواً وتحتاج إلى تطوير نظام تجاري يجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

■ سياسات الخصخصة:

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بالقدرة على تعزيز إعادة هيكلة الشركات بشكل كبير في الاقتصاد المضيف وتحسين الكفاءة وخفض التكاليف وتطوير أنشطة جديدة...، لذلك سعت العديد من الدول إلى جذب تدفقاته باستخدام سياسات الخصخصة كحالة خاصة من عمليات الاستحواذ، ويتم ذلك إما بصورة مباشرة من خلال مشاركة المستثمرين الأجانب في البيع المباشر، أو بطريقة غير مباشرة من خلال عمليات مقايضة الديون بأسهم كما حدث في دول أمريكا اللاتينية؛ وإذا رحبت الخصخصة بالمستثمرين الأجانب، فإنها توسع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصخصة المرافق العامة غالباً ما تكون حساسة بشكل خاص فهي تتعلق بقطاعات ذات قوة احتكارية طبيعية أو شبه طبيعية، لذلك فإن الاستراتيجية الأفضل للخصخصة هي ربطها بفتح الأسواق لمزيد من المنافسة، وتلجأ السلطات المحلية غالباً إلى جذب المستثمرين الأجانب من خلال وعود بحمايتهم من مخاطر المنافسة لفترة زمنية محددة، وفي هذه الحالة، تزداد الحاجة إلى إنشاء هيئة إشرافية لتوفير رقابة تنظيمية محلية قوية ومستقلة.²

2-2- المحددات الاقتصادية:

يمكن تجميع المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن ثلاث مجموعات، تعكس كل منها الدوافع الرئيسية للشركات عبر الوطنية للاستثمار في البلدان الأجنبية، كما سبق الإشارة إليها، وهي البحث عن الأسواق، والبحث عن الموارد، والبحث عن الكفاءة؛ وكما هو الحال مع تطور القواعد التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تغيرت هذه المحددات استجابة لقوى التحرير والعولمة، وسيتم عرض هذه المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة إلى العوامل الإضافية التي تسهل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

■ البحث عن السوق:

يعتبر حجم السوق أهم المحددات الاقتصادية الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأكثرها شيوعاً، حيث تجذب الأسواق (الاقتصادات) الأكبر حجماً الاستثمار الأجنبي المباشر الساعية إلى السوق بسبب تأثير وفورات الحجم، واختلفت الدراسات في طرق التعبير عن هذا المحدد فاستخدمت الناتج المحلي

¹-Vanessa Fong & Dr. James N. Mohs: "Exploring the Impact of Tariffs on Foreign Direct Investment and Economic Prosperity", International Journal of Accounting and Taxation, Vol 8, N° 2, December 2020, American Research Institute for Policy Development, p. 3, 4.

²-Organisation For Economic Co-Operation And Development: **Foreign Direct Investment For Development Maximising Benefits, Minimising Costs**, Overview, OECD, France, 2002, p.18.

الإجمالي، حجم السوق، حجم الاقتصاد، حجم السوق المحلي، أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن إنتاجية الاقتصاد¹؛ وتجذب الاقتصاديات التي تتميز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات، ويمكن قياس حجم السوق المحلية من خلال حجم السكان وكذلك حجم الإنتاج، وكلما زاد حجم السوق زادت الفرص المتاحة للمستثمرين للاستفادة من وفورات الحجم، ولذلك تركز الشركات الأجنبية في كثير من الأحيان أنشطتها في المناطق التي تتميز بارتفاع حجم السكان والدخل الكافي الذي يسمح بشراء منتجات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وأظهرت العديد من الدراسات المعيارية أن المعامل المقدر للناتج المحلي الإجمالي كبديل للسوق له دلالة إحصائية ويشير إلى وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي².

فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع وإمكانية النفاذ إليه، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان وارتفاع حجم الاستهلاك، واحتمالات نمو تلك المتغيرات ونمو الاقتصاد ككل يتوافق مع حاجة الشركات إلى فرص جديدة لتحسين نموها ومراكزها التنافسية بالوصول إلى أسواق جديدة في الداخل والخارج وزيادة حصصها السوقية القائمة (خاصة بالنسبة للسلع القابلة للتلف والخدمات غير القابلة للتداول فإن الطريقة الوحيدة لإيصالها إلى الأسواق الأجنبية هي من خلال تأسيسها في الخارج)؛ وبالنسبة للبلد المضيف، فإنه من الممكن أن تستوعب الأسواق الكبيرة المزيد من الشركات المحلية والأجنبية، ومن الممكن أن تساعد الشركات التي تنتج منتجات قابلة للتداول على تحقيق اقتصاديات الحجم، وبما أن النمو يشكل نقطة جذب للشركات، فإن معدل النمو المرتفع في البلد المضيف يميل إلى تحفيز الاستثمار من قبل المنتجين المحليين والأجانب على حد سواء.

كما أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب إضافي للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أدى فتح الأسواق أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التكنولوجيا إلى إنشاء أسواق موسعة للسلع والخدمات النهائية والوسيط، كما أتاح للشركات عبر الوطنية (والشركات المحلية) إمكانية وصول أفضل ليس فقط إلى الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية، بل أيضا إلى أسواق عوامل الإنتاج والموارد الأخرى، مما وسع نطاق الخيارات المتاحة للشركات عبر الوطنية لاستغلال هذه الأسواق (الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة، والترخيص، والتعاقد من الباطن، ومنح الامتيازات)؛ وحسن كفاءة أنظمة الإنتاج الدولية الخاصة بها وإمكانيات وصولها إلى الموارد غير المتحركة (العمالة غير الماهرة، والعمالة الماهرة منخفضة التكلفة، والخبرة التسويقية).

¹-Sebastian Tocar: "Determinants Of Foreign Direct Investment: A Review", Review Of Economic Business Studies, Volume 11, Issue 1, 2018, DE GRUYTER OPEN, p.167, 168.

<https://www.researchgate.net/publication/326154950>

²-Wael Moustafa Hassan Mohamed: "Determinants of Foreign Direct Investment in Egypt", Journal of Business and Management (IOSR JBM), Volume 22, Issue 6, June 2020, p.52. <https://www.iosrjournals.org/iosr-jbm/papers/Vol22-issue6/Series-4/E2206044862.pdf>

وتتجنب الشركات عبر الوطنية التي تتبع استراتيجيات إنتاج دولية متكاملة، إقامة أنشطتها في البلدان التي تخشى فيها احتمال فقدان حريتها في العمل على المستوى الدولي، وتمنح الأفضلية للمواقع المفتوحة والمتصلة بشكل جيد بالاقتصاد العالمي، والتي تتميز بالاستقرار والشفافية والقدرة على التنبؤ والسياسات المتناسكة التي تعترف بأهمية التكامل القوي بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتتيح إمكانية الوصول التفضيلي إلى الأسواق، لذلك يمكن أن يكون سوق البلد المضيف ليس هو الاعتبار الأساسي في اختيار الموقع، بل الهدف هو الوصول إلى الأسواق الدولية وأسواق البلدان المتقدمة من خلاله، ويتحكم في ذلك مدى تمتع البلد المضيف بامتياز الوصول إلى هذه الأسواق.

▪ البحث عن الأصول:

يعتبر توافر الموارد الطبيعية تاريخياً أهم عامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، فكان الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعاً بالحاجة إلى تأمين مصدر اقتصادي وموثوق للمعادن، والمنتجات الأولية للدول الصناعية المستثمرة، ثم تراجعت الأهمية النسبية للموارد الطبيعية كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، وانخفضت حصة القطاع الأولي في المخزون الخارجي من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم يعد وجود الموارد الطبيعية في حد ذاته كافياً لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، وعادة ما تؤدي الميزة النسبية في الموارد الطبيعية إلى نشوء التجارة وليس الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد حدث الاستثمار عندما كانت البلدان الغنية بالموارد إما تقتقر إلى الكميات الكبيرة من رأس المال اللازم لاستخراج الموارد، أو لعدم تمتعها بالمهارات الفنية اللازمة لإنشاء مرافق البنية التحتية اللازمة لاستخراج وبيع المواد الخام لبقية العالم، وكان لا بد من لإخراج المواد الخام من البلد المضيف إلى وجهتها النهائية على الرغم من انخفاض أهميته النسبية، فإن توافر الموارد الطبيعية لا يزال يشكل عاملاً محددًا للاستثمار الأجنبي المباشر ويستمر في تقديم إمكانيات مهمة للاستثمار الداخل في البلدان الغنية بالموارد ويفسر قدراً كبيراً منه.

كما أن توافر العمالة غير الماهرة منخفضة التكلفة، وغير القادرة على الحركة إلى حد كبير، هو من أبرز العوامل المحددة، خاصة بالنسبة للشركات عبر الوطنية التي تعمل في إنتاج منتجات كثيفة العمالة غير الماهرة، مما يخفض التكاليف مقارنة بالإنتاجية ما لم تكون هناك تدخلات الحكومات المضيفة لرفع الأسعار من خلال قوانين العمل الأكثر صرامة وقوانين الحد الأدنى للأجور أو ضرائب التأمين الاجتماعي المرتفعة، أو ما لم يصبح الوصول إلى العمالة غير ممكن بسبب بعد المسافة أو سوء البنية التحتية، ومع ذلك فإن تكاليف العمالة المنخفضة نسبياً لا ترتبط بالضرورة بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،

خاصة عندما تكون هناك حاجة إلى المعرفة والخبرة لإنتاج أو خدمات أكثر تخصص، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون لرأس المال البشري وجودة العمل وكذلك الإنفاق على البحث والتطوير أهمية خاصة.¹ وقد اتسع نطاق الموارد المطلوبة في البلدان المضيفة وامتد عبر سلسلة القيمة المضافة بأكملها، فهو لا يخص مدخلات الموارد الطبيعية والعمالة منخفضة التكلفة فقط، بل شمل أيضاً وظائف مثل المحاسبة والخدمات القانونية والشراء والتسويق والتمويل وقدرات البحث والتطوير والأصول التكنولوجية والبنية التحتية المادية...، فالمواقع التي تسعى إلى اجتذاب نطاق واسع من أنشطة الشركات عبر الوطنية يجب أن تكون قادرة على توفير مجال واسع من الموارد سواء المتخصصة ذات الجودة العالية مثلاً قوة عاملة تتمتع بالتطور التكنولوجي والقدرة على التكيف مع تقنيات الإنتاج المتطورة ذات القيمة المضافة العالية للشركات العالمية...، وبالتالي يصبح توفير عرض عمل منخفض التكلفة بتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً، ويجب على الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التأثير على مستوى كفاءة المورد البشري²؛ لذلك تؤثر سياسات تعزيز تنمية البنية الأساسية وسياسات رفع مستويات جودة التعليم والصحة على نوعية رأس المال البشري وعلى جودة الموارد الإنتاجية في البلد المضيف، وتعمل على تحسين المزايا الموقعية التي تتمتع بها أي دولة بشكل كبير وتمنحها مزايا تؤثر على كمية ونوعية الاستثمار الأجنبي.

▪ البحث عن الكفاءة:

إن توفير التكاليف هو من أهم محددات عمليات نقل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى موقع دون آخر سعياً إلى تحقيق الكفاءة، حيث تبحث الشركات عن تكاليف إنتاج أقل مما أدى إلى تدفق رأس المال من البلدان الصناعية ذات الأجور المرتفعة إلى البلدان النامية ذات الأجور المنخفضة، وقد تم تعزيز هذا الاتجاه من خلال التقدم التكنولوجي الذي مكن الشركات المتعددة الجنسيات من تقسيم سلسلة القيمة المضافة وإنتاج أجزاء إنتاجية مختلفة في بلدان مختلفة، ونتيجة لذلك تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بشكل رئيسي بنقل عمليات التصنيع كثيفة العمالة من البلدان ذات الأجور المرتفعة إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، ولا تنظر الشركات إلى تكاليف الإنتاج فقط يجب إعادة دمج أجزاء الإنتاج المنقولة في التجميع النهائي في الدولة الأم، ولذلك فإن المسافة وتكاليف النقل وتكاليف السياسة والتعريفات الجمركية...، كلها مهمة ويتم تضمينها فيما يسمى إجمالي تكاليف الهبوط وهي تتكون من تكاليف الإنتاج وتكلفة الموارد وتكاليف المدخلات الأخرى مثل تكاليف النقل والاتصالات من وإلى البلد المضيف والتعريفات المحتملة وتكاليف المنتجات الوسيطة الأخرى، والانضمام إلى اتفاقية التكامل الإقليمي التي تساعد على تحقيق التكامل الإقليمي

¹-Fotini Economou & all: "Foreign Direct Investment Determinants in OECD and Developing Countries", Review of Development Economics, Volume 21, Issue 3, August 2017, p.530.
<https://doi.org/10.1111/rode.12269>

²- سفيان قعلول: "جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار"، دراسات اقتصادية، العدد 36، أبريل 2017، صندوق النقد العربي، ص.12.

إنشاء شبكات الشركات الإقليمية...، كلها عوامل قد يدخل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما باحثاً عنها للاستفادة من مزايا تمكنه من المنافسة في الأسواق الدولية¹، هذا النوع من الاستثمار يعد مهماً بشكل خاص للدول التي تتطلع إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والتقدم في سلسلة القيمة، فلا يركز على التوجه نحو التصدير فقط، بل يسعى لتنويع الصادرات، وعلى الرغم من أنه عادة ما يكون من الصعب جذبها، إلا أنه يمكن أن يصبح أكثر من مجرد مصدر لرأس المال، حيث يخلق وظائف جديدة أكثر تنوعاً وإنتاجية وقيمة أكبر، كما يمكن أن يؤدي إلى نقل الخبرات والتكنولوجيا، مما يعزز البحث والتطوير وترقية الاقتصاد.

2-3- تيسير الأعمال:

إن عدم الالتزام بممارسات السلوك التجاري المسؤول ينجم عنه آثاراً سلبية من الاستثمار الأجنبي المستقطب، ولتعظيم الفوائد التي يمكن أن يقدمها تسعى الحكومات إلى تشجيع وتسهيل الاستثمارات الداخلة التي تتوقع أنها ستفيد اقتصادها مع التركيز بشكل متزايد على الاستثمار المستدام؛ لذلك يحتل تيسير الاستثمار مكانة متزايدة الأهمية في جدول الأعمال الاقتصادي العالمي، من أجل اقتراح نهجاً منظماً لتسهيل الاستثمار في إطار دولي يدعم النمو المستدام والشامل، ويدعم الحكومات لخلق بيئة تمكينية للاستثمار وتعزيز فوائده التنموية للمجتمع؛ ويشير البنك الدولي إلى تيسير الاستثمار باعتباره النشاط الأساسي والأكثر فعالية الذي يدعم تشجيع الاستثمار الأجنبي ويتمثل في الدعم الذي يقدمه البلد المضيف للمستثمرين المحتملين أثناء اختيارهم للموقع الاستثماري، وتيسير الاستثمار هو مزيج من الأدوات والسياسات والعمليات التي تعزز وجود إطار تنظيمي وإداري غير تمييزي يتسم بالشفافية والقابلية للتنبؤ والكفاءة والفعالية للاستثمار بعيداً عن البيروقراطية والفساد والرشوة والذي يزيد من الفوائد التي تعود على الاقتصاد المضيف، ويؤثر بفعالية على مناخ الاستثمار فانعدام تجانس المستثمرين، وتنوع العوامل التي تحرك قرارات الاستثمار، وأهداف السياسات المتعددة التي تنتهجها الحكومات، كلها أمور تستدعي منظوراً حكومياً برمته من أجل زيادة تماسك السياسات في كل عنصر من عناصر مناخ الاستثمار، حيث تتولى وكالات ترويج الاستثمار مهمة تشجيع الاستثمار وتسهيله².

ويعكس الإطار المؤسسي لترويج الاستثمار وتيسيره أهداف السياسات والأولوية التي تعطيها للاستثمار، ويمكن لهذه الاختيارات أن تؤثر بشكل كبير على النجاح في جذب الاستثمار بأكثر الطرق كفاءة وفعالية، ولتنفيذ استراتيجية جذب الاستثمار في بلد ما تخصص وكالات تشجيع الاستثمار الموارد لمجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك أنشطة بناء وتعزيز الصورة الإيجابية للبلد المضيف ووسمها كوجهة استثمارية مريحة؛ توليد الاستثمار الذي يتعامل مع تقنيات التسويق المباشر التي تستهدف صناعات وأنشطة وشركات وأسواق محددة؛ خدمة المستثمر بتقديم الدعم للمستثمرين المحتملين لتسهيل مرحلة

¹-Carsten Eckel: "Fragmentation, Efficiency-Seeking FDI, And Employment", Review Of International Economics, Blackwell Publishing, Volume11, Issue 2, 2003, P.319. <https://doi.org/10.1111/1467-9396.00385>

²-Ana Novik, Alexandre de Crombrughe: Towards An International Framework For Investment Facilitation, Investment Insights, OECD, April 2018, p, p.2, 3. <https://www.oecd.org>

تأسيسهم؛ والرعاية اللاحقة والتي تهدف إلى الاحتفاظ بالشركات القائمة وتشجيع إعادة الاستثمار من خلال مساعدة المستثمرين في التحديات التي يواجهونها بعد تأسيسها؛ تحديد الاختناقات في مناخ الاستثمار وتقديم التوصيات للحكومة لمعالجتها؛ وبيداً تسهيل الاستثمار عندما يظهر المستثمر اهتماماً بموقع ما وهو يتضمن الطريقة التي تتعامل بها وكالات ترويج الاستثمار مع الاستفسارات، والتدابير اللازمة للحد من العقبات التي يواجهها المستثمرون بمجرد أن يقرروا الاستثمار ويتعلق التسهيل أيضاً بتشجيع المستثمرين الحاليين على التوسع، ومساعدتهم على التغلب على أي تحديات تشغيلية، وربطهم بالموردين المحليين المناسبين كما يمكن لتدابير الرعاية اللاحقة مثل استكشاف الأخطاء وإصلاحها بشكل منظم، وأمين المظالم، والتدخل، وتخفيف الصراعات، أن تؤثر على قرارات الشركات بالبقاء في البلاد وإعادة الاستثمار، وتقدم غالبية وكالات ترويج الاستثمار المساعدة في تسجيل الأعمال التجارية من خلال برمجيات المصدر المفتوح الخاصة بها أهمها تنظيم الشباك الواحد الذي يسمح بوضع مسؤولين من مختلف الوكالات الحكومية والوزارات تحت سقف واحد لمركزية الإجراءات والمتطلبات الإدارية للمستثمرين القادمين هذه التدابير تشكل حافزاً أكثر كفاءة في تدعيم الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الاستثمار وتقليل الأعباء والتكاليف على المستثمر الأجنبي¹.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات التسهيلية لا يمكن إهمال غيرها من السياسات التي تؤثر على عرض وجودة الموارد الإنتاجية في البلد المضيف، والتي تؤثر ليس فقط على كمية الاستثمار الأجنبي المباشر التي يتلقاها بلد ما، بل وأيضاً على جودته، كالسياسات التعليمية والصحية ومختلف المرافق الاجتماعية التي تعمل على تحسين نوعية رأس المال البشري وتضمن مساهمته في تسهيل وتيسير الأعمال بما يمنح مزايا موقعية إضافية للبلد المضيف، ويمكن تلخيص كل ما سبق من عوامل ومحددات للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل الموالي:

¹-OECD: *Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives*, OECD Publishing, 2021, Paris, p-p.109-128. <https://doi.org/10.1787/6d84ee94-en>.

الشكل رقم (2-4) : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة

المحددات الاقتصادية الرئيسية في البلدان المضيفة	أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوافع TNCS	عوامل تحديد البلد المضيف
<ul style="list-style-type: none"> • حجم السوق ودخل الفرد • نمو السوق • الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية • فضيلت المستهلكين العاصمة بكل بلد • هيكل السوق 	<p>أ. البحث عن الأسواق</p>	<p>أولاً: الإطار السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي • لقواعد المتعلقة بالدخول والعمليات • معايير معاملة الشركات التابعة الأجنبية • السياسات المتعلقة بوظائف الأسواق وبنيتها (وخاصة سياسات المنافسة والانتماع والاستحواد) • الاتفاقات الدولية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر • سياسة العنصرية • السياسة التجارية (التعريفات الجمركية والحوجز غير الجمركية) وانسجامها مع سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر • السياسة الضريبية
<ul style="list-style-type: none"> • مواد خام • العمالة غير الماهرة منخفضة التكلفة • العمالة الماهرة • الأصول التكنولوجية والابتكورية وعبرها من الأصول التي تم إنشاؤها كالعلاقات التجارية • البنية التحتية المادية الموائم والطرق والاتصالات.... 	<p>ب. البحث عن الأسواق</p>	<p>ثانياً: المحددات الاقتصادية</p> <p>ثالثاً: تسهيل الأعمال</p> <ul style="list-style-type: none"> • الترويج للاستثمار (بما في ذلك أنشطة بناء الصورة وعويدة الاستثمار وصيغته) • حوافز الاستثمار • تكاليف المتاعب المتعلقة بالفساد والكفاية الإدارية... • المرافق الاجتماعية (المدارس ثانوية اللغة، جودة الحياة...إلخ) • خدمات ما بعد الاستثمار.
<ul style="list-style-type: none"> • تكلفة الموارد والأصول المدرجة تحت البلد • تكاليف المنحلات الأخرى كالتنقل والاتصالات من وإلى الاقتصاد المضيف وداخله وتكاليف المنتجات الوسيطة • العضوية في اتفاقية التكامل الإقليمي المؤدية إلى إنشاء شبكات الشركات الإقليمية. 	<p>ج. السعي إلى الكفاءة</p>	

Source: United Nations Conference on Trade and Development: **World Investment Report 1998 Trends and Determinants**, United Nations, New York and Geneva, 1998, p.91. https://unctad.org/system/files/official-document/wir1998_en.pdf

وإن أهم نتائج الاتجاه العالمي نحو تحرير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر هي إدراك البلدان أنه عندما تصبح سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بها متشابهة، فإن قيمة هذه السياسات كأدوات للتأثير على القرارات الاستثمارية تصبح أقل أهمية، وسيتم تقييم البلدان المضيفة بشكل متزايد من قبل المستثمرين الأجانب المحتملين على أساس مجموعة أوسع من السياسات والعوامل التي تندرج ضمنها سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، فينتسج بشكل كبير رقم السياسات التي تشكل ما يعتبره المستثمرون مناخاً استثمارياً جيداً، مما يفرض مطالب أكبر على فعالية السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فلكي تكون فعالة يجب أن تكون متماسكة ضمن مجموعة أوسع من السياسات، مما يؤدي إلى ظهور مجالات سياسية جديدة ونوع جديد من المزايا تسعى إليه الشركات عبر الوطنية بشكل متزايد، وبذلك إن

وجود إطار وطني فعال لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب فهما شاملا ومستمرًا لمحددات قرارات الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي ولاستراتيجياتها الاستثمارية.

3- تأثير الممارسات الحكومية على المناخ الاستثماري:¹

لا يقتصر مناخ الاستثمار الجيد على تحقيق الأرباح للشركات بتقليل التكاليف والمخاطر، إلا إنه يرتبط بالشروط التي تحددها الشركات المستثمرة وخاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي، والتي تسمح لها بتوطين استثماراتها في بلد أو في منطقة معينة لتعزيز النمو وتحقيق النجاح، ورغم وجود بعض الجوانب التي تميز مناخ الاستثمار ويصعب على السلطات العامة التأثير عليها مثل الجغرافيا أو حجم السوق، إلا أنه هناك مجموعة من العوامل الأخرى يمكن من خلالها التأثير بفعالية كالسياسات الاستثمارية، وأهمية الاستقرار والأمن، وحقوق الملكية وتنظيم الضرائب والتكاليف والمخاطر والحوافز التي تعترض المنافسة، والبنية التحتية والعمالة كلها عناصر أساسية في الأنشطة الاستثمارية من شأنها أن تزيد من فرص السوق والحوافز المقدمة لجميع الشركات مهما كانت الفئة التي تنتمي إليها، لتشجيعها على الاستثمار المنتج، وتوسيع أنشطتها، ولخلق فرص عمل...، ويجب أن تكون على رأس أولويات السلطات العامة ليس لزيادة حجم الاستثمارات فحسب، بل لتعزيز مكاسب الإنتاجية وتوجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الكفيلة بتحقيق النمو الدائم.

ويشمل مناخ الاستثمار الجيد جميع الكيانات ويفيد جميع الأطراف ولا يقتصر على الشركات، فالعوائق التي تعترض المنافسة مثلا تمنع المستهلكين والشركات من اغتنام الفرص وتعرضهم لتكاليف أعلى وتقل من الحوافز التي يتعين على الشركات المحمية أن تبتكرها وتزيد إنتاجيتها، فالحد من التكاليف غير المبررة كصعوبات التنفيذ وإجراء العقود وضعف البنية التحتية والجريمة والفساد والتنظيم والسيطرة على المخاطر، خاصة وأن أكثر العوامل إثارة للقلق بالنسبة للشركات في البلدان النامية هو حالة عدم اليقين المحيطة بالسياسات العامة التي تشكل أهم مصدر للمخاطر (حقوق الملكية غير المستقرة، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والتنظيم التعسفي) لها تأثير رادع على المستثمرين، وكلما زادت القدرة على التنبؤ في السياسة العامة ارتفع احتمال قيام الشركات باستثمارات جديدة.

لذلك تعتبر مراجعة السياسات العامة أمر ضروري للقضاء على الفروق بين القواعد الرسمية وما يحدث في الممارسة العملية، فالشركات لا تتفاعل فقط مع السياسات الرسمية، بل يحكمون على كيفية تطبيق هذه السياسات فعليًا ويسعون للتأثير عليها في الاتجاه الذي يناسبهم، خاصة وأن القطاع غير الرسمي يساهم في أكثر من نصف إنتاج العديد من البلدان النامية؛ ولخلق مناخ استثماري أفضل، يتعين على القادة أن يعملوا على إزالة هذا الفارق ومعالجة الأسباب الأعمق وراء فشل السياسات الذي يؤدي إلى

¹- للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على:

World Development Report 2005 : A Better Investment Climate for Everyone, The World Bank and Oxford University Press, DC 20433, Washington, USA. <https://www.corteidh.or.cr/tablas/30133.pdf>

تأكل مناخ الاستثمار، وللقيام بذلك، يجب عليهم اتخاذ التدابير الرامية إلى: مكافحة الفساد وغيره من أشكال السعي وراء الربح التي تزيد التكاليف وتحدث تشوهات في السياسات؛ تعزيز مصداقية السلطات العامة من أجل طمأنة الشركات وتشجيعها على الاستثمار؛ تعزيز الثقة في السلطات العامة وقدرتها على تنفيذ الإصلاحات الدائمة؛ ضمان تكييف السياسات العامة مع الواقع المحلي؛ وإن تحسين مناخ الاستثمار عملية مستمرة تتحقق باتخاذ تدابير ديناميكية لإصلاح مستدام يضمن إزالة العقبات التي تثقل كاهل الشركات وتعيق استثماراتها، وتختلف هذه العقبات من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد، بما يحتم إجراء تقييم للأولويات من خلال التواصل الحكومي الفعال الذي يسهل عملية الإصلاح.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس المناخ الاستثماري

قدمت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية المهمة بالاستثمار عدد من المؤشرات لتقييم المناخ الاستثماري، من خلالها تم رصد أهم العوامل المحددة للبيئة الاستثمارية بطرق كمية تسهل المقاضلة بين مختلف المواقع الاستثمارية من وجهة نظر المستثمرين وصناع القرار، وبالرغم من تباين هذه المؤشرات وتنوعها وكثرتها فقد أثبت الواقع علاقتها القوية وارتباطها بتفسير توزيع حصص الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين مواقع الدول المختلفة وفقا لمدى جاذبيتها؛ وبالرغم من صعوبة التعرض إليها جميعا إلا أنه يمكن تصنيف أهمها وفقا لثلاثة أصناف أساسية: مؤشرات عامة؛ ومؤشرات المخاطر القطرية؛ ومؤشرات إقليمية.

1- المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار

تشمل هذه الفئة كل المؤشرات التي يمكن أن تقيس مدى ملاءمة بيئة الأعمال بصفة عامة لممارسة النشاط الاستثماري، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر:

■ **مؤشر الحرية الاقتصادية:**¹ تدور الحرية الاقتصادية في جوهرها حول الاستقلال الفردي وحرية الاختيار التي يتمتع بها الأفراد في الحصول على السلع والموارد الاقتصادية واستخدامها، فالقرارات والأنشطة التي لها تأثير على الآخرين تكون مقيدة بالقوانين أو اللوائح الحكومية، لذلك يتم التركيز على سيطرة الحكومة التي تتعارض مع الاستقلال الفردي وتحد من الحرية الاقتصادية بهدف الحفاظ على شعور متبادل بالحرية والمساواة للجميع، وإن تدخل الحكومة المفرط في مجالات واسعة من النشاط الاقتصادي له تكلفة باهظة على المجتمع ككل وقد يكون لصالح النخب أو المصالح الخاصة، فاستبدال الأحكام السياسية بأحكام السوق يعمل على تحويل موارد وطاقة ريادة الأعمال من الأنشطة الإنتاجية إلى البحث عن الربح والبحث عن فوائد غير مكتسبة اقتصاديا.

ويوفر مؤشر الحرية الاقتصادية أساسا لتقييم سياسات البلدان الاقتصادية بقياس مجموعة من الجوانب

المتكاملة في تأثيرها الحيوي على تعزيز واستدامة الرخاء الاقتصادي، أنشأه معهد **The Heritage**

¹-Anthony B. Kim: **2024 Index Of Economic Freedom**, The Heritage Foundation, February 2024 ,United States of America, p- p,1-16. <http://www.heritage.org/index>

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

* **Fondation** منذ سنة 1995، يشمل 12 جانبا للحرية الاقتصادية يتم تجميعها في أربعة مؤشرات فرعية واسعة تتمثل في: **سيادة القانون** (حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة)؛ **حجم الحكومة** (العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية)؛ **الكفاءة التنظيمية** (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)؛ **انفتاح السوق** (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية). حيث يحسب هذا المؤشر بمنح أوزان متساوية لهذه المكونات كمتوسط للمؤشرات الفرعية، وتتراوح قيمته ما بين 0 و100 نقطة، تصنف على أساس ذلك الدول إلى خمسة فئات كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية

درجة الحرية	قيمة المؤشر	الفئة الأولى
مناطق حرة (حرية كاملة)	أكثر من 80	الفئة الأولى
مناطق حرة إلى حد كبير (حرية شبه كاملة)	بين 70 و70.9	الفئة الثانية
مناطق حرة إلى حد ما (حرية معتدلة)	بين 60 و60.9	الفئة الثالثة
مناطق غير حرة إلى حد كبير (حرية ضعيفة)	بين 50 و50.9	الفئة الرابعة
مناطق معدومة الحرية	أقل من 50	الفئة الخامسة

Source: <http://www.heritage.org/index> consulted on 23/08/2024

■ مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر مؤشر التنافسية العالمي **Global Competitiveness Index (GCI)** عن التقرير السنوي الذي ينشره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)** ، يقوم بدراسة وقياس العوامل العديدة التي تقوم عليها القدرة التنافسية الوطنية بهدف توفير المعرفة وتحفيز المناقشة بين جميع أصحاب المصلحة حول أفضل الاستراتيجيات والسياسات لبناء أسس اقتصادية هيكلية سليمة لتحقيق النمو المستدام، ويحلل التقرير العديد من العوامل المتعلقة بتحديات التنمية في العالم بما يسهم في وضع برامج إقليمية وجهوية شاملة تركز على الاستثمارات وخلق فرص عمل، بما في ذلك البنية التحتية، والتعليم والتدريب، وكفاءة سوق العمل، وتطور الأعمال، والابتكار، وحجم السوق...، ويوفر المؤشر معيارا مهما ومعترف به علميا لتقييم القدرة التنافسية للبلدان وتحديد مجالات التطوير، كما يوفر للمستثمرين معلومات قيمة عن نقاط القوة والضعف في الاقتصادات المختلفة، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات صحيحة حول المكان المناسب لاستثمار رؤوس أموالهم، ويقدم مؤشر **GCI** تقييما يساعد على تحسين الترتيب التنافسي للبلدان بتسليط الضوء على

* مؤسسة بحثية أمريكية تعمل في مجال الدراسات والبحوث الاقتصادية، مهمتها وضع وتعزيز السياسات العامة المحافظة على أسس مبادئ التجارة الحرة والحرية الفردية، بالتعاون مع صحيفة **Wall Street**

** **World Economic Forum** مؤسسة دولية مستقلة عن أية حكومة أو دولة، مقرها بجنيف سويسرا، تعقد سنويا ملتقى يحضره كبار القادة والساسة ورجال الأعمال وعلماء الاقتصاد والمثقفين من كل أنحاء العالم، أسس المنتدى سنة 1971 كمؤسسة غير ربحية، ويقدم تقريرا سنويا يعد وثيقة مرجعية للمهتمين بهدف تعزيز الثقة وبناء مبادرات للتعاون والتقدم. <https://www.weforum.org/about/world-economic-forum>

المجالات التي تحتاج إلى الاهتمام، ويوجه صانعي السياسات وقادة الأعمال في تطوير استراتيجياتهم لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد وجذب الاستثمار.¹

منذ 2005، اعتمد المنتدى في تحليله للقدرة التنافسية على مؤشر التنافسية العالمية، كأداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي باعتبار أن القدرة التنافسية مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد إنتاجية الدولة، ويتكون المؤشر من 12 ركيزة تتضمن مكونات ثابتة وديناميكية من مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، تم تجميعها بالتركيز على المكونات التالية: المؤسسات (جودة البيئة المؤسسية والإطار القانوني والإداري للبلد، بما في ذلك حقوق الملكية والفساد والكفاءة الحكومية)؛ **البنية التحتية** (جودة واتساع البنية التحتية المادية والرقمية للبلد مثل الطرق والمطارات والانترنت وتبني تقنية المعلومات والاتصالات)؛ **بيئة الاقتصاد الكلي** (استقرار اقتصاد الكلي للأعمال التجارية، بما في ذلك التضخم، والدين الحكومي، وأسعار الصرف)؛ **الصحة والتعليم الاساسي** (أهمية توفير الخدمات الصحية لضمان كفاءة اليد العاملة، وضمان الحد الأدنى من التعليم حتى تستطيع المؤسسات الارتقاء في سلاسل القيمة الانتاجية)؛ **التعليم العالي والتدريب** (جودة القوى العاملة يضمن الارتقاء في سلسلة القيمة لما هو أبعد من الإنتاج البسيط)؛ **كفاءة سوق السلع** (بما يسمح بإنتاج المزيج الصحيح من المنتجات والخدمات وتداولها بفعالية أكبر بفضل المنافسة الصحية والانفتاح التجاري)؛ **كفاءة سوق العمل** (تخصيص العمال بأكثر فعالية وتحفيزهم لتقديم الأفضل، مرونة التنقل من نشاط إلى آخر)؛ **تطوير الأسواق المالية** (قوة واستقرار النظام المالي للبلد، بما في ذلك الوصول إلى رأس المال وتوافر الائتمان)؛ **الجاهزية التكنولوجية** (تقيس مدى سرعة استيعاب الاقتصاد للتقنيات المتطورة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها كبنية تحتية تمكينية للصناعة)؛ **حجم السوق** (الأسواق الكبيرة تسمح باستغلال وفورات الحجم ولها تأثير إيجابي على النمو)؛ **تطوير الأعمال** (جودة شبكات الأعمال الشاملة للبلد وجودة عمليات واستراتيجيات الشركات الفردية)؛ **الابتكار** (ويرتبط بالمعرفة والمهارات وظروف العمل).

ويستخدم في حساب المؤشر بيانات إحصائية يتم الحصول عليها من وكالات معترف بها دولياً كصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)....، ويمكن تلخيص محتوى مؤشر التنافسية العالمي من خلال الشكل التالي:

¹ - عبد الكريم كافي: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص.161.

الشكل رقم (2-5): مؤشر التنافسية العالمي



Source: Klaus Schwab, Xavier Sala-i-Martin: *The Global Competitiveness Report 2014–2015*, World Economic Forum, Geneva, 2014, p.9

في حين أن جميع الركائز هي ذات أهمية لجميع الاقتصادات، إلا أنها تؤثر بطرق مختلفة حسب حالة كل اقتصاد ومرحلة التنمية التي يمر بها، وتماشيا مع النظرية الاقتصادية يفترض المؤشر أنه في المرحلة الأولى تتنافس البلدان على أساس ثرواتها من عوامل الإنتاج وهي العمالة غير الماهرة والموارد الطبيعية، وتتعرض إنتاجيتها المنخفضة في انخفاض الأجور، ويعتمد الحفاظ على القدرة التنافسية في هذه المرحلة من التنمية في المقام الأول على وجود مؤسسات عامة وخاصة تعمل بشكل جيد (الركيزة 1) وبنية تحتية متطورة (الركيزة 2)، وبيئة اقتصادية كلية مستقرة (الركيزة 3)، وقوة عاملة صحية تتلقى ما لا يقل عن التعليم الأساسي (الركيزة 4)؛ ومع تقدم التنمية يصبح البلد أكثر قدرة على المنافسة فتزداد الإنتاجية وترتفع الأجور، وينتقل إلى الاعتماد على الكفاءة في مرحلة التطور وتزداد جودة المنتج، وتكون القدرة التنافسية مدفوعة بشكل متزايد بالتعليم العالي والتدريب (الركيزة 5) وأسواق السلع الفعالة (الركيزة 6)، وأسواق العمل الجيدة الأداء (الركيزة 7) والأسواق المالية المتقدمة (الركيزة 8)، والقدرة على تسخير الفوائد للتكنولوجيات الحالية (الركيزة 9) وسوق محلية أو خارجية كبيرة (الركيزة 10)؛ وأخيرا، يصبح الابتكار هو الدافع وترتفع الأجور إلى مستوى لا يمكن الحفاظ عليه وعلى مستوى المعيشة المرتبط بها إلا إذا كانت شركاتهم قادرة

على التنافس مع منتجات جديدة وفريدة من نوعها، من خلال إنتاج سلع جديدة ومختلفة باستخدام عمليات الإنتاج الأكثر تطوراً (الركيزة 11) ومن خلال ابتكار سلع جديدة (الركيزة 12)، ويُسند المؤشر أوزان نسبية أعلى لتلك الركائز الأكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد حسب مرحلته التنموية، ولتنفيذ هذا المفهوم تم تنظيم الركائز في ثلاثة مؤشرات فرعية، كل منها حاسم لمرحلة معينة من التنمية.¹

وترتب الدول وفقاً لمؤشر (GCI) إلى دول ذات تنافسية عالية، أو ذات تنافسية متوسطة، أو ذات تنافسية متدنية، على أساس مقياس يتراوح من 1 إلى 7 درجات، وكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط تكون على مستوى أعلى من التنافسية.²

■ مسح بيئة الأعمال وأداء المؤسسات **The Business Environment and Enterprise Performance Survey (BEEPS)**: استبيان بيئة الأعمال وأداء المؤسسات (BEEPS) تم اعداده منذ 1999 بمبادرة من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي، اقتصر حينها على 4104 شركة فقط من 24 دولة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى واتسعت العينة فيما بعد لتشمل عدداً أكبر من الشركات والقطاعات والدول ومجموعة أوسع من المقاييس والمؤشرات، بهدف دراسة نقاط القوة والعقبات التي تخلقها الممارسات والسياسات الحكومية أمام الأعمال التجارية والاستثمار وما ينتج عنها من تكاليف، بتحليل الروابط بين بيئة الأعمال وأداء المؤسسات بالاعتماد على مقاييس نوعية لبيئة الأعمال تشمل العديد من الجوانب أو الأبعاد التي تدمج بشكل خاص الحوكمة الاقتصادية للدولة وتتمثل في: تنظيم الأعمال التجارية (لوائح التجارة والجمارك، لوائح الترخيص والعمل)؛ الضرائب (معدل الضريبة، وإدارة الضريبة)؛ عمل نظام العدالة والقوانين؛ البنية التحتية (إمدادات الكهرباء، خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية)؛ الخدمات المالية (سعر الفائدة، الحصول على الائتمان طويل الأجل)؛ الجريمة وقضايا الفساد (الفساد الإداري من خلال التطبيق التعسفي للقوانين والأنظمة النافذة، احتكار خدمات الدولة للتأثير على محتوى القوانين واللوائح لصالح دائرة محدودة من المصالح الخاصة)؛ ويهدف هذا المسح إلى تقييم درجة الإزعاج الذي تسببه هذه العوامل في نمو الأعمال وقرارات الاستثمار والابتكار ونمو الدخل الحقيقي وإنتاجية العوامل هذا ما أعطى أهمية للمسح، ويتم حسابه من خلال متوسطات كل بُعد وكل شركة ثم بحساب المتوسطات البسيطة لأبعاد بيئة الأعمال حسب البلاد.³

¹-Klaus Schwab, Xavier Sala-i-Martin: **The Global Competitiveness Report 2014–2015**, World Economic Forum, Geneva, 2014, p.10. <https://www3.weforum.org/docs/>

²- ايمان مودع: أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2014)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تحت اشراف أ. د حدة رايس، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018-2019، ص.47.

³-Steven Fries, Saso Polanec: "**The Business Environment and Enterprise Performance in Transition: Evidence from a Large-Scale Survey**", *Revue D Économie du Développement*, 18(3), February 2004, De Boeck Supérieur, p-p, 155-195. Doi: 10.3917/edd.183.0155

■ **مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:** اعتمد البنك الدولي أساليب جديدة لتجميع المؤشرات ولإنتاج مقاييس مختلفة للظروف الاقتصادية والسياسية، من خلال تقييم القوانين واللوائح المحددة التي تعزز أو تعيق النشاط التجاري وتقييم المؤسسات العامة ويشجع الاقتصادات على التنافس نحو تنظيمات أكثر كفاءة؛ وقد نشر تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" لأول مرة في عام 2003 لـ 133 اقتصاداً، ليوفّر مقاييس موضوعية للوائح التجارية وتنفيذها تتكون مع خمس مجموعات من المؤشرات حول المؤسسات التي تؤثر على رواد الأعمال والشركات طوال دورة حياتهم وهي: **بدء الأعمال التجارية** مع قياسات للإجراءات، والوقت، والتكلفة، ورأس المال الأدنى المطلوب لبدء عمل جديد؛ **إنفاذ العقود** مع قياسات للإجراءات، والوقت، والتكلفة المطلوبة لإنفاذ عقد دين؛ **الحصول على الائتمان** مع قياسات لقوة الحقوق القانونية، والتي تشمل الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمان والإفلاس، حقوق المقترضين والمقرضين، وعمق مشاركة المعلومات الائتمانية؛ **توظيف العمال** مع قياسات لسهولة توظيف أو فصل العمال ومرونة ساعات العمل؛ وأخيراً **قضايا الإفلاس** مع قياسات للوقت، والتكلفة، ومعدل الاسترداد في إجراءات الإفلاس. وفي 2008 تم إضافة ثلاثة مقاييس في أعداد المؤشر تتعلق ب: **كفاءة قواعد الجمارك**؛ وتأثير **الأنظمة الضريبية** المختلفة على ريادة الأعمال؛ و**حماية المستثمرين**.¹

اتسع بعد ذلك المؤشر ليشمل 12 مجالاً من المؤشرات و190 اقتصاداً تم تصميمها اعتماداً على رؤى نظرية لبحوث مكثفة لتقدم درجة أعلى من التنظيم وتحسين أداء المؤسسات، ويعتبر تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" 2021 هو آخر إصدار له حيث قررت إدارة مجموعة البنك الدولي إيقافه، والجدول الموالي يبين آخر مكوناته:

الجدول رقم (2-4): مكونات مؤشر ممارسة الأعمال

مجموعة المؤشر	ما يتم قياسه
بدء عمل تجاري	الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع لبدء شركة ذات مسؤولية محدودة للرجال والنساء
التعامل مع تراخيص البناء	الإجراءات والوقت والتكلفة لاستكمال كافة الإجراءات الشكلية لبناء المستودع وآليات مراقبة الجودة والسلامة في نظام تراخيص البناء
الحصول على الكهرباء	الإجراءات والوقت والتكلفة للاتصال بالشبكة الكهربائية موثوقة إمدادات الكهرباء، وشفافية التعريفات
تسجيل الملكية	الإجراءات والوقت والتكلفة لنقل الملكية ونوعية نظام إدارة الأراضي للرجال والنساء
الحصول على الائتمان	قوانين الضمانات المنقولة وأنظمة المعلومات الائتمانية
حماية المستثمرين الأقلية	حقوق المساهمين الأقلية في المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وفي حوكمة الشركات
دفع الضرائب	المدفوعات والوقت وإجمالي معدل الضريبة والمساهمة للشركة للائتمان لجميع اللوائح الضريبية بالإضافة إلى عمليات ما بعد التقديم

¹-Simeon Djankov: "The Doing Business Project: How It Started: Correspondence", Journal Of Economic Perspectives, Vol 30, N 1, 2016, P-P. 247-248, DOI: 10.1257/Jep.30.1.247

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

التجارة عبر الحدود	الوقت والتكلفة لتصدير المنتج ذي الميزة النسبية واستيراد قطع غيار السيارات
إنفاذ العقود	الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري وجودة العمليات القضائية للرجال والنساء
حل الإفلاس	الوقت والتكلفة والنتيجة ومعدل الاسترداد للإعسار التجاري وقوة الإطار القانوني للإعسار
توظيف العمال	المرونة في تنظيم العمل
التعاقد مع الحكومة	الإجراءات والوقت للمشاركة في عقد العمل والفوز به من خلال المشتريات العامة والإطار التنظيمي للمشتريات العامة

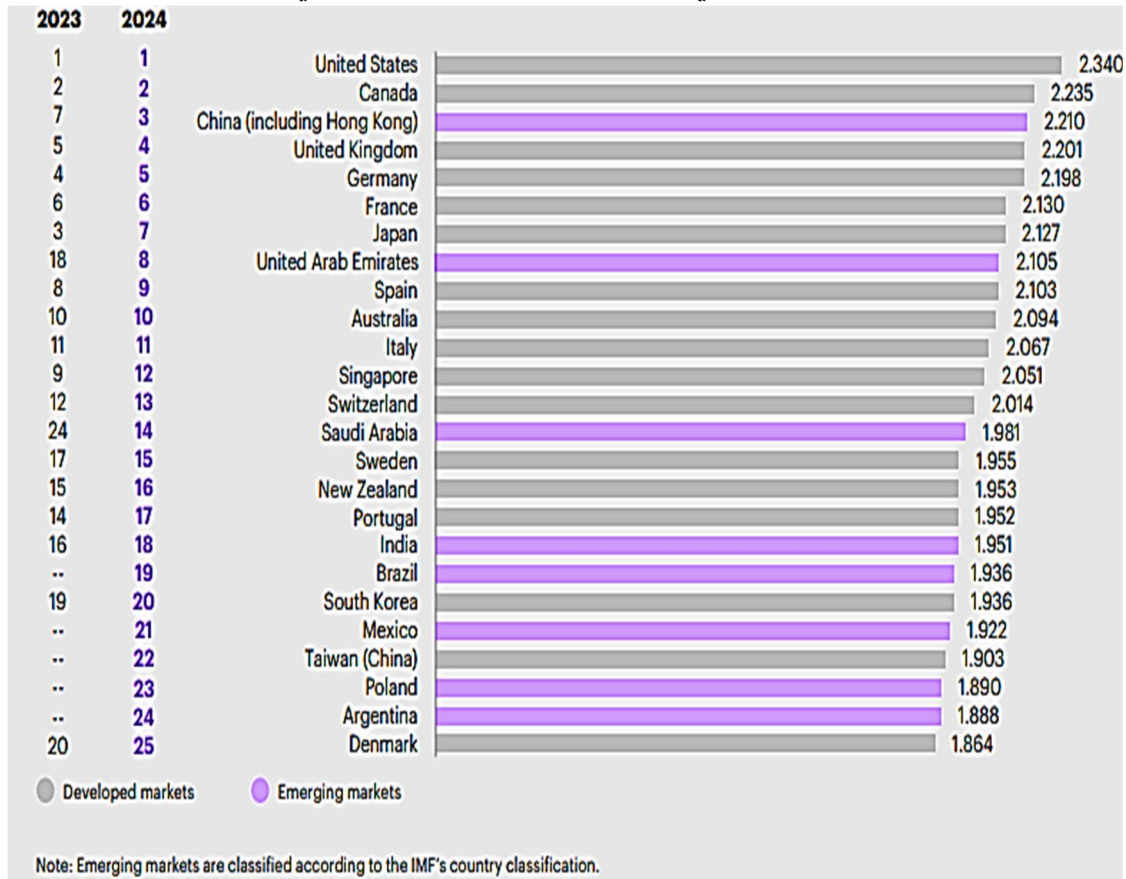
source: The World Bank: **Doing Business 2020 Comparing Business Regulation in 190 Economies**, World Bank Group, 2020, p.19. <https://documents1.worldbank.org>

يتم التقييم من خلال وضع عبء تنظيمي أكبر على الأنشطة التي تشكل خطراً كبيراً وعبء تنظيمي أقل على الأنشطة ذات المخاطر المنخفضة، ويستخدم أسلوب متوسط بسيط لترجيح مؤشرات المكونات وحساب التصنيفات، والدول التي تحتل المرتبة الأعلى في سهولة ممارسة الأعمال هي تلك التي تمكنت حكوماتها من انشاء قواعد تسهل التفاعلات في السوق دون إعاقة تنمية القطاع الخاص.

■ مؤشر كيرني للثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد مؤشر كيرني للثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر (Kearney FDI Confidence Index) من طرف شركة الاستشارات الإدارية A.T. Kearney، وهو مصدر موثوق به لتوقعات الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال مسح سنوي يتتبع تأثير التغييرات السياسية والاقتصادية والتنظيمية المحتملة على نوايا وتفضيلات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الرؤساء التنفيذيين والمديرين الماليين وكبار المديرين الآخرين في أكبر الشركات العالمية، ويوفر مؤشر الثقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تحليلاً فريداً يتطلع إلى ترتيب الأسواق الأكثر جذباً للاستثمارات في السنوات الثلاث القادمة والتي ينوي المستثمرون استهدافها؛ كما يقدم التقرير تحليلاً تفصيلياً حول الأسواق وتأثير مجموعة متنوعة من القضايا التجارية العالمية على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تصنيف أفضل 25 دولة، ومنذ بداية المؤشر في عام 1998، كانت الأسواق المدرجة في المؤشر تتماشى بشكل وثيق مع أفضل الجهات الفعلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات اللاحقة، فمثلاً مؤشر الثقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2024، الموضحة نتائجه في الشكل رقم ، تم بناؤه باستخدام بيانات أساسية من استبيان حصري، تم إجراؤه في يناير 2024 بين كبار التنفيذيين في الشركات الكبرى في العالم، يشمل المشاركون في الاستطلاع المديرين التنفيذيين على مستوى الأعلى والقادة الإقليميين والتجاربيين، جميع الشركات المشاركة لديها إيرادات سنوية تبلغ 500 مليون دولار أو أكثر ويتوزع مقرها في 30 دولة وتشمل جميع القطاعات، تمثل شركات قطاع الخدمات 46 % من المشاركين، والشركات الصناعية 45 %، وشركات تكنولوجيا المعلومات 9 %، ويتم حساب المؤشر على أساس متوسط مرجح لعدد الردود التي تتراوح بين عالية ومتوسطة ومنخفضة على الأسئلة المتعلقة بإمكانية الاستثمار المباشر في سوق معين خلال السنوات الثلاث المقبلة.

الشكل رقم (2-6): الترتيب العالمي حسب مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2024



source: Erik Peterson, Terry Toland: "continued optimism in the face of instability: the 2024 FDI confidence index", KEARNEY global business policy council, 2024, p.2.

توافقت نتائج المؤشر للسنوات السابقة مع اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمثلا تلقت الأسواق التي قُدمت للمشاركين في الاستبيان 95% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2022 وفقًا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD؛ وتعتمد قيم المؤشر على ردود الشركات التي يقع مقرها في أسواق أجنبية فقط، فمثلا يتم حساب قيمة المؤشر للولايات المتحدة دون احتساب الردود من المستثمرين الذين يقع مقرهم الرئيسي في الولايات المتحدة، وتشير القيم الأعلى للمؤشر إلى أهداف استثمارية أكثر جاذبية.¹

ويقدم التقرير بيانات النمو الاقتصادي وفقا لأحدث التقديرات والتوقعات المتاحة من Oxford Economic ومصادر ثانوية أخرى كوكالات ترويج الاستثمار، والبنوك المركزية، ووزارات المالية والتجارة، ووسائل الإعلام الإخبارية ذات الصلة، وغيرها من المصادر الرئيسية للبيانات.

¹ - <https://www. Kearney.com/service/global-business-policy-council/foreign-direct-investment-confidence-index>

* شركة مستقلة رائدة في العالم في مجال الاستشارات الاقتصادية

2- مؤشرات قياس المخاطر القطرية لمناخ الاستثمار:

تشير المخاطر القطرية إلى العوامل التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على بيئة الاستثمار في دولة معينة، وتعيق قدرة الشركات أو الأفراد على الاستثمار في هذه الدولة أو تؤثر على العوائد المتوقعة من هذه الاستثمارات، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

■ **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يتم نشره شهرياً منذ عام 1980 من خلال الدليل الدولي لمخاطر الدول ICRG، من قبل مجموعة خدمات المخاطر السياسية Group PRS. يوفر للمستثمرين الدوليين تقييمات من خلال مؤشرات للمخاطر السياسية، الاقتصادية، المالية والمركبة لـ 141 دولة منها المتقدمة، الناشئة، بما في ذلك 18 دولة عربية، وبلدان الأسواق الحدودية، بالإضافة إلى المراكز المالية الخارجية، بالاعتماد على تقديرات خبراء داخليين وخبراء خارجيين مستندة إلى التقييمات السابقة، وتتضمن التحديثات الشهرية 27 جدولاً للبيانات الاقتصادية والمالية التي تؤثر على المقاييس الأكثر صلة بتقييم المخاطر على الأصول التجارية والعناصر ذات الصلة، تتناول هذه الجداول النمو، والتضخم، وميزان الحساب الجاري والمالية العامة؛ بالإضافة إلى الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وخدمة الدين، والصادرات، والسيولة، واستقرار العملة بالإضافة إلى تحليلات وتصنيفات ومقاييس المخاطر الخاصة بـ ICRG لتوزيع الانكشاف على الدول، التي يستخدمها المتداولون ومدبرو المحافظ، الذين يديرون أصولاً تقدر بتريليونات الدولارات، وأثبتت البيانات القدرة على التنبؤ بعوائد أسواق الأسهم، كما تستخدم الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من المؤسسات ICRG لإدارة المخاطر نظراً لقدرتها على التنبؤ بالأحداث الخطرة المستقبلية، لذلك يُعتبر ICRG نظام إنذار مبكر مثبت ويعد المنهجية الوحيدة لتقييم المخاطر السياسية وتعتبر بياناته من أهم البيانات التي تعتمدها منظمة الشفافية الدولية لإعداد مؤشر مدركات الفساد، كما يستخدمها أكبر المستثمرين المؤسسيين في العالم، والمنظمات متعددة الأطراف، والشركات العابرة للحدود، والبنوك المركزية، وصناديق الثروة السيادية.¹ وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و100 نقطة، حيث تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر وترتفع درجة المخاطر كلما انخفضت قيمة المؤشر، وتصنف الدول وفقاً لهذا المؤشر إلى خمسة مجموعات كما يوضحه الجدول**:

¹ -<https://www.prsgroup.com/explore-our-products/icrg/>

** تم الاعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقديم المؤشر بدلاً من المصدر الأصلي للمؤشر المتمثل في الدليل الدولي لمخاطر الدول ICRG الذي تعده مجموعة خدمات المخاطر السياسية PRS Group، نظراً لأن الحصول على محتوى الدليل يتطلب الاشتراك في المجموعة.

الجدول رقم (2-5): توصيف الدول حسب مستويات مؤشر المخاطرة

التوصيف	درجة المؤشر (%)
درجة مخاطرة مرتفعة جدا	0 - 49.5
درجة مخاطرة مرتفعة	50 - 59.5
درجة مخاطرة معتدلة	60 - 69.5
درجة مخاطرة منخفضة	70 - 79.5
درجة مخاطرة منخفضة جدا	80 - 100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، الكويت، 2010، ص. 158.

■ مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية: Euromoney Country Risk (ECR)

إن (ECR) "Euromoney Country Risk" هو عبارة عن مجمع عبر الإنترنت يجمع الخبراء والمحليين الاقتصاديين والسياسيين والقطريين، ويوفر تقييمات ضمن فئات تتعلق بالمخاطر الاقتصادية، الهيكلية والسياسية للدول، يُعتبر "يوروموني" من بين أكثر الأدوات شهرة وسمعة في قطاعي البنوك والتمويل، يقدم رؤى فريدة حول المؤسسات والشخصيات التي تشكل النظام المصرفي وتدفع الأسواق العالمية، وتعتبر الاستطلاعات التي يتم إعدادها بعناية على مدى طويل منذ عام 1969 لـ 186 دولة، معياراً ومرجعاً موثوقاً للصناعة المالية العالمية، تستخدمها البنوك في جميع أنحاء العالم لتقييم أدائها مقارنة بنظيراتها ولإثبات تفوقها لعملائها، يرتب المؤشر الدول وفقاً للنسب المئوية، حيث يشير الصفر 0 إلى أقصى حد من المخاطر والـ 100 إلى عدم وجود مخاطر.¹

■ مؤشر كوفاس Coface للمخاطر القطرية:

تعتبر شركة تأمين ائتماني، تتمتع بقيمة مضافة من قدرتها على تزويد عملائها بشكل استباقي بتحليلات تفصيلية للمخاطر، مما يسمح لهم باتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب ومنع مخاطر الائتمان، وتشمل تحليلاتها تقييمات البلدان ومناخ الأعمال في 160 دولة، ويشير مصطلح "مخاطر الدولة" إلى متوسط المخاطر التي تواجهها الشركات في دولة ما كجزء من معاملاتها التجارية قصيرة الأجل، يقيس هذا التقييم جودة بيئة الأعمال في الدولة (الموثوقية العامة لحسابات الشركات، والنظام القانوني، والبيئة المؤسسية والتنظيمية)، ويُمكن المؤشر من التعرف على أهم المجاميع الاقتصادية الكلية الضرورية لفهم البيئة الاقتصادية في بلد ما، فضلاً عن التغيرات المتوقعة.

إن تقييم مخاطر الدولة باعتماد مؤشر Coface يتم بالتركيز على مخاطر الائتمان التجاري في دولة ما في نقطة زمنية معينة، حيث يقيم كيف تتشكل قدرة الشركات على توليد التدفق النقدي من خلال الظروف الاقتصادية الكلية للدولة وخصائصها الهيكلية (مستوى التنمية، الاستدامة المالية، جودة الحوكمة، المخاطر الاجتماعية والسياسية، الحساسية لمخاطر المناخ)، يتم ذلك وفق مقياس من 8 درجات A4، B، C، D، E،

¹ - <https://www.euromoney.com/euromoneycountryrisk>

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

A3، A2، A1، A بالترتيب حسب تزايد المخاطر من A إلى E، وهذا يجعل من الممكن معرفة ما إذا كانت حسابات الشركات متاحة وموثوقة، وما إذا كان النظام القانوني يضمن حماية عادلة وفعالة للدائنين، وما إذا كانت مؤسسات الدولة توفر إطاراً ملائماً للمعاملات بين الشركات وما إذا كان من السهل الوصول إلى السوق المحلية، وتستند التقييمات إلى بيانات من المنظمات الدولية وعلى تجربة كيانات كوفاس في جميع أنحاء العالم. والجدول التالي يوضح درجات المؤشر ومستوى الخطر عند كل درجة وتقييمات للمخاطر القطرية ومناخ الأعمال عند كل مستوى من المخاطرة، كما يلي:

الجدول رقم (2-6): درجات مؤشر Coface لتقييم مستوى المخاطر القطرية ومناخ الأعمال

درجات المؤشر/ مستوى المخاطرة	تقييمات المخاطر القطرية	تقييمات مناخ الأعمال
A1 منخفض جداً	آفاق اقتصادية ومالية جيدة للغاية، سياق سياسي مستقر، مخاطر سيادية ومناخية منخفضة للغاية	التقارير الخاصة بالشركات متوفرة وموثوقة، تحصيل الديون فعال، مؤسسات عالية الجودة، السوق المحلية مفتوحة بشكل شبه كامل، مناخ أعمال مرضي للغاية
A2 قليل	آفاق اقتصادية ومالية جيدة، سياق سياسي مستقر، مخاطر سيادية ومناخية جيدة عموماً.	التقارير التي تقدمها الشركات موثوقة، وتحصيل الديون يسير بشكل جيد إلى حد معقول، والمؤسسات تؤدي بشكل جيد، والسوق المحلية مفتوحة على نطاق واسع، ومناخ الأعمال مستقر نسبياً ولكن يمكن تحسينه
A3 مرضي	آفاق اقتصادية كلية ومالية أقل إيجابية، والسياق السياسي لا يزال مستقرًا، المناخ مرضي ومخاطر سيادية.	لا تتوفر تقارير الشركات دائماً، ولكن عندما تتوفر تكون موثوقة نسبياً، قد تظهر بعض أوجه القصور في تحصيل الديون والمؤسسات، السوق المحلية مفتوحة نسبياً، مناخ الأعمال آمن ولكن قد تظهر أوجه القصور.
A4 معقول	قد تتسم التوقعات الاقتصادية والمالية ببعض نقاط الضعف، وقد يعاني السياق السياسي من التوتر، كما قد يعاني المناخ من مخاطر سيادية.	لا تتوفر تقارير الشركات دائماً أو لا يمكن الاعتماد عليها، وتحصيل الديون ليس فعالاً دائماً وتعاني المؤسسات من بعض أوجه القصور، والوصول إلى السوق المحلية يفرض بعض القيود، مناخ الأعمال مقبول ولكنه قد يسبب مشاكل.
B مرتفع إلى حد ما	التوقعات الاقتصادية والمالية غير مؤكدة، قد يعاني السياق السياسي من توترات شديدة، والتعرض للمخاطر المناخية و/أو السيادية يشكل قضية ملحوظة.	تختلف موثوقية التقارير الصادرة عن الشركات ومدى توافرها بشكل كبير، غالباً ما يكون تحصيل الديون أمراً صعباً، تعاني المؤسسات من نقاط ضعف، السوق المحلية ليست سهلة الوصول، مناخ الأعمال غير مستقر وأداءه ضعيف.

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

<p>غالباً ما تكون تقارير الشركات غير متاحة وغير موثوقة إلى حد كبير، تحصيل الديون عشوائي إلى حد ما، تظهر المؤسسات العديد من نقاط الضعف، صعوبة الوصول إلى السوق المحلية، مناخ الأعمال صعب.</p>	<p>التوقعات الاقتصادية والمالية غير مؤكدة إلى حد كبير، قد يكون السياق السياسي غير مستقر، التعرض للمخاطر المناخية و/أو السيادية يشكل قضية مهمة.</p>	<p>C عالي</p>
<p>التقارير التي تقدمها الشركات غالباً ما تكون غير متاحة وغير موثوقة، تحصيل الديون عشوائي، المؤسسات تعاني من نقاط ضعف كبيرة، صعوبة الوصول إلى السوق المحلية، مناخ الأعمال صعب للغاية.</p>	<p>آفاق اقتصادية ومالية غير مؤكدة إلى حد كبير، سياق سياسي غير مستقر للغاية، تمثل المخاطر السيادية و/أو المناخية تهديداً مادياً.</p>	<p>D عالية جداً</p>
<p>نادراً ما تكون تقارير الشركات متاحة، ونادراً ما تكون موثوقة عندما تكون متاحة، يجعل النظام القانوني تحصيل الديون غير مؤكد للغاية، نقاط ضعف مؤسسية حرجية، سوق محلية يصعب الوصول إليها تقريباً مناخ أعمال صعب للغاية.</p>	<p>آفاق اقتصادية ومالية غير مؤكدة إلى حد كبير، سياق سياسي غير مستقر إلى حد كبير وكثيراً ما تواجه هذه البلدان الحروب والاضطرابات الأهلية المتفشية و/أو الفساد والعقوبات الدولية.</p>	<p>E أقصى</p>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Coface : Coface Country & Sector Risks, Handbook 2024 Major Trends Of The World Economy Analysis And Forecasts For 160 Countries And 13 Sectors, Coface For Trade, 2024, p.7, 9.

▪ مؤشر المستثمر المؤسسي Institutional Investor للتقييم القطري:

يصدر مؤشر المستثمر المؤسسي للتقييم القطري عن مجلة Institutional Investor منذ العام 1998 بمعدل نصف سنوي، ويمثل نموذجاً لتقييم مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وتشمل المخاطر السياسية، مخاطر سعر الصرف، المخاطر الاقتصادية، المخاطر السيادية، ومخاطر التحويل، ويتم احتساب المؤشر اعتماداً على مسح استقصائي يستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحليين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى للحصول على تقييمات للجدارة الائتمانية لبلد معين، ثم يتم وزن الإجابات وفقاً لجودة معايير الإبلاغ المالي لذلك البلد، وتُعطى النتائج على شكل درجات تتراوح بين 0 و100، مشيرة على التوالي إلى احتمالية عالية جداً أو منخفضة جداً للتخلف عن السداد، يغطي المؤشر 178 دولة من بينها 20 دولة عربية.¹

3- المؤشرات الإقليمية لقياس مخاطر مناخ الاستثمار:

يمكن تمييز العديد من المؤشرات المتعلقة بتقييم جهود أقاليم معينة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر مجموعة المؤشرات الإقليمية الخاصة بالدول العربية من أهم وأبرز هذه المؤشرات والتي

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سابق، ص. 157.

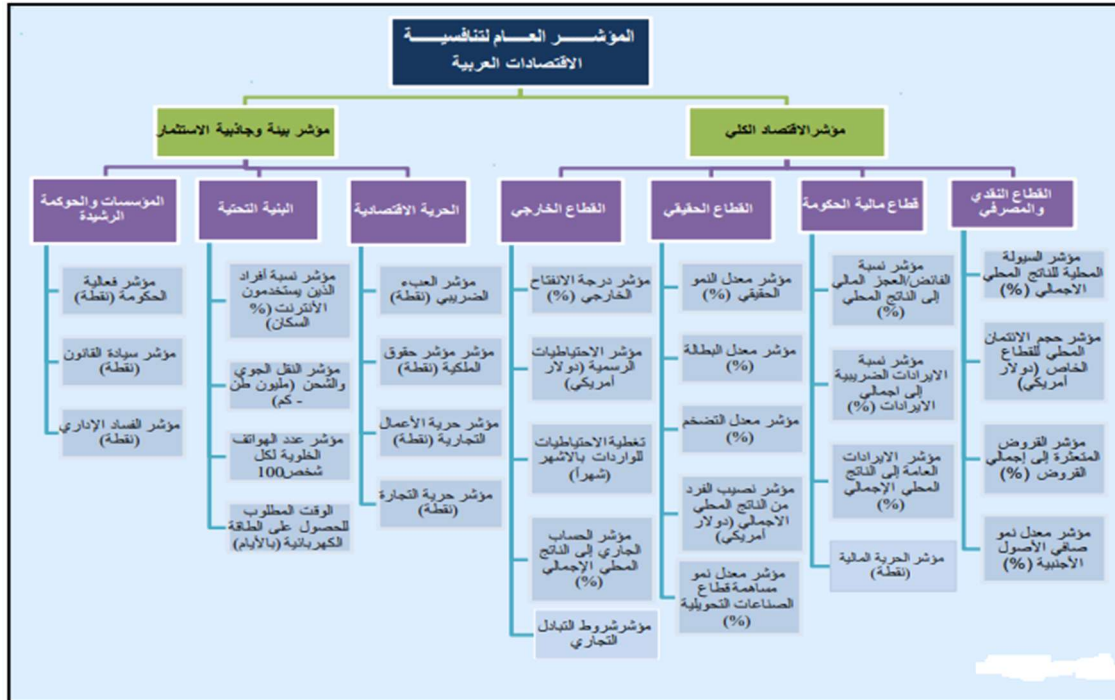
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

تهدف إلى تحليل واقع المناخ الاستثماري العربي ومقارنته مع بقية دول العالم للاستفادة من تجاربها، والملاحظ كثرة عدد وتنوع هذه المؤشرات وسيتم ذكر مؤشرين منها فيما يلي:

■ مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية:

يُصدر صندوق النقد العربي تقرير تنافسية الاقتصادات العربية منذ يناير 2016، والذي يستعرض وضع التنافسية في الدول العربية ومقارنتها مع عدة دول من أقاليم مختلفة، بهدف إلقاء الضوء على الإجراءات والسياسات التي تنتهجها الدول العربية في سبيل تحسين مستويات إنتاجيتها وتنافسيتها؛ ويعتمد في قياس تنافسية الاقتصادات العربية على استخدام مؤشرين أساسيين هما مؤشر الاقتصاد الكلي، ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار؛ حيث يعكس مؤشر الاقتصاد الكلي، مدى تحقق أسس استقرار الاقتصاد الكلي بما يستلزمه ذلك من تحقيق الاستقرار السعري وتبني سياسات مالية ونقدية منضبطة، فيما يقيس مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار مدى قدرة الدولة على خلق البيئة التنافسية التي تضمن استمرار توفر رؤوس الأموال، بالتركيز على تطوير الأطر التنظيمية والقانونية وتبني السياسات الاقتصادية الملائمة والجوانب التقنية وغيرها من العوامل الأخرى التي تسهم في دعم الانتاجية والتنافسية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وبذلك يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من أربع دعائم أساسية تضم 18 مؤشرا كميًا ترتبط بالقطاع الحقيقي، والقطاع النقدي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي، فيما يتضمن مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار ثلاثة دعائم تضم 11 مؤشرا كميًا تتعلق بالحرية الاقتصادية، والبنية التحتية، والمؤسسات والحكومة الرشيدة، حسب ما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-7): المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية



المصدر: صندوق النقد العربي: تنافسية الاقتصادات العربية العدد السادس، الإمارات العربية المتحدة، فبراير 2023، ص.5.

يتم حساب قيم المؤشرات للمحاور الفرعية باستخدام أسلوب المتوسط الحسابي المرجح باستخدام الأوزان الموضحة في الشكل بالنسبة لمحوري القطاع الحقيقي ومالية الحكومة؛ ثم حساب المؤشرين الرئيسيين مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار بحساب المتوسط الحسابي البسيط لقيم المؤشرات الفرعية للمحاور التي يتكون منها كل مؤشر رئيس؛ وفي الأخير حساب قيمة المؤشر العام لتنافسية الدول العربية كمتوسط حسابي بسيط لقيم مؤشري الاقتصاد الكلي وبيئة وجاذبية الاستثمار، ويمتد المؤشر خلال فترة مرجعية أربع سنوات للتغلب على مشكلة توفر البيانات لبعض الدول، ويشمل جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي وسورية والصومال وفلسطين والقمر المتحدة لعدم توفر بيانات كافية حولها ولأغراض المقارنة، يتم حساب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية لمجموعة مرجعية من عدة أقاليم مختلفة كالعهد، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايلاند، وماليزيا، والبرازيل، وتركيا، وإسبانيا، وجنوب أفريقيا.¹

▪ مؤشر "ضمان" لجاذبية الاستثمار في الدول العربية:

على الرغم من إطلاق العديد من الدول العربية تعديلات قانونية وتشريعية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة، إلا أنها لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة مقارنة بغيرها من الدول النامية، هذا ما دفع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى البحث في العوامل الهيكلية والدورية ومتابعتها وتقييمها من خلال استحداث مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لأول مرة في تقريرها السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012-2013، لقياس مدى قدرتها على تهيئة الظروف الملائمة لنشاط المستثمر الأجنبي، ويأخذ بعين الاعتبار التجارب والمؤشرات السابقة من قواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية بتغطية جغرافية واسعة تشمل 110 دولة تمثل 95% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم، ويتميز بسهولة اعتماد مخرجاته من طرف صناع القرار والفاعلين والباحثين في مجال جذب الاستثمار الأجنبي ومرونته وقابليته للتطوير حسب المستجدات، وينطلق بناء هذا المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 من المكونات الأساسية أو المؤشرات الفرعية تتفرع بدورها إلى 69 متغيراً كمياً، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، والشكل التالي يوضح المكونات الأساسية للمؤشر:²

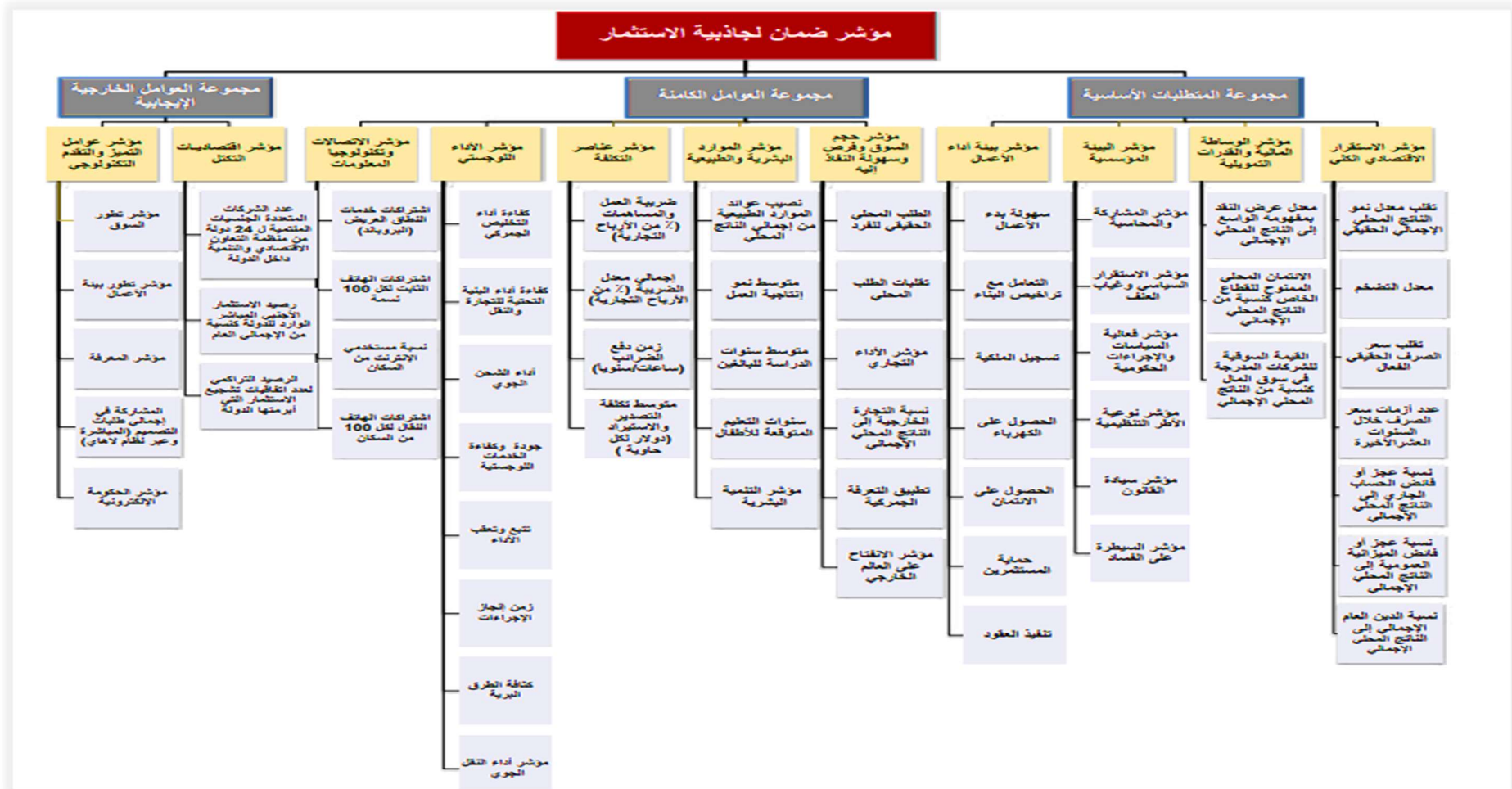
¹ - صندوق النقد العربي: تنافسية الاقتصادات العربية العدد السابع، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2023، الامارات العربية المتحدة، ديسمبر 2023، ص.108.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013، الكويت، أغسطس 2013، ص.6، ص.9. متوفر على الموقع: <https://www.dhaman.org/investment-climate-report-ar.html>

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

الشكل رقم (2-8): المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

Dhama Investment Attractiveness Index DIAI



Source :The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation: **Investment Climate In Arab Countries Dhama Investment Attractiveness Index (DIAI) 2018**, <https://www.dhama.org/investment-climate-report-ar.htm> Kuwait, 2018, p.20.

لضمان لجاذبية الاستثمار هو مقياس مركب يبين مدى توافر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم والعربية خاصة، لمعرفة الوضع النسبي لكل دولة بالمقارنة مع مجموعة من الدول المرجعية، لتحديد النواقص والتحديات التي تحول دون جذب المستثمرين الأجانب وتنمية الصادرات، بناء على مجموعة واسعة من المتغيرات الفرعية، على أن تمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة ويرتب مستوى أدائها بحسب تلك الدرجات مقارنة مع المستوى المتوسط العالمي.

المطلب الثالث: استهداف الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنوع الاقتصادي

تسعى أغلب دول العالم وخاصة النامية منها إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتحسين مناخ الاستثمار، وتعديل سياساتها الاقتصادية والهيكلية خاصة في المجالات التجارية والمصرفية والمالية بغية إزالة جميع العقبات وتسهيل تحركات رؤوس الأموال بهدف الاستفادة من الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية للدول المستضيفة، بفعل الانتشار التكنولوجي والآثار الجانبية وتسهيل اختراق الأسواق الأجنبية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وزيادة رأس المال المحلي والموارد الحكومية اللازمة لدفع تنوع القطاعات الإنتاجية خاصة من خلال القواعد الصناعية الكبيرة التي تعمل على الحد من تركيز الصادرات وتعزيز تنوعها في أي بلد، خاصة وأن العوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من هياكل اقتصادية كلية وحوكمة جيدة، وتوافر البنية الأساسية، فضلاً عن القطاعات المالية المتطورة،... هي نفسها محددات التنوع الاقتصادي والتي يشترط توفرها للحد من تركيز الناتج المحلي الإجمالي وارتباطه بقطاعات دون أخرى، هذا ما يؤكد أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو محرك مهم للنمو والتنمية على المدى الطويل يعزز القدرات الإنتاجية، ويساهم في تحويل هيكل الاقتصاد وخلق فرص العمل، ويحد من الفقر، ويحفز التنوع الاقتصادي باعتباره محرك إضافي لرفع القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي من خلال قاعدة متنوعة من القطاعات.

إلا أن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد وأن يتضمنه الاهتمام بتحقيق نمو تحويلي وتحسين معدلات ونتاجية الاستثمارات، وتوجيهها إلى القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية التي تعتبر ضرورية للتحول الاقتصادي، مع حتمية تعزيز الروابط بين الشركات المحلية والأجنبية لتحقيق الاستفادة بفعالية من خبراتها الإدارية والتقنية والإنتاجية وحتى التسويقية، والحد من هروب رؤوس الأموال وتوجيه المزيد من الموارد للاستثمار واستخدام كل الوسائل وخلق الظروف المواتية للإبقاء على هذه الاستثمارات خاصة من خلال تشجيع التجارة الدولية وتنسيق السياسات على المستويين الوطني والدولي.

فحالات النمو غير المرضية التي تعاني منها بعض الاقتصادات رغم تشجيعها للاستثمارات الأجنبية، تؤكد أنها لم تتبع العملية التدريجية الطبيعية للتحويل الهيكلي على المستوى القطاعي وفيما بين القطاعات؛ ففي مراحل النمو تتميز الظروف الأولية بارتفاع حصة القطاع الأولي في الناتج المحلي الإجمالي،

وبعد ذلك مع زيادة الدخل، تنخفض حصة القطاع الأولي وتزداد حصة نشاط التصنيع، وتستمر هذه العملية حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى مرتفع نسبيا من التنمية حيث تنخفض حصة نشاط الزراعة والصناعة بينما تزداد حصة الخدمات، إلا أنه في معظم هذه الدول يلاحظ عليها الانتقال من وضع كان فيه القطاع الأولي يمثل حصة عالية للغاية من الإنتاج إلى وضع يهيمن فيه قطاع الخدمات، وخاصة أنشطة الخدمات المنخفضة الإنتاجية غير القابلة للتصدير، هذا التحول لا يرافقه تطور ملموس في نشاط التصنيع الذي يمثل المصدر الأساسي لخلق فرص العمل، ولذلك يكون نموها نمو غير قادر على خلق فرص العمل وعلى تنمية القدرات الإنتاجية واستبدال الأنشطة المنخفضة الإنتاجية بإنتاجية عالية، هذه الأبعاد الهيكلية للنمو في هذه البلدان تبين الكيفية التي يمكن بها تحقيق النمو القوي والمستدام والتحويلي اللازم حتى تجعل من الاستثمار أحد المحركات الرئيسية للتحول الهيكلي ولتحقيق تقدم كبير في التنوع الاقتصادي.

ومن المهم الإشارة إلى أن كافة مكونات الاستثمار مهمة لتحقيق النمو والتنمية المستدامة، سواء الاستثمار العام أو الخاص المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا بد من استغلال أوجه التكامل بين هذه المكونات المختلفة بدلا من تعزيز أحدهما على حساب الآخر، وأن لا يكون معدل النمو مدفوعا بعنصر الطلب بشكل رئيسي، فعلى الرغم من أهمية الاستهلاك إلا أن استراتيجية النمو القائمة على الاستهلاك ليست مستدامة على المدى المتوسط إلى الطويل، لأنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى الاعتماد المفرط على الواردات من السلع الاستهلاكية، مما يحد من بقاء ونمو الصناعات المحلية، ومن تعزيز قدراتها الإنتاجية وخلق فرص العمل، ويؤدي إلى تدهور الحساب الجاري؛ فزيادة معدل الاستثمار دون تحسين إنتاجية هذا الاستثمار على المدى الطويل، ودون ضمان استفادة القطاعات الاستراتيجية منه، سيكون له نتائج عكسية، ولا بد من التشديد على زيادة الاستثمار العام ولا سيما في البنية التحتية، لتحفيز الاستثمار الخاص واستغلال أوجه التكامل بينهما، بلا من التركيز على الاستثمار العام أو من السعي إلى تعزيز أحدهما على حساب الآخر.

فالمساهمة بفعالية في التحول الاقتصادي يستدعي تبني نهجا أكثر تماسكا لتشجيع الاستثمار توجهه سياسات اقتصادية مدروسة تحفز المستثمرين المحليين وتؤثر ايجابا على ريادة الأعمال، فتقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب لا يكون على حساب المستثمرين المحليين، ويجب ضمان التماسك بين السياسات التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الرامية إلى تطوير تنظيم المشاريع المحلية، فحتى تكون هناك آثارا إيجابية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويحقق الاقتصاد المضيف استفادة كبيرة منه، يجب تقوية الروابط بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، فالافتقار إلى البنية التحتية الكافية والعمالة الماهرة، وانخفاض القدرة الاستيعابية، وعدم مرونة السياسات، وغياب القطاع الخاص المحلي النشط، هي عوامل مسؤولة عن ضعف الروابط بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية، يتعين على الحكومات أن تعالج هذا الوضع من خلال تطوير وتحسين مهارات القوى العاملة، واشتراط أن يكون الاستثمار الأجنبي

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر آلية لتحقيق التنوع الاقتصادي

المباشر مصحوبا بنقل التكنولوجيا، مع تشجيع إنشاء مشاريع مشتركة بين الشركات المحلية والأجنبية وجعل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر متناسقة مع تشجيع ريادة الأعمال المحلية، وأن تستخدم الحوافز لجذب استثمارات جديدة في الأنشطة التي لن يتمكن البلد من استقطاب المستثمرين إليها دون هذه التدابير، فقد لا تكون الحوافز ضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الاستخراجية، حيث أن مثل هذه الاستثمارات ستحدث على أي حال نظرا لارتفاع الطلب على الموارد.¹

وهناك العديد من الدول التي استطاعت تحقيق خطوات تنويعية معتبرة في فترة زمنية قصيرة سواء كانت تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية أو ندرتها، وتمكنت من تحقيق معدلات نمو مرتفعة طويلة المدى بالاتجاه إلى قطاعات مختلفة أهمها القطاع الصناعي والتكنولوجي، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مشتركا بين هذه الاقتصادات في نجاح تجاربها التنويعية، ويكمن سر نجاح هذه الدول في تنوع وتطوير اقتصادها في إجراءات المواكبة التي اتخذتها موازاة مع تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي والتي تمثلت بالخصوص في : تعزيز وتأهيل الموارد البشرية المحلية والرفع من قدرتها على نقل وتطوير التكنولوجيا المتقدمة؛ تشجيع نشاط البحث والتطوير للتمكن من دخول مجال الاختراع، والابتكار، وتطوير منتجات صناعية جديدة؛ التركيز على صناعات ذات قيمة مضافة عالية ومحتوى تكنولوجي متطور؛ تشجيع ودعم المبادرات الخاصة عبر إشراك القطاع الخاص المحلي في سياسة التنوع؛ نهج سياسة تحرير التجارة الخارجية مع دعم التصدير للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.² كل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بخلق بيئة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية ودمجها في صلب استراتيجيات تنميتها الاقتصادية، لدعم جهود التنوع الاقتصادي وتجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة، وترفع من أثره الإيجابي على إنتاجية القطاعات المحلية وتنافسية الاقتصاد المضيف.

¹-CNUCED: **Le développement économique en Afrique: catalyser l'investissement pour une croissance transformatrice en Afrique**, Conseil du commerce et du développement, 60^{ème} session, 15-26 septembre 2014, p- p, 1-12. https://unctad.org/system/files/official-document/tdb61d4_fr.pdf

²- محمد أزروال: "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: قطاع الصناعات التحويلية نموذجا"، *Revue Repères et Perspectives Economiques*, Vol 2, N° 1, 1er semestre 2018, Economie de la rente, Université Moulay Ismail, Meknès, p.130,131. <https://doi.org/10.34874/IMIST.PRSM/RPE/10923>

خاتمة الفصل


من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى بساطة مفهومه تتعدد أشكاله وتختلف دوافعه من دولة إلى أخرى، كما تتعدد النظريات المفسرة له فلا يمكن تفسيره بنظرية واحدة شاملة، بل هناك مجموعة متنوعة من النماذج النظرية باتجاهات مختلفة ومقاربات متباينة لا تعوض بعضها البعض، بل تشرح جوانب مختلفة لنفس الظاهرة وكما تم استخلاصه من النماذج النظرية، يمكن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بعوامل عديدة بما في ذلك مزايا الملكية، وحجم السوق وخصائصه، وتكاليف عوامل الإنتاج، وتكاليف النقل والحماية، وعوامل الخطر، ومتغيرات السياسات...

هذه الظاهرة الاقتصادية القديمة المعاصرة، أثبتت أهميتها في ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية منذ القدم ولا تزال محورا أساسيا في الاستراتيجيات الاقتصادية لجل بلدان العالم المتقدمة منها والنامية، سواء أكانت دولا مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر أو مستضيفة له، وقد تم التركيز خاصة على الدول النامية المستضيفة لإبراز أهميته كأداة تنموية فعالة من شأنها إحداث الكثير من الآثار الإيجابية على تنوع القطاعات الاقتصادية، كتأهيل اليد العاملة ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية وإحداث توازن ميزان المدفوعات.....؛ إلا أن قرارات الاستثمار لا تتخذ عشوائيا بل تبنى على عوامل ومحددات تجعل الاقتصادات في وضعيات متفاوتة من حيث قدرتها على استقطابه، حيث يسعى المستثمرون دائما إلى إيجاد الظروف والبيئة الملائمة لاستثمار رؤوس أموالهم في الدولة المضيفة، مما يجعل قرارهم الاستثماري يشمل مجموعة من العوامل المهمة، كالتركيز على تحقيق أكبر ربح بتكلفة أقل، والقرب من الأسواق الرئيسية الكبيرة، الحواجز التي تحول دون دخول الدولة المضيفة إلى الأسواق الدولية، توافر الموارد الإنتاجية والطاقة، مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي، عدد القوى العاملة، المؤهلات.... وغيرها من المحددات. هذه المحددات تم تفسيرها بالعديد من المؤشرات الصادرة عن منظمات دولية أو إقليمية أو عامة، اعتبرت كمقياس لمدى جاذبية واستقطاب أي دولة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة واسعة من المحفزات التي قد تمنحها الدول المضيفة.



الفصل
الثالث

كـ تجربة تنوع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر-عرض
تحليلي قياسي-



تمهيد:

في ظل التقلبات الشديدة في أسعار النفط وتأثيراتها الكبيرة في موازنة الجزائر، ومن ثم في خطط التنمية المختلفة التي اعتادت مستويات كبيرة من الإنفاق، حظيت قضية التنويع الاقتصادي بالاهتمام الكبير، ولازالت تحتل مكانة من النقاش في دوائر الخبراء وصناع القرار في الجزائر، فالتنويع الاقتصادي من أكثر التحديات التي تواجه البلاد خاصة في ضوء الأزمات الكبرى في مجال أمن الطلب على الطاقة؛ حيث انخفضت الأسعار إلى مستويات متدنية جدًا في عدة دورات اقتصادية عالمية، وعلى الرغم من ذلك، فإن الجزائر لم تحقق نتائج مهمة على صعيد تنويع اقتصادها المعتمد بصفة مفرطة على النفط والغاز. إن نجاح الجزائر في حل تحديات تحقيق نمو اقتصادي مستدام، هو دالة في جودة قراراتها ورشد خططها وسياساتها؛ ومن أهم جوانب هذه الخطط هو سعيها قدما في توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كركيزة لدفع استراتيجياتها التنويعية، وانتهاجها إصلاحات عديدة لضمان استقطاب تدفقاتها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

وعلى أساس ذلك، تناول هذا الفصل المباحث التالية:

١- المبحث الأول: تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؛

٢- المبحث الثاني تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛

٣- المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2021).

المبحث الأول: تحليل واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية وبنية مؤسسية غير تنافسية وتركيب قطاعي غير متوازن وغير متنوع، يرتكز على القطاع الطاقوي الاستخراجي الريعي غير المتجدد، هذه الخصائص حتمت على صناع القرار في كل مرحلة القيام بتنفيذ برامج استثمارية مختلفة الحجم، موزعة على مجالات قطاعية متباينة وفقا للقدرة المحلية وللطاق الاستيعابية الاستثمارية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، كانت ذات تأثير متباين على تحريك الطلب الفعال الاستهلاكي والاستثماري وتأثير ذلك على العرض الكلي المرتبط بمدى استجابة الجهاز الإنتاجي الوطني، وللوقوف على تقييم نتائج هذه البرامج التنموية من ناحية تنوع الاقتصاد الوطني، لابد من عرض محتواها وتحليل نتائجها وتقييم مدى مساهمتها في إحداث التنوع الاقتصادي. وعليه تم تقسيم هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر ومجالاتها القطاعية؛

المطلب الثاني: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر ومجالاتها القطاعية

تنبت الجزائر منذ استقلالها أساليب تنموية مختلفة، ميزتها سياسة مركزية بحتة بأسلوب اشتراكي قائم على التخطيط المركزي واحتكار الدولة للنشاط الاقتصادي خلال فترة الوفرة النفطية سنوات السبعينات، خلف ذلك اعتمادا كليا على الثروات النفطية وبنى تحتية ضعيفة ومنظومة اقتصادية تعاني هشاشة قواعدها، واجهت صدمات قوية خلال الأزمات النفطية لسنوات الثمانينات، فشلت على إثرها مخططاتها التنموية وخلفت اختلالات هيكلية عميقة (اختلال دائم في ميزان المدفوعات، التضخم، البطالة، ارتفاع معدل الديون وخدماتها....)؛ هذه الأوضاع حتمت على الجزائر، في أواخر الثمانينات وبتوجيهات من مؤسسات دولية، البدء في مسار تنموي جديد يعتمد بشكل أكبر على آليات السوق من خلال تدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاحات هيكلية تهدف إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتحرير التجارة، وخصخصة مؤسسات عمومية لتشجيع القطاع الخاص، مع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى، وتحرير الأسعار لتحفيز العرض، محاولة تحسين كفاءة مواردها الاقتصادية وزيادة طاقتها الإنتاجية لتوسيع مجال الصادرات والحد من الاعتماد الكبير على الموارد الطاقوية؛ وركزت في دعم تحقيق هذه الاتجاهات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإقرار تشريعات تحفيزية للاستثمارات، من ضمنها قوانين تخص الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، وتحديث البنى التحتية وتسهيل الإجراءات الإدارية؛ كما طبقت سياسات نقدية تهدف إلى ضبط التضخم واستقرار الدينار الجزائري، فأُنشئت بنك مركزي يتمتع بسلطات تنظيمية أكبر في إدارة النقد...؛ إلا أن تراجع أسعار النفط عالميا خلال التسعينات وحالة الاضطرابات الداخلية أثرت على استقرار الجزائر وجعلها تعاني من أزمة عميقة واكبتها العديد من الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية (ضعف معدل النمو الاقتصادي، ارتفاع معدل البطالة، ارتفاع نسبة الاستدانة الخارجية التي

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

وجهت للاستهلاك بدلا من الاستثمار، اعتماد مفرط على قطاع المحروقات....)؛ فكان المسار التنموي للجزائر طيلة هذه الفترة بطيئا وصعبا، متأثرا بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية الداخلية والدولية مما جعلها غير قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعلى تطوير قطاعات اقتصادية متنوعة خارج قطاع المحروقات.

ومع بداية الألفية الثالثة تحسنت أوضاع الجزائر الأمنية، واتجهت إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية في شكل برامج استثمارية ترجمتها مخططات تنموية لاستغلال مرحلة الوفرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومعالجة اختلالات الفترات السابقة، بتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والقضاء على تبعية القطاع الوحيد، وللوقوف على النتائج المحققة لابد من عرض وتحليل مخططات هذه البرامج الاستثمارية.

1- برامج الاستثمارات العمومية ومجالاتها القطاعية (2001-2014):

ترتب عن أزمت النفط خلال المرحلة السابقة تراجع عائدات الجزائر من العملة الصعبة، وما تبعها من انعكاسات سلبية عديدة مست كل جوانب الاقتصاد الوطني، فارتفعت مديونية الجزائر الخارجية لتصل إلى 20 مليار دولار وتم تسريح ما يزيد عن 400 ألف عامل، وتراجعت القدرة الشرائية للمواطن نتيجة التخفيض المستمر في قيمة الدينار الجزائري، وتراجع معدل النمو الاقتصادي، هذه الأوضاع أثبتت عدم فعالية الاعتماد على آليات السوق بمفردها لبعث النمو الاقتصادي، فالقطاع الخاص الوطني الحديث النشأة لن يستطيع تحقيق معدلات النمو المطلوبة، كما أن المناخ الاستثماري الوطني لم يكن قادرا على المنافسة وجلب استثمار أجنبي مباشر بالقدر الكافي لتحريك النمو.¹

إن التزامات الجزائر بانضباط ماليتها العامة أمام مؤسسات التمويل الدولية، وعدم وفرة الموارد المالية حال دون تمكنها من اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز لمواجهة قصور أدائها الاقتصادي، حتى سنة 2000 التي شهدت زيادة الطلب العالمي على البترول بتعافي الاقتصادات الآسيوية ليصل متوسط سعره 30 دولار للبرميل، مما أعاد التوازن إلى أسواق النفط وإلى ميزانية الدولة الجزائرية، خصصت الدولة اعتمادات كبيرة لإنجاز ثلاث برامج استثمارية عامة خلال الفترة 2001-2014، وصلت قيمتها بعد عمليات إعادة التقييم في نهاية سنة 2014 إلى 500 مليار دولار؛ اشتركت هذه البرامج في كونها خصصت فوائض العائدات النفطية لتلبية رفاهية البلاد الاجتماعية بتحقيق جملة من الأهداف الأساسية (تفعيل الطلب، تخفيض البطالة، تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، التنمية المحلية والإقليمية)، من خلال تطبيقها للمنظور الكينزي كوصفة تعافي، في إطار استراتيجية نمو غير متوازن.

¹ - صابة مختار: "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي-البنية والمكونات"-، مجلة دراسات، المجلد 1، العدد 1، جانفي 2010، جامعة عمار تليجي، الأغواط، ص. ص. 142، 143. <https://asjp.cerist.dz/en/article/89351>

1-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004):

لقد سطر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي يتضمن إصلاحات اقتصادية وفقا للمنظور الكينزي*، كسياسة ظرفية تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تعتمد أساسا على الوسائل المالية وبعض الوسائل النقدية، تهدف إلى استرجاع وتيرة نمو بمعدلات مقبولة واحتواء آثار السياسات الليبرالية التشفية الداخلية والانفتاحية الخارجية، وفقا لسياسة إنفاق عمومي توسعية (استهلاكي واستثماري)، لتدارك التأخر الحاصل في التنمية خلال السنوات السابقة وتخفيف أعباء الإصلاحات المنجزة. إن تحقيق الإنعاش الاقتصادي يكون إما بتحفيز الطلب الكلي عن طريق التحويلات الاجتماعية المباشرة المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية...)، أو غير المباشرة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، لتحفيز الاستهلاك والطلب مع تخفيض الضرائب لدعم الدخل، بالإضافة إلى توسيع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري لزيادة طلب الدولة على السلع والخدمات من خلال مشروعات الأشغال الكبرى خاصة في مجال البنى التحتية التي تساعد في حل مشكلة البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب العمل؛ وإما بتحفيز سياسة العرض عن طريق جعل إنتاج السلع والخدمات أقل تكلفة وأكثر جاذبية من خلال تدخل الدولة إما بتخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة لتشجيع استثماراتها، أو إنجاز استثمارات عمومية تحقق وفورات خارجية هامة تساعد وتشجع المؤسسات على الاستثمار مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات وبرامج البحث والتطوير والتكنولوجيا الحديثة... الخ.¹

خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار)، واعتبر برنامجا قياسيا مقارنة بحجم احتياطي الصرف المتراكم في تلك الفترة والذي بلغ 9.11 مليار دولار، استهدف تحقيق الظروف المثلى للنهوض بالاقتصاد الوطني، وارتكز على الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل وخاصة تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²، والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري والهياكل القاعدية، وتحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية

* يتضمن المنظور الكينزي سياسة إنفاق حكومي توسعية لمعالجة فترات الكساد، من خلال أثر المضاعف، وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار، ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي يؤدي إلى زيادة العرض الكلي في ظل افتراض مرونة قوية للجهاز الإنتاجي "الطلب يخلق العرض"، ورفع مستوى التشغيل مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة. بن موفق زروق: استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف أ.د. قادي محمد الطاهر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018/2019، ص. 106.

¹ - محمد مسعي: "سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص. 148. <https://asjp.cerist.dz/en/article/568>

² - طبالبة سليمة، عناني ساسية: "أثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي"، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، مارس 2013، ص. 04.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

المحلية وتنمية الموارد البشرية، وتم تقسيم مخصصات هذا البرنامج إلى أربعة مجالات تخص قطاعات رئيسية كما يوضحه الجدول:

الجدول رقم (1-3): المخصصات القطاعية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

النسبة %	مجموع المبالغ	2004	2003	2002	2001	القطاعات
40.09	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.89	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.45	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.57	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.2	178.3	213.1	المجموع

المصدر: نبيل بوفليح: "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص-ص، 243-266. ص.552.
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49366>

استهدفت السلطات الجزائرية خلال هذا البرنامج جملة من الأهداف التنموية في مقدمتها تطوير البنية التحتية والمرافق الأساسية من خلال إعادة الاعتبار وإنجاز هياكل قاعدية، حيث استحوذت الأشغال الكبرى على أكبر حصة من موارده بنسبة 40.09% نظرا لندهور حالتها بفعل الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السابقة التي نتج عنها دمار العديد من الهياكل القاعدية وتضرر المنشآت الدولة، ومن أجل إعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية اهتم بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين عبر مشاريع التنمية المحلية التي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 38.89% من الموارد، ولضمان تحقيق الأمن الغذائي خصصت حصة تفوق الـ 12% من إجمالي الموارد لتعزيز القطاع الفلاحي والصيد البحري مع العلم أن القطاع قد استفاد من دعم خاص في إطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية PNDA سنة 2000 بحوالي 40 مليار دينار وبالتالي فهذه المخصصات هي بمثابة دعم للبرنامج السابق، ولم يهمل البرنامج دعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي باشرتها الجزائر سابقا بـ 8.57% من موارده من أجل تحديث وتطوير إدارة الضرائب، وتهيئة المناطق الصناعية، ودعم الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية ووضع نماذج للتوقعات على المدى المتوسط والطويل؛ لذلك يمكن القول أن البرنامج ركز على تحقيق تنمية متوازنة من خلال الاستثمار في البنية التحتية والتنمية المحلية بدعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط المناطق الريفية، مع إعطاء أهمية للنشاطات المنتجة للقيمة المضافة وللعمل برفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي دون إهمال الإصلاحات الاقتصادية لضمان تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر بتوفير مناصب الشغل للحد من أزمة البطالة ورفع معدل النمو الاقتصادي.

أظهر الاقتصاد الوطني ديناميكية واضحة لتعزيز هذا التوسع وتحقيق نمو قوي، بتنوع مصادر الاقتصاد وخلق ظروف مواتية لإحياء الاستثمار المنتج خارج قطاع المحروقات، خاصة في القطاعات

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الصناعية والخدماتية، لتلبية الاحتياجات الكبيرة للسكان في مجالات العمل، السكن، الصحة، والتعليم...، وحتى تتمكن من تقييم نتائج هذا البرنامج يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس أداء الاقتصاد الجزائري فترة تنفيذه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

المؤشرات/السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	3	5.6	7.2	4.3
معدل نمو الاستهلاك المحلي %	4.9	8.2	5.3	7.9
معدل نمو إجمالي الاستثمار %	2.5	7.6	5.7	8.1
نمو الإنتاج الزراعي %	13.2	1.3-	19.7	3.1
نمو قطاع البناء والأشغال العمومية %	2.5	4.22	5.8	7.2
معدل التضخم %	4.22	1.42	3.6	4.6
معدل البطالة %	27.3	25.7	23.7	17.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie : **Rapport 2004 Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, Juillet 2005.
Office National des Statistiques: **Annexe: Tableaux Statistiques 2000-2004.**

بعد سنوات متتالية من النمو الضعيف، تعزز الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في عام 2001 خلال عام 2002 وازداد قوة في عامي 2003 و2004، ساهم الطلب الداخلي الذي حُفِّز بشكل خاص من خلال الاستثمارات العامة بشكل كبير في تحقيق هذا النمو؛ بفضل الأداء الجيد لقطاعات البناء والأشغال العامة ومواد البناء، الذي أدى إلى انخفاض كبير في معدل البطالة بمقدار ستة نقاط عام واحد، من 23.7% من السكان النشطين في عام 2003 إلى 17.7% في عام 2004 حيث ركز البرنامج على المشاريع القادرة على امتصاص أكبر قدر من اليد العاملة باستحداث حوالي 817000 منصب شغل؛ ومن ناحية أخرى، أدى المعدل المرتفع لتوسع الطلب في عام 2003 بسبب نمو الاستهلاك النهائي ونمو إجمالي الاستثمار العام والخاص، إلى استئناف التضخم بمعدل 4.6% مقابل 3.6% سنة 2003 و 1.42% سنة 2002، أما القطاع الفلاحي الذي حظي باهتمام خاص ضمن المخصصات المالية للبرنامج فقد عرف توسعا إذ يساهم بـ 11.1% من القيمة المضافة للقطاعات و 20.6% من القيمة المضافة للقطاعات غير الهيدروكربونية، على الرغم من تباطؤ نمو الإنتاج الزراعي (3.1% في 2004 مقارنة بـ 19.7% في 2003، إلا أن الزيادة كانت ملحوظة حيث شهد موسماً زراعياً جيداً بعد عام سيئ بـ 1.3% في 2002)؛ وعموماً رغم أن تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي ترافقت مع استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنه وحسب ما جاء في الدراسة التقييمية التي أعدها البنك الدولي حول برنامج الإنعاش الاقتصادي فإن المشاريع ذات مرجعية ضعيفة مقارنة مع الأهداف القطاعية الاستراتيجية، ولم تحظى بالإعداد الفني والكفاءة التنظيمية اللازمة لتحقيق أهدافها، خاصة مع ارتفاع تكلفتها.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

1-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2009):

نتيجة للاستقرار السياسي ومع استمرار تحسن أسعار النفط وما يصاحبها من ارتفاع في المداخيل وتراكم في احتياطي الصرف، قامت السلطات الجزائرية بإقرار برنامج تكميلي لدعم النمو في إطار سياسة إنفاق توسعية، لمواصلة وتيرة مشاريع البرنامج السابق وتكثيف جهود إنعاش النمو الاقتصادي، خصص له غلاف مالي قدره 4202.7 مليار دينار تم توزيعه على خمسة برامج رئيسية، كما يوضحه الجدول:

الجدول رقم (3-3): توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

القطاعات	المبلغ بـ مليار دج	الحصة بـ %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.9
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	50.0	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لفترة 2005-2009، أبريل 2005، ص.6، 7.

وألحق بهذا البرنامج برنامجين إضافيين، الأول يخص مناطق الجنوب قيمته 432 مليار دج من أجل إعادة التوازن الديموغرافي عبر مناطق الوطن بفك العزلة عن الجنوب وتخفيف الضغط عن الشمال، والثاني يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، بالإضافة إلى الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، ليصبح المجموع الكلي المخصص له 8705 مليار دج، ووصل المبلغ الإجمالي عند اختتامه سنة 2009، بعد إجراء عمليات إعادة التقييم للمشاريع ومختلف التمويلات الإضافية، إلى 9680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.¹

وتعتبر هذه البرامج عن السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها، والتي ركزت على تنمية العنصر البشري الذي حظي بالنسبة الأكبر من التمويل 45.5% في الباب الأول من البرنامج بقيمة 1908.5 مليار دج، لتحسين ظروف المعيشة وتطوير السكن والتعليم والصحة وإيصال الماء والكهرباء والغاز وكل متطلبات العيش؛ أما الباب الثاني للبرنامج فاهتم بتطوير المنشآت الأساسية بقيمة 1703.1 مليار دج مثلت 40.5% من إجمالي المخصصات المالية المبدئية للبرنامج (قطاع الأشغال العمومية والنقل 30.93%، وقطاع الماء كالتحويلات والتحسينات 9.35%، قطاع التهيئة الإقليمية 0.24%)؛ والباب الثالث سُطر لبرامج

¹ - صالحى نجية، مخناش فتحة: "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، مارس 2013، ص. 146.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

دعم التنمية الاقتصادية بغطاء مالي قدره 337.2 مليار دج منها 312 مليار دج خصصت لدعم الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، و18 مليار دج لدعم الصناعة وترقية الاستثمار و7.2 مليار دج لدعم السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف؛ كما خصص جانب من التمويل قدره 203.9 مليار دج لتطوير الخدمات العمومية وتحديثها، وتشمل جملة من القطاعات كالعدالة والداخلية والتجارة والإدارات العمومية والبريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال؛ وآخر باب تمثل في برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال بأدنى حصة تمويلية قدرها 50 مليار دج .

إن هذه الحصص التمويلية الموزعة على مختلف القطاعات وبأهمية نسبية متفاوتة، تعكس إصرار صناع القرار في الجزائر على استمرارية إنعاش السياسات الليبرالية (التي هي في الأساس تركز على العرض الكلي)، من خلال سياسات توسعية لتفعيل الطلب الكلي لكن مع احتواء تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية؛ فهناك استمرارية في زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام والإنفاق الاستثماري العام الذي قد تم تخصيصه إلى القاعدة الهيكلية والبنية الأساسية وقطاع رأس المال الاجتماعي، مما يؤكد على حدوث نمو غير متوازن في ظل طلب فائض وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته بما يؤدي إلى تفكك بعض الأنشطة بفعل المنافسة غير المتوازنة نتيجة تلبية الطلب الإضافي بتدفق متنامي للواردات، وهذا ما تؤكد بعض المؤشرات التقييمية للاقتصاد الوطني أثناء فترة تطبيق البرنامج التكميلي:

الجدول رقم (3-4): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

المؤشرات/ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
معدل نمو الإنفاق المحلي الإجمالي	6.1	3	8.9	9.4	12.6
معدل نمو الصادرات	5.9	-2.1	-1.0	-1.0	-2.4
معدل نمو الواردات	6.4	-1.5	11.9	15.4	12.8
معدل البطالة	15.3	12.31	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم	1.64	1.8	4.6	4.2	5.7

source: La Direction Technique Chargée De La Comptabilité Nationale: **Rétrospective Des Comptes Economiques De 1963 A 2018**, Collections Statistiques N° 215/2020, Série E : Statistiques Economiques, N° 102, Office National des Statistiques, Alger, MARS 2020, p.96, 97.

إن هذه المؤشرات كفيلة بإبراز مفارقة الاقتصاد الوطني، حيث تعكس تناقضا واضحا بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام الذي تراجع من 5.9% إلى 1.6%، والارتفاع القوي لمعدل الإنفاق المحلي من 6.1% إلى 12.6% مما يثبت ضعف الكفاءة الحدية للاستثمار العام والذي وكما تم ملاحظته من توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي استهدفت قطاعات الرفاهية الاجتماعية، هذا ما بين محدودية أثر المضاعف الكينزي في الاقتصاد الجزائري بسبب وجود تسربات كبيرة في الدورة الاقتصادية، حيث أن الزيادة الكبيرة المستمرة في الإنفاق المحلي والتي تعكس سياسة مالية توسعية قوية حفزت فعلا الطلب الإجمالي الفعال لأنها لم تحول هذا الإنفاق إلى نمو إجمالي مستدام بسبب ضعف القدرة الإنتاجية الوطنية على تلبية

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الطلب المتزايد وظهور مزاحمة خارجية واضحة من خلال تراجع الصادرات من 5.9% إلى 2.4% وارتفاع الواردات من 6.4% إلى 12.8% ، وهذا ما يفسر ارتفاع معدل التضخم من 1.64% إلى 5.7% والذي يشير إلى الضغوط التضخمية الناتجة عن السياسة التوسعية ويزيد من احتمالية وجود تضخم مكبوت بسبب سياسات الدعم المعتمدة، كل ذلك يؤكد عمق المشكلة الهيكلية في تنافسية الاقتصاد الوطني، ورغم انخفاض معدل البطالة من 15.3% إلى 10.2% إلا أن معظم الوظائف المستحدثة هي في القطاع العام وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية، واستدامتها مرتبطة باستمرار الإنفاق الحكومي ولا تعكس تحسنا حقيقيا في القدرة التشغيلية للاقتصاد، يمكن القول أن البرنامج التكميلي لدعم النمو، رغم نجاحه في تحقيق بعض الأهداف قصيرة المدى، كشف عن تحديات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري تتطلب معالجة شاملة تتجاوز مجرد زيادة الإنفاق العام بل تتطلب تحسين كفاءته وتوجيهه إلى القطاعات الإنتاجية.

1-3- البرنامج الخماسي للتنمية - دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) :-

في ظل الارتفاع المستمر لسعر البترول والذي وصل خلال هذه الفترة إلى 80 دولار للبرميل، وما نتج عنه من فوائض في احتياطات الصرف الأجنبي، استمرت السياسة الاقتصادية في الجزائر توجهها نحو الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية باعتمادها ثاني مخطط خماسي 2010-2014 بقيمة مالية 286 مليار دولار، قسمت إلى شطرين: الأول منها بقيمة 130 مليار دولار خصص لاستكمال المشاريع الكبرى الموجودة قيد الإنجاز (سكك حديدية وطرق سريعة والتزويد بالماء الشروب ..)؛ أما الشطر الثاني فخصص للمشاريع الجديد بقيمة مالية قدرها 156 مليار دولار، مؤكدة بذلك أهمية الاستثمارات العمومية في تحقيق النمو والتشغيل والتنمية المحلية الشاملة¹؛ ورغم المدة الزمنية المعتبرة التي تقارب الـ 10 سنوات منذ بدء إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي، فلا زالت الرؤية غير واضحة حول مدى توافق الأهداف المرجوة مع النتائج المحققة، واستمر صناع سياسة البلاد في الرهان حول قدرة استجابة الجهاز الإنتاجي للطلب المتنامي بفعل الانفاق الحكومي الهام والمتزايد، والجدول التالي يبين التوزيعات المالية حسب الفروع الاقتصادية لتوظيف ما تم تحقيقه من نمو بموجب البرنامجين السابقين:

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: بيان اجتماع مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ماي 2010.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الجدول رقم (3-5): المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخماسي - دعم النمو الاقتصادي (2010-2014)-

القطاعات	المبلغ ب مليار دج	الحصة ب %
* التنمية الاجتماعية: السكن، التربية، التعليم العالي، الصحة، التضامن، الشبيبة والرياضة، الثقافة، الشؤون الدينية،...	10.122	49.5
* تطوير الهياكل القاعدية: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والمدن الجديدة	6.448	31.5
* تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، العمل والتجارة	1.666	8.16
* التنمية الاقتصادية: الفلاحة، التنمية الريفية، القطاع الصناعي العمومي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.566	7.7
* برنامج مكافحة البطالة	360	1.8
* برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة: الاعلام والاتصال	250	1.2
المجموع	20.412	100

إعداد الباحثة بالاعتماد على: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: بيان اجتماع مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، ماي 2010.

أولى هذا البرنامج مكانة متزايدة الأهمية للتنمية البشرية باعتبارها ركيزة أساسية لمواصلة المسار التنموي، وأضاف العديد من المجالات ضمن هذه الديناميكية الجديدة التي جاءت كامتداد للإنعاش الاقتصادي، من خلال ميزانية ثقيلة غير مسبوقه عكست تخصيصاتها القطاعية اهتمام الحكومة بتحسين نوعية الحياة وتمكين النشاط الاقتصادي عبر مجموعة واسعة من الاستثمارات العمومية؛ وبشكل عام، ركزت الحكومة الجزائرية على التنمية الاجتماعية والبنية التحتية كأولويات رئيسية للبرنامج حيث وجهت أكبر تخصيص للقطاعات الاجتماعية بنسبة 49.5% متجاوزة الـ 10 مليار دج، ثم ثاني أكبر تخصيص لتطوير البنية التحتية بنسبة 31.5% قيمته فاقت الـ 6 مليار دج، مع الاهتمام نسبيا بتحسين الخدمة العمومية (8.16%) في حين لم تحظ التنمية الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، السياحة...) إلا بـ (7.7%)، هذا ما يعكس سياسة النمو اللامتوازن بالتركيز على القطاعات غير المنتجة وإهمال القطاعات المنتجة، بالرغم من أن فكرة توطيد النمو هي في الأساس انطلاقة جديدة نحو خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، بتحقيق تنمية شاملة مبنية على قطاعات اقتصادية منتجة، إلا أن تحقيقها لا يمكن أن يتم إلا باعتماد سياسة فعالة ومتوازنة تضمن استمرارية النمو.

وللوقوف على نتائج هذا البرنامج التنموي الضخم، لابد من تتبع تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المدرجة في الجدول التالي:

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الجدول رقم (3-6): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	المؤشرات/ السنوات
3.8	2.8	3.4	2.9	3.6	• معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
2.5	8.2	7.2	11.6	4.9	• التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي:
3.8	4.0	5.1	4.2	3.4	▪ الفلاحة
6.8	6.8	8.2	5.2	8.9	▪ الصناعة خارج المحروقات
8.1	8.5	6.4	7.3	7.3	▪ البناء والأشغال العمومية
4.5	3.9	4.1	5.5	5.7	▪ الخدمات خارج الإدارة العامة
10.6	9.8	11.0	10.0	10.0	• معدل البطالة
3.8	3.26	9.7	5.8	4.1	• معدل التضخم
0.459	9.880	20.167	25.961	18.205	• الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)
3.735	3.396	3.694	4.410	5.536	• إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie: Les Rapports Evolution Economique Et Monétaire En Algérie, 2011, 2012, 2013, 2014.

شهدت هذه الفترة تذبذبا في معدلات النمو الاقتصادي، والذي يعد متواضعا نسبيا ولم يصل إلى المستويات المستهدفة مقارنة مع الحجم التمويلي للبرنامج التنموي المسطر حيث بلغ أعلى معدل 3.8% سنة 2014، وبالنظر إلى التوزيع القطاعي لهذا النمو يلاحظ أن الجزء الأهم منه يفسره قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يعكس استمرار الاستثمارات العمومية، في حين يشهد قطاع الفلاحة تراجعا كبيرا من 11.6% في 2011 إلى 2.5% في 2014 مما يشير إلى تحديات كبيرة تواجه القطاع الزراعي، وقد حافظت الخدمات خارج الإدارة العامة على أداء جيد نسبيا في حين حققت الصناعة خارج المحروقات تحسنا تدريجيا لكنه يبقى دون الطموحات المرجوة للنهوض بالقطاعات البديلة لقطاع المحروقات؛ هذه الاستثمارات لم تتمكن من تخفيض مستوى البطالة الذي عرف ارتفاعا قليلا يؤكد عدم كفاية مناصب العمل المستحدثة في توفير مناصب عمل دائمة؛ ورغم التراجع الملحوظ في مستوى التضخم من 9.7% في 2012 إلى 3.8% في 2014، إلا أن هذه الفترة شهدت أعلى مستوى للتضخم 9.7% مدفوعا بتوسع الكتلة النقدية بسبب السياسة التوسعية للإنفاق بالإضافة إلى التضخم المستورد من الخارج نتيجة ارتفاع أسعار الواردات، والتي عرفت توسعا هاما مقارنة بالصادرات هذا ما تؤكد حالة الميزان التجاري خلال الفترة حيث سجل تراجعا بشكل حاد من 25.961 مليار دولار في 2011 إلى 0.459 مليار دولار في 2014.

وفي ظل ظرفية مالية دولية اتسمت لعدة سنوات بحدة المخاطر السيادية بسبب الأزمة المالية، تمكنت الجزائر من خفض تعرضها المالي للعالم الخارجي بشكل كبير، ويؤكد المستوى التاريخي المنخفض لإجمالي

الدين الخارجي في نهاية عام 2014 (3.74 مليار دولار) على رشادة تقليص الديون الخارجية بعد استقرار الدين الخارجي بين عامي 2006 و2010 عند حوالي 5.6 مليار دولار (5.536 مليار دولار في نهاية 2010)، سجل انخفاضًا خلال ثلاث سنوات متتالية ليصل إلى 3.735 مليار دولار في نهاية 2014، وفي ذلك دلالة إيجابية على تحسن القدرة المالية للدولة، هذه العينة من المؤشرات الاقتصادية تؤكد حجم التحديات الهيكلية التي لاتزال قائمة في الاقتصاد الجزائري.

تميزت جملة هذه البرامج بحجم هائل من الاستثمارات العمومية تعدى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، من ناحية التنفيذ والإنجاز وكذا مدى تكامله مع قدرات جهاز الإنتاج المحلي في توفير مدخلات انجاز هذه المشاريع، ومن ناحية أخرى كان لنقص كفاءة المورد البشري في إدارة مشاريع بهذا الحجم دورا محوريا في محدودية وضعف كفاءة تحقيقها، الأمر الذي نتج عنه مبالغة في تكاليف عمليات التقييم مقارنة بالمتوسطات الإقليمية والعالمية للاستثمارات المماثلة، وإن أهم ما ميز هذه الاستثمارات تركزها في مجال البنية التحتية والخدمات العامة الاجتماعية وإهمالها للقطاعات الإنتاجية مع ارتفاع كبير في مخصصاتها المالية لتصل إلى 500 مليار دولار بنهاية 2014، بسبب ضعف الأجهزة المؤسسية على التحكم في تسييرها هذا ما يفسر كثرة البرامج التكميلية وعدم الامتثال للفترات الزمنية المخطط لها وصعوبة تقدير البرامج الجديدة.¹

إن أهم الجوانب التي يُركز عليها في تقييم فعالية هذه البرامج هو أثارها على النمو الاقتصادي الإنتاجي، ومدى تحقيقها للتشابك والتكامل القطاعي والترابط ما بين الفروع الاقتصادية، بما يُمكن من تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني ويحقق تنوعه ويرفع إنتاجيته لتلبية الطلب المتنامي وتقليل اللجوء إلى الاستيراد، فتتبع تطور نمو الناتج المحلي خلال 2001-2014 أكدت محدوديته وعدم تناسبه مع حجم المخصصات الاستثمارية المنفذة، مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني في محاكاة مستويات الطلب الفعال الناتج عن السياسة الانفلاقية التوسعية المطبقة، هذا النمو يتضمن العديد من الاختلالات الهيكلية ناتجة عن عدم التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتحديد القطاع الصناعي الذي يعاني من ركود وجمود في استغلال قدراته الإنتاجية، مما أدى إلى ارتفاع كبير في مستوى الواردات من مختلف المنتجات تزامنا مع تفعيل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بإزالة الحواجز الجمركية، الأمر الذي عمق من حدة التبعية للعالم الخارجي.

¹ - صالح صاحي: "تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، السنة 2013، جامعة سطيف 1، سطيف، ص- ص17.

20. <https://asjp.cerist.dz/en/article/6147>

2- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

نتج عن عدم كفاءة الإنفاق الحكومي خلال البرامج التنموية السابقة أثارا سلبية على التوازنات العامة للجزائر، مسجلة تدهورا وعجزا مستمرا في الموازنة العامة بنسب مرتفعة من الناتج الداخلي الخام انتقل من -0.4% سنة 2013 إلى -15.4% سنة 2015، ويعود هذا العجز الكبير إلى زيادة النفقات العامة (+660.6 مليار دينار) وانخفاض الإيرادات الميزانية (-635.3 مليار دينار)، وعليه تراجعت قدرة التمويل لدى الخزينة، ففي حين تم تمويل العجزات خلال الفترة 2009-2012 دون اللجوء إلى السحب من صندوق ضبط الإيرادات، فإن تقادم حدة هذه الوضعية أدت إلى إجراء سحبات كبيرة منه لتمويل عجز عامي 2014-2015 مما أدى إلى تراجع رصيده بنسبة 62.8% في غضون عامين بفعل الصدمة النفطية لسنة 2014.¹ في ظل هذه البوادر الصعبة، ورغبة من الحكومة في تعزيز تكملة البرامج التنموية السابقة قررت إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 الذي جاء ضمن المرسوم التنفيذي رقم 15-205 المؤرخ في 27 يوليو 2015 ليحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302²، خصصت له ميزانية إجمالية بـ 262 مليار دولار بحصة تمويل سنوية قدرها 52.4 مليار دولار، من أجل بعث النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات لتنويع الاقتصاد وتحقيقا لمجموعة من الأهداف المسطرة ضمن البرنامج الرئاسي، وفي مقدمتها الوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى مستوى 7% بحلول سنة 2019، مع الحفاظ على المكاسب الاجتماعية المحققة وترشيد التحويلات المقدمة لدعم الطبقات الضعيفة ومواصلة الجهود لمكافحة البطالة بتشجيع الاستثمار المنتج للثروة القادر على خلق مناصب عمل مستدامة، دون إهمال جانب تطوير الموارد والكفاءات البشرية بتشجيع تأطير وتكوين يد عاملة مؤهلة.

إلا أن تتبع المخصصات المالية المحققة في برنامج توطيد النمو لسنتي 2015، 2016 يبين أن المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية قد حظيت بأكبر نسبة من التمويل بـ 38.43%، وهذا يعكس مواصلة الاهتمام بالبنية التحتية كمحرك أساسي للنمو في استراتيجية هذا البرنامج، في حين كانت حصة الصناعة منخفضة جدا 0.17% وتبقى من أهم التحديات التنموية، كما استمر التوجه نحو الاهتمام بتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال مشاريع دعم السكن بحصة 4.33%، والاستثمار في التنمية البشرية بـ 5.13% لقطاع التكوين والتعليم، والجدول الموالي يوضح توزيع هذه الحصص وفقا لحجمها المالي:

¹- Banque d'Algérie: Rapports Annuel 2015 Evolution Economique Et Monétaire En Algérie، Novembre 2016, p.61.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، العدد 41، السنة 52، الموافق لـ 29 يوليو 2015، ص.16.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الجدول رقم (3-7): المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للسنتين 2015، 2016

القطاعات	2015	2016	المجموع بـ مليار دج	الحصة بـ %
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.17
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.82
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.43
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.13
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.08
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.33
مخططات البلدية للتنمية	100	60	160	2.68
البرنامج التكميلي للولايات	100	-	100	1.67
مواضيع مختلفة	1164.6	1039	2203.6	36.89
المجموع	4079.3	1893.9	5973.2	100

المصدر: ج ج د ش: قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 78، السنة 50، الموافق لـ 31 ديسمبر 2014، ص.48.

ج ج د ش: قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة 50، الموافق لـ 31 ديسمبر 2015، ص.38.

وأهم ما يلاحظ هو انخفاض حجم المخصصات المالية بشكل عام في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بحوالي 53 %، مما يؤكد حجم التحديات المالية التي تواجهها الجزائر والتي تطلبت إعادة ترتيب أولوياتها بفعل انهيار أسعار النفط، مما حتم على لسلطات ضرورة ترشيد نفقاتها، وعليه تم إقفال حساب هذا البرنامج في 31 ديسمبر 2016 بغلق جميع صناديق التخصيص التي وضعت لتسيير مشاريع الاستثمارات العمومية، وتم تجميد معظم العمليات التي لم تنطلق بعد باستثناء ذات الأولوية منها، من خلال فتح حساب تخصيص جديد بعنوان برنامج الاستثمارات العمومية تحت رقم 145-302 بمبلغ قدره 300 مليار دج لإتمام استثمارات الفترة المتبقية 2017-2019، هذا الانخفاض الكبير في حجم المخصصات المالية سيؤثر سلبا على الأهداف المسطرة¹. ولتقييم النتائج المحققة في السنتين المنجزتين من البرنامج، يأتي الجدول التالي بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية:

¹ - هدى بن محمد: "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة السياسية والاقتصاد، المجلد 01، العدد 5، يناير 2020، جامعة بني سويف، ص. 53، 54.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الجدول رقم (3-8): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015-2016

المؤشرات/ السنوات	2015	2016
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.7	3.3
سعر النفط (دولار للبرميل)	53.1	45
الإيرادات النفطية (مليار دج)	2373.5	1751.6
معدل التضخم %	4.8	6.4
معدل البطالة %	11.2	9.9
الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	-18.083	-20.127
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)	3.02	3.85

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie: **Rapport Annuel 2016 Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, septembre 2016.

سجل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال تنفيذ سنتين من برنامج توطيد النمو الاقتصادي تباطؤا حيث انخفض من 3.7% في 2015 إلى 3.3% في 2016، نتيجة للتراجع الحاد والمتواصل في سعر النفط بعد أن تجاوز 100 دولار للبرميل بداية 2014 ليصل إلى حدود 30 دولار للبرميل بداية عام 2016 ثم ارتفع بشكل طفيف ما بين 40 و50 دولار للبرميل منذ منتصف 2016، والذي كان له الأثر السلبي المباشر على الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط نتيجة الانخفاض الكبير في حجم الإيرادات النفطية من 2373.5 مليار دج إلى 1751.6 مليار دج في ظرف زمني قصير، وتراجعت مع هذه الأوضاع المالية المتدهورة باقي المؤشرات الاقتصادية حيث ارتفع التضخم من 4.8% إلى 6.4%، تدهور العجز في الميزان التجاري من -18.083 مليار دولار إلى -20.127 مليار دولار، مع زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي حيث سجل ارتفاع في حجم الدين الخارجي، فتوقف تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي كان نتيجة منطوية للصعوبات المالية التي تواجهها الجزائر، والتي ورغم ضخامة البرامج التنموية السابقة لم تكن مستعدة بما يكفي لمواجهة الصدمات الخارجية وهناك حاجة ملحة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

3- النموذج الاقتصادي الجديد للنمو أفاق 2030:

إن عنف الصدمة النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري يسلط الضوء على هشاشة نموذجها الاقتصادي بسبب اعتماده على الإيرادات النفطية (العمة الهولندية)، وما ينتج عنها من ضعف آليات الحوكمة وقلة جودة مؤسساتها تجعل من تأثير أي تآكل في العائدات النفطية صدمة اقتصادية تحدث اختلالات عميقة على جميع الأصعدة، هذه الوضعية تحتم ضرورة بناء نموذج اقتصادي جديد يتضمن تحولات هيكلية عميقة، يضمن نمو اقتصادي متسارع ومستدام متحررا من الاعتماد على المورد الهيدروكربوني الوحيد الاستخراجي المستنفذ وما يعانیه من عدم اليقين في أسواقه.

3-1 الاستراتيجية التنموية للنموذج:

حاولت السلطات الجزائرية سنة 2016 تدارك أوضاعها قبل نفاذ إيراداتها النفطية مستغلة النتائج المحققة من البرامج السابقة (شبكة كبيرة من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، السكن، المياه، توصيل الغاز والكهرباء، البنية التحتية للنقل، الرعاية، التعليم، خفض معدلات البطالة من 30% في عام 1999 إلى 9.9% في عام 2016)، لتتبنى نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي مبني على مزيج من السياسات لضمان التكيف مع الصدمات النفطية بشكل يحقق استمرارية النمو الاقتصادي المتوازن.

تمت المصادقة على برنامج النموذج في مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016، ويرتكز على محورين رئيسيين: **الأول نهج مجدد للسياسة المالية** في مسار الفترة 2016-2019 نحو سياسات إنفاقية أكثر عقلانية ورشادة وأقل تكلفة تضمن إحداث التوازن في الاقتطاعات السنوية الموجهة لمختلف القطاعات بما يحافظ على الطابع الاجتماعي للاقتصاد الوطني ويعيد الإنفاق إلى المستويات المعيارية لضمان استدامة سياسة الميزانية؛ **والثاني رؤية لتنوع الاقتصاد وتحوله هيكليا** بحلول عام 2030 من خلال تحولات هيكلية عميقة لتحقيق نمو اقتصادي متسارع وعدالة اجتماعية مستقلة عن الاعتماد على المحروقات.

خصص لكل محور مجموعة من الأهداف يتطلب تحقيقها خلال إطاره الزمني، فبالنسبة للمحور **المالي** للنموذج تقرر تخطيط مسارات للخروج من الأزمة المالية على المدى القصير (2016-2019) عبر إصلاحات في السياسة المالية من خلال تحسين الإيرادات الضريبية العادية لتغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير، تخفيض كبير في عجز الخزينة خلال الفترة الزمنية المحددة، تعبئة الموارد الإضافية اللازمة من السوق المالي الداخلي¹؛ أما محور **التنوع الاقتصادي والتحول** فيتطلب خلال الفترة 2020-2030 تحقيق نمو مستدام للنتائج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 6.5% سنوياً، زيادة كبيرة في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح أكثر بـ 2.3 مرة، مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في القيمة المضافة من 5.3% عام 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030، تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز قدراته في تنويع الصادرات، تنفيذ انتقال طاووي يقلل من معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة المحلية إلى النصف (من 6% سنوياً في 2015 إلى 3% سنوياً بحلول 2030)، تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

إن تحليل هيكل ميزانية الدولة للفترة السابقة أظهر تضخم النفقات الجارية في الجزائر، نتيجة مشاريع البنى التحتية الكبرى، النمو الديموغرافي، ارتفاع الإنفاق الاجتماعي، حجم رواتب موظفي الإدارة، وقد ترتب عن ذلك سلبيات عديدة منها: **عدم فعالية** السياسات التوزيعية في تحقيق العدالة الاجتماعية، و**عدم الكفاءة**

1 - ناصر بو عزيز، منصف خديجة: "النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 10، 2017، ص.91. <https://economicrg.blogspot.com/p/economic-and-financial-studies-review.html>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

بسبب الهدر الكبير والإفراط في الاستهلاك، وعدم الجدوى الاقتصادية نتيجة لنظام أسعار مشوه لا يعكس بدقة تكاليف الإنتاج؛ هذه الوضعية تطلبت توجهات كبرى للإصلاح بإعادة النفقات إلى مستويات معيارية لضمان استدامة سياسة الميزانية بطابع اجتماعي، وإعادة تخصيص الموارد نحو عوامل النمو الداخلي في استثمارات ذات مردودية تدعم القطاعات الاستراتيجية والتكنولوجيا المتقدمة، وتنويع مصادر التمويل وفق تشريعات واضحة وشفافة مع تعبئة مثلى للمدخرات الداخلية وللموارد المالية في سوق سندات الخزينة، وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي لا يكفي وحده لتحقيق إنعاش اقتصادي قوي، فمن الضروري وضع استراتيجية طويلة المدى تشمل إصلاحات فعالة متعددة الأبعاد للقضاء على الاعتماد على عائدات المحروقات وتخلق بدائل مستدامة، في غياب هذه الإصلاحات سيؤدي تقليص النفقات والإيرادات المالية إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية وخيمة.

وفي إطار رؤية طويلة المدى لتنفيذ هذا البرنامج وتحقيق تحول هيكلي تم تحديد ثلاثة مراحل تدريجية للنمو:¹

- **مرحلة الإقلاع 2016-2019**، تتطور فيها مساهمة القطاعات المختلفة في القيمة المضافة لتصل إلى مستوياتها المستهدفة
- **مرحلة الانتقال 2020-2025**، تهدف إلى تحقيق إمكانات اللحاق باقتصاديات أكثر تطوراً
- **مرحلة الاستقرار أو التقارب 2026-2030**، تُستنفذ خلالها إمكانات اللحاق، وتصل مختلف متغيرات الاقتصاد إلى قيمها التوازنية.

إن تحقيق رؤية 2030 يتطلب سياسات فعّالة وإصلاحات عاجلة، في مواجهة جملة من التحديات (حجم التحولات الهيكلية المطلوبة في الإنتاج، تطور الدين الداخلي، الملاءة الخارجية، الانتقال الطاقوي لمواكبة النظام العالمي الجديد) ، حيث يؤدي استمرار الاعتماد المفرط على المحروقات إلى تضيق الخيارات وتقليل فرص التنويع والنمو الاقتصادي المتسارع.

ولمواجهة هذه التحديات تم تنظيم السياسة الاقتصادية الجديدة ضمن محاور استراتيجية تركز على:
تحفيز إنشاء الشركات في الجزائر من خلال تعزيز بيئة الأعمال بتبسيط الإجراءات الإدارية وإزالة العقبات ودعم إنشاء الحاضنات لتشجيع الشركات الناشئة، خاصة في القطاعات الصناعية والخدمية؛ **تطوير الاستثمارات** خاصة خارج قطاع الطاقة وتدعيم ذلك باستئناف إصلاح النظام البنكي لتحسين السيولة وتعزيز البدائل التمويلية للشركات بتطوير أسواق رأس المال (إصدار السندات، صناديق الاستثمار، الإدراج في البورصة) لتعزيز مصادر التمويل البديلة للشركات؛ إعادة هيكلة نظم التوظيف بإعداد استراتيجية جديدة تُعزز توافق تدريب القوى العاملة مع احتياجات السوق بالتوازي مع إصلاح التعليم والتدريب، **حكمة النموذج**

¹-Ministère Des Finances : Le Nouveau Modèle De Croissance (Synthèse), Alger, Juillet 2016, P.11.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الجديد برقمة النظام الوطني للاستثمار والإحصاء، وإعادة تنظيم إدارة العقار الصناعي ودمجه وفقا لما تتطلبه عملية التنويع من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) لتوطين الأنشطة الصناعية على المستوى الوطني بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية للبلاد. ولتحقيق هذه الأهداف التنويعية سطر البرنامج استراتيجية صناعية مدروسة ارتكزت على أربعة محاور رئيسية¹:

▪ **دعم القطاعات ذات المزايا التنافسية الطبيعية:** بهدف وقف تصدير المواد الخام غير المصنعة وزيادة القيمة المضافة محليًا خلال 5-7 سنوات، سيتم التركيز على تعزيز القيمة المضافة محليًا في الموارد الطبيعية من خلال الصناعات الغذائية الزراعية لتعظيم الاستفادة من الموارد الزراعية (مثل الحمضيات، التمور، اللحوم)، والصناعات المرتبطة بالمشنقات النفطية (مثل البتروكيماويات والأسمدة)، والصناعات المرتبطة بالموارد المعدنية الوفيرة (مثل الحديد، الفوسفات، المعادن النادرة) لدعم تطوير الصناعات الثقيلة (مثل الصلب، الإسمنت) والصناعات ذات القيمة العالية (السيارات، الطيران، بناء السفن).

▪ **دعم القطاعات ذات المزايا التنافسية المكتسبة أو قيد التطوير:** بالتركيز على القطاعات التي تملك الجزائر قاعدة صناعية فيها (مثل الإلكترونيات، إنتاج معدات الاتصالات)، تطوير قطاعات الاقتصاد الرقمي والخدمات المعرفية لتحديث التكنولوجيا الوطنية، تعزيز السياحة والصناعات الثقافية من خلال استثمار التراث الثقافي والجغرافي، وتحقيق ذلك يجب تنمية روح ريادة الأعمال وتعزيز التدريب الفني والمهني.

▪ **استراتيجية إحلال الواردات:** بتشجيع القطاع الخاص على استبدال أنشطة الاستيراد بالاستثمار الإنتاجي طويل الأجل وتقليل الواردات من المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات النهائية، وخاصة في قطاعات رئيسية مثل السيارات، الصلب، الإسمنت، الصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية.

▪ **دعم القطاعات ذات إمكانات النمو العالية:** بإنشاء مناطق خاصة للتصدير وفق ضوابط تقلل من الآثار السلبية لتفاوت الامتيازات بما يدعم الشركات المصدرة لتعزيز الصادرات غير النفطية.

كما تم تدعيم هذه المحاور باستراتيجية المستقبل الصناعي للانخراط في الثورة الصناعية الجديدة وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي، بالاستثمار في **القطاعات الرقمية** (الدكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، الطباعة ثلاثية الأبعاد)، **الروبوتات الصناعية والمنزلية والطائرات المسيرة، التكنولوجيا الحيوية.**

¹ - Ministaere Des Finances:Le Nouveau Modele De Croissance, op cit, p. 14,15,16.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

3-2- التوزيع القطاعي لميزانية النموذج حتى سنة 2024:

كما سبق الإشارة إليه، فإن المرحلة الأولى لبرنامج النمو الجديد تمتد خلال الفترة 2016-2019 كمرحلة لإقلاع الاقتصاد الوطني وانطلاقه من خلال تطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات نحو المستوى المستهدف، وإن تتبع الميزانية الإجمالية لهذه الفترة يوضح القطاعات الاقتصادية التي تم التركيز عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني كما يوضحه الجدول:

الجدول رقم (3-9): المخصصات المالية القطاعية في إطار النموذج الجديد للنمو

مرحلة الإقلاع الاقتصادي (2017-2019)

المؤشر/ السنوات	2017	2018	2019	المجموع بـ مليار دج	الحصة بـ %
الصناعة	3.6	5.3	1.3	10.2	0.16
الزراعة والري	101	116.5	160.7	378.2	6.04
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	55.7	134.1	2.14
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.9	596.5	485.4	1221.8	19.53
التربية والتكوين	90.9	101.7	127.8	320.4	5.12
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	70.6	178.3	2.85
دعم الحصول على سكن	14.9	69.8	99.6	184.3	2.95
مخططات البلدية للتنمية	35	100	100	235	3.76
مواضيع أخرى	800	800	800	2400	38.35
عمليات برأس المال	165.3	330	700	1195.3	19.10
المجموع	1386.3	2270.2	2601.1	6257.6	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

■ ج ج د ش: قانون رقم 16-14 المؤرخ في 27 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر في 29 ديسمبر 2016، ص.67.

■ ج ج د ش: قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر في 28 ديسمبر 2017، ص.67.

- ج ج د ش: قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، يتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادر في 30 ديسمبر 2018، ص.30.

إن تحليل عملية الإقلاع الاقتصادي، وفقا لمفهومها الذي يستند إلى نظرية روستو، باعتباره المرحلة التي تنهزم فيها القوى المقاومة للتقدم، فيبدأ عندها الناتج المتوسط في الارتفاع حاملا معه تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية قائمة بالدرجة الأولى على التكنولوجيا، يرافقها ارتفاع معدل الاستثمار وتطوير كل القطاعات خاصة قطاع الصناعة التحويلية، في إطار سياسي واجتماعي ومؤسسي يستغل كل الظروف

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

لدفع الإقلاع الاقتصادي¹؛ يلاحظ أن المخصصات المالية للفترة 2017-2019 المبرمجة وفقا لبرنامج النمو الجديد في الجزائر من أجل تحقيق إقلاع اقتصادي لم تلتزم بأي من هذه الأسس النظرية، حيث سجلت انخفاض المخصصات المالية الإجمالية خلال الفترة الموجهة للقطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل الصناعة (0.16%) والزراعة (6.04%) والدعم للخدمات المنتجة (2.14%)، مما يشير إلى غياب التركيز على تنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات القادرة على خلق القيمة المضافة، في حين مازال هناك تركيز على الاهتمام بالبنية التحتية من خلال مخصصات المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية التي تجاوزت الـ 19%، أما القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة لم تشهد تحسنا في المخصصات المالية حيث بلغت حصة قطاع التربية والتكوين 5.12% فقط من إجمالي المخصصات المالية مما يثير انشغالا حول مدى الاهتمام بالتنمية البشرية، في حين جاءت أعلى نسبة من إجمالي هذه المخصصات تحت بند مواضيع أخرى غير محددة مما يثير نوعا من التحفظ على هذا التوزيع غير المتوازن والذي يركز على جوانب غير محددة دون الاهتمام أكثر بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية مما يحد من القدرة على تحقيق إقلاع اقتصادي شامل ومستدام للاقتصاد الجزائري، لذلك، فإن هذه المخصصات المالية بحالتها الحالية 6257.6 مليار دج رغم حجمها إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي للجزائر خلال الفترة المذكورة، ويتطلب ذلك إعادة توجيه الاستثمارات بشكل أكثر توازناً وشمولاً لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم (3-10): المخصصات المالية القطاعية في إطار النموذج الجديد للنمو

مرحلة الانتقال (2020-2022)

المؤشر/ السنوات	2020	2021	2022	المجموع بـ مليار دج	الحصة بـ %
الصناعة	0.02	-	3.2	3.22	0.054
المناجم والطاقة	-	1.8	1.7	3.5	0.059
الفلاحة والري	47.5	46.5	83	177	2.974
دعم الخدمات المنتجة	53.9	52.3	5.2	111.4	1.873
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366.9	380.6	479.4	1226.9	20.622
التربية والتكوين	106.1	94.3	175.9	376.3	6.325
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52	40.9	43.7	136.6	2.297
دعم الحصول على سكن	3.2	193.7	56.4	253.3	4.258
مخططات البلدية للتنمية	40	100	100	240	4.034
مواضيع أخرى	800	800	1100	2700	45.380

¹ - منيرة لجنف وآخرون: "الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)", كتاب جماعي حول: فرص وتحديات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)، رئيس المشروع: د. حلبي حكيم، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديه - سوق اهراس -، 2021، ص. 21، 22.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

12.128	721.7	400	171.7	150	عمليات برأس المال
100	5949.92	2448.5	1881.8	1619.62	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- ج ج د ش: قانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادر في 30 ديسمبر 2019، ص.52.
- ج ج د ش: قانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادر في 31 ديسمبر 2020، ص.60.
- ج ج د ش: قانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 100، الصادر في 30 ديسمبر 2021، ص.67.

استنادًا إلى المخصصات المالية الواردة في الجدول المتعلقة بالثلاثة سنوات الأولى المتوفرة حول المرحلة الانتقالية التي سطر للاقتصاد الجزائري إنهاؤها في سنة 2025 حتى يستطيع اللحاق بركب الدول المتطورة، فلا يبدو أن هذه التخصيصات المالية كافية لتحقيق انتقال اقتصادي للجزائر، حيث وُجّه معظمها إلى النفقات المتعلقة بمواضيع أخرى غير محددة (أكثر من 45%)، والتي تخص أساسا النفقات التشغيلية مثل الرواتب والسلع والخدمات وسداد الديون... وهي لا تُسهم مباشرة في التحول الاقتصادي، أما تخصيصات للنفقات التنموية، مثل الاستثمار في البنية التحتية والصناعة والزراعة، فهي منخفضة نسبيًا مقارنة بالميزانية الإجمالية، حيث شكلت تخصيصات "النفقات الاستثمارية والتنموية" حوالي 20% فقط من الميزانية الإجمالية، أما تخصيصات القطاعات الحيوية مثل الصناعة والزراعة والتكنولوجيا إما متوقفة أو منخفضة خلال الفترة المعروضة، وهذا يشير إلى عدم إعطاء أولوية لهذه المجالات الرئيسية من أجل التنويع الاقتصادي والتحديث ولا يوجد مؤشر واضح على استثمارات كبيرة في تنمية رأس المال البشري والابتكار والبحث والتطوير، وهي أمور حاسمة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية في الاقتصاد؛ وبشكل عام، تبقى التخصيصات المالية مركزة أكثر على الحفاظ على الهيكل الاقتصادي الحالي بدلا من قيادة التغييرات الهيكلية والاستثمارات اللازمة للاقتصاد الجزائري لإحداث انتقال اقتصادي ناجح واللاحق بالاقتصادات المتقدمة، مما يتطلب إرساء استراتيجية أكثر شمولية لتخصيص الموارد لضمان تحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

في ضوء التحديات التنموية والمشاكل الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، والتي تقوم أساسا على ضعف مستوى تحول الهيكل الاقتصادي، لابد من تشخيص وتحليل واقع التنويع الاقتصادي لتقييم مدى نجاعة البرامج التنموية المعتمدة في دفع عجلة النمو المستدام، ومدى تنويع القاعدة الإنتاجية والتوسع في الأنشطة من التقليدية إلى أنشطة حركية ذات قيمة مضافة عالية قادرة على توفير مناصب عمل تؤدي إلى استدامة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية، ومختلف السياسات القطاعية والكلية التي عمدت إلى تعزيز تنويع الإنتاج والتصدير، خاصة وأن الجزائر وطيلة عقود زمنية شكّل النفط المنتج

الأساسي في صادراتها هذا ما جعله المشكل المحوري لدى صناع القرار التنموي هو حتمية التنويع الاقتصادي.

وبالنظر لأداء الاقتصاد الوطني في مجال الإنتاج والتجارة وما حققه من نمو، فإنه من الضروري معرفة ما حققه من تنوع باعتماد مجموعة من المؤشرات المنبثقة من التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصها كون التنويع عملية تنموية ينجم عنها رفع وتيرة النمو واستدامتها من خلال تطور القدرات الإنتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية والخدمية وتنوع إيرادات الدولة؛ من هنا يمكن تحديد عدة مجالات يركز عليها مستوى تنويع الدول لاقتصاداتها، وتتمحور أغلبها حول ثلاثة مكونات رئيسية وهي تنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية، تنويع العائدات المالية للدولة وكذلك تنويع الصادرات، ولضمان القراءة الصحيحة لواقع تنويع الاقتصاد الجزائري سيتم اعتماد مجموعة متنوعة من المؤشرات عند كل مستوى من مستويات التنويع المذكورة.

1- تقييم تنويع القاعدة الإنتاجية والتحول الهيكلي:

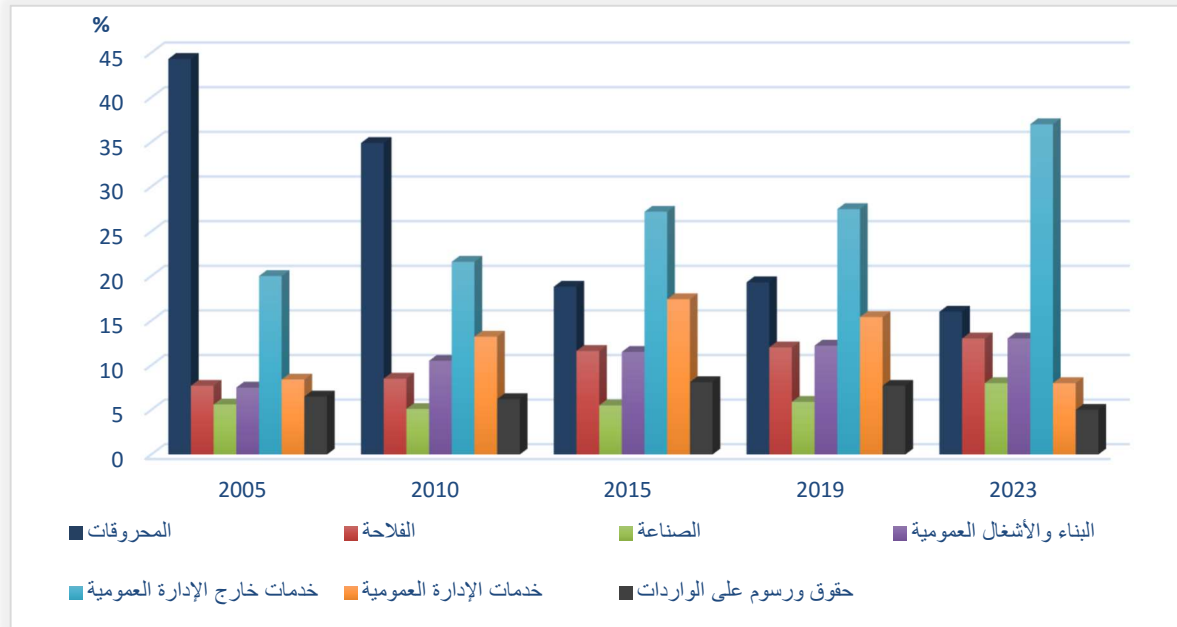
يعتبر تنويع القاعدة الإنتاجية أساسا لدفع وتيرة النمو وضمان الارتقاء إلى المستويات الأخرى من التنويع، ويتضمن التنويع في هذا النطاق تنويع الإنتاج المحلي في عدة قطاعات من خلال عمليات توسيع وتحفيز وتوجيه الاستثمار المنتج لخلق أكبر عدد من ممكن من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية، وتحويل هيكل الإنتاج من خلال إعادة توزيع الموارد سواء على مستوى التنويع العمودي وما يتضمنه من تعزيز للاستثمار وتنويع المنتجات في أحد القطاعات الرئيسية كالزراعة، الصناعة، النفط...، أو على مستوى التنويع الأفقي عن طريق تنويع الإنتاج بالاستثمار في قطاعات مختلفة ذات قيمة مضافة.

لذلك فإن تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطور حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي، هي أحد أهم المؤشرات لتوضيح مدى تنويع الاقتصاد وقواعده الإنتاجية؛ وحسب أدبيات التنمية الاقتصادية، كلما كان هناك تغيير للوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية دل ذلك على تحول هيكلي معقد ينجم عنه نمو سريع للقطاع الصناعي وتوسع حجمه مقارنة مع بقية القطاعات، والشكل الموالي يوضح تطور مساهمة مختلف القطاعات النشاط في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2023:

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الشكل رقم (3-1): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2005-2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، ديسمبر 2008، ص.26. على الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/04/Bulletin_05a.pdf

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014، ص.26. على الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/03/Bulletin_25a.pdf

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 56، ديسمبر 2021، ص.25. على الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2022/11/Bulletin_56a.pdf

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 65، ديسمبر 2023، ص.24. على الرابط:

<https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/11/Bulletin-n%C2%B065-Arabe.pdf>

إن تتبع تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة

2005-2023، يمكننا من ملاحظة أن هناك تطورات هيكلية هامة، حيث انخفضت حصة قطاع المحروقات

في الناتج المحلي الإجمالي من 44.3% في عام 2005 إلى 16% في عام 2023، وفي المقابل سجلت حصة

قطاع الصناعة التحويلية زيادة نسبية من 5.6% في عام 2005 إلى 8% في عام 2023، مما يعكس الجهود

المبذولة لتطوير القطاع الصناعي والتي تحتاج الى تثمين أكثر لأن هذه الحصة تبقى منخفضة وتعتبر عن

ضعف مساهمة الصناعة في إجمالي القيمة المضافة في الجزائر، وهو قطاع من المفترض أن يركز عليه

لإحداث تحول هيكلية باعتباره القادر على خلق مناصب عمل كثيرة ومن ناحية الابتكار والتطور عبر الزمن

وهو قطاع حيوي جدا لإحداث التحول الهيكلية، أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فقد شهد تطورا واضحا حيث

تضاعفت مساهمته من 7.7% سنة 2005 إلى 13% سنة 2023، رغم أنها كنسبة تدل على تواضع إنتاج

القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي في الجزائر، ومن جهته يساهم قطاع الخدمات مجتمعة (خدمات

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الإدارة العمومية وخارج الإدارة العمومية) بنسبة كبيرة نتيجة تنامي أنشطة الإدارة (من 20% في عام 2005 إلى 37% في عام 2023) وتجارة الجملة والتجزئة والنقل...، ورغم أن السمة البارزة للاقتصادات المتطورة هو ارتفاع الأهمية النسبية لهذا القطاع لكن في جانبه المتعلق بالخدمات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وبالنسبة للجزائر فارتفاع حصته لا يعبر عن بلوغ مستوى من التنمية وإنما يعود إلى ضعف حصة القطاعات المنتجة الأخرى، وأهم تحدي للجزائر في هذا الجانب هو طبيعة الأنشطة الخدمية ومدى ارتفاع قيمتها المضافة؛ وبشكل عام، نلاحظ أن هناك تطورا تدريجيا نحو اقتصاد أكثر تنوعا خاصة مع تراجع وزن قطاع المحروقات، وتطوير القطاعات الصناعية والخدمية ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز هذا التحول الهيكلي؛ ووفقا لمؤشر التحول الهيكلي الذي تم احتسابه من طرف تقرير التنمية العربية لسنة 2018 الصادر عن المعهد العربي للتخطيط، والذي يدل على نسبة الموارد التي تم توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية، فقد بلغت قيمته 2.25% بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1990-2015، وهي نسبة ضعيفة جدا.

وبهدف تحليل الجانب النوعي للهيكل الإنتاجي الجزائري، وبما أن وجود قطاع إنتاجي متطور يعتبر من أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد وقاطرة نموه، ودعامة للتشاكب بين أنشطته الاقتصادية، فيمكن تقييم تنافسية القطاع الصناعي من خلال مؤشرات تنافسية الأداء الصناعي CIP الذي يقيم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، استنادا على مجموعة من الجوانب وهي نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ونصيب الفرد من الصادرات المصنعة، والكثافة الصناعية، ومستوى جودة الصادرات. ومن مميزات المؤشر أنه يقيس القدرات الإنتاجية للدولة بناء على مخرجات الإنتاج وليس مدخلاته، وبالتالي يقيم الأداء الصناعي وأداء الصادرات في الأسواق العالمية حسب مستوى تصنيعها فكلما كانت الدولة مصدرة للمواد الأولية دل ذلك على ضعف قدراتها الإنتاجية وكلما ارتفعت الصادرات ذات المستوى المعرفي زادت قدراتها الإنتاجية واحتلت مكانة ضمن سلسلة القيمة عالميا.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر
- عرض تحليلي قياسي -

الجدول رقم (3-11): مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP) في الجزائر خلال الفترة (2013-2022)

المؤشرات	السنوات	ترتيب مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (CIP).	تأثير دولة على تجارة المنتجات الصناعية العالمية	مؤشر كثافة التصنيع	تأثير دولة ما على القيمة المضافة للصناعة العالمية	حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي	حصة الأنشطة ذات التقنية المتوسطة والعالية في إجمالي مؤشر القيمة المضافة للصناعات التحويلية	نسبة القيمة المضافة للصناعات المتوسطة وعالية التقنية من إجمالي الصادرات	حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات	مؤشر جودة الصادرات الصناعية	حصة الأنشطة ذات التقنية المتوسطة والعالية في مؤشر صادرات الصناعات التحويلية	حصة الصادرات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية من إجمالي الصادرات المصنعة
	2013	100	0,0009	0,075	0,0005	0,044	0,0172	0,0156	0,2243	0,1163	0,0096	0,0082
	2014	95	0,0012	0,072	0,0005	0,043	0,0185	0,0165	0,3300	0,1782	0,0201	0,0192
	2015	100	0,0007	0,073	0,0005	0,044	0,0326	0,0269	0,3102	0,1767	0,0455	0,0446
	2016	101	0,0006	0,075	0,0006	0,044	0,0323	0,0269	0,3022	0,1852	0,0629	0,0605
	2017	100	0,0007	0,078	0,0006	0,045	0,0310	0,0269	0,3273	0,1885	0,0437	0,0394
	2018	98	0,0007	0,079	0,0006	0,046	0,0291	0,0269	0,3273	0,1908	0,0484	0,0394
	2019	100	0,0007	0,083	0,0006	0,048	0,0303	0,0269	0,3273	0,1886	0,0458	0,0394
	2020	96	0,0007	0,076	0,0006	0,048	0,0302	0,0269	0,3273	0,1873	0,0476	0,0394
	2021	100	0,0007	0,070	0,0005	0,049	0,0263	0,0269	0,3273	0,1888	0,0444	0,0394
	2022	100	0,0007	0,065	0,0005	0,048	0,0263	0,0269	0,3273	0,1907	0,0482	0,0394

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

https://stat.unido.org/sites/default/files/file/country_profile/DZA.pdf
https://stat.unido.org/analyticaltools/cip?country=012&codes=OTH_%2CMI_OTH
<https://stat.unido.org/data/download?dataset=cip>

تشير المؤشرات الواردة في الجدول إلى أن مساهمة الجزائر في التجارة العالمية للمنتجات المصنعة وفي القيمة المضافة للصناعات التحويلية العالمية محدودة جداً، وقد جاء هذا الضعف منطقياً في ظل تدني مساهمة الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر فهي لم تتعدى 4% بسبب هيمنة الصناعات الاستخراجية النفطية، والذي يستمر حتى في ظل تراجع أسعار المحروقات، وهذا ما تؤكد مستويات مؤشر كثافة التصنيع الذي يعبر عن انخفاض كبير لمدى مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الانخفاض؛ ويتضح عند تحليل مختلف جوانب المؤشر الأداء التنافسي الصناعي للجزائر أنها تعاني من انخفاض مستوى التطور التصنيعي حيث تتراوح حصة الصادرات العالية والمتوسطة التقنية ما بين 0.8% إلى 3.9% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية وفي ذلك تدني للمحتوى التقني المرتفع، هذا الهيكل يواجه تحديات عديدة أضعفت من تنافسية القطاع حيث تراوحت قيمة مؤشر القدرة التنافسية الصناعية للجزائر بين 0.015 (2022) و 0.016 (2013)، وهو مستوى منخفض جداً يعكس صعوبة تطوير القطاع الصناعي وضعف أدائه عالمياً وعدم تنويع الأنشطة الصناعية بالجزائر، وتراجع أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري لصالح قطاعات أخرى، أو نتيجة اعتماد متزايد على الواردات، مما يؤدي إلى تراجع القدرة والطاقة الإنتاجية المحلية؛ أما عن الترتيب العالمي للجزائر ضمن هذا المؤشر فطالما احتلت المرتبة 100 نتيجة تدني أدائها في المحاور الرئيسية الثلاثة للمؤشر، من حيث القدرة على إنتاج وتصدير البضائع المصنعة والارتقاء التكنولوجي والتأثير العالمي؛ كلها جوانب تؤكد عدم تمكين الصناعات الوطنية في الأسواق العالمية وضعف قدراتها التصديرية والتنافسية بسبب نقص الابتكار الصناعي، هذا التحليل يظهر أهمية التركيز على إصلاحات هيكلية طويلة المدى من خلال الاستثمار في البحث والتطوير لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية، وتعزيز التكامل مع الأسواق العالمية وتحسين البيئة الاستثمارية وتحفيز الاستثمار في الصناعات التحويلية لتحقيق اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

وللتعمق أكثر في تحليل البنية الاقتصادية للجزائر وهيكلها الإنتاجي يمكن الاعتماد على مؤشر التعقيد الاقتصادي (The Economic Complexity Index (ECI)، الذي يُستخدم عادة لتقييم مدى تعقيد وتنوع الإمكانات الاقتصادية أو الاستثمارية المتاحة في بلد معين أو منطقة ما، والقدرة على الانتقال إلى إنتاج أو تقديم خدمات أو منتجات أكثر تطوراً، يُظهر ذلك من خلال تصنيف الدول بناءً على تنوع وتعقيد سلة صادراتها، فالدول ذات التعقيد العالي تتميز بامتلاكها مجموعة واسعة من القدرات المتخصصة والمتقدمة، مما يمكنها من إنتاج مجموعة متنوعة للغاية من المنتجات المعقدة، كما أن المعلومات حول عدد القدرات التي تمتلكها الدولة لا تتوقف على العدد المطلق للمنتجات التي تصنعها، بل تشمل أيضاً انتشار تلك المنتجات (عدد الدول التي تصدر هذا المنتج) ومدى تعقيد وتنوع المنتجات

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

التي تصنعها الدول الأخرى؛ ويعبر التعقيد الاقتصادي عن تنوع وتعقيد القدرات الإنتاجية المدمجة في صادرات كل دولة، وكلما كانت الدولة تُنتج مجموعة متنوعة من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية كلما تُظهر تعقيدًا أكبر.

الجدول رقم (3-12): أداء الجزائر في مؤشر التعقيد الاقتصادي خلال الفترة (2000-2021)

السنوات	2000	2005	2010	2015	2020	2021
قيمة المؤشر	-0.99	-0.84	-1.06	-1.28	-0.75	-0.62
الترتيب العالمي	114	105	115	126	100	96

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: <https://atlas.cid.harvard.edu/rankings>

بالنسبة للجزائر، يوضح الجدول أن الجزائر تصنف ضمن الدول الأقل قدرة على إنتاج منتجات ذات محتوى معقد مقارنة بغيرها من الدول، حيث تحتل دائما مراتب متأخرة عالميا ضمن هذا المؤشر، مع تسجيل قيم سالبة له على مر السنوات، حيث كان الأدنى بـ 1.28- سنة 2015 هذه القيم السالبة تبين أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على منتجات بسيطة وتعاني من ضعف كبير في إمكانيات الانتقال إلى منتجات أو صناعات أكثر تعقيد، إلا أن تحسنه نسبيا إلى 0.62- سنة 2021 يشير إلى أن الاقتصاد الوطني مازال ليس معقدا ولكنه قد يمتلك فرصا للتحسن إذا تم تعزيز قدراته التكنولوجية والمعرفية، وعموما فإن هذا تراجع في مستوى التعقيد الاقتصادي يؤثر سلبا على القدرات التنافسية للجزائر على المدى الطويل ويحتم ضرورة الاستثمار في قطاعات جديدة، دعم الابتكار وريادة الأعمال، توفير برامج تعليمية ومهنية لتطوير المهارات اللازمة للصناعات المعقدة، جذب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات ذات الإمكانيات العالية للنمو والتي ترتبط بمنتجات معقدة، والعمل على التكامل في سلاسل القيمة العالمية من خلال الانخراط في إنتاج أجزاء أو خدمات مرتبطة بمنتجات معقدة بدلاً من التركيز على المواد الخام.

2- واقع التنويع في هياكل الإيرادات العامة في الجزائر:

إن لانعكاسات تباينات الهياكل الاقتصادية أثر واضح على الهياكل المالية، حيث ترتبط الإيرادات العامة بشكل كبير بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة باعتبارهما الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية وغير الضريبية، فتناقص ومحدودية قطاعات وأنشطة القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية في الدولة يؤدي إلى تراجع الأوعية والمصادر المالية للدولة، مما ينجم عنه تعرض موازنتها العامة وإيراداتها للانخفاض والتقلب خاصة عند التعرض للصدمات والأزمات الداخلية والخارجية.¹

¹ - المعهد العربي للتخطيط: تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الإصدار الثالث، الكويت، 2018، ص.74.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الجدول رقم (3-13): هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	الإيرادات الضريبية		الإيرادات غير الضريبية		الإيرادات النفطية	
	القيمة مليار دينار	الحصة %	القيمة مليار دينار	الحصة %	القيمة مليار دينار	الحصة %
2000	349.5	22.16	15.4	0.97	1213,2	76.87
2005	640.4	20.81	83.8	2.73	2352.7	76.46
2010	1298	29.54	189.8	4.34	2905	66.12
2015	2354.7	46.15	374.9	7.34	2373.5	46.51
2019	2836.4	43.07	1081.6	16.42	2668.5	40.51
2023	3495.6	32.61	1645.5	15.35	5577	52.04

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Annexe :Tableaux Statistiques 1997-2002
- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص.238. على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/06/rapport2008arabe.pdf>
- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص.219. على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/06/rapport2013arabe.pdf>
- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020، ص.156. على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapportBA2019ar.pdf>
- بنك الجزائر: التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2024، ص.116. على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf>

ويظهر تحليل هيكل الإيرادات العامة في الجزائر تركيزها الكبير على الإيرادات النفطية والتي تراوحت من 76% إلى 66% من إجمالي تلك الإيرادات خلال الفترة 2000-2010 باعتبارها فترة تميزت بارتفاع أسعار النفط، ثم تراجعت بعدها إلى 46.51% سنة 2015 نتيجة الانخفاض الكبير في لهذه الأسعار لتشهد ارتفاعا نسبيا إلى 52.05% سنة 2023، أما بالنسبة للإيرادات الضريبية فيلاحظ الاعتماد المحدود عليها وقلة تنوعها حيث يعتمد النظام الضريبي الجزائري أساسا على الضرائب على الدخل والأرباح وعلى السلع والخدمات، ورغم أن حصتها من إجمالي الإيرادات العامة ارتفعت من 22% سنة 2000 إلى حوالي 46% سنة 2015، إلا أن ذلك لا يفسر بفعل اتساع القاعدة الضريبية أو نمو أنشطة اقتصادية، وإنما نتيجة للتراجع الحاصل في الإيرادات النفطية، ثم تراجعت إلى 32% سنة 2023 بفعل تحسن أسعار النفط، هذا ما يؤكد الاعتماد والتركيز الكبير للموارد المالية على الإيرادات النفطية، فحتى خلال الصدمات النفطية وتراجع أسعار النفط تبقى هذه الموارد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في الجزائر، مما يعكس الارتباط القوي للنشاط الاقتصادي بقطاع المحروقات التي تحدد أسعارها على مستوى عالمي.

من هنا، يواجه هيكل الإيرادات العامة في الجزائر مستويات عالية من التركيز بسبب اعتماده على مصادر تمويلية محدودة، مما يحمل الكثير من المخاطر تهدد استدامتها المالية خاصة في ظل توسع نفقاتها وتقديم الدعم في العديد من المنتجات الغذائية والطاقوية.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

3- تنويع الصادرات في الجزائر-تنويع الأسواق والمنتجات:-

يتعلق تنويع الصادرات بزيادة التصدير لأكثر عدد من السلع والخدمات، وتوزيعها على أكبر عدد من الأسواق الخارجية، وقد يأخذ تنويع الصادرات أبعاداً أخرى كزيادة حصص تصدير المنتجات الموجودة أو إدخال سلع وخدمات جديدة في سلة التصدير، ويمكن الاعتماد على عدة مؤشرات لتحليل مختلف الجوانب التي تقدم قراءات صحيحة لطبيعة تنويع الصادرات الجزائرية ومستوياته.

إن تحليل اتجاهات الصادرات الجزائرية حسب الأسواق يظهر تركيزاً على بعض المناطق والدول، وتمثل دول أوروبا ودول آسيا الوسطى أهم تلك الوجهات، ففي سنة 2000 بلغت الصادرات الجزائرية 22.03 مليار دولار، مثلت أوروبا وآسيا الوسطى أكبر وجهة لها بحوالي 69 %، كما شكلت إيطاليا أهم وجهة على مستوى الدول بنسبة 20.05 %، ومثلت أمريكا الشمالية 19.08% حيث استحوذت الولايات المتحدة على 15.55 %، كما شكلت فرنسا شريكاً مهماً بنسبة 13.25% واستقبلت إسبانيا 10.57% من الصادرات الجزائرية، كما يبرز كذلك شركاء مهمون آخرون كأمريكا اللاتينية والكاريبية 8.15 %، هولندا 7.52 %، البرازيل 6.82 %، تركيا 6.05 %، وكندا بـ 3.54 % . ويظهر هذا التوزيع أن صادرات الجزائر في عام 2000 كانت متركزة بشكل كبير في الأسواق الأوروبية، حيث كانت إيطاليا وفرنسا وإسبانيا شركاء تجاريين مهمين بشكل خاص، بالإضافة إلى الولايات المتحدة كوجهة مهمة للصادرات الجزائرية.

الجدول رقم (3-14): تنويع الأسواق الخارجية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2017-2000)

السنة	إيطاليا	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	إسبانيا	أمريكا اللاتينية والكاريبية	هولندا	البرازيل	تركيا	كندا	بقية العالم
2000	20.0%	15.55%	13.25%	10.57%	8.15%	7.52%	6.82%	6.05%	3.54%	8.77%
السنة	إيطاليا	فرنسا	إسبانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	شرق آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والكاريبية	برازيل	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	بقية العالم	2017
2017	16%	12.59%	11.66%	9.85%	8.67%	7.22%	6.05%	5.99%	21.97%	

source:

<https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/Year/2021/TradeFlow/EXPIMP/Partner/by-country>

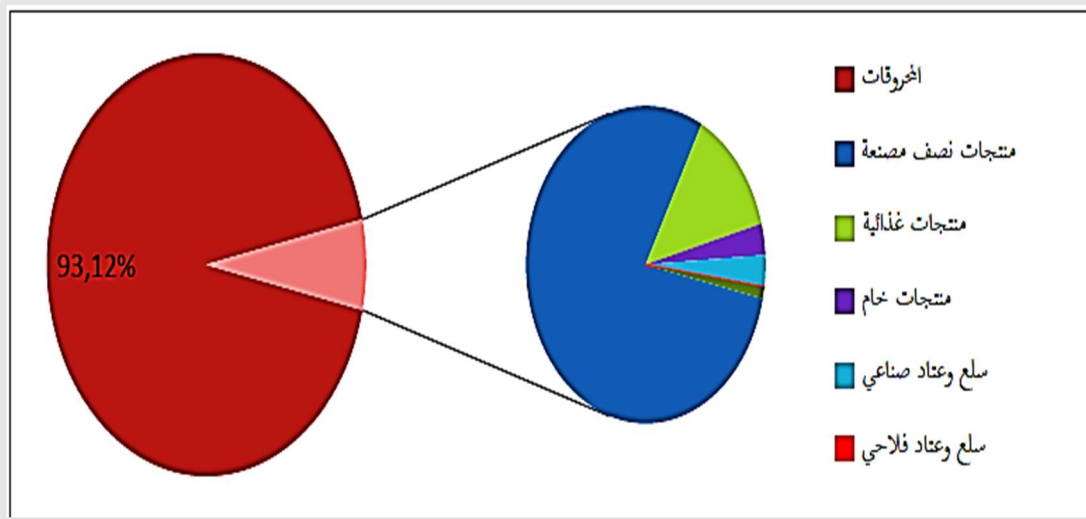
حققت الصادرات الجزائرية سنة 2017 ارتفاعاً في قيمتها إلى 35.19 مليار دولار، بزيادة تقدر بحوالي 60 % مقارنة مع سنة 2000، لكن اتجاهاتها الجغرافية بقيت محافظة على أهم خصائصها حيث ظلت أوروبا وآسيا الوسطى الشريك التجاري الأول للجزائر بـ 63 %، أما إيطاليا فرغم تراجع حصتها إلى 16 % لكنها حافظت على مكانتها كأكبر شريك تجاري منفرد وكذلك فرنسا بـ 12.59 %، وتراجعت حصة أمريكا

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الشمالية إلى 11.75% ومعها حصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى 9.85%، في حين تحسنت نسبيا حصة اسبانيا إلى 11.66% مع ظهور شركاء جدد مثل منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي بحصة 8.67% ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 5.99%، وحافظت البرازيل على نفس الحصة تقريبا بـ 6.05%، وخرجت هولندا وتركيا من قائمة أهم الشركاء هذا ما يظهر تنويع الجزائر لشركائها التجاريين بالاتجاه نحو أسواق جديدة في آسيا والشرق الأوسط وتراجع نسبي في حصة الشركاء التقليديين مع زيادة في قيمة الإجمالية للصادرات، رغم ذلك لا يمكن اعتبار هذا الاتجاه الجديد للصادرات الجزائرية خاصة نحو البلدان الآسيوية خلال هذه الفترة أنه نتج عن جهود وسياسات تنويعية بقدر ما أنه يرتبط أساسا بارتفاع أسعار النفط، وتزايد الطلب عليه خاصة من بعض الاقتصاديات الديناميكية النمو كالصين، وبصفة عامة تتميز أسواق الصادرات الجزائرية بتنويع منخفض باعتبارها بلد مصدر للنفط. وإن الأبعاد النوعية للصادرات الجزائرية من خلال تحليل تطور هيكلها السلعي، يظهر من جهته تركزها حيث أن النصيب الأكبر منها يبقى لمجموعة الوقود والمعادن، خاصة النفط، والتي بالرغم من الانخفاض الحاد لأسعارها سنة 2015 بقيت مهيمنة على الجزء الأهم من إجمالي الصادرات بـ 96.11%.

الشكل رقم رقم (2-3): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية لسنة 2017



Sources: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

حيث يبقى النصيب الأكبر لمجموعة المحروقات خلال كل السنوات 98.33% (2013)، 97.22% (2014)، 95.83% (2015)، 95.31% (2016)، ومن جانبها تمثل المنتجات نصف المصنعة الجزء الأهم من الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى جانب من الصناعات التحويلية الغذائية و السلع العتاد الصناعي والفلاحي، إلا أن سيطرة النفط على أكثر من 90% من الصادرات يظهر تركزها الشديد وضعف مسار تنويع الهياكل الإنتاجية والتصديرية في الجزائر.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

اعتمدت الجزائر استراتيجيات تنموية متعددة الجوانب تسعى من خلالها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، وأولت أهمية بارزة إلى سياسات الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار كمحرك أساسي للتنمية وبذلت مجهودات معتبرة لاستقطاب رأس المال الأجنبي بما يعمق الأداء الاقتصادي ويسرع عملية اندماجها في السوق العالمية، ارتبط ذلك بتوفر مجموعة من المقومات الأساسية والعوامل المساعدة لتوفير البيئة الاستثمارية المستقرة والقوانين الواضحة والشفافة، وتسهيل إجراءات التراخيص والتشجيع على الابتكار والتكنولوجية، وقد حرصت على تطبيق مختلف الإجراءات والتدابير التصحيحية للحد من التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، من خلال سلسلة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والتي تهدف إلى جعل الجزائر بيئة استثمارية تتوافق مع المعايير الدولية للاستثمارات الأجنبية، بتقديم المزيد من الضمانات والتحفيزات وتبسيط الإجراءات لتعزيز موقعها الاستثماري العالمي، بجعل اقتصادها أكثر تنوعا واستدامة، وتحفيز القطاع الخاص، وتحقيق تكامل أكبر مع الاقتصاد العالمي. وعليه تم تقسيم هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر-الاتجاهات القطاعية والجغرافية-؛

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حرصت الجزائر في العقود الأخيرة على أن تكون وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي كأحد محفزات النمو والتنوع الاقتصادي، لتحقيق ذلك اهتمت بالجانب التشريعي والتنظيمي المتعلق بالأنشطة الاستثمارية كأساس لتكوين بيئة استثمارية متوافقة مع المعايير الدولية للاستثمارات الأجنبية، وعمدت على توفير إطار مؤسسي بكفاءة تضمن تسهيل مختلف الإجراءات الاستثمارية.

1- الإصلاحات القانونية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أرادت التشريعات القانونية في الجزائر مواكبة استراتيجياتها التنموية بما يضمن تحقيقها متكاملة على أرض الواقع، فعرفت منظومتها القانونية للاستثمار العديد من التصحيحات، خاصة مع انتهاجها سياسات الانفتاح الاقتصادي، محاولة في كل مرة القضاء على التشوهات الهيكلية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، وتقديم الحوافز والحماية والاستقرار للمستثمر المحلي والأجنبي من خلال مختلف اللوائح والقوانين والسياسات التي تبين حقوقهم وواجباتهم، وتوضح الإطار القانوني الذي حدده المشرع الجزائري لممارسة الأعمال بمختلف ضوابطه وشروطه وكيفية الحصول على التراخيص والإذن بالاستثمار،

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

ومجالات الاستثمار المسموح بها ونسبة المشاركة أو التحكم في إدارة الاستثمارات، ومقدار الضرائب أو الرسوم أو الإعفاءات الخاصة بالمستثمرين الأجانب، مع تحديد آليات حل المنازعات وطرق التحكيم عند الخلافات.

وقد عرفت الجزائر منذ استقلالها العديد من القوانين وإصدار عدة تشريعات تتعلق بتنظيم الأعمال الاستثمارية تبعا للنظام السياسي الاقتصادي السائد، ميزها التصحيحات القانونية التي طبقتها في كل مرحلة من مسيرتها التنموية لتقديم المزيد من التسهيلات والضمانات الاستثمارية، وإن استقرار ووضوح القواعد القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية تشكل جانبا أساسيا من جوانب البيئة الاستثمارية الملائمة، هذا ما سيتم معرفته من خلال عرض مختلف القوانين المتعلقة بالمستثمر الأجنبي في الجزائر.

1-1- قوانين ما قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية:

اهتمت الجزائر منذ استقلالها بتنظيم الجانب القانوني لاستثماراتها وعرفت خلال هذه الفترة إصدار

العديد من

▪ **القانون رقم 63-277:** هو أول قانون للاستثمار في الجزائر بعد الاستقلال، صدر بتاريخ 1963/07/26، أقر في المادة 3 منح الحرية للمستثمر الأجنبي وفقا لما يحدده النظام العام، لكن تضمن المادة 23 اندراج الاستثمار الأجنبي وفقا لأهداف الدولة الاشتراكية وتدخل الدولة في مجال الاستثمار بهدف إعادة بعث النشاط الاقتصادي، من خلال الاستثمارات العمومية بإنشاء مؤسسات وطنية أو مختلطة، وأكد القانون على أن الاستثمار الأجنبي يتم بالشراكة مع الدولة الجزائرية مع عدم فتح القطاعات الحيوية للاستثمار، من أجل توفير شروط تحقيق اقتصاد اشتراكي، وبين القانون الضمانات العامة والخاصة الممنوحة للمستثمر الأجنبي، وأهمها:¹

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية؛
- حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات؛
- المساواة أمام القانون ولاسيما فيما يتعلق بالضرائب؛
- التعويض العادل في حالات نزع الملكية، تحديدا عندما تتساوي الأرباح المحققة مع رأس المال المستثمر؛
- ضمان استقرار النظام الجبائي لمدة 15 سنة بالنسبة للشركات المتعاقدة التي يفوق حجم استثماراتها 5 ملايين دينار جزائري؛
- منح تخفيضات جبائية للشركات المتعاقدة على وارداتها الأجنبية شرط تحديدها مسبقا باتفاق بين المستثمر والدولة.

¹ - القانون رقم 63-277، المؤرخ في 26 جويلية 1963، المواد 3، 4، 5، 19، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 1963، العدد 53، 2 أوت 1963، ص.774.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

رغم ما قدمه هذا القانون من امتيازات إلا أنه لم يحقق أية نتائج على أرض الواقع، نظرا لعدم ثقة المستثمر الأجنبي بسبب حالة عدم اليقين بشأن المناخ السياسي والاقتصادي بعد الاستقلال وموجة التأميم الأولى.¹

▪ الأمر رقم 66-284: الذي تضمن قانون الاستثمار الوطني، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، استهدف سد الثغرات التي تشوب القانون السابق، واعترف بإمكانية تحقيق الاستثمارات في القطاعين الصناعي والسياحي من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين أو الأجانب بهدف مضاعفة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، مع احتفاظ الدولة بحق احتكار الاستثمار في بعض القطاعات الحيوية.² حصر هذا الأمر مجال الاستثمار الأجنبي على قطاعي الصناعة والسياحة، مشجعا الاستثمار الخاص الوطني مع هيمنة رقابية عالية للدولة، وتزامن مع فترة تنفيذ التأميمات وما ارتبط بها من توترات بسبب شركات النفط الفرنسية، هذه القواعد القانونية أرساها التقليد الغربي والتي من الواضح أنها غير مناسبة لمتطلبات التنمية لدولة الجزائر النامية المستقلة حديثا بتوجهات اشتراكية.³

كما نص على إمكانية إطلاق المناقصات لتحفيز إحداث شركات خاصة، لكن هذا الإنشاء ظل مرهونا بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية، ويمكن لهذه الشركات بعد ذلك الاستفادة من الضمانات والمزايا الضريبية بناء على اقتراح لجنة الاستثمار الوطنية (CND)، استقبلت الشركات الأجنبية هذا القانون بعين الشك، ولم تحاول أي منها إنشاء شركة فرعية مستقلة لها في الجزائر وقليلون أيضا هم الذين انضموا إلى شريك جزائري في إطار شركة مختلطة، فلم يتم تنظيم هذا النوع الأخير من الشركات بموجب قانون عام 1966، وحالت صعوبة شروطه دون نجاحه في جذب المستثمر الأجنبي بسبب سيطرة القطاع العام، خاصة مع خضوع مسألة حل المنازعات إلى المحاكم الجزائرية.

▪ القانون رقم 82 / 11 المتعلق بتوجيه الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني:⁴

أراد المشرع الجزائري من خلال هذا القانون توجيه الاستثمار الخاص نحو تحقيق تنمية جهوية متوازنة بتوسيع القدرات الإنتاجية وإنشاء مناصب العمل وتعبئة الادخار وتلبية احتياجات المواطنين من المواد والخدمات، وتحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال نشاط التحويل الصناعي والمقاوله من الباطن، على أن تدمج الاستثمارات الخاصة الوطنية ضمن المخططات الوطنية الإنمائية وتمنح لها

¹-Ammar Guesmi : " Le Cadre Juridique Des Investissements étrangers En Algérie Et En France", Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, Volume 37, Numéro 4, 2000, P. 211.

²-الأمر رقم 66-284، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966، السنة الثالثة، العدد 80، ص.1202.

³-Noureddine TERKI: *Les Sociétés Etrangères En Algérie*, Office Des Publications Universitaires, Alger, 1976, p.175.

⁴-القانون رقم 82 / 11، المؤرخ في 21 أوت 1982، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادر بتاريخ 24/08/1882، ص، ص.1693، 1694.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الاعتمادات وفقا لأولويات المخطط الوطني، وقد منح هذا القانون حرية أكبر للقطاع الخاص لتحسين مساهمته في الإنتاج الوطني؛ رغم أنه لم يحقق هذه الأهداف المرجوة بسبب اهتمام الخواص بالأنشطة التجارية سريعة الأرباح مقارنة بالنشاط الإنتاجي، فقد كان بمثابة قانون تحفيزي لإعادة توجيه القطاع الخاص في الجزائر.

■ قانون 13/86 لشركات الاقتصاد المختلط:

تم تنظيم الإطار القانوني لشركات الاقتصاد المختلط بموجب القانون رقم 86-13 المؤرخ 19 أوت 1986 يعدل ويتمم القانون رقم 82/11 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها¹، الذي حاول توحيد وضعية الشركات المشتركة، من خلال الشراكة بالأسهم غالبيتها لصالح الدولة الجزائرية واشترط عدم زيادة نصيب الشريك الأجنبي عن 49% من رأس مال الشركة²، مع تقديم الضمانات في تحويل حصيلة بيع أسهم المستثمر الأجنبي والتعويض في حالة التأميم، منح الحرية للأطراف في قرار انهاء وجود الشركة في حدود 99 سنة بدل 15 سنة سابقا، ومنح الحرية للشريك الأجنبي في المساهمة أكثر في هياكل تسيير للشركة؛ وعلى الرغم من الجهود التوضيحية التي قدمها هذا النص، ظلت قواعد تأسيس هذه الشركات وعملها مقيدة للغاية وكان لها تأثير معيق في نظر المستثمرين الأجانب ولم تكن الضمانات كافية لإقناعهم، خاصة مع وجود جهاز إداري ضخم لتسيير مختلف الإجراءات الاقتصادية مما أدى إلى ظهور البيروقراطية وتعطيل إجراءات انجاز المشاريع، فلم يتم إنشاء أية شركة مشتركة، رغم ما قدمه واضعو هذا الإصلاح من ضمانات تميل إلى زيادة حماية مصالح أقلية الشريك الأجنبي، لكن كل هذه الأحكام لم تكن لها النتائج المتوقعة، إذ أنه بعد مرور عشر سنوات عن صدورهما لم يتم إنشاء إلا أقل من عشر شركات اقتصادية مختلطة نتيجة الاحتفاظ بالكثير من الأعباء البيروقراطية التي أبعدت المستثمرين الأجانب³.

وفي 27 جويلية 1988 تم اصدار القانون رقم 88-25 ميز بين ثلاثة مجالات اقتصادية: المجالات الاقتصادية الاستراتيجية، والمجالات الاقتصادية ذات الأولوية للقطاع الخاص (الصناعة متضمنة سلع التجهيز، المنتجات نصف المصنعة، الصناعات الغذائية، الصيانة؛ والخدمات متضمنة السياحة، النقل، الهياكل الرياضية والترفيه؛ والبناء والأشغال العمومية)، والمجالات العادية، ويحضر الاستثمار الخاص في المجال الأول ويسمح به في النوعين الآخرين، وفي 1989 تم اصدار قانون

¹ - القانون 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 ، يعدل ويتمم القانون رقم 82/13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35، 27 أوت 1986، ص 1476.

² - Yasmine Boudjenah : *Algérie, Décomposition D'une Industrie. La Restructuration Des Entreprises Publiques (1980 – 2000) ; l'État En Question*, L'Harmattan, Paris, 2002, p.55.

³ - Ammar Guesmi : " Le Cadre Juridique Des Investissements étrangers En Algérie Et En France", Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, Volume 37, Numéro 4, 2000, P. 212.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

يسمح برفع حصة الشركات الأجنبية إلى 65%، لكن حالة عدم الاستقرار السياسي التي عرفت الجزائر وتدهور الوضع الأمني في تلك الفترة حال دون دخول الاستثمارات الأجنبية.¹

1-2- قوانين فترة الإصلاحات الاقتصادية:

لم تحقق القوانين السابقة أية نتائج فيما يتعلق باستقطاب الاستثمار الأجنبي، واتسم القانون الجزائري المتعلق بالاستثمارات الأجنبية لفترة طويلة بنهج غامض فضلا عن عدم الثقة في رأس المال الأجنبي، ومع بداية التسعينات كان الهدف الأساسي هو إحداث تحول في الاقتصاد الجزائري نحو التحرير وفتح المجال أمام رأس المال الخاص الوطني والأجنبي*، خاصة بعد أزمة انهيار أسعار

¹ - ناجي بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز شرابي، الشعبة: علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص.115.

* في تلك الفترة، كان المنطق السائد لدى العديد من البلدان النامية هو الحرص على اجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال قوانين الاستثمار الجذابة لمعالجة النقص في مواردها المالية، وإلى جانب هذه القوانين التحفيزية، اضطرت البلدان النامية أيضاً إلى التفاوض على العديد من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تهدف إلى حماية الاستثمار الأجنبي من الممارسة المفرطة لسيادة الدولة، والجزائر بدورها صادقت تقريباً على جميع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل اتفاقية نيويورك لعام 1958 المتعلقة بالاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها، والاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ومواطني الدول الأخرى (C.I.R.D.I.) التي تم التوقيع عليها في واشنطن عام 1965، واتفاقية إنشاء وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف (M.I.G.A.) الموقعة في سيول Seoul عام 1985، كما أبرمت اتفاقيات ثنائية تتعلق بحماية الاستثمارات مع شركائها الرئيسيين، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والاتحاد الاقتصادي البلجيكي - اللوكسمبورغي وإسبانيا وفرنسا، بالإضافة إلى اتفاقات أخرى مع دول عربية، هذا ما يؤكد محتوى القوانين الصادرة بالجريدة الرسمية كما يلي:

- المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 (ج.ر.ج.ج. رقم 66، ص 20 وما يليها).
- أمر رقم 95-05 مؤرخ في 21 يناير 1995 يتعلق بالموافقة على إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ج.ر.ج.ج. رقم 7، صفحة 6 وما يليها).
- المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، (ج.ر.ج.ج. بتاريخ 5 نوفمبر 1995، رقم 66، صفحة 3 وما يليها
- مرسوم رقم 90-319 يتعلق بالمصادقة على اتفاقية تشجيع الاستثمارات الموقعة بواشنطن في 22 يونيو 1990 بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (ج.ر.ج.ج. لسنة 1990، رقم 45، ص.1208).
- المرسوم الرئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 5 أكتوبر 1991 يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية بين الحكومة الجزائرية والحكومة الإيطالية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات الموقعة في 18 مايو 1991 (ج.ر.ج.ج. لسنة 1991، رقم 46، صفحة 1470 وما يليها).
- مرسوم رئاسي رقم 91-345 مؤرخ في 5 أكتوبر 1991 يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات الموقعة عليهما في 24 أبريل 1991 (ج.ر.ج.ج. لسنة 1991، رقم 46، صفحة 1466 وما يليها)
- مرسوم رئاسي رقم 95-88 مؤرخ في 25 مارس 1995 يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية بين الحكومة الجزائرية ومملكة إسبانيا المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة في 23 ديسمبر 1994 (ج.ر.ج.ج. لسنة 1995، رقم 23، صفحة 4 وما يليها)
- مرسوم رئاسي رقم 94-01 مؤرخ في 2 يناير 1994 يتعلق بالمصادقة على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بها موقعة في 13 فبراير 1993 (ج.ر.ج.ج. لسنة 1994، رقم 01، صفحة 4 وما يليها).

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

النفط لسنة 1986، التي دفعت بالجزائر إلى حتمية إصلاح سياساتها الاقتصادية مطبقة توصيات صندوق النقد الدولي، واتبعت نهجا تنمويا جديدا بالخروج من النظام الاشتراكي القائم على المؤسسات العمومية الممولة من خزينة الدولة، إلى ترسيخ قواعد اقتصاد السوق والتي بدأت بوادرها ضمن دستور 1989 وما لحقه من تحرير للعديد من القطاعات الاقتصادية وفتحها أمام الخواص، كوسيلة لاستقطاب المستثمرين الأجانب ودمجهم في المشاريع الوطنية الجاهزة أفضل من توجيههم إلى مشاريع جديدة مرتفعة التكلفة، ترافق ذلك بمجموعة من قوانين الاستثمار الهادفة إلى تحريره من مختلف القيود والعراقيل وباستحداث هيئات جديدة لدعم وترقية الاستثمار، بما من شأنه جعل المناخ الاستثماري أكثر وضوحا، وتتمثل هذه القوانين في:

▪ **قانون النقد والقرض رقم 10/90:** أُرخ في 14/04/1990، يعتبر حجر الأساس في إرساء قواعد اقتصاد السوق وإنهاء النظام السابق، وقدم حرية أكبر في ممارسة النشاطات الاقتصادية من خلال إعادة تنظيم الجوانب النقدية والمالية للبلاد بما يتيح نسقا جديدا للمعاملات والمبادلات بين الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب عموميين أو خواص، كما خوّل لبنك الجزائر مسؤوليات أكثر فاعلية من خلال مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض إضافة إلى محاربة التضخم، وتسيير سوق الصرف وتحركات رؤوس الأموال ومنح التراخيص للاستثمارات الأجنبية، وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسب الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال والمداخيل المتعلقة بالاستثمار بعد تأشيرة بنك الجزائر، بالإضافة إلى الضمانات المتعلقة بإجراء المصادرة.¹

-
- مرسوم رئاسي رقم 92-247 مؤرخ في 23 يونيو 1992 يتعلق بالمصادقة على اتفاقية إنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة يومي 9 و10 مارس 1991 (ج.ر.ج. لسنة 1992، رقم 45، صفحة 1025 وما يليها).
 - مرسوم رئاسي رقم 95-306 مؤرخ في 7 أكتوبر 1995 يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية (ج.ر.ج. لسنة 1995، رقم 59، صفحة 3 وما يليها).
 - المرسوم الرئاسي رقم 96-144 المؤرخ في 23 أبريل 1996 بالمصادقة على اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات (ج.ر.ج. لسنة 1996، رقم 26، صفحة 21 وما يليها).
 - المرسوم الرئاسي رقم 96-146 المؤرخ في 23 أبريل 1996 لترخيص بمشاركة الجزائر في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات (ج.ر.ج. لسنة 1996، رقم 26، صفحة 21 وما يليها).
- 1- منصور الزين : تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الولاية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص.95.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

وبالرغم من كونه قانونا خاصا بتنظيم البنوك والمعاملات المالية أكثر من تركيزه على الاستثمارات، إلا أنه قدم إضافة مهمة في مجال الاستثمار الأجنبي بإلغائه للقيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية والفوائد، كما ميز بين المستثمر المقيم وغير المقيم بالنسبة للتشريع الجزائري.¹

▪ **المرسوم التشريعي رقم 12/93:** المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية وتشجيع الاستثمار في الجزائر²، جاء في سياق سلسلة الإصلاحات الهادفة إلى وضع الأدوات القانونية اللازمة للانتقال إلى اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، يعتبر إطارا منظما للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث وفر شروط الجذب والاستقبال بصورة أفضل من السابق، ويهدف إلى تحفيز وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتعبئة رؤوس الأموال الوطنية، قدمت من خلاله السلطات الجزائرية مزيدا من التنازلات فألغى التمييز بين القطاع العام والخاص وبين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، وأُتيحت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها على أن تستبعد المجالات المخصصة صراحة للدولة أو فروعها أو لأي شخصي معنوي بموجب نص تشريعي (المادة الأولى من المرسوم*)، مع اللجوء إلى المحاكم المختصة في حالات النزاع إلا إذا كانت هناك اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، وخصت الاستثمارات عامة بإعفاءات ضريبية وجمركية وبعض امتيازات الضمان الاجتماعي (المواد 17، 18، 19 من المرسوم)، مع منح امتيازات خاصة تتعلق بالمناطق الواجب ترقيتها قد تصل حتى التنازل على الأرض التابعة للأموال العمومية لصالح المستثمر (المادة 23 من المرسوم)، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والحررة المزمع إنشاؤها الموجهة نحو التصدير وإعفاء كل عملياتها من جميع الاقتطاعات (المادة 26 من المرسوم)، كما تطرق إلى الاستثمار في الجنوب، ومنح العديد من الضمانات للمستثمر الأجنبي في تحويل رؤوس أمواله وحرية تقرير شكل الاستثمار وحق اللجوء إلى التحكيم الدولي، بالإضافة إلى ذلك، تم استحداث هيئة مستقلة في شكل شبك وحيد لتسهيل كل الإجراءات المطلوبة.

1 - **المادة 181:** " يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري"، **المادة 182:** "يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر" **أنظر:** القانون 10/90 الصادر في 1990/04/14، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16.

2- **المرسوم التشريعي رقم 12-93:** المؤرخ في 5/10/1993 **يتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993، ص.3.

* هذه المادة ميزت نوع النشاطات الاقتصادية مؤكدة على النشاطات المنتجة للسلع والخدمات، دون تحديد للقطاعات الاقتصادية كما كان يتم في السابق باعتبارها قطاعات استراتيجية حيوية يمنع على الخواص الاستثمار فيها وهو ما ينطبق على قوانين الدول التي تبنت النظام الاشتراكي، والذي رسخه القانون رقم 88-25 الذي فرق بين ثلاثة مجالات اقتصادية: المجالات الاقتصادية الاستراتيجية، والمجالات الاقتصادية ذات الأولوية، والمجالات العادية، والاستثمار الخاص كان محصور في النوع الأول ومسرح به في النوعين الآخرين، مما يؤكد الانسحاب التدريجي للدولة والسعي إلى تحرير المبادرة الخاصة **أنظر:** القانون رقم 88-25، **الخاص بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية**، المؤرخ في 12 جويلية 1988، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، ص.1026.

رغم القفزة النوعية التي أحدثها مرسوم 12/93 في قانون الاستثمار من حيث التحول الصريح إلى اقتصاد السوق ونوع الضمانات والامتيازات والإعفاءات المقدمة، إلا أنه لم يقدم إلا الخطوات العريضة للتنظيم القانوني والتشريعي في ميدان تشجيع الاستثمار، ولم يسلم من الانتقادات والملاحظات المتعلقة بتدخل الدولة في مجال الاستثمارات المحلية والأجنبية، بسبب ثقل الإجراءات الإدارية وطولها* ومركزية الجهاز المكلف بترقية الاستثمار، وصعوبة الاستفادة من التمويل، وضعف حجم الامتيازات الممنوحة عند مرحلة الإنجاز والاستغلال وانعدامها عند انطلاق المشروع، بالإضافة إلى كونه يضع شروطا دقيقة لتحويل رأس المال، ويستثني من هذه الحرية قطاعات الاقتصاد المخصصة صراحة للدولة أو فروعها، فلم يكن ممكنا قياس آثاره وتقديرها إلا بعد صدور نصوصه التطبيقية وكذلك صدور قوانين أخرى تتعلق بإصلاح القانون التجاري، وقانون المنافسة وقانون الخصخصة والقانون المتعلق بسوق الأوراق المالية الكفيلة بربط عوامل المحيط المؤسسي والاقتصادي بالقانون الذي يحكم الاستثمارات.¹

1-3- قوانين الاستثمار في الألفية الجديدة:

تمكنت إجراءات تحرير الاقتصاد الجزائري وإصلاح أنظمة الاستثمار، خلال الفترة السابقة، من إظهار وتطوير قطاع خاص ظل مضغوطا أو مهمشا لفترة طويلة، لكن النتائج وحتى بداية الألفية الجديدة كانت مختلطة وغير واضحة خاصة مع غياب استراتيجية متماسكة، وافتقار المستثمرين الأجانب إلى الرؤية الواضحة للوثوق في البيئة الاستثمارية الجزائرية، مما أحدث تأخيرات عديدة في بلوغ النتائج المرجوة خاصة مع ما تتمتع به الجزائر من مزايا نسبية هامة وأصول كبرى، هذا ما تطلب ضرورة تفعيل السياسات التي وضعتها الحكومة وتنفيذ استراتيجيات ترويجية لبناء قدرات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستهداف المستثمرين باعتماد أساليب حديثة لرصد مشاريعهم.

▪ الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار:²

جاء هذا الأمر المؤرخ في 20 أوت 2001 لتعزيز الاستثمار في جميع القطاعات، تضمن مساعي جادة في استقطاب وتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر، بإرساء العديد من المبادئ الليبرالية وتوضيح النقاط الغامضة في القانون السابق وجعل مجال الاستثمار وكل ما يتعلق به من آلية عمل ومناخ

* جاء في المادة 4 من المرسوم أن التصريح بالنشاطات المقننة يكون مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات المعمول بها، ونصت المادة 9 منه على أجل يصل إلى 60 يوما لمنح قرار الامتياز أو رفضه مع رفض الاحتجاج على القرار النهائي، وتقتض المادة 12 على أن طلبات تحويل الأموال تنفذ في أجل 60 يوما.

1- محمد يوسف: "مضمون وأهداف الأحكام الجديدة في المرسوم التشريعي 12-93 المتعلق بترقية الاستثمارات"، مجلة إدارة، المجلد 9، العدد 18، الصادرة بتاريخ 1999/12/01، المدرسة الوطنية للإدارة، ص.55. <https://asjp.cerist.dz/en/article/159646>

2- قانون الاستثمار الصادر بالأمر رقم 03-01، المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، متوفر على الرابط: <https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/14777>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

واضح المعالم، من خلال تعميق الإصلاحات الاقتصادية نحو أفضل الممارسات الدولية، وقد ألغى كل الأحكام والقوانين السابقة له ولاسيما المتعلقة بالمرسوم التشريعي 93-12 لترقية الاستثمار ماعدا القوانين المتعلقة بالمحروقات¹، وتتمثل أهم النقاط التي ركز عليها هذا الأمر في حرية الاستثمار*؛ عدم التمييز ما بين القطاع العام والخاص والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛ تعزيز تطوير القطاع الخاص باستحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية وإعادة هيكلة رأس مال المؤسسات العمومية والمساهمة فيه عن طريق الخصخصة الكلية والجزئية؛ عدم المساس بالامتيازات وتحديد الاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة؛ تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار عن طريق المحاكم الوطنية الخاصة مع ضمان اللجوء إلى التحكيم الدولي ومراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع بلدانهم الأصلية؛ ضمان تحويل رأس المال المستثمر والدخل الناتج؛ عدم تعرض الاستثمارات المنجزة للمصادرة الإدارية إلا في الحالات المنصوص عليها؛ ضمان حماية الملكية الخاصة وخضوع إجراءات نزاعها من أجل المنفعة العامة والتأميم إلى قواعد صارمة فلا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به ويترتب عنها تعويض عادل ومنصف؛ إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار والشباك الواحد اللامركزي**؛ كما حاول هذا الأمر توفير النظام القانوني الجبائي والمالي المناسب لترسيخ آليات اقتصاد السوق وخلق مناخ ملائم للاستثمار والمنافسة الحرة، من خلال ما أتاحه من حوافز و ضمانات وتسهيلات مالية وإعفاءات جبائية سواء ما تعلق بالنظام العام أو النظام الاستثنائي الخاص***.

¹ - المادة 35، قانون الاستثمار الصادر بالأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، نفس المرجع.

* بتحليل المادة 2 من الأمر رقم 01-03 يقصد المشرع الجزائري بالاستثمار: الاستحواذ على الأصول الواردة كجزء من إنشاء أنشطة جديدة أو توسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛ المساهمة في رأس مال الشركة على شكل تقديمات نقدية أو عينية؛ استئناف الأنشطة في إطار الخصخصة الجزئية أو الكلية، وتعتبر الفئة الثالثة ضمن هذا الأمر مستحدثة لأنها لم تظهر في قوانين الاستثمار السابقة التي عرفتها الجزائر، وهي ناتجة عن صدور القوانين المختلفة المتعلقة بخصخصة القطاع الاقتصادي ومؤسسات الدولة. بالإضافة إلى ذلك يلاحظ غياب عتبة الرقابة في التشريع الوطني مما يشكل عائقاً أمام تحديد ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

** يتم تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار وتبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها في أجل 30 يوماً ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا، وفي حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدم المستثمر طعناً لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه 15 يوماً للرد، ويمكن الطعن في قرار الوكالة أمام القضاء وهي سابقة مقارنة بالقوانين الماضية.

*** المادة 9 من الأمر تعلق بالحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام التي تمنح للاستثمارات الأجنبية في مرحلة الانجاز والاستغلال بالإضافة إلى: تطبيق نسب منخفضة في الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛ إعفاء السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار من الضريبة على القيمة المضافة؛ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض على كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني، والإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات بعد معاينة الشروع في بدء النشاط؛ أما المادة 10 فتتعلق بالمزايا الخاصة بالنظام الاستثنائي التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة والاستثمارات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني في حماية البيئة.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

وبموجب هذا الأمر وجب على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر أن تُعلن إلى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، والتي تضمن أن تتم الاستثمارات الأجنبية من خلال شراكة مع مستثمرين محليين، مع الحفاظ على حصة الأغلبية في رأس مال المشروع (حد أدنى 51 %)، كمبدأ ينطبق على جميع الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع أو الخدمات تلترم به أيضًا الشركات العامة الجزائرية التي تشارك في شراكات مع مستثمرين أجنب، على أن تشمل الإعلانات المقدمة إلى اللجنة الوطنية لتنمية الاستثمار وصفًا تفصيليًا لمشروع الاستثمار المقترح مع معلومات عن المساهمين (الهوية، الجنسية، والعنوان) ومصدر التمويل، مع تقديم أي تغييرات لاحقة في المعلومات الواردة في الإعلان الأصلي، أو أي تغيير في السجل التجاري، إلى الوكالة، ويشترط أن تقوم شركات المستثمرين الأجنب التي تمتلك أسهمًا في الشركات الجزائرية بتقديم قائمة سنوية بمساهميها كما هو محدد في السجل التجاري الخارجي، بالإضافة إلى ذلك، عندما يرغب مستثمر أجنبي أو شريك محلي في بيع حصته في الشركة للأجنب، عليه تقديم عرضه أولاً إلى الحكومة الجزائرية، التي تمتلك ثلاثة أشهر لممارسة حقوقها في الشراء، مع استشارتها أيضًا عند بيع الأسهم للأجنب في الشركات الجزائرية التي تمتلك أسهمًا في شركات محلية-أجنبية.¹

إن حجم الضمانات القانونية والمزايا الجبائية والجمركية والمالية المتاحة بموجب هذا التشريع ذات أهمية بالغة، تتوقف فعاليتها في استقطاب المستثمرين الأجنب على مدى التسهيلات الإدارية ومرونة العملية الاستثمارية بالإضافة إلى توفر عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وأمنية قادرة فعلا على خلق المناخ الاستثماري الملائم، فبالرغم من سخاء القوانين وتحريرها إلا أن غياب عنصر الثقة لدى المستثمرين أفقد هذ الجهود نتائجها المرجوة.

▪ الأمر 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006:

جاء هذا الأمر امتدادا للأمر رقم 03-01 وتعديلا له فيما يتعلق بتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، وتبسيط الإجراءات الإدارية لدراسة ملفات الاستثمار وتحديد المزايا للمستثمر، وتسريع وتيرة معالجة هذه الملفات وإجراءات الطعن، من خلال إعادة تنظيم صلاحيات الوكالة الوطنية للاستثمار وصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، وسيتم التطرق إلى ذلك بالتفصيل عند دراسة الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر؛ مع تعزيزه لبعض الحوافز والامتيازات الجبائية الواردة في

والموارد الطبيعية وادخار الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة، والاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني ومن الرسم العقاري على الملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي.

¹- UNCTAD: World Investment Report 2016, **Investor Nationality: Policy Challenges**, United Nations Publication, , Geneva, 2016, P.165.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الأمر السابق، خاصة المتعلقة بمرحلة إنجاز المشروع بهدف تخفيض تكاليف البدء في الاستثمار لجذب المستثمرين.¹

▪ القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016:

رغم ما تميز به الأمر رقم 03-01 من مزايا و ضمانات وتقديمه للعديد من التسهيلات والحوافز المالية والجبائية للمستثمر الأجنبي، إلا أنه تم إدخال الكثير من التعديلات على نصه القانوني بموجب قوانين المالية وخاصة قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الذي تضمن مجموعة من التدابير لتقييد حجم وشكل الاستثمار الأجنبي من خلال: إلزامه بنظام التصريح المسبق لدى وكالة الاستثمار والخضوع إلى دراسة مسبقة من المجلس الوطني للاستثمار قبل إنجاز المشروع؛ ولا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة بمساهمة وطنية للمقيمين لا تقل عن 51% (إقرار القاعدة 49/51 التي تم تعديلها فيما بعد لتشمل القطاعات الاستراتيجية فقط)؛ تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة* على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب؛ فرض قيود متعلقة بالصرف وحركة رؤوس الأموال وإلزامية التمويل المحلي للاستثمارات الأجنبية واشتراط تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة خلال كل مدة قيام المشروع؛ عدم السماح للأجانب بممارسة عمليات استرداد بغرض بيع الواردات على حالها إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة 30% على الأقل من رأس مال الشركة²، وقد أعرب هذا التعديل عن نية المشرع الجزائري في التخلي عن مبدأ حرية الاستثمار ليمارس سياسة أكثر تدخلا وحذرا بحرية مشروطة ومقيدة مع المستثمر الأجنبي في حين أبقى على الحرية الواسعة في جميع القطاعات للمستثمر الوطني.

واستمرت قوانين المالية اللاحقة في تقديم العديد من التعديلات التقييدية على قانون الاستثمار، حتى قانون 2013 الذي عرف اتجاها مرة أخرى لتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال مجموعة من التدابير، أهمها إعفاء المتعاملين الأجانب الشركاء مع الشركات الوطنية من إلزامية إعادة الاستثمار عندما تدمج المزايا الممنوحة في سعر السلع والخدمات التامة المنتجة، ويتعن على الشركات المعنية

¹ - الأمر رقم 06-08 ممضي في 15 جويلية 2006 يعدل ويتم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47 مؤرخة في 19 جويلية 2006، ص. 17.

* يتمثل في تمتع الدولة الجزائرية والمؤسسات العمومية بحق الأولوية في كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة مساهمين أجانب المتعلقة باستثماراتهم في الجزائر، تم تكريسه لأول مرة بموجب قانون المالية التكميلي 2009، بفعل المستجدات التي برزت آنذاك جراء بيع شركة أوراسكوم للإنشاء لأصولها إلى الشركة الفرنسية "لافارج" للإسمنت دون استشارة السلطات الجزائرية، حيث كان لابد من وضع إطار قانوني فعال يمكن من خلاله الحد من مثل هذه التصرفات لبعض المستثمرين الأجانب. **للاطلاع أكثر أنظر** فاتح خلاف: "إلغاء حق الشفعة في مجال الاستثمارات الأجنبية بالجزائر: ضرورة أم خيار؟"، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 9، العدد 02، 2021، ص. 242، 243. <https://asjp.cerist.dz/en/article/167308>

² - المادة 58، 63 من الأمر رقم 09-01 مؤرخ في 22 جويلية 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر عدد 44 صادر في 26 جويلية 2009، ص. 13.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

قصد الاستفادة من تحويل الأرباح، أن ترفق طلبها بكشف مبرر يحدد مبالغ وفترات تحقيق الأرباح المعنية¹؛ ومع تراجع أسعار البترول سنة 2014 وحالة العجز الذي واجهته المالية الجزائرية، استمرت الإعفاءات ضمن قانون المالية 2014 بهدف تشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية، كإعفاء من إلزامية انجاز الاستثمار في ظرف 5 سنوات، واقتصار حتمية مراجعة مجلس الاستثمار الوطني للمشاريع الاستثمارية الأجنبية على الاستثمارات المستفيدة من مزايا ضريبية أو تجاوزت قيمتها 1.5 مليار دج.² وجاء القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بالاستثمار والذي ألغى الأمر 01-03، استجابة للوضع الاقتصادية الناتجة عن تراجع مداخيل المحروقات ضمن سياسة عامة للحكومة هادفة إلى تعزيز وعصرنة القوانين، خاصة في مجال ترقية الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال في إطار جيل جديد من الإصلاحات الاقتصادية تسعى لتغيير نمط النمو باعتماد سياسة التنويع الاقتصادي؛ وكما جاء في نص المادة الأولى من هذا القانون "يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات"، فالهدف الأساسي هو ضبط إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكييفه مع وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال قبول انتقائي لرؤوس الأموال الأجنبية القادرة على استحداث شركات منتجة ذات أثر إيجابي ويقضي على السلبيات من خلال إعادة ترتيب وتوضيح الأحكام والقضاء على التناقضات؛ ترشيد منظومة التحفيز على الاستثمار حسب طبيعة النشاطات وأهمية قطاعاتها في سياسة النمو، وتبسيط وتسريع وتيرة إجراءات الحصول عليها؛ إعادة تنظيم وتكييف المنظومة المؤسسية المكلفة بترقية الاستثمار كقطب متخصص لمرافقة المستثمرين لتحسين مناخ الأعمال والمؤسسات والقضاء على البيروقراطية وتحسين نوعية الخدمات ولا مركزية الإجراءات.³

وتضمن هذا القانون جملة من التدابير الجديدة كالغاء إلزامية تقديم ميزان فائض العملة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وإلزامية الإعلام حول حركة القيم المنقولة من قبل الشركات الأجنبية أو المتضمنة أسهما أجنبية؛ بالإضافة إلى تكييف بعض التدابير مثل ضمان تحويل العائدات ومنتجات التصفية والتنازل بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، وتكريس مبدأ المعاملة العادلة بين المستثمرين الوطني والأجنبي، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية (المادة 21)؛ كما بسط من إجراءات الاستفادة من المزايا بإلغاء نظام التصريح بالاستثمار وإلزاميته في حالة طلب المزايا وعوضه بإجراء التسجيل (المادة 4)؛ وبعدما كان

¹ - قانون رقم 12-12 مؤرخ في 26 ديسمبر 2012 يتضمن قانون المالية لسنة 2013، ج ر عدد 72 صادر في 30 ديسمبر 2013، ص.15.

² - قانون رقم 13-08 مؤرخ في 30 ديسمبر 2013 يتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج ر عدد 68، صادر في 31 ديسمبر 2013، ص.19.

³ - المجلس الشعبي الوطني: تقديم مشروع القانون المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للمناقشات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة الخامسة، الفترة التشريعية السابعة، رقم 233، الدورة العادية الثامنة، الجلسة المنعقدة في 13 جوان 2016، ص.4.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

نظام المزايا الممنوحة للمستثمر يعتمد على النظامين العام والاستثنائي في القوانين السابقة، أعاد هذا القانون التقسيم إلى ثلاثة أنواع: مزايا مشتركة (تشمل كل أنواع الاستثمارات بما في ذلك مناطق الجنوب والمناطق التي تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من الدولة)، ومزايا إضافية تتعلق بالنشاطات ذات الامتياز المنشئة لمناصب عمل كالسياحة والصناعة والفلاحة، ومزايا استثنائية تتعلق بالاستثمارات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني؛ وألغى التمييز بين السلع المستوردة والمنتجة محليا وجعل الاستثمارات خلال مرحلة الإنجاز تستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع (المادة 12).

كما جاءت المادة 37 من هذا القانون¹ بإلغاء أحكام الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، باستثناء أحكام المواد 6 و18 و22 منه، كما تلغى أحكام المادة 55 من القانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014 (المتعلقة بالقاعدة الاستثمارية 49-51%)، في الوقت الذي تم الإبقاء عليها بموجب المادة رقم 66² من قانون المالية لسنة 2016 بالرغم من أن المادتين تتعلقان بنفس القاعدة، وتعد من أهم المفارقات التي واجهها التشريع الجزائري، والتي تم تعديلها بموجب نص المادة 109³ من قانون المالية لسنة 2020 وخصص تطبيق هذه القاعدة على الأنشطة التي تكتسي طابعا استراتيجيا* فقط بالنسبة للاقتصاد الوطني أما ماعدا ذلك من النشاطات فيمكن أن يتم حتى دون شراكة وطنية، وتبقى مجمل هذه التعديلات قد أدخلت بهدف تحرير الاستثمار وإلغاء كل القيود التي من شأنها أن تحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر.

▪ القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار:

يعتبر آخر قانون متعلق بالاستثمار عرفته المنظومة التشريعية في الجزائر إلى يومنا هذا، تميز عما سبقه من قوانين بمحتوى إضافي مع إبقائه على أحكام سابقة وإلغائه لأخرى، كما قدم شرحا لبعض

¹ - المادة 37، قانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 3 أوت 2016، ص.24.

² - المادة 66: "ترتبط ممارسة الأجانب لأنشطة إنتاج السلع والخدمات والاستيراد بتأسيس شركة تحوز المساهمة الوطنية المقيمة على نسبة 51% على الأقل من رأسمالها"، القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج ر العدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015، ص.25.

³ - القانون رقم 19-14 الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج ر عدد 81، صادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019، ص.39.

* المادة 50: "تكتسي الطابع الاستراتيجي، القطاعات الآتية: استغلال القطاع الوطني للمناجم، وأي ثروة جوفية سطحية متعلقة بنشاط الاستخراج على السطح أو تحت الأرض باستثناء محاجر المواد غير المعدنية؛ المنبع لقطاع الطاقة أو أي نشاط آخر يخضع لقانون المحروقات وكذلك استغلال شبكة نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بواسطة الأسلاك؛ الصناعات العسكرية؛ خطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات؛ الصناعات الصيدلانية باستثناء الاستثمارات المرتبطة بتصنيع المنتجات الأساسية المبتكرة ذات القيمة المضافة العالية والتي تتطلب تكنولوجيا معقدة ومحمية".
المصدر: قانون 20-07 مؤرخ في 4 يونيو 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ص.14.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالاستثمار لم تكن واضحة في القوانين السابقة؛ ويهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المنظمة للاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب، المقيمين أو غير المقيمين¹؛ وقد رسخ هذا القانون مجموعة من البادئ القديمة القائمة وحافظ عليها وأهمها مبدأ المساواة حيث أقر معاملة الدولة الجزائرية للمستثمرين على قدم المساواة دون تمييز وتم حذف مصطلح التفرقة بين الوطني والأجنبي واعتبرها في حد ذاتها تمييز، وأصبح يعتمد مبدأ المساواة بين مشاريع المتعاملين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين؛ كما أقر مبدأ حرية الاستثمار لكل شخص طبيعي أو معنوي، مقيم أو غير مقيم، يرغب في الاستثمار، فهو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما، والشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات، فرغم إقرار حرية الاستثمار كمبدأ في القوانين السابقة إلا أنها ركزت على أنواع الاستثمارات المعنية دون تحديد الشخص المعني، هذا ما تميز به هذا القانون بتحديدته للمستفيدين من هذه الحرية، وأن تدخل الدولة يتعلق بنشاطات مقننة تحتاج إلى ترخيص بغض النظر عن حالة المستثمر مقيم أو غير مقيم كحماية البيئة مثلا؛ ومن أهم الجوانب التي حملها مشروع قانون الاستثمار الجديد هي الضمانات التي قدمها للمستثمرين لتوفير استقرار ظروف استثماراتهم، منها ضمانات قديمة موجودة بموجب القوانين السابقة ومنها المستحدثة، أهمها حرية تحويل رأس المال وعائدات الاستثمار التي تعززت أكثر بموجب هذا القانون من خلال تقديم كافة التسهيلات لهذه التحويلات في إطار استثمارات مباشرة، كما عزز ضمان حماية الملكية لغير المقيمين من خلال حق الدولة في تسخير ملكية معينة في حالة الضرورة القصوى مقابل تعويض عادل ومناسب، ومن أهم الضمانات المستحدثة ضمان الملكية الفكرية التي لم ترد في القوانين السابقة لتضمن حق المشاريع الأجنبية المتعلقة بعقود نقل التكنولوجيا غير المسجلة كسر لتحقيق الميزة التنافسية يضمن هذا المشروع حق الحماية القانونية لهذه المعارف الفنية التي يمكن أن تنقل كخبرة لتأهيل اليد العاملة، بالإضافة إلى ذلك يقر القانون بضمان الأمن القانوني للمستثمر وشرط الثبات القانوني في حالة إجراء أي تعديلات تتعلق بالنظم الجبائية يترتب عنها أعباء إضافية؛ كما تضمن قانون 18-22 العديد من الحوافز المالية الجديدة بهدف استقطاب الاستثمارات إلى قطاعات ومناطق محددة بهدف دفع الاستثمارات نحو خلق مصادر دخل جديدة وتنويع الاقتصاد الوطني، أهم ما ميزها اعتماده

¹ - المادة الأولى، قانون رقم 18-22 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022، ص.5.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

على ثلاثة أنظمة تحفيزية لجذب المستثمر وهي **نظام القطاعات***، **نظام المناطق** (يخص الهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير، والمواقع التي تتطلب تميمتها مرافقة خاصة من الدولة، مواقع تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للثمين)، و**نظام الاستثمارات ذات الطابع المهيكل****؛ وبينت (المادة 27) استفادة الاستثمارات المدرجة تحت نظام القطاعات من جملة من المزايا والحوافز في مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال بالإضافة إلى المزايا المنصوص عليها في القانون العام*** وتطبق هذه المزايا على النظامين الآخرين مع اختلاف فترات الاستفادة منها حسب كل نظام.

ومن أهم التسهيلات المستحدثة هي تعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسفات البيروقراطية، من خلال استحداث آليات جديدة للاستثمار مستقلة رفيعة المستوى، أهمها لجنة الطعون التي تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، توضع لدى رئاسة الجمهورية، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين بكل شفافية، مع تجريد المجلس الوطني للاستثمار من كل الصلاحيات التي كان يحوز عليها باستثناء مهمة اقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار لتوجيه المستثمر، والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها (المادة 17)، وحول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مما أعطى طابعا دوليا لنشاطها، لتفعيل دورها لترقية وترويج الاستثمار في الجزائر وفي الخارج، وإشرافها على تسيير المنصة الرقمية للمستثمر التي تعد من

* حيث أكد في المادة 26 منه على مجموعة من النشاطات المدرجة ضمن نظام القطاعات والتي لم يذكرها القانون السابق رقم 09-16، وشملت النشاطات المتعلقة بالمحاجر والمناجم، الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات، وقطاع الصناعة وكل ما يتعلق به من صناعة صيدلانية وبيetroكيمياوية وغذائية، السياحة والخدمات، الطاقات الجديدة والمتجددة، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال. المرجع السابق، ص.8.

** **الاستثمارات ذات الطابع المهيكل** هي الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من

جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، اقتصادية واجتماعية، وإقليمية، وتساهم خصوصا فيما

يأتي: إحلال الواردات، تنويع الصادرات، الاندماج ضمن سلسلة القيم العالمية والجهوية، اقتناء التكنولوجيا وحسن الأداء، وتوئل لنظام

الاستثمارات المهيكل، الاستثمارات التي تستوفي المعايير الآتية: مستوى مناصب العمل المباشرة يساوي أو يفوق خمسمائة (500) منصب

عمل، مبلغ الاستثمار يساوي أو يفوق عشرة (10) ملايين دينار جزائري. وتُحدد معايير تأهيل الاستثمارات القابلة للاستفادة من "نظام

الاستثمارات المهيكل"، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 302-22 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 2022 .

*** تستفيد الاستثمارات ضمن نظام القطاعات، زيادة على التحفيزات الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام من مزايا **بعنوان**

مرحلة الإنجاز: الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من الرسم على القيمة

المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض

والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني، الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص

العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال، الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة

حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية

التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء **بعنوان مرحلة الاستغلال** ضمن مدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات،

ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. **أنظر**: القانون رقم 22-

18 مؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، مرجع سابق، ص.9.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

أهم المستجدات لعصرنة البيئة الاستثمارية في الجزائر للقضاء على مشاكل البيروقراطية والفساد وتدعم الشفافية بتوفير كافة المعلومات للمستثمر ومرافقته خاصة في مجال القوانين نظرا للحجم الهائل من النصوص التشريعية المتعلقة بالاستثمار.

إن دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التطبيق بالنظر إلى ما حمله من مرونة في تشجيع الاستثمار الأجنبي والخاص لتطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية القادرة على خلق قيمة مضافة عالية، ولضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة تثن الموارد الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، مع إعطاء الأهمية للتطور التكنولوجي والابتكار واقتصاد المعرفة، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة، وتفعيل استحداث وخلق مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية، بما من شأنه أن يدعم ويحسن تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير، هو التحدي الذي ترفعه الجزائر للخروج باقتصادها إلى مرحلة إقلاع اقتصادي ونمو مستدام ومتنوع المصادر بعيدا عن تقلبات أسعار برميل النفط، لكن التقييم الحقيقي لهذا القانون لا يمكن أن يتحقق إلا بتحسس نتائجه الحقيقية على أرض الواقع بعد مرور مدة زمنية من تنفيذه.

إن ما قدمه القانون الجزائري منذ بدايته إلى آخر مخرجاته، يضاها في أهميته النظرية ودرجة انفتاحه ما تقدمه أكثر الدول الليبرالية من انفتاح على رأس المال الأجنبي، إلا أن التركيز على الحوافز الجبائية والمالية وما يوفره القانون من ضمانات ليس كافيا لاجتذاب رؤوس الأموال، ففعالية الترتيبات القانونية وكفاءتها متوقفة على النصوص التطبيقية المرافقة لها الكفيلة بإيضاحها وتفصيلها للمستثمر حتى تسهل عليه فهم الإطار القانوني الذي يحدد له حقوقه وواجباته هذا من جهة، ومن جهة أخرى الظروف والبيئة المحيطة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لها الأثر البالغ في توفير المرونة اللازمة لتنفيذ هذه القوانين أو لإعاققتها.

2- الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تلعب جودة الجهاز المؤسسي الذي يسير المناخ الاستثماري دورا مهما في ديناميكيات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف، فكلما توفر إطار مؤسسي يعمل بكفاءة يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستويات وكفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر، فتحقيق رؤية وأهداف الاستثمار في بلد أو اقتصاد يتطلب إنشاء هيكل مؤسسية مثالية قادرة على الترويج للاستثمار وجذبه والاحتفاظ به وتوسيعه وكفاءة توجيهه، وبالاطلاع على التشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار التي عرفها الاقتصاد الجزائري نجد اهتمامها بتصميم التجمعات المؤسسية المرتبطة به قد تزايد وتطور من قانون إلى آخر، بهدف إدخال تعديلات وإصلاحات على هيكلها وتنظيمها لمعالجة النقائص في الوظائف غير المتوافقة مع طموحات القوانين في جذب الاستثمارات، وعقبات الفساد والبيروقراطية أو الفجوات في تقديم الخدمات، وضعف التنسيق،

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

وكل هذا يمكن أن يؤدي إلى ضعف أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك نجد أن الاطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر قد عرف أثناء تطوره مجموعة من الهيئات الإدارية تتمثل في:

2-1- وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها:

بموجب المادة 7 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار تم إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) والتي توضع تحت وصاية رئيس الحكومة بهدف مساعدة المستثمرين في الإجراءات اللازمة لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية وضمان ترقية ودعم الاستثمار والرفع من حجمه، ولها صلاحيات تقديم المعلومات والاعون للمستثمرين، ترافق انشاؤها بإنشاء الشباك الموحد الذي يضم مختلف الإدارات والمكاتب التي لها علاقة بالاستثمار من أجل تبسيط وتسهيل إجراءات الاستثمار في شكل تصريح بالاستثمار.

رغم أهمية خطوة الإصلاحات التي قدمها المرسوم التشريعي رقم 93-12، إلا أنه وحسب تقرير (APSI) حول وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في سنة 1997 المتعلق بتقييم الفترة 1993-1997، تبين الضعف الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا للعديد من الأسباب أهمها الإدارية منها البيروقراطية وعدم كفاءة الإداريين وإهمال مصالح المستثمرين وإبطاء إجراءاتهم الاستثمارية ومعاملاتهم الإدارية وتعدد مراكز إصدار القرار والهيئات المتدخلة في تسيير العملية الاستثمارية بالإضافة إلى تمركز الجهاز المكلف بترقية الاستثمار.

2-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

سعى المشرع الجزائري إلى تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتحسين فعاليتها، وذلك بتوفير إطار مؤسسي ملائم لإنجاح هذه الإصلاحات وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ف جاء الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2003 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي أقر اعتماد جهاز استقبال مرن يتمثل في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية الوزير المكلف بالاستثمار (المادة 21)، لها نفس الاختصاصات التي كانت مخولة للوكالة السابقة (APSI)، وكما جاء في الفقرة الثانية من المادة الرابعة تخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة، وتختص الوكالة بتسليم مقرر متعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز في أجل قدره 72 ساعة، وعشرة 10 أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال، مقابل تكاليف دراسة الملفات، وتحصيل إتاة يدفعها المستثمرون (المادة 7)، فتمثلت صلاحياتها في دراسة ملفات التصريح بالاستثمار ومنح المزايا في إطار الشباك الوحيد* الذي تم استحداثه لتبسيط هذه الإجراءات.

* الجدير بالذكر أن الأمر رقم 01-03 قد نص على إنشاء شباك وحيد لامركزي تتواجد فروعها في خارج البلاد، وفي هذا الصدد تنص المادة 23 على أن ينشأ الشباك الوحيد ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، وأوكلت إليه مهمة توفير

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

زوّد المشرع الجزائري الوكالة بعدة صلاحيات تم تحديدها بموجب المادة 26 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، واعتبرها هيئة متخصصة تقنيا في متابعة تطبيق أحكام هذا القانون، وذلك عن طريق تعديل آلية الشباك الوحيد بتنظيم لامركزي يضم أربعة مراكز متخصصة تم إنشاؤها بموجب المادة 27، كتنفرع عن الشباك الوحيد، تضم مختلف المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وتتمثل هذه المراكز في مركز تسيير المزايا (مكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة)؛ مركز استيفاء الإجراءات (مكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع)؛ مركز الدعم لإنشاء المؤسسات (مكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات)؛ ومركز الترقية الإقليمية (مكلف بضمان وترقية الفرص والإمكانيات المحلية)، ويُمثل كل مركز متخصص في شباك وحيد لامركزي يتمتع بنفس الصلاحيات والقدرة على اتخاذ قرارات ذات حجية في الإدارات التابع لها.

واستنادا إلى المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017¹ يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيورها يكون مقرها في مدينة الجزائر، وتكلف بما يأتي:

- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين؛
- مساعدة ومراقبة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز؛
- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها؛
- تسهيل، بالتعاون مع الإدارات المعنية، الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع، مما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه؛
- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج؛
- تسيير المزايا طبقا لأحكام المواد 26، 35، 36 من القانون رقم 09-16.

وإن تقسيم مصالح الوكالة إلى مراكز لا يعني في الحقيقة التخلي على نظام الشباك الوحيد وإنما هو عبارة عن إعادة تنظيم لعمل الوكالة على مستوى لامركزي، يهدف إلى جعل هذه الهيئة جهاز تنفيذي

الخدمات الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمارات التي كانت موضوع تصريح لدى الوكالة، وتقتض المادة 24 على أنه ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة، يتولى تبسيط وتخفيف إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع. محمد يوسف: "مضمون أحكام الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية"، مرجع سابق، ص. 48.

¹ - المادة 2، 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 16، 8 مارس 2017، ص. 3.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

يتمتع بأقصى قدر من اللامركزية بهدف مواصلة نهج الإصلاحات، ولتقادي النقائص التي قد يفرزها الشباك الوحيد خاصة ما يتعلق بأجال دراسة الملفات ودرجة الكفاءة التي قد إطارات هذه الهيئة والتي يضمن تنظيم المراكز المتخصصة والشباك الوحيد للامركزي تغطيتها بكفاءة أكبر.¹

3-2- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI):

طبقاً لأحكام المادة 18 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 تم استبدال تسمية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مع الإبقاء على طابعها القانوني باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير الأول مقرها مدينة الجزائر²، وتتكون الوكالة من مجلس إدارة أعضاؤه ممثلين لوزراء عدة قطاعات بالإضافة إلى ممثل عن بنك الجزائر مع إمكانية استعانتهم بأي شخص ذو خبرة لتفعيل دورها. وتعتبر الوكالة نقطة الاتصال الوحيدة للمستثمر، عبر شبابيكها الوحيدة التابعة لها، والمسؤولة عن مرافقة المستثمرين في تنفيذ كافة الإجراءات اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، بالاستقبال والتسجيل وتسيير ومتابعة ملفات الاستثمار عبر مختلف الإدارات والهيئات، وهي أهم هياكل الوكالة، وتنص المادة 18 من المرسوم التنفيذي 22/298 على أنه تنشأ لدى الوكالة شبابيك وحيدة هي:

☞ الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية: يتمتع باختصاص وطني، وهو الشباك الأهم من ناحية خلق مناصب الشغل وخلق العملة الصعبة وحجم إيراداته من الضرائب والرسوم المفروضة على المستثمرين، تم تدشينه في 20 أكتوبر 2022.

☞ الشبابيك الوحيدة للامركزية: تتمتع باختصاص محلي تتعلق بباقي الاستثمارات التي لا تدخل ضمن اختصاص الشباك الأول، يتم وضعها من طرف الوكالة حسب الحاجة إليها وفقاً لما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 22/298.

يسير هذه الشبابيك أعوان الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بالإضافة إلى أعوان من مصالح وإدارات مختلفة كإدارة الضرائب، والجمارك، والمركز الوطني للسجل التجاري، ومصالح التعمير، ومصالح البيئة، والهيئات المكلفة بالعمل والتشغيل، وصناديق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء، وممثل عن كل هيئة ذات علاقة بالاستثمار عند الحاجة (المادة 20 من المرسوم السابق)، تعمل هذه المصالح بشكل متناسق بتسليم التراخيص وتسهيل كل الإجراءات المرتبطة بالاستثمار كل في مجال اختصاصه مع ضمان توجيه المستثمر إلى الجهات المعنية لمعالجة أي إجراء يتطلبه تنفيذ المشروع،

¹- عميروش فتحي: "الإطار القانوني للاستثمار في ظل الأمر 16-09"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد

2020، 02، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، ص.570.

²- المواد 2، 3 من المرسوم التنفيذي رقم 22/298 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 60، 18 سبتمبر 2022، ص.6.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

ولتسهيل ذلك تم استحداث المنصة الرقمية للمستثمر كأداة إلكترونية لتوجيه الاستثمارات ومرافقتها منذ التسجيل وخلال مرحلة استغلالها، لاستكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر الأنترنت، وتسمح بتكثيف الإجراءات الواجب إتباعها وتحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية عن بعد، لتقليل تكاليف وإجراءات الاستثمار دون تحمل عناء التنقل وحمل الملفات والانتظار وتحسين الخدمة المقدمة من حيث المواعيد والجودة وضمان سيرورة العملية الاستثمارية بكل شفافية بعيدا عن عراقيل البيروقراطية والفساد الإداري.¹

2-4- المجلس الوطني للاستثمار (CNI) :

لقد شكلت المادة 18 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم والملغى، الأساس القانوني الذي تم بموجبه إنشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة، يكلف المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية تطوير الاستثمارات وبسياسة دعمها، بهدف تحقيق انسجام في قرارات السلطات العمومية²، والمجلس ليس هيكلا إداريا ذو كيان قانوني، وإنما هو عبارة عن مجلس أو اجتماع وزاري كإجراء لتسيير عملية الاستثمار وأداة تنظيمية لاتخاذ قرارات غير منصوص عليها في القانون وكذلك لتعزيز النظام المؤسسي للاستثمار في مواجهة حالات القصور التي قد تنشأ في ظل وجود الوكالة كهيئة إدارية واحدة.

ويعتبر إنشاء المجلس الوطني للاستثمار من نتائج الإصلاحات العميقة كوسيلة لتوحيد مركز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار³، وألحقت عليه العديد من التعديلات والإصلاحات، حيث قرر المشرع بموجب الأمر 06-08 إنشاء المجلس لدى الوزير المكلف بالصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل مهامه أساسا في القيام بالمهام الاستراتيجية لترقية الاستثمار، إلا أنه تدخل في بعض المهام الإدارية التي تعتبر من صلاحيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار⁴، وأسندت إليه عدة مهام أهمها:⁵

- تفسير المسائل القانونية التي تحال إليه من الجهات المختصة بالاستثمار؛

¹ - مراسيم تنظيمية، المواد 27، 28 المرسوم التنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 8 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، 18 سبتمبر 2022، ص.11.

² - أحمد سمير أبو الفتوح: دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015، ص.46.

³ - عجة الجبالي: الكامل في القانون الجزائري للاستثمار: الأنشطة العادية وقطاع المحروقات، دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص.682.

⁴ - بن هلال نذير: "غياب سياسة الحكم الراشد في توزيع الاختصاص بين المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية بتطوير الاستثمار"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد الثالث، المجلد 02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، ص.339. <https://asjp.cerist.dz/en/article/70382>

⁵ - المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 06-355 مؤرخ 9 أكتوبر 2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادر 11 أكتوبر 2006، ص.12، 13.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

- تحديد مقاييس اختيار المشاريع ذات الأهمية للاقتصاد الوطني؛
- دراسة الاقتراحات المؤسسة لمزايا جديدة للموافقة عليها وتعديل المزايا الموجودة؛
- تقديم اقتراحات استراتيجية دعم وتطوير الاستثمار وأدواته والتدابير الضرورية لتنفيذها؛
- إجراءات دعم وتشجيع الاستثمار؛
- دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار المسند إليه والموافقة عليه؛
- تقييم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.

ويعتبر المجلس الوطني للاستثمار جهاز استراتيجي بمثابة مجلس حكومة مصغر، يحضى بتشكيلة موسعة تضم عدة وزارات من قطاعات مختلفة*، كهيئة اقتراح وتصوّر استراتيجي نظرا لأهمية دوره في تنظيم العملية الاستثمارية ومهامه الاستراتيجية للمساهمة في تناسق القرارات الاستثمارية التي تتخذها الدولة الجزائرية لترقية استثمارية شاملة؛ إلا أن المشرع وبموجب القانون 22-18 أعاد النظر في اختصاص المجلس وألغى كل النصوص السابقة، بإصدار تنظيم جديد متعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيهر من خلال المرسوم التنفيذي 22-297، المرسوم التنفيذي 22-297، بهدف أن يكون المجلس أكثر فاعلية في تشجيع الاستثمار بشكل متناسق بين مختلف القطاعات، وحصرت المادة 17 من القانون رقم 22-18 مهام المجلس في اقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار والسهر على تناسقها الشامل وتقديم تنفيذها، وتم تأكيد ذلك بموجب المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 22-297، هذا ما يوضح إعادة النظر في مهام المجلس الوطني للاستثمار وإعادة توجيهه إلى المهام الاستراتيجية باقتراح استراتيجية مثلى للاستثمار والسهر على تناسقها الشامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتقييم تنفيذها مع تقديم تقرير تقييمي سنوي إلى رئيس الجمهورية حول اتجاهات الاستثمار وسبل تنميته كمهام جديدة مستحدثة، وبذلك قضى المشرع الجزائري على التداخل السابق في وظائف المجلس مع بعض المهام الإدارية التي هي في الواقع من اختصاص الوكالة الوطنية للاستثمار.¹

من المؤكد أن أهم التطورات الرئيسية التي ميزت قانون الاستثمار في الجزائر في السنوات الأخيرة هو الإصلاح المتعمق للتشريعات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية والوطنية المباشرة خارج المحروقات، لخلق بيئة أعمال تضمن تحقيق متطلبات جديدة للمستثمرين كشفافية شروط الاستثمار، ونظام ضريبي

* تنص المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيهر، على أنه: يتشكل المجلس من الأعضاء الآتي ذكرهم: الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة. المصدر: ج.ر.ج.ج، عدد 64، صادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص.13. وتم ادخال وزارات جديدة على هذه التشكيلة بموجب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 22-297 وهي: الوزير المكلف بالفلاحة، الوزير المكلف بالعمل والتشغيل.

¹ - بوشارب إيمان: "الإطار المؤسسي للاستثمار على ضوء القانون رقم 18/22 الجديد"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 01، 2023، جامعة خنشلة، ص.1222. <https://asjp.cerist.dz/en/article/21722>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

معقول، وتبسيط الإجراءات بإلغاء التصريحات المسبقة لدى الوكالة واستبدالها بالتسجيل الذي يتيح لجميع المستثمرين المحتملين الاستفادة من المزايا، واعتماد العديد من المعايير الدولية دون تحفظ فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية كالمعاملة العادلة والمنصفة بين جميع المستثمرين الأجانب والوطنيين وتطوير الجهاز الاستثماري المؤسسي...، كلها إصلاحات بينت رغبة المشرع الجزائري الطموحة في تشجيع الاستثمار الأجنبي؛ إلا أن كثرة القوانين المعدلة والمُلغية أصبحت سمة على عدم استقرار المناخ الاستثماري مما قد يؤثر سلبا على فعاليتها وحسن تطبيقها على أرض الواقع، هذا لا يعني عدم مراجعة النصوص التحفيزية والمزايا والإعفاءات في كل مرة تنتعش فيها حالة الخزينة العمومية لاستقطاب أكبر للعمليات الاستثمارية وتوسيع القائم منها، لكن يبقى وضوح واستقرار النصوص القانونية التي تحكم قانون الاستثمار وعدم المبالغة في مفاجئة القانون لممارسات وتوقعات المستثمرين وفعالية الجهاز المؤسسي الاستثماري أمر بالغ الأهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر-الاتجاهات القطاعية والجغرافية-

اتجهت الجزائر في سياستها إلى تبني نظام اقتصاد السوق من خلال جملة من الإصلاحات الهيكلية في تشريعاتها الاقتصادية، ومن أهمها تلك التي مست الجانب القانوني لتنظيم الاستثمار بهدف خلق بيئة أكثر جاذبية تضمن زيادة تدفقاته الأجنبية الواردة، كأحد أهم أهداف استراتيجيات التنمية للنهوض بقطاعات منتجة خارج قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل لتحقيق نمو مستدام، وللوقوف على مدى تجسيد هذه الأهداف لابد من تحليل واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر واتجاهاته القطاعية وأهم الدول المستثمرة في الجزائر.

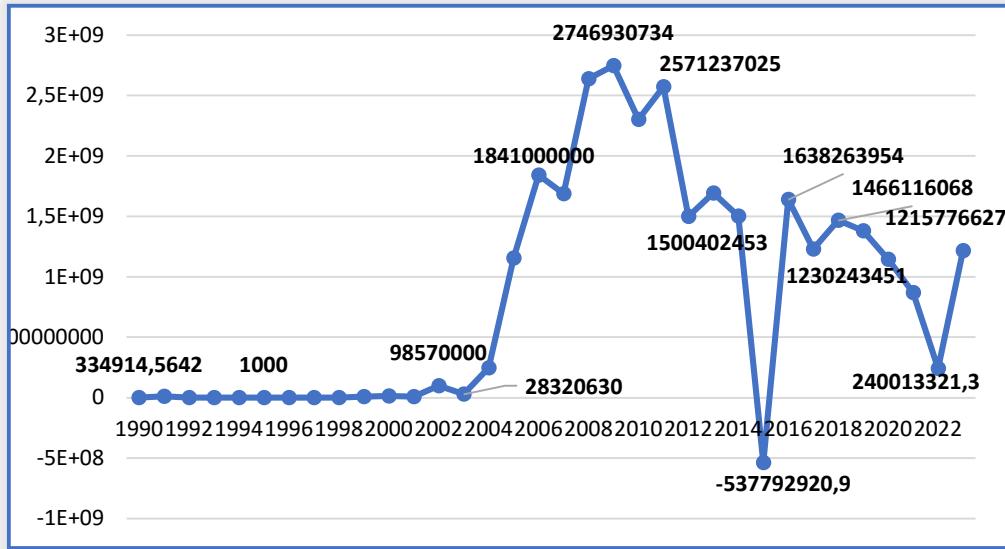
1- تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم مناخ الاستثمار في البلد ومدى ملاءمته وجاذبيته، فالجزائر تتمتع بالعديد من العوامل الاقتصادية الجاذبة كاتساع السوق ووفرة اليد العاملة والموارد الطبيعية...، دعمتها ببرامج تنمية ضخمة لتوفير بنية تحتية ملائمة وإصلاحات في القوانين من شأنها جعل المناخ الاستثماري أكثر ملاءمة ومرونة لتوطين الاستثمار الأجنبي وتوسيع تدفقاته، وإن تتبع حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الوطني كما هو موضح في الشكل الموالي:

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الشكل رقم (3-3): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2023



Source : <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=dz>

إن تحليل قيم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2023، اعتماداً على البيانات السنوية المتاحة على قاعدة بيانات البنك الدولي، وهي سلسلة زمنية طويلة نسبياً تعكس مراحل مختلفة وبخصوصيات متباينة لمراحل مرّ بها الاقتصاد الجزائري، على المستوى السياسي والأمني والتنموي، كان لها بالغ الأثر على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب في الاقتصاد الجزائري وتبعاً لذلك يمكن تقسيمها على النحو التالي:

1-1- الفترة 1990-1999: تميزت بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المنخفضة جداً وأحياناً منعدمة تماماً، بالرغم من أنها مرحلة التزم فيها الجزائر بتنفيذ جملة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية بإشراف من المؤسسات الدولية، وبتبني مبادئ اقتصاد السوق وعلى رأسها قانون الاستثمار لسنة 1993 الذي قدمت من خلاله جملة من المزايا المالية للمستثمرين سواء الوطنيين منهم أو الأجانب، إلا أن النتائج المحققة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي أثبتت أن القانون الجديد لا يكفي لجذب الاستثمار الأجنبي فلم تكن موافقة للأهداف المرجوة، حيث سجلت التدفقات الوافدة منه غياباً تاماً خلال السنوات 1993، 1994، 1995 مع مستويات منخفضة جداً تراوحت ما بين 0.0003 مليار دولار أمريكي سنة 1990 و 0.2 مليار دينار سنة 1999، تضمنها بعض الانتعاش نسبياً سنة 1998 بـ 0.6 مليار دولار أمريكي، على الرغم من استمرار الأزمة الأمنية، بفعل تنفيذ هذه الإصلاحات التي حسنت بعض جوانب مناخ الأعمال، وأدت إلى نمو تدريجي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن التقييم الإجمالي لهذه الفترة أن عدم الاستقرار السياسي والأمني الحاد في الجزائر منذ بداية التسعينيات، كانت له آثاراً وخيمة

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

أفسدت صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي وانعكس سلبا على البيئة الاستثمارية وأدى إلى عزوف المستثمرون الأجانب بسبب ارتفاع درجة المخاطرة؛ بالإضافة إلى ذلك فقد تميزت الفترة بغياب سياسات اقتصادية واضحة لاستقطاب الاستثمار، فبالرغم من تطبيق الجزائر لبرنامج إصلاحات اقتصادية هيكلية، كان من بين أهدافه تعزيز الانفتاح الاقتصادي، إصلاح القطاع العام، وتحسين مناخ الاستثمار، خفض التضخم، إعادة هيكلة الدين الخارجي، وخصخصة بعض المؤسسات العامة، إنشاء مصارف خاصة وأجنبية...، إلا أن حدة الاضطرابات الاجتماعية خاصة مع تراجع أسعار البترول والعجز المالي الذي سجله ميزان المدفوعات والموازنة العامة وتراجع احتياطات الصرف، دفعت بالجزائر إلى الخروج عن برنامجها الإصلاحي المسطر باتباع سياسة توسعية غطتها بإصدارات نقدية رفعت من معدل التضخم حتى 20% مسجلة معدل نمو حقيقي سالب بـ 2.2%، وتراجعت بذلك مؤشرات الاقتصاد الجزائري كلها عوامل ساهمت في انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي الوافد إليها.

1-2- الفترة 2000-2010: تميزت نهاية التسعينيات بالاستقرار النسبي أمنيا وسياسيا، ومع وصول سلطة جديدة إلى الحكم شهد الوضع الأمني تحسناً ملحوظاً ساهم في زيادة اهتمام المستثمرين الأجانب، لتبدأ الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات المكثفة شرعت خلالها في تنفيذ خطط تنموية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، مركزة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم المشاريع الكبرى في قطاعات البنية التحتية، والصناعة، والزراعة، ترافقت بتحسين الأطر القانونية والتشريعية لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتشير قيم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر إلى تحسن بارز في حجمها الذي تجاوز المليار دولار خلال معظم سنوات الفترة؛ حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2000 حوالي 0.28 مليار أمريكي، ثم ارتفعت إلى 1.11 مليار دولار أمريكي في 2001 و1.06 مليار دولار أمريكي في 2002 هذا ما يدل على بداية التحسن التدريجي في الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية الجديدة، بعد عقد التسعينيات غير المستقر الذي كان فيه الوضع السياسي عاملاً كبيراً في تراجع الاقتصاد، فالجهود الرامية إلى إحداث التحول الكبير واستعادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي، إلى جانب التحسن في أسعار النفط، والتي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً منذ سنة 2000 لتصل ذروتها سنة 2008 (147 دولار للبرميل) بسبب نمو الطلب من الدول الناشئة آنذاك كالصين والهند ومحدودية العرض، نتج عنه تكوين احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي وتحسن الوضع المالي للاقتصاد الجزائري، وتوفر سيولة مالية كبيرة سمحت للحكومة بمباشرة برنامج إصلاح اقتصادي يهدف إلى تنفيذ مشاريع تنموية كبرى وتطوير البنية التحتية وتحرير السوق، بما في ذلك جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحرير بعض القطاعات الاقتصادية ضمن قوانين الاستثمار، هذه الأسباب ساهمت في تضاعف ملحوظ لمستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بلغ مستويات قياسية لم يشهدها تاريخ الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا، ليصل إلى 2.75 مليار دولار سنة 2009،

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

و2.30 مليار دولار سنة 2010، ويمكن القول أنها مرحلة عرفت اتجاها من النمو المتواصل مع بعض التراجعات من 1.11 مليار دولار سنة 2001 إلى 0.63 مليار دولار سنة 2003 ومن 1.84 مليار دولار سنة 2006 إلى 1.69 مليار دولار سنة 2007، فعلى الرغم من الإصلاحات المطبقة، إلا أن البيئة الاستثمارية في الجزائر خلال هذه الفترة لم تكن جاذبة بالشكل الكافي، بسبب قلة الاستقرار في السياسات الاقتصادية والانفتاح المحدود في القطاعات غير النفطية والقوانين المقيدة للملكية الأجنبية، مثل قانون 49/51 الذي يفرض على المستثمرين الأجانب الشراكة مع مستثمرين محليين بنسبة أغلبية، كما شكّلت البيروقراطية والفساد والقيود التنظيمية عقبة رئيسية أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية، حيث كان المستثمرون يواجهون صعوبة في تنفيذ مشاريعهم بسهولة بفعل كثرة الإجراءات الإدارية المنصوص عليها ضمن قوانين الاستثمار.

1-3- الفترة 2011-2023 : إن تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين 2011 و2023 يُظهر تقلبات ملحوظة، فبعدما كانت الجزائر وجهة استثمارية جذابة بمستويات قياسية بفضل ثروتها الهيدروكربونية وانتعاش هذا القطاع في السوق العالمية، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر انخفاضا حادا من 2.57 مليار دولار سنة 2011 إلى 1.50 مليار دولار سنة 2014 نتيجة للتراجع القوي في أسعار البترول عالميا في هذه السنة والذي استمر حتى سنة 2016 ليحقق انخفاضا حادا هو الأقوى من نوعه سنة 2015 بقيمة سالبة تجاوزت 0.5 مليار دولار، نظرا للعديد من التداخيات سواء على المستوى العالمي بفعل الركود الاقتصادي وأزمة الديون في أوروبا وتباطؤ النمو في الصين مما أثر على تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة مثل الجزائر، أو على المستوى الوطني نتيجة لتراجع الإيرادات الحكومية من عوائد النفط، مما جعلها أقل قدرة على دعم المشاريع الكبرى وتوفير الحوافز للمستثمرين الأجانب، نتج عن ذلك تقليص وسحب بعض الشركات الأجنبية لاستثماراتها من البلاد خاصة مع ما يواجهه مناخ الأعمال من مشاكل هيكلية كالبيروقراطية والفساد وعدم الاستقرار القانوني وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، وتراجع الاستقرار السياسي في بعض الفترات، كل ذلك أثر سلبا على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية وعلى ثقة المستثمرين الأجانب، الذين فضلوا تصفية أصول استثماراتهم في الجزائر ونقل رؤوس أموالهم إلى دول أخرى أكثر استقرارا وجاذبية مما جعل التدفقات الداخلة بقيمة سالبة تعبر على أن حجم الاستثمارات المسحوبة قد تجاوز حجم التدفقات الاستثمارية الداخلة.

لكن سرعان ما انتعشت هذه التدفقات لتصل إلى 1.64 مليار دولار سنة 2016، حيث تميزت هذه السنة بإدخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار، لتحسين مناخ الأعمال وتخفيف بعض القيود على الملكية الأجنبية في القطاعات غير الاستراتيجية، في إطار خطة من الإصلاحات الشاملة تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، ومع انتعاش أسعار النفط حسنت هذه

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الظروف من حالة الاستقرار النسبي للجزائر مقارنة مع دول الجوار مما جعلها وجهة أكثر أمانا للمستثمرين الأجانب، وتحسنت علاقات الجزائر مع عدد من الدول والشركات الدولية مثلا الصينة وأوروبية التي رأت فرصا للنمو في القطاعات غير النفطية كالصناعات التحويلية والبنية التحتية والصناعة والزراعة والسياحة... جعلت من الجزائر موقعا استراتيجيا للاستثمار خاصة مع توجهها الاستراتيجي نحو التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات.

تواصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بمستويات مرتفعة بلغت 1.23 مليار دولار سنة 2017 وميزها تراجع معدل نموها حيث كانت قيمتها 1.47 مليار دولار سنة 2018 ثم 1.38 مليار دولار سنة 2019، ليكون بعدها الانخفاض مستمرا وحادا حتى سنة 2022 بـ 0.24 مليار دولار، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل أهمها عدم الاستقرار السياسي الذي ميز الجزائر هذه الفترة وتحديدا الحراك الشعبي لتغيير السلطة سنة 2019، جعل بيئتها الاستثمارية صعبة وغير مستقرة، بالإضافة إلى حالة الوباء الصحي العالمي جائحة كوفيد 19 وما نتج عنها من تراجع عالمي مس مختلف العلاقات الدولية وعلى رأسها تدفقات رؤوس الأموال، ما جعل الأسواق الدولية عرضة لتقلبات حادة وفي مقدمتها أسواق الهيدروكربونات المورد الأساسي للخزينة العمومية، رغم ذلك اتجهت الجزائر إلى تعديلات قانونية جريئة لتحفيز جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر فألغت قاعدة 49/51 في معظم القطاعات سنة 2020 وحاولت الحد من معظم الممارسات الإدارية المثبطة للاستثمار من خلال عصرنة إجراءاته بمنصة رقمية تضمن تسهيل العملية الاستثمارية بكل شفافية للمستثمر من أي مكان في دولته دون تحمل عناء وتكاليف التنقل، شجعت هذه الإجراءات استعادة وتيرة نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الاقتصاد الجزائري ليصل حجمه حسب آخر إحصائية متاحة إلى 1.22 مليار دولار سنة 2023.

وعموما، الملاحظ أنه على مدار الثلاثة عقود الماضية ارتبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل أساسي بظروف الاقتصاد العالمي وتقلبات أسعار النفط العالمية، نظرا لارتباطها الاقتصادي بقطاع الطاقة في مختلف استراتيجياتها التنموية، فكان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرضة لتقلبات هذه السوق العالمية، بالإضافة إلى ذلك أثرت الأوضاع السياسية الداخلية والسياسات الاقتصادية للبلاد على حجم هذه التدفقات، وخاصة كثرة التشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار والتي لعبت دورا مهما في عدم استقرار البيئة الاستثمارية خاصة وأن دولة مثل الجزائر تتمتع بكافة المقومات النظرية التي تجعلها في ريادة الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية.

2- الاتجاهات القطاعية والجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر:

منذ بداية التسعينيات، شرعت الحكومة الجزائرية في سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، بهدف استعادة التوازن الاقتصادي الكلي والمالي وتحقيق استقراره وتنظيم تحرير الاقتصاد، مما مكن من ظهور وتطوير قطاع خاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل التشريعات المحفزة والأكثر

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

جاذبية وإطار دعم مؤسسي أكثر ملاءمة من تشريع إلى آخر، بفضل ما اتخذته الدولة الجزائرية من خطوات لتقديم عدد من الضمانات للمستثمرين، والتصديق على العديد من اتفاقيات الاستثمار المتعددة الأطراف والثنائية، وتشكل هذه الإرادة السياسية القوية أحد العوامل المحددة التي سمحت بالانتعاش السريع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من القطاعات (الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمواد الغذائية الزراعية، والمواد الكيماوية والأدوية) وتحسين صورة الجزائر لدى القطاع الخاص الدولي، ولذلك فإن الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة مشجع وينبغي الحفاظ عليه نظرا لأهمية الإمكانيات الاستثمارية في الجزائر وفي هذا الصدد، يبدو أن السلطات تبدي إرادة سياسية قوية، بهدف جذب والحفاظ على مستويات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1- مقومات جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر:¹

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي، فهي أكبر بلد في إفريقيا والعاشر في العالم من حيث المساحة تتمتع بتضاريس طبيعية متعددة (سهول جبال، هضاب عليا وصحراء)، وواجهة بحرية على البحر الأبيض المتوسط بـ 1622 كم، وتعتبر بوابة إفريقيا تجمعها حدود مع سبعة دول مما يتيح إمكانية الولوج المباشر والسريع إلى العديد من العواصم الاقتصادية، بسوق استهلاكية محلية كبيرة 44,6 مليون مستهلك وسوق حدودية تزيد عن 103 مليون مستهلك، تجمعها اتفاقيات مع تجمعات اقتصادية كبرى هي منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بـ 54 دولة بعدد سكان يقدر بـ 1,2 مليار نسمة، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يضم 27 دولة بعدد سكان يقدر بـ 448 مليون نسمة، والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر 18 دولة بعدد سكان يقدر بـ 421 مليون نسمة.

للجزائر بنى تحتية حديثة بـ 51 مطار منها 20 مطار دولي، و51 ميناء (منها موانئ تجارية، موانئ خاصة بالمحروقات، موانئ خاصة بالصيد، موانئ ترفيه)، وشبكة سكك حديدية طولها 4695 كم سكة حديدية، وشبكة طرق 918140 كم طريق، و1408 كم طريق سريع، والطريق الجنوبي للصحراء (طريق الوحدة الإفريقية) 10227 كم منها 3766 كم والذي يعبر ستة دول هي الجزائر، تونس، النيجر، مالي، تشاد ونيجيريا.

تتميز الجزائر أيضا بوفرة اليد العاملة الشابة والمؤهلة، حيث يتوزع سكانها بـ 27.9% أقل من 19 سنة، وبـ 64% منهم تتراوح أعمارهم ما بين 19 و60 سنة، وبـ 8.1% أعمارهم أكثر من 60 سنة، ليصل عدد خرجي الجامعة 250000 شخص سنويا.

تحظى الجزائر بنسيج اقتصادي متنوع ومتكامل بقطاع خاص فعال يمثل نسبة 85% من النسيج الاقتصادي الوطني وهو عنصر أساسي في مساعي تحقيق أهداف السياسة التنموية الاقتصادية، وقطاع

¹ - الجمهورية الجزائرية، وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، على الرابط الإلكتروني: <https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest/>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

عمومي قوي ومنفتح على الشراكة في العديد من فروع النشاطات كالطاقة البترولية والكيماوية، الصناعة الصيدلانية، الصناعة الغذائية الصناعات الميكانيكية الحديد والصلب المناجم، مواد البناء، النسيج والجلود، معدات النقل، الصناعة التحويلية الكيماوية، المعدات الكهربائية والإلكترونية والخدمات؛ كما تتمتع بإمكانيات هامة في مجال المحروقات بثروة طبيعية معتبرة حيث تحتل المركز السادس عشر عالميا من حيث احتياطي النفط، والمركز العاشر عالميا من حيث الموارد المؤكدة من الغاز الطبيعي؛ وفي مجال الطاقات الجديدة والمتجددة فتتوفر واحدة من أكبر حقول الطاقة الشمسية في العالم، تتجاوز مدة سطوع الشمس في جميع أنحاء البلاد 2000 ساعة سنويا و 3900 ساعة في مناطق الهضاب العليا والصحراء؛ وفي مجال الموارد المنجمية والمحاجر باعتباره بلد شاسع تتميز أراضيه بخصائص جيولوجية ومعادن متنوعة من الذهب الزنك القصدير، التنغستين، الحديد، المنغنيز، الموليبدنوم، الزئبق، الفوسفات، البنتونيت، الباريت، الفلوريت، السيليسيتين، الكاولين، الرخام ومواد البناء.... ؛ وفي مجال الفلاحة بإجمالي 481 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية، منها 8.6 مليون هكتار صالحة للزراعة، و 1,47 مليون هكتار مسقية، و 32,7 مليون هكتار منها أراضي رعوية ، و 4,1 مليون هكتار من الغابات؛ وفي مجال السياحة بشريط ساحلي طوله 1622 كم يحتوي على 600 شاطئ منها 432 مرخصا للسباحة، ووعاء عقاري مكون من 249 منطقة للتوسع السياحي بمساحة إجمالية قدرها 57872 هكتار، تتموقع على مستوى 40 ولاية، و282 منبع حموي ذو خصائص علاجية على مستوى 38 ولاية، وصحراء شاسعة تضم منتزهات طبيعية متنوعة.

2-2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر حسب البلد المصدر:

بفضل مواردها الطبيعية الغنية واستقرارها الاقتصادي، جذبت الجزائر تاريخيا تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورغم تراجعها خلال بعض الفترات الزمنية، إلا أن قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بعدما كانت 3 مليار دولار سنة 2000، وصلت إلى 36 مليار دولار في عام 2023، وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2023، مقارنةً بمتوسط سنوي قدره 1.3 مليار دولار أمريكي بين 2018 و2020 وهو ما يمثل حوالي 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

الجدول رقم (3-15): تطور رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من (2010-2023)

(بمليون دولار أمريكي)

2023	2022	2021	2020	2015	2010	2005	2000	الاستثمار الأجنبي المباشر
36860	34066	33977	33107	26232	19540	8222	3379	قيمة الرصيد الوارد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن UNCTAD لعدة سنوات.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

إن القواعد والإجراءات الجديدة التي اعتمدها الجزائر من خلال تقديم حوافز للاستثمارات الأجنبية ومراجعة الإطار القانوني، لاستئصال جميع العوائق وتسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، ورغم حالة عدم اليقين السياسي التي ميزت سنة 2019، أبدى المستثمرون ثقة متجددة في أكبر دولة في أفريقيا وجذبت الجزائر 24 إعلانًا عن مشاريع جديدة «Greenfield» بتكلفة بلغت 2.316 مليار دولار كأعلى مستوى منذ ثمانية سنوات، ووفقا لبيانات مراقب الاستثمارات الجديدة FDI Markets، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الجزائر

السنة	عدد المشاريع	عدد الشركات المستثمرة	التكلفة الاستثمارية مليون دولار	متوسط التكاليف مليون دولار	عدد الوظائف	متوسط الوظائف
2018	18	17	9259	514	10349	574
2021	9	7	853	94	650	72
2022	4	4	136	34	1908	477
2023	8	5	684	85	1458	182
حتى جويلية 2024	8	8	382		2997	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعدة سنوات من الموقع: <https://www.dhaman.org/annual-reports-ar.html>

هذا التطور في عدد المشاريع يبقى محدودا مقارنة مع الإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، رغم أنه بتكلفة استثمارية معتبرة بلغت في المتوسط خلال الثلاث سنوات الأخيرة 557 مليون دولار أمريكي، ووفرت ما يزيد عن 1338 وظيفة جديدة كمعدل سنوي بما يساهم في امتصاص البطالة، إلا أنه للاستفادة من التغيير الجديد في القانون والحرية المتعلقة بالملكية الأجنبية، يجب أن يضمن الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر تحسين مناخ الأعمال الذي عانت منه الجزائر خلال العقد الأخير، حيث اعتبرت اقتصادًا أكثر انغلاقًا وتقيّدًا.

وللخروج من هذه الوضعية، أبرمت الجزائر العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية (BITs) مع أكثر من ثلاثين دولة وبلغ عددها 2833 معاهدة منها 2222 سارية المفعول، و 472 معاهدة تحتوي على أحكام استثمارية (TIPs) منها 392 معاهدة سارية¹، تحدد هذه الاتفاقيات الإطار لحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر لكل من الموقعين بهدف تنسيق القوانين مع شركائها المستثمرين الأجانب والقضاء على الأزواج الضريبي، كما وقعت اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها "اتفاقية نيويورك"، وكذلك على اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار اتفاقية ICSID.

¹ - <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

وحسب البيانات المتوفرة والمقدمة ضمن فترتين عن أهم الشركاء المستثمرين الأجانب للجزائر، تميزت الفترة الأولى الممتدة من بداية 2003 إلى ماي 2015، تصدرت الدول الأوروبية قائمة أهم الشركاء الأجانب للجزائر حيث شكلت استثماراتها خلال الفترة حوالي 38% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بتكلفة قدرها 25.9 مليار دولار وفي مقدمتها الشرك التاريخي فرنسا بـ 81 مشروعا تكلفتها 5.95 مليار دولار بـ 62 شركة أهمها شركات الأنشطة المالية والتأمينات والصناعات الاستخراجية والتحويلية، كما تعتبر اسبانيا من أهم المستثمرين أيضا بنسبة 11.6% بـ 24 مشروعا تكلفتها 7.86 مليار دولار موزعة على 20 شركة أهمها شركة Grupo Ortiz Construcción Y Servicios Del Mediterraneo بـ 4 مشاريع تكلفتها 2.049 مليون دولار موفرة 2434 وظيفة، وكذلك المملكة المتحدة بحصة متساوية حجمها 24 مشروعا، وبعدها الولايات المتحدة بـ 34 مشروعا شكلت تكلفتها نسبة قدرها 4.85% من التكلفة الاجمالية للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة، وبعدها الدول العربية (الإمارات، مصر، قطر، السعودية، المغرب، ليبيا، تونس) بتكلفة استثمارية حجمها 24.1 مليار دولار (35.45%)، وتعتبر الإمارات العربية أهم المستثمرين العرب بالنسبة للجزائر من حيث تكلفة استثماراتها حيث بلغت حصتها 22.5% بـ 26 مشروعا والأهم من بين جميع الشركاء من حيث عدد الوظائف التي توفرها والتي بلغت 11561 منصب عمل عبر 25 شركة أهمها مشروع الشركة الإماراتية للاستثمار الدولي Emerge International Investment Company في مجال العقارات الذي وفر 3000 منصب عمل بتكلفة 5 مليون دولار، وتبرز سويسرا أيضا بـ 12 مشروعا ومصر بـ 11 مشروعا منها 6 مشاريع لشركة Orascom Group بتكلفة 2.814 مليون دولار و3541 وظيفة، أما الصين فسجلت خلال هذه الفترة 12 مشروعا تكلفتها 2.66 مليار دولار بـ 12 شركة أهمها شركة البترول الوطنية الصينية CNPC التي قدمت مشروعين بتكلفة 1.661 مليون دولار بـ 291 وظيفة من إجمالي وظائف المشاريع الصينية التي بلغت حوالي 9566 منصب عمل، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-17): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين (2003-2019)

إجمالي الفترة ما بين جانفي 2015 وديسمبر 2019				إجمالي الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2015				
عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار	الدولة	عدد الوظائف	عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار	الدولة
1	1	6.000	هونكونج	11561	25	26	15280	الإمارات
7	12	3.827	الصين	6702	20	24	7860	إسبانيا
1	3	3.151	سنغافورة	10011	62	81	5950	فرنسا
15	16	2.266	فرنسا	1999	2	2	4.743	فيتنام
3	3	1.553	مصر	5874	7	12	4.538	سويسرا

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

2	2	714	تركيا	7350	9	11	4.178	مصر
1	1	666	قطر	2033	18	24	3.738	المملكة المتحدة
7	7	517	اسبانيا	3210	31	34	3.303	الولايات المتحدة
5	6	400	سويسرا	9566	12	12	2.658	الصين
110	137	1.961	أخرى	34847	120	149		أخرى
152	188	21.056	المجموع	93153	306	375	68.040	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2015، ص.119. متوفر على الرابط: <https://www.dhaman.org/annual-reports.html>
ونشرة ضمان الاستثمار، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الربع الثاني 2020، ص.18. متوفر على الرابط: <https://www.dhaman.org/dhaman-quarterly-bulletin.html>

أما ما ميز الفترة الثانية من البيانات المتاحة والتي تمتد من 2015 وحتى نهاية 2019، هو التحول في جنسيات أهم المستثمرين وتراجع العلاقة التاريخية مع الدول الأوروبية التي بلغت تكلفة حصتها الاستثمارية 4.019 مليار دولار، مقابل تعزيز التوجه نحو استثمارات آسيا والمحيط الهادي بتكلفة إجمالية قدرها 13.606 مليار دولار وفي مقدمتها هونكونج بمشروع واحد تكلفته 6 مليار دولار والصين بـ 3.827 مليار دولار من خلال 7 شركات تسيير 12 مشروعا استثماريا أهمها مجموعة الصين الدولية للثقة والاستثمار CITIC Group وشركة البناء الحكومية الصينية China State Construction Engineering Corporation (CSCEC)، وكذلك سنغافورة بتكلفة استثمارية قدرها 3.151 مليار دولار بثلاثة مشروعات لشركة Indorama في البتروكيماويات، كما برزت تركيا من بين أهم المستثمرين الأجانب الجدد بتكلفة استثمارية بلغت 714 مليون دولار هذا ما يُفسر بالعلاقات الدبلوماسية القوية بين تركيا والجزائر والتي قد تجسدت من خلال منتدى أعمال تركي-جزائري يدعم التشارك الاستثماري، ودول عربية في مقدمتها مصر بأهم مشروع لشركة الهيئة المصرية العامة للبتروك Egyptian General Petroleum Corporation الذي بلغت تكلفته 1.404 مليار دولار أمريكي؛ في حين تراجعت علاقات الجزائر الاستثمارية مع أمريكا الشمالية والتي لم تساهم إلا 254 مليون دولار ولم تظهر بذلك الولايات المتحدة الأمريكية ضمن أهم البلدان المستثمرة بالجزائر خلال هذه الفترة، و حسب أحدث البيانات الرسمية المتاحة من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار أنه خلال سنة 2023 بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية 29%، إيطاليا 10%، فرنسا 10%، إسبانيا 7%، والمملكة المتحدة 6% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

كما عرفت الاستثمارات الجزائرية بشراكة عربية تحسنا ملحوظا، وفي مقدمتها الاستثمارات القطرية التي بلغت سنة 2024 قيمة 7 مليارات دولار، ما يمثل حوالي 74% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، موزعة في قطاعات الاتصالات والصناعة والصحة والزراعة والسياحة، من أهمها النموذج الناجح لشركة "أوريدو" القطرية في سوق الاتصالات الجزائري منذ عام 2013، ووفقا لتقرير هيئة البريد والاتصالات الإلكترونية الجزائرية في الربع الأول من عام 2024، بلغ عدد مشتركي "أوريدو" 13.2 مليون مشترك، محققة مبيعات بقيمة 659.2 مليون دولار في 2023، ويرى الخبراء أن هذا النجاح يعكس التحسينات في بيئة الأعمال في الجزائر عبر قوانين الاستثمار الجديدة وإصلاحات النظام البنكي؛ ويُعتبر مجمع "بلارة" للحديد والصلب مشروعاً مشتركاً بين "قطر ستيل إنترناشيونال" (49%)، و"إيميتال" الجزائرية (46%)، وصندوق الاستثمار الوطني الجزائري (5%)، بقيمة تتجاوز ملياري دولار، ويعد من أكبر المجمعات الصناعية في الجزائر وأفريقيا، مع توقعات بزيادة الإنتاج إلى 5 ملايين طن سنوياً، كما بلغت صادرات الحديد إلى 33 دولة 400 مليون دولار في 2023؛ ويمثل المستشفى الجزائري-القطري-الألماني في سيدي عبد الله مشروعاً واعداً في القطاع الصحي الجزائري بمواصفات عالمية، يهدف إلى توفير نقلة نوعية في الرعاية الصحية، بدأت أعماله في أوت 2024، ومن المتوقع افتتاحه في 2026؛ كما أبرمت شركة "بلدنا" القطرية اتفاقية مع وزارة الزراعة الجزائرية لإطلاق مشروع ضخم لإنتاج الحليب، باستثمار 3.5 مليار دولار وقطيع مكوّن من 270 ألف بقرة لإنتاج 1.7 مليار لتر من الحليب سنوياً، ما يغطي نصف احتياجات الجزائر؛ كلها آفاق واعدة وتوافق متزايد قائم على رؤية واقعية وواعية بأهمية التقارب العربي، لا سيما في ظل تقلبات النظام الدولي، ويعكس التوجه القطري للاستثمار في قطاعات غير تقليدية كالزراعة والصحة التزاماً حقيقياً من الجانب القطري بتعزيز الروابط الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يسهم في تحقيق الأمن والازدهار للشريكين القطري والجزائري.¹

يشير هذا التحول بعيداً عن الغرب وتوجهه نحو الشرق إلى تفسير التراجع في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI القادمة إلى الجزائر وتعثرها، خاصة وأن بناء شراكات جديدة يتطلب وقتاً، ولا شك أن الجزائر تأمل أن تثمر علاقتها المتنامية مع الصين بشكل خاص في السنوات القادمة، هذا ما يحتم الحاجة لاكتشاف قطاعات أكثر ربحية، لتنويع المحفظة الاستثمارية، خاصة مع تأخر الجزائر على المستوى القاري، مقارنة بباقي الاقتصادات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية مثل مصر، ومع ذلك، فإن جهود الجزائر لتنويع اهتماماتها في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التشجيع الذي تقدمه الحكومة

¹ - Billel Djafer: "Half A Century Of Relations Between Qatar And Algeria: Prospects For A Promising Strategic Partnership", GULF TIMES, October 23, 2024, [HTTPS://WWW.GULF-TIMES.COM/ARTICLE/693165/BUSINESS/](https://www.gulf-times.com/article/693165/business/)

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

للمستثمرين الأجانب، تشير إلى أن أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة قد تتطلع إلى أن تصبح واحدة من عمالقة الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة.

2-3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر حسب القطاعات:

إن تتبع التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وفقا لاتجاهاتها القطاعية يُظهر تركزها في بعض القطاعات الرئيسية، والتي تتباين حصتها على مدار السنوات وفقا لاستراتيجيات الاقتصاد الجزائري وسياساته التحفيزية لقطاعات معينة، وحسب البيانات المتاحة والمقسمة إلى فترتين من 2003 إلى 2015، ومن 2015 إلى 2019 يمكن تمييز التباين الواضح في تشكيلة أهم القطاعات المستقطبة للـ FDI حسب كل مرحلة كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-18): الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة (2003-2019)

إجمالي الفترة ما بين جانفي 2015 وديسمبر 2019			إجمالي الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2015		
الحصة %	التكلفة مليون دولار	النشاط	الحصة %	التكلفة مليون دولار	النشاط
61.20	12.883	التصنيع	30	19.130	الفحم والنفط والغاز الطبيعي
16.4	3.450	الاستخراج	22.50	14.371	المعادن
15.70	3.305	اللوجيستيات والتوزيع والنقل	21	13.343	العقارات
4.11	867	أعمال بناء	11.43	7.294	المواد الكيماوية
0.94	196	خدمات الأعمال	4.20	2.678	الفنادق والسياحة
0.80	170	كهرباء	3.51	2.238	البناء ومواد البناء
0.55	114	المبيعات والتسويق والدعم	2.50	1.599	خدمات الأعمال
0.19	42	التعليم والتدريب	1.96	1.252	صناعة المعدات الأساسية للسيارات
0.1	19	التجزئة	1.56	997	المنسوجات
0.01	4	الصيانة والخدمات	1.34	858	التخزين
100	21050	المجموع	100	63.760	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2015، ص.119. متوفر على الرابط: <https://www.dhaman.org/annual-reports.html> ونشرة ضمان الاستثمار، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع الثاني 2020، ص.18. متوفر على الرابط: <https://www.dhaman.org/dhaman-quarterly-bulletin.html>

ففي الفترة 2003-2015 حظي القطاع الأولي بالنصيب الأكبر من حجم التدفقات الواردة بحصة تجاوزت الـ 50 % منها 30 % لصناعة الفحم والنفط والغاز الطبيعي بتكلفة 19.130 مليار دولار يغطيها

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

22 مشروع وفرت 6489 وظيفة و 22.5% لقطاع المعادن بتكلفة 14.371 مليار دولار ب 21 مشروع وفر 16486 وظيفة وهو أهم القطاعات من حيث توفير مناصب العمل؛ ثم يأتي قطاع العقارات بحصة معتبرة بلغت 21% بتكلفة إجمالية قدرها 13.343 مليار دولار ب 14199 وظيفة، ويشمل القطاع كل الأنشطة المتعلقة بتطوير وبيع وتأجير وإدارة العقارات، سواء كانت سكنية أو تجارية أو صناعية، كما يغطي خدمات مختلفة كالتطوير العقاري، إدارة الممتلكات، الوساطة العقارية (التسويق والبيع)، والتقييم العقاري، ويلعب هذا القطاع دورا هاما في توليد الاستثمارات وتحفيز التنمية العمرانية والاقتصادية؛ كما استقطب قطاع الخدمات 5.135 مليار دولار ما يعادل 8% من مجموع التدفقات الواردة في أهم القطاعات ويوفر 9426 وظيفة، ويضم (الفنادق والسياحة بنسبة تفوق 4%؛ وخدمات الأعمال والمتمثلة في الاستشارات الإدارية والمالية، خدمات تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، التسويق والإعلان، المحاسبة، خدمات البحث والتطوير وهذه الخدمات ضرورية لتحسين كفاءة الشركات وفعاليتها وتعزيز قدرتها التنافسية بحصة منخفضة قدرها 2.5%؛ بالإضافة إلى نشاط التخزين الذي يدخل ضمن قطاع الخدمات اللوجستية التي تدعم نقل وتخزين وتوزيع السلع والبضائع بنسبة 1.34%)؛ أما قطاع التصنيع بلغت تكلفته الاستثمارية 11.781 مليار دولار بحصة إجمالية 18.47% موزعة على مجموعة من النشاطات (المواد الكيميائية 11.43%، البناء ومواد البناء 3.51%، صناعة المعدات الأساسية للسيارات 1.96%، المنسوجات 1.56%)، هذا ما يؤكد سيطرة الصناعات الاستخراجية وخاصة المحروقات على استقطاب معظم التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة.

أما الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019 فقد ميزها اتجاهات جديدة للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأنها تزامنت مع إصدار قوانين جديدة شجعت التصنيع في ظل تراجع أسعار المحروقات، أهمها قانون المالية لسنة 2016 والذي ألزم وكلاء السيارات في المادة 52 على الاستثمار خلال مدة ثلاث سنوات في نشاط صناعي أو شبه صناعي أو أي نشاط آخر له صلة مباشرة بقطاع صناعة السيارات، بالإضافة إلى القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار مما جعل قطاع التصنيع يستقطب أهم وأكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية بتكلفة قاربت 13 مليار دولار، أي أكثر من 61%، وشكلت صناعة المواد الكيميائية ما قيمته 7.931 مليار دولار، واستقطبت معدات السيارات 1.41 مليار دولار، وهو تحسن ملحوظ في حصة القطاع مقارنة مع الفترة السابقة راجع إلى إبرام العديد من العقود مع شركاء أجنبية وفقا للقاعدة 49/51، منها 11 عقد شراكة لتكريب وتصنيع السيارات والشاحنات، في مقدمتها عقد شركة رينو الفرنسية سنة 2012، ليطم تركيب أول سيارة محليا في نوفمبر 2014، كما تم تأسيس مصنع تركيب وتصنيع السيارات والشاحنات والحافلات شراكة مع Mercedes Benz، بالإضافة إلى العديد من المصانع خلال الفترة 2016-2019، لتتخفف في المقابل حصة القطاع الاستخراجية إلى 16.4%، أما حصة الخدمات بمختلف أنواعها فبلغت 3.619 مليار دولار وكان الجزء الأهم منها لقطاع

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

اللوجيستيات والتوزيع والنقل بحصة قدرها 15.7 %، واستقطب قطاع البناء 867 مليون ما يمثل حوالي 4 % بتراجع من حيث التكلفة الاستثمارية مقارنة بالفترة السابقة نتيجة تراجع وتيرة المشاريع التنموية في مجال البناء والبنية التحتية والسكن نظرا لتراجع احتياطات العوائد النفطية وتذبذبها.

كما تظهر أحدث البيانات المتاحة (سنة 2023)، بوضوح القطاعات التي جذبت أكبر قدر من اهتمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-19): حصة القطاعات الاقتصادية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

إلى الجزائر لسنة 2023

نشاط الاستثمار	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	النقل	الزراعة	الخدمات	السياحة	الصحة
الحصة ب %	51	15	15	6	2	4	3

source : Bnp Paribas : Algérie : Les Investissement, Les IDE en chiffres, eexpand, Juillet 2024.
<https://www.tradesolutions.bnpparibas.com/fr/implanter/algerie/investir>

حيث شكلت الصناعة حصة 51 % وهي نسبة مرتفعة تعكس تركيز الجزائر على الصناعات الثقيلة، خاصة النفط والغاز والقطاعات التحويلية، والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فالقطاع الصناعي يوفر عوائد مالية كبيرة وله أهمية استراتيجية، مما يجعله أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، كما يحظى قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يعكس الحاجة المستمرة لتطوير البنية التحتية وتعزيز المنشآت العامة، بمشاريع الإسكان والجسور والطرق بحصة معتبرة (15%) مقارنة مع بقية القطاعات، تساوت معها حصة قطاع النقل الذي يجذب جزءا هاما من الاستثمار لتطوير الموانئ، السكك الحديدية، والمطارات، وتسهيل التجارة الداخلية والخارجية، ما يعكس اهتمام الجزائر بزيادة كفاءة الربط اللوجستي، أما الزراعة فحصته منخفضة نسبيا (6%) مقارنة مع أهميته كقطاع استراتيجي بسبب العديد من التحديات كالبنية التحتية والموارد المائية ويتطلب الكثير من الاهتمام لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي؛ في حين بلغت حصة قطاع الخدمات (2%) ويعتبر أقل جاذبية، ربما بسبب التحديات التنظيمية وتركز الاستثمار على القطاعات الأكثر إنتاجية وسرعة في العوائد، وعلى الرغم من مقومات الجزائر السياحية، إلا أن بنيتها التحتية السياحية لا تزال تحتاج إلى تطوير، مما أثر على جاذبية القطاع للمزيد من الاستثمارات الأجنبية بحصة (4%)، وكذلك قطاع الصحة بحصة (3%) وتعكس استثمارات قليلة، ربما لارتفاع التكاليف اللازمة لتطوير البنية التحتية الصحية، وميل المستثمرين للقطاعات ذات العائدات الأسرع، فتوزيع الاستثمارات يُظهر التركيز على القطاعات ذات العائد العالي، كالصناعة والنقل والبناء، مع اهتمام أقل بالقطاعات التي تحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل كالسياحة والصحة.

إن تنويع الاقتصاد أولوية وطنية بالنسبة للجزائر، وقد عززت جذب الاستثمار الأجنبي خاصة في المشاريع الصناعية الكبرى للنهوض بالقطاعات غير النفطية ودفع النمو المتنوع من خلال قطاعات

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

جديدة، أهمها الجانب الطاقوي معتمدة على الهيدروجين الأخضر كأولوية لتوسع قطاع الطاقة، ويعتبر المصنع التجريبي الذي أطلقته سوناطراك مع بداية 2024 بقدرة 50 ميغاواط في أرزيو بالشراكة مع بنك التنمية الألماني KfW أول تجربة في هذا المجال، والذي يهدف إلى دعم الإنتاج والتصدير على نطاق واسع إلى أوروبا، بالإضافة إلى توقيعها مذكرة تفاهم جديدة مع المجموعة الصناعية التركية TOSYALI في جويلية 2024، لإنشاء توسعة بقدرة إنتاجية تبلغ 2 مليون طن سنويا من مسطحات الصلب التي تشكل المادة الأساسية للصناعات الكهرو منزلية وصناعة السيارات وقطاع البناء، ما سيسمح من تلبية الطلب المحلي والتصدير، وباعتبار الجزائر غنية بالفوسفات والحديد والمعادن الاستراتيجية الأخرى تسعى إلى تعزيز قطاع التعدين لديها، الذي يساهم حاليًا بنحو 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أطلقت الحكومة العديد من الإصلاحات، بما في ذلك مشروع رسم خرائط المعادن بقيمة 32 مليون دولار أمريكي والذي من المقرر الانتهاء منه في أواخر عام 2024، بهدف تحديد الرواسب الرئيسية وتحفيز مشاريع الاستكشاف الجديدة، كما تعمل الجزائر على مراجعة لوائح التعدين الخاصة بها لتبسيط عملية الحصول على الملكية وتقديم حوافز ضريبية، بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتشمل المبادرات الرئيسية مشروع خام الحديد في غار جبيلات - موطن أحد أكبر رواسب خام الحديد في العالم - ومشروع تطوير الفوسفات المتكامل في بلاد الحدبة، ومشروع الزنك والرصاص في تالا حمزة.¹

كما تستهدف الجزائر تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتحقيق الاستقلال التام في إنتاج القمح الصلب بحلول نهاية عام 2025، يليه الشعير والذرة في عام 2026؛ ولتحقيق هذه الغاية، يخطط لتوسيع الأراضي المروية بمقدار مليون هكتار، وبهدف إدخال تقنيات زراعية حديثة لزيادة الإنتاجية، وقعت الجزائر في جويلية 2024 اتفاقية مع شركة الأغذية الزراعية الإيطالية BF لتعزيز إنتاج القمح الصلب، ومن المتوقع أن يبلغ الإنتاج ذروته بحلول عام 2028، وسيتم تصدير جزء من الإنتاج إلى إيطاليا، بينما سيدعم الباقي أهداف الاكتفاء الذاتي للجزائر، بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع صفقة بقيمة 3.5 مليار دولار مع شركة بلدنا الزراعية القطرية في أبريل 2024 لتطوير أكبر مشروع متكامل لتربية الألبان في العالم في أدرار، لإنتاج 1.7 مليار لتر من الحليب سنويا.

وأولت الجزائر الاهتمام بالأنشطة الصناعية الثقيلة، وخاصة في إنتاج المعدات الصناعية، بما في ذلك المكونات الكهربائية، حيث بدأت سونلغاز وشركة جنرال إلكتريك الأمريكية في أوت 2024 بتشديد مصنع توربينات Turbines جنرال إلكتريك الجزائر في عين ياقوت، والذي من المقرر أن يبدأ في إنتاج معدات نقل الكهرباء بحلول شهر أوت 2025؛ وكذلك القطاع السياحي الذي يشهد أعلى

¹ - <https://energycapitalpower.com/top-non-hydrocarbon-sectors-set-for-growth-in-algeria>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

معدل نمو منذ 20 عاما، بزيارة أكثر من 2.5 مليون زائر خلال سنة 2023، وتسعى الحكومة إلى زيادة هذا العدد بشكل كبير بهدف استقبال 10 ملايين سائح بحلول عام 2030، ولدعم هذا النمو تركز الجزائر على تطوير بنيتها التحتية السياحية، حيث تضم أكثر من 1600 فندق وسعة إقامة إجمالية تبلغ حوالي 160 ألف سرير، مع تبسيط إجراءات التأشيرة.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفقا لبعض المؤشرات

إن دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر بجميع جوانبه، وخاصة السياسات الاستثمارية المتبعة والقوانين المستحدثة، يستدعي ضرورة تقييم مدى تأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار تدفقاته مؤشرا ماليا مهما يعكس الاندماج الاقتصادي للبلد في سلاسل القيمة العالمية، لذلك سيتم تحليل هذه السياسات وفقا لبعض أهم المؤشرات العالمية لتقييم المناخ الاستثماري المتوفرة عن الاقتصاد الجزائري.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية أداة موضوعية ممتازة تقدم تحليلا متعمقا للتطورات السياسية والاقتصادية لـ 184 اقتصادا حول العالم من بينها الجزائر، حيث توفر مؤشرات الفرعية الأربعة الحريات الاقتصادية الـ 12 والبيانات التاريخية المصاحبة مجموعة شاملة من المبادئ لفهم أسس النمو الاقتصادي والازدهار، فهناك علاقة مؤكدة بين تحسن مستوى الحرية الاقتصادية وتحسن الديناميكية الاقتصادية والرفاهية العامة، وجاذبية الاقتصاد للاستثمار الأجنبي المباشر، فالأسواق الحرة تعزز تخصيص الأفضل للموارد وتحفز الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه ينطوي على تكاليف كبيرة (خاصة المشاريع الجديدة)، ويكون أكثر حساسية لدرجة الاستقرار والأمان التي يوفرها نظام الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية، وإلى وجود سياسات اقتصادية واضحة يمكن التنبؤ بها تتعلق بالكفاءة التنظيمية وبأنظمة تحرير الاستثمار والتجارة التي تشكل أدوات قوية في جذب تدفقاته؛ لذلك فإن البلدان قادرة على تعزيز نموها الاقتصادي بشكل ملموس من خلال تنفيذ سياسات تعمل على خفض الضرائب، وعقلنة البيئة التنظيمية، وفتح الاقتصاد أمام قدر أعظم من المنافسة، ومحاربة الفساد، وكل هذا يساعد في تعزيز الحرية الاقتصادية العامة وخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية.

وبالوقوف على وضعية الاقتصاد الجزائري ضمن هذا التقييم، يلاحظ تأخر الجزائر في الترتيب الدولي لهذا المؤشر وغالبا ما تصنف في ترتيب أقل من المتوسط العالمي، فوفقا للبيانات المتعلقة بقيمة هذا المؤشر بمختلف مكوناته بالنسبة للجزائر خلال الفترة 2000 - 2024، كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر
- عرض تحليلي قياسي -

الجدول رقم (20-3): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

السنة	المؤشر		سيادة القانون			حجم الحكومة			الكفاءة التنظيمية			انفتاح السوق		
	الدرجة	النسبة	حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبء الضريبي	الإنفاق الحكومي	الصحة المالية	حرية أداء الأعمال	حرية العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
2000	56.8	1/95 59	50	/	50	64.7	63.3	/	70	/	74	39.6	50	50
2001	57.3	1/93 55	30	/	50	64.6	63.3	/	70	/	78.2	59.6	50	50
2002	61	1/69 57	30	/	50	65	71.2	/	70	/	82.8	60	70	50
2003	57.7	1/93 58	30	/	50	65.2	74.9	/	70	/	78.9	50.4	70	30
2004	58.1	1/82 55	30	/	50	74.1	62.4	/	70	/	81.1	55	70	30
2005	53.2	1/118 155	30	/	26	73.9	61.8	/	70	/	80.1	54.4	50	30
2006	55.7	1/102 157	30	/	27	73.9	74.4	/	74.8	57.4	78.8	61	50	30
2007	55.4	1/102 157	30	/	28	73.8	74.2	/	73.7	57.6	80.7	66	50	20
2008	56.2	1/101 162	30	/	31	77	74.6	/	73.6	57	80.2	68.8	40	30
2009	56.6	1/107 183	30	/	30	77.2	74.1	/	72.5	55.5	78.6	68.6	50	30
2010	56.9	1/105 183	30	/	32	83.5	73.4	/	71.2	56.4	77.2	70.7	45	30
2011	52.4	1/132 183	30	/	28	83.5	62.4	/	69.4	52.9	75.4	72.8	20	30
2012	51	1/140 184	30	/	29	82.9	47.9	/	66.3	54.4	76.3	72.8	20	30
2013	49.6	1/145 185	30	/	29	80.4	44.1	/	65.2	52.6	76.6	67.8	20	30
2014	50.8	1/146 186	30	/	28.7	80.5	51	/	66.3	48.3	67.8	60.8	45	30
2015	48.9	1/157 186	30	/	36	80	38.7	/	66.6	50.5	71.2	60.8	25	30
2016	50.1	1/154 186	25	/	36	81	59.4	/	62.1	48.2	68.1	60.8	30	30
2017	46.5	1/172 186	38.2	29.6	31.7	81.1	51	19.8	62.1	49.5	67	63.3	35	30

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

30	25	63.5	69.9	48.7	68.1	19.2	45.9	74	29	35.2	24.8	44.7	173	2018
30	30	67.4	74.9	49.9	61.6	18.7	48.7	76.4	28.9	36.2	31.6	46.2	172	2019
30	30	66.2	76.2	50.5	63	17.3	52.6	75.4	28.3	35	37.9	46.9	169/180	2020
30	30	57.4	84.3	51.3	63.5	49.1	55.4	67.2	32.7	41.6	34.0	49.7		2021
30	30	57.4	80.1	51.5	50	38.6	57.1	67.2	30.1	29.7	27.9	45.8	157/165	2022
30	30	57.5	75.1	51.4	53.6	12.1	50.7	71.9	29.5	28.4	27.8	43.2		2023
30	30	57.4	70.9	51.4	54.4	13.8	54.7	79.4	27.7	28.9	27.5	43.9	164/184	2024

Source : <https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores>

إن التقارير العالمية السنوية للحرية الاقتصادية، من خلال قيم مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر، وتقييمه لسياساتها وظروفها الاقتصادية، تكشف عن أنها اقتصاد "غير حر في الغالب" (درجات تتراوح بين 50.0 و59.9)، حيث بلغ متوسط المؤشر خلال الفترة 2000-2024 المقدار 51.78، فباستثناء سنة 2002 أين سجلت الجزائر أعلى مستوى في قيمة المؤشر 61 نقطة ضمن فئة الدول الحرة إلى حد ما، عرفت معظم السنوات وتحديدا من سنة 2017 وحتى سنة 2024 تصنيف الجزائر في حالة اقتصاد مكبوت منعدم الحرية بأدنى مستوى لها على الإطلاق سنة 2023 بدرجة 43.2، ويرجع السبب الرئيسي وراء تآكل الحرية الاقتصادية في الجزائر بالنظر إلى انخفاض مستوياتها في مختلف المؤشرات الفرعية، فينخفض مستوى الحرية بالنسبة لمكونات مؤشر سيادة القانون (حقوق الملكية، الفعالية القضائية، نزاهة الحكومة)، حيث تواجه الجزائر تحديات كبيرة في حماية حقوق الملكية الخاصة والعامّة، بسبب بطء وتيرة الإجراءات الإدارية والتشريعية المتعلقة بملكية الأصول، خاصة فيما يخص نقل الملكية أو تسوية النزاعات حولها، وعدم كفاءة النظام في حماية الملكية يؤثر سلباً على الاستثمارات ويقلل من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في قدرتهم على استرداد أو حماية أصولهم في حال وقوع نزاعات قانونية، والملاحظ هو عدم إدراج مؤشر الفعالية القضائية في معظم السنوات حتى سنة 2017، وفي ذلك إشارة لافتة، تعكس عدم القدرة على جمع بيانات دقيقة أو عدم توفرها بسبب ضعف المؤسسات المكلفة بتقييم النظام القضائي، كما يؤكد النقص في الشفافية أو صعوبة في قياس الأداء الفعلي للنظام القضائي، بسبب البطء في الفصل في القضايا، ضعف الكفاءة، ونقص الموارد اللازمة للمحاكم، مما يؤثر سلباً على القدرة على تطبيق القانون بشكل فعال وعادل، والملاحظ أيضاً هو تراجع مؤشر نزاهة الحكومة إلى مستوى جد منخفض بعد أن كان في حدود الـ 50 نقطة مما يؤكد مواجهة الجزائر لتحديات الفساد

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

والمحسوبية، فبالرغم وجود قوانين لمكافحة الفساد إلا أن التنفيذ الفعلي يظل ضعيفا، بسبب سيطرة المصالح الخاصة وضعف المساءلة الحكومية مما ينتج عنه خلافا في توزيع الموارد وفرص التوظيف ويقلل من ثقة المواطنين في الحكومة، كل هذه التحديات تؤثر سلبا على بيئة الاستثمار وعلى وضع الجزائر في مؤشر الحرية العالمي.

ومن جهة أخرى يتضح من خلال مؤشر حجم الحكومة أن العبء الضريبي في الجزائر مرتفع نسبيا (معدل ضريبة دخل فردي 35%، معدل ضريبة على الشركات 26%، الإنفاق الحكومي 38.9%، والعجز في الميزانية - 7.3%)¹ مما يثقل كاهل الشركات والأفراد ويحد من مرونة الأعمال الاقتصادية، فالضرائب العالية قد تثبط المستثمرين المحليين والأجانب، حيث تزيد من تكاليف الإنتاج والتشغيل وتؤثر سلباً على بيئة العمل، كما يتميز الإنفاق الحكومي في الجزائر بحجمه المفرط والمرتفع ينجم عنه تقادم أعباء العجز والديون، حيث تعتمد الحكومة بشكل أساسي على إيرادات النفط والغاز لتمويل مشروعاتها، وبالرغم من مساهمته في دعم البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، فإنه يؤثر سلباً على كفاءة الأسواق ويقلل من فرص القطاع الخاص في النمو، ويؤكد هيمنة الدولة في العديد من القطاعات مما يحد من دور المنافسة ويعزز من المركزية، ويضعف من ديناميكية السوق، كما تواجه الجزائر تحديات مالية كبيرة بسبب الاعتماد الكبير على عائدات النفط، وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، ففي حالات تراجع أسعار النفط، تجد الحكومة نفسها مجبرة على زيادة الاقتراض أو خفض الإنفاق، مما يؤدي إلى اختلالات في المالية العامة هذا ما يفسر انخفاض مؤشر الصحة المالية الذي يثبت بدوره قلة وضعف التنوع الاقتصادي ويضع ضغوطاً على الحكومة للحفاظ على استقرار مالي مستدام، وبالتالي، فإن هذه العوامل الثلاثة ضمن مؤشر حجم الحكومة تؤدي إلى مستويات منخفضة في الحرية الاقتصادية، حيث تقيد بيئة الأعمال وتحد من جاذبية السوق الجزائرية للاستثمار، مما يؤثر سلباً على المؤشر العام للحرية.

وبالنظر إلى المؤشر الفرعي الثالث المتعلق بالكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)، تواجه الشركات في الجزائر بيئة تنظيمية عامة ضعيفة المؤسساتية وغير فعالة، تشمل تعقيدات في إنشاء المشاريع وإدارتها، وإجراءات بيروقراطية وحكومية معقدة، حيث يتطلب بدء الأعمال تراخيص وإجراءات إدارية كثيرة، تصعب على الشركات تحقيق نمو سريع والتكيف مع متطلبات السوق، مما يحد من حرية المستثمرين ورواد الأعمال، ويعيق بيئة الأعمال ويحد من نشاط القطاع الخاص ويقلل من جاذبية الاستثمارات الأجنبية، كما أن تدخل الحكومة المباشر في الاقتصاد، بالسيطرة على أسعار بعض السلع وتحديد حصص السوق، ينجم عنه عدم الشفافية في التعاملات الحكومية ويقلل من حرية المنافسة، ويؤدي إلى حالة عدم اليقين القانوني للمستثمرين؛ بالإضافة إلى ذلك، يسجل مؤشر

¹ - <https://www.heritage.org/index/pages/country-pages/algeria#>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

حرية العمل مستوى متوسط يدل على عدم حرية في الغالب، حيث يعاني سوق العمل في الجزائر من فرض قوانين العمل لضوابط على عقود العمل تحد من مرونة التوظيف وتضعف جاذبية بيئة العمل لدى المستثمرين الأجانب؛ وفي المقابل، تم تسجيل ارتفاع مؤشر الحرية النقدية في الجزائر تقريبا خلال كل السنوات يتراوح من 64 إلى 84 بمستوى أعلى من المتوسط العالمي، والذي يعكس نوعاً من الاستقرار النسبي في السياسات النقدية والتحكم بالتضخم، رغم أنه لا يعوض التأثير السلبي للكفاءة التنظيمية الضعيفة، فالحرية النقدية تعني قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى العملات الأجنبية أو القدرة على القيام بتحويلات مالية، لكن عندما تكون هناك تحديات في بيئة الأعمال الأساسية، فإن التأثير الإيجابي للحرية النقدية يكون محدوداً، فضعف الكفاءة التنظيمية والبيروقراطية، بجانب غياب الشفافية والفساد، كلها عوامل تنعكس سلباً على ترتيب البلاد في مؤشر الحرية العالمي وتمثل تحدياً لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام حتى مع وجود بعض التحسن في السياسات النقدية.

ويفسر جانب آخر من تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية العالمي بسبب عدة عوامل تتعلق بانفتاح السوق (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية)، حيث يعاني نظام التجارة الجزائري من قيود على الصادرات والواردات بقيمة متوسطة لمؤشر حرية التجارة تجعله غير حر في الغالب، حيث بلغ معدل التعريف الجمركية المتوسط المرجح للتجارة 13.8% وإجراءات غير جمركية معقدة تُصعب على الشركات الأجنبية والمحلية استيراد وتصدير المنتجات، وخاصة على المنتجات الغذائية والزراعية المستوردة، بهدف حماية الصناعات المحلية؛ ومن جهة أخرى يسجل مؤشر حرية الاستثمار مستوى منخفض يبين انعدام حرية نظراً للصعوبات التي تواجه الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب اللوائح الصارمة، خاصة تلك المتعلقة بملكية الأجانب للشركات المحلية، إذ ينص القانون الجزائري على أن الحصة العظمى من أسهم أي مشروع يجب أن تكون مملوكة لأطراف جزائرية، الأمر الذي يحد من سيطرة المستثمرين الأجانب ويؤثر على جاذبية البلاد للاستثمار الخارجي، كما أن النظام القانوني وحدة البيروقراطية والشفافية المحدودة تجعل عمليات الاستثمار معقدة وتزيد من كلفة بدء الأعمال، مما يقلل من حرية الاستثمار؛ وتنخفض الحرية المالية كذلك في الجزائر بسبب تدخل الدولة في القطاع المالي واستمرارها في تقييد حركة رأس المال، فالنظام البنكي يخضع إلى حد كبير للسيطرة الحكومية، مع عدم مرونة البنية التحتية المالية لدعم التمويل الخارجي والداخلي للمشاريع، بالإضافة إلى القيود المفروضة على تحويلات الأموال، واتساع نشاط السوق غير الرسمي وغياب البورصة الأمر الذي يصعب على الشركات الاستثمار ونقل الأرباح إلى خارج البلاد، هذا ما يجعل الجزائر تواجه تحديات في تطوير نظام مصرفي حديث يلبي احتياجات المستثمرين ويعزز النمو الاقتصادي، وبالتالي، إن عدم انفتاح السوق في الجزائر، من حيث القيود على التجارة، الصعوبات في الاستثمار، والتدخلات المالية، تعد من أهم العوامل التي تفسر تدني مستوى الحرية الاقتصادية.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

إن قدرة أي دولة على تحقيق النمو والازدهار الدائمين تتوقف على جودة مؤسساتها ونظامها الاقتصادي، ما يتطلب تصحيح مسار سياساتها وتنشيط التزامها بالحفاظ على الحرية الاقتصادية وتعزيزها، ويدعمها سيادة القانون، والمسؤولية المالية، وانفتاح السوق، والبيئات التنظيمية السليمة، مع تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الاقتصادية الرشيدة، إن حاجة الجزائر إلى تعزيز الحرية الاقتصادية والنمو الريادي النشط أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، حتى تستطيع التكيف مع التحديات الجديدة وتتمكن من توجيه التغيير بكفاءة أكبر، فالأسواق الكفؤة والمؤسسات الجيدة، المدعومة بالحرية الاقتصادية، تحفز الابتكار والحلول العملية في جميع المجالات الضرورية للتقدم بمستويات الدخل الفردي، بما يتيح فرصا أفضل ومرونة أكبر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها للنهوض بقطاعات جديدة تضمن التعافي الاقتصادي المستدام.

2- مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

تهدف التقارير السنوية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال **Doing Business** الصادرة عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004 وحتى سنة 2020، إلى توفير أساس موضوعي لفهم وتحسين البيئة التنظيمية لأنشطة الأعمال في مختلف أنحاء العالم، من خلال قياس تأثير اللوائح والإجراءات الحكومية على ممارسة الأنشطة التجارية، بجمع وتحليل بيانات شاملة، كمية ونوعية، لمقارنة اللوائح التنظيمية للأعمال بين مختلف دول العالم؛ وإن تتبع ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر يظهر اتجاها عاما لتراجع وصعوبة بيئة أعمالها، حيث حققت الجزائر أحسن مرتبة 116 سنة 2007 في حين كانت أسوأ مرتبة لها 166 سنة 2018 (أنظر الجدول رقم 3-20)، وتميزت الفترة 2008-2016 باتجاه تنازلي مستمر في الترتيب من المرتبة 125 إلى 163 بمعدل تدهور سنوي متوسط 4.75 نقطة، يمكن أن يفسر بالتأثر الواضح بالأزمة المالية لسنة 2008 وضعف استجابة السياسات الاقتصادية لمحاولات الإصلاح المتقطعة، رغم تسجيل حالة تحسن مؤقت سنة 2017 ب 7 مراتب إلا أن 2018 شهدت تراجع حاد ب 10 مراتب تبعها استقرار نسبي في المرتبة 157 عالميا خلال سنتي 2019 و 2020.

الجدول رقم (3-21): ترتيب الجزائر عالميا ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة (2006-2020)

(2020)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المرتبة	128	116	125	134	136	143	148	152	153	154	163	156	166	157	157

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2006-2020 المتوفرة على الموقع الإلكتروني:

<https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

ولأن هذا الترتيب في المؤشر يعتمد على المقارنة النسبية بين الدول حيث يتم تصنيف حوالي 190 دولة سنويا، فإن نقطة المنتصف تقع عند الترتيب 95 تقريبا، حيث يمكن التمييز بين دول ذات أداء متميز ترتيبها من 1-50، ودول الأداء الجيد من 51-100، ودول الأداء المتوسط من 101-130، والدول

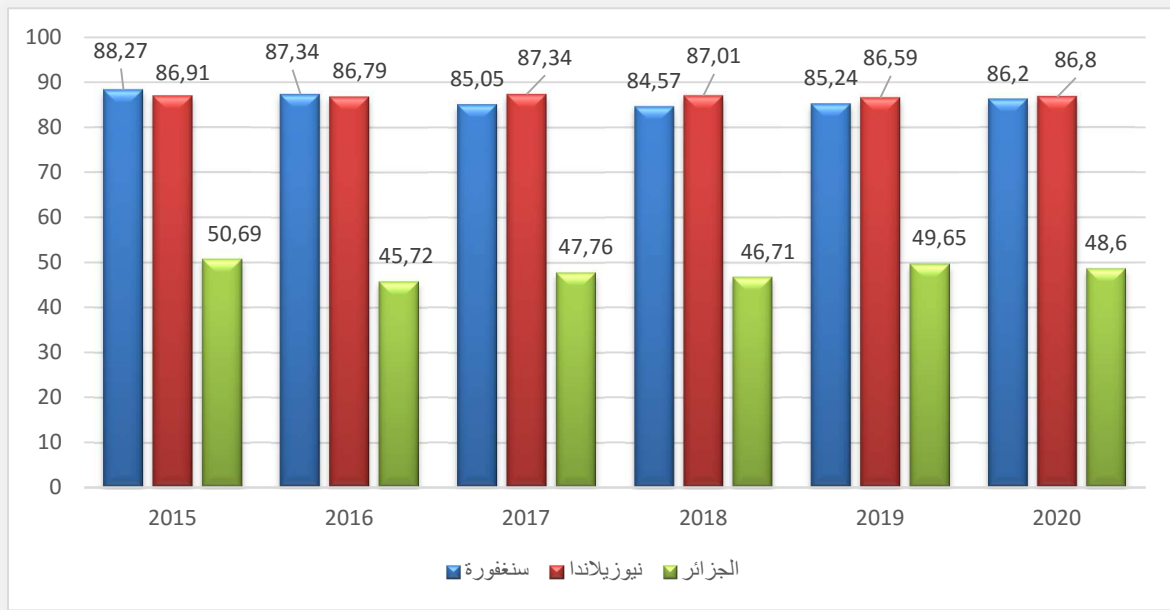
الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الضعيفة الأداء ترتيبها من 131 إلى 190، والملاحظ أن ترتيب الجزائر غالبا ما يكون ضمن الربع الأخير من التصنيف، أقل من الرتبة المتوسطة عالميا بكثير، هذا ما يؤكد التحديات الكبيرة التي تواجهها بيئة الأعمال في الجزائر والتي تحتاج إلى إصلاحات جوهرية حتى تحسن من تموقعها العالمي وفقا لمؤشر سهولة الأعمال.

كما تُظهر درجة سهولة ممارسة الأعمال مدى تغير البيئة التنظيمية لرواد الأعمال المحليين في الاقتصاد سنويا بشكل مطلق، ويتراوح مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و100، وبالرجوع إلى درجات المؤشر المتعلقة بالاقتصاد الجزائري المتوفرة من 2016 إلى 2020، ومقارنتها مع درجة أفضل اقتصاد عالميا من حيث سهولة بيئة الأعمال، لإظهار مدى قرب الاقتصاد الجزائري من أفضل أداء تنظيمي سُجل عالميا ومشاهدة الفجوة بينهما، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-3): مقارنة درجة سهولة ممارسة الأعمال للجزائر مع أفضل درجة عالميا خلال الفترة (2020-2015)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2015-2020 المتوفرة على الموقع الإلكتروني: <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

نلاحظ تذبذب أداء الجزائر وفقا لدرجة مؤشر سهولة الأعمال سجلت أدنى درجة 45.72 سنة 2016، في حين حققت أفضل أداء بدرجة 50.69 سنة 2015، وهو مؤشر دون الوسط تفصله فجوة كبيرة عن أفضل أداء في العالم والذي حققته سنغافورة بـ 88.27 درجة سنة 2015 و 87.34 درجة سنة 2016، ونيوزيلاندا في الفترة 2017-2020 بقيمة 87 درجة تقريبا، مما يعكس استقرار أداء سنغافورة ونيوزيلاندا وثبات بيئة الأعمال المتطورة لديهما، بفارق كبيرة وثابت يفصل الجزائر عنهما بلغ في المتوسط 38 درجة، مما يؤكد حاجة الجزائر إلى إصلاحات عميقة لتحسين بيئة الأعمال وتقليص الفجوة مع الدول

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الرائدة عالمياً في هذا المجال؛ ولتحليل أسباب هذا التراجع المستمر، لابد من التركيز على تحليل المؤشرات الفرعية الأكثر تأثيراً وتقييم التغيير المطلق في البيئة التنظيمية للاقتصاد الجزائري في جميع مكوناتها:

▪ **مؤشر بدء النشاط التجاري:** يسجل التقرير مختلف الإجراءات المطلوبة رسمياً من رواد الأعمال للبدء في أي نشاط تجاري أو استثماري من تراخيص وتصاريح واستفاء أي إشعارات أو بيانات تتعلق بالمشروع يلزم تسجيلها لدى الهيئات المختصة، وكذلك الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام هذه الإجراءات والحد الأدنى المدفوع من رأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي؛ وإن تتبع تطور مؤشر بدء النشاط في الجزائر وترتيبها عالمياً ضمنه، وفقاً لبيانات الجدول رقم (3-21)، نلاحظ تراجع ترتيب الجزائر بشكل مستمر من المرتبة 120 في 2007 إلى المرتبة 164 سنة 2014، ثم يتحسن نسبياً هذا الترتيب 141 سنة 2015 ليستمر التراجع حتى المرتبة 152 عالمياً سنة 2020.

الجدول رقم (3-22): مؤشر بدء النشاط التجاري في الجزائر خلال الفترة (2004-2020)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)	التكلفة (% من دخل الفرد)	الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)	الرتبة	درجة المؤشر 100-0
2004	18	29	31.9	73.0	-	-
2005	14	26	27.3	65.5	-	-
2006	14	26	25.3	55.1	-	-
2007	14	24	21.5	46.0	120	-
2008	14	24	13.2	45.2	131	-
2009	14	24	10.8	36.6	141	-
2010	14	24	12.1	31.0	148	-
2011	14	24	12.9	34.4	150	-
2012	14	25	12.1	30.6	153	-
2013	14	25	12.1	27.2	156	-
2014	14	25	12.4	28.6	164	-
2015	13	22	11	24.1	141	74.07
2016	12	20	10.9	23.6	145	76.08
2017	12	20	11.1	0.0	142	77.54
2018	12	20	11.1	00	145	77.54
2019	12	17.5	11.8	00	150	78.07
2020	12	18	11.3	00	152	78.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2004-2020 المتوفرة على الموقع

الإلكتروني: <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

هذا ما يعكس صعوبات متزايدة في بيئة الأعمال والقيود على بدء النشاط التجاري في الجزائر، بسبب البيروقراطية وكثرة عدد الإجراءات اللازمة، حيث بلغ عددها 18 إجراء سنة 2004 واستقر عند 14 إجراء منذ 2007 وعند 12 إجراء منذ 2016، مما يؤكد استمرارية التعقيد الإداري رغم مختلف المساعي لتحرير بيئة الأعمال من بينها إلغاء شرط الحصول على مستخرج من السجلات الجنائية (السوابق العدلية) للمديرين سنة 2016، وتبقى هذه الإجراءات الإدارية تحمل المستثمر تكاليف مرتفعة من حيث المدة اللازمة لبدء النشاط والتي انخفضت من 29 يوم سنة 2004 إلى 26 ثم 24 وبعدها 25 يوما خلال الفترة 2005-2014، لتصل إلى 18 يوم سنة 2020 رغم هذا التحسن في كفاءة الإجراءات ترافق بانخفاض التكلفة بشكل ملحوظ من 31.9% في 2004 إلى 11.3% في 2020، حيث أصبحت التكاليف المرتبطة ببدء النشاط التجاري أقل عبئا على الأفراد خاصة مع إصلاحات سنة 2017 التي ألغت الجزائر بموجبها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المدفوع عند تأسيس الأعمال مما حسن من درجة المؤشر لتصل حتى 78 نقطة، رغم ذلك تبقى الجزائر في ترتيب متراجع مقارنة بدول العالم نظرا لحجم التسهيلات وانعدام الإجراءات الإدارية في معظم الدول الجاذبة للاستثمارات.

▪ **مؤشر التعامل مع تراخيص البناء:** يعالج هذا المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء مبنى تجاري لممارسة نشاط المشروع الاستثماري، ويتعلق بجميع المستندات المطلوب تقديمها إلى السلطات المختصة كالمخططات المعمارية للمباني ومخططات الموقع، والحصول على جميع التصاريح والتراخيص والشهادات المطلوبة، وتعيين مشرفين ومهندسين ومفتشين، وإجراءات مرافق البنية التحتية المتعلقة بالربط بشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات، والتي تم تجميعها ضمن مؤشرات فرعية كما يقدمها الجدول رقم (3-21)، الذي يصف أداء الاقتصاد الجزائري من خلال عدد الإجراءات والمدة والتكلفة اللازمة للحصول على تراخيص البناء.

الجدول رقم (3-23): مؤشر التعامل مع تراخيص البناء في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)

الوقت (الأيام)	التكلفة (% من دخل الفرد)	مراقبة جودة البناء 0-15	الرتبة	درجة المؤشر 0-100
244	70.5	-	-	-
244	58.9	-	117	-
240	57.8	-	108	-
240	46.8	-	112	-
240	39.6	-	110	-
240	44.0	-	113	-
281	23.1	-	118	-
281	54.6	-	138	-
241	60.1	-	147	-
204	0.7	-	127	65.72
204	0.9	9	122	64.05
130	0.9	10	77	71.02
146	8.1	10	146	58.89

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

63.28	129	12	7.8	136
65.3	121	12	6.5	131

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2006-2020 المتوفرة على الموقع الإلكتروني: <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

حيث شهد عدد الإجراءات، خلال الفترة من 2006 إلى 2020، انخفاضًا تدريجيًا من 25 إجراء في بداية الفترة إلى 17 إجراء بحلول عام 2015، واستقر عند هذا المستوى حتى 2018 ليصبح عددها 19 إجراء، يشير ذلك إلى تحسينات تدريجية في تسهيل الإجراءات المتعلقة بتراخيص البناء، من بينها تسهيل التعامل مع تصاريح البناء بإلغاء الشرط القانوني لتقديم نسخة مصدقة من سند الملكية عند التقدم بطلب للحصول على رخصة بناء منذ 2016، هذا ما ساعد في تحقيق تحسن كبير في من الرتبة 122 في 2016 إلى 77 في 2017؛ إلا أن التركيز على المدة المستغرقة في الحصول على ترخيص البناء يبين ارتفاع تكلفة الزمن الذي يتحمله المستثمر في الجزائر لإتمام إجراءات إنشاء استثماره والتي تتراوح من 244 يوم في 2006 إلى 280 يوم في 2012 لتتخف تدريجياً إلى 131 يوم سنة 2020، يشير هذا إلى أن الجزائر عملت على تسريع الإجراءات وتقليل وقت الانتظار بفضل الإصلاحات التي طبقتها الجزائر منذ 2017؛ بالإضافة إلى ذلك شهدت تكلفة الحصول على الترخيص تراجعاً ملحوظاً مع مرور الوقت، وبنسبة معتبرة من 70.5% من دخل الفرد سنة 2006 إلى 0.7% في 2015 وبلغت 6.5% سنة 2020، بهدف تيسير كلفة تراخيص البناء مما يشير إلى توجه نحو دعم وتحفيز النشاطات العقارية والبنائية، وقد ساعد ذلك على تحسن مؤشر مراقبة جودة البناء من القيمة 9 سنة 2016 إلى القيمة 12 سنة 2020، وانعكس بتحسن عام في الأداء حيث نلاحظ أن الجزائر حققت درجات جيدة على مستوى هذا المؤشر، حيث بلغت 65.72% في 2015 و65.3% في 2020 وإن كانت تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات للوصول إلى مستويات أكثر تنافسية مقارنة مع ترتيبها عالمياً.

■ **مؤشر الحصول على الكهرباء:** يتضمن جميع الإجراءات التي يجب على الشركة إتمامها للحصول على توصيل كهربائي دائم وإمداد بمستودع معياري، تشمل هذه الإجراءات الطلبات المقدمة لشركات الكهرباء بالإضافة إلى العقود المبرمة معها، وكل عمليات التفتيش والتصاريح التي يجب طلبها من شركات الكهرباء¹؛ وقد سعت الجزائر إلى جعل عملية الحصول على الكهرباء أكثر شفافية بنشر تعريفية الكهرباء على المواقع الإلكترونية منذ 2017، كما سهلت عملية الحصول على الكهرباء في 2019 بتبسيط الإجراءات الإدارية الداخلية ومنح تراخيص جديدة للبايعين الذين يبيعون المحطات الفرعية

¹ -MERAIMI, S., CHERFAOUI, M., & BEKKOUCHE, K.: "Analytic study of Algeria business climat : Evaluation of doing business inducators in comparison with Maghreb countries (Morocco and Tunisia) for the year 2020", Journal ELKISTAS of Management- Economie and Finance, 2(2), 2020, p.35.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الجاهزة¹، ولتقييم فعالية هذه التسهيلات يقدم الجدول التالي مختلف مكونات مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر وترتيبها عالميا ضمنه كما يلي:

الجدول رقم (3-24): مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)	التكلفة (% من دخل الفرد)	الرتبة	درجة المؤشر 100-0
2011	6	119	1430.4	-	-
2012	6	159	1579.0	164	-
2013	6	159	1489.9	165	-
2014	5	180	1562.9	148	-
2015	5	180	1318.5	147	65.72
2016	5	180	1295.5	130	57.56
2017	5	180	1330.4	118	60.58
2018	5	180	1335.3	120	60.56
2019	5	93	1478.3	106	69.58
2020	5	84	967.0	102	72.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2011-2020 المتوفرة على الموقع الإلكتروني: <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

هناك تحسن عام ملحوظ ومستمر في ترتيب الجزائر عالميا حسب مؤشر الحصول على الكهرباء من المرتبة 164 سنة 2012 إلى المرتبة 102 سنة 2020، وكان أسوأ ترتيب لها 165 سنة 2013، وقد بدأ تسجيل درجة المؤشر منذ عام 2015 بقيمة 65.72، وعرفت تراجعا إلى 57.56 سنة 2016 مع تحسن تدريجي حتى بلغت أفضل مستوى في 2020 بقيمة 72.1، هذا التحسن المستمر تم تحقيقه بفضل تقليص وقت الحصول على الكهرباء من 159 يوم سنتي 2012 و2013 إلى 84 يوم في 2020 وتراجع عدد الإجراءات من 6 إلى 5 إجراءات مما يعكس تحسنا في كفاءة الخدمات، كما انخفضت التكاليف من 1579 % من دخل الفرد (2012) إلى 967% (2020) رغم أنها تبقى مرتفعة نسبيا مقارنة بدخل الفرد، هذا ما يتطلب تخفيض التكلفة بشكل أكبر وتبسيط الإجراءات لتحسين الدرجة الكلية للمؤشر.

▪ **مؤشر تسجيل الملكية:** يتتبع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سلسلة الإجراءات التي يجب على الشركة (المشتري) القيام بها لشراء عقار من شركة أخرى (البائع)، والوقت والتكلفة اللازمين لنقل ملكية هذا العقار لصالح المشتري، بحيث يمكن للأخير استخدام العقار لتوسيع نشاطه، أو كضمان للحصول على قروض جديدة، أو لنقل الملكية إلى شركة أخرى إذا لزم الأمر، والجدول التالي يقدم تطور هذا المؤشر حسب مختلف مكوناته في الجزائر:

¹ - <https://archive.doingbusiness.org/en/reforms/overview/economy/algeria>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الجدول رقم (3-25): مؤشر تسجيل أو نقل الملكية في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)	التكلفة (% من قيمة العقار)	الرتبة	درجة المؤشر 100-0
2005	16	52	9.0	-	-
2006	16	52	9.0	-	-
2007	15	51	7.5	152	-
2008	14	51	7.5	156	-
2009	14	51	7.5	162	-
2010	11	47	7.1	160	-
2011	10	48	7.1	167	-
2012	10	48	7.1	165	-
2013	10	63	7.1	172	-
2014	10	63	7.1	176	-
2015	10	55	7.1	157	50.67
2016	10	55	7.1	163	43.83
2017	10	55	7.1	162	43.83
2018	10	55	7.1	163	43.83
2019	10	55	7.1	165	44.26
2020	10	55	7.1	165	44.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2005-2020 المتوفرة على الموقع الإلكتروني:

<https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

والملاحظ أن هناك تحسناً ملحوظاً في الجزائر بتخفيض في الإجراءات من 16 إجراء في 2005 إلى 10 إجراءات منذ 2011، بفضل الجهود المبذولة لتبسيط العمليات الإدارية المتعلقة بنقل الملكية حيث خفضت في 2010 رسوم الموثق وألغت ضريبة أرباح رأس المال؛ وقد تراوح الوقت المستغرق لإتمام هذه الإجراءات بين 47 و 63 يوماً حيث كان أفضل أداء في 2010 بـ 47 يوماً واستقر عند 55 يوماً منذ 2015 مما يدل على ثبات نسبي في كفاءة العمليات، وانخفضت التكلفة من 9% في 2006/2005 إلى 7.1% منذ 2010 واستقرت عند هذا المستوى لفترة طويلة حتى 2020 وفي ذلك تخفيض نسبي في أعباء نقل الملكية على المتعاملين، هذا ما أدى إلى تحسن طفيف في ترتيب الجزائر عالمياً المتذبذب في مؤشر نقل الملكية (من 176 في 2014 إلى 162 في 2017 وتراجعت بعد ذلك إلى 165 في 2020) والذي يعكس تباين أداء الجزائر مقارنة بالدول الأخرى، وقد بدأ تسجيل درجة المؤشر منذ 2015 بـ 50.67 وتراجعت إلى 43.83 في الفترة 2016-2018 مع تحسن طفيف في 2019-2020 ليصل إلى 44.3، هذا ما يحتم على الجزائر ضرورة مواصلة تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص الوقت المستغرق في العملية من خلال رقمنة الإجراءات مع إعادة النظر في التكاليف وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي لتحسين تنافسية سوقها العقاري.

▪ **الحصول على القروض:** إن الحصول على قرض بالنسبة للمستثمر من قبل المؤسسات المصرفية يشكل الدعم المالي اللازم لبدء أو توسيع نشاطه، ومن خلال هذا المعيار يقيم مؤشر سهولة ممارسة

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الأعمال التجارية مستوى الأمان أو الحماية القانونية التي يوفرها الاقتصاد للمقترضين وكذلك للمقرضين في سياق المعاملات المضمونة من خلال سلسلة من المؤشرات، كما يقوم بتقييم مشاركة المعلومات الائتمانية من خلال مؤشر آخر، تركز المجموعة الأولى من المؤشرات على وجود التدابير التي تسهل الإقراض في القوانين المتعلقة بالضمانات والإفلاس، أما المجموعة الثانية فتقيس مدى تغطية المعلومات الائتمانية واتساع نطاقها وسهولة الوصول إليها من قبل وكالات الإبلاغ الائتماني مثل سجلات ومكاتب الائتمان.

الجدول رقم (3-26): مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

السنة	مؤشر قوة الحقوق القانونية	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية 0-	تغطية السجل العام (%) من البالغين)	تغطية المكاتب الخاصة (%) من البالغين)	الرتبة	درجة المؤشر 100-0
2005	3	0	0	0	-	-
2006	3	0	0.0	0.0	-	-
2007	3	2	0.2	0.0	117	-
2008	3	2	0.2	0.0	115	-
2009	3	2	0.2	0.0	131	-
2010	3	2	0.2	0.0	135	-
2011	3	2	0.2	0.0	138	-
2012	3	3	0.3	0.0	150	-
2013	3	4	2.5	0.0	129	-
2014	3	4	2.4	0.0	130	-
2015	2	0	0.0	2.0	171	10.00
2016	2	0	0.0	1.9	174	10.00
2017	2	0	0.0	3.0	175	10.00
2018	2	0	0.0	2.9	177	10.00
2019	2	0	0.0	3.2	178	10.00
2020	2	0	0	3.6	181	10.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2005-2020 المتوفرة على الموقع الإلكتروني:

<https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

بالنسبة للجزائر تم البدء في تسجيل درجة مؤشر الحصول على الائتمان ابتداء من سنة 2015، واستقرت درجته عند القيمة 10 من أصل 100، وهي درجة منخفضة جدا تعكس ضعفا كبيرا في نظام الائتمان الجزائري، انعكس ذلك على تراجع مستمر في الترتيب عالميا من 117 (2007) إلى 181 (2020) كأسوأ ترتيب هذا ما يشير إلى تدهور نسبي في أداء الجزائر مقارنة بباقي دول العالم، يرجع ذلك إلى تراجع في المؤشرات الفرعية حيث انخفض مؤشر قوة الحقوق القانونية من 3 نقاط (2005-2014) إلى 2 نقاط (2015-2020) مما يبين ضعف الإطار القانوني لحماية المقرضين والمقترضين؛ كما يشهد مؤشر عمق المعلومات الائتمانية تذبذبا بين 0 و4 نقاط من أصل 6 وبتراجع حاد إلى 0 منذ 2015 مما يعكس غياب نظام معلومات ائتماني فعال، وتسجل تغطية السجل العام نسبة منخفضة جدا لم تتجاوز 2.5%

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

لنتراجع إلى 0% منذ 2015، كذلك نسبة تغطية المكاتب الخاصة التي كانت 0% حتى سنة 2014 مع تحسن طفيف في الفترة (2015-2020) وصلت إلى 3.6% إلا أنها تبقى نسبة منخفضة جدا تعبر عن تغطية محدودة للمعلومات الائتمانية مقارنة بالمعايير الدولية، يتضح بذلك أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في مجال الحصول على الائتمان تستدعي إصلاحات جذرية وشاملة لتحسين بيئة الأعمال بتحديث الإطار القانوني لحماية المتعاملين، وإنشاء نظام معلومات ائتماني شامل وفعال مع توسيع تغطية المكاتب الخاصة والسجل العام وتطوير البنية التحتية للمعلومات الائتمانية.

▪ **مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:** يقيس هذا المؤشر شفافية المعاملات، مسؤولية المدير، قوة المساهمين، والحماية المختلفة المقدمة للمستثمرين الأقلية في حالة حدوث تضارب في المصالح من خلال مجموعة من المؤشرات لتقييم حوكمة الشركات.

الجدول رقم (3-27): مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)

السنة	مؤشر مدى الإفصاح 10-0	مؤشر مسؤولية المدير الائتمانية 0-10	مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوي 10-0	مؤشر قوة حماية المستثمرين الأقلية 10-0	الرتبة	درجة المؤشر 100-0
2006	8	4	1	4.3	-	-
2007	6	6	4	5.3	60	-
2008	6	6	4	5.3	64	-
2009	6	6	4	5.3	70	-
2010	6	6	4	5.3	73	-
2011	6	6	4	5.3	74	-
2012	6	6	4	5.3	79	-
2013	6	6	4	5.3	82	-
2014	5	6	4	5.0	98	-
2015	5	-	4	4.5	132	45.00
2016	3.0	-	3.7	3.3	174	33.33
2017	4	1	5	-	173	33.33
2018	4	1	5	-	170	33.33
2019	4	1	5	-	168	35.00
2020	4	1	5	-	179	20.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2006-2020 المتوفرة على الموقع الإلكتروني:

<https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

إن وضعية هذا المؤشر بالنسبة للجزائر تشير إلى عدم شفافية المعلومات المالية والتشغيلية بسبب التراجع الذي يسجله مؤشر مدى الإفصاح الذي انخفض باستمرار من القيمة 10/8 سنة 2006 إلى المستوى 6 (2007-2013) و 5 (2014-2015) إلى 3 نقاط في 2016 ثم استقر عند 4 نقاط من 2017 إلى 2020، في حين سجل مؤشر مسؤولية المدير الائتمانية 4 نقاط في 2006 وتحسن إلى 6 نقاط خلال

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

2007-2014 لينخفض بحدة إلى 1 نقطة من 2017 إلى 2020 وهذا ما يدل على التراجع الكبير في مساءلة المديرين وحماية حقوق المستثمرين،

ومن جهة أخرى يظهر مؤشر سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى تحسنا نسبيا في قدرة المساهمين على المقاضاة من 1 نقطة في 2006 إلى 5 نقاط خلال 2017-2020، كما شهد مؤشر قوة حماية المستثمرين الأقلية تذبذبا بين 4.3 و5.3 خلال 2006-2014 لينخفض إلى 3.3 في 2016 مع عدم توفر بياناته في الفترة المتبقية، هذه المكونات أدت إلى تراجع مستمر في التصنيف العالمي للجزائر في مجال حماية المستثمرين حيث تدهورت مرتبتها من 60 (2007) إلى 179 (2020)، توافق ذلك مع انخفاض درجة هذا المؤشر الذي بدأ تسجيلها منذ 2015 بقيمة 45 ثم انخفضت إلى 33.33 في 2016-2018 وتحسنت قليلا إلى 35 في 2019 لتتراجع بحدة إلى 20 في 2020، هذا ما يظهر تراجعا عاما في بيئة حماية المستثمرين في الجزائر بسبب ضعف الإفصاح ومسؤولية المديرين رغم التحسن النسبي في سهولة رفع الدعاوى فقد تم تسجيل تدهور مستمر في التصنيف العالمي مما يحتم ضرورة إدخال إصلاحات جوهرية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات.

▪ **مؤشر دفع الضرائب:** يقوم تقرير ممارسة الأعمال بتحديد الضرائب والرسوم والمساهمات الإلزامية التي يتعين على الشركات دفعها أو التي يتم خصمها منها كل عام، ويقم الإجراءات الإدارية اللازمة لدفعها.

الجدول رقم (3-28): مؤشر دفع الضرائب في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)

السنة	المدفوعات (عدد سنويا)	الوقت (ساعات في السنة)	إجمالي معدل الضريبة (% من الربح)	الرتبة	درجة المؤشر 100-0
2006	63	504	58.5	-	-
2007	61	504	76.4	169	-
2008	33	451	72.6	157	-
2009	34	451	74.2	166	-
2010	34	451	72.0	168	-
2011	34	451	72.0	168	-
2012	29	451	72.0	164	-
2013	29	451	72.0	170	-
2014	29	451	71.9	174	-
2015	27	451	72.7	176	41.63
2016	27	385	72.7	169	45.03
2017	27	265	65.6	155	53.99
2018	27	265	65.6	157	54.11
2019	27	265	66.0	156	53.91
2020	27	265	66.1	158	53.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2006-2020 المتوفرة على الموقع

الإلكتروني: <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

بالنسبة للجزائر، تشير البيانات إلى انخفاض كبير في عدد المدفوعات السنوية من 63 مرة (2006) إلى 27 مرة (2020)، ويعتبر ذلك تحسنا إيجابيا بتبسيط النظام الضريبي وتقليل العبء الإداري على الشركات نتيجة للإصلاحات التي تبنتها الجزائر حيث خفضت في 2010 معدل ضريبة الدخل على السياحة، البناء والأشغال العامة، وإنتاج السلع، كما قامت في 2017 بخفض معدل ضريبة الأنشطة المهنية وتبنت نظم محاسبية متقدمة سهلت عملية دفع الضريبة¹، كما انخفض الوقت المستغرق من 504 ساعة في 2007/2006 إلى 265 ساعة في 2020 مما يعكس تحسنا في كفاءة النظام الضريبي وتقليل الوقت المطلوب للامتثال الضريبي، أما معدل الضريبة فيلاحظ ارتفاعه من 58.5% في 2006 إلى ذروته 76.4% في 2007 واستقر عند حوالي 72% في الفترة 2010-2016، ثم انخفض في السنوات الأخيرة ليصل إلى 66.1% في 2020 ويبقى هذا المعدل مرتفعا نسبيا مما يؤثر سلبا على جاذبية بيئة الأعمال في الجزائر التي تراوحت رتبته وفقا لمؤشر دفع الضرائب بين 155-176 عالميا مما يبين عدم فعالية التسهيلات الضريبية التي قدمتها الجزائر مقارنة بالدول الأخرى، فرغم التحسن النسبي الذي حققه المؤشر منذ بدء قياسه سنة 2015 بدرجة 41.63 إلى 53.9 سنة 2020، لكن لاتزال هناك تحديات بفعل ارتفاع معدل الضريبة وتأخر الترتيب العالمي تؤكد الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال.

▪ **مؤشر التجارة عبر الحدود:** يسجل التقرير الوقت والتكلفة المرتبطتين بعمليات تصدير واستيراد السلع والبضائع، ويتم إدراج جميع التأخيرات وتكاليف الإجراءات الرسمية للتصدير والاستيراد وجميع المستندات التي يحتاجها المشغل لتصدير أو استيراد البضائع.

الجدول رقم (3-29): مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)

السنة	المستندات المطلوبة عند التصدير (عدد)	الوقت المستغرق للتصدير (الأيام)	تكلفة التصدير (بالدولار للحاوية)	المستندات المطلوبة عند الاستيراد (عدد)	الوقت المستغرق للاستيراد (الأيام)	تكلفة الاستيراد (بالدولار للحاوية)	الرتبة	درجة المؤشر 100-0
2006	8	8	29	8	12	51	-	-
2007	9	15	1606	15	9	1886	109	-
2008	8	17	1198	9	23	1378	114	-
2009	8	17	1248	9	23	1428	118	-
2010	8	17	1248	9	23	1428	122	-
2011	8	17	1248	9	23	1428	124	-
2012	8	17	1248	9	23	1318	127	-
2013	8	17	1260	9	27	1330	129	-
2014	8	17	1270	9	27	1330	133	-
2015	8	17	1270	9	26	1330	131	64.21
2016	-	11	383	-	24	1130	176	24.15
2017	-	11	967	-	24	866	178	24.15
2018	-	11	967	-	24	866	181	24.15

¹ - <https://archive.doingbusiness.org/pt/reforms/overview/economy/algeria>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

38.43	173	809	13	-	967	9.5	-	2019
38.4	172	809	13	-	967	9.5		2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2006-2020 المتوفرة على الموقع الإلكتروني: <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

وحسب الجدول، يُظهر الاتجاه العام تراجعاً تدريجياً في مؤشر التجارة في الجزائر الذي بدأ تسجيل درجته منذ 2015 بـ 64.21 واستقر خلال 2016-2018 عند أدنى درجة حققها بـ 24.15 ليتحسن قليلاً إلى 38.4 في 2019/2020، كما تضمن ذلك تراجعاً مستمراً في ترتيب الجزائر عالمياً من المرتبة 109 (2007) إلى 181 (2018) وتحسن قليلاً إلى 172 (2020)، بالرغم من بعض التحسينات الإيجابية التي طبقتها الجزائر بتخفيض تكلفة التجارة (تصديرًا واستيرادًا) حيث كانت 1606 دولار في 2007 وأصبحت 967 دولار منذ 2017 بالنسبة للتصدير، ومن 1886 دولار في 2007 إلى 809 دولار منذ 2019 بالنسبة للاستيراد مما يشير إلى تحن كفاءة عمليات التجارة الخارجية، خاصة مع تقليص الوقت المستغرق (انخفاض عدد الأيام إلى 9.5 يوماً عند التصدير، و13 يوماً عند الاستيراد)، إلا أن مستواها يبقى مرتفعاً مقارنة بالدول الأخرى خاصة مع مشاكل البيروقراطية، إذ لم يتغير عدد المستندات المطلوبة للتصدير من 8 وثائق منذ 2006 و9 وثائق بالنسبة للاستيراد وهو ما يشير إلى عدم وجود تبسيط في الإجراءات الإدارية مما قد يضعف من أثر بقية التسهيلات، هذا ما يؤكد الحاجة إلى المزيد من التبسيط والتخفيف للإجراءات لضمان تحقيق جاذبية للمستثمرين والمصدرين.

▪ **مؤشر تنفيذ العقود:** تقيس مؤشرات إنفاذ العقود فعالية النظام القضائي في حل النزاعات التجارية، يتم جمع البيانات من خلال متابعة تطور نزاعات عدم سداد دين تجاري في المحاكم المحلية، ومن خلال دراسة قوانين الإجراءات المدنية واللوائح القانونية الأخرى، وكذلك عن طريق استبيانات تُجرى بين القضاة والمحامين المحليين المتخصصين في التقاضي التجاري.

الجدول رقم (3-30): مؤشر تنفيذ العقود في الجزائر خلال الفترة (2004-2020)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت (الأيام)	التكلفة (% من الدين)	الرتبة	درجة المؤشر 100-0
2004	20	387	..	-	-
2005	49	407	28.7	-	-
2006	49	407	28.7	-	-
2007	49	397	10.3	61	-
2008	47	630	17.4	117	-
2009	47	630	21.9	126	-
2010	46	630	21.9	123	-
2011	46	630	21.9	127	-
2012	45	630	21.9	122	-
2013	45	630	21.9	126	-
2014	45	630	21.9	129	-
2015	45	630	21.9	120	52.89
2016	-	630	19.9	106	55.49

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

55.49	102	19.9	630	-	2017
55.49	103	19.9	630	-	2018
54.78	112	21.8	630	-	2019
54.80	113	21.8	630	-	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2004-2020 المتوفرة على الموقع الإلكتروني: <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

وإن متابعة تطور هذا المؤشر في الجزائر، يبين كثرة عدد الإجراءات التي تتطلبها عملية تسوية النزاعات التجارية وثباتها نسبيا عند 49 إجراء خلال الفترة 2004-2007، لينخفض لاحقا إلى 47 إجراء ثم إلى 45 إجراء منذ 2010 حتى 2015 ورغم وجود سعي نحو تبسيط هذه الإجراءات إلا أن متوسط الوقت اللازم لحل النزاعات زاد تدريجياً من 387 يوماً في 2004 إلى 407 يوماً بين عامي 2005 و2006، ثم ارتفع بشكل كبير إلى 630 يوماً من عام 2009 حتى عام 2020، ويدل ذلك على تزايد تحديات النظام القضائي فيما يتعلق بسرعة إنفاذ العقود نظراً لغياب المحاكم التجارية المتخصصة للفصل بسرعة في هذه النزاعات، ومن جهة أخرى شهدت تكلفة انفاذ العقود كنسبة من قيمة الدين انخفاضا ملموسا في عام 2007 إلى 10.3% لكنها سرعان ما ارتفعت وثبتت عند المستوى 21.9%، وهي تطورات تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر وتزيد من عزوف المستثمرين المحتملين عن مباشرة أعمالهم في البلاد، رغم ذلك فقد سجلت درجة المؤشر تحسنا طفيفا من 52.89 في 2015 إلى 54.80 في 2020 قابلها تذبذب في ترتيب الجزائر عالميا من أفضل مرتبة 61 في 2007 وحتى أسوأ مرتبة 129 سنة 2014 وصولا إلى 113 حسب آخر تصنيف لسنة 2020، كلها مؤشرات تؤكد أن بيئة الأعمال في الجزائر تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بإنفاذ العقود، والتي تعد جزءا مهما من سهولة ممارسة الأعمال، فالزمن الطويل والتكلفة المرتفعة للإجراءات تعيق فعالية النظام القضائي، وتضعف جاذبية البلاد للمستثمرين، ولتحسين هذا المؤشر لابد من تسريع وتيرة الإصلاحات القضائية وتقليل عدد الإجراءات والتكاليف المرتبطة بها.

▪ **مؤشر إغلاق الأعمال:** يمكن أن تقع الشركة في حالة إعسار بسبب نقص الأصول، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بديونها، وقد يؤدي ذلك إلى الإفلاس؛ ويركز هذا المؤشر على الوقت، والتكاليف، والإجراءات، وأيضا قوة الإطار القانوني للإعسار، من أجل تقييم متانة ونزاهة القوانين المطبقة على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم.

الجدول رقم (3-31): مؤشر إغلاق الأعمال في الجزائر للفترة (2004-2020)

السنة	مدة الإفلاس (السنوات)	التكلفة (% من العقار)	معدل الاسترداد (سنتات على الدولار)	الرتبة	درجة المؤشر 100-0
2004	3.5	4	-	-	-
2005	3.5	4	37.0	-	-
2006	4	4	37.4	-	-
2007	2.5	7	41.7	41	-
2008	2.5	7	41.7	45	-
2009	2.5	7	41.7	49	-

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

-	51	41.7	7.0	2.5	2010
-	51	41.7	7	2.5	2011
-	59	41.7	7	2.5	2012
-	62	41.7	7	2.5	2013
-	60	41.7	7	2.5	2014
42.74	97	41.7	7	2.5	2015
47.67	73	50.8	7	1.3	2016
47.67	74	50.8	7	1.3	2017
49.24	71	50.8	7	1.3	2018
49.24	76	50.8	7	1.3	2019
49.20	81	50.8	7	1.3	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الدولي السنوية عن ممارسة الأعمال خلال الفترة 2004-2020 المتوفرة على الموقع الإلكتروني:

<https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

إن تحليل معطيات الجدول السابق، يبين تحسنا ملحوظا في كفاءة الإجراءات القضائية المتعلقة بتسوية حالات الإفلاس في الجزائر، والتي انخفضت مدتها من 3.5 سنوات في 2004 إلى 1.3 سنة في 2020 بما قد يسهل عملية إعادة هيكلة الشركات المتعثرة، ومن جهة أخرى نلاحظ ارتفاع تكاليف هذه الإجراءات من 4% إلى 7% من قيمة الأصول منذ 2007 واستقرت عند هذا المستوى هذا ما يشكل عبئا إضافيا على الشركات المتعثرة، كما سجل المؤشر تحسنا في قدرة الدائنين على استرداد أموالهم من 37% في 2005 إلى 50.8% في 2020 مما يعزز من ثقة المستثمرين والمقرضين، إلا أن الرتبة الإجمالية للمؤشر تراجعت من المرتبة 41 في 2007 إلى المرتبة 81 في 2020 مما قد يؤثر سلبا على جاذبية الاستثمار، ويشير ذلك إلى تراجع نسبي للجزائر في سهولة إغلاق الأعمال مقارنة بالدول الأخرى والذي استقر أداؤه عند مستوى متوسط بدرجة 49 نقطة من 100، فرغم التحسينات في بعض جوانب المؤشر لا تزال الجزائر بحاجة إلى إصلاحات هيكلية لتحسين كفاءة نظامها القانوني وتطوير آليات إعادة الهيكلة وحماية حقوق الدائنين وتخفيض تكاليف إجراءات الإفلاس بما يسهل للمشاريع المتعثرة سهولة تسوية وضعيتها.

إن تحليل مدى جاذبية مناخ الأعمال في الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر بناء على بيانات **Doing Business** التي نشرها البنك الدولي، أظهرت ضعف جاذبية مناخ الأعمال في الجزائر، وتبين مرتبة الجزائر الفجوات الكبيرة التي يجب سدها من أجل اللحاق بركب الدول الرائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فاختيارات الشركات متعددة الجنسيات لمواقعها مبني على استراتيجياتها والمزايا التي تقدمها الدول المستضيفة في العديد من الجوانب، ولا يمكن إغفال أي منها، لذلك يتم هذا الاختيار من خلال تقييم عدة معايير يجب توفرها، وبناء على المؤشرات المدروسة فإن الوضع الحالي يحرم الاقتصاد الجزائري من العديد من الفرص لتحقيق الازدهار والنمو إلى اقتصاد قوي ومنفتح قائم على أسس صلبة، ولا بد من توفر الإرادة السياسية مدعومة بتعاون جميع الجهات لمعالجة ذلك وتغيير البيئة الاستثمارية إلى ظروف أفضل قادرة على قيادة الأعمال والمضي قدما في تنويع الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2021)

ولتحقيق فهم أعمق للدراسة التحليلية السابقة والمتمثلة في تقييم واقع الأداء الاقتصادي الجزائري فيما يخص التنويع الاقتصادي وإمكانيات تحقيقه من خلال مقومات البيئة الاستثمارية للجزائر وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبغرض توسيع هذا التحليل وتحقيق فهم أعمق للعلاقة بين هذه المتغيرات تم وضع هذا المبحث في شكل دراسة كمية تركز على قياس العلاقة إحصائياً وتطبيقاً من خلال الاعتماد على منهج القياس الاقتصادي، وبتطبيق منهج الحدود للتكامل المشترك المستند على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة (ARDL)، بهدف توفير مؤشرات رقمية دقيقة تدعم الجانب التحليلي السابق، وتعزز من موثوقية النتائج وتساعد في صياغة توصيات فعّالة لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتفعيل مساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي، وعليه تم تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: النماذج القياسية المعتمدة في معالجة بيانات الدراسة؛

المطلب الثاني: تعريف وتوصيف نموذج الدراسة؛

المطلب الثالث: التحليل القياسي والاقتصادي لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2021).

المطلب الأول: النماذج القياسية المعتمدة في معالجة بيانات الدراسة

ارتبط الاقتصاد القياسي بتحليل انحدار وقياس العلاقات ما بين المتغيرات الاقتصادية، تتنوع فيه الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات المتعلقة بالمتغيرات الكمية والنوعية حسب الدراسة والأهداف المرجوة منها، وسيتم في هذا الجزء تقديم أهم الاختبارات والأساليب المستخدمة في هذه الدراسة.

1- إستقرارية السلاسل الزمنية:

تعتبر الاستقرارية من المفاهيم الأساسية في تحليل السلاسل الزمنية، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة عندما تحتفظ بخصائصها الإحصائية على مر الزمن، بمعنى أنه لا يوجد تغيرات في متوسط السلسلة وانحرافها المعياري وشكل توزيع البيانات، في حين لا تحتفظ السلسلة الزمنية غير المستقرة بهذه الخصائص.

1-1- تعريف السلاسل الزمنية:

تعتبر السلاسل الزمنية الطرق الإحصائية التي تتناول الظواهر الاقتصادية وتفسرها، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لاستخدام نماذج السلاسل الزمنية في جمع المشاهدات السابقة لسلسلة زمنية من أجل

تطوير نموذج مناسب يصف البنية المتأصلة في السلسلة، ثم يتم استخدام هذا النموذج في التنبؤ بالقيم المستقبلية.¹

تعرف السلسلة الزمنية على أنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل (t) والذي يعود إلى مجموعة دليلية (T)، ويرمز للسلسلة الزمنية عادة بـ $\{Y(t), t \in T\}$ ، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي (الزمن) والآخر متغير الاستجابة (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عليها رياضياً كالتالي: $\{Y = f(t)\}$ ، أما إذا كانت هنا عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة (Y) فنستخدم العلاقة الرياضية التالية: $\{Y = f(t, x_1, x_2, \dots, x_k)\}$.²

تتكون بيانات السلاسل الزمنية من مشاهدات متغير واحد أو أكثر خلال فترة من الزمن منظمة بترتيب تسلسلي زمني مثل: سنوي، نصف سنوي، فصلي، شهري، أسبوعي، يومي، وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيباً تصاعدياً، فعند بناء السلسلة الزمنية وقبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ لابد من التأكد بأن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع، ويشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين سواء أكان إقليمياً أو ولاية أو مؤسسة وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة، فتجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة، لهذا تنقسم السلاسل الزمنية تبعاً لخاصية الاستقرار إلى:³

■ **سلاسل مستقرة:** وهي التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، أي لا يوجد فيها اتجاه عام نحو الزيادة أو النقصان على حد سواء (لا تحتوي على جذر الوحدة)، ولتكون السلاسل الزمنية مستقرة بشكل تام؛

■ **سلاسل غير مستقرة:** وهي التي يتغير متوسطها باستمرار، بالزيادة أو النقصان (تحتوي على جذر الوحدة)، ويظهر بذلك ما يسمى بالانحدار الزائف، ويقصد به وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها، وبصورة عامة فإن الانحدار الزائف هو إذا كانت كل من (X) و (Y) تحتوي على

¹-Ratnadip Adhikari, R. K. Agrawal: *An Introductory Study on Time Series Modeling and Forecasting*, LAP Lambert Academic Publishing, Germany, 2013, p.9.

² - علي بن زهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 34، 2013، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ص. 176.

³ - السواعي، خالد محمد: مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص. 195.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

جذر وحدة فإن تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لهذا الانحدار يؤدي إلى نتائج خاطئة كليا أو مضللة وغير صحيحة.

2-1- اختبار جذر الوحدة :

يستخدم اختبار جذر الوحدة للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية، فوجود جذر الوحدة يعني عدم سكون بيانات السلسلة، وكذا يعني وجوده في أي من السلاسل الزمنية على اختلافها وأن متوسط المتغير وتباينه غير مستقلين عبر الزمن، كما يساعد هذا الاختبار على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، فمن أجل فهم هذا الاختبار لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة:¹

▪ **النموذج (Trend Stationary: TS):** هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديده (deterministic)، وتأخذ الشكل:

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

حيث:

- $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية او غير خطية)؛
- ε_t تشويش أبيض وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة (1).

ويكتب من الشكل:

$$y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

هذا النموذج غير مستقر، لأن وسطه $E(y_t)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم \widehat{a}_2 ، \widehat{a}_1 بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\widehat{a}_0 + \widehat{a}_1 t$ من y_t أي:

$$y_t - \widehat{a}_0 - \widehat{a}_1 t$$

▪ **النموذج (Differency Stationary : DS):** هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية (Stochastic)، وتأخذ الشكل:

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي:

$$\nabla^d y_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث:

β ثابت حقيقي و d درجة الفروقات.

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج $d=1$ وتكتب من الشكل:

$$\nabla y_t = \beta + \varepsilon_t$$

وتأخذ هذه النماذج شكلين:

¹ - شيخي محمد: طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 206.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

- إذا كان $\beta = 0$ يسمى النموذج DS بدون مشتقة، وتكتب من الشكل:

$$y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبما أن ε_t تشويش أبيض، يسمى النموذج "نموذج السير العشوائي (Random Walk Model)"، وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

- إذا كان $\beta \neq 0$: يسمى هذا النموذج DS بالمشتقة، ويكتب من الشكل:

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

3-1- اختبارات سكون السلاسل الزمنية :

هناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية، إلا أن أكثرها شيوعاً اختبار ديكي فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي- فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي- فولر البسيط¹، ويرتكز هذا الاختبار على فرضية $(H_1: |\rho| < 1)$ ، وبالتقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج:

▪ النموذج الرابع:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \lambda_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

▪ النموذج الخامس:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \lambda_j \Delta y_{t-j+1} c + \varepsilon_t$$

▪ النموذج السادس:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \lambda_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t.$$

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:²

- نقوم بحساب ما يسمى ب τ بعد تقدير الصيغة: $X_t = \rho X_{t-1} + \varepsilon_t$ بقسمة $\hat{\rho}$ على الخطأ المعياري لها أي $\tau = \frac{\hat{\rho}}{\hat{\sigma}}$ ؛

¹ - Damodar N Gujarati, Dawn C. Porter: **Basic Econometrics**, Fifth Edition, the Mc Graw-hill, series economics, 2005, p.759.

² - شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص.208.

■ لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t الجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة **Dickey-Fuller** ولذا يعرف هذا الاختبار باختبار **DF-test**.

واستنادًا إلى المعادلات المذكورة أعلاه، يتم قبول الفرضية الصفرية ($H_0: |\phi| = 1$) التي تعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرضية البديلة التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ويتم التحقق من اختبار **(ADF)** بالمقارنة بين القيمة المحسوبة τ مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%).¹

2- اختبار التكامل المشترك:

ظهر مفهوم التكامل المشترك لأول مرة من قبل الحائزين على جائزة نوبل روبرت إنجل وكليف جرينجر في عام 1987، بعد أن نشر الاقتصادي البريطاني بول نيوبولد وجرينجر مفهوم الانحدار الزائف، يستخدم الاختبار لتحديد ما إذا كان هناك ارتباط بين عدة سلاسل زمنية على المدى الطويل، حيث يعد التكامل المشترك (تناظر التكامل) **(Cointegration)** هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الخطأ **(ECM)**.

يعرف التكامل المشترك بأنه العلاقة بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، حيث تؤدي تقلبات في إحداها إلى تعويض تقلبات الأخرى بطريقة تحافظ على نسبة ثابتة بين قيمهما عبر الزمن، يُستخدم هذا المفهوم عندما تكون السلاسل الزمنية مستقرة وذات درجة تكامل واحدة، بهدف اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية التي قد تكون غير مستقرة في مستوياتها، وهناك عدة طرق لاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، مما يساعد في الكشف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل بينها منها:²

■ اختبار أنجل وقرانجر **(Engel and Granger 1987)** الذي يستعمل في النماذج المكونة من متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر توضيحي؛

■ اختبار جوهانسن **(Johansen 1988-1991)** واختبار جوهانسن وجوسيليوس **(Johansen and Juselius 1990)** ويستعملان في حالة النماذج المتعددة المتغيرات (متغيرين أو أكثر).

3- منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء **(ARDL)**:

تعتبر منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية **(ARDL)** أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في السنوات الأخيرة، تستخدم في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات

¹ - Jeffrey M. Wooldridge: **Introductory Econometrics: A Modern Approach**, Fifth Edition, Library of Congress, United States of America, 2013, p.349.

² - علي بن زهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سبق ذكره، ص.187.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

القياس الاقتصادي من حيث التطبيق والتحليل¹، سمي بالنموذج ذو التأخرات المتداخلة، وهو النموذج الذي تعتمد فيه القيمة الحالية للمتغير الداخلي Y على المجموع المرجح للقيم الحالية والسابقة للمتغيرات الخارجية (X, X_1, X_2) ².

طور كل من Pesaran (1997) و Shin & Sun (1998) منهج ARDL³، الذي يتميز بعدم اشتراط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة بنفس الدرجة، ووفقاً لـ Pesaran، يمكن تطبيق اختبار الحدود Bound Tests في إطار نموذج ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، سواء كانت مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أو مزيج من الاثنين؛ الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ كما أن طريقة Pesaran تقدم مزايا ملحوظة في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك، مثل طريقة إنجل-جرانجر ذات الخطوتين (1987) أو اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية Johansen في إطار نموذج الانحدار الذاتي VAR⁴.

بالإضافة يأخذ نموذج ARDL عدداً كافياً من فترات الإبطاء للحصول على أفضل مجموعة من بيانات النموذج العام، ويوفر هذا النموذج نتائج دقيقة للمعاملات على المدى الطويل، ويعتمد على اختبارات التشخيص بشكل كبير، كما يتيح النموذج فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، مما يساعد في تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كلا المديين الطويل والقصير ضمن نفس المعادلة، وأيضاً تقدير تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعد المعلمات المقدرّة باستخدام هذه المنهجية على المدى القصير والطويل أكثر اتساقاً مقارنةً بالطرق الأخرى مثل طريقة إنجل-جرانجر (1987)، وطريقة جوهانسن (1988)، وجوهانسون-جيسلس (1990)⁵.

¹ - بن موسى حسان، منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، مجلة الاقتصاد والتنمية: تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020، المجلد (11)، العدد (01)، 2023، ص 56.

² - Okill Rabah, Tarek Djeddi: "Détermination de la Demande du Gasoil en Algérie: Application du Modèle ARDL avec Mécanisme à Correction des Erreurs", Revue Des Etudes Economiques Approfondies, vol 03, N 1, 2018, université de moustaghaneme, P.21. <https://asjp.cerist.dz/en/article/76733>

³ - Pesaran, M. H, Y. Shin, and R. Smith: "Bounds testing approaches to the analysis of level relationships", Journal of Applied Econometrics, Vol 16, No 3, 2001, P. 289. <https://www.jstor.org/stable/2678547>

⁴ - مناقر نورالدين، جمعي سميرة، قارى إبراهيم: "محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الإبطاء الموزعة ARDL"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 02، 2016، جامعة معسكر، ص 35. <https://asjp.cerist.dz/en/article/13232>

⁵ - زدون جمال: "محددات الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 1980-2013"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 01، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، 2015، ص 138. <http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/13421>

وتقدم منهجية ARDL العديد من المزايا أهمها:¹

▪ نسبيا، يعتبر هذا الأسلوب أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات؛

▪ يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كانت السلاسل متكاملة من الرتبة $I(0)$ أو الرتبة $I(1)$ أو في حالة الخليط بينهما، ويكون نموذج ARDL غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة $I(2)$ ؛

▪ يطبق نموذج ARDL إطارًا نمذجيًا يتبع منهاج من العام إلى الخاص، وذلك عن طريق تحديد عدد كافٍ من فترات الإبطاء لتحقيق عملية توليد البيانات، وهو يقدر عدد $k(p+1)$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و k هو عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة، ويتم اختيار النموذج اعتمادا على معايير إحصائية مختلفة مثل: Akaike Info Criterion (AIC) أو Schwarz Info Criterion (SIC) أو Hanan-Quinn Criterion (HQC)؛

▪ يقدر نموذج ARDL العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديرات غير متحيزة وتتميز بالكفاءة.

يتمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع كمزيج بين نموذجين هما:²

▪ **النموذج الأول:** نموذج الإبطاء الموزع Distributed Lag model الذي يتمثل بوجود قيم سابقة لمتغيرات خارجية كمتغيرات تفسيرية، حيث يتأثر المتغير التابع (Y_t) بالمتغير التفسيري (X_t) للفترة الزمنية الحالية وللترات السابقة (X_{t-1}) وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + a_1X_t + a_2X_{t-1} + \dots + a_pX_{t-q} + U_t$$

▪ **النموذج الثاني:** نموذج الانحدار الذاتي Autoregressive model الذي يتمثل بوجود قيم سابقة للمتغير التابع (Y_t) كمتغيرات تفسيرية وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Y_t = b_0 + b_1Y_t + b_2Y_{t-1} + \dots + b_pY_{t-p} + U_t$$

من خلال النموذجين الأول والثاني نحصل على المعادلة التي تمثل نموذج الانحدار الذاتي

للإبطاء الزمني الموزع كما يلي:

$$Y_t = b_0 + b_1Y_t + b_2Y_{t-1} + \dots + b_pY_{t-p} + a_1X_t + a_2X_{t-1} + \dots + a_pX_{t-q} + \varepsilon_t$$

¹-Muhammad Afzal and all : " Openness, Inflation And Growth Relationships In Pakistan An Application Of ARDL Bounds Testing Approach", Pakistan Economic And Social Review, Vol 51, No 1, 2013, University of the Punjab, p. 25. <https://www.jstor.org/stable/24398826>

²-بوصبح سهام، ساحلي لزه: "تمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص. 346. <https://asjp.cerist.dz/en/article/122456>

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

حيث P يمثل رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء للمتغير Y_t)، و q يمثل رتبة المتغير التفسيري X (عدد فترات الإبطاء للمتغير X_t).

ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة بشكل مختصر كما يلي: $ARDL(p,q)$ ، حيث يستند هذا النموذج على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (**UECM: Unrestricted Error Correction Model**)

وسيتم استخدام طريقة (**ARDL**) على ثلاث مراحل، حيث في المرحلة الأولى يتم اختبار التكامل المشترك لكل معادلة من المعادلات التي تتكون منها الدراسة وذلك في إطار تصحيح الخطأ غير المقيد **Unrestricted Error Correction Model (UECM)** بالصيغة الآتية:¹

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum \lambda_i \Delta X_{t-i} + \varphi Y_{t-1} + \delta X_{t-1} + \dots \dots \dots (1)$$

حيث Y المتغير التابع، X متجه المتغيرات المستقلة، $\alpha, \beta, \lambda, \varphi, \delta$ معاملات المتغيرات، Δ الفرق الأول للمتغيرات، m و n فترات الإبطاء لمتغيرات الفرق الأول، η حد الخطأ العشوائي. ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات في المعادلة (1) من خلال:

H₀: $\varphi = \delta = 0$ اختبار الفرضية الصفرية: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

H₁: $\varphi \neq \delta \neq 0$ مقابل الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

بعد تقدير المعادلة (1)، يُستخدم اختبار **Wald** لاختبار الفرضيات، حيث يتم مقارنة قيمة **F-statistic** المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة، يتضمن الجدول قيم الحد الأدنى (**LCB**) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة **I(0)**، وقيم الحد الأعلى (**UCB**) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة **I(1)**.

فإذا كانت قيمة **F-statistic** المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات؛ في المقابل، إذا كانت قيمة **F-statistic** أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك؛ أما إذا كانت قيمة **F-statistic** المحسوبة تقع بين قيمتي الحد الأعلى والحد الأدنى، فإن النتيجة تكون غير حاسمة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \theta + \sum \sigma_i Y_{t-i} + \sum k_i X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث: Y المتغير التابع، X متجه المتغيرات المستقلة، θ, σ, k معاملات المتغيرات، ε حد الخطأ العشوائي.

¹- Baranzini. A., Weber S, Bareit M and Mathys N: "The causal relationship between energy use and economic growth in Switzerland", Energy Economics, Elsevier, vol 36(C), 2013, P .464. DOI: 10.1016/j.eneco.2012.09.015

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

أما المرحلة الثالثة فهي الحصول على العلاقة قصيرة الأجل للنموذج وذلك من خلال استخدام البواقي المقدره بفترة إبطاء واحدة والتي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل في المعادلة (2)، وبذلك فإن العلاقة قصيرة الأجل وتصحيح الخطأ تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum \pi_i \Delta Y_{t-i} + \sum \omega_i \Delta X_{t-i} + \gamma \varepsilon_{t-1} + v_t \dots\dots\dots (3)$$

حيث γ : معامل تحديد الخطأ والذي يقيس سرعة التعديل التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل، v حد الخطأ العشوائي.¹

4- الاختبارات التشخيصية لجودة وسلامة النموذج (ARDL) :

للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من أي تغييرات هيكلية وضمان استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، يتم استخدام الاختبارين التاليين:²

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM Cumulative Sum of Recursive Residual)؛
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (QUSUM SQ Cumulative Sum of Squares Recursive Residual) .

ووفقا لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي لجميع المعلمات المقدره إذا كان الرسم البياني لكل من الاختبار (CUSUM) و (CUSUM SQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) أي لا يوجد تغيرات هيكلية، والعكس إذا كان الرسم البياني خارج إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني أن جميع المعلمات المقدره غير مستقرة ويوجد تغيرات هيكلية. وقبل اعتماد هذا النموذج لاستخدامه في تقدير الآثار الطويلة وقصيرة الأجل ينبغي التأكد من جودة أدائه، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:³

- اختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)؛

- اختبار تجانس تباين الخطأ (ARCH Heteroskedasticity Test)؛

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)؛

²- سحاب الصمادي، أحمد ملاوي: "اثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 2، 2016، جامعة آل البيت عمادة البحث العلمي، الأردن، ص-ص، 218-219.

² - بقاص صافية: البدائل المتاحة في البلدان المغاربية لإقلاع النمو - دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس) ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تحليل اقتصادي، شعبة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2019-2020، ص.80.

³ - بن مريم محمد: 'دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1987-2016)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 20، 2018، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص.66.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

- اختبار وجود ارتباط البواقي (Brush-Godfrey) Lagrange Multiplier Test of Residual؛
- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي (Ramsey Reset Test).

المطلب الثاني: تعريف وتوصيف نموذج الدراسة

سنعتمد من خلال دراستنا على مؤشر التنويع الاقتصادي (المتغير التابع)، أما المتغيرات المستقلة المستخدمة تشمل كل من: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، والتي نلخصها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-32): تعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

خلال الفترة (1990-2021)

المتغير	الرمز	
مؤشر التنويع الاقتصادي تم قياسه بمعامل هيرفندال-هيرشمان	HHI	المتغير التابع
الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	FDI	المتغيرات المستقلة
رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	SB	
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	GDPG	
صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	XGS	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- la Banque d'Algérie site in: <https://www.bank-of-algeria.dz/>

- la Banque Mondiale <https://data.albankaldawli.org/>.

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية عن كل متغير خلال الفترة (1990-2021) في الجزائر، تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي وبنك الجزائر وبإستناد إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة الخاصة بتأثير أثر الاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي، تم تقدير النموذج التالي:

$$HHI=f(FDI, GDPG, SB, XGS)$$

حيث:

- مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي (HHI): يمثل المتغير التابع (التنويع الاقتصادي)، ويعتبر المؤشر الأكثر شيوعاً في الدراسات التجريبية لقياس التنويع الاقتصادي؛

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

- الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FDI): وينتظر من هذا المتغير أن يمارس تأثير إيجابي على التنويع الاقتصادي؛
- رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (SB): ينتظر من هذا المتغير أن يمارس تأثير إيجابي على التنويع الاقتصادي؛
- إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDPD): يتوقع أن يكون له أثر إيجابي على التنويع الاقتصادي؛
- صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (XGS): يتوقع أن يكون له أثر إيجابي على التنويع الاقتصادي.

المطلب الثالث: التحليل القياسي والاقتصادي لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2021)

إن التطورات الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 1990 إلى غاية 2021 تقود إلى التساؤل عن مدى الاهتمام بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي، وعليه يتناول هذا المبحث قياس أثر متغيرات الاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، باستخدام الاختبارات المناسبة مع منهجية الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزع (ARDL).

1- اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة مع تحديد فترات الإبطاء المثلى:

1-1- اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة:

كخطوة أولية في الدراسات القياسية، يجب القيام بدراسة استقراره السلاسل الزمنية محل الدراسة لمعرفة خصائصها ودرجة تكاملها، وفي هذا الإطار، سنعمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey Fuller test) للكشف عن درجة تكامل متغيرات الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (3-33): نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
<i>At Level</i>						
		HHI	FDI	GDPG	SB	XGS
With Constant	<i>t-Statistic</i>	-4.8518	-3.7341	-2.2155	-1.2151	-5.0212
	<i>Prob.</i>	0.0005	0.0084	0.2052	0.6546	0.0003
		<i>n0</i>	<i>n0</i>	<i>n0</i>	**	<i>n0</i>
With Constant & Trend	<i>t-Statistic</i>	-4.8259	-4.0259	-3.7854	-7.1976	-4.9854
	<i>Prob.</i>	0.0028	0.0182	0.0311	0.0000	0.0018
		***	<i>n0</i>	<i>n0</i>	*	*

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3187	-3.3928	-1.1841	-0.3721	-3.4877
	Prob.	0.5622	0.0014	0.2106	0.5419	0.0010
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		HHI	FDI	GDPG	SB	XGS
With Constant	t-Statistic	-7.5086	-6.4408	-8.9315	-12.9616	-4.4935
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0014
		*	n0	n0	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.3964	-6.3646	-9.0712	-4.8249	-8.3296
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.6430	-6.5632	-9.1245	-13.0142	-4.5868
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (EViews₁₃).

يتضح من خلال نتائج اختبار ديكي فولر (ADF) لجذر الوحدة، الموضحة في الجدول رقم (32-3)، أنه عند مقارنة القيم المحسوبة مع القيم المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وصادرات السلع والخدمات (XGS) مستقرة عند المستوى؛ أما مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) والنتاج المحلي الجمالي (GDPG) ورصيد الميزانية (SB)، عند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1st Difference) وإعادة إجراء اختبار (ADF)، فهي متكاملة من الدرجة الأولى أي من الشكل I(1).

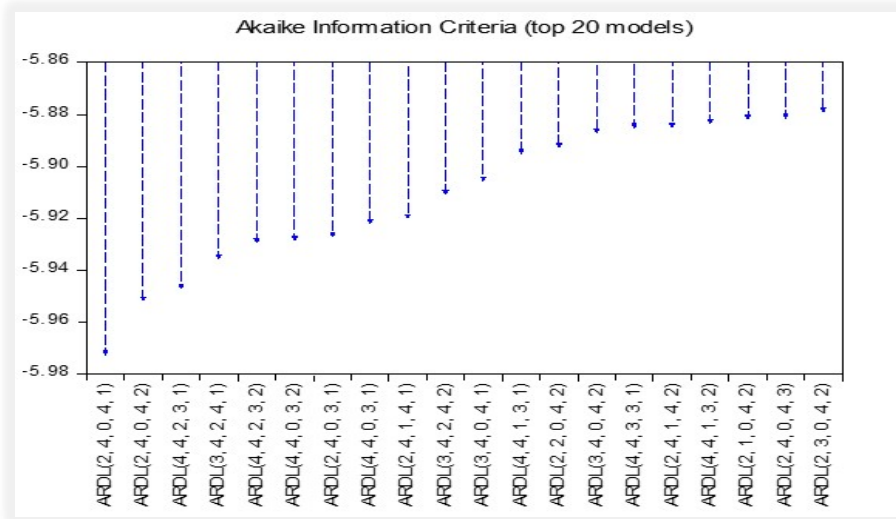
1-2- تحديد فترات الإبطاء المثلى:

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، لا بد من تقدير نموذج (ARDL)، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على معيار (AIC: Akaike Information Criterion) لتحديد التأخيرات الزمنية المثلى، وبالتالي سيكون النموذج الملائم هو النموذج الذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة لهذا المعيار، والشكل الموالي يوضح نتائج الاختبار:

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الشكل رقم (3-5): تحديد عدد التأخيرات في نموذج (ARDL)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية (EViews₁₃).

يتضح من خلال نتائج الشكل رقم (3-4) لفترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغيرات المستخدمة في

الدراسة، أن نموذج فترة الإبطاء المثلى عند $ARDL(2,4,0,4,1)$ بقيمة تقدر بـ $(-5, 972)$.

2- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test) وتقدير صيغة تصحيح الخطأ (ARDL-ECM):

1-2- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

يهدف اختبار الحدود (Bounds Test) إلى اختبار ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين

متغيرات الدراسة، وحسب اختبار الحدود (Bounds Test)، إذا كانت قيمة الإحصائية (F-statistic)

المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود علاقة

توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإنه في هذه

الحالة لا نستطيع رفض فرضية العدم، والجدول التالي يقدم نتائج الاختبار:

الجدول رقم (3-34): نتائج اختبار (ARDL Bounds Test)

ARDL Bounds Test		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.203385	4
Significance	10 Bound	11 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.68	4.01
1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية (EViews₁₃).

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

أظهرت نتائج الجدول رقم (3-34) لاختبار التكامل المشترك (ARDL Bounds Test)، أن القيمة الإحصائية (F-statistic) تساوي 5.203385 وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، ووفقاً لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة.

2-2- تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ARDL-ECM) :

تتمثل العلاقة قصيرة الأجل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة بصيغة الفروق، بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ بتباطؤ لمدة زمنية واحدة CointEq(-1) كمتغير تفسيري، ويقاس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، والجدول الموالي يوضح نتائج التقدير :

الجدول رقم (3-35): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HHI(-1))	0.259694	0.070787	3.668673	0.0032
D(FDI1)	-18.698684	4.002635	-4.671594	0.0005
D(FDI1(-1))	0.696768	1.093007	0.637478	0.5358
D(FDI1(-2))	1.281518	1.203288	1.065013	0.3078
D(FDI1(-3))	2.388150	1.092228	2.186494	0.0493
D(SBI)	5.710579	2.354090	2.425812	0.0320
D(XGS1)	0.013342	0.004519	2.952287	0.0121
D(XGS1(-1))	-0.006755	0.003318	-2.035760	0.0645
D(XGS1(-2))	-0.037016	0.008264	-4.479061	0.0008
D(XGS1(-3))	0.012359	0.010134	1.219555	0.2461
D(GDPG)	0.000074	0.001406	0.052583	0.9589
CointEq(-1)	-0.808231	0.166966	-4.840689	0.0004

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برمجية (EViews₁₃).

يوضح الجدول رقم (3-35) نتائج التقدير، حيث نلاحظ خلالها أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) جاءت قيمته سالبة ومعنوية (-0.808231)، وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازنية سريعة بين مؤشر التنويع الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية المدرجة في نموذج الدراسة، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ أن حوالي 80.8% من الاختلال قصير الأجل في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي في الفترة السابقة يمكن تصحيحه في الفترة الحالية، يشير ذلك إلى قدرة النظام الاقتصادي على العودة إلى التوازن طويل الأجل بسرعة بعد حدوث اختلالات هذا ما يعكس مرونة الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التغيرات، كما يتضح من خلال نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ما يلي:

▪ معلمة الأجل القصير لمتغير الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي جاءت سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، حيث بلغت (D(FDI)=-18.698684)، وباحتمال (prob=0.0005)، أي

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

أن التغير الحالي في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر يحدث تأثيرا سلبيا قويا على مؤشر التنويع الاقتصادي، ويلاحظ أن:

*التأخير الأول(D(FDII(-1)) غير دال إحصائياً (Prob. = 0.5358) ،

*التأخير الثاني(D(FDII(-2)) غير دال أيضاً (Prob. = 0.3078) ،

*التأخير الثالث(D(FDII(-3)) دال إحصائياً عند مستوى 5% (Prob. = 0.0493) وبمعامل إيجابي

(2.388150)، مما يشير إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى وقت أطول (ثلاث فترات)

ليصبح دالا على التنويع؛

▪ **معلمة الأجل القصير لمتغير رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** جاءت موجبة ومعنوية عند مستوى 5% حيث بلغت (D(SB)=5.710579)، وباحتمال (prob=0.0320)، أي أن رصيد الميزانية له تأثير إيجابي ودال على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير ويعكس ذلك أهميته في تعزيز التنويع باعتبار أن الميزانية تساهم بشكل كبير في دفع الاقتصاد،

▪ **معلمة الأجل القصير لمتغير الناتج المحلي الإجمالي** جاءت موجبة وغير معنوية عند مستوى 5%، حيث بلغت (D(GDPG)=0.000074) وباحتمال (prob=0.9589) غير دال إحصائياً، أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يظهر تأثيرا ملموسا على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير؛

▪ **معلمة الأجل القصير لمتغير صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** جاءت موجبة ومعنوية عند مستوى 5% حيث بلغت (D(XGS1)=0.013342) وباحتمال (prob=0.0121) يشير ذلك أن الصادرات من السلع والخدمات لها تأثيرات متغيرة على المدى القصير حيث أن التأثير المباشر إيجابي، بينما التأثير الثاني يظهر أثرا سلبيا قويا على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير؛

هذه النتائج يمكن تفسيرها اقتصاديا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) له تأثير فوري سلبي على مؤشر التنويع الاقتصادي، ولكن التأثير طويل الأمد (تأخيرات) قد يكون إيجابياً، يمكن تفسيره بأن الاستثمارات الأجنبية قد تكون موجهة نحو قطاعات محددة دون تحقيق تنويع كاف مما يؤثر سلبا على التنويع في الأجل القصير، أما التأثير الإيجابي للتأخيرات يشير إلى أن الاستثمارات تحتاج إلى وقت لتحقيق عوائد ملموسة قد يكون بسبب الوقت اللازم لإنشاء البنية التحتية وتدريب اليد العاملة وتحقيق العوائد؛ وبالنسبة للصادرات (XGS1) فتظهر تأثيرات متناقضة، حيث يكون التأثير المباشر إيجابياً حيث يمكن أن تعزز التنويع الاقتصادي من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة الطلب على المنتجات المحلية، ولكن بعض التأخيرات تحمل تأثيرات سلبية، يمكن تفسير ذلك بسبب تقلبات الأسواق الخارجية والتغيرات في الطلب العالمي أو جودة المنتجات المصدرة التي تؤثر على الطلب عليها عالمياً؛ أما مؤشر التنويع

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الاقتصادي (HHI) فقد أظهر أن التغير في الفترة السابقة له تأثيرًا إيجابيًا، مما يشير إلى وجود ارتباط ديناميكي يعزز التنويع في الفترات اللاحقة، مما يعكس أهمية الاستمرارية في سياسات التنويع.

هذه النتائج تشير إلى أهمية تحسين بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان استقرار الأسواق الخارجية للصادرات لتعزيز التنويع الاقتصادي، التغيرات قصيرة الأجل تُظهر تحديات وفرصًا تحتاج إلى سياسات موجهة، مثل تقليل التأخيرات في العوائد الإيجابية للاستثمارات وزيادة دعم الصادرات.

3- تقدير علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشر التنويع الاقتصادي والمتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، رصيد الميزانية، الناتج المحلي الإجمالي، صادرات السلع والخدمات)، سيتم في هذه المرحلة تقدير علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل في إطار نموذج ARDL، ونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-36): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-19.827380	5.821727	-3.405756	0.0052
SB	7.065526	3.664378	1.928165	0.0778
XGS	0.053307	0.023593	2.259440	0.0433
GDPG	0.005006	0.002316	2.161611	0.0516
C	0.269218	0.014556	18.495656	0.0000
cointeq = HHI - (-19.8274*FDI + 7.0655*SB + 0.0533*XGS + 0.0050 *GDPG + 0.2692)				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (EViews₁₃).

يظهر الجدول رقم (3-36) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل، حيث يمكن تفسير معاملات النموذج كما يلي:

▪ الاستثمار الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (FDI): له تأثير سلبي قوي ومعنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة الاستثمار بـ 1% تؤدي إلى انخفاض مؤشر التنويع بـ 19%؛

▪ رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (SB): له تأثير إيجابي وغير معنوي إحصائياً على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل، مما يدل على أن الفائض في ميزانية الجزائر لا تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري في المدى الطويل؛ وهذه النتيجة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، ولكن تتفق مع واقع الاقتصاد الجزائري؛

▪ صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (XGS): لها تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، إذ أن

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

زيادة الصادرات ب 1% ستؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنويع ب 5,3%، وعليه فإن صادرات السلع تأثر سلبا في تنويع الاقتصاد الجزائري في المدى الطويل، وهذه النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، وتتفق بشكل كبير مع واقع الاقتصاد الجزائري باعتبار صادراته مركزة على نوع محدد من المنتجات؛

▪ **الناتج المحلي الإجمالي (GDPG):** له تأثير إيجابي وغير معنوي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، وهذه النتيجة لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية، ولكن تتفق مع واقع الاقتصاد الجزائري.

إن التفسير الاقتصادي لهذه النتائج يُرجع التأثير السلبي الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر التنويع الاقتصادي، قد يعكس توجه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات محددة دون تنويع كافٍ لهذه القطاعات، مما يؤثر سلبا على التنويع في المدى الطويل، ويحتم على الجزائر تنويع الاتجاهات القطاعية للاستثمارات الأجنبية لتشمل قطاعات أخرى مثل التكنولوجيا والزراعة... إلخ؛ أما الفائض في الميزانية فيمكن أن يستخدم لتمويل مشاريع تنموية في قطاعات متنوعة، مما يعزز التنويع الاقتصادي ويقلل من الاعتماد على قطاع واحد، هذا يعكس أهمية الإدارة المالية الجيدة في تعزيز التنويع الاقتصادي وهذا ما يفقده الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من ارتفاع فاتورة النفقات خلال كل برامجه التنموية؛ أما زيادة الصادرات فتتيح فرصة للاقتصاد الجزائري في امكانية الاستفادة من الطلب العالمي على منتجاته، مما يعزز التنويع الاقتصادي ويقلل من الاعتماد على السوق المحلي فقط، هذا يعكس أهمية تحسين جودة المنتجات وتوسيع الأسواق الخارجية؛ وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، فالنمو الاقتصادي يعزز التنويع من خلال زيادة الاستثمارات في قطاعات مختلفة، مما يؤدي إلى اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة هذا ما يعكس أهمية السياسات الاقتصادية التي تدعم النمو الشامل؛ أما قيمة الثابت C فتشير إلى وجود عوامل أخرى غير مذكورة في النموذج تساهم في تعزيز التنويع الاقتصادي كالسياسات الحكومية والبنية التحتية... إلخ، مما يعكس أهمية كل العوامل الهيكلية التي يجب أن تتوفر جميعها لتعزيز التنويع الاقتصادي.

4- اختبارات صلاحية وجودة النموذج القياسي:

تهدف الاختبارات التشخيصية للتحقق من مدى وجود بعض المشاكل القياسية التي تؤثر على قوة وجودة النموذج، وتتمثل هذه الاختبارات أساسا في كل من:

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation)؛
- اختبار اختلاف التباين (Heteroskedasticity)؛
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test)؛
- اختبار ملائمة تحديد النموذج.

ونتائج هذه الاختبارات التشخيصية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر
- عرض تحليلي قياسي -

الجدول رقم (37-3): نتائج الاختبارات التشخيصية (Diagnostics Tests)

الاختبار الإحصائي	قيمة الاختبار	قيمة الاحتمال	القرار
Serial Correlation (LM test)	0.152533	0.8605	قبول فرضية H_0 : عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
Heteroskedasticity (Breusch-Pagan- White)	0.219319	0.9965	قبول فرضية H_0 : عدم وجود مشكلة اختلاف التباين
Normality (Jarque-Bera)	0,554526	0,757855	قبول فرضية H_0 : البواقي موزعة توزيعا طبيعيا
Ramsey RESET Test	0.934294	0.3545	قبول فرضية H_0 : لا يعاني النموذج من مشكلة عدم التحديد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (EVIEWS₁₃).

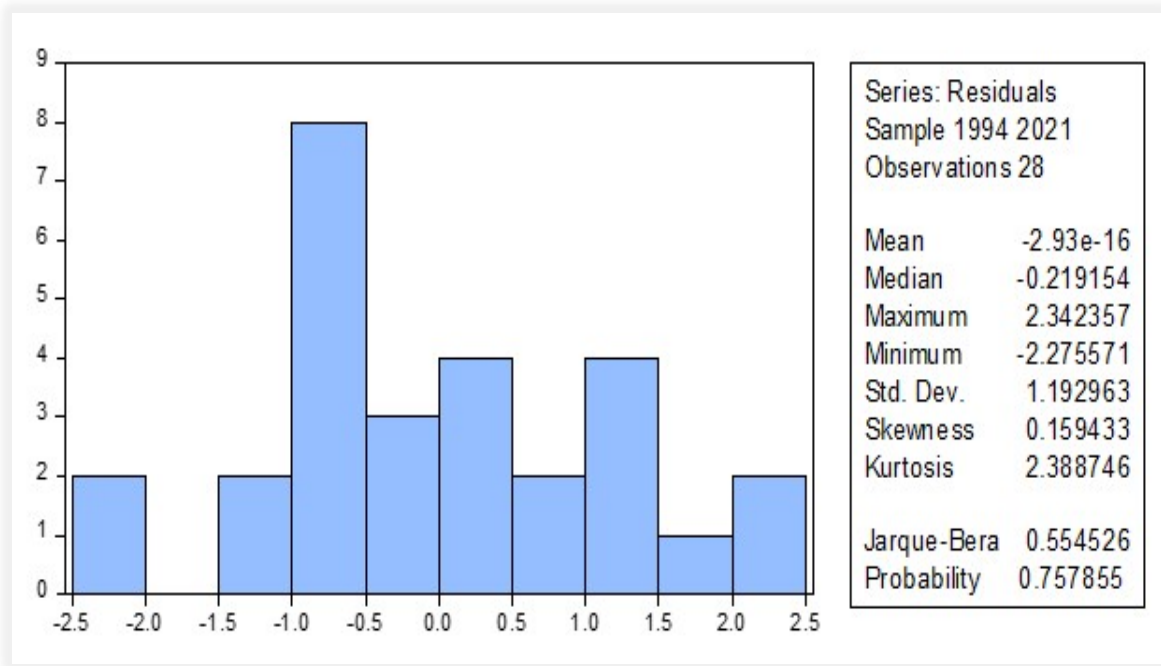
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- نتائج اختبار (LM test) تبين أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أكبر من 0.05 ونتيجة لذلك، نقبل فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي، وبالتالي فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي؛
- نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) تبين أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أكبر من 0.05، ونتيجة لذلك نقبل فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين، وبالتالي فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين؛
- اختبار مدى ملائمة النموذج يشير إلى أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، حيث أن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أكبر من 0.05 من أجل فرضية العدم (H_0)، وبذلك لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد؛
- نلاحظ كذلك أن قيمة الاحتمال لاختبار (Jarque-Bera) أكبر من 0.05، ونتيجة لذلك نقبل فرض العدم (H_0) الذي ينص على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا وبذلك تتوزع بواقي نموذج الدراسة توزيعا طبيعيا.

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

الشكل رقم (3-6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برمجية (EViews₁₃).

5- تحليل ومناقشة النتائج:

من خلال هذه الدراسة التطبيقية القياسية التي استهدفت تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي على تنويع الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2021)، توصلنا إلى عدة نتائج يمكن تفسيرها كالآتي:

▪ **معامل تصحيح الخطأ (1-CointEq):** جاءت قيمته سالبة ومعنوية (-0.808231)، وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة قصيرة بين مؤشر التنويع الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية المدرجة في نموذج الدراسة، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ أن حوالي 8,80231% من الاختلال قصير الأجل في قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي في الفترة السابقة يمكن تصحيحه في الفترة الحالية، أي حوالي 14 شهرا عند حدوث أي تغير أو صدمة في المتغيرات التفسيرية؛

▪ **بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر:** معلمة الأجل القصير والطويل لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي جاءت سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، هذه العلاقة العكسية بين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنويع الاقتصادي تفسر أنه كلما زادت قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة تنخفض قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي أي يبتعد عن الواحد، وهذا يدل على انخفاض تركيز الصادرات وارتفاع معدل التنويع الاقتصادي، المدعوم بشكل خاص بقطاعي المحروقات والزراعة، أين ساعدت زيادة الاستثمارات، ومنها الاستثمار في المشروعات الصناعية الكبرى، حيث حققت الجزائر هوامش أمان قصيرة الأجل للاقتصاد الكلي من خلال تراكم

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

احتياطات الصرف وتحقيق وفورات مالية، إلا أن هذه النتيجة لا تعكس الوضع الاقتصادي الجزائري الجيد وحسن توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الجزائري تتركز بشكل رئيسي في القطاعات النفطية، وهي قطاعات لا تتطلب قدرات تكنولوجية ومهارات عالية ولا تحتاج إلى العمالة المحلية بشكل كبير، مما يحد من أثارها الإيجابية على العمالة والتقدم التكنولوجي؛ بالإضافة إلى ذلك تتميز البيئة الاستثمارية الجزائرية بالعديد من العوامل السياسية والتنظيمية والقانونية التي تحول دون تحقيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتنويع الاقتصادي في الجزائر، فرغم أن مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ساهمت في تحسين بعض القطاعات لكنها لم تؤثر على التنويع الاقتصادي بشكل متين وواضح؛

▪ **بالنسبة لصادرات السلع والخدمات:** معلمة الأجل القصير والطويل للصادرات الجزائرية جاءت موجبة ومعنوية في الأجل القصير والطويل، حيث أي أن إجمالي الصادرات الجزائرية تؤثر على مؤشر التنويع الاقتصادي إيجابيا، ويمكن تفسير إيجابية هذه العلاقة بأنه كلما زادت قيمة تدفق الصادرات بمقدار وحدة واحدة ترتفع قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي بمقدار (0.053307) أي يقترب من الواحد، وهذا يدل على ارتفاع تركيز الصادرات وانخفاض معدل التنويع الاقتصادي، وهو ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من تنمية صادراته خارج المحروقات حيث تمثل نسب ضئيلة مقارنة بالصادرات النفطية، حيث تركزت تلك الاستثمارات في قطاعات محدودة وبقيم ضعيفة جدا، رغم تعدد الفرص التي تتمتع بها القطاعات الاقتصادية في الجزائر، وتنوع الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع شركائها الاقتصاديين كدول الاتحاد الأوروبي، إلا أن مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يكن له دور في زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، فرغم اهتمام البرامج التنموية في الجزائر بالاستثمار في الهياكل القاعدية و تشجيع ودعم الاستثمار المحلي من خلال الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية، إلا أن ذلك لم يحقق نتائج على مستوى الاستثمارات وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

▪ **بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي:** معلمة الأجل القصير والطويل للمتغير الناتج المحلي الإجمالي جاءت غير معنوية عند مستوى 5%، أي أن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير والطويل، وهذا ما يعكس النتائج الضعيفة وغير المتوقعة لمخططات التنمية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدل النمو وتنويع مصادر الدخل، أي هناك خلل وعدم المرونة بين ما تنفقه الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني وبين النتائج المحققة، هذه النتيجة تؤكد مبالغة الجزائر في الإنفاق خلال العديد من البرامج التنموية دون التركيز على الاستثمار كمحرك للنمو، مما يثبت ضعف برامجها التنموية وعدم فاعليتها في ترجمة هذا الاستثمار إلى تنويع حقيقي في مصادر الدخل رغم الإنفاق الكبير عليها، فنتائج التنويع الاقتصادي لا تزال دون مستوى التوقعات، مما يؤكد الخلل الهيكلي في الاقتصاد الوطني، وأن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعتمد بشكل أساسي على قطاع

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

- عرض تحليلي قياسي -

وحيد، في حين أن القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، والخدمات غير قادرة على المنافسة، هذا ما أدى إلى استمرار الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات المحلية، وأن معظم الاستثمارات تأتي من القطاع الحكومي مع قلة استثمارات القطاع الخاص؛

▪ **بالنسبة لرصيد الميزانية:** معلمة الأجل القصير لمتغير رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي جاءت موجبة ومعنوية عند مستوى 5%، أما في الأجل الطويل جاءت غير معنوية، أي أن الميزانية الجزائرية تؤثر على مؤشر سلبا في مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير ولا تؤثر عليه في الأجل الطويل، هذه النتيجة تتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري، أي أنه ما تزال تلك البرامج التنموية لا تركز على تطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية القائدة للنمو خارج المحروقات وتبقى أغلبها نفقات ذات طابع استهلاكي اجتماعي. كما أن التوسع في حجم وأنشطة الحكومة الجزائرية في تقديم سلع وخدمات كان بالإمكان للقطاع الخاص إنجازها، جعل هذا الإنفاق يتحول تدريجيا إلى أنشطة أقل إنتاجية، أي إن السياسة الاتفاقية التي بنتها الحكومة الجزائرية في مجال النفقات الاستثمارية وبعث الروح في المجالات المنتجة، من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية التي سطرته في مختلف برامجها التنموية، كانت بدون جدوى من ناحية تحقيق التنويع الاقتصادي أو دون المراعاة والحرص على ترشيد تلك النفقات، فالسياسة الانفاقية التوسعية في فترات الأريحية المالية اهتمت بالتنمية الاجتماعية فقط دون التركيز على إحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني.

وعموما، تبقى قدرة الجزائر على تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على عدة عوامل واستراتيجيات يجب أن تتبناها الحكومة والجهات المعنية، من خلال تنويع القطاعات المستهدفة مثل الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا، السياحة، والخدمات والابتعاد عن التركيز الحصري على قطاع النفط والغاز؛ تحسين بيئة الأعمال لتصبح أكثر استقرار من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية، ضمان الشفافية في التعاملات، وتوفير الحوافز المالية والضريبية الملائمة مع العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والأمني كشرط أساسي لجذب المستثمرين الأجانب؛ تطوير البنية التحتية باعتبارها عاملا حاسما لجذب الاستثمار الأجنبي، بتحسين شبكات النقل والمواصلات، الموانئ، والمطارات، وتعزيز الاتصالات والطاقة؛ التركيز على تحسين جودة التعليم والبحث العلمي بالاستثمار في التعليم والتدريب المهني مما يساهم في تزويد السوق بعمالة ماهرة تلبى احتياجات المستثمرين الأجانب؛ الانفتاح على الأسواق العالمية والانضمام إلى اتفاقيات تجارية دولية يمكن أن يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع قاعدة السوق المحلية؛ يجب على الحكومة وضع سياسات وتشريعات تدعم جذب الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك حماية حقوق المستثمرين وضمان العدالة في المعاملات.

إن تنفيذ السياسات المذكورة بشكل فعال، يمكن الجزائر من تحقيق تنويعا اقتصاديا ملموسا من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، بالرغم من أنها ستواجه العديد من التحديات المستمرة وخاصة المرتبطة

الفصل الثالث: تجربة تنويع الاقتصاد الجزائري بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

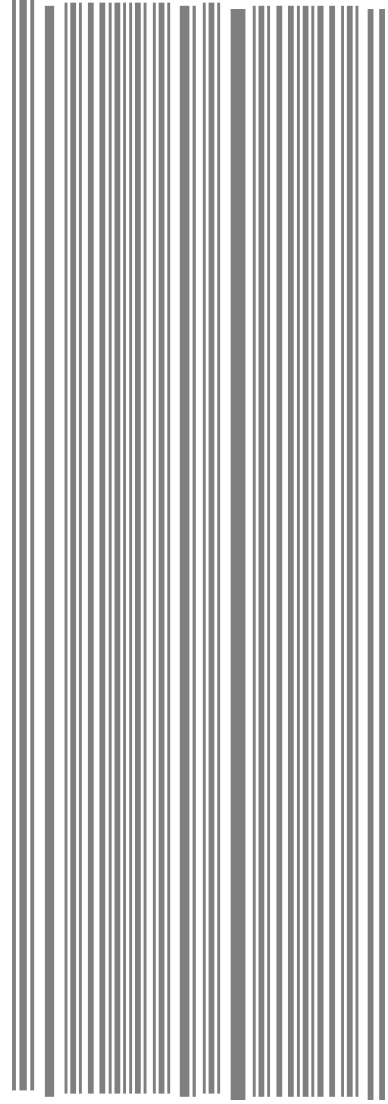
- عرض تحليلي قياسي -

بالهيكل الاقتصادي القائم، بسبب الاعتماد المفرط على النفط والقيود البيروقراطية، مما يتطلب جهودا مستمرة وإصلاحات هيكلية تحسن استغلال الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، ونجاح هذه الجهود يعتمد على قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات المناسبة وتحقيق بيئة جاذبة وآمنة للمستثمرين، فالتنويع الاقتصادي يتطلب رؤية طويلة الأمد والاستثمار في العوامل الأساسية القادرة على تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

خاتمة الفصل:

تبين من خلال تحليل واقع الاقتصاد الجزائري اعتماده المفرط على قطاع المحروقات، مما شكل تحديا كبيرا في تحقيق التنويع الاقتصادي والنهوض بقطاعات بديلة، على الرغم من توفر الجزائر على موارد في شتى المجالات، والجهود المبذولة من خلال مختلف البرامج والمخططات التنموية التي سطرتهما السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر طيلة العديد من الحقب الزمنية، إلا أنها كانت في معظمها سياسات انفاقية توسعية معتمدة على فترات انتعاش أسعار قطاع المحروقات، فلم تُحدث هذه السياسات تغييرات هيكلية جوهرية واقتصرت على تحسين البنية التحتية وخاصة الاجتماعية وتوفير خدمات لم تؤد إلى تنويع حقيقي للقطاعات الاقتصادية القادرة على خلق قيمة مضافة، وقد أكدت معظم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري أن الإنتاج ظل متركزا بشكل كبير في قطاع المحروقات مع محدودية مساهمة القطاعات الأخرى، هذا ما جعل الصادرات تعتمد أساسا على النفط والغاز وبدورها الإيرادات الحكومية تعتمد بشكل رئيسي على هذه العائدات مما يحد من استدامة القدرة على تمويل التنويع الاقتصادي .

واقترء بالعديد من التجارب التنموية الناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي، عملت الجزائر على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعداد مناخ استثماري ملائم، فتم تطبيق العديد من الإصلاحات القانونية والاقتصادية بهدف تحسين بيئة الأعمال وتقديم العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، كإعفاءات الضريبية والتخفيضات الجمركية وتوفير الحماية القانونية وضمانات عدم التأميم... إلخ، إلا أن هذه البيئة ميزها الكثير من التحديات كتعدد الإجراءات البيروقراطية وتعقدها وصعوبة الحصول على التراخيص وانتشار الفساد الإداري والمالي...، كلها عوائق شكلت حاجزا كبيرا في وجه المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن بيئة أعمال شفافة ونزيهة، بالإضافة على أن أهمية قطاع المحروقات في الجزائر قللت من جاذبية القطاعات الأخرى للاستثمارات الأجنبية وحال دون تحقيق الأهداف المرجوة، هذا ما تم التأكد منه من خلال النموذج القياسي لتحديد وقياس أثر الاستثمار الأجنبي على تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2021)، حيث تم التوصل إلى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر التنويع الاقتصادي في الأجل القصير والطويل، هذه النتيجة لا تعكس الوضع الاقتصادي الجزائري الجيد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن مجملها تركز بشكل رئيسي في القطاعات الاستخراجية النفطية.



الخاتمة



خاتمة:

تواجه الاقتصادات النفطية تشوهات لازمت مساراتها التنموية، طغى عليها السلوك الريعي في جميع أبعاده السلبية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، على نحو جعل من خطط تنميتها تقتصر إلى الأسس السليمة التي تُمكنها من مواجهة احتمالية نزوب موردها الوحيد والتقلبات الشديدة في أسعاره وتأثيراتها السلبية على موازناتها العامة التي اعتادت التوسع في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار والتوظيف في القطاع العام في سنوات الانتعاش ومحاولة ضبط ذلك في سنوات الركود، مما عمق من حدة هذه الدورات صعودا وهبوطا بدلا من الحد منها واحتوائها، نتج عن ذلك واقع تنموي ضبابي يواجه الكثير من الاختلالات الهيكلية المزمنة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

هذا ما جعل لتجربتها التنموية خصوصية مختلفة وموضوعا جديرا بالاهتمام والدراسة، فاستعراض الخصائص الهيكلية للاقتصادات الريعية وفقا لما تضمنه الفصل الأول من الدراسة، بين الدور الذي تلعبه البيئة السياسية والمؤسسية في تعقيد عملية التنمية في هذه الدول رغم ما تحققه من فوائض مالية، أثرت سلبا على تطور قطاعات جديدة منتجة ورسخت السلوك الريعي وما يصاحبه من فساد وبيروقراطية وغياب للحكومة والمساءلة...، جعل من الصعوبة الانتقال بهذه الاقتصادات إلى مستوى جديد من التنمية والتنوع الاقتصادي الذي يعتبر الوصفة الناجعة الوحيدة لعلاج لعنة الموارد النفطية، فهناك تحديات وإشكاليات عديدة تواجه متطلبات صياغة خطط تنموية قابلة للاستدامة قادرة على معالجة هذه الفجوة بإحداث تحول هيكلي وبناء أنشطة وهياكل اقتصادية أكثر تنوعا.

إن مسار التنوع الاقتصادي لا بد أن يتحقق عبر تطوير القدرات الإنتاجية وأنشطة جديدة قادرة على خلق قيمة مضافة، بما يعزز حجم ونوعية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية داخل الاقتصاد ويزيد من الإنتاجية والكفاءة والتطور التقني بين مختلف القطاعات الاقتصادية، هذا ما يحتم ضرورة تصويب المسار التنموي اتجاه الأنشطة الاقتصادية الأكثر حركية ذات الإنتاجية العالية من خلال الاستعانة بالاستثمار الخاص الذي يلعب دورا محوريا بدافع العائد المرتفع، للتمكن من الخروج من النمط التنموي القائم غير المجدي، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الاستراتيجيات التي يمكن أن تبنى عليها سياسات صحيحة تمكن من تحويل هذه الدول الريعية إلى اقتصادات أكثر تطور وابتكار وتنوع نتيجة الاستفادة من خبراته الإدارية والفنية وتطوير رأس المال البشري.

هذا ما أظهر مطردا لمعظم هذه الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة توجيهها نحو مشاريع منتجة لاستغلال ما تتوفر عليه من موارد مهمشة، من خلال توفير بيئة استثمارية مشجعة وضمانات كافية لحقوق المستثمرين، إلا أن هذه القرارات الاستثمارية لن تتم عشوائيا من قبل الشركات العالمية المستثمرة بل تضع الدول المضيفة لها في وجه تحديات جديدة جد صعبة بالنظر إلى البعد الاستراتيجي المرجو في تشكيل ثقل اقتصادي متنوع ومستدام، للنجاح في بناء قواعد الاقتصاد الإنتاجي وبيئة استثمارية ملائمة وحاكمة

الخاتمة

شفافة تنافس فيها بقية الدول النامية الأخرى في جذب الاستثمار، وهذا ما تم التوصل إليه من الفصل الثاني للدراسة.

والجزائر واحدة من الدول الريعية تشكل الإيرادات النفطية فيها النسبة الأعلى من الدخل، حاولت كغيرها من الدول خلال مسارها التنموي تبني العديد من الاستراتيجيات التنموية المختلفة، إلا أنها لم تكن قابلة للاستدامة على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبقيت في مواجهة دائمة مع عدم استمرارية وتيرة تحولها الهيكلي والتي بقيت كمشكلة حقيقية وجدية تواجه صناع القرار والسياسات في البلاد ومحور أهم البرامج والمقترحات، ورغم الجهود المبذولة وعدم تراجع مؤشرات النمو السطحية للبلاد إلا أن حقيقة الوضع الهيكلي للاقتصاد الجزائري يحتم مراجعة استراتيجيتها التنموية وتدعيمها في جميع أبعادها ومستوياتها للوصول إلى حلول جذرية، فجاء محتوى الفصل الثالث من هذه الدراسة مركزا على هذه الجوانب لتحليل البعد التنويعي للتجربة التنموية في الجزائر من خلال مختلف محاورها ومؤشراتها، والذي يبرز أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد شكل محورا أساسيا منها إن لم يكن أهمها على الإطلاق، بالنظر إلى الاهتمام الذي أولته إياه السلطات الجزائرية وإلى حجم التعديلات في القوانين الاستثمارية في مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري بكل ما تحمله من ضمانات وتحفيزات، كل ذلك يؤكد حجم الدور الذي حُصص للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الاستراتيجية التنموية لتطوير وتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية الوطنية، والنهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية في إطار الحرص الشديد على تنوع مصادر الدخل القومي ومصادر التمويل خاصة للخروج من حالة عدم الاستقرار بسبب الاعتماد المفرط على الموارد النفطية، لذلك سعت الجزائر إلى الاهتمام بالبنية الأساسية وعصرنتها وتوفير كل متطلبات البيئة الاستثمارية المواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها إلى أهم القطاعات القادرة على قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل ما أكدته أحدث الأزمات (الأزمة النفطية 2014 والأزمة الوبائية الصحية كوفيد 19)، التي كشفت ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من مشاكل والتفاقم المستمر في عجز الموازين والاختلال العميق في هيكله الاقتصادي وانعكاس ذلك على سياستها التنويعية رغم مجمل الإصلاحات والبرامج التنموية التي تبنتها.

وتأسيسا على ما تقدم، تمثلت مخرجات هذه الدراسة من جانبها النظري والتحليلي في النتائج التالية:

❖ لم يجمع الاقتصاديين على حتمية حدوث لعنة الموارد في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فبينما أكدت العديد من الدراسات التجريبية تباطؤ النمو الاقتصادي مع زيادة استغلال المورد الطبيعي، هناك تجارب دولية أخرى لم تحقق فيها هذه الفرضية، هذا ما أدى إلى ظهور تفسيرات جديدة أثبتت أن ضعف القدرات المؤسسية وسوء إدارة الموارد النفطية واستخدامها في الإنفاق الاستهلاكي التبذيري والقطاعات الخدمية كالتعليم والصحة وتطوير البنية التحتية وبعض الصناعات التي لا تدخل منتجاتها في مجال التجارة الدولي، أدى إلى انخفاض عوائد استثماراتها وانعكس سلبا على نمو وتطور النشاط الاقتصادي؛

الخاتمة

- ❖ تواجه الاقتصادات الريعية تحديات تنموية كبيرة واختلالات هيكلية عميقة، تتعلق خاصة بضعف قدراتها الإنتاجية الكمية والنوعية وببطء التحول الهيكلي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد صناعي، وارتفاع مستوى استنفادها للموارد الطبيعية، ارتفاع مستوى انفاقها الاستهلاكي، تركيز صادراتها، حالة عدم اليقين، انتشار البطالة وضعف العدالة الاجتماعية، قصور شديد في انفاقها على البحث والتطوير وفي الاستثمار في رأس المال البشري؛
- ❖ التنوع الاقتصادي هو السبيل الوحيد لمواجهة الصدمات الاقتصادية، وتحقيق استدامة النمو من خلال تشجيع الاستثمار الخاص على خلق قيمة مضافة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي؛
- ❖ يتحقق التنوع الاقتصادي من خلال صياغة مسار تنموي بديل يعتمد أساساً على سياسات اقتصادية قادرة على تحقيق تحول هيكلي سريع وممنهج لتنوع القاعدة الإنتاجية في الاقتصادات الريعية؛
- ❖ إن النظريات التنموية، وإن لم تصرح بمفهوم التنوع الاقتصادي بوضوح، إلا أنها عالجت مسألة استدامة النمو من خلال النهوض بقطاعات اقتصادية كمحور اهتمام رئيسي، رغم أنها اعتمدت مداخل مختلفة لإحداث هذا النمو، كالتركيز على عدة قطاعات في نموذج النمو المتوازن أو قطاع استراتيجي في نموذج النمو غير المتوازن أو نموذج الدفع القوي، أو بالتركيز على الجانب التكنولوجي أو رأس المال البشري... إلخ، وتصطدم كل هذه النظريات بحقيقة ارتباطها الشديد بالفلسفة الرأسمالية وآلياتها التحليلية، مما يحد من واقعية تطبيقها على ظروف البلدان المتخلفة، ومن اعتمادها كنماذج ناجحة لإحداث تنوع اقتصادياتها؛
- ❖ إن انخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية عامة والصناعة التحويلية خاصة في أي اقتصاد نفطي يؤكد إصابته بظاهرة المرض الهولندي بفعل حالة عدم اليقين الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، ونتيجة انخفاض درجة تنوعه الاقتصادي مما يعمق تذبذب حجم استثماراته وانخفاض إنتاجية اليد العاملة وتدني مستويات الإنفاق الاستثماري خاصة على مراكز التدريب والتطوير والابتكار وتكنولوجيا المعلومات باعتبارها قطاعات رائدة لضمان الاندماج في سلاسل القيمة العالية؛
- ❖ التنوع الاقتصادي هو السبيل الأمثل لمواجهة الاختلالات الهيكلية وتحقيق نمو مستدام في البلدان الغنية بالموارد النفطية، هذا ما يطرح العديد من الجوانب المتشابكة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحتى بيئياً، فتنوع القاعدة الاقتصادية يعتبر هدفاً رئيسياً للتنمية المستدامة يتطلب تحقيقه صياغة خطط تنموية محكمة في إطار من العلانية والشفافية والجودة المؤسسية والرقابة المعلوماتية الدورية لضمان الالتزام بتنفيذها والوقوف على كل النتائج المحققة سلبيًا وإيجابيًا بما يمكن من تصويبها على أتم صورة تم التنظير لها، لتحقيق الاستدامة والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل لا يقتصر دوره فقط على زيادة المخرجات ونمو الناتج، فبالرغم من مساعي العديد من الهيئات الدولية لتصويب مسار التنمية وجهود ومحاولات الكثير من الدول لتنوع اقتصادها، إلا أن النتائج المرجوة لم تتحقق في تغيير بنيتها الهيكلية والقضاء على سلوكياتها الريعية، نظراً للعديد من الأسباب في مقدمتها ضعف مؤسساتها، عدم كفاءة قطاعاتها وافتقارها للابتكار، عدم مهارة اليد العاملة، التركيز على أنشطة قليلة الروابط مع بقية القطاعات الاقتصادية تقوم على استخراج الموارد وإعادة بيعها دون أي

الخاتمة

معالجة إنتاجية وباستخدام قليل لليد العاملة اعتمادا على تكنولوجيا مستوردة مما يضعف قنوات الترابط بين هذا القطاع وبقية القطاعات الأخرى؛

❖ إن اعتماد التنوع كاستراتيجية تنموية لا يخضع إلى قواعد محددة من الناحية النظرية أو التطبيقية، وهو يرتبط بكل الظروف التي تحرك عملية التنمية لترشيد استغلال كل الموارد المتاحة بكفاءة عالية والتركيز على القطاعات والصناعات التي يمكن أن تقود قاطرة النمو، ولا يمكن أن تكون هناك وصفاً واحدة ناجحة ولكن يتعلق بتوفير فرص العمل وكل ضروريات الحياة الاجتماعية المستقرة بعيداً عن الفقر، وعلى إرساء قدرة على الصمود أمام تقلبات النشاط الاقتصادي والحد من الارتباط بقطاع واحد مداخله رهينة لتقلب أسعار المنتجات الأساسية في السوق الدولية، والقدرة على التكيف في مواجهة نزوب الموارد الطبيعية الأساسية ومختلف الأزمات والتقلبات الاقتصادية التي لا يمكن تجنبها؛

❖ يعتمد القطاع النفطي على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة (كثيف رأس المال قليل العمل) مما يجعله غير قادر على استيعاب الأيدي العاملة، فضلاً عن كونه يتطلب نوعية يد عاملة بمستويات ومهارة عالية نسبياً، لذلك فالصناعة النفطية لا يمكن أن توفر فرص عمل كافية والتنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط حتمية لتطوير قطاعات اقتصادية أخرى (كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة..). بإمكانها استيعاب القوى العاملة وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد الوطني؛

❖ أثبتت النظرية الاقتصادية الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي للبلد المضيف، بفعل زيادة التراكم الرأس مالي، نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية، توفير مناصب الشغل وتطوير اليد العاملة، رفع الإنتاجية وتعزيز القطاعات المحلية، نمو التجارة الخارجية... إلخ، إلا أن قرار المستثمر الأجنبي في اختيار البلد المضيف تحكمه عدة محددات متداخلة تتعلق بمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في إطار ما يعرف بمناخ الاستثمار؛

❖ تتنافس الدول فيما بينها لتوفير بيئة استثمارية ملائمة تجعلها أكثر جاذبية واستقطاباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال كل ما تقدمه سياستها الاستثمارية من مزايا وتسهيلات وامتيازات، إلا أن جدوى هذه السياسة يكمن في قدرتها على الاحتفاظ بالتدفقات الوافدة وحسن توجيهها للقطاعات الحركية القادرة على خلق قيمة مضافة والتطور والتنافس عالمياً؛

❖ مناخ الاستثمار تحكمه متغيرات متنوعة، يحتاج بذل الكثير من الجهود لتعزيز محاور ممارسة الأعمال من خلال تطوير الإطار المؤسسي والقانوني وجعله يتميز بالشفافية والنزاهة والاستقرار وتكثيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار من أجل تعزيز جاذبيته والاستفادة من مزايا؛

❖ هناك اهتمام متزايد بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف دول العالم المتقدم والنامي، نظراً لمساهمته الفعالة في النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف وتنوع الأنشطة الاقتصادية والتطوير المستمر للعديد من القطاعات لتحقيق الاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية، لذا ضرورة وضع الخطط اللازمة وتهيئة المناخ

الخاتمة

لجذبه، وذلك بتطوير البنية التحتية، والعنصر البشري ...، وضرورة عقد الاتفاقات الدولية الثنائية والجماعية التي من شأنها أن تجذب المستثمرين الأجانب وتوفر عنصر الأمان لهم واستثماراتهم، والجزائر بدورها بذلت جهود كبيرة لتعزيز وتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اتباع سياسة إصلاح اقتصادي شاملة، فأنشأت مؤسسات متخصصة في دعم وترويج الاستثمار مع عصرنه ورقمنة وظائفها، بالإضافة إلى تعديل العديد من القوانين وسن تشريعات جديدة لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف توفير مزيد من المرونة في المعاملات، وتحريرها من العقبات الإدارية والمالية، كما قدمت الحكومة حزمة من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب بهدف خلق بيئة جاذبة قادرة على استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

❖ أكدت الدراسة التحليلية لواقع المناخ الاستثماري في الجزائر عدم استقرار بيئته القانونية وكثرة التعديلات التشريعية مما أثر سلبا على جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأخرها ضمن تصنيفها عالميا وفقا لمختلف المؤشرات؛

❖ لم تحدث تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الاقتصاد الجزائري الآثار المرجوة منها في النهوض بقطاعات جديدة نظرا لتركزها في القطاع الاستخراجي النفطي؛

❖ يمكن للجزائر أن تحقق تنوعا اقتصاديا فعالا ومستداما من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا اتبعت سياسات ملائمة تركز على تطوير القطاعات غير النفطية، تحسن بيئة الأعمال، تعزز جودة التعليم والبنية التحتية، وتحقق الاستقرار السياسي، فالاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية لكنه يتطلب استراتيجيات متكاملة تضمن حسن توجيهه لتحقيق النتائج المرجوة والاستفادة منه.

ومن خلال هذه النتائج يمكن إدراج جملة من التوصيات كالاتي:

❖ تعاني الجزائر من عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة لصددمات قطاع النفط، مما يرفع درجة المخاطر ويؤدي إلى خلل العلاقة بين كل القطاعات، هذا ما يحتم ضرورة الإسراع نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنمية قطاعية مستدامة تخفف الاعتماد على النفط وتقلل من تذبذب النمو الاقتصادي، من خلال تحييد تقلبات القطاع النفطي باعتماد سياسات اقتصادية كلية وجودة البناء المؤسسي وتطبيق أسس الحوكمة وإرساء قواعد قوية للسياسة المالية وأهمها تحديد سقف الإيرادات وبالتالي الإنفاق من خلال آلية لتسعير النفط بما يلائم أغراض الميزانية، وتوجيه الفوائض إلى صناديق استثمارية طويلة الأجل تضمن نصيب الأجيال القادمة؛

❖ تعاني الجزائر بسبب ارتفاع العائدات النفطية وزيادة الإنفاق أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، ما رفع التضخم والأجور، وهذا ما يرفع التكاليف الاقتصادية على المنتجين في القطاعات الإنتاجية، ويضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويقلل من جاذبية الاقتصاد للاستثمار في مشروعات تنموية طويلة الأجل، التي هي المصدر الأهم للتنمية المستدامة والتوظيف، هذا ما يتطلب وضع رؤية استراتيجية طويلة المدى لتنوع القاعدة الإنتاجية في إطار توليفة من السياسات المالية والنقدية المنسجمة بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية

الخاتمة

والقضاء على التشوهات الضريبية وخلق مزايا تنافسية عن طريق استغلال ما تتوفر عليه البلاد من موارد طبيعية وقدرات بشرية ومعرفية؛

❖ الانتقال من الاقتصاد النفطي القائم على توزيع الربح إلى اقتصاد منتج ومتنوع هو تحدي كبير بالنسبة للاقتصاد الوطني، يحتاج تغييرات هيكلية جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية، وتحولات في المسارات التنموية عن طريق تبني أسلوب تنموي متوازن قائم على تكامل القطاعات والأنشطة، مع القضاء على السلوكات الربعية للفرد، هذا ما قد ينجم عنه صعوبات وأثار سلبية أكيدة على المدى القصير وحتى المتوسط وستكون له إيجابية أكبر على المدى الطويل بعد تحقيق عملية إعادة الهيكلة وتكيف سلوك الفرد مع النتائج؛

❖ التحول الاقتصادي في الجزائر لا يمكن أن يتحقق بعيدا عن عوائد قطاع المحروقات بشكل سريع، لكن لا بد من خلق إيرادات بديلة غير نفطية ومستدامة هذا ما قد يتطلب الكثير من الجهد والوقت، خاصة أمام رهان تحولات الطاقة عالميا، لذلك فإن استغلال الفوائض الحالية واستثمارها لتسريع النمو وخلق فرص عمل يحتاج إرادة سياسية وقوة تنفيذ؛

❖ لا بد من بناء نموذج للتنوع مزيج الاقتصاد الوطني يتكون من صناعات وقطاعات ومهارات عمالية وصادرات غير نفطية بمنهجية أوسع نطاقا لتنوع مصادر الدخل، من خلال سياسة صناعية ملائمة ذات استراتيجية اقتصادية شاملة متوسطة إلى طويلة الأجل، وتصميم حوافز كافية لتوجيه الموارد نحو قطاعات مختارة ذات قيمة مضافة عالية ومعرفة مكثفة، تنظر بشكل أعمق إلى كل عنصر اقتصادي قادر على تعزيز النمو والاستقرار مع زيادة الإنفاق الحكومي النوعي وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات القيمة الاقتصادية المضافة؛

❖ حتمية تطوير القطاع المالي في الجزائر كجزء من إستراتيجية تنمية القطاع الخاص لتحفيز النمو الاقتصادي، فالمؤسسات المالية وفي مقدمتها المصارف أهم دعائم العملية الاستثمارية، مع تفعيل وظائف مؤسسات التأمين والسوق المالية من خلال الأدوات المالية والحسابات المصرفية والأسهم...، بما يرفع من جاذبية المستثمر ويدعم تمويل مختلف القطاعات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بإمكانها توفير فرص عمل أكثر استقرار؛

❖ توفير الاستقرار في تشريعات وقوانين الاستثمار ومرونتها، وعدم التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية فقط، بل الاهتمام بتوطينها وتوجيهها إلى قطاعات أكثر ديناميكية وقدرة على خلق روابط أمامية وخلفية، مع العمل على تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات الأجنبية لتأهيل رأس المال البشري؛

❖ معالجة كل سلبيات البيئة الاستثمارية من بيروقراطية إدارية وفساد بتبسيط الإجراءات وضمان الشفافية، ومواكبة الدول الأكثر جاذبية للاستثمارات وتحسين أداء الجزائر ضمن مختلف مؤشرات قياس مناخ الاستثمار والتنافسية العالمية كحتمية يجب أن تركز لها كل الجهود للدفع بعجلة الاستثمار؛

الخاتمة

❖ الترويج للاستثمار في الجزائر وإبراز الفرص المتاحة والواعدة في مختلف المجالات والقطاعات خارج المحروقات؛

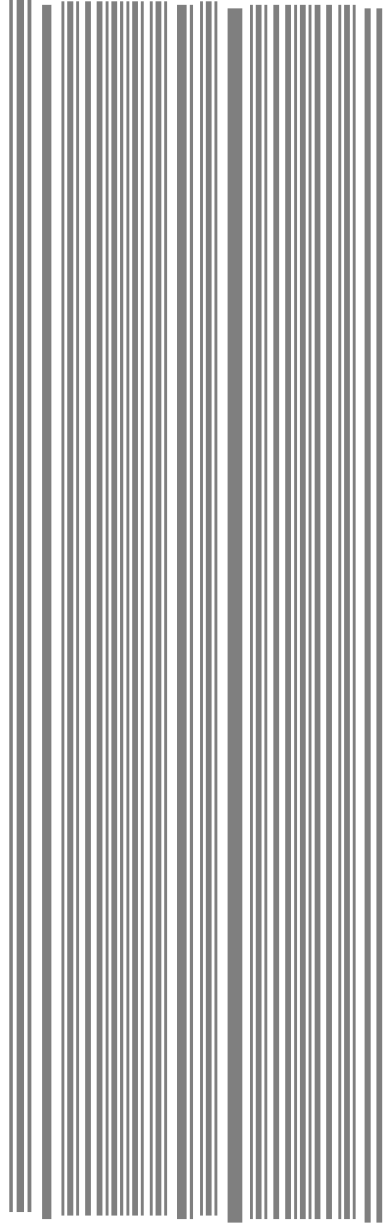
❖ التركيز على تطوير القوى البشرية بدعم الإبداع والابتكار والتأهيل والتدريب من خلال خطط تنموية جديدة تقوم على تطوير التعليم والبحث العلمي بما يتناسب والتطورات التكنولوجية لسوق العمل والتغيرات التكنولوجية المتسارعة.

آفاق البحث:

تفتح هذه الدراسة العديد من الآفاق البحثية ذات العلاقة بمتغيراتها، ويمكن اقتراح أهمها فيما يلي:

- دور الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق التنوع الاقتصادي؛
- استراتيجيات توطين الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات في الجزائر؛
- تحليل أثر السياسات الاقتصادية على العلاقة بين التنوع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

- دور السياسات الاقتصادية في تعزيز تنوع الاقتصاد الجزائري: دراسة مقارنة مع تجارب دولية ناجحة؛
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاعات الاقتصادية في الجزائر؛
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير الصناعات المحلية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.



قائمة المراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

كتب:

1. أحمد رعد عبد الكافي الربيعي، "مأزق الدولة الريعية هيمنة المورد الواحد"، دار روافد، الطبعة الأولى، 2022.
2. أحمد سمير أبو الفتوح: دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2015.
3. باسم حمادي الحسن: "الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014.
4. براهيم العيسوي: "التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، 2003.
5. حسان خضر: "الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريف وقضايا)، السنة الثالثة، المركز العربي للتخطيط، 2004، الكويت.
6. حسين عبد المطلب الأسرج: "استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد، 213، مصر، 2005.
7. رضا عبد السلام: "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، جمهورية مصر العربية، 2007.
8. رنا عبد الكريم عبد، جليل كامل عيدان: "تصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي العراقي للمدة (1990-2014)"، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد العراق، 2015.
9. الزين منصورى: "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، دار الزاوية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.
10. السواعي، خالد محمد: مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
11. شكري رجب العشماوي، أمانة سالم الجابري: "ماهية الصناديق السيادية"، دائرة المالية، حكومة دبي، فبراير، 2022.
12. شيخي محمد: طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
13. صالح صاحي: "تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف 1، سطيف، 2013.

14. عبد الحسين العنبيكي: "الفجوات الثلاثة - متلازمة التنمية الضائعة"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن، 2018.
15. عبد الحميد عبد المطلب: "السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
16. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري: "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
17. عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
18. عبد الكريم كاكي: "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة حسن العصرية، 2013، لبنان.
19. عجة الجيلالي: الكامل في القانون الجزائري للاستثمار: الأنشطة العادية وقطاع المحروقات، دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
20. عدنان حسين يونس، توفيق عباس، شيماء رشيد: "الاختلالات الهيكلية في الدول الريعانية"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2020.
21. علي عبد الوهاب نجا: "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
22. عمر صقر: "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية.
23. عميروش محند شلغوم: "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2012.
24. كاظم أحمد البطاط، كاظم سعد الأعرجي، سعدية هلال التميمي: "البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي"، دار الأيام عمان، 2016.
25. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي: "التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
26. محمود حامد عبد الرزاق: "تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية"، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، 2006.
27. منصور الزين: "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، دار الياض للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
28. منيرة لجنف وآخرون: "الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)"، كتاب جماعي حول: فرص وتحديات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)، رئيس المشروع: د. حليمي حكيم، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، 2021.

29. نبيل بوفليح ومحمد طرشي: "صناديق الثروة السيادية الواقع والآفاق"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، قطر، 2019.
30. نوري محمد عبيد كصب الجوري، "تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية"، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، أغسطس 2014.
- المذكرات والأطروحات الجامعية:
1. أحلام هواري: "فرص تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية تنافسيته في مجال التصدير مع تطبيق بعض المؤشرات"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، المشرف: سدي علي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
 2. ايمان مودع: "أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2014)"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف أ. د حدة رايس، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2018-2019.
 3. بقاص صافية: "البدائل المتاحة في البلدان المغاربية لإقلاع النمو - دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس)"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تحليل اقتصادي، شعبة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2019-2020.
 4. بن موفق زروق: "استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف أ.د. قادري محمد الطاهر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018/2019.
 5. حميداتو نصر: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت إشراف د. محمد عيسى محمد محمود، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، سنة 2018/2019.
 6. رامي السيد فوزي: "دور الدولة في التنمية دراسة حالة لدولة ماليزيا"، رسالة ماجستير، إشراف الأستاذ الدكتور: جابر سعيد عوض، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2011.
 7. طبالبة سليمة، عناني ساسية: "أثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي"، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، مارس 2013.

قائمة المراجع

8. كبداني سيدي أحمد: "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف: د. بن بوزيان محمد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
9. مجدي أحمد أحمد الشوريجي: "أثر سياسي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر"، رسالة دكتوراه فلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، إشراف: أ.د. مصطفى محمد عز العرب، د سعاد عثمان الجوهري، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 1999.
10. منال كمال كريم: "دور حوافز التصدير في تنمية الصادرات الصناعية المصرية مع التطبيق على الصناعات الصغيرة"، رسالة دكتوراه في فلسفة اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1997.
11. ناجي بن حسين: "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز شرابي، الشعبة: علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
1. ورويدة ثامر عبد الحليم: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2003 - 2019"، بحث مقدم كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسات الجدوى، تحت إشراف: أ.د. سلام كاظم شاني الفتلاوي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2021.
- الدوريات والمجلات:**
1. أحمد ملاوي: "أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 2، جامعة آل البيت عمادة البحث العلمي، الأردن، 2016.
2. بن مريم محمد: "دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1987 - 2016)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 20، 2018، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص.66. سحاب الصمادي،
3. بن موسى حسان، "منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL"، مجلة الاقتصاد والتنمية: تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020، المجلد (11)، العدد (01)، 2023.

قائمة المراجع

4. بوصبع سهام، ساحلي لزه: "تمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، 2020.
5. زايري بلقاسم، مدوري عبد الرزاق: "أثر تطاير أسعار البترول على أبرز متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، جامعة بشار، نشر في 2018/5/11.
6. زدون جمال: "محددات الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 1980-2013"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 01، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
7. سفيان قعلول: "جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار"، دراسات اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد العربي، أبريل 2017.
8. الشيبيني أحمد صدام عبد الصاحب: "سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق... رؤية مستقبلية"، مجلة الخليج العربي، المجلد 38، العدد 1، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، 2010.
9. شكوري سيدي محمد، شيبيني عبد الرحيم: "العدالة، التنمية المستدامة والبيئة المؤسسية في البلدان الغنية بالبترول: دراسة حالة الجزائر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 2، المجلد 15، 2013/07/31.
10. صابة مختار: "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي-البنية والمكونات-"، مجلة دراسات، المجلد 1، العدد 1، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، جانفي 2010.
11. صلاح حامد محمد حسنين: "صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة تحليلية)"، المجلة الدولية لفقهاء والقضاء والتشريع، المجلد 3، العدد 3، 2022.
12. طالبي محمد: "أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 5، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009.
13. عبد المجيد قدي: "الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.
14. علي بن زهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان: "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 34، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2013.
15. عميروش فتحي: "الإطار القانوني للاستثمار في ظل الأمر 09-16"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 02، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2020.

قائمة المراجع

16. فاضل صالح الزهاوي: "دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجموعة الأبحاث المقدمة للمؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، 25-27 أبريل 2011.
17. فريال مشرف عيدان: "الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد 2003 وسبل معالجتها"، المجلة السياسية والدولية، المجلد 01، 2016.
18. كاظم أحمد البطاط: "البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي"، دار الأيام، ط1، الأردن، 2019.
19. كمال بن موسى: "المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها"، مجلة الباحث، المجلد 3، العدد 3، جامعة ورقلة، 2004.
20. كمال عايشي: "دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2009.
21. لطرش الطاهر: "حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الربح محاولة تحليل آثار التنظيم الربعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانون، العدد 10، جوان، 2013.
22. مايع شبيب الشمري: "تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الربعي في العراق"، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 15، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2010.
23. محمد صقر، سمير شرف، رولا غازي اسماعيل: "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، سوريا، 2006.
24. محمد علي العامري، نغم حسين نعمة: "المخاطرة السياسية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 45، 2007.
25. محمد مسعي: "سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2012.
26. المعهد العربي للتخطيط: "التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد 1، الكويت، 2019.
27. المعهد: احمد عباس عبد الله، احمد محمد جاسم: "دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 29، العراق العربي للتخطيط، الكويت، 2012.

قائمة المراجع

28. مناقر نورالدين، جمعي سميرة، قارى إبراهيم: "محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بفترات الإبطاء الموزعة ARDL"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 07، العدد 02، جامعة معسكر، 2016.
29. ناجي بن حسين: "تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، المجلد ب، العدد 31، جوان 2009.
30. ناصر بوعزيز، منصف خديجة: "النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 10، 2017.
31. نبيل بوفليح: "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ديسمبر 2012.
32. نسرین فايز أحمد بدوي: "الجنات الضريبية وفعالية السياسة النقدية في الدول النامية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، العدد 3، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2022.
33. نور الدين بوسهوة: "دور الاتفاقيات الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة الصراط للبحوث والدراسات الإسلامية المقارنة"، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، المجلد 5، العدد 10، ديسمبر 2004.
34. هدى بن محمد: "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة السياسية والاقتصاد، المجلد 01، العدد 5، جامعة بني سويف، يناير 2020.

التقارير الرسمية:

1. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25"، مارس 2014.
2. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5"، ديسمبر 2008.
3. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 56"، ديسمبر 2021.
4. بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 65"، ديسمبر 2023.
5. تقرير التنمية العربية: "التنوع الاقتصادي، مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية"، الإصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: "بيان اجتماع مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014"، ماي 2010.
7. خالد بن راشد خاطر: "تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات، أغسطس 2015، الدوحة، قطر.
8. رئاسة الحكومة: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، أبريل 2005.

قائمة المراجع

9. صندوق النقد العربي: "تنافسية الاقتصادات العربية العدد السادس"، الإمارات العربية المتحدة، فبراير 2023.
 10. صندوق النقد العربي: "تنافسية الاقتصادات العربية"، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2023، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2023.
 11. مأمون إبراهيم حسن، موضي عبد العزيز الحمود: "مناخ الاستثمار ومأزق التنمية في الوطن العربي"، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، 1994.
 12. محمد أمين لزعر: "برنامج سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية"، برنامج تدريبي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.
 13. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: "تقرير الاستثمار العالمي 2020، الاستثمار في انتعاش مستدام، استعراض عام"، الأمم المتحدة، جنيف، 2021.
 14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"، الكويت، 2015.
 15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 1987.
 16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، العدد 177، أبريل، 2002.
- المؤتمرات والملتقيات والندوات:**
1. عبد المجيد تيماموي، مصطفى بن نوي: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري"، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
 2. ماجد عبد الله المنيف: "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، ملتقى الطاقة العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، مصر، 2009.
 3. محمد مسعود خليفة الثعلب، خالد علي أحمد كاجيجي: "الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرء"، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
 4. محمد منير أيوب مصطفى: "الاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم وتوصيات"، المؤتمر العلمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، 19-20 أكتوبر 2015.
- قوانين ومراسيم:**
1. الأمر رقم 06-08 ماضي في 15 جويلية 2006 يعدل ويتم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 "المتعلق بتطوير الاستثمار"، الجريدة الرسمية عدد 47 مؤرخة في 19 جويلية 2006، ص. 17.

قائمة المراجع

2. الأمر رقم 66-284، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، السنة الثالثة، العدد 80، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966.
3. بنك الجزائر: "التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر 2009.
4. بنك الجزائر: "التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2014.
5. بنك الجزائر: التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2020.
6. ج ج د ش: " قانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022"، الجريدة الرسمية، العدد 100، الصادر في 30 ديسمبر 2021.
7. ج ج د ش: "قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015"، الجريدة الرسمية، العدد 78، السنة 50، الموافق لـ 31 ديسمبر 2014.
8. ج ج د ش: "قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016"، الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة 50، الموافق لـ 31 ديسمبر 2015.
9. ج ج د ش: "قانون رقم 16-14 المؤرخ في 27 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017"، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر في 29 ديسمبر 2016.
10. ج ج د ش: "قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018"، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادر في 28 ديسمبر 2017.
11. ج ج د ش: "قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، يتضمن قانون المالية لسنة 2019"، الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادر في 30 ديسمبر 2018.
12. ج ج د ش: "قانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020"، الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادر في 30 ديسمبر 2019.
13. ج ج د ش: "قانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021"، الجريدة الرسمية، العدد 83، الصادر في 31 ديسمبر 2020.
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: "الجريدة الرسمية"، العدد 41، السنة 52، الموافق لـ 29 يوليو 2015.
15. القانون 10/90 الصادر في 14/04/1990، "المتعلق بالنقد والقرض"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
16. قانون الاستثمار الصادر بالأمر رقم 01-03، "المتعلق بتطوير الاستثمار"، المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47.
17. قانون رقم 12-12 مؤرخ في 26 ديسمبر 2012 "يتضمن قانون المالية لسنة 2013"، ج ر عدد 72 صادر في 30 ديسمبر 2013.

18. قانون رقم 08-13 مؤرخ في 30 ديسمبر 2013، "يتضمن قانون المالية لسنة 2014"، ج ر عدد 68، صادر في 31 ديسمبر 2013.
19. القانون رقم 14-19 الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، "يتضمن قانون المالية لسنة 2020"، ج ر عدد 81، صادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019.
20. القانون رقم 63-277، المؤرخ في 26 جويلية 1963، المواد 3، 4، 5، 19، "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 1963، العدد 53، 2 أوت 1963.
21. القانون رقم 82/11، المؤرخ في 21 أوت 1982، "المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، الصادر بتاريخ 24/08/1882.
22. المادة 2، 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017، "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية"، العدد 16، 8 مارس 2017.
23. المادة 37، قانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016، "يتعلق بترقية الاستثمار"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 3 أوت 2016.
24. المادة 58، 63 من الأمر رقم 09-01 مؤرخ في 22 جويلية 2009 "يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009"، ج ر عدد 44 صادر في 26 جويلية 2009.
25. المادة 66: "ترتبط ممارسة الأجانب لأنشطة إنتاج السلع والخدمات والاستيراد بتأسيس شركة تحوز المساهمة الوطنية المقيمة على نسبة 51% على الأقل من رأسمالها"، القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج ر العدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015.
26. المادة الأولى، قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022، "يتعلق بالاستثمار"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.
27. المجلس الشعبي الوطني: "تقديم مشروع القانون المتعلق بترقية الاستثمار"، الجريدة الرسمية للمناقشات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة الخامسة، الفترة التشريعية السابعة، رقم 233، الدورة العادية الثامنة، الجلسة المنعقدة في 13 جوان 2016.
28. محمد يوسف: "مضمون وأهداف الأحكام الجديدة في المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار"، مجلة إدارة، المجلد 9، العدد 18، المدرسة الوطنية للإدارة، الصادرة بتاريخ 1999/12/01
29. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5/10/1993، "يتعلق بترقية الاستثمار"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 64، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
30. المرسوم الرئاسي رقم 96-144 المؤرخ في 23 أبريل 1996، "المتعلق بالمصادقة على اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات".

قائمة المراجع

31. المرسوم الرئاسي رقم 96-146 المؤرخ في 23 أبريل 1996، الترخيص بمشاركة الجزائر في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات.
32. مرسوم رئاسي رقم 91-345 مؤرخ في 5 أكتوبر 1991 "يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية بين الحكومة الجزائرية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي بشأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات"، الموقع عليهما في 24 أبريل 1991.
33. مرسوم رئاسي رقم 92-247 مؤرخ في 23 يونيو 1992، "يتعلق بالمصادقة على اتفاقية إنشاء البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي"، الموقعة يومي 9 و10 مارس 1991.
34. مرسوم رئاسي رقم 94-01 مؤرخ في 2 يناير 1994، "يتعلق بالمصادقة على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة به"، موقعة في 13 فبراير 1993.
35. مرسوم رئاسي رقم 95-306 مؤرخ في 7 أكتوبر 1995، "يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية".
36. مرسوم رئاسي رقم 95-88 مؤرخ في 25 مارس 1995، "يتعلق بالمصادقة على الاتفاقية بين الحكومة الجزائرية ومملكة إسبانيا المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات"، الموقعة في 23 ديسمبر 1994.
37. المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، الإصدار الثالث، الكويت، 2018.
38. المواد 2، 3 من المرسوم التنفيذي رقم 22/298 الذي يحدد "تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها"، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 60، 18 سبتمبر 2022.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

📖 Books/ Livres:

1. Anar K. Ahmadov: "Bloking the pathway of the Roucerce cruse: What Hinders Diversification in Rousource –Rich Developing Countriens?", GEG Working paper 2014/98, The Global Economic Governance Programme, University Oxford, 2014.
2. Ashraf Mishrif & Yousuf Al Balushi: "Economic Diversification in the Gulf Region (comparing global chahenges) ", the political Economy of the middle east, Gulf Research centre, Cambredge, 2018.
3. Caroline Bertin Delacour: "Les Fonds Souverains Ces Nouveaux Acteurs De L'économie Mondiale", Groupe Eyrolles, Les Echos Edition, Paris, 2009.
4. Christian Wolfgang Handke: "The Creative Destruction Of Copyright Innovation In The Record Industry And Digital Copying", Thesis Of Doctor, Supervisor: Prof.dr. Ruth Towse, Erasmus University Rotterdam, 23 June 2010.

5. Damodar N Gujarati, Dawn C. Porter: "**Basic Econometrics**", Fifth Edition, the Mc Graw-hill, series economics, 2005.
6. ÉRIC Jasmin: "**Nouvelle Économie Et Firmes Multinationales Les Enjeux Théoriques Et Analytiques: "Le Paradigme Éclectique"**", Centre Études internationales et Mondialisation CEIM, Institut d'études internationales de Montréal, Université du Québec, AVRIL 2003.
7. Isabel Faeth: "**September 1982 Foreign Direct Investment In Australia: Determinants And Consequences**", September 1982, Submitted In Partial Fulfilment Of The Requirements Of The Degree Of Doctor Of Philosophy, Department Of Economics, The University Of Melbourne, December 2005
8. J. H. Dunning, Sarianna M. Lundan: "**Multinational Enterprises and the Global Econom**", Second Edition, Edward Elgar Publishing, USA, 2008.
9. J.M. Davis, R. Ossowski, and A. Fedelino: "**Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries**", International Monetary Fund, 2003.
10. Jeffrey M. Wooldridge: "**Introductory Econometrics: A Modern Approach**", Fifth Edition, Library of Congress, United States of America, 2013
11. John Black, John H. Dunning: "**International Capital Movements**", Papers Of The Fifth Annual Conference Of The International Economics Study Group, Macmillan Publishers LTD, 1982.
12. Mohamed, Mohamed Ali : "**Diversification Prospects For Sustainable Libyan Econmoic Growth**", Doctoral Thesis Of Philosophy, The Business School, University Of Huddersfield Submitted, Supervisor Dr. Kalim Sudiqqi, University Of Huddersfield, 2014.
13. Mussi Rodriguez Cecilia: "**September 1982 Dutch Disease in Saudi Arabia?**", September 1982, Master's thesis, Department of economics, Lund University, Sweden, December 2006.
14. Muthoga, S. K: "**The Determinants of Foreign Direct Investment in Kenya**", Doctoral thesis, supervisors: M^r Kuuya M. Patrick, M^{rs} Okeri Susan, Economics Department, Kenyatta University, 2012.
15. PATERNE Ndjambou: "**Diversification Économique Territoriale: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives**", Thèse De Doctorat En Développement Régional, L'université Du Québec, Octobre 2013.
16. Patricia Lindelwa Rudo Makoni: "**The Role Of Financial Market Development In Foreign Direct Investment And Foreign Portfolio Investment In Selected African Economies**", Thesis Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy, Supervisor: Professor Eric Schaling, University Of Witwatersrand Johannesburg, 2016.
17. Paul R. Krugman & Maurice Obstfeld: "**International Economics, Theory and Policy**", Sixth Edition, New York, London, 2003.

☞ **PhD theses / Thèses de doctorat:**

1. Rosanna Pittiglio: "**An Essay on Intra-Industry Trade in Intermediate Goods**", Modern Economy, volume 5, N 5, University of Campania "Luigi Vanvitelli", 2014.
2. Salomon SAMEN: "**A PRIMER on export diversification key concepts, theoretical underpinnings and empirical evidence**", Growth And Crisis Unit, World Bank Institute May 2010.
3. Sanjaya Lall, Paul Streeten: "**Foreign Investment, Transnationals And Developing Countries**", First Edition, Macmillan Press Ltd, 1977.
4. Sarbajit Chaudhuri Ujjaini Mukhopadhyay: "**Foreign Direct Investment in Developing Countries A Theoretical Evaluation**", Springer, New York.
5. Steven Chen: "**The Product Life Cycle and Product Design In: The Design Imperative**", Springer Books, in: The Design Imperative, chapter 9, pages 123-142, Springer, 2019.
6. Tim Callen, Reda Cherif & All: "**Economic Diversification In The GCC: The Past, The Present, And The Future**", I M F Staff Discussion Note, SDN /14/12, International Monetary Fund, December 2014.
7. W.M. Corden , Neary J.P: "**Booming Sector and Deindustrialization in a Small Open Economy**", Collaborative Paper, International Institute For Applied Systems Analysis (IIASA), Laxenburg, September 1982.

☞ **Scientific Journals/ Revues Scientifiques:**

1. * - Pesaran, M. H, Y. Shin, and R. Smith: "**Bounds testing approaches to the analysis of level relationships**", Journal of Applied Econometrics, Vol 16, No 3, 2001.
2. Acemogl Daron and James Robinson: "**A Theory of Political Transitions**", The American Economic Review, Vol 91, No 4, Sep 2001.
3. Adam Elhiraika, Michael Mbate: "**Assessing The Determinants Of Export Diversification In Africa**", Applied Econometrics And International Development, Vol 14, No 1 Euro-American Association of Economic Development, 2014.
4. Akpan H. Ekpo, Udoma J. Afangideh & Elijah A. Udo: "**Private Sector Development And Economic Diversification: Evidence From West African States**", Diery Seck (Ed.), Private Sector Development In West Africa, Springer, New York, 2014.
5. Akram Esanov: "**Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications**", Revenue Watch Institue, 2012.
6. Alan Gelb: "**Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles**", Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI, Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 Novembre 2010.
7. Alan M. Rugman: "**Reconciling Internalization Theory And The Eclectic Paradigm**", Multinational Business Review, Volume 18, Issue 2, .2010
8. Alan V. Deardorff: "**How Robust is Comparative Advantage?**", Review of International Economics, volume 13, Issue 5, 2005.
9. Alshamsi A, Pinheiro FL & Hidalgo CA : "**Optimal diversification strategies in the networks of related products and of related research areas**", Nature Communications 9, No 1328, 2018 .
10. Ammar Guesmi : "**Le Cadre Juridique Des Investissements étrangers En Algérie Et En France**", Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, Volume 37, Numéro 4, 2000.

11. Andrew C, Godley: "**Pioneering Foreign Direct Investment in British Manufacturing**", Business History Review, Vol 73, No 3, The President and Fellows of Harvard College, Autumn 1999.
12. Bader Alhashel : "**Sovereign Wealth Funds: A Literature Review**", Journal of Economics and Business, vol 78, 2015.
13. Badreddine Slime & Moez Hammami: "**Concentration Risk: The Comparison Of The Ad-Hoc Approach Indexes**", Journal Of Financial Risk Management, 5, Ecole Nationale de la Statistique et de l'Administration Economique, Paris , 2016, 2011.
14. Berbard Hugonnier : "**Investissement direct coopération internationale et firmes multinationales**", Economica 1984.
15. Carsten Eckel: "**Fragmentation, Efficiency-Seeking FDI, And Employment**", Review Of International Economics, Blackwell Publishing, Volume11, Issue 2, 2003.
16. Charles I. Jones : "**Intermediate Goods And Weak Links In The Theory Of Economic Development**", Stanford GSB And NBER, August 31, 2010, Stanford university.
17. Christian W. Schmidt; Udo Broll: "**Real exchange-rate uncertainty and US foreign direct investment: an empirical analysis**", Review of World Economics (Weltwirtschaftliches Archiv), volume 145, issue 3, 2009.
18. Christine Ebrahim-zadeh, "**Dutch Disease: Too Much Wealth Managed Unwisely**", Finance and Development, Volume 40, Number 1, International Monetary Fund , Mars 2003.
19. Christoph Dörrenbächer: "**Measuring Corporate Internationalisation**", Intereconomics, volume 35, No 3, Springer, May 2000.
20. Christophe Cottet & all: "**La diversification des exportations en zone franc : degré, sophistication et dynamique**", Macroéconomie & Développement, No 3, Agence Française De Développement AFD , Avril 2012.
21. Christophe Van Huffel: "**Investissements Directs Étrangers: Problèmes Et Enjeux Pour Les Pays Du Sud Et De L'est De La Méditerranée**", Revue Région et Développement, N° 13, L'Harmattan, Paris, 2001.
22. Christopher B. Barrett: "**Idea Gaps, Object Gaps, And Trust Gaps In Economic Development**", Study Papers, N 65, Economic Research Institute, Department Of Economics ,Utah State University, Logan, August 1995.
23. Coeuré I. Rabaud et Thierry Madiès: "**Attractivité de la France: Analyse, perception et mesure**", Economie et statistique, n° 363, 2003.
24. Dani Rodrik : "**Policies For Economic Diversification**", CEPAL Review, Number 87, Economic Commission For Latin America And The Caribbean, Santiago, Chile, December 2005.
25. Dani Rodrik: "**Industrial development: Stylized facts and policies**", a draft of a chapter prepared for the U.N.-DESA publication, Industrial Development for the 21st Century, Department Of Economic And Social Affairs, UNITED NATIONS, New York, 2006.
26. Daron Acemoglu, Fabrizio Zilibotti: "**Was Prometheus Unbound by Chance? Risk, Diversification, and Growth**", the Journal of Political Economy, Vol 105, No 4, Massachusetts Institute of Technology, University Pompeu Fabra, Aug 1997.
27. Daron Acemoglu: "**Root Causes: A historical approach to assessing the role of institutions in economic development**", Revue Finance & Development, Vol 40, No 2, June 2003.
28. Dersseh Endale: "**External Imbalances, Famines And Entitlements A Case Study**", World Institute for Development Economics Research WIDER, , Working Papers No 103, Research Of The United Nations University, February 1993.
29. Dinkar Nayak & Rahul N. Choudhury: "**A Selective Review Of Foreign Direct Investment Theories**", Asia-Pacific Research And Training Network On Trade, ARTNeT Working Paper, N° 143, Bangkok, ESCAP , March 2014.

30. Dominik Hartmann, Andreas Pyka: "**Innovation, Economic Diversification and Human Development**", Discussion Paper, No 65-2013, University of Hohenheim, Centre for Research on Innovation and Services FZID, Germany, 2013.
31. Economic And Social Review, Vol 51, No 1, 2013, University of the Punjab Baranzini. A., Weber S, Bareit M and Mathys N: "**The causal relationship between energy use and economic growth in Switzerland**", Energy Economics, Elsevier, vol 36(C), 2013.
32. Erling Røed Larsen : "**Escaping the Resource Curse and the Dutch Disease? When and Why Norway Caught up with and Forged ahead of Its Neighbors**", Statistics Norway, Research Department, Discussion Papers, No 377, May 2004.
33. Espen KLITZING And All: "**Chapter 1 Demystifying Sovereign Wealth Funds**", International Monetary Fund, 09 Dec 2010.
34. Folajimi Festus Adegbe, Ademola Ajayi, and all: "**Diversification Of The Economy, Tax Revenue And Sustainable Growth In Nigeria**", International Journal Of Innovative Research And Scientific Studies, 6(1) , January 2023.
35. Fotini Economou & all: "**Foreign Direct Investment Determinants in OECD and Developing Countries**", Review of Development Economics, Volume 21, Issue 3, August 2017.
36. FranceCadot Olivier & All: "**Export Diversification: What's Behind The Hump?**", Review Of Economics And Statistics, Vol 93, No 2, Cambridge Center, USA.
37. Frederick T. Knickerbocker: "**Oligopolistic reaction and multinational enterprise**", The International Executive, Volume15, Issue 2, 1973.
38. Gérard Destane de Bernis: "**Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale**", Économie appliquée, tome 19, N°3-4, Juillet-Décembre 1966.
39. H. Ansof : "**Strategies for Diversification**", Harvard Business Review, 1957.
40. Hakim Ben Hammouda, S.N. Karingi, A. E. Njuguna And Mustapha Sadni-Jallab: "**La Diversification, Vers Un Nouveau Paradigme Pour Le Développement De l'Afrique**", Commission économique pour l'Afrique, No 36, Centre Africain de Politique Commerciale CAPC, Juin 2006.
41. Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik: "**Institutions And The Resource Curse**", The Economic Journal, vol 116, No 508, Royal Economic Society, January 2006.
42. Hans-Peter Lankes And A. J. Venables : "**Foreign Direct Investment In Economic Transition : The Changing Pattern Of Investments**", Economics Of Transition, Volume 4, Issue 2, October 1996.
43. Ietto-Gillies, Grazia: "**Different Conceptual Frameworks For The Assessment Of The Degree Of Internationalization: An Empirical Analysis Of Various Indices For The Top 100 Transnational Corporations**", Transnational Corporations, volume 7, N° 1, April 1998.
44. Imad A. Moosa: "**Theories of Foreign Direct Investment: Diversity and Implications for Empirical Testing**", Transnational Corporations Review, Volume 7, Issue 3, Zhejiang University, September 2015.
45. Imad Moosa: "**Foreign Direct Investment Theory, Evidence and Practice**", January 2002.
46. International Monetary Fund: "**Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries**", Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Manama, Bahrain , .April 2016
47. J. H. Dunning, Sarianna M. Lundan: "**Multinational Enterprises and the Global Economy**", Second Edition, Edward Elgar Publishing, USA,2008.
48. J. Robinson, R. Toruk & T. Verdier: "**The Political Foundation Of The Resource Curse**", Journal Of Development Economics, V 79, 2006.
49. James R. Hines, Jr: "**Tax Policy And The Activities Of Multinational Corporations**", National Bureau Of Economic Research, Working Paper 5589, May 1996.
50. Jamuna P. Agarwal : "**Determinants Of Foreign Direct Investment: A Survey**", Review of World Economics (Weltwirtschaftliches Archiv), Volume 116, Issue 4, December 1980.

51. Jean-Claude Berthélemy, « Commerce international et diversification économique », Revue d'économie politique, Vol 5, No 5, CAIRN, Dalloz, 2005.
52. Jeffrey.D.Sachs & Andrew.M.Warner:"Natural Resource Abundance And Economic Growth", national bureau of economic research, working paper No 5398, Cambridge (NBER), December 1995.
53. Jeremy Adelman : "A Generalized Linkage Approach To Development, With Special Reference To Staples", (UTDALLAS) Press, The University Of Texas, Dallas, 2017.
54. Juan Felipe Mejia: " Export Diversification and Economic Growth: An analysis of Colombia's export competitiveness in the European Union's market", Physica- Verlag, a springer company, 2011.
55. Kemal Türkcan: "Determinants Of Intra-Industry Trade In Final Goods And Intermediate Goods Between Turkey And Selected OECD Countries", Akdeniz University, February 2005.
56. Manuel R.Agosin & all: "Determinants of Export Diversification Around the World: 1962–2000", the world economy, volume 35, issue 3, 21 December 2011.
57. Marc J. Melitz: "The Impact of Trade on Intra-Industry Reallocations and Aggregate Industry Productivity", Econometrica, The Econometric Society, Vol 71, No 6, Nov 2003.
58. Maria SARBU, Luliana GAVR: "Forms And Motivation Of Foreign Direct Investment", Theoretical Article, SEA- Pratical Application Of Science, Volume 2, Issue 1(3), 2014.
59. Marie-Pierre Arzelier: "Dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle: une comparaison Afrique-Asie", Revue économique, volume 49, n°1, 1998.
60. Melville H. Watkins : "A Staple Theory Of Economic Growth", Revue Canadienne d'Economie Et De Science Politique, Vol 29, No 2, The Canadian Journal Of Economics And Political Science, May 1963.
61. MERAIMI, S., CHERFAOUI, M., & BEKKOUCHE, K.: "Analytic study of Algeria business climat : "Evaluation of doing business indicators in comparison with Maghreb countries (Morocco and Tunisia) for the year 2020", Journal ELKISTAS of Management- Economie and Finance, 2(2), 2020
62. Mohsen Attaran & Martin Zwick: "Entropy and other measures of industrial diversification", Quarterly Journal of Business and Economics, 26(4), California State University, January 1987.
63. Moshe Syrquin:"Structural Change And Development", University Of Miami, January 2008 .
64. Muhammad Afzal and all : " Openness, Inflation And Growth Relationships In Pakistan An Application Of ARDL Bounds Testing Approach", Pakistan
65. Naazneen H. Barma : "The Rentier State at Work: Comparative Experiences of the Resource Curse in East Asia and the Pacific", Asia and the Pacific Policy Studies, vol 1, No 2, May 2014.
66. Nouf Alsharif, Sambit Bhattacharyya Maurizio Intartaglia: "Economic diversification in resource rich countries: History, state of knowledge and research agenda", Resources Policy, volume 52, June 2017.
67. Okill Rabah, Tarek Djeddi: "Détermination de la Demande du Gasoil en Algérie: Application du Modèle ARDL avec Mécanisme à Correction des Erreurs", Revue Des Etudes Economiques Approfondies, vol 03, N 1,2018,université de moustaghaneme
68. Patricia Lindelwa Makoni: "An Extensive Exploration Of Theories Of Foreign Direct Investment ", Risk Governance & Control: Financial Markets & Institutions, Volume 5, Issue 2, Virtus Interpress , 2015.
69. Peter J. Buckley, Mark Casson: "The Multinational Enterprise Revisited The Essential Buckley And Casson", Palgrave Macmillan, New York, 2010.

70. Petrus Olander:" **Economic Diversification and Institutional Quality-Issues of Concentrated Interests**", Studies in Comparative International Development, vol 54, October 2019.
71. Ragnar Torvik:" **Learning by doing and the Dutch disease**", European Economic Review, No 45, 2001.
72. *-Ratnadip Adhikari, R. K. Agrawal: **An Introductory Study on Time Series Modeling and Forecasting**, LAP Lambert Academic Publishing, Germany,2013.
73. Ricardo Hausmann & all: " **What you export matters**", Published Springer Science, December 2006.
74. Ricky Lam and Leonard Wantchekon:" **Political Dutch Disease**", April 10, 2003.
75. Samba B, Lares:" **Choix Des Secteurs Clés: Une Application Du Modèle Statique De Leontief Sur Données Congolaises**", Annales De L'université Marien N'gouabi, Sciences Economiques ET De Gestion, 18(1), 2018.
76. Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter: "**Foreign Direct Investment And Its Determinants In Emerging Economies**", African Economic Policy Paper Discussion, Number 9, July 1998.
77. Sebastian Tocar: "**Determinants Of Foreign Direct Investment: A Review**", Review Of Economie Business Studies, Volume 11, Issue 1, 2018.
78. Sékia Farid: "**De La Théorie De La Polarisation Aux Technopoles, Actualité De François Perroux Et Critique De La Théorie De La Localisation**", Économie Appliquée, Tome 52, N°1,1999.
79. Silvia-Elena Isachi : "**Factors Determining The Foreign Direct Investments – Theoretical Approaches**", The Journal Contemporary Economy, Volume 2, Issue 3, 2017.
80. Simeon Djankov: "**The Doing Business Project: How It Started: Correspondence**", Journal Of Economic Perspectives, Vol 30, N 1,2016.
81. Simon Kuznets:" **Modern Economic Growth: Findings and Reflections**", the American Economic Review, Vol 63, No 3, Published by American Economic Association Stable, Jun 1973.
82. Staffan Burenstam Linder : "**An Essay On Trade And Transformation**", Almqvist & Wiksells Boktryckeri AB, UPPSALA,Stockholm School of Economics, 1961.
83. Stephen M. Kapunda:" **Diversification and Poverty Eradication in Botswana**", Botswana Journal of African Studies, vol 17, No 2, MICHIGAN STATE UNIVERSITY, 2003.
84. Steven Fries, Saso Polanec: "**The Business Environment and Enterprise Performance in Transition: Evidence from a Large-Scale Survey**", Revue D Économie du Développement, 18(3), February 2004.
85. Thorvaldur Gylfason: "**Natural resources, education and economic development**", European Economic Review, No 45, 2001.
86. Vanessa Fong & Dr. James N. Mohs: "**Exploring the Impact of Tariffs on Foreign Direct Investment and Economic Prosperity**", International Journal of Accounting and Taxation, Vol 8, N° 2, American Research Institute for Policy Development, December 2020.
87. W. M. Corden: "**Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation**", Oxford Economic Papers, New Series, Vol. 36, No 3 , Oxford University Press, Nov 1984.
88. Wael Moustafa Hassan Mohamed: "**Determinants of Foreign Direct Investment in Egypt**", Journal of Business and Management (IOSR JBM), Volume 22, Issue 6, June 2020.
89. Yang Qiumei: "**Répartition Géographique De L'investissement Direct Etranger En Chine: L'impact Du Capital Humain**", Revue D'économie Du Développement, 7^{ème} Année N°3, 1999.

📌 **Official reports and statements / Rapports et déclarations officiels**

1. Ana Novik, Alexandre de Crombrughe: "**Towards An International Framework For Investment Facilitation**", Investment Insights, OECD, April 2018.
2. Andrew Razanov: "**who holds the wealth of nations?**", State Street Global Advisors SSCA, universite PSL(Paris Science & Lettres) , August 2005.
3. Anthony B. Kim: "**2024 Index Of Economic Freedom**", The Heritage Foundation, February 2024 ,United States of America.
4. Banque d'Algérie: "**Rapport 2004 Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**", Juillet 2005.
5. Banque d'Algérie: "**Rapports Annuel 2015 Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**", Novembre 2016.
6. Banque d'Algérie: "**Les Rapports Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**", 2011, 2012, 2013, 2014.
7. Bassi A et Lombardi: "**Etude sur la vulnérabilité de l'économie congolaise et ses perspectives de diversification**", Programme des nations unis pour le développement République du Congo, 2012.
8. Bassi A et Lombardi. "**Etude sur la vulnérabilité de l'économie congolaise et ses perspectives de diversification**", Programme des nations unis pour le développement République du Congo, 2012.
9. Chandra Sekhar Pratap Singh: "**Theory of Big Push, Case Studies in Development Economics**", Department of Economics, Udai Pratap Autonomous College, Varanasi.
10. Chang Ha-Joon; Lebdioui Amir: "**From Fiscal Stabilization To Economic Diversification: A Developmental Approach To Managing Resource Revenues**", Working Paper, No. 2020/108, 2020, World Institute for Development Economics Research (WIDER) , United Nations University (UNU).
11. David G. Hartman: "**Tax Policy and Foreign Direct Investment**", National Bureau of Economic Research (NBER), NBER Working Paper N° . w0689, June 1981.
12. Edward M. Graham: "**Foreign Direct Investment In The World Economy**", International Monetary Fund, Working Paper No 1995/059, June 1995.
13. Erik C. F. Offerdal: "**Chapter 11: Taxation Of Foreign Direct Investment**", International Monetary Fund, IMF eLIBRARY, Jun 1992.
14. Erik Peterson, Terry Toland: "**continued optimism in the face of instability: the 2024 FDI confidence index**", KEARNEY global business policy council.
15. FAO: "**Les Leçons De La Revolution Verte - Vers Une Nouvelle Revolution Verte**", Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, rapports techniques destinés au Sommet mondial de l'alimentation,WFS 96/TECH/6, Décembre 1995.
16. Florian Kaulich: "**Diversification Vs. Specialization As Alternative Strategies For Economic Development: Can We Settle A Debate By Looking At The Empirical Evidence?**", Development Policy, Statistics And Research Branch, Working Paper 3/2012, 2012, United Nations Industrial Development Organization UNIDO, Vienna.
17. Fonds Monétaire International: "**Manuel De La Balance Des Paiements Et De La Position Extérieure Globale**", Sixième Edition (MBP6), FMI Division Des Services Multimédias, 2009.
18. Hakim Ben Hammouda & all: "**Diversification: towards a new paradigm for Africa's development**", Work In Progress, No 35, May 2006, ATPC,Economic Commission for Africa.
19. Imbs, Jean and Romain Wacziarg: "**Stages of Diversification**", The American Economic Review, vol 93, No 1, Mars 2003, American Economic Association.
20. Joosung Jun: "**Tax Policy And Internaiional Direct Investment**", National Bureau Of Economic Research, Working Paper N° 3048, Cambridge, July 1989.

21. Jörg Mayer : **"Implications Of New Trade And Endogenous Growth Theories For Diversification Policies Of Commodity-Dependent Countries"**, UNCTAD Review, No 122, December 1996.
22. Klaus Schwab, Xavier Sala-i-Martin: **"The Global Competitiveness Report 2014–2015"**, World Economic Forum, Geneva, 2014.
23. Klaus Schwab, Xavier Sala-i-Martin: **The Global Competitiveness Report 2014–2015**, World Economic Forum, Geneva, 2014.
24. L.G.Bellù & P.Liberati: **"Analyse d'inégalité, indice de Gini, Outils Analytiques"**, Organisation des Nations- Unies pour l'alimentation et l'agriculture FAO, decembre 2006.
25. La Direction Technique Chargée De La Comptabilité Nationale: **"Rétrospective Des Comptes Economiques De 1963 A 2018"**, Collections Statistiques N° 215/2020, Série E : Statistiques Economiques, N° 102, Office National des Statistiques, Alger, MARS 2020.
26. La Rédaction de la Revue Problèmes Economiques: **" Fonds souverains, fonds de pension, Hedge funds trois piliers de la finance internationales"**, Problèmes Economiques, No 2951, juillet 2008, La Documentation Française.
27. Lizondo, J. Saúl: **"Foreign Direct Investment "**, International Monetary Fund, IMF Working Paper No 90/63, July 1990.
28. Lorenzo Giovanni Bellù & all : **"Inequality Analysis The Gini Index"**, The Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division, The Food And Agriculture Organization Of The United Nations FAO, Easypol, December 2006.
29. Martin Hvidt: **"Economic Diversification In GCC Countries: Past Record And Future Trends "**, Kuwait Programme On Development, Governance And Globalisation In The Gulf States, The London School Of Economics And Political Science "LSE", January 2013, London. "
30. NCTAD: **"World Investment Report 2020, International Production Beyond The Pandemic"**, United Nations Publications, New York, 2020.
31. OCDE/OMC: **"Panorama de l'aide pour le commerce 2019 : Diversification et autonomisation économiques"**, Éditions de poche, Paris, 2019.
32. OECD: **"Benchmark Definition Of Foreign Direct Investment"**, Fourth Edition, 2008.
33. OECD: **"Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives"**, OECD Publishing, Paris, 2021.
34. OECD: **Economic Diversification In Africa, a review of selected countries**, OECD publishing, Paris April, 2011.
Office National des Statistiques: **"Annexe: Tableaux Statistiques"**, 2000-2004.
35. Organisation For Economic Co-Operation And Development: **"Foreign Direct Investment For Development Maximising Benefits, Minimising Costs"**, Overview ,OECD, France.
36. Paul G. Hare:" **Institutions And Diversification Of The Economies In Transition: Policy Challenges"**, Contribution to UNECE conference on 'Strengthening integration of the economies in transition into the world.
37. Read Robert: **F"oreign Direct Investment In Small Island Developing States"**, WIDER Research Paper, No. 2007/28, ISBN 9291909696=978-92-9190-969-8, The United Nations University World Institute For Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki, 2007.
38. Reda Cherif And Fuad Hasanov: **"Soaring Of The Gulf Falcons: Diversification In The GCC Oil Exporters In Seven Propositions**, IMF Working Paper WP/14/177, September 2014, International Monetary Fund.
39. Ridwan Ali, Jeffrey Alwang and Paul B. Siegel: **"Is Export Diversification the Best Way to Achieve Expo Growth and Stability?", WORKING PAPERS**, Policy Research, and External Affairs, the Agriculture Operations Division, the World Bank, 1991.

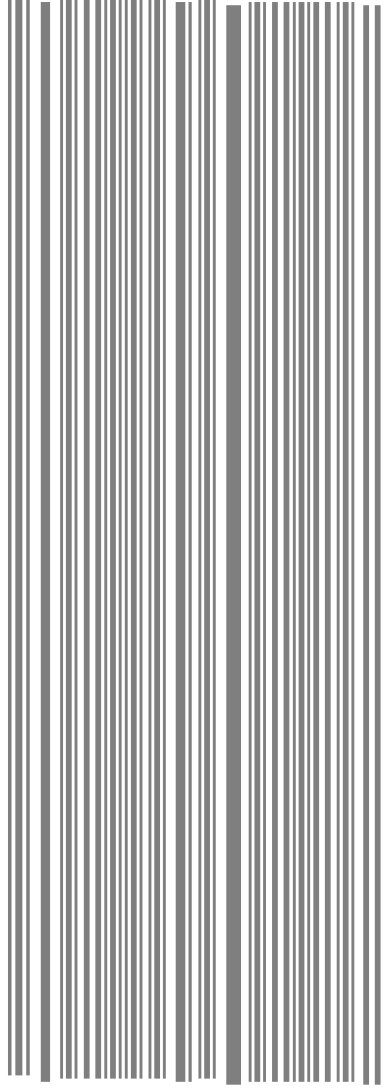
40. Ridwan Ali, Jeffrey Alwang and Paul B. Siegel: **Is Export Diversification the Best Way to Achieve Expo Growth and Stability?**, WORKING PAPERS, Policy Research and External Affairs, the Agriculture Operations Division, 1991, the World Bank
41. Robert Read: **"Foreign Direct Investment In Small Island Developing States"**, Journal of International Development, Volume 18, Issue 2, May 2008.
42. Salomon Samen: **"A Primer on Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings and Empirical Evidence"**, Growth And Crisis Unit, World Bank, Washington, May2010.
43. The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation: **" Investment Climate In Arab Countries Dhaman Investment Attractiveness Index (DIAI) 2018"**, Kuwait, 2018.
44. The World Bank: **"World Development Report 2005 : A Better Investment Climate for Everyone in 2004"**, DeBoeck University, 2005.
45. The World Bank: **"Doing Business 2020 Comparing Business Regulation in 190 Economies"**, World Bank Group, 2020.
46. UNCTAD : **"Word Investment Report 2004: the shift towards services"**, United Nations, New York and Geneva, 2004.
47. UNCTAD, **"Trade and Development Report 2003"**, United Nations, Geneva, 2003.
48. UNCTAD: **"The concept of economic diversification in the context of response measures"**, Technical paper by the secretariat, 2016, Geneva.
49. UNCTAD: **"World Investment Report 2021, Investing In Sustainable Recovery"**, United Nations Publications, New York, 2021.
50. UNCTD: **"World Investment Report 1998 Trends And Determinants"**, United Nations Publication, New York And Geneva, 1998.
51. UNCTD: **"World Investment Report 1998 Trends And Determinants"**, United Nations Publication, New York And Geneva, 1998.
52. United Nations Conference on Trade and Development: **"Foreign Direct Investment and the Challenge of Development"**, World Investment Report 1999, United Nations, New York, Geneva, 1999.
53. -United Nations Conference On Trade And Development: **" World Investment Report 1999 Foreign Direct Investment And The Challenge Of Development"**, United Nations, New York, Geneva, 1999.
54. United Nations Conference on Trade and Development: **"World Investment Report 1998 Trends and Determinants"**, United Nations, New York and Geneva, 1998.
55. United Nations Conference on Trade and Development: **"World Investment Report 2000 Cross-border Mergers and Acquisitions and Development"**, United Nations, New York , Geneva, 2000.
56. United Nations Conference On Trade And Development: **"World Investment Report 1999 Foreign Direct Investment And The Challenge Of Development"**, United Nations, New York, Geneva.
57. United Nations Industrial Development Organization UNIDO : **"Breaking In And Moving Up : New Industrial Challenges For The Bottom Billion And The Middle-Income Countries"**, Industrial Development Report, 2009.
58. World Bank: **"Governance & Development"**, Washington, World Bank, April 1992, World Economic and Financial Surveys: **Global Financial Stability Report Financial Market Turbulence Causes, Consequences, and Policies**, International Monetary Fund, October 2007, Washington.
59. World Development Report 2005 : **"A Better Investment Climate for Everyone"**, The World Bank and Oxford University Press, DC 20433, Washington, USA.
60. World Government Summi : **"The Global Economic Diversification Index 2022, ,2024 2023"**, Mohammed Bin Rachid School Of Government, Dubai. World Bank Group: **Foreign**

Investor Perspectives and Policy Implications, Global Investment Competitiveness Report 2017/2018, Washington.

61. Yuko Kinoshita: " **Firm Size And Determinants Of Foreign Direct Investment**", CERGE-EI, Working Paper N° 135, Jul 1999.

🔗 / **sites Web:**

1. <http://www.heritage.org/index> consulted on 23/08/2024
2. <https://archive.doingbusiness.org/en/reforms/overview/economy/algeria>
3. <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>
4. <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>
5. <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>
6. <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>
7. <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>
8. <https://atlas.cid.harvard.edu/rankings>
9. <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=1>
10. <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=dz>
11. <https://energycapitalpower.com/top-non-hydrocarbon-sectors-set-for-growth-in-algeria>
12. <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria>
13. https://stat.unido.org/analyticaltools/cip?country=012&codes=OTH_%2CMI_OTH
14. <https://stat.unido.org/data/download?dataset=cip>
15. https://stat.unido.org/sites/default/files/file/country_profile/DZA.pdf
16. <https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/Year/2021/TradeFlow/EXPIMP/Partner/by-country>
17. <https://www.dhaman.org/annual-reports-ar.html>
18. <https://www.euromoney.com/euromoneycountryrisk>
19. <https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores>
20. <https://www.heritage.org/index/pages/country-pages/algeria#>
21. <https://www.investopedia.com/terms/f/fdi.asp>
22. <https://www.kearney.com/service/global-business-policy-council/foreign-direct-investment-confidence-index>
23. <https://www.prggroup.com/explore-our-products/icrg/>



قائمة الملاحق



الملاحق

الملحق رقم (01): المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية

ANNEE	FDI	GDPG	GE1	HHI	SB1	XGS1
1990	334914.5642	0.80000058	0.1447026314064564	0.2421	1.839903129100253e-05	0.5415662865350139
1991	11638686.45	-1.200000586	0.1603734275631535	0.2801	4.283173645446335e-05	0.5432111697719676
1992	30000000	1.800002303	0.17218836071028	0.4593	0.0001243595943935855	0.5544171837359558
1993	1000	-2.100000758	0.1751787395156223	0.261	0.0001800241511478802	0.5555488079750174
1994	1000	-0.899996552	0.1838405217266285	0.2277	-8.589775468525171e-05	0.5415341393195822
1995	1000	3.79999479	0.1843717111350536	0.2716	0.0001679016999067907	0.5545774188164798
1996	270000000	4.09999847	0.1841947987078565	0.259	0.0001185700918067543	0.572690707865193
1997	260000000	1.09999939	0.1858347033263863	0.2725	9.310559086613766e-05	0.6021464662809111
1998	606600000	5.100003609	1.82121339642201	0.2613	-0.000948896119225282	5.82666351907543
1999	291600000	3.200001554	0.1808835668891165	0.2845	1.277014729430018e-05	0.5985021930042666
2000	280100000	3.800000002	0.1795002251669589	0.3031	-3.935151915835466e-05	0.5457960849693869
2001	1113105541	2.999999999	0.1744444134364041	0.3079	7.044716695039024e-05	0.5638080354235854
2002	1064960000	5.599999996	0.1812188375411829	0.3069	2.133582339364682e-05	0.5632789513557321
2003	637853027	7.200000001	0.1747945633238011	0.3027	0.0001381356210761595	0.564851428195773
2004	884749028	4.3	0.001687624090006618	0.3058	0.0002270571365541584	0.5588974504427846
2005	1156000000	5.899999997	0.015633160482989	0.291	0.0002484729899637684	0.5588953449443135
2006	1841000000	1.700000006	0.1632489136636966	0.3142	0.0004535179739279287	0.5380129921432647
2007	1686736540	3.399999997	0.1605648550365769	0.2991	0.0008192520481654946	0.5151175130530754
2008	2638607034	2.399999999	0.1757748483466677	0.3091	0.0008935041246942751	0.4909726540369495
2009	2746930734	1.599999999	0.1877119969535001	0.312	0.0006614372951432806	0.4344329294000843
2010	2300369124	3.600000001	0.1916979546827001	0.3038	-0.000926937012628981	0.4193366503006275
2011	2571237025	2.899999998	0.2043663804651519	0.2995	-0.001437173876988633	0.3965158261357692
2012	1500402453	3.400000003	0.2031802141940578	0.3004	-0.002006823117165137	0.3689054634290791
2013	1691886708	2.8	0.1992270531400966	0.3011	-0.001281915563957152	0.3384018963603085
2014	1502206171	3.799999998	0.1940451068700966	0.306	-0.001774396272121272	0.3266657801777217
2015	537792920.9	3.700000001	0.192921774908428	0.2935	-0.001725841431255471	0.3165849905501012
2016	1638263954	3.200000002	0.1893709550203667	0.2848	-0.001229738636240857	0.3282432768251704
2017	1230243451	1.299999998	0.1921744092409593	0.2671	0.0006584610133697397	0.3042642376795209
2018	1466116068	1.200000001	0.01942633706254644	0.2899	0.0004770160674104014	0.2895322059621739
2019	1381200050	0.999999998	1.950333924658249	0.2608	-0.005946989460502974	0.2691797975581759
2020	1143918160	-5.099999998000001	0.2053082700152843	0.2759	0.0006938411972334319	0.2515927559020486
2021	869151161.7	3.4	2.009400755038018	0.2721	-0.004477588132078481	2.759249215717552

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- ✓ la Banque d'Algérie site in: <https://www.bank-of-algeria.dz>
- ✓ Banque Mondiale site in: <https://www.banquemonde.org/ext/fr/who-we-are>

الملاحق

الملحق رقم (02): نتائج اختبار الاستقرار

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
<u>At Level</u>						
		HHI	FDI1	GDPG	SB1	XGS1
<u>With</u> Constant	t-Statistic	-4.8518	-3.7341	-2.2155	-1.2151	-5.0212
	Prob.	0.0005	0.0084	0.2052	0.6546	0.0003
<u>With</u> Constant & Trend	t-Statistic	-4.8259	-4.0259	-3.7854	-7.1976	-4.9854
	Prob.	0.0028	0.0182	0.0311	0.0000	0.0018
<u>Without</u> Constant & Trend	t-Statistic	-0.3187	-3.3928	-1.1841	-0.3721	-3.4877
	Prob.	0.5622	0.0014	0.2106	0.5419	0.0010
<u>At First Difference</u>						
		d(HHI)	d(FDI1)	d(GDPG)	d(SB1)	d(XGS1)
<u>With</u> Constant	t-Statistic	-7.5086	-6.4408	-8.9315	-12.9616	-4.4935
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0014
<u>With</u> Constant & Trend	t-Statistic	-7.3964	-6.3646	-9.0712	-4.8249	-8.3296
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0031	0.0000
<u>Without</u> Constant & Trend	t-Statistic	-7.6430	-6.5632	-9.1245	-13.0142	-4.5868
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: مخرجات برمجية (EViews₁₃).

الملحق رقم (03): نموذج ARDL

Dependent Variable: HHI
 Method: ARDL
 Date: 06/05/24 Time: 09:10
 Sample (adjusted): 1994 2021
 Included observations: 28 after adjustments
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI1 SB1 XGS1 GDPG
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 1250
 Selected Model: ARDL(2, 4, 0, 4, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
HHI(-1)	0.451463	0.173676	2.599448	0.0232
HHI(-2)	-0.259694	0.070787	-3.688673	0.0032
FDI1	-18.69868	4.002635	-4.671594	0.0005
FDI1(-1)	7.040012	4.572115	1.539772	0.1496
FDI1(-2)	-0.696768	1.093007	-0.637478	0.5358
FDI1(-3)	-1.281518	1.203288	-1.065013	0.3078
FDI1(-4)	-2.388150	1.092228	-2.186494	0.0493
SB1	5.710579	2.354090	2.425812	0.0320
XGS1	0.013342	0.004519	2.952287	0.0121
XGS1(-1)	-0.001670	0.005022	-0.332445	0.7453
XGS1(-2)	0.006755	0.003318	2.035760	0.0645
XGS1(-3)	0.037016	0.008264	4.479061	0.0008
XGS1(-4)	-0.012359	0.010134	-1.219555	0.2481
GDPG	7.39E-05	0.001408	0.052583	0.9589
GDPG(-1)	0.003972	0.001803	2.203417	0.0478
C	0.217591	0.041954	5.186425	0.0002
R-squared	0.886091	Mean dependent var		0.288689
Adjusted R-squared	0.743705	S.D. dependent var		0.020820
S.E. of regression	0.010540	Akaike info criterion		-5.971704
Sum squared resid	0.001333	Schwarz criterion		-5.210444
Log likelihood	99.60386	Hannan-Quinn criter.		-5.738979
F-statistic	6.223160	Durbin-Watson stat		2.116297
Prob(F-statistic)	0.001429			

المصدر: مخرجات برمجية (EViews₁₃).

الملاحق

الملحق رقم (04): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.152533	Prob. F(2,10)	0.8605
Obs*R-squared	0.828895	Prob. Chi-Square(2)	0.6607

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID
 Method: ARDL
 Date: 06/05/24 Time: 09:33
 Sample: 1994 2021
 Included observations: 28
 Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HHi(-1)	-0.000538	0.191848	-0.002805	0.9978
HHi(-2)	0.003879	0.077889	0.049825	0.9612
FDI1	0.818051	4.573785	0.178856	0.8616
FDI1(-1)	-0.787967	5.136156	-0.153416	0.8811
FDI1(-2)	0.042393	1.188897	0.035657	0.9723
FDI1(-3)	0.064922	1.304485	0.049768	0.9613
FDI1(-4)	0.090899	1.193101	0.076188	0.9408
SB1	-1.047163	3.180682	-0.329226	0.7488
XGS1	-0.000423	0.004938	-0.085604	0.9335
XGS1(-1)	0.000715	0.005587	0.127954	0.9007
XGS1(-2)	0.000146	0.003600	0.040629	0.9684
XGS1(-3)	-0.001177	0.009178	-0.128196	0.9005
XGS1(-4)	0.001806	0.011415	0.158256	0.8774
GDPG	-3.56E-05	0.001528	-0.023275	0.9819
GDPG(-1)	2.33E-05	0.001948	0.011990	0.9907
C	-0.002876	0.048325	-0.059513	0.9537
RESID(-1)	-0.124935	0.384590	-0.324851	0.7520
RESID(-2)	0.191818	0.386250	0.496617	0.6302

المصدر: مخرجات برمجية (EViews₁₃).

الملحق رقم (05): اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.219319	Prob. F(15,12)	0.9985
Obs*R-squared	6.024544	Prob. Chi-Square(15)	0.9793
Scaled explained SS	3.706397	Prob. Chi-Square(15)	0.9986

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 06/05/24 Time: 09:35
 Sample: 1994 2021
 Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000289	0.000348	0.830324	0.4226
HHi(-1)^2	0.000423	0.003272	0.129325	0.8992
HHi(-2)^2	-0.001437	0.001511	-0.950670	0.3605
FDI1^2	-6.512248	14.72885	-0.442142	0.6662
FDI1(-1)^2	-4.304185	23.44921	-0.183554	0.8574
FDI1(-2)^2	2.609237	2.804815	0.930271	0.3706
FDI1(-3)^2	0.971117	2.140746	0.453835	0.6582
FDI1(-4)^2	1.217442	2.041681	0.596294	0.5621
SB1^2	-5.457887	5.246403	-1.040310	0.3187
XGS1^2	8.98E-06	1.68E-05	0.533495	0.6034
XGS1(-1)^2	5.17E-06	2.88E-05	0.179291	0.8607
XGS1(-2)^2	-3.77E-06	7.53E-06	-0.500244	0.6280
XGS1(-3)^2	1.99E-05	5.17E-05	0.384734	0.7072
XGS1(-4)^2	1.60E-05	8.82E-05	0.181033	0.8594
GDPG^2	-8.58E-06	6.95E-06	-1.233931	0.2408
GDPG(-1)^2	-3.43E-06	4.59E-06	-0.747338	0.4693

المصدر: مخرجات برمجية (EViews₁₃).

الملاحق

الملحق رقم (06): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: HHI HHI(-1) HHI(-2) FDI1 FDI1(-1) FDI1(-2) FDI1(-3) FDI1(-4) SB1 XGS1 XGS1(-1) XGS1(-2) XGS1(-3) XGS1(-4) GDPG GDPG(-1) C
 Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.986589	11	0.3545
F-statistic	0.934294	(1, 11)	0.3545

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000104	1	0.000104
Restricted SSR	0.001333	12	0.000111
Unrestricted SSR	0.001229	11	0.000112

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: HHI
Method: ARDL
Date: 06/05/24 Time: 09:41
Sample: 1994 2021
Included observations: 28
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors: (4 lags, automatic)
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
----------	-------------	------------	-------------	--------

المصدر: مخرجات برمجية (EViews₁₃).